

تم تصدير هذا الكتاب آليا بواسطة المكتبة الشاملة
(اضغط هنا للانتقال إلى صفحة المكتبة الشاملة على الإنترنت)

الكتاب : مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ
المؤلف : لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية
المحقق : +
الناشر : نور محمد، كارخانه تجارَتِ كَتَب، آرام باغ، كراتشي
الطبعة : لعلها مصور عن طبعة قديمة
عدد الأجزاء : 1
مصدر الكتاب :
[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع]

مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ

(/)

15

الْمُقَدِّمَةُ

مُخْتَوِيَةٌ عَلَى مَقَالَتَيْنِ :

الْمَقَالَةُ الْأُولَى فِي تَعْرِيفِ عِلْمِ الْفِقْهِ وَتَفْسِيْمِهِ

(الْمَادَّةُ 1) : الْفِقْهُ : عِلْمٌ بِالْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ .
وَالْمَسَائِلُ الْفِقْهِيَّةُ إِذَا أَنْ تَتَّعَلَقَ بِأَمْرِ الْأَجْرَةِ وَهِيَ الْعِبَادَاتُ , وَإِمَّا أَنْ تَتَّعَلَقَ بِأَمْرِ الدُّنْيَا , وَهِيَ تَنْقَسِمُ
إِلَى :

مُنَاكَحَاتٍ

وَمُعَامَلَاتٍ

وَعُقُوبَاتٍ ,

فَإِنَّ الْبَارِيَّ تَعَالَى أَرَادَ بَقَاءَ هَذَا الْعَالَمِ إِلَى وَقْتٍ قَدَرَهُ , وَهُوَ إِذَا كَانَ يُكُونُ بِنِقَاءِ النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ , وَذَلِكَ
يَتَوَقَّفُ عَلَى ازْدِوَاجِ الذُّكُورِ مَعَ الْإِنَاثِ لِلتَّوَلِّدِ وَالتَّنَاسُلِ .

ثُمَّ إِنَّ بَقَاءَ نَوْعِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ يُكُونُ بِعَدَمِ انْقِطَاعِ الْأَشْخَاصِ .

وَالْإِنْسَانُ بِحَسَبِ اعْتِدَالِ مَزَاجِهِ يَحْتَاجُ لِلْبِقَاءِ فِي الْأُمُورِ الصَّنَاعِيَّةِ إِلَى الْغِذَاءِ وَاللِّبَاسِ وَالْمَسْكَنِ ,
وَذَلِكَ أَيْضًا يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّعَاوُنِ وَالتَّشَارُكِ بِبَسْطِ بَسَاطِ الْمَدَنِيَّةِ , وَالْحَالُ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ يَطْلُبُ مَا
يُلَايِمُهُ وَيَعْضَبُ عَلَى مَنْ يُزَاجِمُهُ , فَلِأَجْلِ بَقَاءِ الْعَدْلِ وَالنِّظَامِ بَيْنَهُمْ مَحْفُوظِينَ مِنَ الْخَلَلِ يُحْتَاجُ إِلَى
قَوَانِينٍ مُؤَيَّدَةٍ شَرْعِيَّةٍ فِي أَمْرِ الْازْدِوَاجِ , وَهِيَ قِسْمُ الْمُنَاكَحَاتِ مِنْ عِلْمِ الْفِقْهِ .

وَفِيمَا بِهِ التَّمَدُّنُ مِنَ التَّعَاوُنِ وَالتَّشَارُكِ وَهِيَ قِسْمُ الْمُعَامَلَاتِ مِنْهُ , وَلَا سَتَقَرَّ أَمْرُ التَّمَدُّنِ عَلَى هَذَا
الْمُنْوَالِ لَزِمَ تَرْتِيبُ أَحْكَامِ الْجَزَاءِ , وَهِيَ قِسْمُ الْعُقُوبَاتِ مِنَ الْفِقْهِ .

(15/1)

16

وَمَا هُوَ دَا قَدْ بُوْشِرَ تَأْلِيْفُ هَذِهِ الْمَجَلَّةِ مِنْ الْمَسَائِلِ الْكَثِيرَةِ الْوُفُوعِ فِي الْمُعَامَلَاتِ غِبَّ اسْتِخْرَاجِهَا

وَجَمَعَهَا مِنْ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ وَتَقْسِيمِهَا إِلَى كُتُبٍ وَتَقْسِيمِ الْكُتُبِ إِلَى أَبْوَابٍ وَالْأَبْوَابِ إِلَى فُصُولٍ .
فَالْمَسَائِلُ الْفَرْعِيَّةُ الَّتِي يُعْمَلُ بِهَا فِي الْمَحَاكِمِ هِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي سَنُذَكِّرُ فِي الْأَبْوَابِ وَالْفُصُولِ ; لِأَنَّ
الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ قَدْ أَرْجَعُوا الْمَسَائِلَ الْفُقَهِيَّةَ إِلَى قَوَاعِدَ كَلِمَةٍ كُلِّ مِنْهَا ضَابِطٌ وَجَامِعٌ لِمَسَائِلَ كَثِيرَةٍ .
وَبِئْسَ الْقَوَاعِدُ مُسَلِّمَةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْكُتُبِ الْفُقَهِيَّةِ تَتَّخَذُ أُدْلَةً لِإثْبَاتِ الْمَسَائِلِ وَتَقْهَمُهَا فِي بَادِي الْأَمْرِ
فَذَكَرُهَا يُوجِبُ الْإِسْتِنْسَانَ بِالْمَسَائِلِ وَيَكُونُ وَسِيلَةً لِنَقَرِّرَهَا فِي الْأَدَهَانِ , فَلِذَا جُمِعَ تَسْعٌ وَتَسْعُونَ قَاعِدَةً
فُقَهِيَّةً . وَحُرِّرَتْ مَقَالَةٌ ثَانِيَةٌ فِي الْمَقَدِّمَةِ عَلَى مَا سَبَقَ .

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ وَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ إِذَا انْفَرَدَ يُوجَدُ مِنْ مُسْتَمْلَاتِهِ بَعْضُ الْمُسْتَنْبَاتِ لَكِنْ لَا تَخْتَلُ
كُلِّيَّتُهَا وَعُمُومُهَا مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ لِمَا أَنَّ بَعْضَهَا يُخَصِّصُ وَيُقَيَّدُ بَعْضًا .

المقالة الثانية في بيان القواعد الكلية الفقهية

(المادة 2) : الأمور بمقاصدها.

يعني : أنَّ الحُكْمَ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى أَمْرٍ يَكُونُ عَلَى مُقْتَضَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ .

(المادة 3) : العبرة في العُودِ لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا لِلْأَلْفَافِ وَالْمَبَانِي " وَلِذَا يَجْرِي حُكْمُ الرَّهْنِ فِي
الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ .

(المادة 4) : اليقين لا يزول بالسكِّ

(المادة 5) : الأصل بقاء ما كان على ما كان .

(المادة 6) : القديم يُشْرِكُ عَلَى قَدَمِهِ .

(16/1)

17

(المادة 7) : الضرر لا يكون قديماً.

(المادة 8) : الأصل براءة الذمة .

فَإِذَا أَتَتْ رَجُلٌ مَالٌ آخَرَ وَاخْتَلَفَا فِي مَقْدَارِهِ يَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمُتَلَفِ , وَالْبَيِّنَةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ لِإثْبَاتِ
الزِّيَادَةِ .

(المادة 9) : الأصل في الصفات العارضة العدم.

مَثَلًا : إِذَا اخْتَلَفَ شَرِيكَا الْمُضَارَبَةِ فِي حُصُولِ الرَّبْحِ وَعَدَمِهِ فَالْقَوْلُ لِلْمُضَارِبِ , وَالْبَيِّنَةُ عَلَى رَبِّ
الْمَالِ لِإثْبَاتِ الرَّبْحِ .

(المادة 10) : مَا ثَبَتَ بِزَمَانٍ يُحْكَمُ بِبَقَائِهِ مَا لَمْ يُوْجَدْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ .

فَإِذَا ثَبَتَ مَلِكٌ شَيْءٌ لِأَحَدٍ , يُحْكَمُ بِبَقَاءِ الْمَلِكِ مَا لَمْ يُوْجَدْ مَا يُزِيلُهُ

(المادة 11) : الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.

يعني أنه إذا وقع الاختلاف في سبب و زمن حدوث أمر ينسب إلى أقرب الأوقات إلى الحال مال
تثبت نسبته إلى زمن بعيد.

(المادة 12) : الأصل في الكلام الحقيقة

(المادة 13) : لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح

(المادة 14) : لا مساعٍ للإجتihad في مورد النص

(المادة 15) : مَا ثَبَتَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَعَيْرُهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ .

بِعِبَارَةٍ أُخْرَى , وَهِيَ (النَّصُّ الْوَارِدُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْرِدِهِ , وَيُقَالُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ أَيُّ
الْوَارِدِ بِهِ نَصٌّ) أَصْلًا , أَوْ مَقْيَسٌ عَلَيْهِ , أَوْ مُشَبَّهٌ بِهِ , وَلِغَيْرِهِ فَرْعٌ , وَمَقْيَسٌ , وَمُشَبَّهٌ .

انظر الفقرة الأخيرة من تقرير جمعية المجلة من قوله: وعند الإمام الأعظم الخ وانظر المواد: 17،

380، 388، 392، فترى فيها أنهم قد جوزوا السلم والاستصناع على غير القياس وقد جوزوا

الإجارة أيضًا، مع أنها من قبيل بيع المنافع وهي معدومة

(17/1)

عند العقد و بيع المعدوم باطل على ما في المادتين: 205 و 197

(الْمَادَّةُ 16) : الْإِجْتِهَادُ لَا يُنْقِضُ بِمِثْلِهِ

○ (الْمَادَّةُ 17) : الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ .

يَعْنِي : أَنَّ الصُّعُوبَةَ تَصِيرُ سَبَبًا لِلتَّسْهِيلِ وَيَلْزَمُ التَّوَسُّيعُ فِي وَقْتِ الْمَضَائِقِ بِتَفَرُّغِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ كَثِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ كَالْقَرْضِ , وَالْحَوَالَةِ , وَالْحَجْرِ , وَغَيْرِ ذَلِكَ وَمَا جُوزَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الرِّخْصِ وَالتَّخْفِيفَاتِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ .

(الْمَادَّةُ 18) : الْأَمْرُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ .

يعني أَنَّهُ ظَهَرَتْ مَشَقَّةٌ فِي أَمْرٍ يُرَخَّصُ فِيهِ وَ يَوْسَعُ

(الْمَادَّةُ 19) : لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ .

(الْمَادَّةُ 20) : الضَّرَرُ يُزَالُ .

(الْمَادَّةُ 21) : الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ .

(الْمَادَّةُ 22) : مَا أُبِيحَ لِلضَّرُورَةِ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهَا .

(الضَّرُورَاتُ تَقْدَرُ بِقَدْرِهَا)

(18/1)

(الْمَادَّةُ 23) : مَا جَازَ لِغَدْرِ بَطَلَ بِرَوَالِهِ .

(الْمَادَّةُ 24) : إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ .

(الْمَادَّةُ 25) : الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ .

(الْمَادَّةُ 26) : يُنَحَمَلُ الضَّرَرُ الْخَاصُّ لِذَفْعِ ضَرَرٍ عَامٍّ .

يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذَا مَنَعُ الطَّيِّبِ الْجَاهِلِ وَالْمُفْنِيِّ الْمَاجِنِ وَالْمُكَارِي الْمُفْلِسِ مِنْ مَزَاوِلَةِ صِنَاعَتِهِمْ

(الْمَادَّةُ 27) : الضَّرَرُ الْأَشَدُّ يُزَالُ بِالضَّرَرِ الْأَخْفِ .

(الْمَادَّةُ 28) : إِذَا تَعَارَضَ مَفْسَدَتَانِ رُوِيَ أَعْظَمُهُمَا ضَرَرًا بِإِزْتِكَابِ أَحَقَّهُمَا .

(الْمَادَّةُ 29) : يُخْتَارُ أَهْوَنُ الشَّرَّيْنِ .

(الْمَادَّةُ 30) : دَرَأُ الْمَقَاسِدِ أَوْلَى مِنْ جَلْبِ الْمَنَافِعِ .

(الْمَادَّةُ 31) : الضَّرَرُ يُدْفَعُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

(الْمَادَّةُ 32) : الْحَاجَةُ تُنَزِّلُ مَنْزِلَةَ الضَّرُورَةِ عَامَّةً أَوْ خَاصَّةً , وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ تَجْوِيزُ الْبَيْعِ بِالْوَفَاءِ

; حَيْثُ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتْ الدُّيُونُ عَلَى أَهْلِ بَحَارَى مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ وَصَارَ مَرْعِيًّا .

(الْمَادَّةُ 33) : الْإِضْطِرَارُ لَا يُبْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ .

يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنَّهُ لَوْ

(19/1)

اضطر إنسان من الجوع فأكل طعام الآخر يضمن 416 قيمته 154

(الْمَادَّةُ 34) : مَا حَرَّمَ أَخْذُهُ حَرَّمَ إِعْطَاؤُهُ .

(الْمَادَّةُ 35) : مَا حَرَّمَ فِعْلُهُ حَرَّمَ طَلْبُهُ .

- (الْمَادَّةُ 36) : الْعَادَةُ مُحَكَّمَةٌ .
يَعْنِي أَنَّ الْعَادَةَ عَامَّةٌ كَانَتْ أَوْ خَاصَّةً تُجْعَلُ حَكْمًا لِإثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيِّ .
(الْمَادَّةُ 37) : اسْتِعْمَالُ النَّاسِ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا .
(الْمَادَّةُ 38) : الْمُتَمَتِّعُ عَادَةٌ كَالْمُتَمَتِّعِ حَقِيقَةً .
(الْمَادَّةُ 39) : لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ بِتَغْيِيرِ الْأَزْمَانِ .
انظر المادة: 596 و ينطبق عليها أيضا ما جاء في معناها في تقرير جمعية المجلة من أن رؤية أحد بيوت الدار كان قديما كافيا عند شرائها و أما اليوم فلا، لأن بناء البيوت في هذا الزمان لم يعد على طرز واحد كما كان قديما.
(الْمَادَّةُ 40) : الْحَقِيقَةُ تُتْرَكُ بِدَلَالَةِ الْعَادَةِ .
(الْمَادَّةُ 41) : إِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْعَادَةُ إِذَا اطَّرَدَتْ أَوْ عَلَبَتْ .
(الْمَادَّةُ 42) : الْعَبْرَةُ لِلْغَالِبِ الشَّائِعِ لَا لِلنَّادِرِ .
هذه المادة مشتركة في المعنى مع المادة: 41

(20/1)

- 21
(الْمَادَّةُ 43) : الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا
(الْمَادَّةُ 44) : الْمَعْرُوفُ بَيْنَ التُّجَّارِ كَالْمَشْرُوطِ بَيْنَهُمْ .
(الْمَادَّةُ 45) : التَّعْيِينُ بِالْعُرْفِ كَالتَّعْيِينِ بِالنَّصِّ .
(الْمَادَّةُ 46) : إِذَا تَعَارَضَ الْمَانِعُ وَالْمُقْتَضِي يُقَدَّمُ الْمَانِعُ
فلا يبيع الراهن الرهن لآخر ما دام في يد المرتهن
(الْمَادَّةُ 47) : التَّابِعُ تَابِعٌ .
فإذا بيع حيوان في بطنه جنين دخل الجنين في البيع تبعًا
(الْمَادَّةُ 48) : التَّابِعُ لَا يُفْرَدُ بِالْحُكْمِ
فَالجِنِينُ الَّذِي فِي بَطْنِ الْحَيَوَانِ لَا يُبَاعُ مُنْفَرِدًا عَنْ أُمِّهِ ،
(الْمَادَّةُ 49) : مَنْ مَلَكَ شَيْئًا مَلَكَ مَا هُوَ مِنْ ضَرْوَرَاتِهِ .
فإذا اشترى رجل دارًا مثلًا ملك الطريق الموصلة إليها ؛
(الْمَادَّةُ 50) : إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ .
(الْمَادَّةُ 51) : السَّاقِطُ لَا يَعُودُ . كما أن المعدوم لا يعود
(الْمَادَّةُ 52) : إِذَا بَطَلَ شَيْءٌ بَطَلَ مَا فِي ضَمْنِهِ .
(الْمَادَّةُ 53) : إِذَا بَطَلَ الْأَصْلُ يُصَارُ إِلَى الْبَدْلِ .

(21/1)

- 22
(الْمَادَّةُ 54) : يُعْتَقَرُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي غَيْرِهَا .
فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز، أما لو أعطى جولقا للبائع ليكيل و يضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضا من المشتري.
(الْمَادَّةُ 55) : يُعْتَقَرُ فِي الْبِقَاءِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ .
مِثَالُ ذَلِكَ : أَنَّ هِبَةَ الْحِصَّةِ الْمَشَاعَةِ ، لَا تَصِحُّ ، وَلَكِنْ إِذَا وَهَبَ رَجُلٌ عَقَارًا مِنْ آخِرِ فَاسْتَحَقَّ مِنْ ذَلِكَ الْعَقَارِ حِصَّةً شَائِعَةً لَا تَبْطُلُ الْهِبَةُ فِي حَقِّ الْبَاقِي مَعَ أَنَّهُ صَارَ بَعْدَ الْاسْتِحْقَاقِ حِصَّةً شَائِعَةً .

- (الْمَادَّةُ 56) : الْبَقَاءُ أَسْهَلُ مِنَ الْإِتِّدَاءِ .
 (الْمَادَّةُ 57) : لَا يَتِيَمُ النَّبْرُغُ إِلَّا بِقَبْضِ
 فإذا وهب أحد شيئاً إلى آخر لا تتم الهبة قبل القبض
 (الْمَادَّةُ 58) : التَّصَرُّفُ عَلَى الرَّغْبَةِ مُنَوِّطٌ بِالْمَصْلَحَةِ .

(22/1)

23

- (الْمَادَّةُ 59) : الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ أَقْوَى مِنَ الْوَلَايَةِ الْعَامَّةِ .
 فولاية المتولي على الوقف أولى من ولاية القاضي عليه.
 (الْمَادَّةُ 60) : إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ .
 يعني لا يهمل الكلام ما أمكن حمله على معنى (مثاله لو وقف على أولاده و ليس له إلا أولاد أولاده
 حمل عليهم صوتنا للفظ.
 (الْمَادَّةُ 61) : إِذَا تَعَدَّرْتَ الْحَقِيقَةَ يُصَارَ إِلَى الْمَجَازِ .
 (مثاله إذا أقر من لا وارث له لمن ليس من نسبه و أكبر منه سنا بأنه ابنه ووارثه ثم توفي المقر، فيما
 أنه لا يمكن حمل كلامه هذا على معناه الحقيقي فيصار إلى
 المجاز وهو معنى الوصية و يأخذ المقر له جميع التركة.
 (الْمَادَّةُ 62) : إِذَا تَعَدَّرَ إِعْمَالُ الْكَلَامِ يُهْمَلُ
 يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى مَعْنَى حَقِيقِيٍّ أَوْ مَجَازِيٍّ أَهْمِلَ .)
 (الْمَادَّةُ 63) : ذَكَرَ بَعْضُ مَا لَا يَتَجَزَّأُ كَذَكَرَ كُلَّهُ .
 (الْمَادَّةُ 64) : الْمَطْلُوقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ إِذَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلُ التَّقْيِيدِ نَصًّا أَوْ دَلَالَةً
 (الْمَادَّةُ 65) : الْوَصْفُ فِي الْحَاضِرِ لَعُوٌّ وَفِي الْغَائِبِ مُعْتَبَرٌ .
 مثلاً : لَوْ أَرَادَ الْبَائِعُ بَيْعَ فَرَسٍ أَشْهَبَ حَاضِرٍ فِي الْمَجْلِسِ وَقَالَ فِي إِيجَابِهِ : بَعْتُ هَذَا الْفَرَسَ الْأَدْهَمَ
 وَأَشَارَ إِلَيْهِ ، وَقَبِلَ الْبَائِعُ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَعَا وَصَفَ الْأَدْهَمَ ، أَمَا لَوْ بَاعَ فَرَسًا غَائِبًا وَذَكَرَ أَنَّهُ أَشْهَبُ
 وَالْحَالُ أَنَّهُ أَدْهَمٌ ، فَلَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ .

(23/1)

24

- (الْمَادَّةُ 66) : السُّؤَالُ مُعَادٌ فِي الْجَوَابِ
 (الْمَادَّةُ 67) : لَا يُنْسَبُ إِلَى سَاكِنٍ قَوْلٌ لَكِنَّ السُّكُوتَ فِي مَعْرِضِ الْحَاجَةِ بَيَانٌ .
 يعني : أَنَّهُ لَا يُعَدُّ سَاكِنٌ أَنَّهُ قَالَ كَذَا ، لَكِنَّ السُّكُوتَ فِيهَا يَلْزَمُ التَّكَلُّمَ بِهِ إِفْرَارٌ وَبَيَانٌ ،
 (الْمَادَّةُ 68) : دَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقُومُ مَقَامَهُ .
 يعني أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالظَّاهِرِ فِيهَا يَتَعَسَّرُ الْإِطْلَاقُ عَلَى حَقِيقَتِهِ .
 (الْمَادَّةُ 69) : الْكِتَابُ كَالْخَطَابِ .
 (الْمَادَّةُ 70) : الْإِشَارَاتُ الْمَعْهُودَةُ لِلْأَخْرَسِ كَالْبَيَانَاتِ بِاللِّسَانِ .
 (الْمَادَّةُ 71) : يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُتَرَجِّمِ مُطْلَقًا .
 (الْمَادَّةُ 72) : لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ حَطْوُهُ .
 مثال ذلك : لَوْ أَوْفَى كَفَيْلُ الدِّينِ الَّذِي كَفَلَ بِهِ أَحَدَ النَّاسِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْأَصِيلَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْفَى
 الدِّينِ الْمَذْكُورِ يَحِقُّ لِلْكَفِيلِ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْمَالَ الْمُدْفُوعَ ،
 (الْمَادَّةُ 73) : لَا حُجَّةَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ النَّاشِئِ عَنِ دَلِيلٍ .

مِثَالُ ذَلِكَ : لَوْ أَقْرَأَ أَحَدٌ لِأَحَدٍ وَرَثَتَهُ بِدَيْنٍ , فَإِنْ كَانَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لَا يَصِحُّ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُ بَاقِي الْوَرَثَةِ , وَذَلِكَ لِأَنَّ اِحْتِمَالَ كَوْنِ الْمَرِيضِ قَصْدًا بِهَذَا الْإِقْرَارِ جُزْأَنَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ مُسْتَنَدًا إِلَى دَلِيلٍ كَوْنِهِ فِي الْمَرَضِ , وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ فِي حَالِ

(24/1)

25

- الصِّحَّةِ جَازٍ , وَاحْتِمَالَ إِرَادَةِ جُزْأَنِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ اِحْتِمَالٌ مُجَرَّدٌ وَنَوْعٌ مِنَ التَّوَهُّمِ لَا يَمْنَعُ حُجَّةَ الْإِقْرَارِ .
- (الْمَادَّةُ 74) لَا عِبْرَةَ لِلتَّوَهُّمِ .
- (الْمَادَّةُ 75) النَّابِتُ بِالْبُرْهَانِ كَالنَّابِتِ بِالْعِيَانِ
- (الْمَادَّةُ 76) : الْبَيِّنَةُ لِلْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ .
- (الْمَادَّةُ 77) : الْبَيِّنَةُ لِإِتْبَاتِ خِلَافِ الظَّاهِرِ وَالْيَمِينُ لِبَقَاءِ الْأَصْلِ .
- (الْمَادَّةُ 78) الْبَيِّنَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِّيَةٌ وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ
- (الْمَادَّةُ 79) : الْمَرْءُ مُوَآخِذٌ بِإِقْرَارِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ مُكَذِّبًا شَرْعًا
- (الْمَادَّةُ 80) لَا حُجَّةَ مَعَ التَّنَاقُضِ لَكِنْ لَا يُحْتَلُّ مَعَهُ حُكْمُ الْحَاكِمِ .
- (الْمَادَّةُ 81) : فَدَى يَثْبُتُ الْفَرْغُ مَعَ عَدَمِ ثُبُوتِ الْأَصْلِ .
- (الْمَادَّةُ 82) الْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ يَجِبُ ثُبُوتُهُ عِنْدَ ثُبُوتِ الشَّرْطِ

(25/1)

26

- (الْمَادَّةُ 83) يَلْزَمُ مَرَاعَاةَ الشَّرْطِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .
- (الْمَادَّةُ 84) الْمَوَاعِيدُ بِاِكْتِسَابِ صُورِ التَّعَالِيقِ تَكُونُ لَازِمَةً
- (الْمَادَّةُ 85) : الْخِرَاجُ بِالضَّمَانِ
- (الْمَادَّةُ 86) : الْأَجْرُ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ
- (الْمَادَّةُ 87) : الْعُزْمُ بِالْعُنْمِ
- (الْمَادَّةُ 88) : النِّعْمَةُ بِقَدْرِ النِّقْمَةِ وَالنِّقْمَةُ بِقَدْرِ النِّعْمَةِ
- (الْمَادَّةُ 89) : يُضَافُ الْفِعْلُ إِلَى الْفَاعِلِ لَا الْأَمْرَ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبِرًا .

(26/1)

27

- (الْمَادَّةُ 90) : إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِيرُ وَالْمُنْسَبِبُ أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِيرِ
- (الْمَادَّةُ 91) : الْجَوَارُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ
- (الْمَادَّةُ 92) : الْمُبَاشِيرُ ضَامِنٌ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ
- (الْمَادَّةُ 93) : الْمُنْسَبِبُ لَا يَضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَمَّدِ
- (الْمَادَّةُ 94) : جُنَايَةُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ
- (الْمَادَّةُ 95) : الْأَمْرُ بِالنَّصْرِ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ

(الْمَادَّةُ 96) : لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ
(الْمَادَّةُ 97) : لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ أَحَدٍ بِإِذْنِ سَبَبٍ شَرْعِيٍّ

(27/1)

28

(الْمَادَّةُ 98) : تَبَدُّلُ سَبَبِ الْمَلِكِ قَائِمٌ مَقَامَ تَبَدُّلِ الذَّاتِ .
(الْمَادَّةُ 99) : مَنْ اسْتَعْجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوقِبَ بِحِرْمَانِهِ .
(الْمَادَّةُ 100) : مَنْ سَعَى فِي نَقْضِ مَا تَمَّ مِنْ جِهَتِهِ فَسَعَيْهِ مَرْدُودٌ عَلَيْهِ .

(28/1)

29

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"
(ليعمل بموجبه)

الكتاب الأول في البيوع

و ينقسم إلى مقدمة و سبعة أبواب

المقدمة: في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيوع

(الْمَادَّةُ 101) الإيجابُ أَوَّلُ كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ لِأَجْلِ إِتْسَاءِ النَّصْرِفِ وَبِهِ يُوجِبُ وَيُنْبِئُ النَّصْرِفُ .

(الْمَادَّةُ 102) الْقَبُولُ ثَانِي كَلَامٍ يَصْدُرُ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ لِأَجْلِ إِتْسَاءِ النَّصْرِفِ وَبِهِ يَتِمُّ الْعَقْدُ .

(الْمَادَّةُ 103) الْعَقْدُ التَّرَاقُفُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَتَعَهُدُهُمَا أَمْرًا وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ إِتْبَاطِ الإِجَابِ بِالْقَبُولِ .

(الْمَادَّةُ 104) الإِنْعِقَادُ تَعَلُّقُ كُلِّ مِنْ الإِجَابِ وَالْقَبُولِ بِالْآخِرِ عَلَى وَجْهِ مَشْرُوعٍ يَطْهَرُ أَثَرُهُ فِي مُتَعَلِّقَهُمَا .

(الْمَادَّةُ 105) الْبَيْعُ : مُبَادَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ وَيَكُونُ مُنْعَقِدًا وَغَيْرَ مُنْعَقِدٍ .

(الْمَادَّةُ 106) الْبَيْعُ الْمُنْعَقِدُ هُوَ الْبَيْعُ الَّذِي يَنْعَقِدُ عَلَى

(29/1)

30

الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَيَنْقَسِمُ إِلَى صَاحِحٍ , وَفَاسِدٍ , وَنَافِذٍ , وَمَوْقُوفٍ .

(الْمَادَّةُ 107) الْبَيْعُ غَيْرُ الْمُنْعَقِدِ هُوَ الْبَيْعُ الْبَاطِلُ .

(الْمَادَّةُ 108) الْبَيْعُ الصَّاحِحُ هُوَ الْبَيْعُ الْجَائِزُ وَهُوَ الْبَيْعُ الْمَشْرُوعُ أَصْلًا وَوَصْفًا .

(الْمَادَّةُ 109) الْبَيْعُ الْفَاسِدُ هُوَ الْمَشْرُوعُ أَصْلًا لَا وَصْفًا يَعْنِي أَنَّهُ يَكُونُ صَاحِحًا بِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ فَاسِدًا بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَوْصَافِهِ الْخَارِجَةِ (رَاجِعِ الْبَابُ السَّابِعُ) .

(الْمَادَّةُ 110) الْبَيْعُ الْبَاطِلُ مَا لَا يَصِحُّ أَصْلًا يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا أَصْلًا .

(الْمَادَّةُ 111) الْبَيْعُ الْمَوْقُوفُ بَيْعٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ كَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ

(الْمَادَّةُ 112) الْفُضُولِيُّ : هُوَ مَنْ يَتَصَرَّفُ بِحَقِّ الْغَيْرِ بِدُونِ إِذْنِ شَرْعِيٍّ ,

- (الْمَادَّةُ 113) (الْبَيْعُ النَّافِذُ بَيْعٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْغَيْرِ وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى لَازِمٍ وَغَيْرِ لَازِمٍ)
(الْمَادَّةُ 114) (الْبَيْعُ اللَّازِمُ هُوَ الْبَيْعُ النَّافِذُ الْعَارِي عَنْ الْخِيَارَاتِ)
(الْمَادَّةُ 115) (الْبَيْعُ غَيْرُ اللَّازِمِ هُوَ الْبَيْعُ النَّافِذُ الَّذِي فِيهِ أَحَدُ الْخِيَارَاتِ)
(الْمَادَّةُ 116) (الْخِيَارُ كَوْنُ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ مُحَبَّرًا عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي بَابِهِ) .
(الْمَادَّةُ 117) (الْبَيْعُ الْبَاتُّ هُوَ الْبَيْعُ الْقَطْعِيُّ)
(الْمَادَّةُ 118) (بَيْعُ الْوَفَاءِ هُوَ الْبَيْعُ بِشَرْطِ أَنْ الْبَائِعَ مَتَى رَدَّ الثَّمَنَ يَرُدُّ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ الْمَبِيعَ وَهُوَ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ الْجَائِزِ بِالنَّظَرِ إِلَى انْتِفَاعِ الْمُشْتَرِي بِهِ وَفِي حُكْمِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِ كُلِّ مَنْ

(30/1)

31

- الْقَرِيبَيْنِ مُقْتَدِرًا عَلَى الْفَسْخِ وَفِي حُكْمِ الرَّهْنِ بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَقْدِرُ عَلَى بَيْعِهِ إِلَى الْغَيْرِ .
(الْمَادَّةُ 119) (بَيْعُ الْإِسْتِعْلَالِ هُوَ بَيْعٌ وَفَاءٌ عَلَى أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ الْبَائِعُ)
(الْمَادَّةُ 120) (الْبَيْعُ بِاعْتِبَارِ الْمَبِيعِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : بَيْعُ الْمَالِ بِالثَّمَنِ وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ أَشْهُرُ الْبُيُوعِ يُسَمَّى بِالْبَيْعِ . الْقِسْمُ الثَّانِي : هُوَ الصَّرْفُ . وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ : بَيْعُ الْمُقَابَضَةِ . وَالْقِسْمُ الرَّابِعُ : السَّلْمُ) .
(الْمَادَّةُ 121) (الصَّرْفُ بَيْعُ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ)
(الْمَادَّةُ 122) (بَيْعُ الْمُقَابَضَةِ بَيْعُ الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ أَيْ مُبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ غَيْرِ النَّقْدَيْنِ)
(الْمَادَّةُ 123) (بَيْعُ السَّلْمِ مُؤَجَّلٌ بِمَعْجَلٍ)
(الْمَادَّةُ 124) (" الْإِسْتِصْنَاعُ عَقْدٌ مُقَاوَلَةٌ مَعَ أَهْلِ الصَّنَعَةِ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا شَيْئًا فَالْعَامِلُ صَانِعٌ وَالْمُشْتَرِي مُسْتَصْنِعٌ وَالشَّيْءُ مَصْنُوعٌ " .
(الْمَادَّةُ 125) (الْمَلِكُ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ سِوَاءَ كَانَ أَعْيَانًا أَوْ مَنَافِعَ)
(الْمَادَّةُ 126) (الْمَالُ هُوَ مَا يَمِيلُ إِلَيْهِ طَبْعُ الْإِنْسَانِ وَيُمْكِنُ إِخَارُهُ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ مَنْقُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولٍ)
(الْمَادَّةُ 127) (الْمَالُ الْمُنْقَوِمُ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَيْنِ : الْأَوَّلُ : مَا يُبَاخُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ . وَالثَّانِي : بِمَعْنَى الْمَالِ الْمُحْرَزِ فَالسَّمَكُ فِي الْبَحْرِ غَيْرُ مُنْقَوِمٍ وَإِذَا أُصْطِيدَ صَارَ مُنْقَوِمًا بِالْإِحْرَازِ) .
(الْمَادَّةُ 128) (الْمَنْقُولُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي يُمْكِنُ نَقْلُهُ مِنْ مَحَلِّ إِلَى آخَرَ وَيَشْمَلُ النُّقُودَ وَالْعُرُوضَ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُورُونَاتِ .
(الْمَادَّةُ 129) (غَيْرُ الْمَنْقُولِ مَا لَا يُمْكِنُ نَقْلُهُ مِنْ مَحَلِّ إِلَى آخَرَ كَالدُّورِ وَالْأَرَاضِي مِمَّا يُسَمَّى بِالْعَقَارِ

(31/1)

32

- (الْمَادَّةُ 130) (النُّقُودُ جَمْعُ نَفْدٍ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .
(الْمَادَّةُ 131) (الْعُرُوضُ جَمْعُ عَرَضٍ بِالتَّخْرِيكِ وَهِيَ مَا عَدَا النُّقُودَ وَالْحَيَوَانَاتِ وَالْمَكِيلَاتِ وَالْمُورُونَاتِ كَالْمَتَاعِ وَالْقُمَاشِ)
(الْمَادَّةُ 132) (الْمَقْدُونَاتُ مَا تَتَّعَيْنُ مَقَادِيرُهَا بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدَدِ أَوْ الدِّرَاعِ وَهِيَ شَامِلَةٌ لِلْمَكِيلَاتِ وَالْمُورُونَاتِ وَالْعَدَدِيَّاتِ ، وَالْمَدْرُوعَاتِ .
(الْمَادَّةُ 133) (الْكَيْلِيُّ وَالْمَكِيلُ هُوَ مَا يُكَالُ بِهِ
(الْمَادَّةُ 134) (الْوُزْنِيُّ وَالْمُورُونُ هُوَ مَا يُوزَنُ

- (الْمَادَّةُ 135) الْعَدَدِيُّ وَالْمَعْدُودُ هُوَ مَا يُعَدُّ
(الْمَادَّةُ 136) الدَّرْعِيُّ أَوْ الْمَذْرُوعُ هُوَ مَا يُقَاسُ بِالدَّرَاعِ
(الْمَادَّةُ 137) الْمَحْدُودُ هُوَ الْعَقَارُ الَّذِي يُمَكِّنُ تَعْيِينَ حُدُودِهِ وَأَطْرَافِهِ
(الْمَادَّةُ 138) الْمَشَاغُ مَا يَحْتَوِي عَلَى جِصَصٍ شَائِعَةٍ
(الْمَادَّةُ 139) الْحِصَّةُ الشَّائِعَةُ هِيَ السَّهْمُ السَّارِي إِلَى كُلِّ جُزءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَالِ الْمُسْتَرَكَ .
(الْمَادَّةُ 140) الْجِنْسُ : مَا لَا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهِ تَفَاوُتٌ فَاحِشٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرَضِ مِنْهُ
(الْمَادَّةُ 141) الْجَزَافُ وَالْمَجَازِفَةُ : بَيْعٌ مَجْمُوعٌ بِلا تَقْدِيرِ
(الْمَادَّةُ 142) حَقُّ الْمُرُورِ هُوَ حَقُّ الْمَشِيِّ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ
(الْمَادَّةُ 143) حَقُّ الشُّرْبِ : هُوَ نَصِيبٌ مُعَيَّنٌ مَعْلُومٌ مِنَ النَّهْرِ
(الْمَادَّةُ 144) حَقُّ الْمَسِيلِ حَقُّ جَرِيَانِ الْمَاءِ وَالسَّيْلِ وَالتَّوْكَافِ مِنْ دَارٍ إِلَى الْخَارِجِ .
(الْمَادَّةُ 145) الْمِثْلِيُّ : مَا يُوجَدُ مِثْلُهُ فِي السُّوقِ بِدُونِ تَفَاوُتٍ يُعْتَدُّ بِهِ

(32/1)

33

- (الْمَادَّةُ 146) الْقِيَمِيُّ : مَا لَا يُوجَدُ لَهُ مِثْلٌ فِي السُّوقِ أَوْ يُوجَدُ لَكِنْ مَعَ التَّفَاوُتِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فِي الْقِيَمَةِ .
(الْمَادَّةُ 147) الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ هِيَ الْمَعْدُودَاتُ الَّتِي لَا يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي الْقِيَمَةِ فَجَمِيعُهَا مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ
(الْمَادَّةُ 148) الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَفَاوِتَةُ هِيَ الْمَعْدُودَاتُ الَّتِي يَكُونُ بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَآحَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي الْقِيَمَةِ فَجَمِيعُهَا قِيَمِيَّاتٌ
(الْمَادَّةُ 149) رُكْنُ الْبَيْعِ : يَعْنِي مَا هَيْئَتُهُ عِبَارَةٌ عَنْ مُبَادَلَةِ مَالٍ بِمَالٍ وَيُطْلَقُ عَلَى الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ أَيْضًا إِذْ لَا تَهْمَا عَلَى الْمُبَادَلَةِ
(الْمَادَّةُ 150) مَحَلُّ الْبَيْعِ هُوَ الْمَبِيعُ
(الْمَادَّةُ 151) الْمَبِيعُ : مَا يُبَاعُ وَهُوَ الْعَيْنُ الَّتِي تَتَّعَيْنُ فِي الْبَيْعِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الْبَيْعِ ; لِأَنَّ الْإِثْتِفَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَعْيَانِ , وَالْأَنْمَانُ وَسَبِيلُهُ لِلْمُبَادَلَةِ
(الْمَادَّةُ 152) النَّمْنُ مَا يَكُونُ بَدَلًا لِلْمَبِيعِ وَيَتَّعَلَقُ بِالذِّمَّةِ
(الْمَادَّةُ 153) النَّمْنُ الْمُسَمَّى هُوَ النَّمْنُ الَّذِي يُسَمِّيهِ وَيَعْنِيهِ الْعَاقِدَانِ وَقَدْ الْبَيْعِ بِالنَّارِضِيِّ سَوَاءً كَانَ مُطَابِقًا لِلْقِيَمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ أَوْ نَاقِصًا عَنْهَا أَوْ زَائِدًا عَلَيْهَا .
(الْمَادَّةُ 154) الْقِيَمَةُ هِيَ النَّمْنُ الْحَقِيقِيُّ لِلشَّيْءِ
(الْمَادَّةُ 155) الْمُنْمَنُ الشَّيْءُ الَّذِي يُبَاعُ بِالنَّمْنِ
(الْمَادَّةُ 156) التَّأْجِيلُ : تَعْلِيقُ الدَّيْنِ وَتَأْخِيرُهُ إِلَى وَقْتٍ مُعَيَّنٍ .
(الْمَادَّةُ 157) النَّقْسِيْبُ تَأْجِيلُ آدَاءِ الدَّيْنِ مُفَرَّقًا إِلَى أَوْقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُعَيَّنَةٍ .
(الْمَادَّةُ 158) الدَّيْنُ مَا يَنْبُتُ فِي الذِّمَّةِ كَمَقْدَارٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ

(33/1)

34

- وَمَقْدَارٍ مِنْهَا لَيْسَ بِحَاضِرٍ وَالْمَقْدَارُ الْمَعْيَنُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ مِنْ صُنْبَرَةِ الْحِنْطَةِ الْحَاضِرَتَيْنِ قَبْلَ الْإِفْرَازِ فَكُلُّهَا مِنْ قَبِيلِ الدَّيْنِ .
(الْمَادَّةُ 159) الْعَيْنُ : هِيَ الشَّيْءُ الْمَعْيَنُ الْمُسَخَّصُ كَبَيْتٍ وَحِصَانٍ وَكُرْسِيِّ وَصُنْبَرَةِ حِنْطَةٍ وَصُنْبَرَةِ دَرَاهِمٍ حَاضِرَتَيْنِ وَكُلُّهَا مِنَ الْأَعْيَانِ .

- (الْمَادَّةُ 160) الْبَائِعُ : هُوَ مَنْ يَبِيعُ .
 (الْمَادَّةُ 161) الْمُشْتَرِي هُوَ مَنْ يَشْتَرِي
 (الْمَادَّةُ 162) الْمُتَبَاعَانِ هُمَا الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي وَيُسَمَّيَانِ عَاقِدَيْنِ أَيْضًا
 (الْمَادَّةُ 163) الْإِقَالَةُ : رَفْعُ عَقْدِ الْبَيْعِ وَإِرَائَتُهُ .
 (الْمَادَّةُ 164) التَّعْرِيرُ : تَوْصِيفُ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ صِفَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ .
 (الْمَادَّةُ 165) الْعَيْنُ الْفَاحِشُ : عَيْنٌ عَلَى قَدْرِ نِصْفِ الْعُشْرِ فِي الْعُرُوضِ وَالْعُشْرِ فِي الْحَيَوَانَاتِ
 وَالْخُمْسِ فِي الْعَقَارِ أَوْ زِيَادَةٍ .
 (الْمَادَّةُ 166) الْقَدِيمُ : هُوَ الَّذِي لَا يُوجَدُ مَنْ يَعْرِفُ أَوْلَاهُ .
الْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَقْدِ الْبَيْعِ
 وَفِيهِ أَرْبَعَةُ فُصُولٍ :
الفصل الأول : فيما يتعلّق برُكنِ البَيْعِ
 (الْمَادَّةُ 167) : الْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ .
 (الْمَادَّةُ 168) : الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ فِي الْبَيْعِ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ

(34/1)

35

- لَفْظَيْنِ مُسْتَعْمَلَيْنِ لِإِنْشَاءِ الْبَيْعِ فِي عُرْفِ الْبَلَدِ وَالْقَوْمِ .
 (الْمَادَّةُ 169) : الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ يَكُونَانِ بِصِيغَةِ الْمَاضِي كَبِعْتُ وَاشْتَرَيْتُ وَأَيُّ لَفْظٍ مِنْ هَذَيْنِ ذَكَرَ
 أَوْ لَا فَهُوَ إِجَابٌ وَالتَّانِي قَبُولٌ فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ : بَعْتُ ، ثُمَّ قَالَ الْمُشْتَرِي : اشْتَرَيْتُ ، أَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي
 أَوْ لَا : اشْتَرَيْتُ ، ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ : بَعْتُ ، انْعَقَدَ الْبَيْعُ وَيَكُونُ لَفْظُ " بَعْتُ " فِي الْأَوَّلِ إِجَابًا وَ " اشْتَرَيْتُ
 " قَبُولًا . وَفِي التَّانِيَةِ بِالْعَكْسِ ،
 وَيَنْعَقِدُ الْبَيْعُ أَيْضًا بِكُلِّ لَفْظٍ يُنْبِئُ عَنْ إِنْشَاءِ التَّمْلِكِ وَالتَّمْلِكِ كَقَوْلِ الْبَائِعِ : أَعْطَيْتُ أَوْ مَلَكَتُ وَقَوْلِ
 الْمُشْتَرِي : أَخَذْتُ أَوْ تَمَلَّكَتُ أَوْ رَضِيتُ أَوْ أَمْتَأَلْتُ ذَلِكَ " .
 (الْمَادَّةُ 170) يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ أَيْضًا إِذَا أُريدَ بِهَا الْحَالُ كَمَا فِي عُرْفِ بَعْضِ الْبِلَادِ
 كَأَبِيعُ وَاشْتَرِي وَإِذَا أُريدَ بِهَا الْإِسْتِقْبَالُ لَا يَنْعَقِدُ .
 (الْمَادَّةُ 171) : صِيغَةُ الْإِسْتِقْبَالِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى الْوَعْدِ الْمَجَرَّدِ مِثْلُ سَأْبِيعُ وَاشْتَرِي لَا يَنْعَقِدُ بِهَا
 الْبَيْعُ .
 (الْمَادَّةُ 172) لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ أَيْضًا كَبِعْ وَاشْتَرِ إِلَّا إِذَا دَلَّتْ بِطَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ عَلَى الْحَالِ
 فَحِينَئِذٍ يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ فَلَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي : بِعْنِي هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ الْبَائِعُ : بِعْتُكَ لَا
 يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ ، أَمَّا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : خُذْ الْمَالَ بِكَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي : أَخَذْتَهُ ، أَوْ قَالَ
 الْمُشْتَرِي : أَخَذْتُ هَذَا الشَّيْءَ بِكَذَا قَرَشًا ، وَقَالَ الْبَائِعُ : خُذْهُ ، أَوْ قَالَ : اللَّهُ يُبَارِكُ لَكَ وَأَمْتَأَلُهُ انْعَقَدَ
 الْبَيْعُ فَإِنَّ قَوْلَهُ : خُذْهُ ، وَاللَّهُ يُبَارِكُ هَهُنَا بِمَعْنَى : هَا أَنَا ذَا بَعْتُ فَخُذْ
 (الْمَادَّةُ 173) : كَمَا يَكُونُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ بِالْمُشَافَهَةِ يَكُونُ بِالْمُكَاتَبَةِ أَيْضًا
 (الْمَادَّةُ 174) يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ بِالْإِشَارَةِ الْمَعْرُوفَةِ لِلْأَخْرَسِ .

(35/1)

36

- (الْمَادَّةُ 175) بِمَا أَنَّ الْمَقْصِدَ الْأَصْلِيَّ مِنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ هُوَ تَرَاضِي الطَّرْفَيْنِ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ
 بِالْمُبَادَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّرَاضِي وَيُسَمَّى هَذَا بَيْعَ التَّعَاطِي .

مِثَالُ ذَلِكَ : أَنْ يُعْطِيَ الْمُشْتَرِي لِلْخَبَازِ مَقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَيُعْطِيهِ الْخَبَازُ مَقْدَارًا مِنَ الْخُبْزِ بِدُونِ تَلْفِظٍ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ , أَوْ أَنْ يُعْطِيَ الْمُشْتَرِي النَّمْنَ لِلْبَائِعِ وَيَأْخُذَ السَّلْعَةَ وَيَسْكُتَ الْبَائِعُ , وَكَذَا لَوْ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى بَائِعِ الْحِنْطَةِ وَدَفَعَ لَهُ خَمْسَةَ دِينَيَرٍ وَقَالَ : بِكَمْ تَبِيعَ الْمُدَّ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ ؟ فَقَالَ : بِدِينَارٍ فَسَكَتَ الْمُشْتَرِي , ثُمَّ طَلَبَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ , فَقَالَ الْبَائِعُ : أُعْطِيكَ إِيَّاهَا غَدًا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَجْرُ بَيْنَهُمَا الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ ارْتَفَعَ سِعْرُ الْحِنْطَةِ فِي الْغَدِ إِلَى دِينَارٍ وَنِصْفٍ يُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى إِعْطَاءِ الْحِنْطَةِ بِسِعْرِ الْمُدِّ بِدِينَارٍ وَكَذَا بِالْعَكْسِ لَوْ رَخِصَتْ الْحِنْطَةُ وَتَدَنَّتْ قِيمَتُهَا فَالْمُشْتَرِي مُجْبَرٌ عَلَى قَبُولِهَا بِالنَّمْنِ الْأَوَّلِ , وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْقَصَّابِ : أَقْطِعْ لِي بِخَمْسَةِ فُرُوشٍ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ فَقَطَّعَ الْقَصَّابُ اللَّحْمَ وَوَزَنَهُ وَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ أَنْعَقَدَ الْبَيْعَ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الْإِمْتِنَاعُ مِنْ قَبُولِهِ وَأَخْذِهِ

(الْمَادَّةُ 176) إِذَا تَكَرَّرَ عَقْدُ الْبَيْعِ بِتَبْدِيلِ النَّمْنِ أَوْ تَرْبِيدهِ أَوْ تَنْقِصِهِ يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي فَلَوْ تَبَاعَ رَجُلَانِ مَالًا مَعْلُومًا بِمِائَةِ قَرَشٍ ثُمَّ بَعْدَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ تَبَاعَا ذَلِكَ الْمَالَ بِدِينَارٍ أَوْ بِمِائَةِ وَعِشْرَةِ أَوْ بِتِسْعِينَ قَرَشًا يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي .

الفصل الثاني : في بيان لزوم موافقة القبول للإيجاب

(الْمَادَّةُ 177) إِذَا أُوجِبَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ بَيْعَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ يَلْزَمُ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ قَبُولُ الْعَاقِدِ الْأَخْرَى عَلَى الْوَجْهِ الْمُنَاطِقِ لِلْإِجَابِ وَلَيْسَ لَهُ تَبْعِيضُ النَّمْنِ أَوْ الْمُتَمَنَّيِّ وَتَفْرِيفُهُمَا فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : بَعْثُكَ هَذَا

(36/1)

37

التَّوْبِ بِمِائَةِ قَرَشٍ مِثْلًا فَإِذَا قَبِلَ الْمُشْتَرِي الْبَيْعَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ أَخَذَ التَّوْبَ جَمِيعَهُ بِمِائَةِ قَرَشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ جَمِيعَهُ أَوْ نِصْفَهُ بِخَمْسِينَ قَرَشًا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَهُ : بَعْثُكَ هَذَيْنِ الْفَرَسَيْنِ بِثَلَاثَةِ آلَافِ قَرَشٍ وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي , يَأْخُذُ الْفَرَسَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ آلَافِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدَهُمَا بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةٍ . (الْمَادَّةُ 178) تَكْفِي مَوْافَقَةُ الْقَبُولِ لِلْإِجَابِ ضَمْنًا فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : بَعْثُكَ هَذَا الْمَالَ بِالْفِ قَرَشٍ , وَقَالَ الْمُشْتَرِي : اشْتَرَيْتَهُ مِنْكَ بِالْفِ وَخَمْسِمِائَةِ قَرَشٍ أَنْعَقَدَ الْبَيْعَ عَلَى الْأَلْفِ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ قَبِلَ الْبَائِعُ هَذِهِ الرَّبَادَةَ فِي الْمَجْلِسِ يَلْزَمُ عَلَى الْمُشْتَرِي جَبْنُ أَنْ يُعْطِيَهُ الْخَمْسِمِائَةَ قَرَشٍ الَّتِي رَاذَهَا أَيْضًا وَكَذَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ : اشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذَا الْمَالَ بِالْفِ قَرَشٍ , فَقَالَ الْبَائِعُ : بَعْثُكَ مِنْكَ بِثَمَانِمِائَةِ قَرَشٍ يَنْعَقِدُ الْبَيْعَ وَيَلْزَمُ تَنْزِيلُ الْمَانْتَيْنِ مِنَ الْأَلْفِ .

(الْمَادَّةُ 179) إِذَا أُوجِبَ أَحَدُ الْمُتَبَاعِيَيْنِ فِي أَشْيَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ سِوَاءِ عَيْنٍ لِكُلِّ مِنْهَا ثَمَنًا عَلَى حِدَةٍ أَمْ لَا فَلِأَخْرَى أَنْ يَقْبَلَ وَيَأْخُذَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ بِكُلِّ النَّمْنِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَيَأْخُذَ مَا شَاءَ مِنْهَا بِالنَّمْنِ الَّذِي عَيْنٌ لَهُ بِتَفْرِيقِ الصَّفْقَةِ مِثْلًا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ : بَعْثُكَ هَذِهِ الْأَتُوبَ الثَّلَاثَةَ كُلَّ وَاحِدٍ بِمِائَةِ قَرَشٍ وَقَالَ الْمُشْتَرِي : قَبِلْتُ أَحَدَهُمَا بِمِائَةِ قَرَشٍ أَوْ كِلَيْهِمَا بِمِائَتِي قَرَشٍ لَا يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ " .

وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي : قَدْ اشْتَرَيْتُ هَذَيْنِ الْحَصَانَيْنِ بِثَلَاثَةِ آلَافِ قَرَشٍ فَهَذَا بِالْفِ وَهَذَا بِالْفَيْنِ فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَبِيعَهُمَا بِثَلَاثَةِ آلَافِ قَرَشٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ أَحَدَهُمَا بِمَا سَمِيَ لَهُ مِنَ النَّمْنِ ,

(الْمَادَّةُ 180) : لَوْ ذَكَرَ أَحَدُ الْمُتَبَاعِيَيْنِ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً وَبَيَّنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ ثَمَنًا عَلَى حِدَتِهِ وَجَعَلَ لِكُلِّ عَلَى الْإِنْفِرَادِ إِجَابًا وَقَبِلَ الْأَخْرَى بَعْضَهَا بِالنَّمْنِ الْمُسَمَّى لَهُ أَنْعَقَدَ الْبَيْعَ فِيمَا قَبِلَهُ فَقَطَّ . مِثْلًا : لَوْ ذَكَرَ الْبَائِعُ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً وَبَيَّنَّ لِكُلِّ مِنْهَا ثَمَنًا مُعَيَّنًا عَلَى حِدَةٍ وَكَرَّرَ لَفْظَ

(37/1)

الإيجاب لكل واحد منهما على الآخر كَأَنْ يَقُولَ : بَعْتُ هَذَا بِأَلْفٍ وَبَعْتُ هَذَا بِأَلْفَيْنِ فَالْمُشْتَرِي حِينَئِذٍ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ وَيَأْخُذَ أَيُّهُمَا شَاءَ بِالْتَّمَنِ الَّذِي عِينَ لَهُ " .

الفصل الثالث : في حق مجلس البيع

- (المادّة 181) مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع .
 (المادّة 182) المتبايعان بالخيار بعد الإيجاب إلى آخر المجلس , مثلاً : لو أوجب أحد المتبايعين البيع في مجلس البيع بأن قال : بعت هذا المال أو اشتريت ولم يقل الآخر على الفور اشتريت أو بعت بل قال ذلك مترجحاً قبل انتهاء المجلس يتعقد البيع وإن طالت تلك المدة .
 (المادّة 183) لو صدر من أحد العاقدين بعد الإيجاب وقبل القبول قول أو فعل يدل على الإعراض بطل الإيجاب، و لا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك .
 مثلاً : لو قال أحد المتبايعين : بعت و اشتريت واشتغل الآخر قبل القبول بأمر آخر أو بكلام أجنبي لا تعلق له بعقد البيع بطل الإيجاب و لا عبرة بالقبول الواقع بعده و لو قبل انفضاض المجلس .
 (المادّة 184) لو رجع أحد المتبايعين عن البيع بعد الإيجاب وقبل القبول بطل الإيجاب فلو قبل الآخر بعد ذلك في المجلس لا يتعقد البيع مثلاً لو قال البائع : بعت هذا المتاع بكذا وقبل أن يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا يتعقد البيع .
 (المادّة 185) : تكرار الإيجاب قبل القبول يبطل الأول

(38/1)

ويعتبر فيه الإيجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري : بعك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الإيجاب قبل أن يقول المشتري قبلت رجع فقال بعكك إياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري يلغى الإيجاب الأول ويتعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً "

الفصل الرابع : في حق البيع بشرط

- (المادّة 186) : البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر . مثلاً لو باع بشرط أن يحبس المبيع إلى أن يقضى التمن فهذا الشرط لا يضرب في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد .
 (المادّة 187) : البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط أيضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط أن يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً أو أن يكفل له بالتمن هذا الرجل صح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى أنه إذا لم يف المشتري بالشرط فالبائع فسح العقد ; لأن الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد .
 (المادّة 188) : البيع بشرط متعارف يعني المرعي في عرف البلد صحيح والشرط معتبر , مثلاً : لو باع الفرو على أن يخيط بها الظهارة , أو الفلفل على أن يسمره في الباب أو الثوب على أن يرقعه يصح البيع ويلزم على البائع الوفاء بهذه الشروط .

- (المادّة 189) : البيع بشرط ليس فيه نفع لأحد العاقدين يصح والشرط لغو مثلاً بيع الحيوان على ألا يبيعه المشتري لآخر أو على شرط أن يرسله إلى المرعي صحيح والشرط لغو .

(39/1)

الفصل الخامس : في إقالة البيع

(المَادَّةُ 190) : لِلْعَاقِدَيْنِ أَنْ يَتَقَايَلَا بِنَيْعٍ بِرِضَاهُمَا بَعْدَ انْعِقَادِهِ .
(المَادَّةُ 191) : الْإِقَالَةُ كَالنَّبِيْعِ تَكُونُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : أَقَلْتُ النَّبِيْعَ أَوْ فَسَخْتَهُ وَقَالَ الْآخَرُ : قَبِلْتُ , أَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : أَقْلِنِي النَّبِيْعَ فَقَالَ الْآخَرُ : قَدْ فَعَلْتُ صَحَّتْ الْإِقَالَةُ وَيَنْفَسِحُ النَّبِيْعُ .

(المَادَّةُ 192) : الْإِقَالَةُ بِالتَّعَاطِي الْفَائِمِ مَقَامِ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ صَحِيحَةٌ
(المَادَّةُ 193) : يَلْزَمُ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ فِي الْإِقَالَةِ كَالنَّبِيْعِ يَعْنِي أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يُوجَدَ الْقَبُولُ فِي مَجْلِسِ الْإِجَابِ , وَأَمَّا إِذَا قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : أَقَلْتُ النَّبِيْعَ وَقَبِلَ أَنْ يَقْبَلَ الْآخَرَ انْفِضَّ الْمَجْلِسُ أَوْ صَدَرَ مِنْ أَحَدِهِمَا فِعْلٌ أَوْ قَوْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ ثُمَّ قَبِلَ الْآخَرُ لَا يُعْتَبَرُ قَبُولُهُ وَلَا يُفِيدُ شَيْئًا حِينَئِذٍ
(المَادَّةُ 194) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيْعُ قَائِمًا وَمَوْجُودًا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَفَتْ الْإِقَالَةُ فَلَوْ كَانَ الْمَبِيْعُ قَدْ تَلَفَ لَا تَصِحُّ الْإِقَالَةُ .

(المَادَّةُ 195) : لَوْ كَانَ بَعْضُ الْمَبِيْعِ قَدْ تَلَفَ صَحَّتْ الْإِقَالَةُ فِي الْبَاقِيِ مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَرْضَهُ الَّتِي مَلَكَهَا مَعَ الزَّرْعِ وَبَعْدَ أَنْ حَصَدَ الْمُشْتَرِي الزَّرْعَ تَقَايَلَا النَّبِيْعَ صَحَّتْ الْإِقَالَةُ فِي حَقِّ الْأَرْضِ بِقَدْرِ حَصْنَتِهَا مِنْ التَّمَنِ الْمُسَمَّى

(40/1)

41

(المَادَّةُ 196) : هَلَاكَ التَّمَنِ أَي تَلَفُهُ لَا يَكُونُ مَانِعًا مِنْ صِحَّةِ الْإِقَالَةِ .

البَابُ الثَّانِي : فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنَّبِيْعِ
وَيَنْفَسِحُ إِلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي حَقِّ شُرُوطِ الْمَبِيْعِ وَأَوْصَافِهِ

(المَادَّةُ 197) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيْعُ مَوْجُودًا .
(المَادَّةُ 198) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيْعُ مَقْدُورَ التَّسْلِيمِ وَ
(المَادَّةُ 199) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيْعُ مَالًا مُتَقَوِّمًا
(المَادَّةُ 200) : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَبِيْعُ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي
(المَادَّةُ 201) : يَصِيرُ الْمَبِيْعُ مَعْلُومًا بِبَيَانِ أَحْوَالِهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي تُمَيِّزُهُ عَنِ غَيْرِهِ مَثَلًا لَوْ بَاعَهُ كَذَا مَدًّا مِنْ الْحِنْطَةِ الْحُمْرَاءِ أَوْ بَاعَهُ أَرْضًا مَعَ بَيَانِ حُدُودِهَا صَارَ الْمَبِيْعُ مَعْلُومًا وَصَحَّ النَّبِيْعُ . (المَادَّةُ 202) : إِذَا كَانَ الْمَبِيْعُ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ النَّبِيْعِ تَكْفِي الْإِشَارَةِ إِلَى عَيْنِهِ مَثَلًا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : بَعْنُكَ هَذَا الْحِصَانِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُهُ وَهُوَ يَرَاهُ صَحَّ النَّبِيْعُ .
(المَادَّةُ 203) : يَكْفِي كَوْنُ الْمَبِيْعِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلَا حَاجَةَ إِلَى وَصْفِهِ وَتَعْرِيفِهِ بِوَجْهِ آخَرَ
(المَادَّةُ 204) : الْمَبِيْعُ يَتَعَيَّنُ بِتَعْيِينِهِ فِي الْعَقْدِ . مَثَلًا : لَوْ قَالَ الْبَائِعُ : بَعْنُكَ هَذِهِ السِّلْعَةَ وَأَشَارَ إِلَى سِلْعَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَجْلِسِ إِشَارَةً حَسِيَّةً وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي

(41/1)

42

لَزِمَ عَلَى الْبَائِعِ تَسْلِيمُ تِلْكَ السِّلْعَةِ بِعَيْنِهَا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ سِلْعَةً غَيْرَهَا مِنْ جَنْسِهَا .

الفصل الثاني: في ما يجوز بيعه و ما لا يجوز

(المَادَّةُ 205) : بَيْعُ الْمَعْدُومِ بَاطِلٌ فَيَبْطُلُ بَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ تَبْرُزْ أَصْلًا .
(المَادَّةُ 206) : الثَّمَرَةُ الَّتِي بَرَزَتْ جَمِيعُهَا يَصِحُّ بَيْعُهَا وَهِيَ عَلَى شَجَرِهَا سِوَاءَ كَانَتْ صَالِحَةً لِلْأَكْلِ أَمْ لَا .

(المَادَّةُ 207) مَا تَنَلَّحَقُ أَفْرَادُهُ يَعْني أَنْ لَا يَبْرَزُ دَفْعَةً وَاحِدَةً بَلْ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ كَالْفَوَاكِهِ وَالْأَزْهَارِ وَالْوَرَقِ وَالْخَضِرَاوَاتِ إِذَا كَانَ بَرَزَ بَعْضُهَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا سَيَبْرُزُ مَعَ مَا بَرَزَ تَبَعًا لَهُ بِصَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ .
(المَادَّةُ 208) إِذَا بَاعَ شَيْئًا وَبَيَّنَّ جِنْسَهُ فَظَهَرَ الْمَبِيعُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْجِنْسِ بَطُلَ الْبَيْعِ فَلَوْ بَاعَ رَجُلًا عَلَى أَنَّهُ الْمَاسُ بَطُلَ الْبَيْعِ .
(المَادَّةُ 209) : بَيْعُ مَا هُوَ غَيْرُ مَقْدُورِ التَّسْلِيمِ بَاطِلٌ كَبَيْعِ سَفِينَةٍ غَرَقَتْ لَا يُمَكِّنُ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْبَحْرِ أَوْ حَيَوَانٍ نَادِرٍ لَا يُمَكِّنُ إِمْسَاكُهُ وَتَسْلِيمُهُ .
(المَادَّةُ 210) : بَيْعُ مَا لَا يُعَدُّ مَالًا بَيْنَ النَّاسِ وَالشِّرَاءُ بِهِ بَاطِلٌ مَثَلًا لَوْ بَاعَ جِيفَةً أَوْ آدَمِيًّا حُرًّا أَوْ اشْتَرَى بِهِمَا مَالًا فَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بَاطِلَانِ
(المَادَّةُ 211) : بَيْعُ غَيْرِ الْمُتَقَوِّمِ بَاطِلٌ .
(المَادَّةُ 212) : الشِّرَاءُ بِغَيْرِ الْمُتَقَوِّمِ فَاسِدٌ .
(المَادَّةُ 213) : بَيْعُ الْمَجْهُولِ فَاسِدٌ فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُسْتَرِي : بَعْتُكَ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ مِلْكِي وَقَالَ الْمُسْتَرِي اشْتَرَيْهَا وَهُوَ لَا يَعْرِفُ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ .

(42/1)

43

(المَادَّةُ 214) : بَيْعُ حِصَّةٍ شَائِعَةٍ مَعْلُومَةٍ كَالثُلُثِ وَالنِّصْفِ وَالْعُشْرِ مِنْ عَقَارٍ مَمْلُوكٍ قَبْلَ الْإِفْرَازِ صَحِيحٌ .

(المَادَّةُ 215) يَصِحُّ بَيْعُ الْحِصَّةِ الْمَعْلُومَةِ الشَّائِعَةِ بِدُونِ إِذْنِ الشَّرِيكِ

(المَادَّةُ 216) يَصِحُّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ وَحَقِّ الشَّرْبِ وَالْمَسِيلِ تَبَعًا لِلْأَرْضِ وَالْمَاءِ تَبَعًا لِقَنَوَاتِهِ .

الفصل الثالث: في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

(المَادَّةُ 217) كَمَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ وَالْعَدَدِيَّاتِ وَالْمَذْرُوعَاتِ كَيْلًا وَوَزْنًا وَعَدَدًا وَذَرَعًا يَصِحُّ بَيْعُهَا جُزْأً أَيْضًا مَثَلًا : لَوْ بَاعَ صَبْرَةَ حِنْطَةٍ أَوْ كَوْمَ بِنِينٍ أَوْ أَجْرًا أَوْ حِمْلَ فَمَاشٍ جُزْأً صَحَّ الْبَيْعُ .

(المَادَّةُ 218) لَوْ بَاعَ حِنْطَةً عَلَى أَنْ يَكِيلَهَا بِكَيْلٍ مُعَيَّنٍ أَوْ يَزِنَهَا بِحَجَرٍ مُعَيَّنٍ صَحَّ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِقْدَارَ الْكَيْلِ وَثِقَلَ الْحَجَرُ .

(المَادَّةُ 219) كُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ مُنْفَرِدًا جَازَ اسْتِنَاؤُهُ مِنَ الْمَبِيعِ مَثَلًا : لَوْ بَاعَ ثَمْرَةَ شَجَرَةٍ وَاسْتَنْتَى مِنْهَا كَذَا رَطْلًا عَلَى أَنَّهُ لَهُ صَحَّ الْبَيْعُ .

(المَادَّةُ 220) : بَيْعُ الْمَعْدُودَاتِ صَفْقَةً وَاحِدَةً مَعَ بَيَانِ ثَمَنِ كُلِّ فَرْدٍ وَفَسْمِ مِنْهَا صَحِيحٌ مَثَلًا : لَوْ بَاعَ صَبْرَةَ حِنْطَةٍ أَوْ وَسَقَ سَفِينَةً مِنْ حَطَبٍ أَوْ قَطِيعَ عَنَمٍ أَوْ قِطْعَةً مِنْ جُوحٍ عَلَى أَنْ كُلَّ كَيْلٍ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ قِنْطَارٍ مِنَ الْحَطَبِ أَوْ رَأْسٍ مِنَ الْعَنَمِ أَوْ ذِرَاعٍ مِنَ الْجُوحِ بِكَذَا صَحَّ الْبَيْعُ .

(المَادَّةُ 221) كَمَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَقَارِ الْمَحْدُودِ

(43/1)

44

بِالذَّرَاعِ وَالْجَرِيبِ يَصِحُّ بَيْعُهُ بِتَعْيِينِ حُدُودِهِ أَيْضًا . (المَادَّةُ 222) إِنَّمَا يُعْتَبَرُ الْقَدْرُ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ عَقْدُ الْبَيْعِ لَا غَيْرُهُ .

(المَادَّةُ 323) : الْمَكِيلَاتُ وَالْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ وَالْمَوْزُونَاتُ الَّتِي لَيْسَ فِي تَبَعِيضِهَا ضَرَرٌ إِذَا بَاعَ مِنْهَا جُمْلَةً مَعَ بَيَانِ قَدْرِهَا صَحَّ الْبَيْعُ سِوَاءَ سَمِّيَ ثَمْنُهَا فَقَطُّ أَوْ بَيَّنَّ وَفُصِّلَ لِكُلِّ كَيْلٍ أَوْ فَرْدٍ أَوْ رَطْلٍ مِنْهَا ثَمَنٌ عَلَى حِدَةٍ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ تَأْمًا لَزِمَ الْبَيْعُ , وَإِذَا ظَهَرَ نَاقِصًا كَانَ الْمُسْتَرِي مُحْيِرًا

إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَقْدَارَ الْمَوْجُودَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَإِذَا ظَهَرَ زَائِدًا فَالزَّيَادَةُ لِلْبَائِعِ مَثَلًا لَوْ بَاعَ صُبْرَةَ حِنْطَةٍ عَلَى أَنَّهَا خَمْسُونَ كَيْلَةً أَوْ عَلَى أَنَّهَا خَمْسُونَ كَيْلَةً كُلُّ كَيْلَةٍ مِنْهَا بَعْشَرَةٌ فُرُوشٍ أَوْ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ فَإِذَا ظَهَرَتْ وَقَفَتِ التَّسْلِيمُ خَمْسِينَ كَيْلَةً لَزِمَ الْبَيْعُ وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ كَيْلَةً فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسَ وَأَرْبَعِينَ كَيْلَةً بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا وَإِنْ ظَهَرَتْ خَمْسًا وَخَمْسِينَ كَيْلَةً فَالْخَمْسُ الْكَيْلَاتُ الزَّائِدَةُ لِلْبَائِعِ وَكَذَا لَوْ بَاعَ سَفَطَ بَيْضٍ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ بَيْضَةٌ أَوْ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ بَيْضَةٌ كُلُّ بَيْضَةٍ يَنْصَفُ قِرْشًا بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَإِنْ ظَهَرَتْ عِنْدَ التَّسْلِيمِ تِسْعِينَ بَيْضَةً فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ تِسْعِينَ بَيْضَةً بِخَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ قِرْشًا إِذَا ظَهَرَتْ مِائَةٌ وَعَشْرٌ بَيْضَاتٍ فَالْعَشْرَةُ الزَّائِدَةُ لِلْبَائِعِ وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ زُقَّ سَمْنٍ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ رَطْلٍ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ .

(الْمَادَّةُ 224) لَوْ بَاعَ مَجْمُوعًا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ الَّتِي فِي تَبَعِيضِهَا ضَرَرٌ وَبَيَّنَّ قَدْرَهُ وَذَكَرَ ثَمَنَ مَجْمُوعِهِ فَقَطُّ وَجِبْنَ وَزَيْنَهُ وَتَسْلِيمَهُ ظَهَرَ نَاقِصًا عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي بَيَّنَّهُ فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْقَدْرَ الْمَوْجُودَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ الْمُسَمًّى . وَإِنْ ظَهَرَ زَائِدًا عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي بَيَّنَّهُ فَالزَّيَادَةُ لِلْمُسْتَشْرَى وَالْخِيَارُ لِلْبَائِعِ . مَثَلًا : لَوْ بَاعَ فَصَّ الْأَمَاسِ عَلَى أَنَّهُ خَمْسَةٌ قَرَارِيضَ بَعْشَرِينَ أَلْفَ قِرْشٍ فَإِذَا ظَهَرَ أَرْبَعَةٌ قَرَارِيضَ وَنِصْفًا كَانَ

(44/1)

45

الْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْفَصَّ بَعْشَرِينَ أَلْفَ قِرْشٍ وَإِذَا ظَهَرَ خَمْسَةٌ قَرَارِيضَ وَنِصْفًا أَخَذَهُ الْمُسْتَشْرَى بَعْشَرِينَ أَلْفَ قِرْشٍ وَلَا خِيَارَ لِلْبَائِعِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ .
(الْمَادَّةُ 225) إِذَا بَاعَ مَجْمُوعًا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ الَّتِي فِي تَبَعِيضِهَا ضَرَرٌ مَعَ بَيَانِ مَقْدَارِهِ وَبَيَانِ أَثْمَانِ أَقْسَامِهِ وَأَجْزَائِهِ وَتَفْصِيلِهَا فَإِذَا ظَهَرَ وَقَفَتِ التَّسْلِيمُ زَائِدًا أَوْ نَاقِصًا عَنِ الْقَدْرِ الَّذِي بَيَّنَّهُ فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الْمَجْمُوعَ بِحَسَابِ الثَّمَنِ الَّذِي فَصَّلَهُ لِأَجْزَائِهِ وَأَقْسَامِهِ . مَثَلًا : لَوْ بَاعَ مَنَقَلًا مِنَ النَّحَاسِ عَلَى أَنَّهُ خَمْسَةٌ أَرْطَالٍ كُلُّ رَطْلٍ بِأَرْبَعِينَ قِرْشًا فَظَهَرَ الْمَنَقَلُ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ وَنِصْفًا أَوْ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَنِصْفًا فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ فِي الصُّورَتَيْنِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمَنَقَلُ بِمِائَةٍ وَثَمَانِينَ قِرْشًا إِنْ كَانَ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ وَنِصْفًا وَبِمِائَتَيْنِ وَعَشْرِينَ قِرْشًا إِنْ كَانَ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَنِصْفًا .

(الْمَادَّةُ 226) إِذَا بَاعَ مَجْمُوعًا مِنَ الْمَذْرُوعَاتِ سِوَاءِ أَكَانَ مِنَ الْأَرَاضِيِّ أَمْ مِنَ الْأَمْتَعَةِ وَالْأَشْيَاءِ السَّائِرَةِ وَبَيَّنَّ مَقْدَارَهُ وَجُمْلَةَ ثَمَنِهِ فَقَطُّ أَوْ فَصَّلَ أَثْمَانِ زَرَاعَاتِهِ فِيهِ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ يَجْرِي الْحُكْمُ عَلَى مُفْتَضَلِي حُكْمِ الْمَوْزُونَاتِ الَّتِي فِي تَبَعِيضِهَا ضَرَرٌ , وَأَمَّا الْأَمْتَعَةُ وَالْأَشْيَاءُ الَّتِي لَيْسَ فِي تَبَعِيضِهَا ضَرَرٌ كَالجُوحِ وَالْكَرْبَاسِ فَالْحُكْمُ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الْمَكِيلَاتِ . مَثَلًا : لَوْ بَاعَتْ عَرِصَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ ذِرَاعٍ بِأَلْفِ قِرْشٍ فَظَهَرَ أَنَّهَا خَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ ذِرَاعًا فَالْمُسْتَشْرَى مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ تِلْكَ الْعَرِصَةَ بِأَلْفِ قِرْشٍ وَإِذَا ظَهَرَتْ زَائِدَةٌ أَخَذَهَا الْمُسْتَشْرَى أَيْضًا بِأَلْفِ قِرْشٍ فَقَطُّ وَكَذَا لَوْ بَاعَ ثَوْبَ فُمَاشٍ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي قَبَاءً وَأَنَّهُ ثَمَانِيَةُ أَذْرُعَ بِأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشٍ فَظَهَرَ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ خَيْرَ الْمُسْتَشْرَى إِنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الثَّوْبَ بِأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشٍ وَإِنْ ظَهَرَ تِسْعَةُ أَذْرُعٍ أَخَذَهُ الْمُسْتَشْرَى بِثَمَامِهِ بِأَرْبَعِمِائَةِ قِرْشٍ أَيْضًا . كَذَلِكَ لَوْ بَاعَتْ

(45/1)

46

عَرِصَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ ذِرَاعٍ كُلُّ ذِرَاعٍ بِعَشْرَةِ قُرُوشٍ فَظَهَرَتْ خَمْسَةٌ وَتِسْعِينَ ذِرَاعًا وَمِائَةٌ وَخَمْسَةٌ

أذرع خَيْرِ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ تَرَكَهَا وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهَا إِذَا كَانَتْ خَمْسَةَ وَتِسْعِينَ ذِرَاعًا بِتِسْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ , وَإِذَا كَانَ مِائَةً وَخَمْسَةَ أَذْرُعَ بِأَلْفٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا وَكَذَا إِذَا بَاعَ ثَوْبٌ فُمَاشٍ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي لِعَمَلِ قَبَاءٍ وَأَنَّهُ ثَمَانِيَةُ أَذْرُعَ كُلِّ ذِرَاعٍ بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَإِذَا ظَهَرَ تِسْعَةُ أَذْرُعٍ أَوْ سَبْعَةُ أَذْرُعٍ كَانَ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ تَرَكَ الثَّوْبَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ إِذَا كَانَ تِسْعَةَ أَذْرُعٍ بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ وَإِنْ كَانَ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ قِرْشًا , وَأَمَّا لَوْ بَاعَ ثَوْبٌ جُوحٍ عَلَى أَنَّهُ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ ذِرَاعًا بِسَبْعَةِ آلَافٍ وَخَمْسِمِائَةٍ قِرْشٍ أَوْ أَنَّ كُلَّ ذِرَاعٍ مِنْهُ بِخَمْسِينَ قِرْشًا فَإِذَا ظَهَرَ مِائَةٌ وَأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا خَيْرِ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ فَسَخَّ النَّبِيعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْمِائَةَ وَالْأَرْبَعِينَ ذِرَاعًا بِسَبْعَةِ آلَافٍ قِرْشٍ فَقَطَّ وَإِذَا ظَهَرَ زَائِدًا عَنْ الْمِائَةِ وَخَمْسِينَ ذِرَاعًا كَانَتْ الزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ .

(الْمَادَّةُ 227) إِذَا بَاعَ مَجْمُوعٌ مِنَ الْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَاوِمَةِ وَبَيَّنَّ مِقْدَارُ ثَمَنٍ ذَلِكَ الْمَجْمُوعِ فَقَطَّ فَإِنْ ظَهَرَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ تَامًا صَحَّ النَّبِيعُ وَلَزِمَ وَإِنْ ظَهَرَ نَاقِصًا أَوْ زَائِدًا كَانَ النَّبِيعُ فِي الصُّورَتَيْنِ فَاسِدًا مَثَلًا إِذَا بَاعَ قَطِيعٌ غَنَمٍ عَلَى أَنَّهُ خَمْسُونَ رَأْسًا بِأَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةٍ قِرْشٍ فَإِذَا ظَهَرَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ رَأْسًا أَوْ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ

(الْمَادَّةُ 228) إِذَا بَاعَ مَجْمُوعٌ مِنَ الْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَقَاوِمَةِ وَبَيَّنَّ مِقْدَارَهُ وَأَثْمَانُ أَحَادِهِ وَأَفْرَادِهِ فَإِذَا ظَهَرَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ تَامًا لَزِمَ النَّبِيعُ وَإِذَا ظَهَرَ نَاقِصًا كَانَ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ذَلِكَ الْقَدْرَ بِحِصَّتِهِ مِنْ ثَمَنِ الْمُسَمَّى وَإِذَا ظَهَرَ زَائِدًا كَانَ النَّبِيعُ فَاسِدًا مَثَلًا : لَوْ بَاعَ قَطِيعٌ غَنَمٍ عَلَى أَنَّهُ خَمْسُونَ شَاةً كُلُّ شَاةٍ بِخَمْسِينَ قِرْشًا وَإِذَا ظَهَرَ ذَلِكَ الْقَطِيعُ خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ شَاةً خَيْرِ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ تَرَكَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْخَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ شَاةً بِأَلْفَيْنِ وَمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ قِرْشًا وَإِذَا ظَهَرَ خَمْسَةَ وَخَمْسِينَ رَأْسًا كَانَ النَّبِيعُ فَاسِدًا .

(46/1)

47

(الْمَادَّةُ 229) إِنْ الصُّورَ الَّتِي يُخَيَّرُ فِيهَا الْمُشْتَرِي مِنَ الْمَوَادِّ السَّابِقَةِ إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ نَاقِصٌ لَا يُخَيَّرُ فِي الْفُسْخِ بَعْدَ الْقَبْضِ .

الفصل الرابع: في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح و ما لا يدخل

(الْمَادَّةُ 230) كُلُّ مَا جَرَى عَرَفَ الْبَلَدَةِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مُشْتَمَلَاتِ الْمَبِيعِ يَدْخُلُ فِي النَّبِيعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ . مَثَلًا : فِي بَيْعِ الدَّارِ يَدْخُلُ الْمَطْبُخُ وَالْكِبْلَارُ وَفِي بَيْعِ حَدِيقَةِ زَيْتُونٍ تَدْخُلُ أَشْجَارُ الزَّيْتُونِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ; لِأَنَّ الْمَطْبُخَ وَالْكِبْلَارَ مِنْ مُشْتَمَلَاتِ الدَّارِ وَحَدِيقَةَ الزَّيْتُونِ تُطْلَقُ عَلَى أَرْضٍ يَحْتَوِي عَلَى أَشْجَارِ الزَّيْتُونِ فَلَا يُقَالُ لِأَرْضٍ خَالِيَةٍ حَدِيقَةُ زَيْتُونٍ . الْمُرَادُ مِنْ عَرَفَ الْبَلَدَةَ التَّعَارُفُ الْجَارِي فِي النَّبِيعِ وَيَدْخُلُ مَا ذَكَرَ فِي الْمَبِيعِ وَلَوْ لَمْ يُصْرَحْ بِذِكْرِهِ فِي النَّبِيعِ بِأَنَّهُ يَبِيعُ بِجَمِيعِ حُقُوقِهِ (أَنْظُرْ الْمَادَّةَ 360) (الْمَادَّةُ 231) مَا كَانَ فِي حُكْمِ جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ أَيْ مَا لَا يَقْبَلُ الْإِنْفِكَاحَ عَنِ الْمَبِيعِ نَظْرًا إِلَى عَرَضِ الْإِسْتِرَاءِ يَدْخُلُ فِي النَّبِيعِ بِدُونِ ذِكْرِ مَثَلًا إِذَا بَاعَ قُفْلٌ دَخَلَ مِفْتَاحُهُ , وَإِذَا اشْتَرَيْتَ بَقْرَةً حُلُوبًا لِأَجْلِ اللَّبَنِ يَدْخُلُ فَلَوْهَا الرِّضِيعُ فِي النَّبِيعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ .

(الْمَادَّةُ 232) : تَوَابِعُ الْمَبِيعِ الْمُتَّصِلَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ تَدْخُلُ فِي النَّبِيعِ تَبَعًا بِدُونِ ذِكْرِ مَثَلًا إِذَا بَاعَتْ دَارٌ دَخَلَ فِي النَّبِيعِ الْأَقْفَالُ الْمُسَمَّرَةُ وَالذَّوَالِيبُ أَيْ الْخَزْنُ الْمُسْتَوْرَهُ وَالذُّفُوفُ الْمُسَمَّرَةُ الْمَعْدَةُ لَوْضَعِ قِرْشٍ وَالْبُسْتَانُ الَّذِي هُوَ دَاخِلُ حُدُودِ الدَّارِ وَالطَّرِيقُ الْمُوَصَّلَةُ إِلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ الدَّاحِلَةُ الَّتِي لَا تَتَنَفَّذُ وَفِي بَيْعِ الْعَرِصَةِ تَدْخُلُ الْأَشْجَارُ الْمَعْرُوسَةُ عَلَى أَنْ تَسْتَقَرَّ ; لِأَنَّ جَمِيعَ الْمَذْكُورَاتِ لَا تُفْصَلُ عَنِ الْمَبِيعِ فَتَدْخُلُ فِي النَّبِيعِ بِدُونِ ذِكْرِ وَلَا تُصْرِحُ .

(الْمَادَّةُ 233) : مَا لَا يَكُونُ مِنْ مُشْتَمَلَاتِ الْمَبِيعِ وَلَا هُوَ مِنْ تَوَابِعِهِ

(47/1)

الْمُتَّصِلَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي حُكْمِ جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ أَوْ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ وَالْعُرْفُ بِبَيْعِهِ لَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَقَتَ الْبَيْعِ . أَمَا مَا جَرَتْ عَادَةُ الْبَلَدِ وَالْعُرْفُ بِبَيْعِهِ تَبَعًا لِلْمَبِيعِ فَيَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ مَثَلًا الْأَشْيَاءَ غَيْرَ الْمُسْتَقَرَّةِ الَّتِي تُوضَعُ لِأَنْ تُسْتَعْمَلَ وَتُنْقَلُ مِنْ مَجَلٍّ إِلَى آخَرَ كَالصُّنْدُوقِ وَالْكَرْسِيِّ وَالتَّخْتِ الْمُنْفَصِلَاتِ لَا تَدْخُلُ فِي بَيْعِ الدَّارِ بِلَا ذِكْرِ وَكَذَا أَحْوَاضُ اللَّيْمُونِ وَالْأَرْهَارُ الْمُنْفَصِلَةُ وَالْأَشْجَارُ الصَّغِيرَةُ الْمَعْرُوسَةُ عَلَى أَنْ تُنْقَلَ لِمَجَلٍّ آخَرَ وَهِيَ الْمُسَمَّاهُ فِي عُرْفِنَا بِالنُّصْبِ وَلَا تَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْبَسَاتِينِ بِدُونِ ذِكْرِ كَمَا لَا يَدْخُلُ الزَّرْعُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ وَالنَّمْرُ فِي بَيْعِ الْأَشْجَارِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ صَرِيحًا حِينَ الْبَيْعِ لَكِنَّ لِحَامَ دَابَّةِ الرُّكُوبِ وَخِطَامَ الْبَعِيرِ وَأَمْثَالَ ذَلِكَ فِيمَا كَانَ الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ فِيهَا أَنْ تُبَاعَ تَبَعًا فَهَذِهِ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ بِدُونِ ذِكْرِ .

(الْمَادَّةُ 234) : مَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا لَا حِصَّةَ لَهُ مِنَ النَّمَنِ ، مَثَلًا : لَوْ سُرِقَ خِطَامُ الْبَعِيرِ الْمُبْتَاعِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَلْزَمُ فِي مُقَابَلَتِهِ تَنْزِيلُ شَيْءٍ مِنَ النَّمَنِ الْمُسَمَّى .

(الْمَادَّةُ 235) : الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَسْمَلُهَا الْأَلْفَاظُ الْعُمُومِيَّةُ الَّتِي تَزَادُ فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ وَقَتَ الْبَيْعِ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ . مَثَلًا : لَوْ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُكَ هَذِهِ الدَّارَ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ حَقُّ الْمُرُورِ وَحَقُّ الشُّرْبِ وَحَقُّ الْمَسِيلِ .

(الْمَادَّةُ 236) الزَّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ كَالنَّمْرِ وَأَشْبَاهِهَا هِيَ لِلْمُشْتَرِي مَثَلًا إِذَا بَاعَ بُسْتَانَ ثُمَّ قَبِلَ الْقَبْضَ حَصَلَ فِيهِ زِيَادَةُ كَالنَّمْرِ وَالْحَضْرَاوَاتِ تَكُونُ تِلْكَ الزَّيَادَةُ لِلْمُشْتَرِي وَكَذَا لَوْ وُلِدَتْ الدَّابَّةُ الْمَبِيعَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ الْوَلَدُ لِلْمُشْتَرِي

(48/1)

الْبَابُ الثَّلَاثُ : فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالنَّمَنِ
وَفِيهِ فُصُلَانٌ :

الفصل الأول : فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى أَوْصَافِ النَّمَنِ وَأَحْوَالِهِ

(الْمَادَّةُ 237) تَسْمِيَةُ النَّمَنِ حِينَ الْبَيْعِ لِأَزْمَةِ فَلَوْ بَاعَ بِدُونِ تَسْمِيَةِ نَمْنٍ كَانَ الْبَيْعُ فَاسِدًا .

(الْمَادَّةُ 238) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ النَّمْنُ مَعْلُومًا

(الْمَادَّةُ 239) إِذَا كَانَ النَّمْنُ حَاضِرًا فَالْعِلْمُ بِهِ يَحْصُلُ بِمُشَاهَدَتِهِ وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ وَإِذَا كَانَ غَائِبًا يَحْصُلُ بِبَيَانِ مِقْدَارِهِ وَوَصْفِهِ .

(الْمَادَّةُ 240) الْبَلَدُ الَّذِي يَتَعَدَّدُ فِيهِ نَوْعُ الدِّينَارِ الْمُتَدَاوِلِ إِذَا بَاعَ فِيهِ شَيْءٌ بِكَذَا دِينَارًا وَلَمْ يُبَيِّنْ فِيهِ نَوْعَ الدِّينَارِ يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا وَالدَّرَاهِمُ كَالدِّينَارِ فِي هَذَا الْحُكْمِ .

(الْمَادَّةُ 241) إِذَا جَرَى الْبَيْعُ عَلَى قَدْرِ مَعْلُومٍ مِنَ الْقُرُوشِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُؤَدِّيَ النَّمْنَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ شَاءَ مِنَ النُّفُودِ الرَّاجِحَةِ غَيْرِ الْمَمْنُوعِ تَدَاوُلِهَا وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَطْلُبَ نَوْعًا مَخْصُوصًا مِنْهَا .

(الْمَادَّةُ 242) إِذَا بَيَّنَّ وَصَفُ لِنَمْنٍ وَقَتَ الْبَيْعِ لَزِمَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يُؤَدِّيَ النَّمْنَ مِنْ نَوْعِ النُّفُودِ الَّتِي وَصَفَهَا مَثَلًا لَوْ عَقَدَ الْبَيْعَ عَلَى ذَهَبٍ مَجِيدٍ أَوْ إِنْكَلِيزِيٍّ أَوْ فَرَنْسَاوِيٍّ أَوْ رِيَالٍ مَجِيدٍ أَوْ عُمُودِيٍّ لَزِمَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يُؤَدِّيَ النَّمْنَ مِنَ النَّوْعِ الَّذِي وَصَفَهُ وَبَيَّنَّهُ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ .

(الْمَادَّةُ 243) لَا يَتَعَيَّنُ النَّمْنُ بِالنَّعْيَيْنِ فِي الْعَقْدِ مَثَلًا لَوْ أَرَى

(49/1)

الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ ذَهَبًا مَجِيدِيًّا فِي يَدِهِ ثُمَّ اشْتَرَى بِذَلِكَ الذَّهَبِ شَيْئًا لَا يُجْبَرُ عَلَى آدَاءِ ذَلِكَ الذَّهَبِ بِعَيْنِهِ

بَلْ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ الْبَائِعَ ذَهَبًا مَجِيدًا مِنْ ذَلِكَ النَّوعِ غَيْرِ الَّذِي أَرَاهُ . إِيَّاهُ .
(الْمَادَّةُ 244) النَّفُودُ الَّتِي لَهَا أَجْزَاءٌ إِذَا جَرَى الْعَقْدُ عَلَى تَوَعُّدٍ مِنْهَا كَانَ لِلْمُسْتَشْتَرِي أَنْ يُعْطِيَ الثَّمَنَ مِنْ
أَجْزَاءِ ذَلِكَ النَّوعِ لَكِنْ يَتَّبَعُ فِي هَذَا الْأَمْرِ عُرْفُ الْبُلْدَةِ وَالْعَادَةُ الْجَارِيَّةُ مِثْلًا لَوْ عَقَدَ الْبَائِعُ عَلَى رِيَالٍ
مَجِيدَةٍ كَانَ لِلْمُسْتَشْتَرِي أَنْ يُعْطِيَ مِنْ أَجْزَائِهِ النَّصْفَ وَالرُّبْعَ لَكِنْ نَظَرًا لِلْعُرْفِ الْجَارِي الْأَن فِي دَارِ
الْخِلَافَةِ فِي إِسْلَامْبُولَ لَيْسَ لِلْمُسْتَشْتَرِي أَنْ يُعْطِيَ بَدَلَ الرِّيَالِ الْمَجِيدِي مِنْ أَجْزَائِهِ الصَّغِيرَةِ الْعُسْرَ
وَنِصْفَهُ .

الفصل الثاني: في بيان المسائل المتعلقة بالنسيئة والتأجيل

(الْمَادَّةُ 245) الْبَيْعُ مَعَ تَأْجِيلِ الثَّمَنِ وَتَقْسِيمِهِ صَاحِبُ
(الْمَادَّةُ 246) يَلْزَمُ أَنْ تُكُونَ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً فِي الْبَيْعِ بِالتَّأْجِيلِ وَالتَّقْسِيمِ
(الْمَادَّةُ 247) إِذَا عَقَدَ الْبَائِعُ عَلَى تَأْجِيلِ الثَّمَنِ إِلَى كَذَا يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً أَوْ إِلَى وَقْتٍ مَعْلُومٍ عِنْدَ
الْعَاقِدِينَ كَيَوْمِ قَاسِمٍ أَوْ التَّيْرُورِ صَحَّ الْبَيْعُ
(الْمَادَّةُ 248) تَأْجِيلُ الثَّمَنِ إِلَى مُدَّةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ كَأَمْطَارِ السَّمَاءِ يَكُونُ مُفْسِدًا لِلْبَيْعِ .
(الْمَادَّةُ 249) إِذَا بَاعَ نَسِيئَةً بِدُونِ مُدَّةٍ تَنْصَرَفُ إِلَى شَهْرٍ وَاحِدٍ فَقَطْ .

(50/1)

51

(الْمَادَّةُ 250) تُعْتَبَرُ ابْتِدَاءُ مُدَّةِ الْأَجْلِ وَالْقِسْطِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ مِنْ وَقْتِ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ مِثْلًا لَوْ
بِيعَ مَتَاعٌ عَلَى أَنْ تَمْتَهُ مُوجَّلاً إِلَى سَنَةٍ فَحَبَسَهُ الْبَائِعُ عِنْدَهُ سَنَةً ثُمَّ سَلَّمَهُ لِلْمُسْتَشْتَرِي أَعْتَبِرَ أَوَّلُ السَّنَةِ الَّتِي
هِيَ الْأَجْلُ مِنْ يَوْمِ التَّسْلِيمِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حِينٌ أَنْ يَطَالِبَهُ بِالثَّمَنِ إِلَى مُضِيِّ سَنَةٍ مِنْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ وَسَنَتَيْنِ
مِنْ حِينِ الْعَقْدِ .

(الْمَادَّةُ 251) الْمَبِيعُ الْمَطْلُوقُ يَنْعَقِدُ مُعْجَلًا أَمَا إِذَا جَرَى الْعُرْفُ فِي مَحَلٍّ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْبَيْعُ الْمَطْلُوقُ
مُوجَّلاً أَوْ مُقَسَّطًا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ يَنْصَرَفُ الْبَيْعُ الْمَطْلُوقُ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ . مِثْلًا لَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ
السُّوقِ شَيْئًا بِدُونِ أَنْ يُذَكَرَ تَعْجِيلُ الثَّمَنِ وَلَا تَأْجِيلُهُ لَزِمَ عَلَيْهِ آدَاءُ الثَّمَنِ فِي الْحَالِ أَمَا إِذَا كَانَ جَرَى
الْعُرْفُ وَالْعَادَةُ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِإِعْطَاءِ جَمِيعِ الثَّمَنِ أَوْ بَعْضِ مُعَيَّنٍ مِنْهُ بَعْدَ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ لَزِمَ اتِّبَاعُ
الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ فِي ذَلِكَ

الباب الرابع: في بيان المسائل المتعلقة في الثمن والمؤمن بعد العقد
ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض
(الْمَادَّةُ 252) الْبَائِعُ لَهُ أَنْ يَنْصَرَفَ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ مِثْلًا لَوْ بَاعَ مَالَهُ مِنْ آخَرٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ لَهُ
أَنْ يُحِيلَ بِثَمَنِهِ دَائِنَهُ .

(51/1)

52

(الْمَادَّةُ 353) لِلْمُسْتَشْتَرِي أَنْ يَبِيعَ الْمَبِيعَ لِآخَرَ قَبْلَ قَبْضِهِ إِنْ كَانَ عَقَارًا وَإِلَّا فَلَا

الفصل الثاني: في بيان التزويد والتنزيل في الثمن والمبيع بعد العقد

(الْمَادَّةُ 254) لِلْبَائِعِ أَنْ يَزِيدَ مَقْدَارَ الْمَبِيعِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَالْمُسْتَشْتَرِي إِذَا قَبِلَ فِي مَجْلِسِ الزِّيَادَةِ كَانَ لَهُ حَقُّ
الْمُطَالَبَةِ بِتِلْكَ الزِّيَادَةِ وَلَا تُفِيدُ نَدَامَةَ الْبَائِعِ وَأَمَا إِذَا لَمْ يَقْبَلْ فِي مَجْلِسِ الزِّيَادَةِ وَقَبْلَ بَعْدِهِ فَلَا عِبْرَةَ
بِقَبُولِهِ مِثْلًا لَوْ اشْتَرَى عَشْرِينَ بَطِيخَةً بِعِشْرِينَ قَرِشًا ثُمَّ بَعْدَ الْعَقْدِ قَالَ الْبَائِعُ أُعْطَيْتُكَ خَمْسًا أُخْرَى
أَيْضًا فَإِنْ قَبِلَ الْمُسْتَشْتَرِي هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي الْمَجْلِسِ أَخَذَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ بَطِيخَةً بِعِشْرِينَ قَرِشًا وَأَمَا لَوْ لَمْ

يَقْبَلُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بَلْ قَبْلَ بَعْدَهُ فَلَا يُجْبَرُ الْبَائِعُ عَلَى إِعْطَاءِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ .
 (الْمَادَّةُ 255) لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَزِيدَ فِي التَّمَنِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِذَا قَبِلَ الْبَائِعُ تِلْكَ الزِّيَادَةَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ كَانَ لَهُ حَقُّ الْمَطَالَبَةِ بِهَا وَلَا تُفِيدُ نَدَامَةَ الْمُشْتَرِي وَأَمَّا لَوْ قَبِلَ بَعْدَ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ فَلَا يُعْتَبَرُ قَبُولُهُ حِينَئِذٍ مَثَلًا لَوْ بَاعَ حَيَوَانَ بِالْفِ قَرَشٍ ثُمَّ بَعْدَ الْعَقْدِ قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ زِدْنِي قَرَشٍ وَقَبِلَ الْبَائِعُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْحَيَوَانَ الْمُبْتَاعَ بِالْفِ وَمَانْتِي قَرَشٍ وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَقْبَلِ الْبَائِعُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بَلْ قَبْلَ بَعْدَهُ فَلَا يُجْبَرُ الْمُشْتَرِي عَلَى دَفْعِ الْمَانْتِي قَرَشٍ الَّتِي زَادَهَا
 (الْمَادَّةُ 256) حَطَّ الْبَائِعُ مَقْدَارًا مِنَ التَّمَنِ الْمُسَمَّى بَعْدَ الْعَقْدِ

(52/1)

53

صَحِيحٌ وَمُعْتَبَرٌ مَثَلًا لَوْ بَاعَ مَالٌ بِمِائَةِ قَرَشٍ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ بَعْدَ الْعَقْدِ حَطَّطْتُ مِنَ التَّمَنِ عَشْرِينَ قَرَشًا كَانَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ مُقَابِلَ ذَلِكَ ثَمَانِينَ قَرَشًا فَقَطَّ
 (الْمَادَّةُ 257) زِيَادَةُ الْبَائِعِ فِي الْمَبِيعِ وَالْمُشْتَرِي فِي التَّمَنِ وَتَنْزِيلُ الْبَائِعِ مِنَ التَّمَنِ بَعْدَ الْعَقْدِ تَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ يَعْنِي يَصِيرُ كَأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى مَا حَصَلَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ وَالْحَطِّ .
 (الْمَادَّةُ 258) مَا زَادَهُ الْبَائِعُ فِي الْمَبِيعِ بَعْدَ الْعَقْدِ يَكُونُ لَهُ حِصَّةٌ مِنَ التَّمَنِ الْمُسَمَّى مَثَلًا لَوْ بَاعَ ثَمَانِي بَطِيخَاتٍ بِعَشْرَةِ قُرُوشٍ ثُمَّ بَعْدَ الْعَقْدِ زَادَ الْبَائِعُ فِي الْمَبِيعِ بَطِيخَتَيْنِ فَصَارَتْ عَشْرَةٌ وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَجْلِسِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ بَاعَ عَشْرَ بَطِيخَاتٍ بِعَشْرَةِ قُرُوشٍ حَتَّى أَنَّهُ لَوْ تَلَفَتْ الْبَطِيخَتَانِ الْمَزِيدَتَانِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَزِمَ تَنْزِيلُ ثَمَنِهَا قَرَشَيْنِ مِنْ أَصْلِ ثَمَنِ الْبَطِيخِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَطْلُبَ حِينَئِذٍ مِنَ الْمُشْتَرِي سِوَى ثَمَنِ ثَمَانِي بَطِيخَاتٍ كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ مِنْ أَرْضِهِ أَلْفَ ذِرَاعٍ بِعَشْرَةِ أَلْفِ قَرَشٍ ثُمَّ بَعْدَ الْعَقْدِ زَادَ الْبَائِعُ مِائَةَ ذِرَاعٍ وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي فِي الْمَجْلِسِ فَنَمَلَكَ رَجُلٌ الْأَرْضَ الْمَبِيعَةَ بِالشَّفْعَةِ كَانَ لِهَذَا الشَّفْعِ أَخْذُ جَمِيعِ الْأَلْفِ وَمِائَةِ الذِّرَاعِ الْمَبِيعَةِ وَالْمَزِيدَةِ بِعَشْرَةِ أَلْفِ قَرَشٍ .
 (الْمَادَّةُ 259) إِذَا زَادَ الْمُشْتَرِي فِي ثَمَنِ شَيْئًا كَانَ مَجْمُوعُ التَّمَنِ مَعَ الزِّيَادَةِ مُقَابِلًا لِجَمِيعِ الْمَبِيعِ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى عَقَارًا بِعَشْرَةِ أَلْفِ قَرَشٍ فَرَادَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ فِي التَّمَنِ خَمْسِمِائَةَ قَرَشٍ وَقَبِلَ الْبَائِعُ تِلْكَ الزِّيَادَةَ كَانَ ثَمَنُ ذَلِكَ الْعَقَارِ عَشْرَةَ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةَ قَرَشٍ حَتَّى لَوْ ظَهَرَ مُسْتَحَقٌّ لِلْعَقَارِ فَأَنْبَتَهُ وَحَكِمَ لَهُ بِهِ وَتَسَلَّمَهُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَائِعِ عَشْرَةَ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةَ قَرَشٍ أَمَّا لَوْ ظَهَرَ شَفِيعٌ لِذَلِكَ الْعَقَارِ فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ حَقَّ الشَّفِيعِ يَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ التَّمَنِ الْمُسَمَّى وَكَوْنُ تِلْكَ الزِّيَادَةِ الَّتِي صَدَرَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ تَلْحَقُ بِأَصْلِ الْعَقْدِ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ لَا يَسْفُطُ حَقُّ ذَلِكَ الشَّفِيعِ فَلِذَا لَا تَلْزِمُهُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بَلْ يَأْخُذُ

(53/1)

54

الْعَقَارَ بِعَشْرَةِ أَلْفِ الْقُرَشِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ التَّمَنِ فَقَطَّ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِخَمْسِمِائَةِ الْقُرَشِ الَّتِي زَادَهَا الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْعَقْدِ .
 (الْمَادَّةُ 260) إِذَا حَطَّ الْبَائِعُ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ مَقْدَارًا كَانَ جَمِيعُ الْمَبِيعِ مُقَابِلًا لِلْبَاقِي مِنَ التَّمَنِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ وَالْحَطِّ مَثَلًا لَوْ بَاعَ عَقَارًا بِعَشْرَةِ أَلْفِ قَرَشٍ ثُمَّ حَطَّ الْبَائِعُ مِنَ التَّمَنِ أَلْفَ قَرَشٍ كَانَ ذَلِكَ الْعَقَارُ مُقَابِلًا لِتِسْعَةِ أَلْفِ الْقُرَشِ الْبَاقِيَةِ وَبِنَاءِ عَلَيْهِ لَوْ ظَهَرَ شَفِيعٌ لِلْعَقَارِ الْمَذْكُورِ أَخَذَهُ بِتِسْعَةِ أَلْفِ قَرَشٍ فَقَطَّ .
 (الْمَادَّةُ 261) لِلْبَائِعِ أَنْ يَحْطَّ جَمِيعَ التَّمَنِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَكِنْ لَا يَلْحَقُ هَذَا الْحَطُّ أَصْلَ الْعَقْدِ مَثَلًا لَوْ بَاعَ عَقَارًا بِعَشْرَةِ أَلْفِ قَرَشٍ ثُمَّ قَبْلَ الْقَبْضِ أَمَرَ الْبَائِعُ الْمُشْتَرِي مِنْ جَمِيعِ التَّمَنِ كَانَ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ

الْعَقَارَ بِعَشْرَةِ آلَافِ فِرْسٍ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ بِدُونِ تَمَنٍّ أَصْلًا .
البَابُ الْخَامِسُ: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ
وَفِيهِ سِتَّةُ فُصُولٍ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ التَّسْلِيمِ وَالتَّسَلُّمِ وَكَيْفِيَّتَيْهِمَا
(المَادَّةُ 262) الْقَبْضُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْبَيْعِ إِلَّا أَنْ الْعَقْدَ مَتَى تَمَّ كَانَ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يُسَلِّمَ التَّمَنَّ أَوْ لَا
تَمَّ يُسَلِّمَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ إِلَيْهِ .
(المَادَّةُ 263) تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ يَحْصُلُ بِالتَّخْلِيَةِ وَهُوَ أَنْ يَأْذَنَ

(54/1)

55

الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي بِقَبْضِ الْمَبِيعِ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ مَانِعٍ مِنْ تَسْلِيمِ الْمُشْتَرِي إِلَيْهِ
(المَادَّةُ 264) مَتَى حَصَلَ تَسْلِيمُ الْمَبِيعِ صَارَ الْمُشْتَرِي قَابِضًا لَهُ
(المَادَّةُ 265) تَخْتَلِفُ كَيْفِيَّةُ التَّسْلِيمِ بِاخْتِلَافِ الْمَبِيعِ .
(المَادَّةُ 266) الْمُشْتَرِي إِذَا كَانَ فِي الْعَرْضَةِ أَوْ الْأَرْضِ الْمَبِيعَةِ أَوْ كَانَ يَرَاهُمَا مِنْ طَرَفَيْهِمَا يَكُونُ
إِذْنُ الْبَائِعِ لَهُ بِالْقَبْضِ تَسْلِيمًا .
(المَادَّةُ 267) إِذَا بِيَعْتَ أَرْضًا مَشْغُولَةً بِالزَّرْعِ يُجْبِرُ الْبَائِعُ عَلَى رَفْعِ الزَّرْعِ بِحِصَادِهِ أَوْ رَعِيهِ
وَتَسْلِيمِ الْأَرْضِ خَالِيَةً لِلْمُشْتَرِي
(المَادَّةُ 268) إِذَا بِيَعْتَ أَشْجَارًا فَوْقَهَا ثِمَارٌ يُجْبِرُ الْبَائِعُ عَلَى جَزِّ الثَّمَارِ وَرَفْعِهَا وَتَسْلِيمِ الْأَشْجَارِ
خَالِيَةً لِلْمُشْتَرِي .
(المَادَّةُ 269) إِذَا بِيَعْتَ ثِمَارًا عَلَى أَشْجَارِهَا يَكُونُ إِذْنُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي بِجَزِّهَا تَسْلِيمًا
(المَادَّةُ 270) : الْعَقَارُ الَّذِي لَهُ بَابٌ وَقُفْلٌ كَالدَّارِ وَالْكَرْمِ إِذَا وَجَدَ الْمُشْتَرِي دَاخِلَهُ وَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ
سَلَّمْتَهُ إِلَيْكَ كَانَ قَوْلُهُ ذَلِكَ تَسْلِيمًا وَإِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي خَارِجَ ذَلِكَ الْعَقَارِ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ بِحَيْثُ يَفْزُرُ
عَلَى إِغْلَاقِ بَابِهِ وَإِقْفَالِهِ فِي الْحَالِ يَكُونُ قَوْلُ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي سَلَّمْتُكَ إِلَيْهِ تَسْلِيمًا , أَيْضًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
مِنْهُ قَرِيبًا بِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ فَإِذَا مَضَى وَقْتُ يُمْكِنُ فِيهِ ذَهَابُ الْمُشْتَرِي إِلَى ذَلِكَ الْعَقَارِ وَدُخُولُهُ فِيهِ يَكُونُ
تَسْلِيمًا .
(المَادَّةُ 271) إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ الْعَقَارِ الَّذِي لَهُ قُفْلٌ لِلْمُشْتَرِي يَكُونُ تَسْلِيمًا .
(المَادَّةُ 272) الْحَيَوَانُ يُمَسَّكُ بِرَأْسِهِ أَوْ أُذُنِهِ أَوْ رِسْنِهِ الَّذِي فِي رَأْسِهِ فَيُسَلَّمُ وَكَذَا لَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ فِي
مَحَلٍّ بِحَيْثُ يَفْزُرُ الْمُشْتَرِي عَلَى تَسْلِيمِهِ بِدُونِ كَلْفَةٍ فَارَاهُ الْبَائِعُ إِيَّاهُ وَإِذْنُ لَهُ بِقَبْضِهِ كَانَ ذَلِكَ تَسْلِيمًا
أَيْضًا

(55/1)

56

(المَادَّةُ 273) كَيْلُ الْمَكِيلَاتِ وَوَزْنُ الْمَوْزُونَاتِ بِأَمْرِ الْمُشْتَرِي وَوَضْعُهَا فِي الظَّرْفِ الَّذِي هَيَّأَ لَهَا
يَكُونُ تَسْلِيمًا .
(المَادَّةُ 274) : تَسْلِيمُ الْعُرُوضِ يَكُونُ بِإِعْطَائِهَا لِيَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ بِوَضْعِهَا عِنْدَهُ أَوْ بِإِعْطَاءِ الْإِذْنِ لَهُ
بِالْقَبْضِ بِإِرَاءَتِهَا لَهُ .
(المَادَّةُ 275) الْأَشْيَاءُ الَّتِي بِيَعْتَ جُمْلَةً وَهِيَ دَاخِلُ صُنْدُوقٍ أَوْ أَنْبَارٍ أَوْ مَا شَابَهَهُ مِنَ الْمَجَلَّاتِ الَّتِي
تُقْفَلُ يَكُونُ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لِلْمُشْتَرِي وَالْإِذْنُ لَهُ بِالْقَبْضِ تَسْلِيمًا مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَنْبَارًا جَنْطَةً أَوْ
صُنْدُوقًا كُتِبَ جُمْلَةً يَكُونُ إِعْطَاءُ مِفْتَاحِ الْأَنْبَارِ أَوْ الصُّنْدُوقِ لِلْمُشْتَرِي تَسْلِيمًا .

(الْمَادَّةُ 276) عَدَمُ مَنَعِ الْبَائِعِ حِينَ مَا يُشَاهِدُ قَبْضَ الْمُشْتَرِي لِلْمَبِيعِ يَكُونُ إِذْنًا مِنَ الْبَائِعِ بِالْقَبْضِ .
(الْمَادَّةُ 277) : قَبْضُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعِ بِدُونِ إِذْنِ الْبَائِعِ قَبْلَ آدَاءِ الثَّمَنِ لَا يَكُونُ مُعْتَبَرًا إِلَّا أَنْ
الْمُشْتَرِي لَوْ قَبِضَ الْمَبِيعَ بِدُونِ الْإِذْنِ وَهَلَكَ فِي يَدِهِ أَوْ تَعَيَّبَ يَكُونُ الْقَبْضُ مُعْتَبَرًا حِينَئِذٍ

الفصل الثاني: في المواد المتعلقة بحبس المبيع

(الْمَادَّةُ 278) فِي الْبَيْعِ بِالْتَّمَنِ الْحَالِ أَعْنِي غَيْرِ الْمُؤَجَّلِ لِلْبَائِعِ أَنْ يَحْبِسَ الْمَبِيعَ إِلَى أَنْ يُؤَدِّي
الْمُشْتَرِي جَمِيعَ الثَّمَنِ .
(الْمَادَّةُ 279) إِذَا بَاعَ أَشْيَاءَ مُتَعَدِّدَةً صَفَقَةً وَاحِدَةً لَهُ أَنْ يَحْبِسَ جَمِيعَ الْمَبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَ التَّمْنَ
جميعه، سواء بين لكل منها ثمن على حدته أو لم يبين.

(56/1)

57

(الْمَادَّةُ 280) إِعْطَاءُ الْمُشْتَرِي رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالْتَّمَنِ لَا يُسْقِطُ حَقَّ الْحَبْسِ
(الْمَادَّةُ 281) إِذَا سَلَّمَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ قَبْضِ التَّمَنِ فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّ حَبْسِهِ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَ
لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْمَبِيعَ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي وَيَحْبِسَهُ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ التَّمْنَ .
(الْمَادَّةُ 282) إِذَا أَحَالَ الْبَائِعُ إِنْسَانًا بِثَمَنِ الْمَبِيعِ وَقَبْلَ الْمُشْتَرِي الْحَوَالَةَ فَقَدْ أَسْقَطَ حَقَّ حَبْسِهِ وَفِي
هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزَمُ الْبَائِعَ أَنْ يَبَادِرَ بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لِلْمُشْتَرِي .

(الْمَادَّةُ 283) فِي بَيْعِ النَّسِيئَةِ لَيْسَ لِلْبَائِعِ حَقُّ حَبْسِ الْمَبِيعِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُسَلِّمَ الْمَبِيعَ إِلَى الْمُشْتَرِي عَلَى
أَنْ يَقْبِضَ التَّمْنَ وَقَدْ حُلُولِ الْأَجْلِ .
(الْمَادَّةُ 284) إِذَا بَاعَ حَالًا أَوْ مُعَجَّلًا ثُمَّ أَجَّلَ الْبَائِعُ التَّمْنَ سَقَطَ حَقُّ حَبْسِهِ لِلْمَبِيعِ وَعَلَيْهِ حِينَئِذٍ أَنْ
يُسَلِّمَ الْمَبِيعَ لِلْمُشْتَرِي عَلَى أَنْ يَقْبِضَ التَّمْنَ وَقَدْ حُلُولِ الْأَجْلِ .

الفصل الثالث في حق مكان التسليم

(الْمَادَّةُ 285) مُطْلَقُ الْعَقْدِ يَقْتَضِي تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ فِيهِ حِينَئِذٍ مَثَلًا لَوْ بَاعَ
رَجُلٌ وَهُوَ فِي إِسْلَامْبُولَ جَنْطَةَ الَّتِي فِي تَكْفُورِ طَاعِي يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُ الْجَنْطَةِ الْمَوْقُوتَةِ فِي تَكْفُورِ
طَاعِي وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَلِّمَهَا فِي إِسْلَامْبُولَ .

(الْمَادَّةُ 286) إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْمَبِيعَ فِي أَيِّ مَحَلٍّ وَقَدْ الْعَقْدَ وَعَلِمَ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ
مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ

(57/1)

58

وَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهُ وَقَبِضَ الْمَبِيعَ حَيْثُ كَانَ مَوْجُودًا .
(مَادَّةُ 287) إِذَا بَاعَ مَالٌ عَلَى أَنْ يُسَلَّمَ فِي مَحَلٍّ كَذَا لَزِمَ تَسْلِيمُهُ فِي الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ

الفصل الرابع في مئونة التسليم ولو ازم اتمامه

(الْمَادَّةُ 288) : الْمَصَارِفُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْتَّمَنِ تَلْزَمُ الْمُشْتَرِي مَثَلًا أُجْرَةُ عِدِّ النُّفُودِ وَوَزْنُهَا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ
تَلْزَمُ الْمُشْتَرِي وَحْدَهُ . لِأَنَّ الْوَزْنَ وَالْعِدَّ مِنْ اِتِّمَامِ التَّمَنِ وَلَمَّا كَانَ الْمُشْتَرِي مُلْزَمًا بِتَسْلِيمِ التَّمَنِ لَزِمَهُ
مَا يَتِمُّ بِهِ التَّسْلِيمُ فَأُجْرَةُ الْعِدِّ وَالْوَزْنُ اللَّذَيْنِ هُمَا مِنْ تَمَامِ تَسْلِيمِ التَّمَنِ يَجِبُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ يَدْفَعَهَا .
وَيُفْهِمُ مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِ الْمَجْلَّةِ (الْمَصَارِفُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْتَّمَنِ) أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ بَيْنَ الْمُتَبَاعِيْعَيْنِ خِلَافٌ فِي
جُودَةِ التَّمَنِ وَرَعَمَ الْمُشْتَرِي الْجُودَةَ فَالْتَّفَقَةُ الَّتِي تُصَرَّفُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ تَلْزَمُ الْمُشْتَرِي (هِنْدِيَّةٌ) إِلَّا
أَنَّهُ إِذَا قَبِضَ الْبَائِعُ التَّمْنَ وَأَعَادَهُ بِرَعَمٍ أَنَّهُ زُبُوفٌ فَمَا يُنْفِقُ عَلَى وَرْزِيهِ وَعَدَهُ يَلْزَمُ الْبَائِعَ لِأَنَّ النُّفُودَ مِنْ
تَمَامِ التَّسْلِيمِ وَشَرَطَ لِثَبُوتِ الرَّدِّ إِذْ لَا تَنْبُتُ زِيَاْفَتُهُ إِلَّا بِنَفْدِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ شَخْصٌ مَدِينًا لِأَخْرَ بَدِينِ

غَيْرَ تَمَنِ الْمَبِيعِ فَأَرَادَ آدَاءَ الدَّيْنِ فَأَجْرُهُ تَعْدَادُ هَذَا الدَّيْنِ وَوَزْنُهُ تَلْزُمُ الْمَدِينِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى الدَّائِنُ بَعْدَ اسْتِنْفَائِهِ دَيْنَهُ أَنَّهُ اسْتَوْفَاهُ بِدُونِ عَدِّ فَمَصَارِفِ الْعَدِّ وَالْوَزْنِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ يَقْبِضُهُ الدَّيْنُ أَصْبَحَ فِي ضَمَانِهِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) .

(الْمَادَّةُ 289) : الْمَصَارِفُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَسْلُمِ الْمَبِيعِ تَلْزُمُ الْبَائِعِ وَحَدَهُ مَثَلًا أَجْرَةُ الْكَيْالِ لِلْمَكِيلَاتِ وَالْوَزَانِ لِلْمُوزُونَاتِ الْمَبِيعَةِ تَلْزُمُ الْبَائِعِ وَحَدَهُ
(الْمَادَّةُ 290) : الْأَشْيَاءُ الْمَبِيعَةُ جُزْأًا مُؤْتَتْهَا وَمَصَارِفُهَا عَلَى الْمُشْتَرِي مَثَلًا لَوْ بَاعَتْ ثَمْرَةَ كَرْمٍ جُزْأً كَانَتْ أَجْرُهُ قَطْعَ الثَّمَرَةِ وَجُزْأً عَلَى الْمُشْتَرِي وَكَذَا لَوْ بَاعَ أَنْبَارًا حِنْطَةً فَأَجْرُهُ إِخْرَاجُ الْحِنْطَةِ مِنَ الْأَنْبَارِ وَنَقْلُهَا عَلَى الْمُشْتَرِي.
(الْمَادَّةُ 291) : مَا يُبَاعُ مَحْمُولًا عَلَى الْحَيَوَانَ كَالْحَطَبِ وَالْفَحْمِ تَكُونُ أَجْرُهُ نَقْلُهُ وَإِصَالِهِ إِلَى بَيْتِ الْمُشْتَرِي جَارِيَةً عَلَى حَسَبِ عُرْفِ الْبُلْدَةِ وَعَادَتِهَا .
(الْمَادَّةُ 292) : أَجْرَةُ كِتَابَةِ السَّنَدَاتِ وَالْحَجَجِ وَصُكُوكِ الْمُبَاعَاتِ تَلْزُمُ الْمُشْتَرِي لَكِنْ يَلْزُمُ الْبَائِعَ تَقْرِيرُ الْبَيْعِ وَالْإِسْهَادُ عَلَيْهِ فِي الْمَحْكَمَةِ

(58/1)

59

الفصل الخامس: في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

(الْمَادَّةُ 293) الْمَبِيعُ إِذَا هَلَكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي يَكُونُ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرِي .
(الْمَادَّةُ 294) إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ بَعْدَ الْقَبْضِ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَلَا شَيْءَ عَلَى الْبَائِعِ .
(الْمَادَّةُ 295) إِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ ثُمَّ مَاتَ مُفْلِسًا قَبْلَ آدَاءِ الثَّمَنِ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ اسْتِزْدَادُ الْمَبِيعِ بَلْ يَكُونُ مِثْلَ الْغُرْمَاءِ .
(الْمَادَّةُ 296) إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي مُفْلِسًا قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ وَآدَاءِ الثَّمَنِ كَانَ لِلْبَائِعِ حَبْسُ الْمَبِيعِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الثَّمَنَ مِنْ تَرْكَةِ الْمُشْتَرِي وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَبِيعُ الْحَاكِمُ الْمَبِيعَ فَيُوفِي حَقَّ الْبَائِعِ بِتَمَامِهِ وَإِنْ بَاعَ بِأَنْقَصَ مِنَ الثَّمَنِ الْأَصْلِيِّ أَخَذَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَ بِهِ وَيَكُونُ فِي الْبَاقِي كَالْغُرْمَاءِ وَإِنْ بَاعَ بِأَزِيدَ أَخَذَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ الْأَصْلِيَّ فَقَطَّ وَمَا زَادَ يُعْطَى إِلَى الْغُرْمَاءِ .
(الْمَادَّةُ 297) إِذَا قَبِضَ الْبَائِعُ الثَّمَنَ وَمَاتَ مُفْلِسًا قَبْلَ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي كَانَ الْمَبِيعُ . أَمَانَةً فِي يَدِ الْبَائِعِ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَلَا يُزَاجِمُهُ سَائِرُ الْغُرْمَاءِ .
الفصل السادس: فيما يتعلّق بسؤم الشراء وسؤم النطر
(الْمَادَّةُ 298) . مَا قَبِضَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ وَهُوَ أَنْ

(59/1)

60

يَأْخُذُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ مَالًا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَهُ مَعَ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ فَهَلْكَ أَوْ ضَاعَ فِي يَدِهِ فَإِنْ كَانَ مِنْ الْقِيمِيَّاتِ لَزِمَتْ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَثَلِيَّاتِ لَزِمَ عَلَيْهِ آدَاءُ مِثْلِهِ لِلْبَائِعِ وَأَمَّا إِذَا أَخَذَهُ بِدُونِ أَنْ يُبَيِّنَ وَيُسَمِّيَ لَهُ ثَمَنًا كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ أَمَانَةً فِي يَدِ الْمُشْتَرِي فَلَا يَضْمَنُ إِذَا هَلَكَ أَوْ ضَاعَ بِلَا تَعَدٍّ مَثَلًا لَوْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي ثَمَنُ هَذِهِ الدَّابَّةِ أَلْفُ قِرْشٍ أَذْهَبَ بِهَا فَإِنْ أَعْجَبَتْكَ اشْتَرِهَا فَأَخَذَهَا الْمُشْتَرِي عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ لِيَشْتَرِيَهَا فَهَلَكْتَ الدَّابَّةُ فِي يَدِهِ لَزِمَ عَلَيْهِ آدَاءُ قِيمَتِهَا لِلْبَائِعِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ بَلْ قَالَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي خُذْهَا فَإِنْ أَعْجَبَتْكَ فَاشْتَرِهَا وَأَخَذَهَا الْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَعْجَبْتَهُ يَقَاوِلُهُ عَلَى الثَّمَنِ وَيَشْتَرِيهَا فَبِهَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا هَلَكْتَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِلَا تَعَدٍّ لَا يَضْمَنُ .

(المَادَّةُ 299) مَا يُبْذَرُ عَلَى سَوَمِ النَّظَرِ وَهُوَ أَنْ يَفْضَلَ مَا لَا لِيَنْظَرَ إِلَيْهِ أَوْ لِيُرِيَهُ لِأَخَرٍ سَوَاءً أُبَيِّنَ نَمْنَهُ أَمْ لَا فَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ أَمَانَةً فِي يَدِ الْقَائِضِ فَلَا يَضْمَنُ إِذَا هَلَكَ أَوْ ضَاعَ بِلا تَعَدِّي .

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي بَيَانِ الْخِيَارَاتِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ خِيَارِ الشَّرْطِ

(المَادَّةُ 300) يَجُوزُ أَنْ يُشْرَطَ الْخِيَارُ بِفَسْخِ الْبَيْعِ أَوْ إِجَارَتِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً لِكُلِّ مَنْ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي

(60/1)

61

أَوْ لِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ .

(المَادَّةُ 301) كُلُّ مَنْ شَرَطَ لَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَيْعِ يَصِيرُ مُخَيَّرًا بِفَسْخِ الْبَيْعِ فِي الْمُدَّةِ الْمَعْيَنَةِ لِلْخِيَارِ .

(المَادَّةُ 302) : فَسْخُ الْبَيْعِ وَإِجَارَتِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ كَمَا يَكُونُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ بِالْفِعْلِ .

(المَادَّةُ 303) الْإِجَارَةُ الْقَوْلِيَّةُ هِيَ كُلُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الرَّضَا بِلِزُومِ الْبَيْعِ كَأَجْرَتْ وَرَضِيَتْ وَالْفَسْخُ الْقَوْلِيُّ هُوَ كُلُّ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الرَّضَا كَفَسَخْتُ وَتَرَكْتُ .

(المَادَّةُ 304) الْإِجَارَةُ الْفِعْلِيَّةُ هِيَ كُلُّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى الرَّضَا وَالْفَسْخُ الْفِعْلِيُّ هُوَ كُلُّ فِعْلٍ يَدُلُّ عَلَى

عَدَمِ الرَّضَا مَثَلًا لَوْ كَانَ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا وَتَصَرَّفَ بِالْمَبِيعِ تَصَرَّفَ الْمَلَاكُ كَأَنْ يَعْضُضَ الْمَبِيعَ لِلْبَيْعِ أَوْ يَرْهَنَهُ أَوْ يُوجِرَهُ كَأَنَّ إِجَارَةً فِعْلِيَّةً يَلْزَمُ بِهَا الْبَيْعُ وَإِذَا كَانَ الْبَائِعُ مُخَيَّرًا وَتَصَرَّفَ بِالْمَبِيعِ عَلَى هَذَا

الْوَجْهِ كَانَ فَسْخًا فِعْلِيًّا لِلْبَيْعِ

(المَادَّةُ 305) إِذَا مَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ وَلَمْ يَفْسَخْ أَوْ لَمْ يُجِزْ مَنْ لَهُ الْخِيَارُ لَزِمَ الْبَيْعُ وَتَمَّ .

(المَادَّةُ 306) خِيَارُ الشَّرْطِ لَا يُورِثُ فَإِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَمَاتَ فِي مَدَّتِهِ مَلَكَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ وَإِذَا

كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَمَاتَ مَلَكَهُ وَرَثَتُهُ بِلا خِيَارٍ .

(المَادَّةُ 307) إِذَا شَرَطَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي مَعًا فَأَيُّهُمَا فَسَخَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَأَيُّهُمَا

أَجَارَ سَقَطَ خِيَارُ الْمُجِيزِ فَقَطْ وَبَقِيَ الْخِيَارُ لِأَخَرِ إِلَى انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ .

(المَادَّةُ 308) إِذَا شَرَطَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَقَطْ لَا يَخْرُجُ الْمَبِيعُ

(61/1)

62

مَنْ مَلَكَهُ بَلْ يَبْقَى مَعْدُودًا مِنْ جُمْلَةِ أَمْوَالِهِ فَإِذَا تَلَفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِهِ لَا يَلْزَمُهُ التَّمَنُّ

الْمُسَمَّى بَلْ يَلْزَمُهُ أَدَاءُ قِيَمَتِهِ لِلْبَائِعِ يَوْمَ قَبْضِهِ .

(المَادَّةُ 309) إِذَا شَرَطَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطْ خَرَجَ الْمَبِيعُ مِنْ مَلَكَ الْبَائِعِ وَصَارَ مَلَكَ لِلْمُشْتَرِي فَإِذَا

هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِهِ يَلْزَمُهُ أَدَاءُ نَمْنِهِ الْمُسَمَّى لِلْبَائِعِ

الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي بَيَانِ خِيَارِ الْوَصْفِ

(المَادَّةُ 310) إِذَا بَاعَ مَالًا يَوْصَفُ مَرْغُوبٍ فَظَهَرَ الْمَبِيعُ خَالِيًا عَنِ ذَلِكَ الْوَصْفِ كَانَ الْمُشْتَرِي

مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِجَمِيعِ التَّمَنِّ الْمُسَمَّى وَيُسَمَّى هَذَا خِيَارَ الْوَصْفِ مَثَلًا لَوْ بَاعَ

بَقْرَةً عَلَى أَنَّهَا حُلُوبٌ فَظَهَرَتْ غَيْرَ حُلُوبٍ يَكُونُ الْمُشْتَرِي مُخَيَّرًا وَكَذَا لَوْ بَاعَ قِصًّا لَيْلًا عَلَى أَنَّهُ

يَأْفُوتُ أَحْمَرٌ فَظَهَرَ أَصْفَرٌ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي .

(المَادَّةُ 311) خِيَارُ الْوَصْفِ يُورِثُ مَثَلًا لَوْ مَاتَ الْمُشْتَرِي الَّذِي لَهُ خِيَارُ الْوَصْفِ فَظَهَرَ الْبَيْعُ خَالِيًا

مِنْ ذَلِكَ الْوَصْفِ كَانَ لِلْوَأَصِفِ حَقُّ الْفَسْخِ .

(المَادَّةُ 312) : الْمُشْتَرِي الَّذِي لَهُ خِيَارُ الْوَصْفِ إِذَا تَصَرَّفَ بِالْمَبِيعِ تَصَرَّفَ الْمَلَاكُ بِطَلِّ خِيَارِهِ .

الفصل الثالث في حق خيار النقد :

(المادة 313) إذا تباعا على أن يؤدي المشتري الثمن في وقت كذا وإن لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد.

(المادة 314) : إذا لم يؤدي المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار النقد فاسدا . ا)
(المادة 315) إذا مات المشتري المخير بخيار النقد في أثناء مدة الخيار بطل البيع .

الفصل الرابع في بيان خيار التعيين

(المادة 316) : لو بين البائع أثمان شئيين أو أشياء من القيمات كل على حدة على أن المشتري يأخذ أيًا شاء بالثمن الذي بينه له أو البائع يعطي أيًا أراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين .

(المادة 317) يلزم في خيار التعيين تعيين المدة

(المادة 318) : من له خيار التعيين يلزم عليه أن يعين الشيء الذي يأخذه في انقضاء المدة التي عيّنت .

(المادة 319) خيار التعيين ينتقل إلى الوارث مثلا لو أحضر البائع ثلاثة أثواب أعلى وأوسط وأدنى من جنس واحد وبيّن لكلٍ منها ثمنا

على حدة وباع أحدها لا على التعيين على أن المشتري في مدة ثلاثة أو أربعة أيام يأخذ أيها شاء بالثمن الذي تعين له وقيل المشتري على هذا المنوال انعقد البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجبر المشتري على تعيين أحدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوارث أيضا مجبرا على تعيين أحدها ودفع ثمنه من تركة مورثه .

الفصل الخامس في حق خيار الرؤية

(المادة 320) من اشتري شيئا ولم يره كان له الخيار حتى يراه فإذا رآه إن شاء قبله وإن شاء فسح البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية .

(المادة 321) خيار الرؤية لا ينتقل إلى الوارث فإذا مات المشتري قبل أن يري المبيع لزم البيع ولا خيار لوارثه .

(المادة 322) : لا خيار للبائع ولو كان لم ير المبيع مثلا لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالإرث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع .

(المادة 323) المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوُفوف على الحال والمحل الذي يُعرف

به المقصود الأصلي من المبيع مثلا الكرياس والفماش الذي يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي

رؤيته ظاهره والفماش المنفوش والمدرب تلزم رؤيته نفسه ودروبه والشاة المشتراة لأجل التنازل

والثوالد يلزم رؤيته ثديها والشاة المأخوذة لأجل اللحم يقتضي جس ظهرها وأليتها والمأكولات

والمشروبات يلزم أن يدوق طعمها فالمشتري إذا عرف هذه

الأموال على الصور المذكورة ثم اشترها ليس له خيار الرؤية .
 (المادّة 324) الأشياء التي تُباع على مُقتضى النموذج إذا ظهر دون النموذج يكون المشتري مخيراً إن شاء قبله وإن شاء رده مثلاً الحنطة والسمن والزيت وما صنع على نسق واجد من الكرباس والجوخ وأشباهاها إذا رأى المشتري النموذج ثم اشترها على مقتضاه فظهرت أدنى من النموذج يُخیر المشتري حينئذٍ .
 (المادّة 326) في شراء الدار والخان ونحوهما من العقار تُلزم رؤية كل بيت منها إلا أن ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واجد فتكفي رؤية بيت واحد منها .
 (المادّة 327) إذا اشترى أشياء متفاوتة صفةً واحدة تُلزم رؤية كل واحدة منها على حدّته .
 (المادّة 328) إذا اشترى أشياء متفاوتة صفةً واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي فمتى رأى ذلك الباقي إن شاء أخذ جميع الأشياء المبيعة وإن شاء ردّ جميعها وليس له أن يأخذ ما رآه ويترك الباقي .
 (المادّة 329) بيع الأعمى وشراؤه صحيح إلا أنه يُخیر في المال الذي يشتريه بدون أن يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان مخيراً فمتى علم وصفها إن شاء أخذها وإن شاء ردها .
 (المادّة 330) إذا وُصف شيء للأعمى وعرف وصفه ثم اشتراه لا يكون مخيراً .
 (المادّة 331) : الأعمى يسقط خياره بلمس الأشياء التي تُعرف باللمس

(65/1)

وشم المشمومات ودوق المدوقات يعني أنه إذا لمس وشم وذاق هذه الأشياء ثم اشترها كان شراؤه صحيحاً لازماً .
 (المادّة 332) من رأى شيئاً بقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم أنه الشيء الذي رآه لا خيار له إلا أنه إذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال الذي رآه فيه كان له الخيار حينئذٍ .
 (المادّة 333) : الوكيل بشراء شيء والوكيل بقبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء كروية الأصيل (المادّة 334) : الرسول يعني من أرسل من طرف المشتري لأخذ المبيع وإرساله فقط لا تسقط رؤيته خيار المشتري .
 (المادّة 335) : تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط خيار رؤيته .

الفصل السادس: في بيان خيار العيب

(المادّة 336) : البيع المطلق يقتضي سلامة المبيع من العيوب يعني أن بيع المال بدون البراءة من العيوب وبلا ذكر أنه معيب أو سالم يقتضي أن يكون المبيع سالمًا خاليًا من العيب .
 (المادّة 337) : ما بيع مطلقاً إذا بيع وفيه عيب قديم يكون المشتري مخيراً إن شاء رده وإن شاء قبله بنمته المسمى وليس له أن يمسك المبيع ويأخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب .

(66/1)

(المادّة 338) العيب هو ما ينقص نمن المبيع عند التجار وأرباب الخبرة .
 (المادّة 339) : العيب القديم هو ما يكون موجوداً في المبيع وهو عند البائع .

(المَادَّةُ 340) : الْعَيْبُ الَّذِي يَحْدُثُ فِي الْمَبِيعِ وَهُوَ فِي يَدِ الْبَائِعِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْفَبْضِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ الَّذِي يُوجِبُ الرَّدَّ .
(المَادَّةُ 341) : إِذَا ذَكَرَ الْبَائِعُ أَنَّ فِي الْمَبِيعِ عَيْبًا كَذَا وَكَذَا وَقَبِلَ الْمُشْتَرِي مَعَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ لَا يَكُونُ لَهُ الْخِيَارُ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْعَيْبِ .
(المَادَّةُ 342) : إِذَا بَاعَ مَالًا عَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ظَهَرَ فِيهِ لَا يَبْقَى لِلْمُشْتَرِي خِيَارٌ عَيْبٍ . (المَادَّةُ 343) : مَنْ اشْتَرَى مَالًا وَقَبِلَهُ بِجَمِيعِ الْعُيُوبِ لَا تَسْمَعُ مِنْهُ دَعْوَى الْعَيْبِ بَعْدَ ذَلِكَ ، مَثَلًا لَوْ اشْتَرَى حَيَوَانًا بِجَمِيعِ الْعُيُوبِ وَقَالَ : قَبِلْتُهُ مُكَسِّرًا مُحَطَّمًا أَعْرَجَ مَعِيًّا ؛ فَلَا صِلَاحِيَّةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدَّعِيَ بِعَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ .
(المَادَّةُ 344) : بَعْدَ إِطْلَاقِ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَالِكِ سَقَطَ خِيَارُهُ ، مَثَلًا : لَوْ عَرَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ لِلْبَيْعِ بَعْدَ إِطْلَاقِهِ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ كَانَ عَرَضَ الْمَبِيعِ لِلْبَيْعِ رِضًا بِالْعَيْبِ ؛ فَلَا يَرُدُّهُ بَعْدَ ذَلِكَ .
(المَادَّةُ 345) : لَوْ حَدَثَ فِي الْمَبِيعِ عَيْبٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ ظَهَرَ فِيهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ ؛ فَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّهُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بَلْ لَهُ الْمُطَالَبَةُ بِتُقْصَانِ التَّمَنِ فَقَطْ ، مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَمَاشَ ثُمَّ بَعَدَ أَنْ قَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ

(67/1)

68

بُرُودًا أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ فِيمَا أَنْ قَطَعَهُ وَتُقْصِيْلُهُ عَيْبٌ حَادِثٌ لَيْسَ لَهُ رَدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتُقْصَانِ التَّمَنِ فَقَطْ .
(المَادَّةُ 346) : تُقْصَانُ التَّمَنِ يَصِيرُ مَعْلُومًا بِإِخْبَارِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ الْخَالِيْنَ عَنِ الْغَرَضِ وَذَلِكَ بِأَنْ يُقَوِّمَ ذَلِكَ الثَّوْبَ سَالِمًا ثُمَّ يُقَوِّمَ مَعِيًّا فَمَا كَانَ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ يُنْسَبُ إِلَى التَّمَنِ الْمُسَمَّى وَعَلَى مُقْتَضَى تِلْكَ النَّسْبَةِ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالتُقْصَانِ ، مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا فَمَاشَ بِسِتِّينَ قَرَشًا وَبَعَدَ أَنْ قَطَعَهُ وَفَصَّلَهُ أَطْلَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ فَقَوِّمَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ ذَلِكَ الثَّوْبَ سَالِمًا بِسِتِّينَ قَرَشًا أَيْضًا وَمَعِيًّا بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بِخَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ قَرَشًا كَانَ تُقْصَانُ التَّمَنِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ قَرَشًا فَيَرْجِعُ بِهَا الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ وَلَوْ أَخْبَرَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ أَنَّ قِيَمَةَ ذَلِكَ الثَّوْبِ سَالِمًا ثَمَانُونَ قَرَشًا وَمَعِيًّا سِتُونَ قَرَشًا فِيمَا أَنَّ التَّفَاوُتَ الَّذِي بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ عَشْرُونَ قَرَشًا وَهِيَ رُبْعُ الثَّمَانِينَ قَرَشًا فَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يُطَالِبَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ قَرَشًا الَّتِي هِيَ رُبْعُ التَّمَنِ الْمُسَمَّى وَلَوْ أَخْبَرَ أَهْلُ الْخَبْرَةِ أَنَّ قِيَمَةَ ذَلِكَ الثَّوْبِ سَالِمًا خَمْسُونَ قَرَشًا وَمَعِيًّا أَرْبَعُونَ قَرَشًا فِيمَا أَنَّ التَّفَاوُتَ الَّذِي بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ عَشْرَةَ قَرَشًا وَهِيَ خُمْسُ الثَّمَانِينَ قَرَشًا يُعْتَبَرُ التُقْصَانُ خُمْسَ التَّمَنِ الْمُسَمَّى وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ قَرَشًا .
(المَادَّةُ 347) : إِذَا زَالَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ صَارَ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ مُوجِبًا لِلرَّدِّ عَلَى الْبَائِعِ ، مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى حَيَوَانًا فَمَرَضَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ ؛ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي رَدُّهُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ عَلَى الْبَائِعِ بَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِتُقْصَانِ التَّمَنِ لَكِنْ إِذَا زَالَ ذَلِكَ الْمَرَضُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ الْحَيَوَانَ لِلْبَائِعِ بِالسَّبَبِ الْقَدِيمِ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ .
(المَادَّةُ 348) : إِذَا رَضِيَ الْبَائِعُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَبِيعَ الَّذِي ظَهَرَ بِهِ عَيْبٌ قَدِيمٌ بَعْدَ أَنْ حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَكَانَ لَمْ يُوْجَدْ مَانِعٌ لِلرَّدِّ لَا تَبْقَى لِلْمُشْتَرِي صِلَاحِيَّةُ الْإِدْعَاءِ بِتُقْصَانِ التَّمَنِ بَلْ يَكُونُ

(68/1)

69

مُجْبُورًا عَلَى رَدِّ الْمَبِيعِ إِلَى الْبَائِعِ ، أَوْ قَبُولِهِ حَتَّى أَنْ الْمُشْتَرِي إِذَا بَاعَ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ عَلَى عَيْبِهِ

الْقَدِيمِ لَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ بِأَنْ يَدَّعِيَ بِنُقْصَانِ الثَّمَنِ ، مَثَلًا : لَوْ أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ قَطَعَ الثُّوبَ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَفَصَلَّهُ قَمِيصًا ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا وَبَعَدَ ذَلِكَ بَاعَهُ ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : كُنْتُ أَقْبَلُهُ بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ فِيمَا أَنْ الْمُشْتَرِيَّ بَاعَهُ قَدْ أَمْسَكَهُ وَحَبَسَهُ عَنِ الْبَائِعِ

(الْمَادَّةُ 349) الزِّيَادَةُ وَهِيَ ضَمُّ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِيِّ وَعِلَاوَتُهُ إِلَى الْمَبِيعِ بِكُونِ مَا نَعَا مِنَ الرَّدِّ ، مَثَلًا : ضَمُّ الْخَبِطِ وَالصَّنْبَعِ إِلَى الثُّوبِ بِالْخِيَاطَةِ وَالصَّبَاغَةِ وَغَرَسِ الشَّجَرِ فِي الْأَرْضِ مِنْ جَانِبِ الْمُشْتَرِيِّ مَانِعٌ لِلرَّدِّ .

(الْمَادَّةُ 350) إِذَا وَجَدَ مَانِعٌ لِلرَّدِّ لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْمَبِيعَ وَلَوْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ بَلْ يَصِيرُ مُجْبِرًا عَلَى إِعْطَاءِ نُقْصَانِ الثَّمَنِ حَتَّى أَنَّهُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِيَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ وَيَأْخُذَهُ مِنْهُ ، مَثَلًا : إِنْ مُشْتَرِيَّ الثُّوبِ لَوْ فَصَلَ مِنْهُ قَمِيصًا وَخَاطَهُ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ لَيْسَ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَرِدَّهُ وَلَوْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ الْحَادِثِ بَلْ يُجْبِرُ عَلَى إِعْطَاءِ نُقْصَانِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِيِّ وَلَوْ بَاعَ الْمُشْتَرِيَّ هَذَا الثُّوبَ أَيْضًا ؛ لَا يَكُونُ بَيْعُهُ مَانِعًا لَهُ مِنْ طَلْبِ نُقْصَانِ الثَّمَنِ وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ صَارَ ضَمُّ الْخَبِطِ الَّذِي هُوَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِيِّ لِلْمَبِيعِ مَانِعًا مِنَ الرَّدِّ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ مَخِيطًا لَا يَكُونُ بَيْعُ الْمُشْتَرِيِّ حَبْسًا وَامْسَاكَ لِلْمَبِيعِ .

(الْمَادَّةُ 351) : مَا بَاعَ صَفْقَةً وَاحِدَةً إِذَا ظَهَرَ بَعْضُهُ مَعِيبًا فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ كَانَ الْمُشْتَرِيُّ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ رَدَّ مَجْمُوعَهُ وَإِنْ شَاءَ قَبْلَهُ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْمَعِيْبَ وَحْدَهُ وَيُمْسِكِ الْبَاقِيَّ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي التَّفْرِيقِ ضَرَرٌ ؛ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْمَعِيْبَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ سَالِمًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْجَمِيعَ حَبْسًا وَإِنْ لَمْ

(69/1)

70

يَرْضَى الْبَائِعُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي تَفْرِيقِهِ ضَرَرٌ رَدَّ الْجَمِيعَ ، أَوْ قَبْلَ الْجَمِيعِ بِكُلِّ الثَّمَنِ ، مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى فُلُوسًا بَارِبَعِينَ فِرْشًا فَظَهَرَتْ إِحْدَاهُمَا مَعِيْبَةً قَبْلَ الْقَبْضِ يَرُدُّهُمَا مَعًا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ يَرُدُّ الْمَعِيْبَةَ وَحْدَهَا بِحَصَّتِهَا مِنَ الثَّمَنِ سَالِمَةً وَيُمْسِكِ الثَّانِيَةَ بِمَا بَقِيَ مِنَ الثَّمَنِ ، أَمَّا لَوْ اشْتَرَى زَوْجِي خُفَّ فَظَهَرَ أَحَدُهُمَا مَعِيْبًا بَعْدَ الْقَبْضِ كَانَ لَهُ رَدُّهُمَا مَعًا لِلْبَائِعِ وَأَخَذَ ثَمَنَهُمَا مِنْهُ .

(الْمَادَّةُ 352) إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مَقْدَارًا مُعَيَّنًا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ مِنَ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ وَمَا قَبَضَهُ ثُمَّ وَجَدَ بَعْضَهُ مَعِيْبًا كَانَ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ قَبْلَهُ جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ جَمِيعًا .

(الْمَادَّةُ 353) إِذَا وَجَدَ الْمُشْتَرِيُّ فِي الْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ وَأَمْثَالِهِمَا مِنَ الْخُبُوبِ الْمُشْتَرَاةِ ثَرَابًا فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الثَّرَابُ يُعَدُّ قَلِيلًا فِي الْعُرْفِ صَحَّ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا بِحَيْثُ يُعَدُّ عَيْبًا عِنْدَ النَّاسِ يَكُونُ الْمُشْتَرِيُّ مُخَيَّرًا .

(الْمَادَّةُ 354) : الْبَيْضُ وَالْجَوْزُ وَمَا شَاكَلَهُمَا إِذَا ظَهَرَ بَعْضُهُمَا فَاسِدًا ؛ فَلَا يُسْتَكْتَرُ فِي الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ كَالِاثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي الْمَائَةِ يَكُونُ مَعْفُورًا وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ كَثِيرًا كَالْعَشْرَةِ فِي الْمَائَةِ ؛ كَانَ لِلْمُشْتَرِيِّ رَدُّ جَمِيعِهِ لِلْبَائِعِ وَاسْتِرْدَادُ ثَمَنِهِ مِنْهُ كَامِلًا .

(الْمَادَّةُ 355) إِذَا ظَهَرَ جَمِيعُ الْمَبِيعِ غَيْرُ مُنْتَفَعٍ بِهِ أَصْلًا كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا وَلِلْمُشْتَرِيِّ اسْتِرْدَادُ جَمِيعِ الثَّمَنِ مِنَ الْبَائِعِ ، مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى جَوْزًا ، أَوْ بَيْضًا فَظَهَرَ جَمِيعُهُ فَاسِدًا لَا يَنْتَفَعُ بِهِ كَانَ لِلْمُشْتَرِيِّ اسْتِرْدَادُ ثَمَنِهِ كَامِلًا مِنَ الْبَائِعِ .

الفصل السابع: في العبن والتغريير

(الْمَادَّةُ 356) إِذَا وَجَدَ عَبْنٌ فَاحِشٌ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يُوجَدْ

(70/1)

تَغْرِيرٌ ; فَلَيْسَ لِلْمَعْبُورِ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْعَبْنَ وَحْدَهُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَمَالُ الْوَقْفِ وَيَبُتُّ الْمَالُ حُكْمُهُ حُكْمُ مَالِ الْيَتِيمِ .
(الْمَادَّةُ 357) إِذَا عَرَّ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ الْآخَرَ وَتَحَقَّقَ أَنَّ فِي الْبَيْعِ عَبْنًا فَاجْتِسًا فَلِلْمَعْبُورِ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ حِينَئِذٍ .

(الْمَادَّةُ 358) إِذَا مَاتَ مَنْ عَرَّرَ بِعَبْنٍ فَاجْتِسٍ لَا تَنْتَقِلُ دَعْوَى التَّغْرِيرِ لِوَارِثِهِ .
(الْمَادَّةُ 359) : الْمُشْتَرِي الَّذِي حَصَلَ لَهُ تَغْرِيرٌ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى الْعَبْنِ الْفَاجِسِ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْمَبِيعِ تَصَرَّفَ الْمَلَاكُ سَقَطَ حَقُّ فُسْخِهِ .

(الْمَادَّةُ 360) إِذَا هَلَكَ ، أَوْ أُسْتُهِلِكَ الْمَبِيعُ الَّذِي صَارَ فِي بَيْعِهِ عَبْنٌ فَاجْتِسٌ وَعَرَّرٌ ، أَوْ حَدَثَ فِيهِ عَيْبٌ ، أَوْ بَنَى مُشْتَرِي الْعَرِصَةَ عَلَيْهَا بِنَاءً لَا يَكُونُ لِلْمَعْبُورِ حَقٌّ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ .

الْبَابُ السَّابِعُ : فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ وَأَحْكَامِهِ
وَيُنْقَسِمُ إِلَى سِتَّةِ فُصُولٍ :

الفصل الأول : فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ

(الْمَادَّةُ 361) يُسْتَرْطُ فِي انْعِقَادِ الْبَيْعِ صُدُورُ رُكْنِهِ مِنْ أَهْلِهِ أَيْ الْعَاقِلِ الْمُمَيِّزِ وَإِضَافَتُهُ إِلَى مَحَلِّ قَابِلٍ لِحُكْمِهِ .

(71/1)

(الْمَادَّةُ 362) : الْبَيْعُ الَّذِي فِي رُكْنِهِ خَلَلٌ كَبِيرٌ الْمَجْنُونِ بَاطِلٌ .
(الْمَادَّةُ 363) : الْمَحَلُّ الْقَابِلُ لِحُكْمِ الْبَيْعِ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَبِيعِ الَّذِي يَكُونُ مَوْجُودًا وَمَقْدُورَ التَّسْلِيمِ وَمَالًا مُنْقَوِّمًا . فَبَيْعُ الْمَعْدُومِ وَمَا لَيْسَ بِمَقْدُورِ التَّسْلِيمِ وَمَا لَيْسَ بِمَالٍ مُنْقَوِّمٍ بَاطِلٌ .
(الْمَادَّةُ 364) إِذَا وُجِدَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْبَيْعِ وَلَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا بِاعْتِبَارِ بَعْضِ أَوْصَافِهِ الْخَارِجَةِ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مَجْهُولًا ، أَوْ كَانَ فِي الثَّمَنِ خَلَلٌ صَارَ بَيْعًا فَاسِدًا .
(الْمَادَّةُ 365) : يُسْتَرْطُ لِنَفَاقِ الْبَيْعِ أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ مَالِكًا لِلْمَبِيعِ ، أَوْ وَكَيْلًا لِمَالِكِهِ ، أَوْ وَصِيَّهُ وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي الْمَبِيعِ حَقُّ الْغَبْرِ .

(الْمَادَّةُ 366) : الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يَصِيرُ نَافِذًا عِنْدَ الْقَبْضِ . يَعْنِي يَصِيرُ تَصَرَّفُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ جَائِزًا حِينَئِذٍ .

(الْمَادَّةُ 367) إِذَا وُجِدَ فِي الْبَيْعِ أَحَدُ الْخِيَارَاتِ لَا يَكُونُ لَازِمًا .

(الْمَادَّةُ 368) : الْبَيْعُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ آخَرَ كَبَيْعِ الْفُضُولِيِّ وَبَيْعِ الْمَرْهُونِ يَنْعَقِدُ مَوْفُوقًا عَلَى إِجَارَةِ ذَلِكَ الْآخَرَ .

الفصل الثاني: فِي بَيَانِ أَحْكَامِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ

(الْمَادَّةُ 369) : حُكْمُ الْبَيْعِ الْمُنْعَقِدِ الْمِلْكِيَّةِ يَعْنِي صَيْرُورَةَ الْمُشْتَرِي

(72/1)

مَالِكًا لِلْمَبِيعِ وَالْبَائِعِ مَالِكًا لِلثَّمَنِ .

(الْمَادَّةُ 370) الْبَيْعُ الْبَاطِلُ لَا يُفِيدُ الْحُكْمَ أَصْلًا . فَإِذَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ فِي الْبَيْعِ

الباطل : كَانَ الْمَبِيعُ أَمَانَةً عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَلَوْ هَلَكَ بِلَا تَعَدٍّ لَا يَضْمَنُهُ .
(الْمَادَّةُ 371) : الْبَيْعُ الْفَاسِدُ يُفِيدُ حُكْمًا عِنْدَ الْقَبْضِ . يَعْنِي أَنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا قَبِضَ الْمَبِيعَ بِإِذْنِ الْبَائِعِ صَارَ مُلْكًا لَهُ فَإِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ بَيْعًا فَاسِدًا عِنْدَ الْمُشْتَرِي لَزِمَهُ الضَّمَانُ . يَعْنِي أَنَّ الْمَبِيعَ إِذَا كَانَ مِنَ الْمَكِيلَاتِ لَزِمَهُ مِثْلُهُ وَإِذَا كَانَ قِيمِيًّا لَزِمَتْهُ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ .
(الْمَادَّةُ 372) : لِكُلِّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ فَسُخِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي , أَوْ اسْتَهْلَكَهُ , أَوْ أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ بِبَيْعٍ صَاحِبٍ , أَوْ بِهَيْبَةٍ مِنْ آخَرَ أَوْ زَادَ فِيهِ الْمُشْتَرِي شَيْئًا مِنْ مَالِهِ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ دَارًا فَعَمَّرَهَا , أَوْ أَرْضًا فَعَرَسَ فِيهَا أَشْجَارًا , أَوْ تَغَيَّرَ اسْمُ الْمَبِيعِ بِأَنَّ كَانَ حِنْطَةً فَطَحَنَهَا وَجَعَلَهَا دَقِيقًا ; بَطَلَ حَقُّ الْفَسْخِ فِي هَذِهِ الصُّورِ .
(الْمَادَّةُ 373) : إِذَا فُسِخَ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ فَإِنَّ كَانَ الْبَائِعُ قَبِضَ الثَّمَنِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَحْبِسَ الْمَبِيعَ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ وَيَسْتَرِدَّهُ مِنَ الْبَائِعِ .
(الْمَادَّةُ 374) : الْبَيْعُ النَّافِذُ قَدْ يُفِيدُ الْحُكْمَ فِي الْحَالِ .
(الْمَادَّةُ 375) : إِذَا كَانَ الْبَيْعُ لِأَزْمًا ; فَلَيْسَ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ الرَّجُوعُ عَنْهُ
(الْمَادَّةُ 376) : إِذَا كَانَ الْبَيْعُ غَيْرَ لِأَزْمٍ كَانَ حَقُّ الْفَسْخِ لِمَنْ لَهُ الْخِيَارُ

(73/1)

74

(الْمَادَّةُ 377) : الْبَيْعُ الْمَوْفُوفُ يُفِيدُ الْحُكْمَ عِنْدَ الْإِجَارَةِ .
(الْمَادَّةُ 378) : بَيْعُ الْفُضُولِيِّ إِذَا أَجَازَهُ صَاحِبُ الْمَالِ , أَوْ وَكِيلُهُ , أَوْ وَصِيُّهُ , أَوْ وَلِيُّهُ نَفَذَ وَإِلَّا انْفَسَخَ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنْرَطُ لِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَالْمُجِيرِ وَالْمَبِيعِ قَائِمًا وَإِلَّا ; فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ .
(الْمَادَّةُ 379) : بِمَا أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْبَدَلَيْنِ فِي بَيْعِ الْمُقَابَضَةِ حُكْمَ الْمَبِيعِ تُعْتَبَرُ فِيهِمَا شَرَايِطُ الْمَبِيعِ . فَإِذَا وَقَعَتْ مُنَازَعَةٌ فِي أَمْرِ التَّسْلِيمِ لَزِمَ أَنْ يُسَلَّمَ وَيَتَسَلَّمَ كُلُّ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ مَعًا .
الفصل الثالث: في حق السلم
(الْمَادَّةُ 380) : السَّلْمُ كَالْبَيْعِ يَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ أَسَلِّمْتُكَ أَلْفَ قَرِشٍ عَلَى مِائَةِ كَيْلِ حِنْطَةٍ وَقِيلَ الْآخَرَ انْعَقَدَ السَّلْمُ .
(الْمَادَّةُ 381) : السَّلْمُ إِنَّمَا يَكُونُ صَاحِبًا فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقْبَلُ التَّعْيِينَ بِالْقَدْرِ وَالْوَصْفِ كَالجُودَةِ وَالخِصَّةِ .
(الْمَادَّةُ 382) : الْمَكِيلَاتُ وَالْمَوْزُونَاتُ وَالْمَذْرُوعَاتُ تَتَّعَيْنُ مَقَادِيرُهَا بِالْكَيْلِ وَالذَّرْعِ وَالوَزْنِ .
(الْمَادَّةُ 383) : الْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ كَمَا تَتَّعَيْنُ مَقَادِيرُهَا بِالْعَدِّ تَتَّعَيْنُ بِالْكَيْلِ وَالوَزْنِ أَيْضًا .

(74/1)

75

(الْمَادَّةُ 384) : مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِيَّاتِ كَاللِّبَنِ وَالْأَجْرِ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ قَائِلُهُ أَيْضًا مُعَيَّنًا .
(الْمَادَّةُ 385) : الْكِرْبَاسُ وَالْجَوْخُ وَأَمْثَلُهُمَا مِنَ الْمَذْرُوعَاتِ يَلْزِمُ تَعْيِينَ طُولِهَا وَعَرْضِهَا وَرَقَّتِهَا وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ تُنْسَجُ وَمِنْ نَسْجِ أَيِّ مَحَلٍّ هِيَ .
(الْمَادَّةُ 386) : يُسْتَنْرَطُ لِصِحَّةِ السَّلْمِ بَيَانُ جِنْسِ الْمَبِيعِ , مَثَلًا : أَنَّهُ حِنْطَةٌ أَوْ أَرْزٌ , أَوْ تَمْرٌ وَنَوْعُهُ كَكُونِهِ يُسْفَى مِنْ مَاءٍ مَطْرٍ (وَهُوَ الَّذِي تُسَمِّيهِ فِي عُرْفِنَا بَعْلًا) , أَوْ بِمَاءِ النَّهْرِ وَالْعَيْنِ وَغَيْرِهِمَا (وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِنْدَنَا سَفْيًا) وَصِفَتُهُ كَالْحَبِيدِ وَالْحَسِيسِ وَبَيَانُ مِقْدَارِ الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ وَزَمَانِ تَسْلِيمِهِ وَمَكَانِهِ .

(الْمَادَّةُ 387) يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ بَقَاءِ السَّلْمِ تَسْلِيمُ التَّمَنِ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ فَإِذَا تَفَرَّقَ الْعَاقِدَانِ قَبْلَ تَسْلِيمِ رَأْسِ السَّلْمِ انْفَسَخَ الْعَقْدُ .

الفصل الرابع في بيان الاستصناع

(الْمَادَّةُ 388) إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الصَّنَائِعِ : اصْنَعْ لِي الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ بِكَذَا قِرْشًا وَقَبْلَ الصَّنَائِعِ ذَلِكَ انْعَقَدَ الْبَيْعُ اسْتِصْنَاعًا . مَثَلًا : لَوْ أَرَى الْمُشْتَرِي رَجُلَهُ لِخَفَافٍ وَقَالَ لَهُ اصْنَعْ لِي رَوْحِي خُفِّ مِنْ نَوْعِ السِّخْتِيَّانِ الْفُلَانِيَّ بِكَذَا قِرْشًا وَقَبْلَ الْبَائِعِ , أَوْ تَقَاوَلَ مَعَ تَجَارٍ عَلَى أَنْ يَصْنَعَ لَهُ زَوْرَقًا , أَوْ سَفِينَةً وَبَيَّنَّ لَهُ طَوْلَهَا وَعَرْضَهَا وَأَوْصَافَهَا اللَّازِمَةَ وَقَبْلَ النَّجَارِ انْعَقَدَ الْإِسْتِصْنَاعُ . كَذَلِكَ لَوْ تَقَاوَلَ مَعَ صَاحِبِ مَعْمَلٍ أَنْ يَصْنَعَ لَهُ كَذَا بُنْدُوقِيَّةً , كُلُّ وَاحِدَةٍ بِكَذَا قِرْشًا وَبَيَّنَّ الطَّوْلَ وَالْحَجْمَ وَسَائِرَ أَوْصَافِهَا

(75/1)

76

اللَّازِمَةَ وَقَبْلَ صَاحِبِ الْمَعْمَلِ انْعَقَدَ الْإِسْتِصْنَاعُ .
(الْمَادَّةُ 389) : كُلُّ شَيْءٍ تُعْمَلُ اسْتِصْنَاعُهُ يَصِحُّ فِيهِ الْإِسْتِصْنَاعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَأَمَّا مَا لَمْ يُتَعَامَلْ بِاسْتِصْنَاعِهِ إِذَا بَيَّنَّ فِيهِ الْمُدَّةُ صَارَ سَلْمًا وَتُعْتَبَرُ فِيهِ حِينِيذٌ شُرُوطُ السَّلْمِ وَإِذَا لَمْ يُبَيَّنَّ فِيهِ الْمُدَّةُ كَانَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْتِصْنَاعِ أَيْضًا .

(الْمَادَّةُ 390) يَلْزَمُ فِي الْإِسْتِصْنَاعِ وَصْفُ الْمَصْنُوعِ وَتَعْرِيفُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُوَافِقِ الْمَطْلُوبِ .

(الْمَادَّةُ 391) : لَا يَلْزَمُ فِي الْإِسْتِصْنَاعِ دَفْعُ التَّمَنِ حَالًا أَيْ وَقْتُ الْعَقْدِ

(الْمَادَّةُ 392) وَإِذَا انْعَقَدَ الْإِسْتِصْنَاعُ ; فَلَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ الرَّجُوعُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْمَصْنُوعُ عَلَى الْأَوْصَافِ الْمَطْلُوبَةِ الْمُبَيَّنَّةِ كَانَ الْمُسْتِصْنَعُ مُخَيَّرًا .

الفصل الخامس في بيان أحكام بيع المريض

(الْمَادَّةُ 393) إِذَا بَاعَ شَخْصٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ لِأَحَدٍ وَرَثَتَهُ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مَوْفُوقًا عَلَى إِجَارَةِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ فَإِنْ أَجَازُوا بَعْدَ مَوْتِ الْمَرِيضِ يَنْفَعُ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يُجَازُوا لَا يَنْفَعُ .

(الْمَادَّةُ 394) إِذَا بَاعَ الْمَرِيضُ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ شَيْئًا لِأَجْنَبِيٍّ بِتَمَنِ الْمِثْلِ صَحَّ بَيْعُهُ وَإِنْ بَاعَهُ بِدُونِ تَمَنِ الْمِثْلِ وَسَلَّمَ

(76/1)

77

الْمَبِيعِ كَانَ بَيْعَ مُحَابَاةٍ يُعْتَبَرُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ فَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ وَافِيًا بِهَا صَحَّ وَإِنْ كَانَ الثُّلُثُ لَا يَفِي بِهَا لَزِمَ الْمُشْتَرِي إِكْمَالَ مَا نَقَصَ مِنْ تَمَنِ الْمِثْلِ وَإِعْطَاؤُهُ لِلْوَرَثَةِ فَإِنْ أَكْمَلَ لَزِمَ الْبَيْعُ وَإِلَّا كَانَ لِلْوَرَثَةِ فَسَخُّهُ , مَثَلًا : لَوْ كَانَ شَخْصٌ لَا يَمْلِكُ إِلَّا دَارًا تُسَاوِي أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ فَبَاعَ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِأَجْنَبِيٍّ غَيْرِ وَارِثٍ لَهُ بِأَلْفِ قِرْشٍ وَسَلَّمَهَا لَهُ ثُمَّ مَاتَ فِيمَا أَنْ ثُلُثَ مَالِهِ الَّذِي يَفِي بِمَا حَابَى لَهُ وَهُوَ خَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ كَانَ هَذَا الْبَيْعُ صَاحِبًا مُعْتَبَرًا وَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ فَسَخُّهُ حِينِيذٌ وَإِذَا كَانَ الْمَرِيضُ قَدْ بَاعَ هَذِهِ الدَّارَ بِخَمْسِمِائَةِ قِرْشٍ وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي فِيمَا أَنْ ثُلُثَ مَالِهِ الَّذِي هُوَ خَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ يَعْدَلُ نِصْفَ مَا حَابَى بِهِ وَهُوَ أَلْفُ قِرْشٍ فَحِينِيذٌ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَطْلُبُوا مِنَ الْمُشْتَرِي نِصْفَ مَا حَابَى بِهِ مَوْرَثَهُمْ وَهُوَ خَمْسِمِائَةَ قِرْشٍ فَإِنْ آدَاهَا لِلتَّرَكَةِ لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ فَسَخُّ الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّهَا كَانَ لِلْوَرَثَةِ الْفَسْخُ وَاسْتِزْدَادُ الدَّارِ .

(الْمَادَّةُ 395) إِذَا بَاعَ شَخْصٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ مَالَهُ بِأَقْلَ مِنْ تَمَنِ الْمِثْلِ ثُمَّ مَاتَ مَدْبُورًا وَتَرَكَتَهُ

مُسْتَعْرِفَةً كَانَ لِأَصْحَابِ الدُّيُونِ أَنْ يَكْلِفُوا الْمُشْتَرِي بِإِبْلَاحِ قِيَمَةِ مَا اشْتَرَاهُ إِلَى تَمَنِ الْمِثْلِ وَإِكْمَالِهِ وَأَدَائِهِ لِلتَّرَكَةِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَسَخُوا الْبَيْعَ .

(المادة 396) كما أن البائع وفاء له أن يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري أن يرد المبيع ويسترد الثمن .

(77/1)

78

(المادة 397) ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر.
(المادة 398) إذا شرط في الوفاء أن يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك , مثلا : لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على أن الكرم المبيع بيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الإيفاء بذلك على الوجه المشروح .
(المادة 399) : إذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته .
(المادة 400) : إذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي وأخذ من البائع.
(المادة 401) : إذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاكه بالتعدي وأما إن كان بلا تعدٍ فلا يلزم المشتري أداء تلك الزيادة.
(المادة 402) : إذا مات أحد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث.
(المادة 403) : ليس لسائر العرماء التعرض للمبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه.
تحريرا في 2 ذي الحجة سنة 1286 في 21 شباط سنة 1286
من أعضاء ديوان العدالة: أحمد خلوصي
من أعضاء شورى الدولة: سيف الدين
ناظر ديوان الأحكام العدلية: أحمد جودت
من أعضاء الجمعية: علاء الدين
من أعضاء شورى الدولة: محمد أمين
من أعضاء ديوان الأحكام العدلية: أحمد حلمي

(78/1)

79

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الكتاب الثاني: في الإجازات
ويشتمل على مقدمة وثمانية أبواب
المقدمة في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالإجارة
(المادة 404) الأجرة الكراء أي بدل المنفعة والإيجار المكاراة والاستئجار الاكتراء.
(المادة 405) الإجارة في اللغة بمعنى الأجرة وقد استعملت في معنى الإيجار أيضا وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنفعة المعلومه في مقابلة عوض معلوم .
(المادة 406) : الإجارة اللازمة هي الإجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار الرؤية وليس لأحد الطرفين فسخها بلا عذر .

- (الْمَادَّةُ 407) : الْإِجَارَةُ الْمُنَجَّرَةُ هِيَ إِيجَارٌ اِعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ .
 (الْمَادَّةُ 408) : الْإِجَارَةُ الْمُضَافَةُ إِيجَارٌ مُعْتَبَرٌ مِنْ وَقْتِ مُعَيَّنٍ مُسْتَقْبَلٍ , مَثَلًا : لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَارًا بِكَذَا نُفُودًا لِكَذَا مُدَّةً اِعْتِبَارًا مِنْ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْفُلَانِيِّ الَّتِي تَنْعَقِدُ حَالَ كَوْنِهَا إِجَارَةً مُضَافَةً .
 (الْمَادَّةُ 409) : الْأَجْرُ هُوَ الَّذِي أُعْطِيَ الْمَاجُورَ بِالْإِجَارَةِ وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا الْمَكَارِي بِضَمِّ الْمِيمِ وَمَوْجَرٌ بِكَسْرِ الْجِيمِ .
 (الْمَادَّةُ 410) : الْمُسْتَأْجِرُ بِكَسْرِ الْجِيمِ هُوَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ .
 (الْمَادَّةُ 411) : الْمَاجُورُ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي أُعْطِيَ بِالْكَرَاءِ وَيُقَالُ لَهُ الْمَوْجَرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ يَفْتَحُ الْجِيمَ فِيهِمَا .

(الْمَادَّةُ 412) : الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ يَفْتَحُ الْجِيمَ هُوَ الْمَالُ الَّذِي سَلَّمَهُ الْمُسْتَأْجِرُ لِلْأَجِيرِ لِأَجْلِ إِيْفَاءِ الْعَمَلِ الَّذِي التَّرَمَهُ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ كَالثِّيَابِ الَّذِي أُعْطِيَ لِلْخِيَّاطِ أَنْ يَخِيْطَهَا وَالْحُمُولَةَ الَّتِي أُعْطِيَ لِلْحَمَلِ لِيَنْقُلَهَا

- (الْمَادَّةُ 413) : الْأَجِيرُ هُوَ الَّذِي آجَرَ نَفْسَهُ .
 (الْمَادَّةُ 414) : أَجْرُ الْمَثَلِ هُوَ الْأَجْرَةُ الَّتِي قَدَّرَتْهَا أَهْلُ الْخَبْرَةِ السَّالِمِينَ عَنِ الْعَرَضِ .
 (الْمَادَّةُ 415) : الْأَجْرُ الْمُسَمَّى هُوَ الْأَجْرَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ وَتَعَيَّنَتْ جِبْنَ الْعَقْدِ .
 (الْمَادَّةُ 416) : الضَّمَانُ هُوَ إِعْطَاءُ مِثْلِ الشَّيْءِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَثَلِيَّاتِ وَقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْقِيَمِيَّاتِ .
 (الْمَادَّةُ 417) : الْمُعَدُّ لِلِاسْتِعْلَالِ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي أُعِدَّ وَعَيِّنَ عَلَى أَنْ يُعْطَى بِالْكَرَاءِ كَالْخَانَ وَالذَّارِ وَالْحَمَامِ وَالذُّكَّانِ مِنَ الْعَقَارَاتِ الَّتِي بَيَّنَّتْ وَاشْتُرِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَجَّرَ وَكَذَا كَرُوسَاتُ الْكَرَاءِ وَدَوَابُّ الْمَكَارِينِ , وَيَجَارُ الشَّيْءُ ثَلَاثَ سِنِينَ عَلَى النَّوَائِي دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِهِ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْلَالِ وَالشَّيْءُ الَّذِي أَنْشَأَهُ أَحَدٌ

- لِنَفْسِهِ يَصِيرُ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْلَالِ بِإِعْلَامِهِ النَّاسَ بِكَوْنِهِ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْلَالِ .
 (الْمَادَّةُ 418) : الْمُسْتَرَضِعُ هُوَ الَّذِي التَّرَمَ ظَنْرًا بِالْأَجْرَةِ .
 (الْمَادَّةُ 419) : الْمُهَيَّأَةُ عِبَارَةٌ عَنِ تَقْسِيمِ الْمَنَافِعِ كإِعْطَاءِ الْفَرَارِ عَلَى انْتِفَاعِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ سَنَةً وَالْآخَرَ أُخْرَى مُنَاقِبَةً فِي الدَّارِ الْمُسْتَرَكَّةِ مُنَاصَفَةً , مَثَلًا .

البَابُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ الضَّوَابِطِ الْعُمُومِيَّةِ

- (الْمَادَّةُ 420) : الْمَعْفُودُ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ هِيَ الْمَنْفَعَةُ .
 (الْمَادَّةُ 421) : الْإِجَارَةُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْفُودِ عَلَيْهِ عَلَى تَوْعِينِ : النَّوْعِ الْأَوَّلُ : عَقْدُ الْإِجَارَةِ الْوَارِدِ عَلَى مَنَافِعِ الْأَعْيَانِ وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ الْمَوْجَرِ عَيْنُ الْمَاجُورِ وَعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْضًا وَهَذَا النَّوْعُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : إِجَارَةُ الْعَقَارِ كإِيجَارِ الدُّورِ وَالْأَرَاضِي . الْقِسْمُ الثَّانِي : إِجَارَةُ الْعُرُوضِ كإِيجَارِ الْمَلَابِسِ وَالْأَوَانِي . الْقِسْمُ الثَّلَاثُ إِجَارَةُ الدَّوَابِّ . النَّوْعُ الثَّانِي : عَقْدُ الْإِجَارَةِ الْوَارِدِ عَلَى الْعَمَلِ وَهَذَا يُقَالُ لِلْمَاجُورِ أَجِيرٌ كإِسْتِئْجَارِ الْخَدْمَةِ وَالْعَمَلَةِ وَاسْتِئْجَارِ أَرْبَابِ الْحَرْفِ وَالصَّنَائِعِ هُوَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ . حَيْثُ إِنْ أُعْطِيَ السِّلْعَةُ لِلْخِيَّاطِ مَثَلًا لِيَخِيْطَ ثَوْبًا يَصِيرُ إِجَارَةً عَلَى الْعَمَلِ كَمَا أَنَّ تَقْطِيعَ الثَّوْبِ عَلَى أَنْ السِّلْعَةُ مِنْ عِنْدِ الْخِيَّاطِ اسْتِئْجَارٌ .
 (الْمَادَّةُ 422) : الْأَجِيرُ عَلَى قِسْمَيْنِ : الْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَجِيرُ الْخَاصُّ الَّذِي اسْتَوْجَرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَقَطْ كَالْخَادِمِ الْمُوظَّفِ . الْقِسْمُ الثَّانِي هُوَ الْأَجِيرُ الْمُسْتَرَكُّ الَّذِي لَيْسَ بِمُقَيَّدٍ بِشَرْطِ الْأَعْمَلِ

لِغَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ كَالْحَمَالِ وَالذَّلَالِ وَالْخَيَاطِ وَالسَّاعَاتِيِّ وَالصَّانِعِ وَأَصْحَابِ كَرَوَسَاتِ الْكِرَاءِ وَأَصْحَابِ
الزَّوَارِقِ الَّذِينَ هُمْ يُكَارُونَ فِي السَّوَارِعِ وَالْجُؤَالِ مَثَلًا فَإِنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ

(81/1)

82

أَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِكُلِّ أَحَدٍ . لَكِنَّهُ لَوْ اسْتُؤْجِرَ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنْ
يَعْمَلَ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِلَى وَقْتٍ مُعَيَّنٍ يَكُونُ أَجِيرًا خَاصًّا فِي مَدَّةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتُؤْجِرَ حَمَالٌ , أَوْ
ذُو كَرَوَسَةٍ أَوْ ذُو زَوْرَقٍ إِلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِالْمُسْتَأْجِرِ وَأَنْ لَا يَعْمَلَ لِغَيْرِهِ
فَإِنَّهُ أَجِيرٌ خَاصٌّ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

(الْمَادَّةُ 423) كَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْجِرُ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ شَخْصًا وَاحِدًا كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
الْأَشْخَاصُ الْمُتَعَدِّدَةُ الَّذِينَ هُمْ فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ مُسْتَأْجِرِي أَجِيرٍ خَاصٍّ - بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ اسْتَأْجَرَ
أَهْلٌ قَرْيَةً رَاعِيًا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَخْصُوصًا بِهِمْ بِعَقْدٍ وَاحِدٍ , يَكُونُ الرَّاعِي أَجِيرًا خَاصًّا وَلَكِنْ لَوْ
جَوَّزُوا أَنْ يَرَعَ دَوَابَّ غَيْرِهِمْ كَانَ جَبِينِيذِ ذَلِكَ الرَّاعِي أَجِيرًا مُشْتَرَكًا .

(الْمَادَّةُ 424) : الْأَجِيرُ الْمُشْتَرَكُ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ إِلَّا بِالْعَمَلِ .
(الْمَادَّةُ 425) : الْأَجِيرُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ إِذَا كَانَ فِي مَدَّةِ الْإِجَارَةِ حَاضِرًا لِلْعَمَلِ وَلَا يَشْرَطُ عَمَلُهُ
بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الْعَمَلِ وَإِذَا امْتَنَعَ لَا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ .

(الْمَادَّةُ 426) مَنْ اسْتَحَقَّ مَنَفَعَةً مُعَيَّنَةً بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ عَيْنَهَا , أَوْ مِثْلَهَا , أَوْ مَا دُونَهَا
وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مَا فَوْقَهَا . مَثَلًا : لَوْ اسْتَأْجَرَ الْحَدَّادُ حَاثُوًّا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ لَهُ فِيهِ أَيْ يَعْمَلَ فِيهِ
صَنْعَةٌ مُسَاوِيَةٌ فِي الْمَضْرَّةِ لِصَنْعَةِ الْحَدَّادِ وَلَكِنْ لَيْسَ لِمَنْ اسْتَأْجَرَ حَاثُوًّا لِلْعِطَارَةِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ صَنْعَةٌ
الْحَدَّادِ .

(الْمَادَّةُ 427) كُلُّ مَا اخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ يُعْتَبَرُ فِيهِ النَّقِيدُ , مَثَلًا : لَوْ اسْتَكْرَى أَحَدٌ لِرُكُوبِهِ
دَابَّةً لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهَا غَيْرَهُ .

(الْمَادَّةُ 428) كُلُّ مَا لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ فَالْتَّقِيدُ فِيهِ لَعَوُ , مَثَلًا :

(82/1)

83

لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا لَهُ أَنْ يَسْكَنَ غَيْرَهُ فِيهَا .
(الْمَادَّةُ 329) لِلْمَالِكِ أَنْ يُوجِرَ حِصَّةَ الشَّيْءِ مِنَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ لِشْرِيكِهِ إِنْ كَانَتْ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ , أَوْ
لَمْ تَكُنْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوجِرَ هَا لِغَيْرِهِ وَلَكِنْ بَعْدَ الْمُهَابَاةِ لَهُ أَنْ يُوجِرَ نَوْبَتَهُ لِلْغَيْرِ .

(الْمَادَّةُ 430) : الشُّبُوحُ الطَّارِئُ لَا يُفْسِدُ عَقْدَ الْإِجَارَةِ , مَثَلًا : لَوْ أَجَرَ أَحَدٌ دَارَهُ ثُمَّ ظَهَرَ لِصَنْفِهَا
مُسْتَحَقُّ تَبْقَى الْإِجَارَةُ فِي نَصْفِهَا الْآخَرَ الشَّيْءِ .

(الْمَادَّةُ 431) يَسُوغُ لِلشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُوجِرَا مَالَهُمَا الْمُشْتَرَكِ لِآخَرَ مَعًا .

(الْمَادَّةُ 432) يَجُوزُ إِجَارُ شَيْءٍ وَاحِدٍ لِشَخْصَيْنِ وَكُلُّ مِنْهُمَا لَوْ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرَةِ مِقْدَارًا مَا تَرْتَبَّ
عَلَى حِصَّتِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِأَجْرَةِ حِصَّةِ الْآخَرَ مَا لَمْ يَكُنْ كَفِيلاً لَهُ .

الْبَابُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِجَارَةِ

وَيَسْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ :

الفصل الأول في بيان المسائل المتعلقة برُكن الإجارة

(الْمَادَّةُ 433) : تَنْعَقِدُ الْإِجَارَةُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ كَالْبَيْعِ .

(الْمَادَّةُ 434) الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ فِي الْإِجَارَةِ هُمَا عِبَارَةٌ عَنِ

الْكَلِمَاتِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ لِعَقْدِ الْإِجَارَةِ كَأَجْرَتْ وَكَرَيْتُ وَاسْتَأْجَرْتُ وَقَبِلْتُ
(الْمَادَّةُ 435) : الْإِجَارَةُ كَالْبَيْعِ أَيْضًا تَتَعَقَّدُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي وَلَا تَتَعَقَّدُ بِصِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ ، مَثَلًا : لَوْ
قَالَ أَحَدٌ : سَأَوْجِرُ ، وَقَالَ الْآخَرُ : اسْتَأْجَرْتُ ، أَوْ قَالَ أَحَدٌ : أَجِرُ وَقَالَ الْآخَرُ : أَجَرْتُ فَعَلَى كِلْتَا
الصُّورَتَيْنِ لَا تَتَعَقَّدُ الْإِجَارَةُ .

(الْمَادَّةُ 436) كَمَا أَنَّ الْإِجَارَةَ تَتَعَقَّدُ بِالْمُسَافَهَةِ كَذَلِكَ تَتَعَقَّدُ بِالْمَكَاتِبَةِ وَبِإِشَارَةِ الْأَخْرَسِ الْمَعْرُوفَةِ .
(الْمَادَّةُ 437) : وَتَتَعَقَّدُ الْإِجَارَةُ بِالتَّعَاطِي أَيْضًا كَالرُّكُوبِ فِي بَاخِرَةِ الْمُسَافِرِينَ وَرَوَاقِ الْمَوَانِي
وَدَوَابِّ الْكِرَاءِ مِنْ دُونِ مَقَاوِلِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً أُعْطِيَتْ وَإِلَّا فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ .
(الْمَادَّةُ 438) : السُّكُوتُ فِي الْإِجَارَةِ يُعَدُّ قَبُولًا وَرِضَاءً . مَثَلًا : لَوْ اسْتَأْجَرَ رَجُلٌ حَانُوتًا فِي الشَّهْرِ
بِحَمْسِينَ قَرِشًا وَبَعْدَ أَنْ سَكَنَ فِيهِ مَدَّةَ أَشْهُرٍ أَتَى الْأَجْرُ وَقَالَ : إِنْ رَضِيَتْ بِسِتِّينَ فَاسْكُنْ وَإِلَّا فَأَخْرُجْ
وَرَدَّهُ الْمُسْتَأْجِرُ وَقَالَ : لَمْ أَرْضَ وَاسْتَمَرَّ سَاكِنًا يَلْزِمُهُ خَمْسُونَ قَرِشًا كَمَا فِي السَّابِقِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ شَيْئًا
وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَانُوتِ وَاسْتَمَرَّ سَاكِنًا يَلْزِمُهُ إِعْطَاءُ سِتِّينَ قَرِشًا . كَذَلِكَ لَوْ قَالَ صَاحِبُ الْحَانُوتِ :
مِائَةَ قَرِشٍ وَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ ثَمَانُونَ وَأَبَى الْمَالِكُ الْمُسْتَأْجِرُ وَبَقِيَ هُوَ سَاكِنًا أَيْضًا يَلْزِمُهُ ثَمَانُونَ وَلَوْ
أَصْرَّ الطَّرْفَانِ عَلَى كَلَامِهِمَا وَاسْتَمَرَّ الْمُسْتَأْجِرُ سَاكِنًا تَلْزِمُهُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .
(الْمَادَّةُ 439) لَوْ تَقَاوَلَا بَعْدَ الْعَقْدِ عَلَى تَبْدِيلِ الْبَدَلِ ، أَوْ تَرْبِيدِهِ ، أَوْ تَنْزِيلِهِ يُعْتَبَرُ الْعَقْدُ الثَّانِي .
(الْمَادَّةُ 440) : الْإِجَارَةُ الْمُضَافَةُ صَحِيحَةٌ وَتَلْزَمُ قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِهَا . بِنَاءً عَلَيْهِ لَيْسَ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ
فَسْخُ الْإِجَارَةِ بِمَجْرَدِ قَوْلِهِ : مَا أَنْ وَقْتِهَا .
(الْمَادَّةُ 441) الْإِجَارَةُ بَعْدَ مَا انْعَقَدَتْ صَحِيحَةٌ لَا يَسُوعُ

لِلْأَجْرِ فَسْخُهَا بِمَجْرَدِ ضَمِّ الْخَارِجِ عَنِ الْأَجْرَةِ لَكِنْ لَوْ أَجَرَ الْوَصِيُّ أَوْ الْمُتَوَلَّى عَقَارَ الْيَتِيمِ ، أَوْ الْوَقْفِ
بِانْقِصَانٍ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ تَكُونُ الْإِجَارَةُ فَاسِدَةً وَيَلْزَمُ أَجْرُ الْمِثْلِ .
(الْمَادَّةُ 442) وَلَوْ مَلَكَ الْمُسْتَأْجِرُ عَيْنَ الْمَاجُورِ بِإِزْتِ ، أَوْ هَبَهُ يَزُولُ حُكْمُ الْإِجَارَةِ .
(الْمَادَّةُ 443) لَوْ حَدَثَ عَذْرٌ مَانِعٌ لِإِجْرَاءِ مُوجِبِ الْعَقْدِ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ ، مَثَلًا : لَوْ اسْتَوْجَرَ طَبَّاحٌ
لِلْعُرْسِ وَمَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ فِي سِنِّهِ أَلْمٌ وَقَاوَلِ الطَّبِيبِ عَلَى إِخْرَاجِهِ
بِحَمْسِينَ قَرِشًا ثُمَّ زَالَ الْأَلْمُ بِنَفْسِهِ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ وَكَذَلِكَ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِوَفَاةِ الصَّبِيِّ ، أَوْ الظَّنِّ وَلَا
تَنْفَسَخُ بِوَفَاةِ الْمُسْتَرْضِعِ .

الفصل الثاني في شروط انعقاد الإجارة ونفاذها

(الْمَادَّةُ 444) : يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْإِجَارَةِ أَهْلِيَّةُ الْعَاقِدَيْنِ يَعْنِي كَوْنَهُمَا عَاقِلَيْنِ مُمَيَّزَيْنِ .
(الْمَادَّةُ 445) يُشْتَرَطُ مُوَافَقَةُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَاتِّحَادِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ فِي الْإِجَارَةِ كَمَا فِي الْبَيْعِ .
(الْمَادَّةُ 446) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْأَجْرُ مُتَصَرِّفًا بِمَا يُوجِرُهُ ، أَوْ وَكَيْلَ الْمُتَصَرِّفِ ، أَوْ وَلِيِّهِ ، أَوْ وَصِيِّهِ .
(الْمَادَّةُ 447) تَتَعَقَّدُ إِجَارَةُ الْفُضُولِيِّ مَوْفُوقَةً عَلَى إِجَارَةِ الْمُتَصَرِّفِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَصَرِّفُ صَغِيرًا ، أَوْ
مَجْنُونًا وَكَانَتْ الْأَجْرَةُ أَجْرَةَ الْمِثْلِ تَتَعَقَّدُ إِجَارَةُ الْفُضُولِيِّ مَوْفُوقَةً عَلَى إِجَارَةِ

وَلِيهِ , أَوْ وَصِيَّهُ لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِجَارَةِ قِيَامُ وَبَقَاءُ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءٍ : الْعَاقِدَيْنِ , وَالْمَالِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ , وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعُرُوضِ وَإِذَا عَدِمَ أَحَدٌ هَؤُلَاءِ ; فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ .

الفصل الثالث في شروط صحة الإجارة

- (المادّة 448) : يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِجَارَةِ رِضَا الْعَاقِدَيْنِ .
 (المادّة 449) يَلْزَمُ تَعْيِينَ الْمَاجُورِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِجَارُ أَحَدِ الْحَاثُوْتَيْنِ مِنْ دُونَ تَعْيِينِ أَوْ تَمْيِيزِ .
 (المادّة 450) : يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْأَجْرَةُ مَعْلُومَةً .
 (المادّة 451) : يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مَمْلُوءَةً بِوَجْهِ يَكُونُ مَانِعًا لِلْمَنَازَعَةِ .
 (المادّة 452) الْمَنْفَعَةُ تَكُونُ مَعْلُومَةً بَبَيَانِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فِي أَمْثَالِ الدَّارِ وَالْحَاثُوتِ وَالظَّنْرِ .
 (المادّة 453) : يَلْزَمُ عِنْدَ اسْتِنْجَارِ الدَّابَّةِ تَعْيِينَ الْمَنْفَعَةِ إِنْ كَانَتْ لِلرُّكُوبِ أَوْ لِلْحَمَلِ أَوْ لِإِرْكَابِ مَنْ شَاءَ عَلَى التَّعْمِيمِ مَعَ بَيَانِ الْمَسَافَةِ أَوْ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ .
 (المادّة 454) : يَلْزَمُ فِي اسْتِنْجَارِ الْأَرَاضِيِّ بَيَانُ كَوْنِهَا لِأَيِّ شَيْءٍ أُسْتُوجِرَتْ مَعَ تَعْيِينِ الْمُدَّةِ . فَإِنْ كَانَتْ لِلزَّرْعِ يَلْزَمُ بَيَانُ مَا يَزْرَعُ فِيهَا أَوْ يُخْبِرُ الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنْ يَزْرَعَ مَا شَاءَ عَلَى التَّعْمِيمِ .
 (المادّة 455) تَكُونُ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً فِي اسْتِنْجَارِ أَهْلِ الصَّنْعَةِ بِبَيَانِ

(86/1)

- الْعَمَلِ . يَعْنِي بِتَعْيِينِ مَا يَعْمَلُ الْأَجِيرُ أَوْ تَعْيِينِ كَيْفِيَّةِ عَمَلِهِ فَإِذَا أُرِيدَ صَنْعُ الثِّيَابِ يَلْزَمُ إِرَادَتُهَا لِلصَّبَّاحِ أَوْ بَيَانُ لَوْنِهَا أَوْ إِعْلَامُ رَقَّتِهَا مَثَلًا .
 (المادّة 456) تَكُونُ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً فِي نَقْلِ الْأَشْيَاءِ بِالْإِشَارَةِ وَبِتَعْيِينِ الْمَحَلِّ الَّذِي يُنْقَلُ إِلَيْهِ . مَثَلًا : لَوْ قِيلَ لِلْحَمَلِ أَنْقُلْ هَذَا الْحَمْلَ إِلَى الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ تَكُونُ الْمَنْفَعَةُ مَعْلُومَةً لِكُونِ الْحَمَلِ مُشَاهِدًا وَالْمَسَافَةَ مَعْلُومَةً .
 (المادّة 457) يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ مُمَكِّنَةً الْحُصُولِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ إِجَارُ الدَّابَّةِ الضَّارَّةِ (الْفَارَةِ).

الفصل الرابع في فساد الإجارة وبطلانها

- (المادّة 458) تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ أَحَدُ شُرُوطِهَا . مَثَلًا إِجَارُ الْمَجْتُونِ وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ كَاسْتِنْجَارِهِمَا بَاطِلٌ لَكِنْ لَا تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِجُنُونِ الْأَجْرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ بَعْدَ انْعِقَادِهَا .
 (المادّة 459) لَا تَلْزَمُ الْأَجْرَةُ فِي الْإِجَارَةِ الْبَاطِلَةِ بِالِاسْتِعْمَالِ لَكِنْ تَلْزَمُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ كَانَ مَالٌ الْوَقْفِ أَوْ الْيَتِيمِ . وَالْمَجْتُونُ - فِي حُكْمِ الْيَتِيمِ .
 (المادّة 460) تَفْسُدُ الْإِجَارَةُ لَوْ وُجِدَتْ شُرُوطُ انْعِقَادِ الْإِجَارَةِ وَلَمْ يُوْجَدْ أَحَدُ شُرُوطِ الصِّحَّةِ .
 (المادّة 461) الْإِجَارَةُ الْفَاسِدَةُ نَافِذَةٌ لَكِنَّ الْأَجْرَ يَمْلِكُ فِيهَا أَجْرَ الْمَثَلِ وَلَا يَمْلِكُ الْأَجْرَ الْمُسَمَّى .

(87/1)

- (المادّة 462) فَسَادُ الْإِجَارَةِ يَنْشَأُ بَعْضُهُ عَنْ كَوْنِ الْبَدَلِ مَجْهُولًا وَبَعْضُهُ عَنْ فَقْدَانِ بَاقِيِ شَرَايِطِ الصِّحَّةِ . فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَلْزَمُ أَجْرُ الْمَثَلِ بِالْعَمَلِ مَا بَلَغَ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ يَلْزَمُ أَجْرُ الْمَثَلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الْأَجْرَ الْمُسَمَّى .

الباب الثالث في بيان مسائل تتعلق بالأجرة

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول في بدل الإجارة وأوصافه وأحواله

(المادة 463) ما صلح أن يكون بدلاً في البيع يصلح أن يكون بدلاً في الإجارة ويجوز أن يكون بدلاً في الإجارة الشيء الذي لم يصلح أن يكون ثمناً في البيع أيضاً . مثال ذلك : يجوز أن يستأجر بسنان في مقابلة رُكوب دابة أو سكن دار .

(المادة 464) بدل الإجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره إن كان نقداً كتمن المبيع .
(المادة 465) يلزم بيان مقدار بدل الإجارة ووصفه إن كان من العروض أو المكيلات أو الموزونات أو العدديات المتقاربة . ويلزم تسليم ما يحتاج إلى الحمل والثمن في المحل الذي شرط تسليمه فيه . وإن كان عملاً ففي محل عمل الأجير وإن كان حمولته ففي مكان لزوم الأجرة . وأما في الأشياء التي ليست محتاجة إلى الحمل والثمن ففي المحل الذي يختار للتسليم .

(88/1)

89

الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الأجرة وكيفية استحقاق الأجر الأجرة

(المادة 466) لا تلزم الأجرة بالعقد المطلق . يعني لا يلزم تسليم بدل الإجارة بمجرد انعقادها حالاً .
(المادة 467) تلزم الأجرة بالتعجيل يعني لو سلم المستأجر الأجرة نقداً ملكها الأجر وليس للمستأجر استردادها .

(المادة 468) تلزم الأجرة بشرط التعجيل يعني لو شرط كون الأجرة معجلة ، يلزم المستأجر تسليمها إن كان عقد الإجارة وارداً على منافع الأعيان أو على العمل ففي الصورة الأولى للأجر أن يمتنع عن تسليم المأجور وفي الصورة الثانية للأجير أن يمتنع عن العمل إلى أن يستوفيا الأجرة وعلى كلتا صورتين لهما المطالبة بالأجرة نقداً فإن امتنع المستأجر عن الإيفاء فلهما فسخ الإجارة .
(المادة 469) تلزم الأجرة باستيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر أحد دابة على أن يركبها إلى محل ثم ركبها ووصل إلى ذلك المحل يستحق أجرها الأجرة .

(المادة 470) تلزم الأجرة أيضاً في الإجارة الصحيحة بالإقتدار على استيفاء المنفعة . مثلاً لو استأجر أحد داراً استئجاراً صحيحاً فبعد قبضها يلزم إعطاء الأجرة وإن لم يسكنها .
(المادة 471) لا يكون الإقتدار على استيفاء المنفعة كافياً في الإجارة الفاسدة ولا تلزم الأجرة ما لم يحصل الإنفاغ حقيقة .

(89/1)

90

(المادة 472) من استعمل مال غيره بدون عقد ولا إذن فإن كان معداً للاستغلال لزمته أجره المثل وإلا فلا ، لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال بالأجرة لزمه إعطاء الأجرة وإن يكن معداً للاستغلال لأنه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً بإعطاء الأجرة .

(المادة 473) يعتبر ويراعى كل ما اشترطه العقدان في تعجيل الأجرة وتأجيلها .
(المادة 474) إذا شرط تأجيل البدل يلزم على الأجر أولاً تسليم المأجور وعلى الأجير إيفاء العمل . والأجرة لا تلزم إلا بعد انقضاء المدة التي شرطت .

(المادة 475) يلزم الأجر أولاً تسليم المأجور وعلى الأجير إيفاء العمل في الإجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل . والتأجيل على كل حال يعني إن كان عقد الإجارة على منافع الأعيان أو على العمل .

(المادة 476) إن كانت الأجرة مؤقتة بوقت معين كالشهرية أو السنوية مثلاً يلزم إيفاؤها عند

انقضاء ذلك الوقت .
 (المادّة 477) : تسلّم المأجور شرط في لزوم الأجرة يعني تلزم اعتباراً من وقت التسليم . فعلى هذا ليس للأجر مطالبة أجرة مدة مضت قبل التسليم وإن انقضت مدة الإجارة قبل التسليم لا يستحق الأجر شيئاً من الأجرة .
 (المادّة 478) لو فات الانتفاع بالمأجور بالكليّة سقطت الأجرة مثلاً لو احتاج الحما إلى التعمير وتعطل في أثناء تعميره تسقط حصّة تلك المدة من الأجرة وكذلك لو انقطع ماء الرّحى وتعطلت تسقط الأجرة اعتباراً

(90/1)

91
 من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرّحى يلزمه إعطاء ما أصاب حصّة ذلك الانتفاع من بدل الإجارة .
 (المادّة 479) من استأجر حائوياً وقبضه ثم عرض للبيع والشراء كساد فليس له أن يمتنع عن إعطاء أجرة تلك المدة بقوله إن الصنعة ما راجت والحائوت بقي موصداً .
 (المادّة 480) لو استأجر زورقاً على مدة وانقضت في أثناء الطريق تمتد الإجارة إلى الوصول إلى الساحل ويُعطي المستأجر أجر مثل المدة الفاضلة .
 (المادّة 481) لو أعطى أحد داره إلى آخر على أن يرّمها ويسكنها بلا أجرة , ثم رّمها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية . ومصاريف التعمير عائدة على الذي أنفق وليس لصاحب الدار أن يأخذ أجرة عن مدة سكناه .

الفصل الثالث فيما يصح للأجير أن يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الأجرة وما لا يصح
 (المادّة 483) يصح للأجير الذي لعمله أثر كالخياط والصباغ والقصار أن يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الأجرة إن لم يشترط نسيبتها . وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن ولكن بعد تلفه ليس له أن يستوفي الأجرة .
 (المادّة 483) - (ليس للأجير الذي ليس لعمله أثر كالحمال والملاح أن يحبس المستأجر فيه . وبهذا الحال لو حبس الأجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا مخير , إن شاء

(91/1)

92
 ضمنه إياه محمولاً وأعطى أجرته وإن شاء ضمنه غير محمول ولم يعط أجرته .
الباب الرابع في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الإجارة
 (المادّة 484) للمالك أن يوجر ماله وملكه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كالنوم أو طويلاً كالسنة .
 (المادّة 485) ابتداء مدة الإجارة يُعتبر من الوقت الذي سمي أي عين وذكر عند العقد .
 (المادّة 486) إن لم يذكر ابتداء المدة حين العقد تُعتبر من وقت العقد .
 (المادّة 487) كما يجوز إيجار عقار على أن يكون لسنة في كل شهر أجرته كذا دراهم , كذلك يصح إيجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهريته أيضاً .
 (المادّة 488) : إذا عُدت الإجارة في أول الشهر على شهر واحد أو أزيد من شهر , انعقدت مشاهرة . وبهذه الصورة يلزم دفع أجرة شهر كامل , وإن كان الشهر ناقصاً عن ثلاثين يوماً .
 (المادّة 489) لو اشترط أن تكون الإجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يُعتبر الشهر ثلاثين يوماً

(الْمَادَّةُ 490) إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ الْإِجَارَةُ لِكَذَا شَهْرٍ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ بَعْضُهُ يَتِمُّ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ النَّاقِصُ مِنَ الشَّهْرِ الْأَخِيرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَتُوفَى أَجْرُهُ بِحِسَابِ الْيَوْمِيَّةِ , أَمَّا الشُّهُورُ الْبَاقِيَةُ فَتُعْتَبَرُ وَتُحَسَبُ بِالْعُرَّةِ .

(92/1)

93

(الْمَادَّةُ 491) إِذَا عُقِدَتِ الْإِجَارَةُ مُشَاهَرَةً بِدُونِ بَيَانِ عَدَدِ الْأَشْهُرِ وَكَانَ قَدْ مَضَى بَعْضُ الشَّهْرِ فَكَمَا أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الشَّهْرُ الْأَوَّلُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا كَذَلِكَ بَقِيَّةُ الشُّهُورِ الَّتِي بَعْدَهُ تُعْتَبَرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كُلِّ مِنْهَا ثَلَاثِينَ يَوْمًا

(الْمَادَّةُ 492) لَوْ عُقِدَتِ الْإِجَارَةُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ لِسَنَةٍ تُعْتَبَرُ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا .
(الْمَادَّةُ 493) لَوْ عُقِدَتِ الْإِجَارَةُ لِسَنَةٍ وَكَانَ قَدْ مَضَى مِنَ الشَّهْرِ الْبَعْضُ يُعْتَبَرُ مِنْهَا شَهْرٌ أَيَّامًا وَبَاقِي الشُّهُورِ الْإِحْدَى عَشَرَ بِالْهَلَالِ .

(الْمَادَّةُ 494) لَوْ اسْتُؤِجِرَ عَقَارٌ شَهْرِيَّةً كَذَا دَرَاهِمٍ مِنْ دُونَ بَيَانِ عَدَدِ الْأَشْهُرِ يَصِحُّ الْعَقْدُ . لَكِنْ عِنْدَ خَتَامِ الشَّهْرِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ مِنَ الْأَجْرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ فَسُخِّ الْإِجَارَةُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَلَيْلَتِهِ مِنَ الشَّهْرِ النَّائِي الَّذِي يَلِيهِ وَأَمَّا بَعْدَ مُضِيِّ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ وَلَيْلَتِهِ فَلَيْسَ لَهُمَا ذَلِكَ , وَإِنْ قَالَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ فِي أَتْنَاءِ الشَّهْرِ فَسُخِّتِ الْإِجَارَةُ , تَنْفَسِخُ فِي نِهَائِهِ الشَّهْرِ وَإِنْ قَالَ فِي أَتْنَاءِ الشَّهْرِ فَسُخِّتِ الْإِجَارَةُ اعْتِبَارًا مِنْ ابْتِدَاءِ الشَّهْرِ الْآتِي تَنْفَسِخُ عِنْدَ حُلُولِهِ . وَإِنْ كَانَتْ قَدْ قُبِضَتْ أَجْرُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسُخُّ إِجَارَةِ الشَّهْرِ الْمُقْبُوضِ أَجْرُهُ .

(الْمَادَّةُ 495) لَوْ اسْتُؤِجِرَ أَحَدٌ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ يَوْمًا يَعْمَلُ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى الْعَصْرِ أَوْ إِلَى الْغُرُوبِ عَلَى وَفْقِ عُرْفِ الْبَلَدَةِ فِي خُصُوصِ الْعَمَلِ .

(الْمَادَّةُ 496) لَوْ اسْتُؤِجِرَ نَجَارٌ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ تُعْتَبَرُ الْأَيَّامُ الَّتِي تَلِي الْعَقْدَ وَإِنْ كَانَ قَدْ اسْتُؤِجِرَ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ فِي الصَّيْفِ فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ مَا لَمْ يُعَيَّنْ أَنَّهُ يَعْمَلُ اعْتِبَارًا مِنْ أَيِّ شَهْرٍ وَأَيِّ يَوْمٍ .

(93/1)

94

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الْخِيَارَاتِ الثَّلَاثِ

أَيُّ خِيَارِ الشَّرْطِ وَخِيَارِ الرُّوْبِيَّةِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ

الفصل الأول بيان خيار الشرط

(الْمَادَّةُ 497) يَجْرِي خِيَارُ الشَّرْطِ فِي الْإِجَارَةِ كَمَا جَرَى فِي النَّبْعِ وَيَجُوزُ الْإِيجَارُ وَالِاسْتِئْجَارُ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الطَّرْفَيْنِ أَوْ كِلَاهُمَا مُخَيَّرًا كَذَا أَيَّامًا .

(الْمَادَّةُ 498) : الْمُخَيَّرُ إِنْ شَاءَ فَسُخِّ الْإِجَارَةُ وَإِنْ شَاءَ أَجَازَهَا مُدَّةَ خِيَارِهِ .

(الْمَادَّةُ 499) كَمَا أَنَّ الْفَسْخَ وَالْإِجَارَةَ عَلَى مَا تَبَيَّنَ فِي الْمَوَادِّ 302 وَ 303 وَ 304 يَكُونَانِ قَوْلًا كَذَلِكَ يَكُونَانِ فِعْلًا . بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ كَانَ الْأَجْرُ مُخَيَّرًا وَتَصَرَّفَ فِي الْمَاجُورِ بِوَجْهِ مِنْ لَوَازِمِ التَّمَلُّكِ فَهُوَ فَسُخٌّ فِعْلِيٌّ وَتَصَرَّفَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمُخَيَّرُ فِي الْمَاجُورِ كَتَصَرَّفَ الْمُسْتَأْجِرِينَ إِجَارَةً فِعْلِيَّةً .

(الْمَادَّةُ 500) لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ قَبْلَ فَسْخِ الْمُخَيَّرِ وَإِنْقَادِهِ الْإِجَارَةَ يَسْقُطُ الْخِيَارُ وَتَلَزِمُ الْإِجَارَةُ .

(الْمَادَّةُ 501) مُدَّةُ الْخِيَارِ تُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ .

(الْمَادَّةُ 502) ابْتِدَاءُ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ سُقُوطِ الْخِيَارِ .

(المَادَّةُ 503) لَوْ اسْتَوْجِرْتَ أَرْضَ عَلَى أَنْ تَكُونَ كَذَا ذِرَاعًا أَوْ دُونَهَا وَخَرَجْتَ زَائِدَةً أَوْ نَاقِصَةً
تَصِحُّ الْإِجَارَةُ وَيَلْزَمُ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى

(94/1)

95

لَكِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ مُخَيَّرَ حَالَ نُقْصَانِهَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ الْإِجَارَةَ إِنْ شَاءَ .
(المَادَّةُ 504) لَوْ اسْتَوْجِرْتَ أَرْضَ عَلَى أَنْ يَكُونَ كُلُّ دُونِهَا بِكَذَا دَرَاهِمَ يَلْزَمُ إِعْطَاءُ الْأَجْرَةِ
بِحِسَابِ الدُّونِمِ .

(المَادَّةُ 505) يَجُوزُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى عَمَلٍ عُيِّنَتْ أَجْرَتُهُ وَشَرَطَ إِفْقَاؤُهُ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيِّ وَيَكُونُ
الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا مَثَلًا لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ إِلَى الْخِيَاطِ ثِيَابًا عَلَى أَنْ يُفَصِّلَهَا وَيُنَجِّزَ خِيَاطَتَهَا هَذَا الْيَوْمَ أَوْ لَوْ
اسْتَكْرَى أَحَدٌ دَلِيلًا بِشَرَطِ أَنْ يُوصِلَهُ فِي عَشْرَةِ أَيَّامٍ إِلَى مَكَّةَ ، تَجُوزُ الْإِجَارَةُ . وَالْأَجْرُ إِنْ أُوْفِيَ
الشَّرْطُ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ الْمُسَمَّى وَالْأَسْتَحَقُّ أَجْرَ الْمَثَلِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الْأَجْرَ الْمُسَمَّى .
(المَادَّةُ 506) يَصِحُّ تَرْدِيدُ الْأَجْرَةِ عَلَى صُورَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ فِي الْعَمَلِ وَالْعَامِلِ وَالْحَمَلِ وَالْمَسَافَةِ
وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَيَلْزَمُ إِعْطَاءُ الْأَجْرَةِ عَلَى مُوجِبِ الصُّورَةِ الَّتِي تَطَهَّرُ فِعْلًا . مَثَلًا لَوْ قِيلَ لِلْخِيَاطِ إِنَّ
خِطْتُ دَقِيقًا فَلَكَ كَذَا وَإِنْ خِطْتُ خَشِينًا فَلَكَ كَذَا ، فَأَيُّ الصُّورَتَيْنِ عَمِلَ لَهُ أَجْرُهَا ، أَوْ لَوْ اسْتَوْجِرَ
حَاثُوثٌ بِشَرَطِ أَنَّهُ إِنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلَ الْعَطَارَةِ فَأَجْرَتُهُ كَذَا وَإِنْ أَجْرَى فِيهِ عَمَلَ الْجِدَادَةِ فَكَذَا فَأَيُّ
الْعَمَلَيْنِ أَجْرَى فِيهِ يُعْطَى أَجْرَتَهُ الَّتِي شَرَطَتْ . وَكَذَا لَوْ اسْتَكْرَيْتَ دَابَّةً بِشَرَطِ أَنْ حَمَلَتْ حِنْطَةً
فَأَجْرَتُهَا كَذَا وَإِنْ حَمَلَتْ حَبِيدًا فَكَذَا ، فَأَيُّهُمَا حُمِلَ يُعْطَى أَجْرَتَهُ الَّتِي عُيِّنَتْ . أَوْ لَوْ قِيلَ لِلْمُكَارِي
اسْتَكْرَيْتَ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ إِلَى (شُورِي) بِمِائَةِ وَإِلَى أُدْرِنَةَ بِمِائَتَيْنِ وَإِلَى فَلْبِهِ بِثَلَاثِمِائَةٍ فَإِلَى أَيُّهَا ذَهَبَ
الْمُسْتَأْجِرُ تَلَزَمَ أَجْرُهُ ذَلِكَ وَكَذَا لَوْ قَالَ الْأَجْرُ أَجْرَتْ هَذِهِ الدَّارَ بِمِائَةٍ وَهَذِهِ بِمِائَتَيْنِ وَهَذِهِ بِثَلَاثِمِائَةٍ
فَبَعْدَ قَبُولِ الْمُسْتَأْجِرِ تَلَزَمَ أَجْرُهُ الْحُجْرَةِ الَّتِي سَكَنَهَا وَكَذَلِكَ لَوْ سَاوَمَ أَحَدٌ الْخِيَاطَ عَلَى أَنْ يَخِيطَ لَهُ
جُبَّةً بِشَرَطِ أَنْ خَاطَهَا الْيَوْمَ فَلَهُ حَمْسُونَ قِرْشًا وَإِنْ خَاطَهَا عَدَا فَلَهُ ثَلَاثُونَ تُعْتَبَرُ الشَّرُوطُ .

(95/1)

96

الفصل الثاني في مسائل خيار الرؤية

(المَادَّةُ 507) لِلْمُسْتَأْجِرِ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ .
(المَادَّةُ 508) رُؤْيَةُ الْمَاجُورِ كَرُؤْيَةِ الْمَنَافِعِ .
(المَادَّةُ 509) لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ عَقَارًا مِنْ دُونِ أَنْ يَرَاهُ يَكُونُ مُخَيَّرًا عِنْدَ رُؤْيَتِهِ .
(المَادَّةُ 510) : مَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا كَانَ قَدْ رَأَاهَا مِنْ قَبْلِ لَيْسَ لَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَتْ هَيْئَتُهَا
الْأُولَى بِإِنْهَادِهَا مَحَلٌّ يَكُونُ مُضِرًّا بِالسُّكْنَى فَحِينَئِذٍ يَكُونُ مُخَيَّرًا .
(المَادَّةُ 511) كُلُّ عَمَلٍ يَخْتَلِفُ ذَاتًا بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ فَلِأَجْرِ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ مَثَلًا لَوْ سَاوَمَ أَحَدٌ
الْخِيَاطَ عَلَى أَنْ يَخِيطَ لَهُ جُبَّةً فَالْخِيَاطُ بِالْخِيَارِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْجُوحِ أَوْ الشَّلَالِ الَّذِي سَيَخِيطُهُ .
(المَادَّةُ 512) كُلُّ عَمَلٍ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَحَلِّ فَلَيْسَ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ مَثَلًا لَوْ اسْتَوْجِرَ أَجِيرٌ عَلَى
أَنْ يُخْرِجَ حَبَّ حَمْسٍ أَوْ أَقْفُطِينَ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَمْ يَرَ الْأَجِيرُ الْقُطْنَ فَلَيْسَ لِلْأَجِيرِ فِيهِ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ .

الفصل الثالث في مسائل خيار العيب

(المَادَّةُ 513) فِي الْإِجَارَةِ أَيْضًا خِيَارُ الْعَيْبِ كَمَا فِي الْبَيْعِ فِي الْإِجَارَةِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ
(المَادَّةُ 514) الْعَيْبُ الْمَوْجِبُ لِلْخِيَارِ فِي الْإِجَارَةِ هُوَ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِقَوَاتِ الْمَنَافِعِ الْمَقْصُودَةِ بِالْكُلِّيَّةِ
أَوْ إِحْلَالِهَا كَقَوَاتِ الْمُنْفَعَةِ الْمَقْصُودَةِ

مِنَ الدَّارِ بِالكُلِّيَّةِ بِانْهَدَامِهَا وَمِنَ الرَّحَى بِانْقِطَاعِ مَائِهَا أَوْ كإِخْلَالِهَا بِهَيْبُوطِ سَطْحِ الدَّارِ أَوْ بِانْهَدَامِ مَحَلِّ مُضِرِّ بِالسُّكْنَى أَوْ بِانْجِرَاحِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ فَهَوُ لَاءِ مِنَ العُيُوبِ المُوْجِبَةِ لِلْخِيَارِ فِي الإِجَارَةِ وَأَمَّا النُّوَاقِصُ الَّتِي لَا تُخْلُ بِالمَنَافِعِ كَانْهَدَامِ بَعْضِ مَحَالِّ الحُجْرَاتِ بِحَيْثُ لَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ بَرْدٌ وَلَا مَطَرٌ وَكَانْقِطَاعِ عُرْفِ الدَّابَّةِ وَدَبْلِهَا فَلَيْسَتْ مُوجِبَةً لِلْخِيَارِ فِي الإِجَارَةِ .

(المَادَّةُ 515) لَوْ حَدَثَ فِي المَاجُورِ عَيْبٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ المَنْفَعَةِ فَإِنَّهُ كالمَوْجُودِ فِي وَفْتِ العَقْدِ .

(المَادَّةُ 516) لَوْ حَدَثَ فِي المَاجُورِ عَيْبٌ فَالمُسْتَأْجِرُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ اسْتَوْفَى المَنْفَعَةَ مَعَ العَيْبِ

وَأَعْطَى تَمَامَ الأَجْرَةِ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ الإِجَارَةَ .

(المَادَّةُ 517) - إِنْ أزالَ الأَجْرُ العَيْبَ الحَادِثَ قَبْلَ فَسْخِ المُسْتَأْجِرِ الإِجَارَةَ لَا يَبْقَى لِلْمُسْتَأْجِرِ حَقُّ

الْفَسْخِ . وَإِنْ أَرَادَ المُسْتَأْجِرُ التَّنَصُّرُفَ فِي بَقِيَّةِ المُدَّةِ فَلَيْسَ لِالأَجْرِ مَنَعُهُ أَيضًا .

(المَادَّةُ 518) إِنْ أَرَادَ المُسْتَأْجِرُ فَسْخَ الإِجَارَةِ قَبْلَ رَفْعِ العَيْبِ الحَادِثِ الَّذِي أَخْلَ بِالمَنَافِعِ فَلَهُ فَسْخُهَا

فِي حُضُورِ الأَجْرِ وَالْأَ فَليْسَ لَهُ فَسْخُهَا فِي غِيَابِهِ . وَإِنْ فَسَخَهَا فِي غِيَابِهِ دُونَ أَنْ يُخْبِرَهُ لَمْ يُعْتَبَرُ

فَسْخُهَا . وَكَرَاءُ المَاجُورِ يَسْتَمِرُّ كَمَا كَانَ وَأَمَّا لَوْ فَاتَتْ المَنَافِعُ المَقْصُودَةُ بِالكُلِّيَّةِ فَلَهُ فَسْخُهَا بِغِيَابِ

الأَجْرِ أَيضًا وَلَا تَلْزَمُهُ الأَجْرَةُ إِنْ فَسَخَ أَوْ لَمْ يَفْسَخْ كَمَا بَيَّنَّ فِي المَادَّةِ 478 . مَثَلًا لَوْ انْهَدَمَ مَحَلُّ يُخْلُ

بِالمَنَافِعِ مِنَ الدَّارِ المَاجُورَةَ فَلِلمُسْتَأْجِرِ فَسْخُ الإِجَارَةِ . لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسَخَهَا فِي حُضُورِ الأَجْرِ

وَالْأَ فَلَوْ خَرَجَ مِنَ الدَّارِ دُونَ أَنْ يُخْبِرَهُ يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ الأَجْرَةِ كَأَنَّهُ مَا خَرَجَ . وَأَمَّا لَوْ انْهَدَمَتْ الدَّارُ

بِالكُلِّيَّةِ فَمِنْ دُونَ احتِياجِ إِلَى حُضُورِ الأَجْرِ لِلْمُسْتَأْجِرِ فَسْخُهَا وَعَلَى هَذِهِ الحَالِ لَا تَلْزَمُ الأَجْرَةُ .

(المَادَّةُ 519) لَوْ انْهَدَمَ حَائِطُ الدَّارِ أَوْ إِحْدَى حُجْرِهَا وَلَمْ يَفْسَخِ المُسْتَأْجِرُ الإِجَارَةَ وَسَكَنَ فِي بَاقِيهَا لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الأَجْرَةِ .

(المَادَّةُ 520) لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدُ دَارَيْنِ مَعًا بِكَذَا دَرَاهِمَ وَانْهَدَمَتْ إِحْدَاهُمَا فَلَهُ أَنْ يَتْرَكَ الإِثْنَيْنِ مَعًا .

(المَادَّةُ 521) المُسْتَأْجِرُ بِالْخِيَارِ فِي دَارٍ اسْتَأْجَرَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ كَذَا حُجْرَةً وَظَهَرَتْ نَاقِصَةً إِنْ

شَاءَ فَسَخَ الإِجَارَةَ وَإِنْ شَاءَ قَبِلَهَا بِالأَجْرِ المُسَمَّى . وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ إِبْقَاءُ الإِجَارَةِ وَتَنْقِيصُ مِقْدَارِ مِنَ

الأَجْرَةِ .

البَابُ السَّادِسُ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ المَاجُورِ وَأَحْكَامِهِ

وَيَسْتَمَلُّ عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأوَّلُ فِي بَيَانِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِإِجَارَةِ العَقَارِ وَأَحْكَامِهَا

(المَادَّةُ 522) يَجُوزُ اسْتِئْجَارُ دَارٍ أَوْ حَائِثٍ بِدُونِ بَيَانِ أَنَّهَا لِسُكْنَى أَحَدٍ .

(المَادَّةُ 523) مَنْ أَجَرَ دَارَهُ أَوْ حَائِثَهُ وَكَانَتْ فِيهِ أُمْتِعَتُهُ وَأَشْيَاؤُهُ تَصِحُّ الإِجَارَةُ وَيُجَبَّرُ عَلَى تَخْلِيَّتِهِ

مِنَ أُمْتِعَتِهِ وَأَشْيَائِهِ وَتَسْلِيمِهِ .

(الْمَادَّةُ 524) مَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا وَلَمْ يُعَيِّنْ مَا يَزْرَعُ فِيهَا وَلَمْ يُعَمِّمْ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ مَا شَاءَ فَاجَارَتْهُ فَاسِدَةً ، وَلَكِنْ لَوْ عَيَّنَ قَبْلَ الْفَسْحِ وَرَضِيَ الْأَجْرَ تَنَقُّبًا إِلَى الصِّحَّةِ .
 (الْمَادَّةُ 525) مَنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا عَلَى أَنْ يَزْرَعَهَا مَا شَاءَ فَلَهُ أَنْ يَزْرَعَهَا مُكَرَّرًا فِي ظَرْفِ السَّنَةِ صَبْفِيًّا وَشَتْوِيًّا .
 (الْمَادَّةُ 526) لَوْ انْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ قَبْلَ إِذْكَ الزَّرْعِ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يُبْقِيَ الزَّرْعَ فِي الْأَرْضِ إِلَى إِذْكَ وَيُعْطِيَ أَجْرَةَ الْمَثَلِ .
 (الْمَادَّةُ 527) يَصِحُّ اسْتِئْجَارُ الدَّارِ وَالْحَانُوتِ بِدُونِ بَيَانِ كَوْنِهِ لِأَيِّ شَيْءٍ وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِهِ فَتُصَرَّفُ إِلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ .
 (الْمَادَّةُ 528) كَمَا أَنَّهُ يَصِحُّ لِمَنْ اسْتَأْجَرَ دَارًا بِدُونِ بَيَانِ كَوْنِهَا لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْ يَسْكُنَهَا بِنَفْسِهِ كَذَلِكَ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا غَيْرُهُ أَيْضًا وَلَهُ أَنْ يَصْنَعَ فِيهَا أَسْيَاءَهُ وَلَهُ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا كُلَّ عَمَلٍ لَا يُورِثُ الْوَهْنَ وَالضَّرَرَ لِلْبِنَاءِ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا يُورِثُ الضَّرَرَ وَالْوَهْنَ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا وَأَمَّا بِخُصُوصِ رَبِطِ الدَّوَابِّ فَعُرْفُ الْبَلَدَةِ وَعَادَتُهَا مُعْتَبَرٌ وَمَرْعِيُّ وَحُكْمُ الْحَانُوتِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .
 (الْمَادَّةُ 529) أَعْمَالُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُحِلُّ بِالْمَنْفَعَةِ الْمَقْصُودَةِ عَائِدَةً عَلَى الْأَجْرِ : مَثَلًا تَطْهِيرُ الرَّحَى عَلَى صَاحِبِهَا ، كَذَلِكَ تَعْمِيرُ الدَّارِ وَطَرُقُ الْمَاءِ وَإِصْلَاحُ مَنَافِذِهِ وَإِنشَاءُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُحِلُّ بِالسُّكْنَى وَسَائِرُ الْأُمُورِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْبِنَاءِ كُلِّهَا لِأَنَّهَا عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَإِنْ ائْتَمَّتْ صَاحِبُهَا عَنْ أَعْمَالٍ هُوَ لِأَنَّهَا فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حِينَ اسْتِئْجَارِهِ إِبَاهَا كَانَتْ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ وَكَانَ قَدْ رَأَاهَا فَإِنَّهُ جَبِينٌ يَكُونُ قَدْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ فَلَيْسَ لَهُ اتِّخَاذُ هَذَا وَسَبِيلَةَ لِلْخُرُوجِ مِنَ الدَّارِ بَعْدُ وَإِنْ عَمِلَ الْمُسْتَأْجِرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مِنْهُ كَانَتْ مِنْ

(99/1)

قَبْلِ التَّبَرُّعِ فَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ ذَلِكَ الْمَصْرُوفِ مِنَ الْأَجْرِ .
 (الْمَادَّةُ 530) التَّعْمِيرَاتُ الَّتِي أَنْشَأَهَا الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِ الْأَجْرِ إِنْ كَانَتْ عَائِدَةً لِإِصْلَاحِ الْمَأْجُورِ وَصِبَانَتِهِ عَنْ تَطَرُّقِ الْخَلَلِ كَتَنْظِيمِ الْكُرْمِ (أَيْ الْقُرْمِيدِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْأَجْرِ يُوضَعُ عَلَى السُّطُوحِ لِحِفْظِهِ مِنَ الْمَطَرِ) فَلِلْمُسْتَأْجِرِ يَأْخُذُ مَصْرُوفَاتِ هَذِهِ التَّعْمِيرَاتِ مِنَ الْأَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَجْرَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ عَلَى أَخْذِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَائِدَةً لِمَنَافِعِ الْمُسْتَأْجِرِ فَقَطُّ كَتَعْمِيرِ الْمَطَابِخِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَخْذُ مَصْرُوفَاتِهَا مَا لَمْ يُنْكَرْ شَرْطٌ أَخْذَهَا بَيْنَهُمَا ،
 (الْمَادَّةُ 531) لَوْ أُحْدِثَ الْمُسْتَأْجِرُ بِنَاءً فِي الْعَقَارِ الْمَأْجُورِ أَوْ غَرَسَ شَجَرَةً فَالْأَجْرُ مُخَيَّرٌ عِنْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ إِنْ شَاءَ قَلَعَ الْبِنَاءَ أَوْ الشَّجَرَةَ وَإِنْ شَاءَ أَبْقَى ذَلِكَ وَأَعْطَى قِيمَتَهُ كَثِيرَةً كَانَتْ أَمْ قَلِيلَةً .
 (الْمَادَّةُ 532) : إِزَالَةُ الْعُبَارِ وَالتَّرَابِ وَالْكَنَاسَةِ وَالرَّمَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ .
 (الْمَادَّةُ 533) إِنْ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ يُخَرِّبُ الْمَأْجُورَ بِإِحْدَى الصُّورِ وَلَمْ يَقْدِرْ الْأَجْرُ عَلَى مَنْعِهِ رَاجَعَ الْحَاكِمَ وَفَسَخَ الْإِجَارَةَ .
الفصل الثاني: في إجارة العروض
 (الْمَادَّةُ 534) يَجُوزُ إِجَارَةُ الْأَلْبِيسَةِ وَالْأَسْلِحَةِ وَالْخِيَامِ وَأَمْثَالِهَا مِنَ الْمَنْفُوعَاتِ إِلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فِي مُقَابِلِ بَدَلٍ مَعْلُومٍ .
 (الْمَادَّةُ 535) لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ ثِيَابًا عَلَى أَنْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى مَحَلٍّ ثُمَّ لَمْ يَذْهَبْ وَلَبِسَهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ لَمْ يَلْبَسَهَا يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ أَجْرَتِهَا .

(الْمَادَّةُ 536) : مَنْ اسْتَأْجَرَ ثِيَابًا عَلَى أَنْ يَلْبَسَهَا بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُلْبِسَهَا غَيْرَهُ .

(الْمَادَّةُ 537) الْحُلِيُّ كَاللِّبَاسِ .

الفصل الثالث: في إجارة الدواب

(الْمَادَّةُ 538) كَمَا يَصِحُّ اسْتِكْرَاءُ دَابَّةٍ مُعَيَّنَةٍ كَذَلِكَ يَصِحُّ الْإسْتِرَاطُ عَلَى الْمُكَارِي الْإِيصَالُ إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ .

(الْمَادَّةُ 539) لَوْ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً مُعَيَّنَةً إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ وَتَعَبَتْ فِي الطَّرِيقِ فَالْمُسْتَأْجِرُ يَكُونُ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ أَنْتَظَرَهَا حَتَّى تَسْتَرِيحَ وَإِنْ شَاءَ نَقَضَ الْإِجَارَةَ وَبِهَذِهِ الْحَالِ يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ أَنْ يُعْطِيَ حِصَّةَ مَا أَصَابَ تِلْكَ الْمَسَافَةَ مِنَ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى لِلْأَجْرِ .

(الْمَادَّةُ 540) لَوْ اسْتَرَطَّ إِيصَالِ حِمْلٍ مُعَيَّنٍ إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ وَتَعَبَتْ الدَّابَّةُ فِي الطَّرِيقِ فَالْمُكَارِي مَجْبُورٌ عَلَى تَحْمِيلِهِ عَلَى دَابَّةٍ أُخْرَى وَإِيصَالِهِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ .

(الْمَادَّةُ 541) لَا يَجُوزُ اسْتِنْبَاجُ دَابَّةٍ مِنْ دُونِ تَعْيِينٍ وَلَكِنْ إِنْ عَيَّنْتَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الْمُسْتَأْجِرِ يَجُوزُ أَيْضًا لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَابَّةً مِنْ نَوْعٍ عَلَى مَا هُوَ الْمُعْتَادُ بِلا تَعْيِينِ يَجُوزُ وَيُصْرَفُ عَلَى الْمُتَعَارَفِ الْمُطْلَقِ مَثَلًا لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَابَّةً مِنَ الْمُكَارِي إِلَى مَحَلِّ مَعْلُومٍ عَلَى مَا هُوَ الْمُعْتَادُ يَلْزَمُ الْمُكَارِي إِيصَالَ الْمُسْتَأْجِرِ بِدَابَّةٍ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَعْتَادِ .

(الْمَادَّةُ 542) لَا يَكْفِي فِي الْإِجَارَةِ تَعْيِينُ اسْمِ الْخَطَّةِ وَالْمَسَافَةِ فَقَطَّ

إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْخَطَّةِ عَلَمًا مُتَعَارَفًا لِبَلَدَةٍ مَثَلًا . لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَابَّةً إِلَى بُوْسَنَةَ أَوْ إِلَى الْعِرَاقِ لَا يَصِحُّ إِذْ يَلْزَمُ تَعْيِينُ الْبَلَدَةِ أَوْ الْقَصْبَةِ أَوْ الْفَرْيَةِ الَّتِي يَذْهَبُ إِلَيْهَا وَلَكِنْ لَفْظُ الشَّامِ مَعَ كَوْنِهِ اسْمَ قِطْعَةٍ قَدْ تُعْرَفُ إِطْلَاقُهُ عَلَى بَلَدَةٍ دِمَشْقَ فَلِهَذَا لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَابَّةً إِلَى الشَّامِ صَحَّ .

(الْمَادَّةُ 543) لَوْ اسْتَوْجِرْتَ دَابَّةً إِلَى مَكَانٍ وَكَانَ يُطْلَقُ اسْمُهُ عَلَى بِلْدَتَيْنِ فَأَيُّهُمَا قُصِدَتْ يَلْزَمُ أَجْرُ الْمِثْلِ ، مَثَلًا : لَوْ اسْتَكْرَيْتَ دَابَّةً مِنْ إِسْلَامْبُولَ إِلَى جِكْمَجِهْ وَلَمْ يُصْرَحْ هَلْ إِلَى كُبْرَاهُمَا أَوْ إِلَى صُغْرَاهُمَا فَأَيُّهُمَا قُصِدَتْ يَلْزَمُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِسَبَبَةِ مَسَافَتَيْهِمَا .

(الْمَادَّةُ 544) لَوْ اسْتَكْرَيْتَ دَابَّةً إِلَى بَلَدَةٍ يَلْزَمُ إِيصَالُ مُسْتَأْجِرِهَا إِلَى دَارِهِ .

(الْمَادَّةُ 545) مَنْ اسْتَكْرَى دَابَّةً إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ فَلَيْسَ لَهُ تَجَاوُزُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِدُونِ إِذْنِ الْمُكَارِي فَإِذَا تَجَاوَزَ فَالدَّابَّةُ فِي ضَمَانِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَهَا سَالِمَةً وَإِنْ تَلَفَتْ فِي ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ يَلْزَمُ الضَّمَانَ .

(الْمَادَّةُ 546) لَوْ اسْتَكْرَيْتَ دَابَّةً إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَذْهَبَ بِتِلْكَ الدَّابَّةِ إِلَى مَحَلِّ آخَرَ فَإِنْ ذَهَبَ وَتَلَفَتْ الدَّابَّةُ ضَمِنْ . مَثَلًا : لَوْ ذَهَبَ إِلَى (أَسْلَمِيَّةِ) بِالدَّابَّةِ الَّتِي اسْتَكْرَاهَا عَلَى أَنْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى تَكْفُورِ طَاعٍ وَعَطِبَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانَ .

(الْمَادَّةُ 547) لَوْ اسْتَوْجِرَ حَيَوَانٌ إِلَى مَحَلِّ مُعَيَّنٍ وَكَانَتْ طُرُقُهُ مُتَعَدِّدَةً فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَذْهَبَ فِي أَيِّ طَرِيقٍ شَاءَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي يَسْلُكُهَا النَّاسُ وَلَوْ ذَهَبَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّذِي عَيَّنَهُ صَاحِبُ الدَّابَّةِ وَتَلَفَتْ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّرِيقُ أَصْعَبَ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي عَيَّنَهُ يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَإِنْ كَانَ مُسَاوِيًا أَوْ أَسْهَلًا فَلَا .

- (الْمَادَّةُ 548) لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِعْمَالُ دَابَّةٍ أَزِيدَ مِنَ الْمُدَّةِ الَّتِي عَيَّنَهَا وَإِنْ اسْتَعْمَلَهَا وَتَلَفَتْ فِي يَدِهِ يَضْمَنُ .
- (الْمَادَّةُ 549) كَمَا يَصِحُّ اسْتِكْرَاءُ دَابَّةٍ عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا فَلَا نَ كَذَلِكَ يَصِحُّ اسْتِكْرَاءُ دَابَّةٍ عَلَى أَنْ يُرْكَبَهَا الْمُسْتَأْجِرُ مَنْ شَاءَ عَلَى التَّعْمِيمِ أَيْضًا
- (الْمَادَّةُ 550) الدَّابَّةُ الَّتِي اسْتُكْرِيَتْ لِلرُّكُوبِ لَا تَحْمَلُ وَإِنْ حُمِلَتْ وَتَلَفَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَبِهَذِهِ الْحَالِ لَا تَلْزَمُ الْأَجْرَةَ .
- (الْمَادَّةُ 551) الدَّابَّةُ الَّتِي اسْتُكْرِيَتْ عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا فَلَا نَ لَا يَصِحُّ إِرْكَابُهَا غَيْرَهُ وَإِنْ صَارَ إِرْكَابُهَا وَتَلَفَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانُ .
- (الْمَادَّةُ 552) مَنْ اسْتُكْرِيَ دَابَّةً عَلَى أَنْ يُرْكَبَهَا مَنْ شَاءَ فَإِنْ شَاءَ رَكَبَهَا بِنَفْسِهِ وَإِنْ شَاءَ أُرْكَبَهَا غَيْرَهُ وَلَكِنْ إِنْ رَكَبَهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ فَقَدْ تَعَيَّنَ الْمَرَادُ وَتَخَصَّصَ فَلَا يَصِحُّ إِرْكَابُ آخَرَ .
- (الْمَادَّةُ 553) لَوْ اسْتُكْرِيَ أَحَدٌ دَابَّةً لِلرُّكُوبِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ مَنْ يَرْكَبُهَا وَلَا التَّعْمِيمِ عَلَى أَنْ يُرْكَبَهَا مَنْ شَاءَ تَفْسُدُ الْإِجَارَةُ . وَلَكِنْ لَوْ عَيَّنَ وَبَيَّنَ قَبْلَ الْفَسْحِ تَنَقَّلَ إِلَى الصِّحَّةِ وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا لَا يَرْكَبُ غَيْرُ مَنْ تَعَيَّنَ عَلَى تِلْكَ الدَّابَّةِ .
- (الْمَادَّةُ 554) لَوْ اسْتُكْرِيَتْ دَابَّةٌ لِلْحَمْلِ يُعْتَبَرُ فِي الْإِكْفِ وَالْحَبْلِ وَالْعَدْلِ عُرْفُ الْبَلْدَةِ .
- (الْمَادَّةُ 555) لَوْ اسْتُكْرِيَتْ دَابَّةٌ مِنْ دُونِ بَيَانِ مِقْدَارِ الْحَمْلِ وَلَا التَّعْيِينِ بِإِشَارَةٍ يُحْمَلُ مِقْدَارُهُ عَلَى الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ .
- (الْمَادَّةُ 556) لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ ضَرْبُ دَابَّةِ الْكِرَاءِ مِنْ دُونِ إِذْنِ

(103/1)

- صَاحِبِهَا وَلَوْ ضَرَبَهَا وَتَلَفَتْ بِسَبَبِهِ ضَمِنَ .
- (الْمَادَّةُ 557) لَوْ أَذِنَ صَاحِبُ دَابَّةِ الْكِرَاءِ بِضَرْبِهَا فَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا الضَّرْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ الْمُعْتَادِ وَإِنْ ضَرَبَهَا عَلَى غَيْرِ الْمَوْضِعِ الْمُعْتَادِ مَثَلًا لَوْ كَانَ الْمُعْتَادُ ضَرْبَهَا عَلَى عُرْفِهَا وَضَرَبَهَا عَلَى رَأْسِهَا وَتَلَفَتْ يَلْزَمُ الضَّمَانُ .
- (الْمَادَّةُ 558) يَصِحُّ الرُّكُوبُ عَلَى دَابَّةٍ اسْتُكْرِيَتْ لِلْحَمْلِ .
- (الْمَادَّةُ 559) لَوْ اسْتُكْرِيَتْ دَابَّةٌ عَيَّنَ نَوْعَ حَمْلِهَا وَمِقْدَارَهُ يَصِحُّ تَحْمِيلُهَا حَمَلًا آخَرَ مُمَاتِلًا لَهُ أَوْ أَهْوَنَ مِنْهُ فِي الْمَضَرَّةِ أَيْضًا . وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ تَحْمِيلُ شَيْءٍ أَزِيدَ فِي الْمَضَرَّةِ . مَثَلًا مَنْ اسْتُكْرِيَ دَابَّةً عَلَى أَنْ يُحْمَلَ خَمْسَةَ أَكْيَالٍ حِنْطَةً كَمَا يَصِحُّ لَهُ أَنْ يُحْمَلَ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ مَالِ غَيْرِهِ أَيُّ نَوْعٍ كَانَ خَمْسَةَ أَكْيَالٍ حِنْطَةً كَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُحْمَلَ خَمْسَةَ أَكْيَالٍ شَعِيرٍ . وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ تَحْمِيلُ خَمْسَةَ أَكْيَالٍ حِنْطَةً دَابَّةً اسْتُكْرِيَتْ عَلَى أَنْ تَحْمَلَ خَمْسَةَ أَكْيَالٍ شَعِيرٍ كَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَحْمَلَ مِائَةَ أُوقِيَّةٍ حديدٍ دَابَّةً اسْتُكْرِيَتْ عَلَى أَنْ تَحْمَلَ مِائَةَ أُوقِيَّةٍ قُطْنٍ .
- (الْمَادَّةُ 560) وَضَعَ الْحَمْلَ عَنِ الدَّابَّةِ عَلَى الْمُكَارِي .
- (الْمَادَّةُ 561) نَفَقَةُ الْمَاجُورِ عَلَى الْآخَرِ مَثَلًا عَلَفَ الدَّابَّةِ الَّتِي اسْتُكْرِيَتْ وَسَفِيهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَلَكِنْ لَوْ أَعْطَى الْمُسْتَأْجِرُ عَلَفَ الدَّابَّةِ بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهَا تَبَرُّعًا فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ ثَمَنِهِ مِنْ صَاحِبِهَا بَعْدَ .

(104/1)

الفصل الرابع: في إجارة الأدمي

- (المادة 562) تجوز إجارة الأدمي للخدمة أو لإجراء صنعة ببيان مدة أو بتعيين العمل بصورة أخرى , كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني .
- (المادة 563) لو خدّم أحد آخر بناءً على طلبه من دون مفاولة على أجره فله أجر المثل إن كان ممن يخدم بالأجرة وإلا فلا .
- (المادة 564) لو قال أحد لآخر : اعمل هذا العمل أكرمك , ولم يبين مقدار ما يكرمه به فعمل العمل المأمور به استحق أجر المثل .
- (المادة 565) لو استخديمت العملة من دون تسمية أجره تُعطى أجرتهم إن كانت معلومة , وإلا فأجر المثل ومعاملة الأصناف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه .
- (المادة 566) لو عقدت الإجارة على أن يُعطى للأجير شيء من القيمات لا على التعيين يلزم أجر المثل , مثلاً لو قال لأحد : إن خدّمتني كذا أياماً أعطيتك زوجاً واحداً من البقر لا يلزم البقر ويلزم أجر المثل , ولكن يجوز استئجار الظئر على أن يعمل لها ألبسة ويُطعمها من دون تعيين الثياب والطعام , كما جرت العادة وإن لم توصف الألبسة ولم تُعرف تلزم من الدرجة الوسطى 0
- (المادة 567) العطية التي أُعطيت للخدمة من الخارج لا تُحسب من الأجرة .
- (المادة 568) لو استؤجر أستاذ لتعليم علم أو صنعة فإن دكرت مدة انعقدت الإجارة على المدة حتى أن الأستاذ يستحق

(105/1)

- الأجرة لكونه حاضراً ومهياً للتعليم قرأ التلميذ , أو لم يقرأ وإن لم تُذكر مدة انعقدت إجارة فاسدة , وعلى هذه الصورة إن قرأ التلميذ فالأستاذ يستحق الأجرة , وإلا فلا .
- (المادة 569) من أعطى أستاذاً ولده ليعلمه صنعة من دون أن يشترط أحدهما للآخر أجره فبعد تعلم الصبي لو طلب أحدهما من الآخر أجره يعمل بعرف البلدة وعادتها .
- (المادة 570) لو استأجر أهل قرية معلماً , أو إماماً أو مؤدناً وأوفى خدمته يأخذ أجرته من أهل تلك القرية .
- (المادة 571) الأجير الذي استؤجر على أن يعمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره مثلاً لو أعطى أحد جبةً لخياط على أن يخيطها بنفسه بكذا دراهم , فليس للخياط أن يخيطها بغيره وإن خاطها بغيره وتلفت فهو ضامن .
- (المادة 572) لو أطلق العقد حين الاستئجار فلأجير أن يستعمل غيره
- (المادة 573) قول المستأجر للأجير اعمل هذا الشغل إطلاقاً , مثلاً لو قال أحد للخياط خذ هذه الجبة بكذا دراهم من دون تعيين بقوله خذها بنفسك أو بالذات وخاطها الخياط بخليفته أو خياط آخر يستحق الأجر المسمى وإن تلفت الجبة بلا تعدٍ لا يضمن .
- (المادة 574) كل ما كان من توابع العمل , ولم يشترط على الأجير يعتبر فيه عرف البلدة وعادتها , كما أن العادة في كون الخياط على الخياط .
- (المادة 575) يلزم الحمل إدخال الحمل إلى الدار , ولكن لا يلزم

(106/1)

عَلَيْهِ وَضَعُهُ فِي مَحَلِّهِ مَثَلًا لَيْسَ عَلَى الْحَمَّالِ إِخْرَاجُ الْحِمْلِ إِلَى فَوْقِ الدَّارِ , وَلَا وَضْعُ الدَّخِيرَةِ فِي الْأَنْبَارِ (المُسْتَوْدَع)

(الْمَادَّةُ 576) لَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ إِطْعَامُ الْأَجِيرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عُرْفُ الْبُلْدَةِ كَذَلِكَ .

(الْمَادَّةُ 577) إِنْ أُعْطِيَ دَلَالٌ مَالًا , وَلَمْ يَبِعْهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ بَاعَهُ صَاحِبُ الْمَالِ , فَلَيْسَ لِلدَّلَالِ أَحْذُ

الْأَجْرَةَ وَإِنْ بَاعَهُ دَلَالٌ آخَرَ , فَلَيْسَ لِلأَوَّلِ شَيْءٌ وَتَمَامُ الْأَجْرَةَ لِلثَّانِي .

(الْمَادَّةُ 578) لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ مَالَهُ لِدَّلَالٍ , وَقَالَ بَعْدَهُ بِكَذَا دَرَاهِمَ فَإِنْ بَاعَهُ الدَّلَالُ بِأَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ

فَالْفَضْلُ أَيْضًا لِصَاحِبِ الْمَالِ , وَلَيْسَ لِلدَّلَالِ سِوَى الْأَجْرَةِ .

(الْمَادَّةُ 579) لَوْ ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ بَعْدَ أَخْذِ الدَّلَالِ أَجْرَتَهُ وَضُبِطَ الْمَبِيعُ أَوْ رُدَّ بَعِيْبٍ لَا تُسْتَرَدُّ أَجْرَةُ

الدَّلَالِ .

(الْمَادَّةُ 580) مَنْ اسْتَأْجَرَ حَصَادِيْنَ لِيَحْصُدُوا زَرْعَهُ الَّذِي فِي أَرْضِهِ وَيَعْدَ حَصَادِيَهُمْ مَقْدَارًا مِنْهُ لَوْ

تَلَفَ الْبَاقِي بِنُزُولِ آفَةٍ أَوْ بِقَضَاءِ آخَرَ فَلَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنَ الْأَجْرِ الْمُسَمَّى مَقْدَارَ حِصَّةِ مَا حَصَدُوهُ ,

وَلَيْسَ لَهُمْ أَحْذُ أَجْرَ الْبَاقِي .

(الْمَادَّةُ 581) كَمَا أَنَّ لِلظَّنِيرِ فَسْخَ الْإِجَارَةِ لَوْ مَرَضَتْ كَذَلِكَ لِأَبِ الطِّفْلِ فَسَخُّهَا إِذَا مَرَضَتْ أَوْ حَمَلَتْ

أَوْ لَمْ يَأْخُذِ الصَّبِيُّ نَدِيْهَا أَوْ قَاءَ لَبَنُهَا .

(107/1)

الْبَابُ السَّابِعُ فِي وَظِيْفَةِ الْأَجْرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَصَلَاحِيَّتَهُمَا بَعْدَ الْعَقْدِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :

الفصل الأول في تسليم المأجور

(الْمَادَّةُ 582) تَسْلِيمُ الْمَاجُورِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ إِجَارَةِ الْأَجْرِ وَرُخْصَتُهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِأَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ بِلَا مَانِعٍ .

(الْمَادَّةُ 583) إِذَا انْعَقَدَتِ الْإِجَارَةُ الصَّحِيْحَةُ عَلَى الْمُدَّةِ أَوْ الْمَسَافَةِ يَلْزَمُ تَسْلِيمَ الْمَاجُورِ لِلْمُسْتَأْجِرِ

عَلَى أَنْ يَبْقَى فِي يَدِهِ مُتَّصِلًا وَمُسْتَمِرًّا إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ أَوْ خِتَامِ الْمَسَافَةِ . مَثَلًا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ مَرْكَبَةً

لِكَذَا مُدَّةً أَوْ عَلَى أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْمَجَلِّ الْفُلَانِيِّ فَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْمَرْكَبَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي ظَرْفِ تِلْكَ الْمُدَّةِ

أَوْ إِلَى أَنْ يَصِلَ ذَلِكَ الْمَجَلِّ , وَلَيْسَ لِصَاحِبِهَا أَنْ يَسْتَعْمَلَهَا فِي تِلْكَ الْأَتْنَاءِ فِي أُمُورِهِ .

(الْمَادَّةُ 584) لَوْ أَجَرَ أَحَدٌ مَلِكُهُ وَكَانَ فِيهِ مَالُهُ لَا تَلْزَمُ الْأَجْرَةَ مَا لَمْ يُسَلِّمْهُ فَارْعَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ بَاعَ

الْمَالِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْضًا

(الْمَادَّةُ 585) لَوْ سَلَّمَ الْأَجْرُ الدَّارَ , وَلَمْ يُسَلِّمْ حُجْرَةً وَضَعَ فِيهَا أَشْيَاءَهُ , يَسْفُطُ مِنْ بَدَلِ الْإِجَارَةِ مَقْدَارُ

حِصَّةِ تِلْكَ الْحُجْرَةِ , وَالْمُسْتَأْجِرُ مُخَيَّرٌ فِي بَاقِي الدَّارِ وَإِنْ أَخْلَى الدَّارَ وَسَلَّمَ قَبْلَ الْفَسْخِ تَلْزَمُ

الْإِجَارَةَ يَعْنِي لَا يَبْقَى لِلْمُسْتَأْجِرِ حَقُّ الْفَسْخِ .

(108/1)

الفصل الثاني: في تصرف العاقدين في المأجور بعد العقد

(الْمَادَّةُ 586) لِلْمُسْتَأْجِرِ إِيجَارُ الْمَاجُورِ لِآخَرَ قَبْلَ الْقَبْضِ إِنْ كَانَ عَقَارًا , وَإِنْ كَانَ مَنْفُوعًا فَلَا .

(الْمَادَّةُ 587) لِلْمُسْتَأْجِرِ إِيجَارُ مَا لَمْ يَتَّفِقَاوْثَ اسْتِعْمَالُهُ وَانْتِفَاعُهُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ لِأَجْرِ .

(الْمَادَّةُ 588) الْمُسْتَأْجِرُ بِإِجَارَةٍ فَاسِدَةٍ إِذَا أَجَرَ ذَلِكَ الْمَاجُورَ لِآخَرَ بَعْدَ الْقَبْضِ بِإِجَارَةٍ صَحِيْحَةٍ جَارَ .

(الْمَادَّةُ 589) لَوْ أَجَرَ أَحَدٌ مَالَهُ عَلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ آخَرَ إِجَارَةً لِأَزْمَةٍ , ثُمَّ أَجَرَهُ أَيْضًا تِلْكَ الْمُدَّةِ

مَرَّةً ثَانِيَةً مِنْ غَيْرِهِ لَا تَتَّفُذُ الْإِجَارَةَ الثَّانِيَةَ وَلَا تُعْتَبَرُ .
 (الْمَادَّةُ 590) لَوْ بَاعَ الْأَجْرُ الْمَاجُورَ بِدُونِ إِذْنِ الْمُسْتَأْجِرِ يَكُونُ الْبَيْعُ نَافِذًا بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُسْتَأْجِرِ , وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ حَتَّىٰ أَنَّهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يَلْزِمُ الْبَيْعُ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ , وَلَيْسَ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ عَنِ الْإِسْتِرَاءِ إِلَّا أَنْ يَطْلُبَ الْمُشْتَرِي تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ , وَيَفْسَخُ الْقَاضِي الْبَيْعَ لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَسْلِيمِهِ , وَإِنْ أَجَارَ الْمُسْتَأْجِرُ الْبَيْعَ يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ كُلِّ مِنْهُمُ , وَلَكِنْ لَا يُؤْخَذُ الْمَاجُورُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ مَقْدَارُ مَا لَمْ يَسْتَوْفِهِ مِنْ بَدْلِ الْإِجَارَةِ الَّتِي كَانَ أَعْطَاهُ نَفْدًا , وَلَوْ سَلَّمَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَاجُورَ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ ذَلِكَ سَقَطَ حَقُّ حَبْسِهِ .

(109/1)

110

الفصل الثالث: في بيان مواد تتعلق برد المأجور و إعادته

(الْمَادَّةُ 591) يَلْزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ رَفْعُ يَدِهِ عَنِ الْمَاجُورِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ
 (الْمَادَّةُ 592) لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِعْمَالُ الْمَاجُورِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ .
 (الْمَادَّةُ 593) لَوْ انْقَضَتْ الْإِجَارَةُ 405 وَ أَرَادَ الْأَجْرُ 409 قَبْضَ مَالِهِ يَلْزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ 410 تَسْلِيمُهُ 262-277 يَاَهُ .
 (الْمَادَّةُ 594) لَا يَلْزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ رَدُّ الْمَاجُورِ وَإِعَادَتُهُ وَيَلْزِمُ الْأَجْرَ أَنْ يَأْخُذَهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ .
 مَثَلًا لَوْ انْقَضَتْ إِجَارَةُ دَارٍ يَلْزِمُ صَاحِبَهَا الذَّهَابَ إِلَيْهَا وَتَسَلَّمَهَا كَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَتْ دَابَّةً إِلَى الْمَجَلِّ الْفُلَانِيِّ يَلْزِمُ صَاحِبَهَا أَنْ يُوجِدَ هُنَاكَ وَيَتَسَلَّمَهَا , وَإِنْ لَمْ يُوجِدْ هُنَاكَ , وَلَمْ يَسْتَلِمَهَا وَتَلَفَتْ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِدُونِ تَعَدِّيهِ وَتَفْصِيرِهِ لَا يَضْمَنُ . 416 أَمَّا إِذَا اسْتَأْجَرَهَا لِلذَّهَابِ إِلَى مَجَلِّ مُعَيَّنٍ , وَالرَّجُوعِ مِنْهُ يَلْزِمُ أَنْ يَرُدَّهَا إِلَى ذَلِكَ الْمَجَلِّ , وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهَا إِلَيْهِ وَأَخْضَرَهَا إِلَى دَارِهِ وَتَلَفَتْ ضَمِنَ .
 (الْمَادَّةُ 595) إِنْ اِحْتَاَجَ رَدُّ الْمَاجُورِ وَإِعَادَتُهُ إِلَى الْحَمْلِ وَالْمُونَةِ فَأَجْرُهُ نَقْلُهُ عَلَى الْأَجْرِ .

(110/1)

111

البَابُ الثَّامِنُ فِي بَيَانِ الضَّمَانَاتِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في المواد المتعلقة بلزوم ضمان المنفعة وعدمه

(الْمَادَّةُ 596) لَوْ اسْتَعْمَلَ أَحَدٌ مَالًا بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهِ فَهُوَ مِنْ قِبَلِ الْغَضَبِ لَا يَلْزِمُهُ أَدَاءُ مَنَافِعِهِ , وَلَكِنْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ مَالًا وَقَفٍ أَوْ مَالًا صَغِيرًا فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ أَيَّ أَجْرِ الْمِثْلِ فِي كُلِّ حَالٍ .

وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ يَلْزِمُهُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ أَيَّ أَجْرِ الْمِثْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ , أَوْ عَقْدٍ . مَثَلًا لَوْ سَكَنَ أَحَدٌ فِي دَارٍ آخَرَ مُدَّةً بِدُونِ عَقْدِ إِجَارَةٍ لَا تَلْزِمُهُ الْأَجْرَةَ لَكِنْ إِنْ كَانَتْ تِلْكَ الدَّارُ وَقْفًا أَوْ مَالًا صَغِيرًا , فَعَلَى كُلِّ حَالٍ تَلْزِمُهُ يَعْنِي إِنْ كَانَ تَمَّ تَأْوِيلُ مَلِكٍ وَعَقْدٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَلْزِمُ أَجْرَ الْمِثْلِ الْمُدَّةَ الَّتِي سَكَنَهَا .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ دَارَ كِرَاءٍ , وَلَمْ يَكُنْ تَمَّ تَأْوِيلُ مَلِكٍ وَعَقْدٍ يَلْزِمُ أَجْرَ الْمِثْلِ , وَكَذَا لَوْ اسْتَعْمَلَ أَحَدٌ دَابَّةً الْكِرَاءِ بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهَا يَلْزِمُ أَجْرَ الْمِثْلِ .

(الْمَادَّةُ 597) لَا يَلْزِمُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فِي مَالٍ اسْتَعْمَلَ بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ , وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ . مَثَلًا لَوْ تَصَرَّفَ مُدَّةً أَحَدُ الشَّرَكَاءِ فِي الْمَالِ الْمَشْتَرَكِ بِدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ مُسْتَقِلًا , فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ الْآخَرَ أَخْذُ أَجْرَةٍ حَصَّتِهِ ; لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ مَلِكُهُ .

(المَادَّةُ 598) لَا يَلْزِمُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ فِي مَالٍ اسْتَعْمَلَ بِتَأْوِيلِ عَقْدٍ , وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ . مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَحَدٌ لِأَخَرَ الْحَاثُوتَ الَّذِي يَمْلِكُهُ بِالِاسْتِزَاكِ بِدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي مُدَّةً , ثُمَّ لَمْ يُجْزِ

(111/1)

112

الشَّرِيكَ الْبَيْعِ وَضَبَطَ حِصَّتَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِأَجْرَةِ حِصَّتِهِ , وَلَوْ كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِغْلَالِ ; لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ اسْتَعْمَلَهُ بِتَأْوِيلِ الْعَقْدِ بَعْنِي حَيْثُ إِنَّهُ تَصَرَّفَ فِيهِ بِعَقْدِ الْبَيْعِ لَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُ الْمَنْفَعَةِ كَذَلِكَ لَوْ بَاعَ أَحَدٌ لِأَخَرَ رَحَى عَلَى أَنَّهَا مِلْكُهُ وَسَلَّمَهَا , ثُمَّ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي لَوْ ظَهَرَ لَهَا مُسْتَحَقٌّ وَأَخَذَهَا مِنْ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَالْحُكْمِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَةً لِتَصَرُّفِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ ; لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا تَأْوِيلُ عَقْدٍ .

(المَادَّةُ 599) لَوْ اسْتَعْدَمَ أَحَدٌ صَغِيرًا بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ , فَإِذَا بَلَغَ يَأْخُذُ أَجْرَ مِثْلِ خِدْمَتِهِ , وَلَوْ تُوْفِّي الصَّغِيرُ فَلَوَرَّثَتْهُ أَنْ يَأْخُذُوا أَجْرَ مِثْلِ تِلْكَ الْمُدَّةِ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ .

الفصل الثاني : في ضمان المستأجر

(المَادَّةُ 600) الْمَأْجُورُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ إِنْ كَانَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ صَحِيحًا أَوْ لَمْ يَكُنْ .

(المَادَّةُ 601) لَا يَلْزِمُ الضَّمَانُ إِذَا تَلَفَ الْمَأْجُورُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ مَا لَمْ يَكُنْ بِتَقْصِيرِهِ أَوْ تَعَدِّيهِ أَوْ مَخَالَفَتِهِ لِمَأْدُونِيَّتِهِ .

(المَادَّةُ 602) يَلْزِمُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ لَوْ تَلَفَ الْمَأْجُورُ أَوْ طَرَأَ عَلَى قِيَمَتِهِ نُقْصَانٌ بِتَعَدِّيهِ . مَثَلًا لَوْ ضَرَبَ الْمُسْتَأْجِرُ دَابَّةَ الْكِرَاءِ فَمَاتَتْ مِنْهُ أَوْ سَاقَهَا بِعُنفٍ وَشِدَّةٍ هَلَكَتْ لِرَمِّهِ ضَمَانٌ قِيَمَتِهَا .

(المَادَّةُ 603) حَرَكَةُ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى خِلَافِ الْمُعْتَادِ تُعَدُّ وَيَضْمَنُ الضَّرَرَ وَالْخَسَارَةَ الَّتِي تَتَوَلَّدُ مَعَهَا مَثَلًا لَوْ اسْتَعْمَلَ النَّيَابَ الَّتِي اسْتَكْرَاهَا عَلَى خِلَافِ عَادَةِ النَّاسِ وَبَلَيْتٌ يَضْمَنُ كَذَلِكَ لَوْ اخْتَرَقَتْ

(112/1)

113

الدَّارُ الْمَأْجُورَةُ بِظُهُورِ حَرِيقٍ فِيهَا بِسَبَبِ إِشْعَالِ الْمُسْتَأْجِرِ النَّارَ أَزِيدَ مِنَ النَّاسِ يَضْمَنُ .

(المَادَّةُ 604) لَوْ تَلَفَ الْمَأْجُورُ بِتَقْصِيرِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي أَمْرِ الْمُحَافَظَةِ أَوْ طَرَأَ عَلَى قِيَمَتِهِ نُقْصَانٌ لَزِمَ الضَّمَانُ مَثَلًا لَوْ تَرَكَ الْمُسْتَأْجِرُ دَابَّةَ الْكِرَاءِ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا وَضَاعَتْ يَضْمَنُ .

(المَادَّةُ 605) مُخَالَفَةُ الْمُسْتَأْجِرِ مَاْدُونِيَّتَهُ بِالتَّجَاوُزِ إِلَى مَا فَوْقَ الْمَشْرُوطِ تُوجِبُ الضَّمَانَ وَأَمَّا

مُخَالَفَتُهُ بِالْعُدُولِ إِلَى مَا دُونَ الْمَشْرُوطِ أَوْ مِثْلِهِ لَا تُوجِبُهُ مَثَلًا لَوْ حَمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ خَمْسِينَ أَقَّةً حَدِيدٍ عَلَى دَابَّةٍ اسْتَكْرَاهَا لِأَنَّ يُحْمَلَهَا خَمْسِينَ أَقَّةً سَمِنٍ وَعَطِبَتْ يَضْمَنُ , وَأَمَّا لَوْ حَمَلَهَا حُمُولَةً مُسَاوِيَةً لِلدَّهْنِ فِي الْمَضْرَةِ أَوْ أَحْفَ وَعَطِبَتْ لَا يَضْمَنُ .

(المَادَّةُ 606) يَبْقَى الْمَأْجُورُ كَالْوَدِيْعَةِ أَمَانَةً فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ كَمَا كَانَ وَعَلَى هَذَا

لَوْ اسْتَعْمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَأْجُورَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَتَلَفَ يَضْمَنُ كَذَلِكَ لَوْ طَلَبَ الْأَجْرَ مَالَهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْإِجَارَةِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَمْ يُعْطِهِ إِيَّاهُ ثُمَّ بَعْدَ الْإِمْسَاكِ تَلَفَ يَضْمَنُ .

الفصل الثالث : في ضمان الأجير

(المَادَّةُ 607) لَوْ تَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ بِتَعَدِّيِ الْأَجِيرِ أَوْ تَقْصِيرِهِ يَضْمَنُ .

(المَادَّةُ 608) تَعَدِّيِ الْأَجِيرِ هُوَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا أَوْ يَتَحَرَّكَ حَرَكَةً مُخَالَفَتَيْنِ لِأَمْرِ الْأَجْرِ صَرَاحَةً أَوْ

دَلَالَةً مَثَلًا بَعْدَ قَوْلِ الْمُسْتَأْجِرِ لِلرَّاعِي الَّذِي

هُوَ أَجِيرٌ خَاصٌّ ارْزَعْ هَذِهِ الدَّوَابَّ فِي المَحَلِّ الفُلَانِيِّ وَلَا تَذْهَبْ بِهَا إِلَى مَحَلِّ آخَرَ فَإِنْ لَمْ يَزَعْهَا الرَّاعِي فِي ذَلِكَ المَحَلِّ وَذَهَبَ بِهَا إِلَى مَحَلِّ آخَرَ وَرَعَاهَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا فَإِنْ عَطِبَتْ الدَّوَابُّ عِنْدَ رَعِيهَا هُنَاكَ يَلْزَمُ الضَّمَانُ عَلَى الرَّاعِي ، كَذَلِكَ لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ فُماشًا إِلَى خِيَّاطٍ وَقَالَ إِنْ خَرَجَ قَبَاءً فَصَلَّهُ وَقَالَ الخِيَّاطُ يَخْرُجُ وَفَصَلَّهُ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ قَبَاءً لَهُ أَنْ يُضْمِنَ الخِيَّاطُ الفُماشَ .

(المَادَّةُ 609) تَقْصِيرُ الأَجِيرِ هُوَ فُصُورُهُ فِي المُحَافَظَةِ عَلَى المُسْتَأْجِرِ فِيهِ بِلا عُدْرِ مَثَلًا إِذَا فَرَّ مِنْ القُطَيْعِ رَأْسُ غَنَمٍ لِعَدَمِ لِحَاقِ الرَّاعِي لَهُ تَكَاسُلًا وَإِهْمَالًا فَضَاعَ لِذَلِكَ رَأْسُ الغَنَمِ فَيُضْمَنُ الرَّاعِي لِتَقْصِيرِهِ . أَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ لِحَاقِهِ لَهُ نَاشِئًا عَنِ غَلْبَةِ اِحْتِمَالِ ضِيَاعِ الغَنَمِ البَاقِيَةِ لَا يَلْزَمُهُ ضَمَانٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ .

(المَادَّةُ 610) الأَجِيرُ الخَاصُّ أَمِينٌ . فَلَا يُضْمَنُ المَالَ الهَالِكُ بِيَدِهِ بغيرِ صُنْعِهِ وَكَذَلِكَ لَا يُضْمَنُ المَالَ الهَالِكُ بِعَمَلِهِ بِلا تَعَدٍّ .

(المَادَّةُ 611) الأَجِيرُ المُشْتَرِكُ يُضْمَنُ الضَّرَرَ وَالخَسَائِرَ الَّتِي تَوَلَّدَتْ عَنِ فِعْلِهِ وَوَصْفِهِ إِنْ كَانَ بِتَعَدِّيِهِ وَتَقْصِيرِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بعد الخط الهمايوني
(ليعمل بموجبه)
الكتاب الثالث الكفالة
وَيَحْتَوِي عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:
المُقَدِّمَةُ فِي اصْطِلَاحَاتٍ فُفُوهِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِالكَفَالَةِ
(المَادَّةُ 612) الكَفَالَةُ ضَمٌّ ذِمَّةً إِلَى ذِمَّةٍ فِي المُطَالَبَةِ بِشَيْءٍ يَعْنِي أَنْ يَضُمَّ أَحَدٌ ذِمَّةً آخَرَ وَيَلْتَزِمَ أَيْضًا المُطَالَبَةَ الَّتِي لَزِمَتْ فِي حَقِّ ذَلِكَ 0
(المَادَّةُ 613) الكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ هِيَ الكَفَالَةُ الَّتِي يُكْفَلُ فِيهَا شَخْصٌ . أَيَّ أَنَّ الكَفَالَةَ بِالنَّفْسِ هِيَ الكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ شَخْصٍ مَعْلُومٍ .
(المَادَّةُ 614) الكَفَالَةُ بِالمَالِ هِيَ الكَفَالَةُ بِأَدَاءِ مَالٍ .
(المَادَّةُ 615) الكَفَالَةُ بِالتَّسْلِيمِ هِيَ الكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ المَالِ .
(المَادَّةُ 616) الكَفَالَةُ بِالدَّرَكِ هِيَ الكَفَالَةُ بِأَدَاءِ ثَمَنِ المَبِيعِ وَتَسْلِيمِهِ أَوْ بِنَفْسِ البَائِعِ إِنْ اسْتَحَقَّ المَبِيعَ .

(المَادَّةُ 617) الكَفَالَةُ المُنْجِزَةُ هِيَ الكَفَالَةُ 612 الَّتِي لَيْسَتْ مُعَلَّقَةً بِشَرْطٍ وَلَا مُضَافَةً إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ .
(المَادَّةُ 618) الكَفِيلُ هُوَ الَّذِي ضَمَّ ذِمَّتَهُ إِلَى ذِمَّةِ الآخَرِ أَيَّ الَّذِي تَعَهَّدَ بِمَا تَعَهَّدَ بِهِ الآخَرُ وَيُقَالُ لِذَلِكَ

الْآخِرَ الْأَصِيلِ وَالْمَكْفُولِ عَنْهُ .
(الْمَادَّةُ 619) الْمَكْفُولُ لَهُ هُوَ الطَّالِبُ وَالذَّائِنُ فِي خُصُوصِ الْكِفَالَةِ .
(الْمَادَّةُ 620) الْمَكْفُولُ بِهِ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي تَعَهَّدَ الْكَفِيلُ بِإِدَائِهِ وَتَسْلِيمِهِ وَفِي الْكِفَالَةِ بِالنَّفْسِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَالْمَكْفُولُ بِهِ سِوَاهُ .

البَابُ الْأَوَّلُ فِي عَقْدِ الْكِفَالَةِ

وَيَحْتَوِي عَلَى فِصَلَيْنِ:

الفِصْلُ الْأَوَّلُ فِي رُكْنِ الْكِفَالَةِ

(الْمَادَّةُ 621) : تَنْعَقِدُ الْكِفَالَةُ وَتَنْفُذُ بِإِجَابِ الْكَفِيلِ وَحَدَهُ وَلَكِنْ إِنْ شَاءَ الْمَكْفُولُ لَهُ رَدَّهَا فَلَهُ ذَلِكَ وَتَبَقَى الْكِفَالَةُ مَا لَمْ يَرُدَّهَا الْمَكْفُولُ لَهُ وَعَلَى هَذَا لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ فِي غِيَابِ الْمَكْفُولِ لَهُ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى أَحَدٍ وَمَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ خَبَرُ الْكِفَالَةِ يُطَالِبُ الْكَفِيلَ بِكِفَالَتِهِ هَذِهِ وَيُؤَخِّدُ بِهَا .
(الْمَادَّةُ 622) إِجَابُ الْكَفِيلِ أَيْ الْفَاظُ الْكِفَالَةِ هِيَ الْكَلِمَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّعْهُدِ وَالِاتِّزَامِ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ

(116/1)

117

مَثَلًا لَوْ قَالَ كَفَلْتُ أَوْ أَنَا كَفِيلٌ أَوْ ضَامِنٌ تَنْعَقِدُ الْكِفَالَةُ .
(الْمَادَّةُ 623) تَكُونُ الْكِفَالَةُ بِالْوَعْدِ الْمُعْلَقِ أَيْضًا أَنْظَرُ الْمَادَّةُ 84 مَثَلًا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ فُلَانٌ مَطْلُوبَكَ فَأَنَا أُعْطِيكَ تَكُونُ كِفَالَةً فَلَوْ طَالِبُ الدَّائِنِ الْمَدِينِ بِحَقِّهِ وَلَمْ يُعْطِهِ يُطَالِبُ الْكَفِيلَ . (الْمَادَّةُ 624) لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى الْوَقْتِ الْفُلَانِيِّ تَنْعَقِدُ مُنْجَزَةً حَالَ كَوْنِهَا كِفَالَةً مُؤَقَّتَةً .
(الْمَادَّةُ 625) كَمَا تَنْعَقِدُ الْكِفَالَةُ مُطْلَقَةً كَذَلِكَ تَنْعَقِدُ بِقَيْدِ التَّعْجِيلِ وَالتَّأْجِيلِ بِأَنْ يَقُولَ أَنَا كَفِيلٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْإِيفَاءُ فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيِّ .
(الْمَادَّةُ 626) تَصِحُّ الْكِفَالَةُ عَنِ الْكَفِيلِ .
(الْمَادَّةُ 627) يَجُوزُ تَعَدُّ الْكُفَلَاءِ

الفِصْلُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ شُرَاطِ الْكِفَالَةِ

(الْمَادَّةُ 628) يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْكِفَالَةِ كَوْنُ الْكَفِيلِ عَاقِلًا وَبَالِغًا فَلَا تَصِحُّ كِفَالَةُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَالصَّبِيِّ وَلَوْ كَفَلَ حَالَ صِبَاهُ لَا يُؤَاخَذُ وَإِنْ أَقَرَّ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِهَذِهِ الْكِفَالَةِ .
(الْمَادَّةُ 629) لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ عَاقِلًا وَبَالِغًا فَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِدَيْنِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ .

(117/1)

118

(الْمَادَّةُ 630) إِنْ كَانَ الْمَكْفُولُ بِهِ نَفْسًا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَإِنْ كَانَ مَالًا لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا فَلَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِدَيْنِ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِقْدَارُهُ مَعْلُومًا .
(الْمَادَّةُ 631) يُشْتَرَطُ فِي الْكِفَالَةِ بِالْمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَكْفُولُ بِهِ مَضْمُونًا عَلَى الْأَصِيلِ يَعْنِي أَنْ إِيفَاءَهُ يَلْزِمُ الْأَصِيلَ فَتَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِنَمْنِ الْمَبِيعِ وَبَدَلِ الْإِجَارَةِ وَسَائِرِ الدُّيُونِ الصَّحِيحَةِ كَذَلِكَ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ الْمَغْضُوبِ وَعِنْدَ الْمُطَالَبَةِ يَكُونُ الْكَفِيلُ مَجْبُورًا عَلَى إِيفَائِهِ عَيْنًا أَوْ بَدَلًا وَكَذَلِكَ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ الْمَقْبُولِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ إِنْ كَانَ قَدْ سَمِيَ ثَمَنَهُ وَأَمَّا الْكِفَالَةُ بِعَيْنِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا تَصِحُّ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا كَانَ يَنْفَسَخُ بِتَلْفِ الْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ لَا تَكُونُ عَيْنُ الْمَبِيعِ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ بَلْ إِنَّمَا يَلْزِمُ عَلَيْهِ رَدُّ ثَمَنِهِ إِنْ كَانَ قَدْ قَبِضَهُ وَكَذَلِكَ لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِعَيْنِ الْمَالِ الْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَعَارِ وَسَائِرِ الْأَمَانَاتِ لِكَوْنِهَا غَيْرَ مَضْمُونَةٍ عَلَى الْأَصِيلِ لَكِنْ لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ إِنْ أَضَاعَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ

وَاسْتَهْلَكَهَا , وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَبِتَسْلِيمِ هُوَ لَا وَ عِنْدَ الْمُطَالَبَةِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْكَفِيلِ حَقٌّ حَبْسِهَا مِنْ جِهَةٍ يَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا إِلَّا أَنَّهُ كَمَا كَانَ فِي الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ لَوْفَاةَ الْمَكْفُولِ بِهِ كَذَلِكَ لَوْ تَلَفَتْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ لَا يَلْزَمُ الْكَفِيلُ شَيْءٌ .
 (الْمَادَّةُ 632) لَا تَجْرِي النَّيَابَةُ فِي الْعُقُوبَاتِ فَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْقَصَاصِ وَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ وَالْمُجَازَاةِ الشَّخْصِيَّةِ وَلَكِنْ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْأَرْضِ وَالِدِيَّةِ الَّذِينَ يَلْزَمَانِ الْجَارِحَ وَالْقَاتِلَ .
 (الْمَادَّةُ 633) لَا يُشْتَرَطُ يَسَارُ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ عَنِ الْمُفْلِسِ أَيْضًا .

(118/1)

119

الْبَابُ الثَّانِي فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْكَفَالَةِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة
 والكفالة المشروطة بالشرط الصحيح والكفالة المشروطة بالشرط الفاسد .
 (الْمَادَّةُ 634) حُكْمُ الْكَفَالَةِ الْمُطَالَبَةِ يَعْنِي لِلْمَكْفُولِ لَهُ حَقُّ مُطَالَبَةِ الْمَكْفُولِ بِهِ مِنْ الْكَفِيلِ 0
 (الْمَادَّةُ 635) : يُطَالَبُ الْكَفِيلُ فِي الْكَفَالَةِ الْمُنْجَزَةِ حَالًا إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُعْجَلًا فِي حَقِّ الْأَصِيلِ وَعِنْدَ خْتَامِ الْمُدَّةِ الْمُعَيَّنَةِ إِنْ كَانَ مُوَجَّلًا .

(الْمَادَّةُ 636) أَمَّا فِي الْكَفَالَةِ الَّتِي انْعَقَدَتْ مُعْلَقَةً بِشَرْطٍ أَوْ مُضَافَةً إِلَى زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ فَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الشَّرْطُ وَيَجَلَّ الزَّمَانُ مَثَلًا لَوْ قَالَ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ فُلَانٌ مَطْلُوبِكَ فَأَنَا كَفِيلٌ بِأَدَائِهِ تَتَعَقَّدُ الْكَفَالَةُ مَشْرُوطَةً وَيَكُونُ الْكَفِيلُ مُطَالَبًا إِنْ لَمْ يُعْطِهِ فُلَانٌ الْمَذْكُورُ وَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ قَبْلَ الْمُطَالَبَةِ مِنَ الْأَصِيلِ وَكَذَا لَوْ قَالَ إِنْ سَرَقَ فُلَانٌ مَالِكَ فَأَنَا ضَامِنٌ تَصِحُّ الْكَفَالَةُ فَإِذَا أُثْبِتَتْ سَرَقَةُ ذَلِكَ الرَّجُلِ يُطَالَبُ الْكَفِيلُ وَكَذَا لَوْ كَفَلَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى طَالَبَهُ الْمَكْفُولُ لَهُ فَلَهُ مَهْلَةٌ كَذَا يَوْمًا فَمِنْ وَقْتِ مُطَالَبَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ تُعْطَى مَهْلَةٌ لِلْكَفِيلِ إِلَى مُضِيِّ تِلْكَ الْأَيَّامِ وَبَعْدَ مُضِيِّهَا يُطَالَبُ الْمَكْفُولُ لَهُ الْكَفِيلُ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ وَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يَطْلُبَ ثَانِيًا مَهْلَةً كَذَا يَوْمًا وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِمَا يَثْبُتُ لَكَ عَلَى فُلَانٍ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ بِالْمَبْلُغِ الَّذِي تَفْرَضُهُ فُلَانًا أَوْ بِمَا يَعْصِبُهُ مِنْكَ فُلَانٌ أَوْ بِبَيْتٍ مَا تَبِيعُهُ لِفُلَانٍ فَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ إِلَّا عِنْدَ تَحَقُّقِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ

(119/1)

120

أَيُّ عِنْدَ ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَالْإِفْرَاضِ وَتَحَقُّقِ الْعَصَبِ وَبَيْعِ الْمَالِ وَتَسْلِيمِهِ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنَا كَفِيلٌ بِنَفْسِ فُلَانٍ عَلَى أَنْ أَحْضَرَهُ فِي الْيَوْمِ الْفُلَانِيِّ لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِ الْمَكْفُولِ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ .
 (الْمَادَّةُ 637) يَلْزَمُ عِنْدَ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ تَحَقُّقُ الوَصْفِ وَالْقَيْدِ أَيْضًا مَثَلًا لَوْ قَالَ : أَنَا كَفِيلٌ بِأَدَاءِ أَيِّ شَيْءٍ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى فُلَانٍ , وَأَقْرَبُ فُلَانٌ الْمَذْكُورُ بِكَذَا دَرَاهِمٍ لَا يَلْزَمُ الْكَفِيلُ أَدَاؤُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْهُ حُكْمُ الْحَاكِمِ .

(الْمَادَّةُ 638) لَا يُوَاحَدُ الْكَفِيلُ بِالدَّرَكِ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ مَا لَمْ يُحْكَمْ بَعْدَ الْمَحَاكَمَةِ عَلَى الْبَائِعِ بِرَدِّ الثَّمَنِ .

(الْمَادَّةُ 639) لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ فِي الْكَفَالَةِ الْمُوقَّتَةِ إِلَّا فِي مُدَّةِ الْكَفَالَةِ مَثَلًا لَوْ قَالَ : أَنَا كَفِيلٌ مِنْ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى شَهْرِ لَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ إِلَّا فِي ظَرْفِ هَذَا الشَّهْرِ وَبَعْدَ مُرُورِهِ يَبْرَأُ مِنَ الْكَفَالَةِ . (الْمَادَّةُ 640)
 (لَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يُخْرَجَ نَفْسَهُ مِنَ الْكَفَالَةِ بَعْدَ انْعِقَادِهَا وَلَكِنْ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ تَرْتُّبِ الدَّيْنِ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ فِي الْكَفَالَةِ الْمُعْلَقَةِ وَالْمُضَافَةِ فَكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ كَفَلَ أَحَدًا عَنِ نَفْسِهِ أَوْ دِينِهِ مُنْجَرًا أَنْ يُخْرَجَ نَفْسَهُ مِنْ

الْكَفَالَةَ كَذَلِكَ لَوْ قَالَ : مَا يَثْبُتُ لَكَ عَلَى فُلَانٍ مِنَ الدَّيْنِ فَأَنَا ضَامِنٌ لَهُ , فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَنِ الْكَفَالَةِ ; لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ ثُبُوتُ الدَّيْنِ مُؤَخَّرًا عَنْ عَقْدِ الْكَفَالَةِ لَكِنَّ تَرْتِيبَهُ فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ مُقَدَّمٌ عَلَى عَقْدِ الْكَفَالَةِ , وَأَمَّا لَوْ قَالَ : مَا تَبِيعُهُ لِفُلَانٍ فَتَمَنُّهُ عَلَيَّ , أَوْ قَالَ : أَنَا كَفَيْلٌ بِثَمَنِ الْمَالِ الَّذِي تَبِيعُهُ لِفُلَانٍ يَضْمَنُ لِلْمَكْفُولِ لَهُ ثَمَنَ الْمَالِ الَّذِي يَبِيعُهُ الْمَكْفُولُ لَهُ لِفُلَانِ الْمَذْكُورِ , إِلَّا أَنْ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنَ الْكَفَالَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ بِأَنْ يَقُولَ : رَجَعْتُ عَنِ الْكَفَالَةِ فَلَا تَبِعْ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ مَا لَمْ يَبِعْ الْمَكْفُولُ لَهُ شَيْئًا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ الْكَفَيْلُ ضَامِنًا ثَمَنَ ذَلِكَ الْمَبِيعِ .

(120/1)

121

(الْمَادَّةُ 461) مَنْ كَانَ كَفَيْلًا بِرَدِّ الْمَالِ الْمَعْصُوبِ أَوْ الْمُسْتَعَارِ وَتَسْلِيمِهَا فَإِذَا سَلَّمَهَا إِلَى صَاحِبِهَا يَرْجِعُ بِأَجْرَةِ تَقْلِيمِهَا عَلَى الْعَاصِبِ وَالْمُسْتَعِيرِ أَيَّ يَأْخُذُهَا مِنْهُمَا .

الفصل الثاني: في حكم الكفالة بالنفس 613

(الْمَادَّةُ 642) حُكْمُ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ إِحْضَارِ الْمَكْفُولِ بِهِ أَيِّ لَأَيِّ وَقْتٍ كَانَ قَدْ شَرَطَ تَسْلِيمَ الْمَكْفُولِ بِهِ فَيَلْزَمُ إِحْضَارُهُ عَلَى الْكَفَيْلِ بِطَلَبِ الْمَكْفُولِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَإِنْ أَحْضَرَهُ فِيهَا وَإِلَّا يُجْبَرُ عَلَى إِحْضَارِهِ .

الفصل الثالث: في بيان أحكام الكفالة بالمال 614

(الْمَادَّةُ 643) الْكَفَيْلُ ضَامِنٌ .

(الْمَادَّةُ 644) : الطَّالِبُ مُخَيَّرٌ فِي الْمُطَالَبَةِ إِنْ شَاءَ طَالِبُ الْأَصِيلِ بِالذَّيْنِ وَإِنْ شَاءَ طَالِبُ الْكَفَيْلِ , وَطَالِبُهُ أَحَدُهُمَا لَا تُسْقِطُ حَقَّ مُطَالَبَتِهِ الْأَخَرَ وَبَعْدَ مُطَالَبَتِهِ أَحَدُهُمَا لَهُ أَنْ يُطَالِبَ الْأَخَرَ وَيُطَالِبَهُمَا مَعًا .

(الْمَادَّةُ 645) لَوْ كَفَلَ أَحَدُ الْمَبَالِغِ الَّتِي لَزِمَتْ ذِمَّةَ الْكَفَيْلِ بِالْمَالِ حَسَبَ كِفَالَتِهِ فَلِلدَّائِنِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا .

(الْمَادَّةُ 646) : عَلَيْهِمَا دَيْنٌ مُشْتَرِكٌ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَدْ كَفَلَ كُلُّ عَنِ صَاحِبِهِ يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَجْمُوعِ الدَّيْنِ .

(الْمَادَّةُ 647) لَوْ كَانَ لِذَيْنِ كُفْلَاءَ مُتَعَدِّدُونَ فَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا قَدْ

(121/1)

122

كَفَلَ عَلَى حِدَةٍ يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَجْمُوعِ الدَّيْنِ وَإِنْ كَانُوا قَدْ كَفَلُوا مَعًا يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمِقْدَارِ حِصَّتِهِ مِنَ الدَّيْنِ وَلَكِنْ لَوْ كَانَ قَدْ كَفَلَ كُلُّ مِنْهُمَا الْمَبْلَغَ الَّذِي لَزِمَ فِي ذِمَّةِ الْأَخَرَ فَعَلَى هَذِهِ الْحَالِ يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَجْمُوعِ الدَّيْنِ . مَثَلًا لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ آخَرَ بِأَلْفٍ ثُمَّ كَفَلَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ غَيْرُهُ أَيْضًا فَلِلدَّائِنِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا وَأَمَّا لَوْ كَفَلَا مَعًا يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِنِصْفِ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ كَفَلَ كُلُّ مِنْهُمَا الْمَبْلَغَ الَّذِي لَزِمَهُ الْأَخَرَ فَعَلَى ذَلِكَ الْحَالِ يُطَالِبُ كُلُّ مِنْهُمَا بِأَلْفٍ . (الْمَادَّةُ 648) لَوْ اشْتَرَطَ فِي الْكَفَالَةِ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ تَنَقُّبًا إِلَى الْحَوَالَةِ .

(الْمَادَّةُ 649) " الْحَوَالَةُ بِشَرَطِ عَدَمِ بَرَاءَةِ الْمُجِيلِ كِفَالَةً فَلَوْ قَالَ أَحَدٌ لِلْمَدِينِ : أَجَلُ بِمَالِي عَلَيْكَ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى فُلَانٍ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ أَنْتَ ضَامِنًا أَيْضًا فَأَحَالَهُ الْمَدِينُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلِلطَّالِبِ أَنْ يَأْخُذَ طَلْبَهُ مِمَّنْ شَاءَ " .

(الْمَادَّةُ 650) لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ بِذَيْنِ أَحَدٍ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَهُ مِنَ الْمَالِ الْمَوْدَعِ عِنْدَهُ بِجُورٍ وَيُجْبَرُ الْكَفَيْلُ عَلَى أَدَائِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ , وَلَوْ تَلَفَ الْمَالُ لَا يَلْزَمُ الْكَفَيْلُ شَيْئًا وَلَكِنْ لَوْ رَدَّ ذَلِكَ الْمَالُ الْمَوْدَعِ بَعْدَ الْكَفَالَةِ

يَكُونُ ضَامِنًا . و سِيَتَضَح ذلك في باب الحوالة.

(الْمَادَّةُ 651) لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ بِنَفْسِ شَخْصٍ عَلَى أَنْ يُحْضِرَهُ فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيَّ وَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهُ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فَعَلَيْهِ أَدَاءُ دَيْنِهِ فَإِذَا لَمْ يُحْضِرْهُ فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ الْمَذْكُورِ يَلْزَمُهُ أَدَاءُ ذَلِكَ الدَّيْنِ وَإِذَا تَوَفَّى الْكَفِيلُ فَإِنْ سَلَمْتَ الْوَرْتَةَ الْمَكْفُولَ بِهِ فِي الْوَقْتِ الْمَعِينِ أَوْ سَلَمَ الْمَكْفُولُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ جِهَةِ الْكَفَالَةِ فَلَا يَتَرْتَبُ عَلَى طَرَفِ الْكَفِيلِ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ , وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمْ الْوَرْتَةَ الْمَكْفُولَ بِهِ أَوْ هُوَ لَمْ يُسَلِّمْ نَفْسَهُ يَلْزَمُ أَدَاءَ الْمَالِ مِنْ تَرْكَةِ الْكَفِيلِ , وَلَوْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ طَالِبَ وَرَثَتَهُ وَلَوْ أَحْضَرَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ بِهِ وَاخْتَفَى الْمَكْفُولُ لَهُ أَوْ

(122/1)

123

تَعَيَّبَ رَاجِعَ الْكَفِيلِ الْحَاكِمَ عَلَى أَنْ يُنْصَبَ وَكَيْلًا عَوْضًا عَنْهُ وَيُسَلِّمَهُ .
(الْمَادَّةُ 652) إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُعَجَّلًا عَلَى الْأَصِيلِ فِي الْكَفَالَةِ الْمُطْلَقَةِ فَفِي حَقِّ الْكَفِيلِ أَيْضًا يَثْبُتُ مُعَجَّلًا وَإِنْ كَانَ مُوَجَّلًا عَلَى الْأَصِيلِ فَفِي حَقِّ الْكَفِيلِ أَيْضًا يَثْبُتُ مُوَجَّلًا .
(الْمَادَّةُ 653) : يُطَالَبُ الْكَفِيلُ فِي الْكَفَالَةِ الْمُقَدَّاةِ بِالْوَصْفِ الَّذِي قُدِّدَتْ بِهِ مِنَ التَّعْجِيلِ أَوْ التَّأْجِيلِ .
(الْمَادَّةُ 654) كَمَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ مُوَجَّلَةً بِالْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ الَّتِي أُجِّلَ بِهَا الدَّيْنُ كَذَلِكَ تَصِحُّ مُوَجَّلَةً بِمُدَّةٍ أَرْبَعٍ مِنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَيْضًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا .
(الْمَادَّةُ 655) لَوْ أُجِّلَ الدَّيْنُ دَيْنَهُ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ يَكُونُ مُوَجَّلًا فِي حَقِّ الْكَفِيلِ وَكَفِيلِ الْكَفِيلِ أَيْضًا . وَالتَّأْجِيلُ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ الْأَوَّلِ تَأْجِيلٌ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ الثَّانِي أَيْضًا , وَأَمَّا تَأْجِيلُهُ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ فَلَيْسَ بِتَأْجِيلٍ فِي حَقِّ الْأَصِيلِ .
(الْمَادَّةُ 656) : الْمَدِينُ مُوَجَّلًا لَوْ أَرَادَ الذَّهَابَ إِلَى دِيَارٍ أُخْرَى وَرَاجَعَ الدَّيْنُ الْحَاكِمَ وَطَلَبَ كَفِيلًا يَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى إِعْطَاءِ الْكَفِيلِ .
(الْمَادَّةُ 657) لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِأَخَرَ : أَكْفَلْنِي عَنْ دَيْنِي الَّذِي هُوَ لِفُلَانٍ فَبَعْدَ أَنْ كَفَلَ وَأَدَّى عَوْضًا بَدَلَ الدَّيْنِ بِحَسَبِ كَفَالَتِهِ لَوْ أَرَادَ الرَّجُوعَ عَلَى الْأَصِيلِ يَرْجِعُ بِالشَّيْءِ الَّذِي كَفَلَهُ وَلَا اعْتِبَارَ لِلْمُؤَدَّى , وَأَمَّا لَوْ صَالَحَ الدَّيْنُ عَلَى مِقْدَارٍ مِنَ الدَّيْنِ يَرْجِعُ بِبَدَلِ الصَّلْحِ وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِمَجْمُوعِ الدَّيْنِ مِثْلًا لَوْ كَفَلَ بِدَرَاهِمٍ جِيَادًا فَأَدَّاهَا رُبُوفًا رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِدَرَاهِمٍ جِيَادًا , وَبِالعَكْسِ لَوْ كَفَلَ بِرُبُوفٍ وَأَدَّى جِيَادًا رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِرُبُوفٍ لَا بِجِيَادٍ وَكَذَا لَوْ كَفَلَ بِكَذَا دَرَاهِمٍ فَصَالَحَ عَلَى عُرُوضٍ رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِالدَّرَاهِمِ الَّتِي كَفَلَهَا وَأَمَّا لَوْ كَفَلَ بِأَلْفِ قَرِشٍ وَأَدَّى خَمْسِمِائَةَ صُلْحًا رَجَعَ عَلَى الْأَصِيلِ بِخَمْسِمِائَةٍ .
(الْمَادَّةُ 658) لَوْ غَرَّ أَحَدٌ آخَرَ فِي ضِمْنِ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ يَضْمَنُ

(123/1)

124

ضَرَرَهُ مِثْلًا لَوْ اشْتَرَى أَحَدٌ عَرَصَةً وَبَنَى عَلَيْهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ أَحَدَ الْمُشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ تَمَنُّ الْأَرْضِ مَعَ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ حِينَ التَّسْلِيمِ كَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِأَهْلِ السُّوقِ : هَذَا الصَّغِيرُ وَلَدِي بِيَعُوهُ بِضَاعَةً فَإِنِّي أُدِنْتُهُ بِالتَّجَارَةِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ أَنَّ الصَّبِيَّ وَلَدٌ غَيْرُهُ فَلَأَهْلُ السُّوقِ أَنْ يُطَالِبُوهُ بِتَمَنُّ الْبِضَاعَةِ الَّتِي بَاعَهَا لِلصَّبِيِّ .

البَابُ الثَّلَاثُ فِي الْبِرَاءَةِ مِنَ الْكَفَالَةِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان بعض الضوابط العمومية

(الْمَادَّةُ 659) لَوْ سَلَّمَ الْمَكْفُولُ بِهِ مِنْ طَرَفِ الْأَصِيلِ أَوْ الْكَفِيلِ إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ مِنَ الْكَفَالَةِ

(الْمَادَّةُ 660) لَوْ قَالَ الْمَكْفُولُ لَهُ : أَبْرَأْتُ الْكَفِيلَ أَوْ لَيْسَ لِي عِنْدَ الْكَفِيلِ شَيْءٌ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ .
(الْمَادَّةُ 661) لَا تَلْزَمُ بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ .
(الْمَادَّةُ 662) بَرَاءَةُ الْأَصِيلِ تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْكَفِيلِ .
الفصل الثاني في البراءة من الكفالة بالنفس
(الْمَادَّةُ 663) لَوْ سَلَّمَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ بِهِ فِي

(124/1)

125

محل يمكن فيه المخاصة كالمصر أو القصبه إلى المكفول له، يبرأ الكفيل من الكفالة سواء قبل المكفول له أو لم يقبل و لكن لو شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة أخرى، و لو كفل على أن يسلمه في مجلس الحاكم و سلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة، و لكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ.

(الْمَادَّةُ 664) يَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِمَجَرَّدِ تَسْلِيمِ الْمَكْفُولِ بِهِ بِطَلْبِ الطَّالِبِ وَأَمَّا لَوْ سَلَّمَهُ بِدُونِ طَلْبِ الطَّالِبِ فَلَا يَبْرَأُ مَا لَمْ يَقُلْ سَلَّمْتُهُ بِحُكْمِ الْكِفَالَةِ .
(الْمَادَّةُ 665) لَوْ كَفَلَ عَلَى أَنْ يُسَلِّمَهُ فِي الْيَوْمِ الْفُلَانِيِّ وَسَلَّمَهُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ يَبْرَأُ مِنَ الْكِفَالَةِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلِ الْمَكْفُولُ لَهُ .

(الْمَادَّةُ 666) لَوْ مَاتَ الْمَكْفُولُ بِهِ فَكَمَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ الْكَفِيلُ كَذَلِكَ لَوْ تُوْفِيَ الْكَفِيلُ فَكَمَا يَبْرَأُ هُوَ مِنَ الْكِفَالَةِ كَذَلِكَ يَبْرَأُ كَفِيلُهُ أَيْضًا وَلَكِنْ لَا يَبْرَأُ الْكَفِيلُ مِنَ الْكِفَالَةِ بِوَفَاةِ الْمَكْفُولِ لَهُ وَيُطَالِبُ وَارِثُهُ .
الفصل الثالث: في البراءة من الكفالة بالمال
(الْمَادَّةُ 667) لَوْ تُوْفِيَ الدَّائِنُ وَكَانَتْ الْوَرَاثَةُ مُنْحَصِرَةً فِي الْمَدِينِ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ مِنَ الْكِفَالَةِ وَإِنْ كَانَ لِلدَّائِنِ وَارِثٌ آخَرَ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ مِنَ حِصَّةِ الْمَدِينِ فَقَطْ ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ حِصَّةِ الْوَارِثِ الْآخَرَ . (الْمَادَّةُ 668) لَوْ صَالَحَ الْكَفِيلُ أَوْ الْأَصِيلُ الدَّائِنَ عَلَى مِقْدَارِ

(125/1)

126

من الدين يبرأ إن اشترطت براءتهما أو براءة الأصيل فقط أو لم يشترط شيء وإن اشترطت براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب محيرًا إن شاء أخذ مجموع دينه من الأصيل وإن شاء أخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الأصيل .
(الْمَادَّةُ 669) لَوْ أَحَالَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُولَ لَهُ عَلَى أَحَدٍ وَقِيلَ الْمَكْفُولُ لَهُ ، وَالْمَحَالُ عَلَيْهِ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ ، وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ أَيْضًا .

(الْمَادَّةُ 670) لَوْ مَاتَ الْكَفِيلُ بِالْمَالِ يُطَالِبُ بِالْمَالِ الْمَكْفُولَ بِهِ مِنْ تَرَكَتِهِ .
(الْمَادَّةُ 671) : الْكَفِيلُ بِتَمَنِ الْمَبِيعِ إِذَا انْفَسَخَ الْمَبِيعُ أَوْ اسْتُحَقَّ الْمَبِيعُ أَوْ رُدَّ بَعِيْبٍ يَبْرَأُ مِنَ الْكِفَالَةِ .
(الْمَادَّةُ 672) لَوْ اسْتَوْجَرَ مَالٌ إِلَى تَمَامِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ، وَكَفَلَ أَحَدٌ بَدَلَ الْإِجَارَةِ الَّتِي سُمِّيَتْ تَنْتَهِي كِفَالَتُهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَإِنْ انْعَقَدَتْ إِجَارَةٌ جَدِيدَةٌ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ لَا تَكُونُ تِلْكَ الْكِفَالَةُ شَامِلَةً لِهَذَا الْعَقْدِ .

تحريراً في غرة ربيع الأول سنة 1287 هـ

(126/1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"

(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ الرَّابِعُ: الْحَوَالَةُ

وَيَحْتَوِي عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَبَابَيْنِ:

الْمُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْعَائِدَةِ لِلْحَوَالَةِ

(الْمَادَّةُ 673) الْحَوَالَةُ هِيَ نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى .

(الْمَادَّةُ 674) الْمُحِيلُ هُوَ الشَّخْصُ الَّذِي أَحَالَ أَيَّ الْمَدِينِ .

(الْمَادَّةُ 675) الْمَحَالُ لَهُ هُوَ الدَّائِنُ ،

(الْمَادَّةُ 676) الْمَحَالُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي قَبِلَ الْحَوَالَةَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَيُقَالُ لَهُ مُحْتَالٌ عَلَيْهِ أَيْضًا

(الْمَادَّةُ 677) الْمَحَالُ بِهِ هُوَ الْمَالُ الْمَحَالُ

(الْمَادَّةُ 678) الْحَوَالَةُ الْمُقَيَّدَةُ هِيَ الْحَوَالَةُ الَّتِي قُيِّدَتْ بِأَنْ تُعْطَى مِنْ الْمَالِ الَّذِي لِلْمُحِيلِ بِذِمَّةِ الْمَحَالِ

عَلَيْهِ أَوْ بِيَدِهِ ،

(الْمَادَّةُ 679) الْحَوَالَةُ الْمُطْلَقَةُ هِيَ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدْ بِأَنْ تُعْطَى مِنْ الْمَالِ الَّذِي لِلْمُحِيلِ بِيَدِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ ،

(127/1)

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ عَقْدِ الْحَوَالَةِ

وَيُنْقَسِمُ إِلَى فِصْلَيْنِ:

الفصل الأول: في بيان ركن الحوالة

(الْمَادَّةُ 680) إِذَا قَالَ الْمُحِيلُ لِدَائِنِهِ : أَحَلُّكَ عَلَى فُلَانٍ وَقَبِلَ الْمَحَالُ لَهُ وَالْمَحَالُ عَلَيْهِ تَتَعَقَّدُ الْحَوَالَةُ .

(الْمَادَّةُ 681) يَجُوزُ عَقْدُ الْحَوَالَةِ بَيْنَ الْمَحَالِ لَهُ وَالْمَحَالِ عَلَيْهِ فَقَطْ ، مَثَلًا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأَخْرَ : خُذْ

عَلَيْكَ حَوَالَةَ دَيْنِي الْبَالِغِ كَذَا قِرْشًا عِنْدَ فُلَانٍ ، وَقَالَ ذَلِكَ الشَّخْصُ " قَبِلْتُ " ، أَوْ قَالَ لَهُ : أَقْبَلِ الدَّيْنَ

الَّذِي لَكَ عِنْدَ فُلَانٍ بِكَذَا قِرْشًا حَوَالَةَ عَلَيَّ ، وَقَبِلَ الشَّخْصُ الْمَذْكُورُ تَكُونُ الْحَوَالَةُ صَحِيحَةً حَتَّى لَوْ نَدِمَ

الْمَحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَا تُجْدِيهِ نَدَامَتُهُ نَفْعًا .

(الْمَادَّةُ 682) لَدَى إِعْلَامِ الْحَوَالَةِ الَّتِي أُجْرِيَتْ بَيْنَ الْمُحِيلِ وَالْمَحَالِ لَهُ فَقَطْ إِلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ إِذَا قَبِلَهَا

تَكُونُ صَحِيحَةً وَتَامَةً ، مَثَلًا لَوْ أَحَالَ شَخْصٌ دَائِنَهُ عَلَى رَجُلٍ فِي دِيَارٍ أُخْرَى وَبَعْدَ أَنْ قَبِلَهَا الدَّائِنُ إِذَا

أَبْلَغَتْ إِلَى الْمَحَالِ عَلَيْهِ فَقَبِلَهَا تَصِيرُ الْحَوَالَةُ تَامَةً .

(الْمَادَّةُ 683) الْحَوَالَةُ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ الْمُحِيلِ وَالْمَحَالِ عَلَيْهِ فَقَطْ تَتَعَقَّدُ مَوْفُوفَةً عَلَى قَبُولِ الْمَحَالِ لَهُ

مَثَلًا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِرَجُلٍ أُخْرَ : خُذْ عَلَيْكَ دَيْنِي الَّذِي لِفُلَانٍ حَوَالَةَ وَقَبِلَ ذَلِكَ الرَّجُلُ تَتَعَقَّدُ مَوْفُوفَةً فَإِذَا

قَبِلَهَا الْمَحَالُ لَهُ تَكُونُ الْحَوَالَةُ نَافِذَةً ،

(128/1)

الفصل الثاني: في بيان شروط الحوالة 673

(الْمَادَّةُ 684) يُسْتَنْرَطُ فِي انْعِقَادِ الْحَوَالَةِ كَوْنُ الْمُحِيلِ وَالْمَحَالِ لَهُ عَاقِلَيْنِ وَكَوْنُ الْمَحَالِ عَلَيْهِ عَاقِلًا

وَبَالِغًا فَكَمَا أَنَّ إِحَالََةَ الصَّبِيِّ غَيْرَ الْمُمَيَّرِ دَائِنُهُ عَلَى آخَرَ وَ قَبُولُ الْحَوَالَةِ لِنَفْسِهِ مِنْ آخَرَ بَاطِلٌ فَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ مُمَيَّرًا أَوْ غَيْرَ مُمَيَّرٍ مَادُونًا أَوْ مَحْجُورًا، إِذَا قَبِلَ حَوَالَةَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ آخَرَ تَكُونُ بَاطِلَةً. (الْمَادَّةُ 685)

الْمُمَيَّرُ وَقَبُولُهُ الْحَوَالَةَ تَتَعَقَّدُ مَوْفُوفَةً عَلَى إِجَارَةِ وَلِيِّهِ فَإِذَا أَجَارَ الْوَلِيُّ كَانَتْ نَافِذَةً، وَإِذَا قَبِلَ الصَّبِيُّ الْحَوَالَةَ لِنَفْسِهِ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ أَمْلًا أَيْ أَعْنَى مِنَ الْمُحِيلِ وَإِنْ أَذِنَ الْوَلِيُّ. (الْمَادَّةُ 686)

لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مَدِينًا لِلْمُحِيلِ فَتَصِحُّ حَوَالَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُحِيلِ دَيْنٌ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ.

(الْمَادَّةُ 687) كُلُّ دَيْنٍ لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِهِ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ أَيْضًا

(الْمَادَّةُ 688) كُلُّ دَيْنٍ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بِهِ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ أَيْضًا، لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُحَالُ بِهِ مَعْلُومًا، فَلَا تَصِحُّ حَوَالَةُ الدَّيْنِ الْمَجْهُولِ مَثَلًا لَوْ قَالَ: قَبِلْتُ دَيْنَكَ الَّذِي سَيَبْتِئُ عَلَى فُلَانٍ لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِهِ. (الْمَادَّةُ 689)

كَمَا تَصِحُّ حَوَالَةُ الدُّيُونِ الْمُتَرْتِبَةِ فِي الذِّمَّةِ أَصَالَةً، كَذَلِكَ تَصِحُّ حَوَالَةُ الدُّيُونِ الَّتِي تَتَرْتَّبُ فِي الذِّمَّةِ مِنْ جِهَتِي الْكِفَالَةِ وَالْحَوَالَةَ.

(129/1)

130

البَابُ الثَّانِي فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْحَوَالَةِ 673

(الْمَادَّةُ 690) : حُكْمُ الْحَوَالَةِ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُحِيلُ بَرِيئًا مِنْ دَيْنِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ كَفِيلٌ أَنْ يَبْرَأَ الْكَفِيلُ مِنَ الْكِفَالَةِ، وَأَنْ يَبْتِئَ حَقُّ مُطَالَبَةِ ذَلِكَ الدَّيْنِ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ لِلْمُحَالِ لَهُ أَوْ إِذَا أَحَالَ الْمُرْتَهِنُ أَحَدًا عَلَى الرَّاهِنِ لَا تَبْقَى لَهُ صِلَاحِيَّةٌ بِحَبْسِ الرَّهْنِ وَتَوْقِيفِهِ.

(الْمَادَّةُ 691) إِذَا أَحَالَ الْمُحِيلُ بِصُورَةٍ مُطْلَقَةٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دَيْنٌ عِنْدَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ يَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْأَدَاءِ عَلَى الْمُحِيلِ وَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنٌ يَتَقَاصُ بِدَيْنِهِ بَعْدَ الْأَدَاءِ.

(الْمَادَّةُ 692) يَنْقَطِعُ فِي الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ حَقُّ مُطَالَبَةِ الْمُحِيلِ بِالْمُحَالِ بِهِ وَلَيْسَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ، وَإِذَا أُعْطَاهُ يَكُونُ ضَامِنًا، وَيَرْجِعُ بَعْدَ الضَّمَانِ عَلَى الْمُحِيلِ، وَإِذَا تَوَفَّى الْمُحِيلُ قَبْلَ الْأَدَاءِ وَدِيُونُهُ أَكْثَرَ مِنْ تَرَكَتِهِ فَلَيْسَ لِسَائِرِ الْعُرَمَاءِ حَقٌّ فِي الْمُحَالِ بِهِ.

(الْمَادَّةُ 693) إِذَا وَقَعَتْ الْحَوَالَةُ مُقَيَّدَةً بَأَنْ تُعْطَى مِنْ مَطْلُوبِ النَّاشِئِ عَنِ ثَمَنِ الْمَبِيعِ بِذِمَّةِ الْمُسْتَرِي فَتَكُونُ هَذِهِ الْحَوَالَةُ صَحِيحَةً عَلَى الْوَجْهِ الْمَحْرَرِ فِي الْمَادَّةِ (252) مِنَ الْمَجَلَّةِ، وَإِذَا هَلَكَ الْمَبِيعُ فِي الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ وَسَقَطَ الثَّمَنُ أَوْ رُدَّ الْمَبِيعُ بِخِيَارِ الشَّرْطِ أَوْ خِيَارِ الرُّوِيَّةِ أَوْ خِيَارِ الْعَيْبِ أَوْ أُقْبِلَ النَّبِيعُ لَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ، وَيَرْجِعُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْأَدَاءِ عَلَى الْمُحِيلِ وَيَأْخُذُ مَا أُعْطَاهُ مِنَ الْمُحِيلِ، وَلَكِنْ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ وَضَبَطَ الْمَبِيعَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ.

(الْمَادَّةُ 694) إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحِقُّ فِي الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ

(130/1)

131

بَأَنْ تُعْطَى مِنَ الْمَبْذُوعِ الْمَوْجُودِ لِلْمُحِيلِ أَمَانَةً بِيَدِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَضَبَطَ ذَلِكَ الْمَالِ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ وَيَعُودُ هَذَا الدَّيْنُ إِلَى الْمُحِيلِ

(الْمَادَّةُ 695) فِي الْحَوَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ بَأَنْ تُعْطَى مِنَ الْمَبْذُوعِ الَّذِي لِلْمُحِيلِ بِيَدِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِذَا هَلَكَ ذَلِكَ الْمَبْذُوعُ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَضْمُونًا، وَيَعُودُ هَذَا الدَّيْنُ إِلَى الْمُحِيلِ وَإِنْ كَانَ مَضْمُونًا لَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِهِلَاكِ كَهَذَا، مَثَلًا لَوْ أَحَالَ أَحَدُهُمْ دَائِنَهُ عَلَى شَخْصٍ عَلَى أَنْ يُعْطَى مِنْ دَرَاهِمِ الْأَمَانَةِ الَّتِي لَهُ

عِنْدَ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ وَهَلَكْتَ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ قَبْلَ الْأَخْذِ بِلَا تَعَدِّ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ وَيَعُودُ مَطْلُوبُ الدَّيْنِ إِلَى الْمُحِيلِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ مَعْصُوبَةً أَوْ كَانَتْ أَمَانَةً وَلَزِمَتْ تَأْذِينُهَا بِاسْتِهْلَاكِ ذَلِكَ الشَّخْصِ لَا تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ .

(الْمَادَّةُ 696) إِذَا أَحَالَ رَجُلٌ عَلَى شَخْصٍ بِنَاءً عَلَى أَنْ يَبِيعَ مَالًا مُعَيَّنًا لَهُ وَيُؤَدِّيَ مِنْ ثَمَنِهِ وَقَبْلَ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ الْحَوَالَةَ بِذَلِكَ الشَّرْطِ تَصِحُّ وَيُجْبَرُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالَ وَيُؤَدِّيَ الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ .

(الْمَادَّةُ 697) فِي الْحَوَالَةِ الْمُذْهِمَةِ أَيَّ فِي الْحَوَالَةِ الَّتِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا تَعَجِيلُ الْمُحَالِ بِهِ وَتَأْجِيلُهُ إِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُعْجَلًا عَلَى الْمُحِيلِ فَالْحَوَالَةُ مُعْجَلَةٌ أَيْضًا وَيَلْزَمُ الْمُحَالُ عَلَيْهِ آدَاؤُهَا حَالًا وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا فَالْحَوَالَةُ تَكُونُ أَيْضًا مُؤَجَّلَةً وَيَلْزَمُ آدَاؤُهَا عِنْدَ حُلُولِ أَجْلِهَا .

(الْمَادَّةُ 698) : لَيْسَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ قَبْلَ آدَاءِ الدَّيْنِ . وَإِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ بِالْمُحَالِ بِهِ يَعْنِي أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْمُحِيلِ الْجِنْسَ الَّذِي أَجَّلَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّرَاهِمِ , وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِالْمُؤَدِّيِّ مِثْلًا لَوْ أُجِيلَ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فَضَّةً وَأُعْطِيَ ذَهَبًا يَأْخُذُ فَضَّةً , وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالذَّهَبِ , وَكَذَلِكَ إِذَا أَدَّى أَمْوَالًا وَأَشْيَاءَ آخَرَ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أُحِيلَتْ .

(131/1)

132

(الْمَادَّةُ 699) كَمَا أَنَّ الْمُحَالَ عَلَيْهِ يَبْرَأُ مِنَ الدَّيْنِ بِآدَاءِ الْمُحَالِ بِهِ أَوْ إِذَا أَخَذَهُ أَحَدٌ حَوَالَةً عَلَى نَفْسِهِ أَوْ بِإِبْرَاءِ الْمُحَالِ لَهُ الْمُحَالَ عَلَيْهِ وَإِذَا وَهَبَ الْمُحَالُ لَهُ الْمُحَالَ بِهِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ وَقَبْلَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ يَصِيرُ بَرِيئًا مِنَ الدَّيْنِ أَيْضًا .

(الْمَادَّةُ 700) إِذَا تُوَفِّيَ الْمُحَالُ لَهُ وَكَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ وَارْتًا لَهُ فَقَطَّ فَلَا يَبْقَى حُكْمٌ لِلْحَوَالَةِ .

(132/1)

133

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهامبوني"

(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ الْخَامِسُ فِي الرَّهْنِ

وَهُوَ يَحْتَوِي عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ

الْمُقَدِّمَةُ: فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّهْنِ

(الْمَادَّةُ 701) الرَّهْنُ حَبْسُ مَالٍ مَحْبُوسٍ وَتَوْفِيقُهُ مُقَابِلَ حَقٍّ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ مِنْهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْمَالُ: مَرْهُونًا وَرَهْنًا.

(الْمَادَّةُ 701) الْارْتِهَانُ أَخْذُ الرَّهْنِ.

(الْمَادَّةُ 703) الرَّاهِنُ هُوَ الشَّخْصُ الَّذِي يُعْطِي الرَّهْنَ .

أَيُّ الْمَدِينِ الَّذِي يُعْطِي الْمَرْهُونَ

(الْمَادَّةُ 704) الْمُرْتَهَنُ هُوَ الشَّخْصُ الَّذِي يَأْخُذُ الرَّهْنَ , أَيُّ الدَّائِنِ

(الْمَادَّةُ 705) الْعَدْلُ هُوَ الشَّخْصُ الَّذِي انْتَمَنَهُ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ وَأُودِعَاهُ وَسَلَّمَاهُ الرَّهْنَ ,

(133/1)

الباب الأول: وفيه بيان المسائل الدائرة لعقد الرهن
ويُنقسم إلى ثلاثة فصول:

(الفصل الأول: في بيان المسائل المتعلقة بركن الرهن)

(المادة 706) يُعقد الرهن بإيجاب وقبول من الراهن والمرتهن فقط لكن ما لم يوجد القبض لا يتم ولا يلزم فللراهن أن يرجع عن الرهن قبل التسليم .

(المادة 707) الإيجاب والقبول في الرهن هو قول الراهن : إني رهنت عندك هذا الشيء مقابل ديني أو كلاماً آخر بهذا المعنى , وأن يقول المرتهن أيضاً قولاً يدل على الرضا مثل قبلت أو رضيت , وليس ذكر لفظ الرهن شرطاً , مثلاً لو اشترى أحد شيئاً وأعطى البائع مالا فاقبال له : أحفظه عندك إلى أن أنفدك الثمن يكون قد رهن المال .

(الفصل الثاني: في بيان شروط انعقاد الرهن)

(المادة 708) يشترط أن يكون الراهن والمرتهن عاقلين , ولا يشترط بلوغهما حتى إن رهن الصبي المميز وارتبهانه جائز .

(المادة 709) : يشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع فيجب أن

(134/1)

يكون موجوداً وقت العقد ومالاً متقوماً ومقدوراً التسليم .
(المادة 710) : يشترط أن يكون مقابل الرهن مالا مضموناً فيجوز أخذ الرهن لأجل المال المغصوب ولا يصح أخذ الرهن لأجل مال هو أمانة .

(الفصل الثالث: في زوائد الرهن المتصلة و في تبديل الرهن وزيادة بعد عقد الرهن)

(المادة 711) كما أن المشتملات - الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل - في الرهن أيضاً ; كذلك لو رهنت عرصة تدخل في الرهن أشجارها وأثمارها وسائر مغروساتها ومزروعاتها وإن لم تذكر صراحة .

(المادة 712) يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن شخص ساعته مقابل كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك أتى بسيف وقال : خذ هذا بدل الساعة ورد المرتهن الساعة وأخذ السيف يكون السيف مرهوناً مقابل ذلك المبلغ .

(المادة 713) يجوز للراهن أن يزيد في المرهون بعد العقد . يعني أنه يصح أن يضيف إليه مالا آخر رهناً والعقد باق وهذه الزيادة تلتحق بأصل العقد يعني أن أصل العقد يكون كأنه ورد على كلا المالين , ومجموع هذين المالين يكون مرهوناً لقاء الدين القائم وقت الزيادة .
(المادة 714) إذا رهن مقابل مال دين تصح زيادة الدين في

(135/1)

مقابله ذلك الرهن أيضاً . مثلاً إذا رهن شخص مقابل ألف قرش دينه ساعة ثمنها ألفا قرش وسلمها ثم أخذ خمسمائة قرش مقابل ذلك الرهن أيضاً فتكون الساعة رهناً بمقابله ألف وخمسمائة قرش .
(المادة 715) الزيادة المتولدة من المرهون تكون مرهونة مع أصل الرهن .

البَابُ الثَّانِي فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ

- (الْمَادَّةُ 716) لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَفْسَخَ الرَّهْنَ وَحَدَهُ.
(الْمَادَّةُ 717) لَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَفْسَخَ عَقْدَ الرَّهْنِ بِدُونِ رِضَا الْمُرْتَهِنِ.
(الْمَادَّةُ 718) لِلرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ أَنْ يَفْسَخَا عَقْدَ الرَّهْنِ بِالِاتِّفَاقِ وَلَكِنْ لِلْمُرْتَهِنِ صِلَاحِيَّةٌ حَبْسِ الرَّهْنِ وَإِمْسَاكِهِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ مَالَهُ فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ.
(الْمَادَّةُ 719) يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ رَهْنًا لِكِفَالِهِ.
(الْمَادَّةُ 720) يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الدَّائِنَانِ رَهْنًا مِنَ الْمَدِينِ الْوَاحِدِ سَوَاءً أَكَانَا شَرِيكَيْنِ فِي الدَّيْنِ أَوْ لَا وَهَذَا الرَّهْنُ يَكُونُ مَرْهُونًا مُقَابِلَ مَجْمُوعِ الدَّيْنَيْنِ.
(الْمَادَّةُ 721) يَجُوزُ لِلدَّائِنِ الْوَاحِدِ أَنْ يَأْخُذَ رَهْنًا لِأَجْلِ الدَّيْنِ الَّذِي لَهُ عَلَى اثْنَيْنِ وَيَكُونُ هَذَا أَيْضًا مَرْهُونًا مُقَابِلَ مَجْمُوعِ الدَّيْنَيْنِ.

(136/1)

137

البَابُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَرْهُونِ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ مُؤَنَةِ الْمَرْهُونِ وَمَصَارِيْفِهِ

- (الْمَادَّةُ 722) عَلَى الْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْفَظَ الرَّهْنَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَنْ هُوَ أَمِينُهُ كَعِيَالِهِ أَوْ شَرِيكِهِ أَوْ خَادِمِهِ.
(الْمَادَّةُ 723) الْمُمْصَرَفُ الْمُفْتَضَى لِأَجْلِ مُحَافَظَةِ الرَّهْنِ كِابِجَارِ الْمَحَلِّ وَأَجْرَةَ النَّاطُورِ عَائِدٌ عَلَى الْمُرْتَهِنِ.
(الْمَادَّةُ 724) الرَّهْنُ إِنْ كَانَ حَيَوَانًا فَعَلْفَهُ وَأَجْرَةُ رَاعِيهِ عَلَى الرَّاهِنِ وَإِنْ كَانَ عَقَارًا فَتَعْمِيرُهُ وَسَقْيُهُ وَتَلْقِيحُهُ وَتَطْهِيرُ خَرْقِهِ وَسَائِرِ مَصَارِيْفِهِ الَّتِي هِيَ لِإِصْلَاحِ مَنَافِعِهِ وَبَقَائِهِ عَائِدَةٌ عَلَى الرَّاهِنِ أَيْضًا.
(الْمَادَّةُ 725) إِذَا أَوْفَى الرَّاهِنُ أَوْ الْمُرْتَهِنُ الْمُمْصَرُوفَ الْعَائِدَ عَلَى الْآخَرِ مِنْ تُلْقَاءِ نَفْسِهِ بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ يَكُونُ مُنْتَبِرًا عَلَيْهِ وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَئِذٍ أَنْ يَطَالِبَ بِهِ .
الفصل الثاني: في الرهن المستعار
(الْمَادَّةُ 726) يَجُوزُ لِشَخْصٍ أَنْ يَسْتَعِيرَ مَالَ غَيْرِهِ وَيَرْهَنَهُ بِإِذْنِهِ وَيُقَالُ لَهُ: رَهْنٌ مُسْتَعَارٌ.

(137/1)

138

- (الْمَادَّةُ 727) إِذَا أَذِنَ صَاحِبُ الْمَالِ مُطْلَقًا كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرْهَنَهُ بِأَيِّ وَجْهِ شَاءَ.
(الْمَادَّةُ 728) إِذَا أَذِنَ صَاحِبُ الْمَالِ بِالرَّهْنِ مُقَابِلَ كَذَا مِقْدَارًا مِنَ الْفُرُوشِ أَوْ فِي مُقَابَلَةِ مَا فِي جَنْبِهِ كَذَا أَوْ لِلرَّجُلِ الْفُلَانِيِّ أَوْ فِي الْبَلَدَةِ الْفُلَانِيَّةِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَرْهَنَ إِلَّا بِصُورَةٍ مُوَافِقَةٍ الْقَيْدِ وَالشَّرْطِ.
البَابُ الرَّابِعُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الرَّهْنِ 701

وَيَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الرَّهْنِ الْعُمُومِيَّةِ

- (الْمَادَّةُ 729) حُكْمُ الرَّهْنِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُرْتَهِنِ حَقُّ حَبْسِ الرَّهْنِ لِحَبْنِ فَكَاكِهِ وَأَنْ يَكُونَ أَحَقُّ مِنْ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ بِاسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ مِنَ الرَّهْنِ إِذَا تُوْفِيَ الرَّاهِنُ .
(الْمَادَّةُ 730) لَا يَكُونُ الرَّاهِنُ مَانِعًا لِلْمُطَالِبَةِ بِالدَّيْنِ وَلِلْمُرْتَهِنِ صِلَاحِيَّةٌ مُطَالِبَتِهِ بَعْدَ قَبْضِ الرَّهْنِ أَيْضًا.
(الْمَادَّةُ 731) إِذَا فُضِيَ مِقْدَارٌ مِنَ الدَّيْنِ لَا يَلْزَمُ رَدُّ مِقْدَارٍ مِنَ الرَّهْنِ مُقَابِلَ ذَلِكَ وَلِلْمُرْتَهِنِ الْحَقُّ

بِحَبْسِ الرَّهْنِ وَإِمْسَاكِهِ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ بَقِيَّةَ الدَّيْنِ تَمَامًا لَكِنْ إِذَا رَهَنَ شَيْئَيْنِ وَتَعَيَّنَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْدَارٌ مِنَ الدَّيْنِ فَعِنْدَ آدَاءِ الْمَقْدَارِ الْمُعَيَّنِ لِأَحَدِهِمَا فَلِلرَّاهِنِ أَنْ يَسْتَخْلَصَهُ وَحْدَهُ .

(138/1)

ص:139

(الْمَادَّةُ 732) لِصَاحِبِ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ أَنْ يُؤَاخِذَ الرَّاهِنَ الْمُسْتَعِيرَ لِتَخْلِيصِ الرَّهْنِ وَتَسْلِيمِهِ إِلَيْهِ وَإِذَا كَانَ الْمُسْتَعِيرُ عَاجِزًا عَنْ آدَاءِ الدَّيْنِ بِسَبَبِ فَقْرِهِ فَلِلْمُعِيرِ أَنْ يُوَدِّعَ ذَلِكَ الدَّيْنَ وَيُخْلَصَ مَالَهُ مِنَ الرَّهْنِ وَيَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَى الرَّاهِنِ .

(الْمَادَّةُ 733) لَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ بِوَفَاةِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ .

(الْمَادَّةُ 734) إِذَا تُوفِّيَ الرَّاهِنُ وَكَانَتْ وَرَثَتُهُ كِبَارًا قَامُوا مَقَامَهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ آدَاءُ الدَّيْنِ تَمَامًا مِنَ التَّرَكَةِ وَتَخْلِيصِ الرَّهْنِ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا أَوْ كِبَارًا غَائِبِينَ فِي مَحَلِّ بَعِيدٍ مُدَّةَ السَّفَرِ فَالْوَصِيُّ يَبِيعُ الرَّهْنَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ وَيُوَدِّي الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِهِ .

(الْمَادَّةُ 735) لَيْسَ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَأْخُذَ مَالَهُ مِنَ الْمُرْتَهِنِ مَا لَمْ يُؤَدِّ الدَّيْنَ الَّذِي هُوَ فِي مُقَابَلَةِ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ سِوَاءَ كَانَ الرَّاهِنُ الْمُسْتَعِيرُ حَيًّا أَمْ تُوفِّيَ قَبْلَ فَكِّ الرَّهْنِ .

(الْمَادَّةُ 736) إِذَا تُوفِّيَ الرَّاهِنُ الْمُسْتَعِيرُ وَهُوَ مَدِينٌ مُفْلِسٌ يَبْقَى الرَّهْنُ الْمُسْتَعَارُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ عَلَى حَالِهِ مَرْهُونًا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُبَاعُ بِدُونِ رِضَا الْمُعِيرِ وَإِذَا أَرَادَ الْمُعِيرُ بَيْعَ الرَّهْنِ وَإِيفَاءَ الدَّيْنِ فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ يَكْفِي لِآدَاءِ الدَّيْنِ يُبَاعُ بِدُونِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى رِضَا الْمُرْتَهِنِ وَإِنْ كَانَ لَا يَكْفِي لِقَضَاءِ الدَّيْنِ لَا يُبَاعُ مَا لَمْ يَرْضَ الْمُرْتَهِنُ .

(الْمَادَّةُ 737) إِذَا تُوفِّيَ الْمُعِيرُ وَدَيْنُهُ أَكْثَرُ مِنْ تَرَكَتِهِ يُؤَمَّرُ الرَّاهِنُ بِآدَاءِ دَيْنِهِ وَتَخْلِيصِ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ وَرَدِّهِ ، وَإِذَا كَانَ عَاجِزًا عَنْ تَأْدِيَةِ الدَّيْنِ بِسَبَبِ فَقْرِهِ يَبْقَى ذَلِكَ الرَّهْنُ الْمُسْتَعَارُ عَلَى حَالِهِ مَرْهُونًا عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ إِلَّا أَنَّهُ لِيُورَثَهُ الْمُعِيرُ أَنْ يُؤَدُّوا الدَّيْنَ وَيَسْتَخْلَصُوهُ وَإِذَا طَالَ عُرْمَاءُ الْمُعِيرِ بَيْعَ الرَّهْنِ فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ يَفِي بِالدَّيْنِ يُبَاعُ بِلا رِضَا الْمُرْتَهِنِ

(139/1)

ص:140

وَإِنْ كَانَ لَا يَفِي فَلَا يُبَاعُ بِدُونِ رِضَاهِ .

(الْمَادَّةُ 738) إِذَا تُوفِّيَ الْمُرْتَهِنُ يَبْقَى الرَّهْنُ مَرْهُونًا عِنْدَ وَرَثَتِهِ .

(الْمَادَّةُ 739) إِذَا رَهَنَ شَخْصٌ رَهْنًا عِنْدَ شَخْصَيْنِ عَلَى دَيْنٍ لَهُمَا بِذِمَّتِهِ فَأَدَى لِأَحَدِهِمَا مَالَهُ بِذِمَّتِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَرِدَّ نِصْفَ الْمَرْهُونِ وَمَا لَمْ يَقْضِهِمَا جَمِيعًا مَالَهُمَا بِذِمَّتِهِ لَيْسَ لَهُ تَخْلِيصُ الرَّهْنِ مِنْهُمَا .

(الْمَادَّةُ 740) مَنْ أَخَذَ مِنْ مَدْيُونِيهِ رَهْنًا وَاحِدًا فَلَهُ أَنْ يُمْسِكَ الرَّهْنَ إِلَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ مَالِهِ مِنَ الدَّيْنِ بِذِمَّتَيْهِمَا .

(الْمَادَّةُ 741) إِذَا أَهْلَكَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ أَوْ أَحْدَثَ فِيهِ عَيْبًا لَزِمَهُ الضَّمَانُ وَإِذَا أَهْلَكَهُ الْمُرْتَهِنُ أَوْ أَحْدَثَ فِيهِ عَيْبًا سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِمِقْدَارِ قِيَمَتِهِ .

(الْمَادَّةُ 742) إِذَا أَتْلَفَ الرَّهْنَ شَخْصٌ غَيْرُ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ يَوْمَ الْإِتْلَافِ وَتَكُونُ تِلْكَ الْقِيَمَةُ رَهْنًا عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ .

الفصل الثاني في تصرف الراهن 703 والمرتهن 704 في الرهن 701

(الْمَادَّةُ 743) رَهْنٌ كُلٌّ وَاحِدٌ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ الْمَرْهُونِ عِنْدَ شَخْصٍ آخَرَ بِدُونِ إِذْنِ الثَّانِي بَاطِلٌ .

(الْمَادَّةُ 744) إِذَا رَهَنَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ عِنْدَ آخَرَ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ يَبْطُلُ الرَّهْنُ الْأَوَّلُ وَيَصِيرُ الرَّهْنُ الثَّانِي صَحِيحًا .

(140/1)

ص:141

(الْمَادَّةُ 745) إِذَا بَاعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ عِنْدَ الْغَيْرِ يَبْطُلُ الرَّهْنُ الْأَوَّلُ وَيَصِحُّ الرَّهْنُ الثَّانِي وَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الرَّهْنِ الْمُسْتَعَارِ .

(الْمَادَّةُ 746) إِذَا بَاعَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ بِدُونِ رِضَى الرَّاهِنِ فَالرَّاهِنُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْبَيْعَ وَإِنْ شَاءَ أَجَارَهُ وَنَفَّذَهُ .

(الْمَادَّةُ 747) إِذَا بَاعَ الرَّاهِنُ الرَّهْنَ بِدُونِ رِضَا الْمُرْتَهِنِ لَا يَكُونُ بَيْعُهُ نَافِذًا وَلَا يَطْرَأُ خَلْلٌ عَلَى حَقِّ حَبْسِ الْمُرْتَهِنِ بِيَدِهِ إِذَا قَضَى الدَّيْنَ يَصِيرُ الْبَيْعُ نَافِذًا . وَإِذَا أَجَارَ الْمُرْتَهِنُ ذَلِكَ الْبَيْعَ يَصِيرُ نَافِذًا وَيَخْرُجُ الرَّهْنُ مِنَ الرَّهْنِيَّةِ وَيَبْقَى الدَّيْنُ عَلَى حَالِهِ . وَيَصِيرُ تَمَنُّ الْمَبِيعِ رَهْنًا مَقَامَ الْمَبِيعِ . وَإِذَا لَمْ يُجْزِ الْمُرْتَهِنُ الْبَيْعَ فَالْمُسْتَرِي مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ تَرَبَّصَ لِجِبِينِ فَكِّ الرَّهْنِ وَإِنْ شَاءَ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ حَتَّى يَفْسَخَ الْبَيْعَ .

(الْمَادَّةُ 748) لِكُلِّ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ إِعَارَةُ الرَّهْنِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إِعَادَتُهُ إِلَى الرَّهْنِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ .

(الْمَادَّةُ 749) لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يُعَيِّرَ الرَّهْنَ لِلرَّاهِنِ . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا تُوَفِّيَ الرَّاهِنُ يَصِيرُ الْمُرْتَهِنُ أَحَقَّ مِنْ سَائِرِ غُرَمَاءِ الرَّاهِنِ فِي الرَّهْنِ .

(الْمَادَّةُ 750) لَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ الْإِنْتِفَاعَ بِالرَّهْنِ بِدُونِ إِذْنِ الرَّاهِنِ ، أَمَا إِذَا أِذِنَ الرَّاهِنُ وَأَبَاحَ الْإِنْتِفَاعَ فَلِلْمُرْتَهِنِ اسْتِعْمَالُ الرَّهْنِ وَأَخْذُ ثَمَرِهِ وَلَبَنِهِ وَلَا يَسْقُطُ مِنْهُ الدَّيْنُ شَيْءٌ مُقَابِلَ ذَلِكَ .

(الْمَادَّةُ 751) إِذَا أَرَادَ الْمُرْتَهِنُ الدَّهَابَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الرَّهْنَ مَعَهُ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا .

(141/1)

ص:142

الفصل الثالث: في بيان أحكام الرهن الذي هو في يد العَدْل

(الْمَادَّةُ 752) يَدُ الْعَدْلِ كَيْدُ الْمُرْتَهِنِ يَعْنِي إِذَا اتَّفَقَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ عَلَى أَنْ يُودِعَا الرَّهْنَ عِنْدَ أَمِينٍ وَرَضِيَ الْأَمِينُ وَقَبِضَ الرَّهْنَ تَمَّ الرَّهْنُ وَلَزِمَ وَقَامَ الْأَمِينُ مَقَامَ الْمُرْتَهِنِ .

(الْمَادَّةُ 753) إِذَا اسْتُرْطِ جِبِينُ الْعَقْدِ أَنْ يَقْبِضَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ تَمَّ وَضَعُهُ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ بِالِاتِّفَاقِ فِي يَدِ الْعَدْلِ جَارَ ذَلِكَ .

(الْمَادَّةُ 754) لَيْسَ لِلْعَدْلِ أَنْ يُعْطِيَ الرَّهْنَ لِلرَّاهِنِ أَوْ لِلْمُرْتَهِنِ بِلا رِضَى الْآخَرَ مَا دَامَ الدَّيْنُ بَاقِيًا وَإِنْ فَعَلَ لَهُ أَنْ يَسْتَرْدَهُ وَإِذَا هَلَكَ الرَّهْنُ قَبْلَ الْإِسْتِرْدَادِ يَضْمَنُ الْعَدْلُ قِيَمَتَهُ .

(الْمَادَّةُ 755) إِذَا تُوَفِّيَ الْعَدْلُ يُوَدِّعُ الرَّهْنَ عِنْدَ عَدْلٍ غَيْرِهِ بِتَرَاضِي الطَّرَفَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَّفَقَا يَضَعُهُ الْحَاكِمُ فِي يَدِ عَدْلٍ .

الفصل الرابع: في بيع الرهن

(الْمَادَّةُ 756) لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ بَيْعُ الرَّهْنِ بِدُونِ رِضَى صَاحِبِهِ .

(الْمَادَّةُ 757) إِذَا حَلَّ أَجَلُ الدَّيْنِ وَامْتَنَعَ الرَّاهِنُ عَنْ آدَائِهِ يَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَبِيعَ الرَّهْنَ وَيُؤَدِّيَ الدَّيْنَ فَإِنْ أَبَى وَعَانَدَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَآدَى الدَّيْنَ .

ص:143

(الْمَادَّةُ 758) إِذَا غَابَ الرَّاهِنُ وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ وَلَا مَمَاتُهُ فَلِلمُرْتَهِنِ يُرَاجِعُ الْحَاكِمَ لِأَجْلِ بَيْعِ الرَّهْنِ وَاسْتِيفَاءِ دَيْنِهِ مِنْهُ.

(الْمَادَّةُ 759) إِذَا خِيفَ مِنْ فَسَادِ الرَّهْنِ فَلِلمُرْتَهِنِ أَنْ يَبِيعَهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ . وَيَبْقَى التَّمَنُّ رَهْنًا فِي يَدِهِ . وَإِذَا بَاعَهُ بِدُونِ إِذْنِ الْحَاكِمِ يَكُونُ ضَامِمًا . كَذَلِكَ إِذَا أَدْرَكَتْ تِمَارًا وَخُضِرَةُ الْكُرْمِ وَالْبُسْتَانَ الْمَرْهُونَ وَخِيفَ مِنْ هَلَاكِهَا فَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَإِذَا بَاعَهَا بِدُونِ إِذْنِ الْحَاكِمِ كَانَ ضَامِمًا .

(الْمَادَّةُ 760) إِذَا حَلَّ وَفُتْ أَدَاءُ الدَّيْنِ وَوَكَّلَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ أَوْ الْعَدْلَ أَوْ أَحَدًا غَيْرَهُمَا لِأَجْلِ بَيْعِ الرَّهْنِ صَحَّ ذَلِكَ . وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَعْزَلَ ذَلِكَ الْوَكِيلَ بَعْدَهَا . وَلَا يَنْعَزِلُ بِوَفَاةِ الرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ أَيْضًا .

(الْمَادَّةُ 761) : عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِ أَدَاءِ الدَّيْنِ يَبِيعُ الْوَكِيلُ الرَّهْنَ وَيُسَلِّمُ التَّمَنُّ إِلَى الْمُرْتَهِنِ وَإِذَا امْتَنَعَ يُجْبِرُ الرَّاهِنَ عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ وَإِذَا أَبَى الرَّاهِنُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَإِذَا كَانَ الرَّاهِنُ أَوْ وَرَثَتُهُ غَائِبِينَ يُجْبِرُ الْوَكِيلَ عَلَى بَيْعِ الرَّهْنِ وَإِذَا امْتَنَعَ بَاعَهُ الْحَاكِمُ .

تحریرًا في 14 محرم سنة 1288هـ

ص:144

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
+بعد صورة الخط الهمايوني"
(ليعمل بموجبه)
الْكِتَابُ السَّادِسُ: فِي الْأَمَانَاتِ
وَيَسْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ
الْمُقَدِّمَةُ: فِي بَيَانِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَمَانَاتِ
(الْمَادَّةُ 762) الْأَمَانَةُ: هِيَ الشَّيْءُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْأَمِينِ . سِوَاءَ أَجْعَلَ أَمَانَةً بِقَصْدِ الْاسْتِحْفَافِ كَالْوَدِيعَةِ أَمْ كَانَ أَمَانَةً ضِمْنَ عَقْدِ كَالْمَأْجُورِ وَالْمُسْتَعَارِ . أَوْ صَارَ أَمَانَةً فِي يَدِ شَخْصٍ بِدُونِ عَقْدٍ وَلَا قَصْدٍ . كَمَا لَوْ أَلْقَتْ الرِّيحُ فِي دَارِ أَحَدٍ مَالٍ جَارِهِ فَحَبِثُ كَانَ ذَلِكَ بِدُونِ عَقْدٍ فَلَا يَكُونُ وَدِيعَةً بَلْ أَمَانَةً فَقَطْ .
(الْمَادَّةُ 763): الْوَدِيعَةُ هِيَ: الْمَالُ الَّذِي يُوضَعُ عِنْدَ شَخْصٍ بِقَصْدِ الْحِفْظِ .
(الْمَادَّةُ 764) الْإِبْدَاعُ: هُوَ وَضْعُ الْمَالِكِ مَالَهُ عِنْدَ آخَرَ لِحِفْظِهِ

ص:145

وَيُسَمَّى الْمُسْتَحْفَظُ مُودِعًا-بِكَسْرِ الدَّالِ- وَالَّذِي يَقْبَلُ الْوَدِيعَةَ: وَدِيعًا، وَمُسْتَوْدَعًا - يَفْتَحُ الدَّالِ- .
(الْمَادَّةُ 765) الْعَارِيَّةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي تَمَلَّكَ مَنْفَعَتَهُ لِأَخْرَجَ مَجَانًا أَيَّ بِلَا بَدَلٍ وَيُسَمَّى مُعَارًا أَوْ مُسْتَعَارًا أَيْضًا .
(الْمَادَّةُ 766) الْإِعَارَةُ هِيَ الْإِعْطَاءُ عَارِيَّةً وَيُقَالُ لِلشَّخْصِ الَّذِي أُعْطِيَ مُعِيرًا .
(الْمَادَّةُ 767) الْإِسْتِعَارَةُ هِيَ الْأَخْذُ عَارِيَّةً وَيُقَالُ لِلَّذِي أَخَذَ مُسْتَعِيرًا .

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ الْعُمُومِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَمَانَاتِ
(الْمَادَّةُ 768) الْأَمَانَةُ غَيْرُ مَضْمُونَةٌ . يَعْنِي عَلَى تَقْدِيرِ هَلَاكِهَا أَوْ ضَيَاعِهَا بِدُونِ صَنْعِ الْأَمِينِ وَتَقْصِيرِهِ فَلَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ .

(الْمَادَّةُ 769) إِذَا وَجَدَ شَخْصٌ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي مَجَلٍّ آخَرَ وَأَخَذَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّمَلُّكِ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْعَاصِبِ وَعَلَى هَذَا إِذَا هَلَكَ ذَلِكَ الْمَالُ أَوْ فُتِدَ يَضْمَنُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ صَنْعٌ وَتَقْصِيرٌ وَأَمَّا إِذَا أَخَذَهُ عَلَى أَنْ يَرُدَّهُ لِصَاحِبِهِ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مَعْلُومًا فَهُوَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ مَحْضَةٌ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَسْلِيمُهُ إِلَى صَاحِبِهِ . وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ فَهُوَ لِقَطْعَةٍ وَأَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُتَقَطِّعِ .
(الْمَادَّةُ 770) يُعْلَنُ الْمُتَقَطِّعُ أَنَّهُ وَجَدَ لِقَطْعَةٍ وَيَحْفَظُهَا عِنْدَهُ أَمَانَةً إِلَى أَنْ يَظْهَرَ صَاحِبُهَا فَإِذَا ظَهَرَ شَخْصٌ وَاتَّبَتْ أَنَّهَا مَالُهُ لَزِمَهُ أَنْ يُسَلِّمَهُ إِلَيْهَا .

(145/1)

ص:146

(الْمَادَّةُ 771) إِذَا هَلَكَ مَالٌ شَخْصٍ عِنْدَ آخَرَ فَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ بِدُونِ إِذْنِ الْمَالِكِ يَضْمَنُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ كَانَ أَخَذَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ مَا لَمْ يَكُنْ أَخَذَهُ بِصُورَةِ سَوْمِ الشِّرَاءِ وَسَمِّيَ التَّمَنُّ فَهَلْكَ الْمَالُ لَزِمَهُ الضَّمَانُ . مَثَلًا إِذَا أَخَذَ شَخْصٌ إِيَّاهُ بِلُؤْرِ مَنْ دُكَّانِ الْبَايَعِ بِدُونِ إِذْنِهِ فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ وَانْكَسَرَ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ وَأَمَّا إِذَا أَخَذَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ بِلَا قَصْدٍ أَتْنَاءَ النَّظَرِ وَانْكَسَرَ فَلَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ الْإِنَاءُ عَلَى إِيَّاهُ آخَرَ فَانْكَسَرَ ذَلِكَ الْإِنَاءُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ فَقَطْ وَأَمَّا الْإِنَاءُ الْأَوَّلُ فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ وَأَمَّا لَوْ قَالَ لِصَاحِبِ الدُّكَّانِ : بِكَمْ هَذَا الْإِنَاءُ ؟ فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الدُّكَّانِ : بِكَذَا فَرَسًا خُدَّهُ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ وَانْكَسَرَ ضَمِنَ تَمَنُّهُ وَكَذَا لَوْ وَقَعَ كَأْسُ الْفُقَاعِيِّ مِنْ يَدِ أَحَدٍ فَانْكَسَرَ وَهُوَ يَشْرَبُ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ مِنْ قَبِيلِ الْعَارِيَّةِ وَأَمَّا لَوْ وَقَعَ بِسَبَبِ سُوءِ اسْتِعْمَالِهِ فَانْكَسَرَ لَزِمَهُ الضَّمَانُ .

(الْمَادَّةُ 772) الْإِذْنُ دَلَالَةٌ كَالْإِذْنِ صَرَاحَةً . بَيِّنَةٌ أَنَّهُ عِنْدَ وُجُودِ النَّهْيِ صَرَاحَةً لَا اعْتِبَارَ بِالْإِذْنِ دَلَالَةً . مَثَلًا إِذَا دَخَلَ رَجُلٌ بَيْتَ آخَرَ فَهُوَ مَأْدُونٌ دَلَالَةً بِشْرَبِ الْمَاءِ بِالْإِنَاءِ الْمَخْصُوصِ لَهُ . وَإِذَا سَقَطَ مِنْ يَدِهِ وَهُوَ يَشْرَبُ وَانْكَسَرَ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . وَلَكِنْ إِذَا أَخَذَهُ بِيَدِهِ مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ نَهَاهُ بِقَوْلِهِ : لَا تَمْسَهُ فَسَقَطَ وَانْكَسَرَ يَصِيرُ ضَامِنًا .

(146/1)

ص:147

البَابُ الثَّانِي فِي الْوَدِيعَةِ
وَفِيهِ فَصْلَانِ:

الفَصْلُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَقْدِ الْإِيدَاعِ وَشُرُوطِهِ

(الْمَادَّةُ 773) يَنْعَقِدُ الْإِيدَاعُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ دَلَالَةً أَوْ صَرَاحَةً . مَثَلًا لَوْ قَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ : أَوْدَعْتُكَ هَذَا الْمَالَ أَوْ أَمْنْتُكَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ الْمُسْتَوْدِعُ أَيضًا : قَبِلْتُ يَنْعَقِدُ الْإِيدَاعُ صَرَاحَةً . وَإِذَا دَخَلَ شَخْصٌ إِلَى الْخَانَ وَقَالَ لِصَاحِبِ الْخَانَ : أَيَّنَ أُرْبِطُ دَابَّتِي ؟ فَأَرَاهُ مَحَلًّا وَرَبِطَ الدَّابَّةَ فِيهِ يَنْعَقِدُ الْإِيدَاعُ دَلَالَةً .

وَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَ شَخْصٌ مَالَهُ بِجَانِبِ صَاحِبِ الدُّكَّانِ وَذَهَبَ وَرَأَهُ هُوَ أَيضًا وَسَكَتَ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالَ وَدِيعَةً عِنْدَ صَاحِبِ الدُّكَّانِ . وَإِذَا تَرَكَ رَجُلٌ مَالَهُ بِجَانِبِ صَاحِبِ دُكَّانٍ قَائِلًا لَهُ : هَذَا وَدِيعَةٌ عِنْدَكَ ، وَذَهَبَ وَرَأَهُ هُوَ أَيضًا وَسَكَتَ يَنْعَقِدُ الْإِيدَاعُ .
وَإِنْ قَالَ صَاحِبُ الدُّكَّانِ : لَا أَقْبَلُ ، وَرَدَّهُ لَا يَنْعَقِدُ الْإِيدَاعُ .

وَإِذَا تَرَكَ شَخْصٌ مَالَهُ بِجَانِبِ جُمْلَةٍ أَشْخَاصٍ عَلَى سَبِيلِ الْوَدِيْعَةِ وَذَهَبَ وَرَأُوهُ هُمْ أَيْضًا وَسَكَنُوا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ وَدِيْعَةً عِنْدَهُمْ جَمِيْعًا . وَلَكِنْ إِذَا انْصَرَفُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَجْلِ الْوَاحِدِ بَعْدَ الْآخِرِ يَتَعَيَّنُ الَّذِي بَقِيَ آخِرًا لِلْحِفْظِ وَيَكُونُ الْمَالُ وَدِيْعَةً عِنْدَهُ .

(الْمَادَّةُ 774) لِكُلِّ مَنْ الْمُوْدِعِ وَالْمُسْتُوْدِعِ فَسَخُّ عَقْدِ الْإِيْدَاعِ مَتَى شَاءَ .

(الْمَادَّةُ 775) يُسْتَرْطُ فِي الْوَدِيْعَةِ أَنْ تَكُونَ قَابِلَةً لَوْضْعِ الْيَدِ وَصَالِحَةً لِلْقَبْضِ . فَبِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ

إِيْدَاعُ الطَّيْرِ الطَّائِرِ فِي الْهَوَاءِ .

(الْمَادَّةُ 776) يُسْتَرْطُ فِي صِحَّةِ عَقْدِ الْوَدِيْعَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُوْدِعُ وَالْمُسْتُوْدِعُ عَاقِلَيْنِ مُمَيِّزَيْنِ

(147/1)

ص:148

وَلَا يُسْتَرْطُ كَوْنُهُمَا بِالْعَيْنِ . فَبِنَاءٍ عَلَيْهِ إِيْدَاعُ الْمَجْتُونِ وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَقَبُولُهُمَا الْوَدِيْعَةَ .

الفصل الثاني: فِي أَحْكَامِ الْوَدِيْعَةِ وَضَمَانِهَا

(الْمَادَّةُ 777) الْوَدِيْعَةُ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمُسْتُوْدِعِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا هَلَكْتَ أَوْ فُقِدَتْ بِدُونِ صُنْعِ الْمُسْتُوْدِعِ وَتَعَدِيْهِ

وَتَقْصِيْرِهِ فِي الْحِفْظِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانَ . فَقَطُّ إِذَا أُوْدِعْتَ بِأَجْرَةٍ لِأَجْلِ الْحِفْظِ وَهَلَكْتَ بِسَبَبِ مُمَكِّنِ

التَّحْرُزِ كَالسَّرْفَةِ تَكُونُ مَضْمُونَةً . مَثَلًا إِذَا سَقَطَتْ السَّاعَةُ الْمُوْدَعَةُ مِنْ يَدِ رَجُلٍ فَضَاءً وَأَنْكَسَرَتْ لَا

يَلْزَمُ الضَّمَانَ . وَأَمَّا إِذَا وَطَّئَهَا بِرَجْلِهِ أَوْ سَقَطَ مِنْ يَدِهِ شَيْءٌ عَلَيْهَا وَأَنْكَسَرَتْ لَزِمَ الضَّمَانَ . كَذَلِكَ إِذَا

أَعْطَى رَجُلٌ لِآخَرَ أَجْرَةً لِأَجْلِ إِيْدَاعِ وَحِفْظِ مَالِهِ نَمَّ فَقَدْ ذَلِكَ الْمَالُ بِسَبَبِ مُمَكِّنِ التَّحْرُزِ كَالسَّرْفَةِ لَزِمَ

الضَّمَانَ عَلَى الْمُسْتُوْدِعِ .

(الْمَادَّةُ 778) إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ يَدِ خَادِمِ الْمُسْتُوْدِعِ عَلَى الْوَدِيْعَةِ فَتَلَفَتْ يَكُونُ الْخَادِمُ ضَامِنًا .

(الْمَادَّةُ 779) : فِعْلٌ مَا لَا يَرْضَاهُ صَاحِبُ الْوَدِيْعَةِ فِي حَقِّ الْوَدِيْعَةِ تَعَدَّى

(الْمَادَّةُ 780) : يَحْفَظُ الْمُسْتُوْدِعُ الْوَدِيْعَةَ مِثْلَ مَالِهِ بِالذَّاتِ أَوْ بِوَاسِطَةِ أَمِيْنِهِ . وَإِذَا هَلَكْتَ أَوْ فُقِدَتْ

عِنْدَ أَمِيْنِهِ بِلَا تَعَدَّى وَلَا تَقْصِيْرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانَ عَلَى الْمُسْتُوْدِعِ وَلَا عَلَى الْأَمِيْنِ .

(148/1)

ص:149

(الْمَادَّةُ 781) لِلْمُسْتُوْدِعِ أَنْ يَحْفَظَ الْوَدِيْعَةَ حَيْثُ يَحْفَظُ مَالَ نَفْسِهِ .

(الْمَادَّةُ 782) يَلْزَمُ حِفْظَ الْوَدِيْعَةِ مِثْلَ أَمْتَالِهَا . بِنَاءً عَلَيْهِ حِفْظُ الْأَمْوَالِ كَالنُّقُوْدِ وَالْمَجَوْهَرَاتِ فِي

مَحَالِّ كَالْإِصْطَبْلِ وَالتَّبْنِ تَقْصِيْرٌ فِي الْحِفْظِ فَإِذَا هَلَكْتَ أَوْ ضَاعَتْ لَزِمَ الضَّمَانَ .

(الْمَادَّةُ 783) إِذَا تَعَدَّدَ الْمُسْتُوْدِعُ وَلَمْ تَكُنْ الْوَدِيْعَةُ تَصِحُّ قِسْمَتُهَا يَحْفَظُهَا الْوَاحِدُ بِإِذْنِ الْآخِرِ أَوْ

يَحْفَظُونَهَا بِالْمُنَاوَبَةِ . وَبِهَاتَيْنِ الصُّوْرَتَيْنِ إِذَا هَلَكْتَ الْوَدِيْعَةُ بِلَا تَعَدَّى وَلَا تَقْصِيْرٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدِ

مَنْهُم .

وَإِنْ كَانَتْ الْوَدِيْعَةُ تَصِحُّ قِسْمَتُهَا ; يُقْسِمُونَهَا بَيْنَهُمْ بِالنِّسَاوِي وَيَحْفَظُ كُلُّ مَنْهُمْ حِصَّتَهُ . وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ

يُدْفَعُ حِصَّتَهُ إِلَى الْمُسْتُوْدِعِ الْآخَرَ بِلَا إِذْنِ الْمُوْدِعِ . فَإِنْ فَعَلَ وَهَلَكْتَ أَوْ ضَاعَتْ بِلَا تَعَدَّى وَلَا تَقْصِيْرٍ

بِيَدِ الْآخِرِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانَ عَلَى الْآخِذِ . بَلْ يَلْزَمُ الَّذِي سَلِمَهُ إِيَّاها ضَمَانَ حِصَّتِهِ مِنْهَا .

(الْمَادَّةُ 784) إِنْ كَانَ الشَّرْطُ الْوَارِدُ عِنْدَ عَقْدِ الْإِيْدَاعِ مُعَيِّدًا وَمُمَكِّنَ الْإِجْرَاءِ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ وَإِلَّا فَهُوَ لَعْوٌ

مَثَلًا إِذَا أُودِعَ مَالٌ بِشَرْطِ أَنْ يُحْفَظَ فِي دَارِ الْمُسْتُوْدِعِ وَحَصَلَتْ ضَرْوْرَةٌ فَانْتَقَلَ إِلَى مَجَلِّ آخَرَ لَوْفَوْعِ

الْحَرِيْقِ فَلَا يُعْتَبَرُ الشَّرْطُ .

وَفِي هَذِهِ الصُّوْرَةِ إِذَا نَفِثَتْ الْوَدِيْعَةُ إِلَى مَجَلِّ آخَرَ وَهَلَكْتَ أَوْ فُقِدَتْ بِلَا تَعَدَّى وَلَا تَقْصِيْرٍ لَا يَلْزَمُ

الضَّمَانُ .
وَإِذَا اشْتَرَطَ الْمُودِعُ عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ حِفْظَ الْوَدِيعَةِ وَأَمَرَهُ بِذَلِكَ وَنَهَاها عَنْ إِعْطَائِهَا زَوْجَتَهُ أَوْ ابْنَهُ أَوْ خَادِمَهُ أَوْ لِمَنْ اعْتَادَ حِفْظَ مَالٍ نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَ تَمَّةً اضْطِرَّارًا لِإِعْطَائِهَا لِذَلِكَ الشَّخْصِ فَلَا يُعْتَبَرُ النَّهْيُ وَإِذَا أُعْطِيَ الْمُسْتَوْدِعُ الْوَدِيعَةَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِلَى ذَلِكَ الشَّخْصِ وَهَلَكَتْ أَوْ فَقِدَتْ بِلا تَعَدِّي وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ .
وَإِذَا أُعْطَاهَا وَلَمْ يَكُنْ اضْطِرَّارًا لِذَلِكَ يَضْمَنُ
كَذَلِكَ إِذَا شَرَطَ حِفْظَهَا فِي الْعُرْفَةِ الْفُلَانِيَّةِ مِنَ الدَّارِ وَحَفِظَهَا الْمُسْتَوْدِعُ فِي عُرْفَةِ أُخْرَى فَإِنْ كَانَتْ الْعُرْفَةُ مُتَسَاوِيَةً فِي أَمْرِ الْمُحَافَظَةِ

(149/1)

ص:150
فَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الشَّرْطُ .
وَإِذَا هَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ أَيْضًا .
وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ كَمَا لَوْ كَانَتْ إِحْدَى الْعُرْفَةِ مِنَ الْحَجَرِ وَالْأُخْرَى مِنَ الْخَشَبِ فَيُعْتَبَرُ الشَّرْطُ لِكَوْنِهِ مُفِيدًا وَيَكُونُ الْمُسْتَوْدِعُ مَجْبُورًا عَلَى حِفْظِهَا فِي الْعُرْفَةِ الْمَشْرُوطَةِ لَهَا . وَإِذَا وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي عُرْفَةِ أَدْنَى مِنْهَا فِي الْحِفْظِ وَهَلَكَتْ يَضْمَنُ .
(الْمَادَّةُ 785) إِذَا غَابَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ وَمَمَاتُهُ يَحْفَظُهَا الْمُسْتَوْدِعُ إِلَى أَنْ تَنْبَيَّنَ وَفَاتُهُ . إِنْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُفْسَدُ بِالْمَكْتِ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَهَا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ وَيَحْفَظُ ثَمَنَهَا أَمَانَةً عِنْدَهُ .
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَبِيعَهَا وَفَسَدَتْ بِالْمَكْتِ فَلَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ .
(الْمَادَّةُ 786) نَفَقَةُ الْوَدِيعَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى نَفَقَةِ كَالْفَرَسِ وَالْبَقَرَةِ عَائِدَةً عَلَى صَاحِبِهَا . فَإِذَا كَانَ صَاحِبُهَا غَائِبًا يُرَاجِعُ الْمُسْتَوْدِعَ الْحَاكِمَ وَهُوَ أَيْضًا يَأْمُرُ بِإِجْرَاءِ الْأَصْلَحِ وَالْأَنْفَعِ فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ . مِثْلُ إِنْ كَانَ إِجَارُ الْوَدِيعَةِ مُمَكِّنًا يُوجِرُهَا الْمُسْتَوْدِعُ بِرَأْيِ الْحَاكِمِ وَيُنْفِقُ مِنْ أَجْرَتِهَا وَيَحْفَظُ الْفَضْلَ لِلْمُودِعِ . أَوْ يَبِيعُهَا بِثَمَنِ مِثْلِهَا . وَإِنْ كَانَ إِجَارُهَا غَيْرَ مُمَكِّنٍ يَبِيعُهَا فِي الْحَالِ بِثَمَنِ مِثْلِهَا أَوْ بَعْدَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَيَطْلُبُ مَصْرُفَ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ صَاحِبِهَا وَأَمَّا إِذَا أَنْفَقَ بِدُونِ إِذْنِ الْحَاكِمِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا أَنْفَقَهُ مِنَ الْمُودِعِ .
(الْمَادَّةُ 787) إِذَا هَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ أَوْ طَرَأَ نُفْصَانٌ عَلَى قِيمَتِهَا فِي حَالِ تَعَدِّي الْمُسْتَوْدِعِ أَوْ تَقْصِيرِهِ يَلْزَمُ الضَّمَانُ .
مَثَلًا إِذَا صَرَفَ الْمُسْتَوْدِعُ النُّقُودَ الْمُودَعَةَ عِنْدَهُ فِي أُمُورٍ نَفْسِهِ وَاسْتَهْلَكَهَا أَوْ دَفَعَهَا لِغَيْرِهِ وَجَعَلَهُ يَسْتَهْلِكُهَا يَضْمَنُ . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا صَرَفَ النُّقُودَ الَّتِي هِيَ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ ثُمَّ وَضَعَ مَجْلَهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَضَاعَتْ بِدُونِ تَعَدِّيهِ وَتَقْصِيرِهِ لَا يَخْلُصُ مِنَ الضَّمَانِ .
وَكَذَلِكَ إِذَا رَكِبَ الْمُسْتَوْدِعُ الْحَيَّوانَ الْمُودِعَ عِنْدَهُ بِدُونِ إِذْنِ الْمُودِعِ وَهَلَكَ الْحَيَّوانُ أَثْنَاءَ سَيْرِهِ فِي الطَّرِيقِ

(150/1)

ص:151
سِوَاءَ أَكَانَ بِسَبَبِ سُرْعَةِ السُّوقِ أَمْ بِسَبَبِ آخَرَ أَمْ سُرْقٍ فِي الطَّرِيقِ يَضْمَنُ الْمُسْتَوْدِعُ ذَلِكَ الْحَيَّوانَ .
كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَوْدِعُ عِنْدَ وَفُوعِ الْحَرِيقِ مُتَقَدِّرًا عَلَى نَقْلِ الْوَدِيعَةِ إِلَى مَجَلٍّ آخَرَ فَلَمْ يَنْقُلْهَا وَاحْتَرَقَتْ لَزِمَ الضَّمَانُ .
(الْمَادَّةُ 788) : خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِلا إِذْنِ صَاحِبِهَا مَعَ مَالٍ آخَرَ بِصُورَةٍ يَتَعَدَّرُ وَلَا يُمَكِّنُ مَعَهَا تَفْرِيفُهَا

عَنْهُ يُعَدُّ تَعَدِّيًا . بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا خَلَطَ الْمُسْتَوْدَعُ مِقْدَارَ الدَّنَائِيرِ ذَاتِ الْمِائَةِ الْمُوَدَعَةِ عِنْدَهُ بِدَنَائِيرِ بِلَا إِذْنٍ ثُمَّ ضَاعَتْ أَوْ سُرِقَتْ يَكُونُ ضَامِنًا . خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِلَا إِذْنِ الْمُوَدَعِ مَعَ مَالٍ آخَرَ بِحَيْثُ يَتَعَدَّرُ فَلَا يُمَكِّنُ تَفْرِيفُهَا عَنْهُ أَوْ أَمَكَّنَ بِتَعَسُرٍ يُعَدُّ تَعَدِّيًا . يَعْنِي مُوجِبًا لِلضَّمَانِ (الْمَادَّةُ 789) إِذَا خَلَطَ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ بِإِذْنِ صَاحِبِهَا بِمَالٍ آخَرَ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْمَادَّةِ الْأَنْفَةِ أَوْ اخْتَلَطَ الْمَالَانِ بِبَعْضِهِمَا الْبَعْضُ بِدُونِ صُنْعِهِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَفْرِيفُهُمَا مَثَلًا لَوْ انْحَرَقَ الْكَيْسُ دَاخِلَ صُنْدُوقٍ وَاخْتَلَطَتْ الدَّنَائِيرُ الَّتِي فِيهِ مَعَ دَنَائِيرٍ أُخْرَى بِصِيرِ الْمُسْتَوْدَعِ وَصَاحِبِ الْوَدِيعَةِ شَرِيكَيْنِ فِي مَجْمُوعِهَا . وَإِذَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَفْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . (الْمَادَّةُ 790) : لَيْسَ لِلْمُسْتَوْدَعِ أَنْ يُودِعَ الْوَدِيعَةَ عِنْدَ آخَرَ . فَإِنْ فَعَلَ وَهَلَكَتْ بَعْدَهُ يَضْمَنُ وَإِذَا هَلَكَتْ بِتَعَدِّيِ الْمُسْتَوْدَعِ الثَّانِي وَتَفْصِيرِهِ فَإِنْ شَاءَ الْمُوَدِعُ ضَمَّنَهَا لِلْمُسْتَوْدَعِ الثَّانِي وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهَا لِلْمُسْتَوْدَعِ الْأَوَّلِ وَيَرْجِعُ هَذَا عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ الثَّانِي . (الْمَادَّةُ 791) إِذَا أُوْدِعَ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ عِنْدَ شَخْصٍ آخَرَ وَأَجَازَ الْمُوَدِعُ ذَلِكَ خَرَجَ الْمُسْتَوْدَعُ الْأَوَّلُ مِنَ الْعَهْدَةِ وَصَارَ الشَّخْصُ الْآخَرُ مُسْتَوْدَعًا .

(151/1)

ص:152

(الْمَادَّةُ 792) كَمَا أَنَّ لِلْمُسْتَوْدَعِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ الْوَدِيعَةَ بِإِذْنِ صَاحِبِهَا فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُوجِرَهَا وَيُعِيرَهَا وَيَرْهَنْهَا وَأَمَّا إِذَا آجَرَهَا أَوْ أَعَارَهَا أَوْ رَهَنْهَا بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهَا لِآخَرَ وَهَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُزْتَهِنِ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ نَقِصَتْ قِيمَتُهَا يَكُونُ الْمُسْتَوْدَعُ ضَامِنًا . (الْمَادَّةُ 793) إِذَا أَفْرَضَ الْمُسْتَوْدَعُ دَرَاهِمَ الْأَمَانَةِ بِلَا إِذْنِ إِلَى آخَرَ وَسَلَّمَهَا وَلَمْ يُجِزْ صَاحِبُهَا يَضْمَنُ الْمُسْتَوْدَعُ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ . وَكَذَلِكَ إِذَا آدَى بِالدَّرَاهِمِ الْمُوَدَّعَةَ عِنْدَ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَى صَاحِبِهَا لِآخَرَ وَلَمْ يَرْضَ صَاحِبُهَا يَضْمَنُ . (الْمَادَّةُ 794) إِذَا طَلَبَ الْوَدِيعَةَ صَاحِبُهَا لَزِمَ رَدُّهَا وَتَسْلِيمُهَا لَهُ . وَمُؤَنَةُ الرِّدِّ وَالتَّسْلِيمِ يَعْنِي كُفْلَتَهُ تَعُودُ عَلَى الْمُوَدِعِ . وَإِذَا طَلَبَهَا الْمُوَدِعُ وَلَمْ يُعْطِهَا الْمُسْتَوْدَعُ وَهَلَكَتْ الْوَدِيعَةُ أَوْ ضَاعَتْ يَضْمَنُ . بَيِّنٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ إِعْطَاؤُهَا لِغُدْرٍ كَوْجُودِهَا فِي مَحَلٍّ بَعِيدٍ حِينَ الطَّلَبِ وَهَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . (الْمَادَّةُ 795) : يَرُدُّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ وَيُسَلِّمُهَا بِالذَّاتِ أَوْ مَعَ أَمِينِهِ فَإِذَا تَلَفَتْ أَوْ ضَاعَتْ فِي أَثْنَاءِ رَدِّهَا مَعَ أَمِينِهِ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَفْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . (الْمَادَّةُ 796) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ (بَعْدَ أَنْ أُوْدِعَا مَالَهُمَا الْمُسْتَرْتَكِ عِنْدَ شَخْصٍ) حِصَّتَهُ فِي غِيَابِ الْآخَرَ فَإِنْ كَانَتْ الْوَدِيعَةُ مِنَ الْمُتَلَيَّاتِ أَعْطَاهُ الْمُسْتَوْدَعُ حِصَّتَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقِيَمَاتِ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ (الْمَادَّةُ 797) : مَكَانُ الْإِيْدَاعِ فِي تَسْلِيمِ الْوَدِيعَةِ مُعْتَبَرٌ

(152/1)

ص:153

مَثَلًا الْمَتَاعُ الَّذِي أُودِعَ فِي اسْتَانِبُولٍ يُسَلَّمُ فِي اسْتَانِبُولٍ وَلَا يُجْبَرُ الْمُسْتَوْدَعُ عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي أُدْرَنه . (الْمَادَّةُ 798) : مَنَافِعُ الْوَدِيعَةِ لِصَاحِبِهَا . يَعْنِي أَنَّ الْمَنَافِعَ الْمُتَوَلَّدَةَ مِنَ الْوَدِيعَةِ تَكُونُ لِصَاحِبِهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ الْمَذْكُورَةَ تَمَاءُ مَلِكِ صَاحِبِهَا يَعْنِي الْمُوَدِعِ . فَلِذَلِكَ نِتَاجُ حَيَوَانِ الْأَمَانَةِ وَابْنُهُ وَصُوفُهُ عَائِدٌ لِصَاحِبِهِ . (الْمَادَّةُ 799) إِذَا غَابَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ وَبِنَاءً عَلَى مُرَاجَعَةِ مَنْ نَفَقْتُهُ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ قَدَّرَ لَهُ الْحَاكِمُ نَفَقَتَهُ

مَنْ نُفُودَ ذَلِكَ الْغَائِبِ الْمُوَدَّعَةِ وَصَرَفَ الْمُسْتَوْدِعُ مِنَ النُّفُودِ الْمُوَدَّعَةِ عِنْدَهُ لِنَفَقَةِ ذَلِكَ الشَّخْصِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . وَأَمَّا إِذَا صَرَفَ بِلَا أَمْرِ الْحَاكِمِ يَضْمَنُ .
 (الْمَادَّةُ 800) إِذَا عَرَضَ لِلْمُسْتَوْدِعِ جُنُونٌ وَانْقَطَعَ الرَّجَاءُ مِنْ شِفَائِهِ وَكَانَتْ الْوَدِيعَةُ الَّتِي أَخَذَهَا قَبْلَ الْجِنَّةِ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ عَيْنًا فَلصَّاحِبِ الْوَدِيعَةِ حَقٌّ بِأَنْ يَرَى كَفِيلًا مُعْتَبَرًا وَيُضْمِنَ الْوَدِيعَةَ مِنْ مَالِ الْمَجْنُونِ . وَإِذَا أَفَاقَ وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ رَدَّ الْوَدِيعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا أَوْ أَنَّهَا تَلَفَتْ أَوْ ضَاعَتْ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ يَصْدُقُ بِيَمِينِهِ وَيَسْتَرُدُّ الْمَبْلَغَ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ .
 (الْمَادَّةُ 801) إِذَا تُوَفِّيَ الْمُسْتَوْدِعُ وَكَانَتْ الْوَدِيعَةُ مَوْجُودَةً عَيْنًا فِي تَرْكِهِ فِيمَا أَنَّهَا أَمَانَةٌ بِيَدِ وَارِثِهِ أَيْضًا تَرُدُّ إِلَى صَاحِبِهَا وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً فَإِنَّ الْوَارِثَ بِأَنَّ الْمُسْتَوْدِعَ قَالَ فِي حَيَاتِهِ لَفُظًا : رَدَدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَى صَاحِبِهَا أَوْ ضَاعَتْ , أَوْ أَنْكَرَ وَانْتَبَتِ الْوَارِثُ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ , وَإِذَا قَالَ الْوَارِثُ : نَحْنُ نَعْرِفُ الْوَدِيعَةَ . وَوَصَفَهَا وَفَسَّرَهَا وَأَفَادَ أَنَّهَا ضَاعَتْ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ بَعْدَ وَفَاةِ الْمُسْتَوْدِعِ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَإِذَا لَمْ يُبَيِّنِ الْمُسْتَوْدِعُ حَالَ الْوَدِيعَةِ فَيَكُونُ قَدْ تُوَفِّيَ مُجْهَلًا فَتُسْتَوْفَى مِنْ تَرْكِهِ مِثْلَ سَائِرِ ذُبُونِهِ . وكذا لو قال الوارث: نحن نعرف الوديعة بدون أن

(153/1)

ص:154

يفسرها و يصفها لا يعتبر قوله أنها ضاعت و بهذه الصورة إذا لم يثبت أنها ضاعت يلزم الضمان من التركة.
 (الْمَادَّةُ 802) إِذَا تُوَفِّيَ الْمُوَدَّعُ تُدْفَعُ الْوَدِيعَةُ إِلَى وَارِثِهِ . وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ التَّرَكَةُ مُتَفَرِّقَةً بِالذَّيْنِ يَرَاغِبُ الْحَاكِمُ وَإِذَا دَفَعَهَا الْمُسْتَوْدِعُ إِلَى الْوَارِثِ بِلَا مُرَاجَعَةِ الْحَاكِمِ وَاسْتَهْلَكَهَا الْوَارِثُ يَكُونُ الْمُسْتَوْدِعُ ضَامِنًا .

(الْمَادَّةُ 803) : الْوَدِيعَةُ إِذَا لَزِمَ صَمَانُهَا فَإِنَّ كَانَتْ مِنَ الْمُثْلِيَّاتِ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقِيمِيَّاتِ تُضْمَنُ بِقِيمَتِهَا يَوْمَ وَفُوعِ الشَّيْءِ الْمَوْجِبِ لِلضَّمَانِ .

الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي الْعَارِيَةِ
 وَيَسْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ:

الفصل الأول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الإعارة وشروطها

(الْمَادَّةُ 804) الإِعَارَةُ تَنْعَقِدُ بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ وَبِالنَّعَاطِي مِثْلًا لَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأَخْرَ : أَعْرَثْتُكَ مَالِي هَذَا , أَوْ قَالَ : أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ عَارِيَةً , فَقَالَ الْآخَرُ قَبِلْتُ أَوْ قَبِضَهُ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا أَوْ قَالَ رَجُلٌ لِإِنْسَانٍ : أَعْطَيْتَنِي هَذَا الْمَالَ عَارِيَةً , فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ انْعَقَدَتِ الإِعَارَةُ .

(الْمَادَّةُ 805) : سُكُوتُ الْمُعِيرِ لَا يُعَدُّ قَبُولًا فَلَوْ طَلَبَ شَخْصٌ مِنْ آخَرَ إِعَارَةَ شَيْءٍ فَسَكَتَ صَاحِبُهُ ذَلِكَ الشَّيْءِ ثُمَّ أَخَذَهُ الْمُسْتَعِيرُ كَانَ غَاصِبًا .

(154/1)

ص:155

(الْمَادَّةُ 806) : لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الإِعَارَةِ مَتَى شَاءَ .

(الْمَادَّةُ 807) : تَنْفَسِخُ الإِعَارَةُ بِمَوْتِ أَيِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ

(الْمَادَّةُ 808) : يُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الْمُسْتَعَارُ صَالِحًا لِلانْتِفَاعِ بِهِ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَا تَصِحُّ إِعَارَةُ الْحَيَوَانَ الْقَارِّ وَلَا اسْتِعَارَتُهُ .

(الْمَادَّةُ 809) : يُسْتَرَطُّ كَوْنُ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ عَاقِلَيْنِ مُمَيِّزَيْنِ وَلَا يُسْتَرَطُّ كَوْنُهُمَا بِالْعَيْنِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تَجُوزُ إِعَارَةُ وَاسْتِعَارَةُ الْمَجْنُونِ وَلَا الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ وَأَمَّا الصَّبِيُّ الْمَادُونُ فَتَجُوزُ إِعَارَتُهُ

وَاسْتِعَارَتُهُ .

(الْمَادَّةُ 810) : الْقَبْضُ شَرْطٌ فِي الْعَارِيَّةِ فَلَا حُكْمَ لَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ .

(الْمَادَّةُ 811) : يَلْزَمُ تَعْيِينَ الْمُسْتَعَارِ وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا أَعَارَ شَخْصٌ إِحْدَى دَائِبَتَيْنِ بِدُونِ تَعْيِينِ وَلَا تَخْيِيرٍ لَا تَصِحُّ الْإِعَارَةُ بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُعَيَّنَ الْمُعِيرُ الدَّابَّةَ الَّتِي يُرِيدُ إِعَارَتَهَا مِنْهُمَا لَكِنْ إِذَا خَيْرَهُ قَائِلًا خُذْ أَيُّهُمَا شِئْتَ عَارِيَّةً صَحَّتْ الْعَارِيَّةُ .

الفصل الثاني في بيان أحكام العارية وضمانها

(مَادَّةُ 812) : الْمُسْتَعِيرُ يَمْلِكُ مَنَفَعَةَ الْعَارِيَّةِ بِدُونِ بَدَلٍ فَلَيْسَ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ أُجْرَةً بَعْدَ الْإِسْتِعْمَالِ .

(الْمَادَّةُ 813) الْعَارِيَّةُ أَمَانَةٌ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ فَإِذَا هَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ . مَثَلًا

(155/1)

ص:156

إِذَا سَقَطَتِ الْمِرَاةُ الْمُعَارَةُ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ بِلَا عَمْدٍ أَوْ زَلَقَتْ رِجْلُهُ فَسَقَطَتْ الْمِرَاةُ وَانْكَسَرَتْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ . وَكَذَا لَوْ وَقَعَ عَلَى الْبَسَاطِ الْمُعَارِ شَيْءٌ فَتَلَوَّثَ بِهِ وَنَقَصَتْ قِيمَتُهُ فَلَا ضَمَانَ .

(الْمَادَّةُ 814) إِذَا حَصَلَ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ تَعَدٍّ أَوْ تَقْصِيرٍ بِحَقِّ الْعَارِيَّةِ ثُمَّ هَلَكَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا فَبِأَيِّ سَبَبٍ كَانَ الْهَلَاكُ أَوْ النِّقْصُ يَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرَ الضَّمَانَ . مَثَلًا إِذَا ذَهَبَ الْمُسْتَعِيرُ بِالدَّابَّةِ الْمُعَارَةَ إِلَى مَجَلٍّ مَسَافَتُهُ يَوْمَانٍ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَتَلَفَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ أَوْ هَزَلَتْ أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا لَزِمَ الضَّمَانَ وَكَذَا لَوْ اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَذْهَبَ بِهَا إِلَى مَجَلٍّ مُعَيَّنٍ فَتَجَاوَزَ بِهَا ذَلِكَ الْمَجَلَّ ثُمَّ هَلَكَتْ الدَّابَّةُ حَتْفًا أَوْ نَقَصَتْ قِيمَتُهَا لَزِمَ الضَّمَانَ وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعَارَ إِنْسَانًا خُلِيًّا فَوَضَعَهُ عَلَى صَبِيٍّ وَتَرَكَهُ بِدُونِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الصَّبِيِّ مَنْ يَحْفَظُهُ فَسُرِقَ الْخُلِيُّ فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ قَادِرًا عَلَى حِفْظِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي عَلَيْهِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا لَزِمَ الْمُسْتَعِيرَ الضَّمَانَ .

(الْمَادَّةُ 815) نَفَقَةُ الْمُسْتَعَارِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ تَرَكَ الْمُسْتَعِيرُ الدَّابَّةَ الْمُعَارَةَ بِدُونِ عِلْفٍ فَهَلَكَتْ ضَمِينَ .

(الْمَادَّةُ 816) إِذَا كَانَتْ الْإِعَارَةُ مُطْلَقَةً أَيْ لَمْ يُقَيَّدْهَا الْمُعِيرُ بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ كَانَ لِلْمُسْتَعِيرِ اسْتِعْمَالُ الْعَارِيَّةِ فِي أَيِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ شَاءَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُرِيدُهُ لَكِنْ يُقَيَّدُ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ . مَثَلًا إِذَا أَعَارَ رَجُلٌ دَابَّةً عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ إِعَارَةً مُطْلَقَةً فَالْمُسْتَعِيرُ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهَا فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُرِيدُهُ إِلَى أَيِّ مَجَلٍّ شَاءَ وَإِنَّمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ بِهَا إِلَى الْمَجَلِّ الَّذِي مَسَافَتُهُ الدَّهَابُ إِلَيْهِ سَاعَتَانِ عُرْفًا أَوْ عَادَةً فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ كَذَلِكَ لَوْ اسْتَعَارَ شَخْصٌ حُجْرَةً فِي خَانٍ كَانَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا وَأَنْ يَضَعَ فِيهَا أَمْنَعَتَهُ إِلَّا أَنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْلِفَ فِيهَا بِصَنْعَةِ الْحِدَادَةِ خِلَافًا لِلْعُرْفِ وَالْعَادَةِ .

(الْمَادَّةُ 817) إِذَا كَانَتْ الْإِعَارَةُ مُقَيَّدَةً بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ

(156/1)

ص:157

الْقَيْدُ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ مُخَالَفَتُهُ مَثَلًا إِذَا اسْتَعَارَ دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا أَرْبَعَ سَاعَاتٍ وَكَذَلِكَ اسْتَعَارَ فَرَسًا لِيَرْكَبَهُ إِلَى مَجَلٍّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْكَبَهُ إِلَى مَجَلٍّ غَيْرِهِ " .

(الْمَادَّةُ 818) : إِذَا قُيِّدَتِ الْإِعَارَةُ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِنْتِفَاعِ فَلَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ النَّوْعَ الْمَأْدُونِ بِهِ إِلَى مَا فَوْقَهُ لَكِنْ لَهُ أَنْ يُخَالَفَ بِاسْتِعْمَالِ الْعَارِيَّةِ بِمَا هُوَ مُسَاوٍ لِنَوْعِ الْإِسْتِعْمَالِ الَّذِي قُيِّدَتْ

به أو بنوع أخف منه . مثلاً لو استعار دابةً ليحملها جنطةً فليس له أن يحمل عليها حديدًا أو حجارةً وإنما له أن يحملها شيئاً مساوياً للجنطة أو أخف منها وكذا لو استعار دابةً للركوب فليس له أن يحملها حملاً . وأما الدابة المستعارة للحمل فإنها تركب .

(المادّة 819) : إذا كان المعير أطلق الإعارة بحيث لم يعين المنتفع كان للمستعير أن يستعمل العارية على إطلاقها يعني إن شاء استعملها بنفسه وإن شاء أعارها لغيره ليستعملها سواء أكانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالحجرة أم كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجلٌ لآخر : أعزتك حجرتي ، فالمستعير له أن يسكنها بنفسه وأن يسكنها غيره وكذا لو قال : أعزتك هذا الفرس كان للمستعير أن يركبه بنفسه وأن يركبه غيره .
(المادّة 820) : يعتبر تعيين المنتفع في إعارة الأشياء التي تختلف باختلاف المستعملين ولا يعتبر في إعارة الأشياء التي تختلف به إلا أنه إن كان المعير نهي المستعير عن أن يعطيه لغيره فليس للمستعير أن يعيره لآخر ليستعمله . مثلاً لو قال المعير للمستعير : أعزتك هذا الفرس لركبه أنت ، فليس له أن يركب خادمه إياه . وأما لو قال له : أعزتك هذا البيت لئسكنه أنت ، كان للمستعير أن يسكنه وأن يسكن فيه غيره ، لكن إذا قال له أيضاً : لا تسكن فيه غيرك فليس له حينئذ أن يسكن فيه غيره .

(157/1)

ص:158

(المادّة 821) : إن استعير فرسٌ لأن يركب إلى محلٍّ معين فإن كانت الطرُق إلى ذلك المحلِّ متعدّدة كان للمستعير أن يذهب من أيّ طريق شاء من الطرُق التي اعتاد الناس السُّلوك فيها وأما لو ذهب في طريق ليس معتاداً السُّلوك فيه فهلك الفرس لزم الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه المعير فهلك الفرس فإن كان الطريق الذي سلّكه المستعير أبعد من الطريق الذي عينه المعير أو غير مأمون وخلاف المعتاد لزم الضمان .

(المادّة 833) : إذا طلب شخصٌ من امرأة إعارة شيءٍ هو ملكٌ زوجها فأعارته إياه بلا إذن الزوج فضاغ فإن كان ذلك الشيء ممّا هو داخل البيت وفي يد الزوجة عادةً لا يضمن المستعير ولا الزوجة أيضاً . وإن لم يكن ذلك الشيء من الأشياء التي تكون في يد النساء كالفرس فالزوج مخيرٌ إن شاء ضمنه لزوجته وإن شاء ضمنه للمستعير .

(المادّة 823) : ليس للمستعير أن يوجر العارية ولا أن يرهنها بدون إذن المعير وإذا استعار مالا ليرهنه على دينٍ عليه في بلدٍ فليس له أن يرهنه على دينٍ عليه في بلدٍ آخر فإذا رهنه فهلك لزمه الضمان .

(المادّة 824) : للمستعير أن يودع العارية عند آخر فإذا هلكت في يد المستودع بلا تعدٍّ ولا تقصيرٍ لا يلزم الضمان مثلاً إذا استعار دابةً على أن يذهب بها إلى محلٍّ كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحلِّ فتعبت الدابة وعجزت عن المشي فأودعها عند شخصٍ ثم هلكت حنتف أنفها فلا ضمان .

(المادّة 825) : متى طلب المعير العارية لزم المستعير ردها إليه فوراً وإذا أوقفها وأحرقها بلا عذرٍ فنقلت العارية أو نقصت قيمتها ضمن .

(158/1)

ص:159

(الْمَادَّةُ 826) الْعَارِيَةُ الْمُوقَّتَةُ نَصًّا أَوْ دَلَالَةً يَلْزَمُ رَدُّهَا لِلْمُعِيرِ فِي خِتَامِ الْمُدَّةِ لَكِنْ الْمُكْتَبُ الْمُعْتَادُ مَعْفُورٌ . مَثَلًا لَوْ اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ حُلِيًّا عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ إِلَى عَصْرِ الْيَوْمِ الْفَلَانِي لَزِمَ رَدُّ الْحُلِيِّ الْمُسْتَعَارِ فِي حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَكَذَلِكَ لَوْ اسْتَعَارَتْ حُلِيًّا عَلَى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي عُرْسِ فُلَانٍ لَزِمَ إِعَادَتُهُ فِي خِتَامِ ذَلِكَ الْعُرْسِ لَكِنْ يَجِبُ مَرُورُ الْوَقْتِ الْمُعْتَادِ لِلرَّدِّ وَالْإِعَارَةِ .

(الْمَادَّةُ 827) إِذَا اسْتُعِيرَ شَيْءٌ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي عَمَلٍ مَخْصُوصٍ فَمَتَى انْتَهَى ذَلِكَ الْعَمَلُ بَقِيََتْ الْعَارِيَةُ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ أَمَانَةً كَالْوَدِيعَةِ وَحِينَئِذٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا وَلَا أَنْ يُمَسِّكَهَا زِيَادَةً عَنِ الْمُكْتَبِ الْمُعْتَادِ وَإِذَا اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَمْسَكَهَا فَهَلَكَتْ ضَمِنَ .

(الْمَادَّةُ 828) الْمُسْتَعِيرُ يَرُدُّ الْعَارِيَةَ إِلَى الْمُعِيرِ بِنَفْسِهِ أَوْ بِأَمِينِهِ فَإِذَا رَدَّهَا بِغَيْرِ أَمِينِهِ فَهَلَكَتْ أَوْ ضَاعَتْ قَبْلَ الْوُصُولِ ضَمِنَ .

(الْمَادَّةُ 829) إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّفِيسَةِ كَالْمَجُوهَرَاتِ يَلْزَمُ فِي رَدِّهَا أَنْ تُسَلَّمَ لِيَدِ الْمُعِيرِ نَفْسِهِ وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَيُصَالُهَا إِلَى الْمَجَلِّ الَّذِي يُعَدُّ التَّسْلِيمُ فِيهِ فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ تَسْلِيمًا وَكَذَا إِعْطَاؤُهَا إِلَى خَادِمِ الْمُعِيرِ رَدًّا وَتَسْلِيمًا . مَثَلًا الدَّابَّةُ الْمُعَارَةُ تُسَلِّمُهَا إِيصَالُهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْمُعِيرِ وَتَسْلِيمُهَا إِلَى سَانِسِهِ .

(الْمَادَّةُ 830) عِنْدَمَا يَرُدُّ الْمُسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ الَّتِي فِي يَدِهِ فَمُؤَنَّثُهَا أَيُّ كُفِّئَتْهَا وَمَصْرَافُ نَقْلِهَا تَلْزَمُ الْمُسْتَعِيرَ .

(الْمَادَّةُ 831) اسْتِعَارَةُ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهَا وَلِغَرْسِ الْأَشْجَارِ صَاحِبَةٌ إِلَّا أَنْ لِلْمُعِيرِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْإِعَارَةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ أَرَادَ وَأَنْ يَطْلُبَ قَلْعَ ذَلِكَ . أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْإِعَارَةُ مُوقَّتَةً فَيَضْمَنُ الْمُعِيرُ مَقْدَارَ النَّقَاوَاتِ الْمَوْجُودِ بَيْنَ قِيَمَةِ الْأَبْنِيَةِ وَالْأَشْجَارِ مَقْلُوعَةً حِينَ قَلْعِهَا وَبَيْنَ قِيَمَتِهَا مَقْلُوعَةً

(159/1)

ص:160

فِي حَالَةِ بَقَائِهَا إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ , مَثَلًا إِذَا كَانَتْ قِيَمَةُ الْأَبْنِيَةِ وَالْأَشْجَارِ مَقْلُوعَةً فِي حَالَةِ قَلْعِهَا فِي الْحَالِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا وَقِيَمَتُهَا عَلَى أَنْ تَبْقَى إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ عَشْرِينَ دِينَارًا وَطُلِبَ الْمُعِيرُ قَلْعَهَا فِي الْحَالِ فَيَلْزَمُهُ أَداءُ ثَمَانِيَةِ دَنَانِيرٍ .

(الْمَادَّةُ 832) لَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ اسْتِرْدَادُ الْأَرْضِ الَّتِي أُعِيرَتْ لِلزَّرْعِ إِذَا رَجَعَ عَنِ إِعَارَتِهِ قَبْلَ وَقْتِ الْحَصَادِ سِوَاءِ أَكَانَتْ الْإِعَارَةُ مُوقَّتَةً أَمْ غَيْرَ مُوقَّتَةٍ .

فِي 24 ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ 1288 هـ

(160/1)

ص:161

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"

(ليعمل بموجبه)

الكتاب السابع: في الهبة

ويشتمل على مقدمة و ثلاثة أبواب

المقدمة في بيان الإصلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة

(الْمَادَّةُ 833) الْهَبَةُ هِيَ تَمْلِيكُ مَالٍ لِأَخْرَ بِلَا عَوَضٍ وَيُقَالُ لِغَايِلِهِ : وَاهِبٌ , وَلِذَلِكَ الْمَالُ مَوْهُوبٌ

وَلَمَنْ قَبِلَهُ مَوْهُوبٌ لَهُ وَالْإِتِّهَابُ بِمَعْنَى قَبُولِ الْهَبَةِ أَيْضًا.
(الْمَادَّةُ 834) الْهَدِيَّةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي يُعْطَى لِأَحَدٍ أَوْ يُرْسَلُ إِلَيْهِ إِكْرَامًا لَهُ.
(الْمَادَّةُ 835) الصَّدَقَةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي وَهَبَ لِأَجْلِ النَّوَابِ.
(الْمَادَّةُ 836) الْإِبَاحَةُ هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ إِعْطَاءِ الرَّخْصَةِ وَالْإِذْنِ لِشَخْصٍ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَتَنَاوَلَ شَيْئًا بِلا عَوْضٍ.

(161/1)

ص:162
الْبَابُ الْأَوَّلُ : بَيَانُ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَقْدِ الْهَبَةِ
وَيَحْتَوِي عَلَى فَصْلَيْنِ:
الفصل الأول: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُكْنِ الْهَبَةِ وَقَبْضِهَا
(الْمَادَّةُ 837) تَنْعَقِدُ الْهَبَةُ بِالْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَتَنْتَمُّ بِالْقَبْضِ .
(الْمَادَّةُ 838) الْإِيجَابُ فِي الْهَبَةِ , هُوَ لِأَيِّ الْأَفْظَانِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي مَعْنَى تَمْلِيكِ الْمَالِ مَجَانًا كَأَكْرَمَتِ وَوَهْبَتِ وَأَهْدَيْتِ , وَالتَّعْبِيرَاتُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى التَّمْلِيكِ مَجَانًا إِيجَابٌ لِلْهَبَةِ أَيْضًا كإِعْطَاءِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ قُرْطًا أَوْ شَيْئًا آخَرَ مِنَ الْحُلِيِّ أَوْ قَوْلِهِ لَهَا : خُذِي هَذَا وَعَلِّقِيهِ .
(الْمَادَّةُ 839) تَنْعَقِدُ الْهَبَةُ بِالتَّعَاطِي أَيْضًا .
(الْمَادَّةُ 840) الْإِرْسَالُ وَالْقَبْضُ فِي الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ يَفُومُ مَقَامَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ لَفْظًا .
(الْمَادَّةُ 841) الْقَبْضُ فِي الْهَبَةِ كَالْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ بِنَاءً عَلَيْهِ تَنْتَمُّ الْهَبَةُ إِذَا قَبِضَ الْمَوْهُوبُ لَهُ فِي مَجْلِسِ الْهَبَةِ الْمَالُ الْمَوْهُوبَ بِدُونِ أَنْ يَقُولَ : قَبِلْتُ أَوْ أَتَهَبْتُ عِنْدَ إِيجَابِ الْوَاهِبِ أَيِّ قَوْلِهِ : وَهَبْتُكَ هَذَا الْمَالُ .
(الْمَادَّةُ 842) يَلْزَمُ إِذْنُ الْوَاهِبِ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً فِي الْقَبْضِ .
(الْمَادَّةُ 843) إِيجَابُ الْوَاهِبِ إِذْنٌ دَلَالَةً بِالْقَبْضِ .

(162/1)

ص:163
وَأَمَّا إِذْنُهُ صَرَاحَةً فَهُوَ قَوْلُهُ : خُذْ هَذَا الْمَالَ فَإِنِّي وَهَبْتُكَ إِيَّاهُ , إِنْ كَانَ الْمَالُ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْهَبَةِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَقَوْلُهُ : وَهَبْتُكَ الْمَالَ الْفُلَانِيَّ أَذْهَبَ وَخُذْهُ , هُوَ أَمْرٌ صَرِيحٌ .
(الْمَادَّةُ 844) إِذَا أذِنَ الْوَاهِبُ صَرَاحَةً بِالْقَبْضِ يَصِحُّ قَبْضُ الْمَوْهُوبِ لَهُ الْمَالُ الْمَوْهُوبَ فِي مَجْلِسِ الْهَبَةِ وَبَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ أَمَّا إِذْنُ دَلَالَةً فَمُعْتَبَرٌ بِمَجْلِسِ الْهَبَةِ وَلَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ . مَثَلًا : لَوْ قَالَ : وَهَبْتُكَ هَذَا وَقَبِضَهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ يَصِحُّ وَأَمَّا لَوْ قَبِضَهُ بَعْدَ الْإِفْتِرَاقِ عَنِ الْمَجْلِسِ لَا يَصِحُّ , كَذَلِكَ لَوْ قَالَ : وَهَبْتُكَ الْمَالَ الَّذِي هُوَ فِي الْمَجْلِ الْفُلَانِيَّ , وَلَمْ يَقُلْ : أَذْهَبَ وَخُذْهُ . فَإِذَا دَهَبَ الْمَوْهُوبُ لَهُ وَقَبِضَهُ لَا يَصِحُّ .
(الْمَادَّةُ 845) لِلْمُسْتَشْرِي أَنْ يَهَبَ الْمَبِيعَ لِأَخَرَ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنَ الْبَائِعِ , وَيَأْمُرُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِالْقَبْضِ .
(الْمَادَّةُ 846) مَنْ وَهَبَ مَالَهُ الَّذِي هُوَ فِي يَدِ آخَرَ لَهُ تَنْتَمُّ الْهَبَةُ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْقَبْضِ وَالتَّسْلِيمِ مَرَّةً أُخْرَى .
(الْمَادَّةُ 847) إِذَا وَهَبَ أَحَدٌ دَيْنَهُ لِلْمَدْيُونِ أَوْ أُبْرَأَ ذِمَّتُهُ عَنِ الدَّيْنِ وَلَمْ يَرُدَّهُ الْمَدْيُونُ تَصِحُّ الْهَبَةُ وَيَسْفُطُ عَنْهُ الدَّيْنُ فِي الْحَالِ .
(الْمَادَّةُ 848) : مَنْ وَهَبَ دَيْنَهُ الَّذِي فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ لِأَخَرَ وَأَذْنَهُ بِالْقَبْضِ بِقَوْلِهِ : أَذْهَبَ فَخِذْهُ "

فذهب الموهوب له وقبضه تتم الهبة.
(المادة 849) إذا توفي الواهب أو الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة.

(163/1)

ص:164

(المادة 850) إذا وهب أحد لابنه الكبير العاقل البالغ شيئاً يلزم التسليم والقبض .
(المادة 851) يملك الصغير المال الذي وهبه إياه وصيه أو مربيه يعني من هو في حجره وتربيته سواء أكان المال في يده أم كان ودبغة عند غيره بمجرد الإيجاب أي بمجرد قول الواهب : وهبت ، ولا يحتاج إلى القبض.
(المادة 852) إذا وهب أحد شيئاً لطفل تتم الهبة بقبض وليه أو مربيه.
(المادة 853) إذا وهب شيء للصبي المميز تتم الهبة بقبضه إياه وإن كان له ولي .
(المادة 854) الهبة المضافة ليست بصحيحة ، مثلاً لو قال : وهبتك الشيء الفلاني اعتباراً من رأس الشهر الآتي لا تصح الهبة.
(المادة 855) تصح الهبة بشرط عوض ويعتبر الشرط . مثلاً لو وهب أحد لآخر شيئاً بشرط أن يعطيه كذا عوضاً أو يؤدي دينه المعلوم المقدار تلزم الهبة ، كذلك لو وهب أحد وسلم عقاراً مملوكاً له لآخر بشرط أن يقوم بنقته حتى الممات وكان الموهوب له راضياً بإيقاعه حسب ذلك الشرط فليس للواهب إذا ندم الرجوع عن هبته واسترداد ذلك العقار .

(164/1)

ص:165

الفصل الثاني: في بيان شرائط الهبة

(المادة 856) يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناءً عليه لا تصح هبة عتب بسنتان سيدرك أو فلو فرس سيولد.
(المادة 857) يشترط أن يكون الموهوب مال الواهب بناءً عليه لو وهب أحد مال غيره بلا إذنه لا تصح إلا أنه لو أجازها صاحب المال بعد الهبة تصح.
(المادة 858) يلزم أن يكون الموهوب معلوماً معيناً بناءً عليه لو قال الواهب لا على التعمين : قد وهبت شيئاً من مالي أو وهبت أحد هاتين الفرسين لا يصح وأما إذا قال : لك الفرس التي تريدان من هاتين الفرسين وعين الموهوب له في مجلس الهبة أحدهما صحَّت الهبة ولا يفيد تعيينه بعد المفارقة عن مجلس الهبة.
(المادة 859) يشترط أن يكون الواهب عاقلاً بالغاً بناءً عليه لا تصح هبة الصغير والمجنون والمعنوه وأما الهبة لهؤلاء فصحيحة.
(المادة 860) يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والإكراه.

(165/1)

ص:166

الباب الثالث: في بيان أحكام الهبة

وَيَسْتَمَلُّ عَلَى فَصْلَيْنِ :

الفصل الأول في حق الرجوع عن الهبة

(المادة 861) يملك الموهوب له بالقبض الموهوب .

(المادة:862) للواهب أن يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضاء الموهوب له

(المادة:863) نهى الواهب الموهوب له عن القبض بعد الإيجاب رجوع.

(المادة 864) للوهب أن يرجع عن الهبة والهدية بعد القبض برضى الموهوب له وإن لم يرض الموهوب له راجع الواهب الحاكم، وللحاكم فسح الهبة إن لم يكن نمة مانع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

(المادة 865) لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض من نفسه بدون رضاء الموهوب له أو بدون حكم الحاكم وقضائه كان غاصبا وفي هذه الصورة لو تلف أو ضاع في يده كان ضامنا.

(المادة 866) إذا وهب شخص شيئا لأصوله وفروعه أو لأخيه أو لأخته أو لأولاديهما أو لأخ وأخت أبيه وأمه فليس له الرجوع بعد الهبة .

(166/1)

ص:167

(المادة 867) لو وهب كل من الزوج والزوجة لآخر شيئا حال كون الزوجية قائمة بينهما فبعد

التسليم ليس له الرجوع .

(المادة 868) إذا أعطى للهبة عوض وقبضه الواهب فهو مانع للرجوع فعليه لو أعطى للواهب من جانب الموهوب له أو من آخر شيء على كونه عوضا عن هبته وقبضه فليس له الرجوع عن هبته بعد ذلك .

(المادة 869) إذا حصل في الموهوب زيادة متصلة كأن كان أرضا وأخذت الموهوب له عليها بناء

أو غرس فيها شجرا أو كان حيوانا ضعيفا فسمين عند الموهوب له أو غير على وجه تبدل به اسمه

كأن كان جنطة فطحنت وجعلت دقيقا لا يصح الرجوع عن الهبة حينئذ وأما الزيادة المنفصلة فلا

تكون مانعة للرجوع فلو حملت الفرس التي وهبها أحد لغيره فليس له الرجوع عن الهبة لكن له

الرجوع بعد الولادة وبهذه الصورة يكون فلوها للموهوب له .

(المادة 870) إذا باع الموهوب له الموهوب أو أخرجته من ملكه بالهبة والتسليم لا يبقى للواهب

صلاحية الرجوع .

(المادة 871) إذا أسهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل .

(المادة 872) - وفاة كل من الواهب والموهوب له مانعة من الرجوع فعليه ليس للواهب الرجوع

عن الهبة إذا توفي الموهوب له كذلك ليس للورثة استرداد الموهوب إذا توفي الواهب .

(المادة 873) إذا وهب الدائن الدين للمدين فليس له الرجوع بعد ذلك

(167/1)

ص:168

(المادة 874) لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه.

(المادة 875) إذا أباح أحد لآخر شيئا من مطعوماته فأخذه فليس له التصرف فيه بوجه من لوازم

التملك كالبيع والهبة ولكن له الأكل والتناول من ذلك الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته مثلا

إذا أكل أحد من كرم آخر بإذنه وإباحته مقدارا من العنب فليس لصاحب الكرم مطالبة ثمنه بعد ذلك .

(المادة 876) : الهدايا التي تأتي في الختان أو الرفاف تكون لمن تأتي باسمه من المخنون أو

الْعَرُوسِ أَوْ الْوَالِدِ وَالْوَالِدَةِ وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ أَنَّهَا وَرَدَتْ لِمَنْ وَلَمْ يُمَكِّنِ السُّؤَالُ وَالنَّحْقِيقُ فَعَلَى ذَلِكَ يُرَاعَى عُرْفُ الْبَلَدَةِ وَعَادَتُهَا .

الفصل الثاني: في هبة المريض

(الْمَادَّةُ 877) إِذَا وَهَبَ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ لِأَحَدٍ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَسَلَّمَهَا تَصِحَّ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ لَيْسَ لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ الْمُدَاخَلَةُ فِي تَرْكِهِ .

(الْمَادَّةُ 878) إِذَا وَهَبَ الزَّوْجُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ زَوْجَتِهِ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِزَوْجَتِهِ وَسَلَّمَهَا إِيَّاهَا أَوْ وَهَبَتْ الزَّوْجَةُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا وَارِثٌ غَيْرُ زَوْجِهَا جَمِيعَ أَمْوَالِهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ إِلَى زَوْجِهَا وَسَلَّمَتْهُ إِيَّاهُ كَانَ صَحِيحًا وَبَعْدَ الْوَفَاةِ لَيْسَ لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ الْمُدَاخَلَةُ فِي تَرْكِهِمَا أَحَدُهُمَا

(الْمَادَّةُ 879) إِذَا وَهَبَ أَحَدٌ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ شَيْئًا لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ لَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ الْبَاقُونَ لَا تَصِحُّ تِلْكَ الْهَبَةُ أَمَّا لَوْ وَهَبَ

(168/1)

ص:169

وَسَلَّمَ لِغَيْرِ الْوَرِثَةِ فَإِنْ كَانَ ثَلَاثُ مَالِهِ مُسَاعِدًا لِتَمَامِ الْمُوهُوبِ تَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَاعِدًا وَلَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ الْهَبَةَ تَصِحُّ فِي الْمَقْدَارِ الْمُسَاعِدِ وَيَكُونُ الْمُوهُوبُ لَهُ مَجْبُورًا بِرَدِّ الْبَاقِي (الْمَادَّةُ 880) إِذَا وَهَبَ مَنْ أَسْتَعْرَقَتْ تَرْكُهُ بِالذُّيُونِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَمْوَالَهُ لِوَارِثِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ وَسَلَّمَهَا ثُمَّ تَوَفَّى فَلِأَصْحَابِ الذُّيُونِ الْإِعَاءُ الْهَبَةِ وَإِدْخَالُ أَمْوَالِهِ فِي قِسْمَةِ الْعُرْمَاءِ .
تحريرا في 29 محرم سنة 1289 هـ

(169/1)

ص: 170

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"

(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ الثَّامِنُ فِي الْعَصَبِ وَالْإِتْلَافِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَبَابَيْنِ

الْمُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ بَعْضِ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْفُفْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْعَصَبِ

(الْمَادَّةُ 881) الْعَصَبُ هُوَ أَخْذُ مَالٍ أَحَدٍ وَضَبْطُهُ بِدُونِ إِذْنِهِ وَيُقَالُ لِلْأَخْذِ غَاصِبٌ وَلِلْمَالِ الْمَضْبُوطِ مَعْصُوبٌ وَلِصَاحِبِهِ مَعْصُوبٌ مِنْهُ .

(الْمَادَّةُ 882) قِيَمَةُ الشَّيْءِ قَائِمًا هِيَ قِيَمَةُ الْأَبْنِيَّةِ أَوْ الْأَشْجَارِ حَالَ كَوْنِهَا قَائِمَةً فِي مَجْلِهَا وَهُوَ أَنْ تَقُومَ الْأَرْضُ مَرَّةً مَعَ الْأَبْنِيَّةِ أَوْ الْأَشْجَارِ وَمَرَّةً تُقَوْمُ وَهِيَ خَالِيَةٌ عَنْهَا فَالْتَّفَاضُلُ وَالتَّفَاوُثُ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ هُوَ قِيَمَةُ الْأَبْنِيَّةِ أَوْ الْأَشْجَارِ قَائِمَةً .

(170/1)

ص:171

- (الْمَادَّةُ 883) الْقِيَمَةُ مَبْنِيًّا هِيَ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ قَائِمًا .
(الْمَادَّةُ 884) الْقِيَمَةُ مَقْلُوعًا هِيَ قِيَمَةُ أَنْقَاضِ الْأَبْنِيَّةِ بَعْدَ الْقَلْعِ أَوْ قِيَمَةُ الْأَشْجَارِ الْمَقْلُوعَةِ
(الْمَادَّةُ 885) قِيَمَتُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْقَلْعِ هِيَ الْقِيَمَةُ الْبَاقِيَّةُ بَعْدَ تَنْزِيلِ أَجْرَةِ الْقَلْعِ مِنْ قِيَمَةِ الْمَقْلُوعِ
(الْمَادَّةُ 886) : نَقْصَانُ الْأَرْضِ هُوَ الْفَرْقُ وَالتَّفَاوُثُ الَّذِي يَحْصُلُ بَيْنَ قِيَمَةِ أَجْرَةِ الْأَرْضِ قَبْلَ
الزَّرَاعَةِ وَبَيْنَ قِيَمَةِ أَجْرَتِهَا بَعْدَهَا .
(الْمَادَّةُ 887) الْإِتْلَافُ مُبَاشِرَةٌ هُوَ إِتْلَافُ الشَّيْءِ بِالذَّاتِ وَيُقَالُ لِمَنْ فَعَلَهُ فَاعِلٌ مُبَاشِرٌ .
(الْمَادَّةُ 888) الْإِتْلَافُ تَسْبِيًّا هُوَ التَّسْبُبُ لِتَلْفِ شَيْءٍ يَعْني إِحْدَاثَ أَمْرٍ فِي شَيْءٍ يُفْضِي إِلَى تَلْفِ
شَيْءٍ آخَرَ عَلَى جِزْيِ الْعَادَةِ وَيُقَالُ لِفَاعِلِهِ مُتَسَبِّبٌ فَعَلِيهِ إِنْ قَطَعَ حَبْلٌ فَنَدِيدٌ مُعْلَقٌ هُوَ سَبَبٌ مُفْضٍ
لِسُقُوطِهِ عَلَى الْأَرْضِ وَانْكِسَارِهِ فَالَّذِي قَطَعَ الْحَبْلَ يَكُونُ أَتْلَفَ الْحَبْلِ مُبَاشِرَةً وَكَسَرَ الْقِنْدِيلَ تَسْبِيًّا .
(الْمَادَّةُ 889) التَّقْدُّمُ هُوَ التَّنْبِيهُ وَالتَّوْصِيَةُ بِدَفْعِ الضَّرَرِ الْمَحْظُوظِ وَإِزَالَتِهِ قَبْلَ وَقُوعِهِ

(171/1)

ص:172

الباب الأول: في الغصب

و يحتوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان أحكام الغصب

- (الْمَادَّةُ 890) يَلْزَمُ رَدُّ الْمَالِ الْمَغْصُوبِ عَيْنًا وَتَسْلِيمُهُ إِلَى صَاحِبِهِ فِي مَكَانِ الْغَصْبِ إِنْ كَانَ
مَوْجُودًا وَإِنْ صَادَقَ صَاحِبُ الْمَالِ الْغَاصِبِ فِي بِلَدَةٍ أُخْرَى وَكَانَ الْمَالُ الْمَغْصُوبُ مَعَهُ فَإِنْ شَاءَ
صَاحِبُهُ اسْتَرَدَّهُ هُنَاكَ وَإِنْ شَاءَ طَلَبَ رَدَّهُ إِلَى مَكَانِ الْغَصْبِ وَتَكُونُ مَصَارِيْفُ نَقْلِهِ وَمُؤْتَهُ رَدِّهِ عَلَى
الغَاصِبِ .
(الْمَادَّةُ 891) كَمَا أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْغَاصِبُ ضَامِنًا إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَالَ الْمَغْصُوبَ كَذَلِكَ إِذَا تَلَفَ أَوْ
ضَاعَ بِتَعْدِيهِ أَوْ بِدُونِ تَعْدِيهِ يَكُونُ ضَامِنًا أَيْضًا فَإِنْ كَانَ مِنَ الْقِيَمِيَّاتِ يَلْزَمُ الْغَاصِبَ قِيَمَتُهُ فِي زَمَانِ
الغَصْبِ وَمَكَانِهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَلَيَّاتِ يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ مِثْلِهِ .
(الْمَادَّةُ 892) إِذَا رَدَّ وَسَلَّمَ الْغَاصِبُ عَيْنَ الْمَغْصُوبِ لِصَاحِبِهِ فِي مَكَانِ الْغَصْبِ يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ .
(الْمَادَّةُ 893) إِذَا وَضَعَ الْغَاصِبُ عَيْنَ الْمَغْصُوبِ أَمَامَ صَاحِبِهِ بِصُورَةٍ يَقْدِرُ مَعَهَا عَلَى أَخْذِهِ يَكُونُ
قَدْ رَدَّ الْمَغْصُوبَ وَإِنْ لَمْ يُوَجَدْ قَبْضٌ حَقِيقِيٌّ وَأَمَّا لَوْ تَلَفَ الْمَغْصُوبُ وَوَضَعَ الْغَاصِبُ قِيَمَتَهُ أَمَامَ
صَاحِبِهِ بِتِلْكَ الصُّورَةِ فَلَا يَبْرَأُ مَا لَمْ يُوَجَدْ قَبْضٌ حَقِيقِيٌّ .

(172/1)

ص:173

- (الْمَادَّةُ 894) لَوْ سَلَّمَ الْغَاصِبُ عَيْنَ الْمَغْصُوبِ إِلَى صَاحِبِهِ فِي مَحَلٍّ مَخُوفٍ فَلَهُ حَقٌّ فِي عَدَمِ قَبُولِهِ
وَلَا يَبْرَأُ الْغَاصِبُ مِنَ الضَّمَانِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ .
(الْمَادَّةُ 895) إِذَا أَدَّى الْغَاصِبُ قِيَمَةَ الْمَالِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي تَلَفَ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَمْ يَقْبَلْهُ رَاجِعَ الْحَاكِمَ
فَيَأْمُرُهُ بِالْقَبُولِ .
(الْمَادَّةُ 896) إِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ مِنْهُ صَنِيبًا وَرَدَّ الْغَاصِبُ إِلَيْهِ الْمَغْصُوبَ فَإِنْ كَانَ مُمَيَّرًا وَأَهْلًا
لِحِفْظِ الْمَالِ يَصِحُّ الرَّدُّ وَإِلَّا فَلَا
(الْمَادَّةُ 897) إِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ فَائِكَةً فَتَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْغَاصِبِ كَأَنْ يَبْسُتَ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ
اسْتَرَدَّ الْمَغْصُوبَ عَيْنًا وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيَمَتَهُ .

(المَادَّةُ 898) إِذَا غَيَّرَ الْعَاصِبُ بَعْضَ أَوْصَافِ الْمَغْضُوبِ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ فَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أُعْطِيَ قِيَمَةَ الزِّيَادَةِ وَاسْتَرَدَّ الْمَغْضُوبَ عَيْنًا وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ قِيَمَتَهُ مَثَلًا لَوْ كَانَ الْمَغْضُوبُ ثَوْبًا وَكَانَ قَدْ صَبَّغَهُ الْعَاصِبُ فَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَ الْعَاصِبُ قِيَمَةَ الثَّوْبِ وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ قِيَمَةَ الصَّبْغِ وَاسْتَرَدَّ الثَّوْبَ عَيْنًا .

(المَادَّةُ 899) إِذَا غَيَّرَ الْعَاصِبُ الْمَالَ الْمَغْضُوبَ بِحَيْثُ يَتَبَدَّلُ اسْمُهُ يَكُونُ ضَامِنًا وَيَبْقَى الْمَالَ الْمَغْضُوبُ لَهُ . مَثَلًا لَوْ كَانَ الْمَالَ الْمَغْضُوبُ حِنْطَةً وَجَعَلَهَا الْعَاصِبُ بِالطَّحْنِ دَقِيقًا يَضْمَنُ مِثْلَ الْحِنْطَةِ وَيَكُونُ الدَّقِيقُ لَهُ كَمَا أَنَّ مَنْ غَصَبَ حِنْطَةً غَيْرَهُ وَزَرَعَهَا فِي أَرْضِهِ يَكُونُ ضَامِنًا لِلْحِنْطَةِ وَيَكُونُ الْمَحْصُولُ لَهُ .

(المَادَّةُ 900) إِذَا تَنَاقَضَ سِعْرُ الْمَغْضُوبِ وَقِيَمَتُهُ بَعْدَ الْغَصَبِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ أَنْ لَا يَقْبَلَهُ وَأَنْ يُطَالِبَ بِقِيَمَتِهِ الَّتِي كَانَتْ فِي زَمَانِ الْغَصَبِ وَلَكِنْ طَرَأَ عَلَى قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ نُفْصَانٌ بِسَبَبِ اسْتِعْمَالِ الْعَاصِبِ يَلْزَمُ الضَّمَانَ .

(173/1)

ص:174

مَثَلًا إِذَا ضَعُفَ الْحَيَوَانُ الَّذِي غُصِبَ وَرَدَّ الْعَاصِبُ إِلَى صَاحِبِهِ يَلْزَمُ ضَمَانَ نُفْصَانِ قِيَمَتِهِ كَذَلِكَ إِذَا شَقَّ الثَّوْبَ الَّذِي غُصِبَ وَطَرَأَ بِذَلِكَ عَلَى قِيَمَتِهِ نُفْصَانٌ فَإِنْ كَانَ النُّفْصَانُ يَسِيرًا يَعْني لَمْ يَكُنْ بِالْعَاصِبِ رُبْعُ قِيَمَةِ الْمَغْضُوبِ فَعَلَى الْعَاصِبِ ضَمَانُ نُفْصَانِ قِيَمَتِهِ وَإِنْ كَانَ فَاجِحًا أَعْني إِنْ كَانَ النُّفْصَانُ مُسَاوِيًا لِرُبْعِ قِيَمَتِهِ أَوْ أَزِيدَ فَالْمَغْضُوبُ مِنْهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ نُفْصَانِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ لِلْعَاصِبِ وَأَخَذَ مِنْهُ تَمَامَ قِيَمَتِهِ .

(المَادَّةُ 901) الْحَالُ الَّذِي هُوَ مُسَاوٍ لِلْغَصَبِ فِي إِزَالَةِ التَّصَرُّفِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْغَصَبِ فَلِذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ الْمُسْتَوْدِعُ الْوَدِيعَةَ يَكُونُ فِي حُكْمِ الْعَاصِبِ وَإِذَا تَلَقَّتْ الْوَدِيعَةَ فِي يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ بَعْدَ ذَلِكَ يَكُونُ ضَامِنًا .

(المَادَّةُ 902) لَوْ خَرَجَ مَلِكٌ أَحَدٍ مِنْ يَدِهِ بِلَا قَصْدٍ . مَثَلًا لَوْ سَقَطَ جَبَلٌ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ الرُّوَضَةِ عَلَى الرُّوَضَةِ الَّتِي تَحْتَهُ يَتْبَعُ الْأَقْلُ فِي الْقِيَمَةِ الْأَكْثَرَ يَعْني صَاحِبِ الْأَرْضِ الَّتِي قِيَمَتُهَا أَكْثَرُ يَضْمَنُ لِصَاحِبِ الْأَقْلِ وَيَتِمَلِّكُ الْأَرْضَ . مَثَلًا لَوْ كَانَ قَبْلَ الْإِنْتِهَادِ قِيَمَةُ الرُّوَضَةِ الْعُلْيَا خَمْسِمِائَةَ قَرِشٍ وَقِيَمَةُ السُّفْلَى أَلْفًا يَضْمَنُ صَاحِبُ الثَّانِيَةِ لِصَاحِبِ الْأُولَى قِيَمَتَهَا وَيَتِمَلِّكُهَا كَمَا إِذَا سَقَطَ مِنْ يَدِ أَحَدٍ لَوْلَا قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ قَرِشًا وَالنَّقْطَةُ نَجَاجَةٌ قِيَمَتُهَا خَمْسَةٌ فَصَاحِبُ اللَّوْلُو يَعْطِي الْخَمْسَةَ قَرِشًا وَيَأْخُذُ النَّجَاجَةَ أَنْظُرِ الْمَوَادَّ 27 و 28 و 29 .

(المَادَّةُ 903) زَوَائِدُ الْمَغْضُوبِ لِصَاحِبِهِ وَإِذَا اسْتَهْلَكَهَا الْعَاصِبُ يَضْمَنُهَا ، مَثَلًا إِذَا اسْتَهْلَكَ الْعَاصِبُ لَبَنَ الْحَيَوَانِ الْمَغْضُوبِ أَوْ فُلُوهُ الْحَاصِلِينَ حَالَ وُجُودِ الْمَغْضُوبِ فِي يَدِ الْعَاصِبِ أَوْ ثَمَرَ البُسْتَانِ الْمَغْضُوبِ الَّذِي حَصَلَ جِبِينَ وُجُودِهِ فِي يَدِ الْعَاصِبِ ضَمَّنَهَا حَيْثُ إِنَّهَا أَمْوَالُ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ كَذَلِكَ لَوْ اغْتَصَبَ أَحَدٌ خَلِيَّةَ الْعَسَلِ مَعَ نَحْلِهَا وَاسْتَرَدَّهَا الْمَغْضُوبُ مِنْهُ يَأْخُذُ أَيْضًا الْعَسَلَ الَّذِي حَصَلَ عِنْدَ الْعَصَبِ .

(174/1)

ص:175

(المَادَّةُ 904) عَسَلُ النَّحْلِ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِي رَوْضَةٍ أَحَدٍ مَأْوَى هُوَ لِصَاحِبِ الرُّوَضَةِ وَإِذَا أَخَذَهُ وَاسْتَهْلَكَهُ غَيْرُهُ يَضْمَنُ .

الفصل الثاني: في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار 129

(المَادَّةُ 905) الْمَغْضُوبُ إِنْ كَانَ عَقَارًا يَلْزَمُ الْعَاصِبَ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ بِدُونِ تَغْيِيرِهِ وَتَنْقِصِهِ وَإِذَا

طَرَأَ عَلَى قِيَمَةِ ذَلِكَ الْعَقَارِ نُقْصَانٌ بِصُنْعِ الْعَاصِبِ وَفِعْلِهِ يَضْمَنُ نُقْصَانَ قِيَمَتِهِ مَثَلًا لَوْ هَدَمَ أَحَدٌ مَجَلًّا مِنْ الدَّارِ الَّتِي غَصَبَهَا أَوْ انْهَدَمَ بِسَبَبِ سَكْنَاهُ وَطَرَأَ عَلَى قِيَمَتِهَا نُقْصَانٌ يَضْمَنُ مِقْدَارَ النُّقْصَانِ كَذَلِكَ لَوْ احْتَرَقَتِ الدَّارُ مِنَ النَّارِ الَّتِي أَوْقَدَهَا الْعَاصِبُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا مَبْنِيَّةً .

(الْمَادَّةُ 906) إِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ أَرْضًا وَكَانَ الْعَاصِبُ أَنْشَأَ عَلَيْهَا بِنَاءً أَوْ غَرَسَ فِيهَا أَشْجَارًا يُؤْمَرُ الْعَاصِبُ بِقَلْعِهَا وَإِنْ كَانَ الْقَلْعُ مُضِرًّا بِالْأَرْضِ فَلِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ أَنْ يُعْطِيَ قِيَمَتَهُ مُسْتَحَقَّ الْقَلْعِ وَيَضْبِطَ الْأَرْضَ وَلَكِنْ لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْأَشْجَارِ أَوْ الْبِنَاءِ أَزِيدَ مِنْ قِيَمَةِ الْأَرْضِ وَكَانَ قَدْ أَنْشَأَ أَوْ غَرَسَ بِزَعْمِ سَبَبِ شَرِّ عِيٍّ كَانَ حِينَئِذٍ لِصَاحِبِ الْبِنَاءِ أَوْ الْأَشْجَارِ أَنْ يُعْطِيَ قِيَمَةَ الْأَرْضِ وَيَتَمَلَّكَهَا . مَثَلًا لَوْ أَنْشَأَ أَحَدٌ عَلَى الْعَرِصَةِ الْمَوْرُوثَةِ لَهُ مِنْ وَالِدِهِ بِنَاءً بِمَصْرَفٍ أَزِيدَ مِنْ قِيَمَةِ الْعَرِصَةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا مُسْتَحَقُّ فَالْبَانِي يُعْطِي قِيَمَةَ الْعَرِصَةِ وَيَضْبِطُهَا .

(الْمَادَّةُ 907) لَوْ غَصَبَ أَحَدٌ عَرِصَةً آخَرَ وَرَزَعَهَا ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا صَاحِبُهَا يَضْمَنُ نُقْصَانَ الْأَرْضِ الَّتِي تَرْتَبُ عَلَى زِرَاعَتِهِ كَذَلِكَ لَوْ زَرَعَ أَحَدٌ مُسْتَقْبَلًا الْعَرِصَةَ الَّتِي يَمْلِكُهَا مُشْتَرِكًا مَعَ آخَرَ بِإِذْنِهِ

(175/1)

ص:176

فَبَعْدَ أَخْذِ حِصَّتِهِ مِنَ الْعَرِصَةِ يَضْمَنُ نُقْصَانَ حِصَّتِهِ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي تَرْتَبُ عَلَى زِرَاعَتِهِ .
(الْمَادَّةُ 908) إِذَا كَرَبَ أَحَدٌ أَرْضَ آخَرَ غَصَبًا ثُمَّ اسْتَرَدَّهَا صَاحِبُهَا فَلَيْسَ لِلْعَاصِبِ مُطَالَبَةٌ أُجْرَةً فِي مُقَابَلَةِ الْكِرَابِ .

(الْمَادَّةُ 909) لَوْ شَغَلَ أَحَدٌ عَرِصَةَ آخَرَ بِوَضْعِ كُنَاسَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فِيهَا يُجْبَرُ عَلَى رَفْعِ مَا وَضَعَهُ وَتَخْلِيَةِ الْعَرِصَةِ .

الفصل الثالث: في بيان حُكْمِ غَاصِبِ الْعَاصِبِ

(مَادَّةُ 910) غَاصِبِ الْعَاصِبِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْعَاصِبِ فَإِذَا غَصَبَ مِنَ الْعَاصِبِ الْمَالَ الْمَغْصُوبَ شَخْصٌ آخَرَ وَأَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ فَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ مُخَيَّرُ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ الْعَاصِبُ الْأَوَّلُ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ الْعَاصِبُ الثَّانِي وَلَهُ أَنْ يَضْمَنَ مِقْدَارًا مِنْهُ الْأَوَّلُ وَالْمِقْدَارَ الْآخَرَ الثَّانِي . وَبِتَقْدِيرِ تَضْمِينِهِ الْعَاصِبِ الْأَوَّلُ فَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الثَّانِي وَأَمَّا إِذَا ضَمَّنَهُ الثَّانِي فَلَيْسَ لِلثَّانِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ .
(مَادَّةُ 911) إِذَا رَدَّ غَاصِبِ الْعَاصِبِ الْمَالَ الْمَغْصُوبَ إِلَى الْعَاصِبِ الْأَوَّلِ يَبْرَأُ وَحْدَهُ وَإِذَا رَدَّهُ إِلَى الْمَغْصُوبِ مِنْهُ يَبْرَأُ هُوَ وَالْأَوَّلُ .

(176/1)

ص:177

البَابُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ الْإِتْلَافِ

وَيَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول في الإِتْلَافِ مُبَاشَرَةً

(مَادَّةُ 912) إِذَا أَتْلَفَ أَحَدٌ مَالَ غَيْرِهِ الَّذِي فِي يَدِهِ أَوْ فِي يَدِ أَمِينِهِ قَصْدًا أَوْ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ يَضْمَنُ وَأَمَّا إِذَا أَتْلَفَ أَحَدٌ الْمَالَ الْمَغْصُوبَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِ الْعَاصِبِ فَالْمَغْصُوبُ مِنْهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ الْعَاصِبُ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْمُتْلِفِ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّنَهُ الْمُتْلِفُ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَيْسَ لِلْمُتْلِفِ الرَّجُوعُ عَلَى الْعَاصِبِ .

(مَادَّةُ 913) إِذَا رَلَقَ أَحَدٌ وَسَقَطَ عَلَى مَالِ آخَرَ وَأَتْلَفَهُ يَضْمَنُ

(مَادَّةُ 914) لَوْ أَتْلَفَ أَحَدٌ مَالَ غَيْرِهِ طَائِفًا أَنَّهُ مَالُهُ يَضْمَنُ .

(مَادَّةُ 915) لَوْ جَرَّ أَحَدٌ نِيَابَ غَيْرِهِ وَشَقَّقَهَا يَضْمَنُ قِيَمَتَهَا كَامِلَةً وَأَمَّا لَوْ تَشَبَّثَ بِهَا وَانْشَقَّتْ بِجَرِّ

صَاحِبِهَا يَضْمَنُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ . كَذَلِكَ لَوْ جَلَسَ أَحَدٌ عَلَى أَذْيَالِ ثِيَابٍ وَنَهَضَ صَاحِبُهَا غَيْرَ عَالِمٍ
بِجُلُوسِ الْآخَرِ وَانْتَشَقَّتْ يَضْمَنُ ذَلِكَ الشَّخْصُ نِصْفَ قِيَمَتِهَا .
(مَادَّةُ 916) أَتْلَفَ صَبِيٌّ مَالَ غَيْرِهِ يَلْزِمُ الضَّمَانَ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُنْتَظَرُ إِلَى حَالٍ يُسْرُ
وَلَا يَضْمَنُ وَلِيِّهُ .

(177/1)

ص:178
(مَادَّةُ 917) لَوْ أَوْرَثَ مَالًا لِآخَرَ نُفَصَّنَا فِي قِيَمَتِهِ يَضْمَنُ ذَلِكَ النُّفَصَانُ .
(مَادَّةُ 918) إِذَا هَدَمَ أَحَدٌ عَقَارَ غَيْرِهِ كَالْحَائِثِ وَالذَّارِ بِغَيْرِ حَقِّ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ تَرَكَ
أَنْقَاضَهُ لِلْهَادِمِ وَضَمَّنَهُ قِيَمَتَهُ مَبْنِيًّا وَإِنْ شَاءَ حَطَّ مِنْ قِيَمَتِهِ مَبْنِيًّا قِيَمَةَ الْأَنْقَاضِ وَضَمَّنَهُ الْقِيَمَةَ الْبَاقِيَةَ
وَأَخَذَ هُوَ الْأَنْقَاضَ . وَلَكِنْ إِذَا بَنَاهُ الْغَاصِبُ كَالأَوَّلِ يَبْرَأُ مِنَ الضَّمَانِ .
(مَادَّةُ 919) لَوْ هَدَمَ أَحَدٌ دَارًا بِلَا إِذْنِ صَاحِبِهَا بِسَبَبِ وَفُوعِ حَرِيقٍ فِي الْحَيِّ وَانْقَطَعَ هُنَاكَ الْحَرِيقُ
فَإِنْ كَانَ قَدْ هَدَمَهَا بِأَمْرِ وَلِيِّ الْأَمْرِ لَا يَلْزِمُ الضَّمَانَ وَإِنْ كَانَ قَدْ هَدَمَهَا بِنَفْسِهِ يَلْزِمُ الضَّمَانَ .
(مَادَّةُ 920) لَوْ قَطَعَ أَحَدٌ الْأَشْجَارَ الَّتِي فِي رَوْضَةٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقِّ فَصَاحِبُهَا مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَةَ
الْأَشْجَارِ قَائِمَةً وَتَرَكَ الْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ لِلْقَاطِعِ وَإِنْ شَاءَ حَطَّ مِنْ قِيَمَتِهَا قَائِمَةً قِيَمَتِهَا مَقْطُوعَةً وَأَخَذَ
الْمَبْلُغَ الْبَاقِي وَالْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ . مَثَلًا : لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّوْضَةِ حَالِ كَوْنِ الْأَشْجَارِ الْمَقْطُوعَةَ قَائِمَةً
عَشْرَةَ آلَافٍ وَبِلَا أَشْجَارٍ خَمْسَةَ آلَافٍ وَقِيَمَةُ الْأَشْجَارِ الْفَائِنِ فَصَاحِبُهَا بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ تَرَكَ الْأَشْجَارَ
الْمَقْطُوعَةَ لِلْقَاطِعِ وَأَخَذَ خَمْسَةَ آلَافٍ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ وَالْأَشْجَارَ الْمَقْطُوعَةَ .
(مَادَّةُ 921) لَيْسَ لِلْمَظْلُومِ أَنْ يَظْلِمَ آخَرَ بِسَبَبِ كَوْنِهِ قَدْ ظَلِمَ ; مَثَلًا : لَوْ أَتْلَفَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرٍو مَقَابَلَةً
بِمَا أَنَّهُ أَتْلَفَ مَالَهُ يَكُونُ الْإِثْنَانُ ضَامِنَيْنِ . كَذَلِكَ لَوْ أَتْلَفَ زَيْدٌ مَالَ عَمْرٍو الَّذِي هُوَ مِنْ قَبِيلَةٍ طِي بِمَا أَنَّ
بَكْرًا الَّذِي هُوَ مِنْ تِلْكَ الْقَبِيلَةِ أَتْلَفَ مَالَهُ يَضْمَنُ كُلُّ مِنْهُمَا الْمَالَ الَّذِي أَتْلَفَهُ كَمَا أَنَّهُ لَوْ انْخَدَعَ أَحَدٌ فَأَخَذَ
دِرَاهِمَ زَانِفَةٍ مِنْ أَحَدٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَى غَيْرِهِ .

(178/1)

ص:179
الفصل الثاني: في بيان الإلتلاف تسببا
(مَادَّةُ 922) لَوْ أَتْلَفَ أَحَدٌ مَالَ الْآخَرَ وَأَنْقَصَ قِيَمَتَهُ تَسْبُبًا يَعْنِي : لَوْ كَانَ سَبَبًا مُفْضِيًّا لِإِثْلَافِ مَالٍ أَوْ
نُفَصَانِ قِيَمَتِهِ يَكُونُ ضَامِنًا . مَثَلًا : إِذَا تَمَسَّكَ أَحَدٌ بِثِيَابِ آخَرَ وَحَالَ مُجَادِبَتَيْهِمَا سَقَطَ مِمَّا عَلَيْهِ شَيْءٌ أَوْ
تَعَيَّبَ يَكُونُ الْمُتَمَسِّكُ ضَامِنًا وَكَذَا لَوْ سَدَّ أَحَدٌ مَاءَ أَرْضٍ لِآخَرَ أَوْ رَوْضَتِهِ فَيَبْسُتْ مَرْزُوعَاتُهُ
وَمَعْرُوسَاتُهُ وَتَلَفَتْ أَوْ أَقَاضَ الْمَاءُ زِيَادَةً وَغَرِقَتْ الْمَرْزُوعَاتُ وَتَلَفَتْ يَكُونُ ضَامِنًا . وَكَذَا لَوْ فَتَحَ أَحَدٌ
بَابَ إِصْطَبَلٍ لِآخَرَ وَفَرَّتْ حَيَوَانَاتُهُ أَوْ ضَاعَتْ أَوْ فَتَحَ بَابَ قَفْصٍ وَفَرَّ الطَّيْرُ الَّذِي كَانَ فِيهِ يَكُونُ
ضَامِنًا .
(مَادَّةُ 923) لَوْ جَفَلَتْ دَابَّةٌ أَحَدًا مِنَ الْآخَرَ وَفَرَّتْ فَضَاعَتْ ; لَا يَلْزِمُ الضَّمَانَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ قَدْ أَجْفَلَهَا
قَصْدًا يَضْمَنُ . وَكَذَا إِذَا جَفَلَتْ الدَّابَّةُ مِنْ صَوْتِ الْبُنْدُوقِيَّةِ الَّتِي رَمَاهَا الصَّيَّادُ بِقَصْدِ الصَّيْدِ فَوَقَعَتْ
وَتَلَفَتْ أَوْ انْكَسَرَ أَحَدٌ أَعْضَانُهَا لَا يَلْزِمُ الضَّمَانَ أَمَّا إِذَا رَمَى الْبُنْدُوقِيَّةَ بِقَصْدِ إِجْفَالِهَا يَضْمَنُ .
(مَادَّةُ 924) يُسْتَرْطُ التَّعَدِّي فِي كَوْنِ التَّسْبُوبِ مُوجِبًا لِلضَّمَانِ عَلَى مَا ذَكَرَ أَيْفًا يَعْنِي : ضَمَانَ
الْمُسْتَسَبِّبِ فِي الضَّرَرِ مُشْرُوطٍ بِعَمَلِهِ فِعْلًا مُفْضِيًّا إِلَى ذَلِكَ الضَّرَرِ بِغَيْرِ حَقِّ , مَثَلًا : لَوْ حَفَرَ أَحَدٌ فِي
الطَّرِيقِ الْعَامِّ بِنَرٍّ بِلَا إِذْنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَوَقَعَتْ فِيهَا دَابَّةٌ لِآخَرَ وَتَلَفَتْ يَضْمَنُ وَأَمَّا لَوْ وَقَعَتْ الدَّابَّةُ فِي

بُرِّ كَانَ قَدْ حَفَرَهَا فِي مَلِكِهِ وَتَلَفَتْ لَا يَضْمَنُ.
(الْمَادَّةُ 925) لَوْ فَعَلَ أَحَدٌ فِعْلًا يَكُونُ سَبَبًا لِتَلَفِ شَيْءٍ فَحَلَّ فِي

(179/1)

ص:180

ذَلِكَ الشَّيْءِ فِعْلًا اخْتِيَارِيًّا يَعْنِي أَنَّ شَخْصًا آخَرَ أَتْلَفَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مُبَاشَرَةً يَكُونُ ذَلِكَ الْمُبَاشِرُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْفِعْلِ الْاِخْتِيَارِيِّ ضَامِنًا.

الفصل الثالث: فِي مَا يَحْدُثُ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ

(الْمَادَّةُ 926) لِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ لَكِنْ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ يَعْنِي : أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَضُرَّ غَيْرَهُ بِالْحَالَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ التَّحَرُّرُ مِنْهَا فَلَوْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِ الْحِمَالِ حِمْلٌ أَتْلَفَ مَالٌ أَحَدٌ يَكُونُ الْحِمَالُ ضَامِنًا وَكَذَا إِذَا أَحْرَقَتْ شَرَارَةٌ ثِيَابَ أَحَدٍ كَانَ مَارًّا فِي الطَّرِيقِ وَكَانَتْ الشَّرَارَةُ الَّتِي طَارَتْ مِنْ دُكَّانِ الْحَدَادِ حِينَ ضَرَبَهُ الْحَدِيدُ يَضْمَنُ الْحَدَادُ ثِيَابَ الْمَارِّ.

(مَادَّةُ 927) لَيْسَ لِأَحَدٍ الْجُلُوسُ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَوَضْعُ شَيْءٍ فِيهِ وَإِحْدَانُهُ بِلَا إِذْنِ وَلِيِّ الْأَمْرِ وَإِذَا فَعَلَ يَضْمَنُ الضَّرَرَ وَالْخَسَارَةَ اللَّذِينَ يَتَوَلَّدَانِ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ . بِنَاءً عَلَيْهِ : لَوْ وَضَعَ أَحَدٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ أَدْوَاتِ الْعِمَارَةِ أَوْ الْحِجَارَةَ وَعَثَرَ بِهَا حَيَوَانٌ آخَرَ وَتَلَفَ يَضْمَنُ كَذَلِكَ لَوْ صَبَّ أَحَدٌ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ شَيْئًا يُزَلِّقُ بِهِ كَالدَّهْنِ وَزَلَّقَ بِهِ حَيَوَانٌ وَتَلَفَ يَضْمَنُ .

(الْمَادَّةُ 928) لَوْ سَقَطَ حَائِطٌ أَحَدٍ وَأَوْرَثَ غَيْرُهُ ضَرَرًا لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَلَكِنْ لَوْ كَانَ الْحَائِطُ مَانِلًا لِلْإِنْهَادِ أَوْ لَا وَكَانَ قَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَتَقَدَّمَ النَّاسُ بِالْقَوْلِ لَهُ : اهْدِمْ حَائِطَكَ وَكَانَ قَدْ مَضَى وَقَتُّ يُمَكِّنُ هَذَا الْحَائِطُ فِيهِ يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْبَهِيُّ مِنْ أَصْحَابِ حَقِّ التَّقَدُّمِ وَالتَّنْبِيهِ أَي : إِذَا كَانَ الْحَائِطُ سَقَطَ عَلَى دَارِ الْجِيرَانِ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي تَقَدَّمَ لِلتَّنْبِيهِ مِنْ سَكَّانِ تِلْكَ الدَّارِ وَلَا يُفِيدُ تَقَدُّمُ أَحَدٍ مِنَ الْخَارِجِ وَالتَّنْبِيهِ وَإِذَا كَانَ قَدْ انْهَدَمَ عَلَى الطَّرِيقِ الْخَاصِّ

(180/1)

ص:181

يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْبَهِيُّ مِمَّنْ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِي ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَإِنْ كَانَ الْإِنْهَادُ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ فَلِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ التَّنْبِيهِ .

الفصل الرابع: فِي جُنَايَةِ الْحَيَوَانِ

(مَادَّةُ 929) الضَّرَرُ الَّذِي أَحْدَثَهُ الْحَيَوَانُ بِنَفْسِهِ لَا يَضْمَنُهُ صَاحِبُهُ (رَاجِعْ مَادَّةُ 94) وَلَكِنْ لَوْ اسْتَهْلَكَ حَيَوَانٌ مَالًا أَحَدٍ وَرَأَهُ صَاحِبُهُ وَلَمْ يَمْنَعْهُ يَضْمَنُ وَيَضْمَنُ صَاحِبُ الْحَيَوَانِ ذِي الضَّرَرِ الْمُتَعَيِّنِ كَالنَّوْرِ النَّطُوحِ وَالْكَلْبِ الْعَقُورِ مَا أَتْلَفَهُ إِذَا تَقَدَّمَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ مَحَلَّتِهِ أَوْ قَرِيْبَتِهِ بِقَوْلِهِ امْسِكْ حَيَوَانَكَ وَلَمْ يُمْسِكْهُ .

(مَادَّةُ 930) لَا يَضْمَنُ صَاحِبُ الدَّابَّةِ الَّتِي أَضْرَتْ بِبَيْدِيهَا أَوْ رَأْسِهَا أَوْ ذَيْلِهَا أَوْ رَجْلِهَا حَصَلَ كَوْنُهَا فِي مَلِكِهِ رَاكِبًا كَانَ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

(مَادَّةُ 931) إِذَا أَدْخَلَ أَحَدٌ دَابَّتَهُ فِي مَلِكِ غَيْرِهِ بِإِذْنِهِ لَا يَضْمَنُ جَنَابَتَهَا فِي الصُّورِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي الْمَادَّةِ الْأَنْفَى حَيْثُ نَبَّهَتْهَا تَعَدُّ كَالْكَائِنَةِ فِي مَلِكِهِ وَإِنْ كَانَ أَدْخَلَهَا بِدُونِ إِذْنِ صَاحِبِهِ يَضْمَنُ ضَرَرَ تِلْكَ الدَّابَّةِ وَخَسَارَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ يَعْنِي : حَالُ كَوْنِهِ رَاكِبًا أَوْ سَائِقًا أَوْ قَائِدًا أَوْ مَوْجُودًا عِنْدَهَا أَوْ غَيْرِ مَوْجُودٍ أَمَا لَوْ أَفْلَتَتْ بِنَفْسِهَا وَدَخَلَتْ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ وَأَضْرَتْ فَلَا يَضْمَنُ .

(الْمَادَّةُ 932) : لِكُلِّ أَحَدٍ حَقُّ الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ مَعَ حَيَوَانِهِ أَيْضًا فَلِذَلِكَ لَا يَضْمَنُ الْمَارُّ رَاكِبًا عَلَى حَيَوَانِهِ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ الضَّرَرَ وَالْخَسَارَةَ اللَّذِينَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّرُ عَنْهُمَا مَثَلًا : لَوْ انْتَشَرَ أَوْ

تَطَايَرَ مِنْ رَجُلِ الدَّابَّةِ غُبَارٌ أَوْ طِينٌ وَلَوَتْ ثِيَابَ الأَخْرَ وَرَفَسَتْ بِرِجْلِهَا المُوَخَّرَةَ أَوْ لَطَمَتْ بِذَيْلِهَا
وَأَضْرَبَتْ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ

(181/1)

ص:182

وَلَكِنْ يَضْمَنُ الرَّكِبُ الضَّرَرَ وَالحَسَارَةَ اللَّذِينَ وَقَعَا مِنْ مُصَادَمَتِهَا وَلَطْمَةِ يَدِهَا أَوْ رَاسِهَا لِإِمْكَانِ
التَّحَرُّرِ مِنْ ذَلِكَ .

(المَادَّةُ 933) الأَقَائِدُ وَالسَّائِقُ فِي الطَّرِيقِ العَامِّ كَالرَّكِبِ يَعْنِي : لَا يَضْمَنَانِ إِلا مَا يَضْمَنُهُ الرَّكِبُ
مِنَ الضَّرَرِ .

(المَادَّةُ 934) لَيْسَ لِأَحَدٍ حَقُّ تَوْقِيفِ دَابَّتِهِ أَوْ رَبْطِهَا فِي الطَّرِيقِ العَامِّ بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ وَقَفَتْ أَوْ رَبَطَ أَحَدٌ
دَابَّتَهُ فِي الطَّرِيقِ العَامِّ يَضْمَنُ جِنَابَتَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ سِوَاءِ رَفَسَتْ بِيَدِهَا أَوْ رَجَلِهَا أَوْ جَنَّتْ بِسَائِرِ
الْوُجُوهِ وَأَمَّا المَحَالُّ الَّتِي أُعِدَّتْ لِتَوْقِيفِ الدَّوَابِّ كَسُوقِ الدَّوَابِّ وَمَحَلِّ وُقُوفِ الدَّوَابِّ الكِرَاءِ فَمُسْتَنَنَةٌ .

(مَادَّةُ 935) مَنْ تَرَكَ لِذَابَّتِهِ الحَبْلَ عَلَى العَارِبِ فِي الطَّرِيقِ العَامِّ يَضْمَنُ الضَّرَرَ الَّذِي أُحْدِثَهُ

(مَادَّةُ 936) لَوْ دَاسَتْ دَابَّةٌ مَرْكُوبَةً لِأَحَدٍ عَلَى شَيْءٍ بِرِجْلِهَا الأَمَامِيَّتَيْنِ أَوْ رِجْلَيْهَا الخَلْفِيَّتَيْنِ فِي
مَلِكِهِ أَوْ فِي مَحَلٍّ آخَرَ وَأَتْلَفَهُ يُعَدُّ الرَّكِبُ قَدْ أَتْلَفَ ذَلِكَ الشَّيْءَ مُبَاشَرَةً فَيَضْمَنُ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

(مَادَّةُ 937) لَوْ كَانَتْ الدَّابَّةُ جُمُوحًا وَلَمْ يَقْدِرِ الرَّكِبُ عَلَى ضَبْطِهَا وَأَضْرَبَتْ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ .

(مَادَّةُ 938) لَوْ أَتْلَفَتِ الدَّابَّةُ الَّتِي قَدْ رَبَطَهَا صَاحِبُهَا فِي مَلِكِهِ دَابَّةً غَيْرَهُ الَّتِي أَتَى بِهَا صَاحِبُهَا

وَرَبَطَهَا فِي مَلِكِ ذَلِكَ الشَّخْصِ بِلَا إِذْنِهِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَإِذَا أَتْلَفَتْ تِلْكَ الدَّابَّةُ دَابَّةً صَاحِبِ المَلِكِ
يَضْمَنُ صَاحِبُهَا

(مَادَّةُ 939) إِذَا رَبَطَ شَخْصَانِ دَابَّتَيْهِمَا فِي مَحَلٍّ لَهُمَا حَقُّ الرِّبْطِ فِيهِ فَأَتْلَفَتْ إِحْدَى الدَّابَّتَيْنِ الأُخْرَى
فَلَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ مَثَلًا : لَوْ أَتْلَفَتْ دَابَّةً أَحَدٍ

(182/1)

ص:183

الشَّرِيكَيْنِ فِي دَارِ دَابَّةِ الأَخْرَ عِنْدَمَا رَبَطَاهُمَا فِي تِلْكَ الدَّارِ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ
(مَادَّةُ 940) لَوْ رَبَطَ اثْنَانِ دَابَّتَيْهِمَا فِي مَحَلٍّ لَيْسَ لَهُمَا فِيهِ حَقُّ رَبَاطِ حَيَوَانٍ وَأَتْلَفَتْ دَابَّةُ الرَّابِطِ أَوْ لَا
دَابَّةُ الرَّابِطِ مُوَخَّرًا لَا يَلْزَمُ الضَّمَانُ وَإِذَا كَانَ الأَمْرُ بِالعَكْسِ يَلْزَمُ الضَّمَانُ .

في 23 ربيع الآخر سنة 1289 هـ

(183/1)

ص:184

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" بعد صورة الخط الهمايوني "

(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ التَّاسِعُ: فِي الحَجْرِ وَالإِذْنِ وَالإِكْرَاهِ وَالشُّفْعَةِ
وَيَسْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

المُقَدَّمَةُ فِي الاصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجْرِ وَالْإِذْنِ وَالْإِكْرَاهِ وَالشُّفْعَةِ
(الْمَادَّةُ 941) الْحَجْرُ هُوَ مَنْعُ شَخْصٍ مِنْ تَصَرُّفِهِ الْقَوْلِيِّ وَيُقَالُ لِذَلِكَ الشَّخْصِ بَعْدَ الْحَجْرِ مَحْجُورٌ .
(مَادَّةُ 942) الْإِذْنُ هُوَ فَكُّ الْحَجْرِ وَإِسْقَاطُ حَقِّ الْمَنْعِ وَيُقَالُ لِلشَّخْصِ الَّذِي أُذِنَ مَادُونٌ .
(مَادَّةُ 943) الصَّغِيرُ غَيْرُ الْمُمَيَّزِ هُوَ الَّذِي لَا يَفْهَمُ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ يَعْنِي : مَنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّ الْبَيْعَ سَالِبٌ لِلْمَلَكِيَّةِ وَالشِّرَاءَ جَالِبٌ لَهَا وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَبْنِ الْفَاجِشِ الظَّاهِرِ كَالْتَّغْرِيرِ فِي الْعَشْرَةِ خَمْسَةَ وَبَيْنَ الْعَبْنِ الْيَسِيرِ وَيُقَالُ لِلَّذِي يُمَيَّزُ ذَلِكَ : صَبِيٌّ مُمَيَّزٌ .

(184/1)

ص:185
(مَادَّةُ 944) الْمَجْنُونُ عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْمَجْنُونُ الْمُطْبِقُ وَهُوَ الَّذِي يَسْتَوْعِبُ جُنُونَهُ جَمِيعَ أَوْقَاتِهِ , وَالثَّانِي : الْمَجْنُونُ غَيْرُ الْمُطْبِقِ وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَجْنُونًا وَيُفِيقُ فِي بَعْضِهَا .
(مَادَّةُ 945) الْمَعْتُوهُ هُوَ الَّذِي اخْتَلَّتْ شُعُورُهُ بِأَنْ كَانَ فَهْمُهُ قَلِيلًا وَكَلَامُهُ مُخْتَلِطًا وَتَدْبِيرُهُ فَاسِدًا .
(مَادَّةُ 946) السَّفِيهُ هُوَ الَّذِي يَصْرِفُ مَالَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَيُبْدِرُ فِي مَصْرُوفَاتِهِ وَيُضَيِّعُ أَمْوَالَهُ وَيُنْفِلُهَا بِالْإِسْرَافِ وَالَّذِينَ لَا يَزَالُونَ يَعْطَلُونَ فِي أَخْذِهِمْ وَإِعْطَائِهِمْ وَلَمْ يَعْرِفُوا طَرِيقَ تِجَارَتِهِمْ وَتَمَتُّعِهِمْ بِحَسَبِ بِلَاهَتِهِمْ وَخَلَوْ قُلُوبِهِمْ يُعَدُّونَ أَيْضًا مِنَ السُّفَهَاءِ .
(مَادَّةُ 947) الرَّشِيدُ هُوَ الَّذِي يَتَّقِي بِمُحَافَظَةِ مَالِهِ وَيَتَوَقَّى السَّرْفَ وَالتَّبَذِيرَ .
(مَادَّةُ 948) الْإِكْرَاهُ هُوَ إِجْبَارٌ أَحَدٍ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ عَمَلًا بَغَيْرِ حَقِّ مَنْ دُونَ رِضَاةٍ بِالْإِخَافَةِ وَيُقَالُ لَهُ الْمُكْرَهُ (بِفَتْحِ الرَّاءِ) وَيُقَالُ لِمَنْ أُجْبِرَهُ : مُجْبِرٌ , وَلِذَلِكَ الْعَمَلِ : مُكْرَهُ عَلَيْهِ , وَلِلشَّيْءِ الْمَوْجِبِ لِلْخَوْفِ : مُكْرَهُ بِهِ .
(مَادَّةُ 949) الْإِكْرَاهُ عَلَى قِسْمَيْنِ : الْأَوَّلُ هُوَ الْإِكْرَاهُ الْمُلْجِي الَّذِي يَكُونُ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ الْمُؤَدِّي إِلَى إِتْلَافِ النَّفْسِ أَوْ قَطْعِ عَضْوٍ وَالثَّانِي هُوَ الْإِكْرَاهُ غَيْرُ الْمُلْجِي الَّذِي يُوجِبُ الْعَمَّ وَالْأَلَمَ فَقَطْ كَالضَّرْبِ غَيْرِ الْمُبْرَّحِ وَالْحَبْسِ غَيْرِ الْمَدِيدِ .

(الْمَادَّةُ 950) الشُّفْعَةُ هِيَ تَمَلُّكُ الْمَلِكِ الْمُشْتَرَى بِمِقْدَارِ الثَّمَنِ الَّذِي قَامَ عَلَى الْمُشْتَرِي .
(مَادَّةُ 951) : الشَّفِيعُ هُوَ مَنْ كَانَ لَهُ حَقُّ الشُّفْعَةِ .
(مَادَّةُ 952) : الْمَشْفُوعُ هُوَ الْعَقَارُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الشُّفْعَةِ .
(مَادَّةُ 953) : الْمَشْفُوعُ بِهِ هُوَ مَلِكُ الشَّفِيعِ الَّذِي بِهِ الشُّفْعَةُ .

(185/1)

ص:186
(مَادَّةُ 954) : الْخَلِيطُ هُوَ بِمَعْنَى الْمُشَارِكِ فِي حُقُوقِ الْمَلِكِ كَحِصَّةِ الْمَاءِ وَالطَّرِيقِ .
(مَادَّةُ 955) الشَّرْبُ الْخَاصُّ هُوَ حَقُّ شُرْبِ الْمَاءِ الْجَارِي الْمَخْصُوصِ بِالشَّخْصِ الْمَعْدُودِينَ وَأَمَّا أَخْذُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْهَارِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا الْعَامَّةُ ; فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الشَّرْبِ الْخَاصِّ .
(مَادَّةُ 956) : الطَّرِيقُ الْخَاصُّ هُوَ الرُّقَاقُ غَيْرُ النَّافِذِ .

البَابُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَجْرِ
وَيُنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان صنوف المحجورين وأحكامهم
(مَادَّةُ 957) : الصَّغِيرُ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْتُوهُ مَحْجُورُونَ أَصْلًا لِذَاتِهِمْ .

(مادة 958) لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْجَرَ عَلَى السَّفِيهِ .
(مادة 959) يُحْجَرُ الْمَدِينُ أَيْضًا مِنْ طَرَفِ الْحَاكِمِ بِطَلَبِ الْغَرْمَاءِ .
(مادة 960) الْمَحْجُورُونَ الَّذِينَ ذُكِرُوا فِي الْمَوَادِّ السَّابِقَةِ وَإِنْ لَمْ يُعْتَبَرِ تَصَرُّفُهُمُ الْقَوْلِيُّ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ يَصْنَمُونَ حَالًا الْخَسَارَةَ وَالضَّرَرَ الَّذِينَ نَسَأَ مِنْ فِعْلِهِمْ . مَثَلًا : لَوْ أَتْلَفَ الصَّغِيرُ مَالًا آخَرَ لَزِمَ الصَّمَانَ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ .

(186/1)

ص:187

(مادة 961) إِذَا حُجِرَ السَّفِيهِ وَالْمَدِينُ مِنْ قِبَلِ الْحَاكِمِ يُبَيِّنُ سَبَبَهُ لِلنَّاسِ وَيُشْهَدُ عَلَيْهِ وَيُعْلَنُ .
(مادة:962) لَا يُشْتَرَطُ حُضُورُ مَنْ أُرِيدَ حَجْرُهُ مِنْ طَرَفِ الْحَاكِمِ وَيَصِحُّ حَجْرُهُ غِيَابِيًّا أَيْضًا وَلَكِنْ يُشْرَطُ وَصُولُ خَبَرِ الْحَجْرِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحْجُورِ وَلَا يَكُونُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهِ خَبَرٌ أَنَّهُ قَدْ حُجِرَ عَلَيْهِ وَتَكُونُ عُقُودُهُ وَأَقَارِيرُهُ مُعْتَبَرَةً إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ .
(مادة:963) لَا يُحْجَرُ عَلَى الْفَاسِقِ بِمَجَرَّدِ سَبَبِ فَسَقِهِ مَا لَمْ يُبَدَّرَ وَ يُسْرِفَ فِي مَالِهِ .
(مادة:964) يُحْجَرُ عَلَى بَعْضِ الْأَشْخَاصِ الَّذِينَ تَكُونُ مَضَرَّتُهُمْ لِلْعُمُومِ كَالطَّبِيبِ الْجَاهِلِ لَكِنَّ الْمُرَادَ هُنَا مِنَ الْحَجْرِ: الْمَنْعُ مِنْ إِجْرَاءِ الْعَمَلِ لَا مَنَعُ التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ .
(مادة:965) إِذَا اسْتَعْلَ أَحَدٌ بِصَنْعَةٍ أَوْ تِجَارَةٍ فِي سَوْقٍ ; فَلَيْسَ لِأَرْبَابِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ أَوْ التِّجَارَةِ أَنْ يَحْجُرُوهُ أَوْ يَمْنَعُوهُ عَنِ اسْتِعَالِهِ بِهَذِهِ الصَّنْعَةِ أَوْ التِّجَارَةِ بِدَاعِي أَنَّهُ يَطْرَأُ عَلَى رِبْحِهِمْ وَكَسْبِهِمْ نَقْصٌ وَخَلَلٌ .

الفصل الثاني: في بيان المسائل المتعلقة بالصغير والمجنون والمعتوه

(مادة 966) لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُ الصَّغِيرِ غَيْرِ الْمُمَيِّزِ الْقَوْلِيَّةُ مُطْلَقًا وَإِنْ أُذِنَ لَهُ وَلِيِّهِ .
(مادة 967) يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُ الصَّغِيرِ الْمُمَيِّزِ إِذَا كَانَ فِي حَقِّهِ نَفْعًا مَحْضًا وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ بِهِ الْوَلِيُّ وَلَمْ يَجْزِهِ كَقَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَالْهَبَةِ وَلَا يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُهُ الَّذِي هُوَ فِي حَقِّهِ ضَرَرٌ مَحْضٌ وَإِنْ أُذِنَ بِذَلِكَ وَلِيِّهِ

(187/1)

ص:188

وَأَجَارَهُ كَانَ يَهَبُ لِآخَرَ شَيْئًا أَمَا الْعُقُودُ الدَّائِرَةُ بَيْنَ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ فِي الْأَصْلِ فَتَنْعَقِدُ مَوْفُوفَةً عَلَى إِجَارَةِ وَلِيِّهِ , وَوَلِيِّهِ مُحْضَرٌ فِي إِعْطَاءِ الْإِجَارَةِ وَعَدَمِهَا فَإِنْ رَأَاهَا مُفِيدَةً فِي حَقِّ الصَّغِيرِ أَجَارَهَا وَإِلَّا فَلَا مَثَلًا : إِذَا بَاعَ الصَّغِيرُ الْمُمَيِّزُ مَالًا بِلَا إِذْنٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَاعَهُ بِأَرْبَدٍ مِنْ ثَمَنِهِ يَكُونُ نَفَادُ ذَلِكَ الْبَيْعِ مَوْفُوفًا عَلَى إِجَارَةِ وَلِيِّهِ ; لِأَنَّ عَقْدَ الْبَيْعِ مِنَ الْعُقُودِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ فِي الْأَصْلِ .
(مادة 968) لِلْوَلِيِّ أَنْ يُسَلِّمَ الصَّغِيرَ الْمُمَيِّزَ مَقْدَارًا مِنْ مَالِهِ وَيَأْذَنَ لَهُ بِالتِّجَارَةِ لِأَجْلِ التَّجْرِبَةِ فَإِذَا تَحَقَّقَ رُشْدُهُ دَفَعَ وَسَلَّمَ إِلَيْهِ بَاقِيَ أَمْوَالِهِ .
(مادة 969) الْعُقُودُ الْمُكَرَّرَةُ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ مِنْهَا الرِّبْحَ هِيَ إِذْنٌ بِالْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ مَثَلًا : لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ لِلصَّغِيرِ : بَعْ وَأَشْتَرِ أَوْ قَالَ لَهُ : بَعْ وَأَشْتَرِ مَالًا مِنَ الْجِنْسِ الْفُلَانِيِّ فَهُوَ إِذْنٌ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَأَمَّا أَمْرُ الْوَلِيِّ الصَّبِيِّ بِإِجْرَاءِ عَقْدٍ وَاحِدٍ فَقَطْ كَقَوْلِهِ لَهُ أَذْهَبْ إِلَى السُّوقِ وَأَشْتَرِ الشَّيْءَ الْفُلَانِيَّ أَوْ بَعْهُ ; فَلَيْسَ بِإِذْنٍ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بَلْ إِنَّمَا يُعَدُّ مِنْ قِبَلِ اسْتِخْدَامِ الصَّغِيرِ تَوْكِيلًا عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ وَالْمُعْتَادُ .

(مادة 970) : لَا يَنْقَعِدُ وَلَا يُتَخَصَّصُ إِذْنُ الْوَلِيِّ بِرَمَانٍ وَمَكَانٍ وَلَا بِنَوْعٍ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَثَلًا : لَوْ أَذِنَ الْوَلِيُّ الصَّغِيرَ الْمُمَيِّزَ يَوْمًا وَشَهْرًا يَكُونُ مَادُونًا عَلَى الْإِطْلَاقِ وَيَبْقَى مُسْتَمِرًّا عَلَى ذَلِكَ الْإِذْنِ مَا

لَمْ يَحْجِرْهُ الْوَلِيُّ كَذَا لَوْ قَالَ لَهُ بَعْ وَأَشْتَرِ فِي السُّوقِ الْفُلَانِيَّ يَكُونُ مَادُونًا بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي كُلِّ مَكَانٍ
كَذَلِكَ لَوْ قَالَ لَهُ بَعْ وَأَشْتَرِ الْمَالَ الْفُلَانِيَّ فَلَهُ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ كُلَّ جِنْسِ الْمَالِ.
(مَادَّة 971) كَمَا يَكُونُ الْإِذْنُ صِرَاحَةً يَكُونُ دَلَالَةً أَيْضًا مَثَلًا : لَوْ رَأَى الْوَلِيُّ الصَّغِيرَ الْمُمَيَّرَ يَبِيعُ
وَيَشْتَرِي وَسَكَتَ وَلَمْ يَمْنَعَهُ يَكُونُ قَدْ أَذِنَهُ دَلَالَةً .

(188/1)

ص:189
(مَادَّة 972) لَوْ أذِنَ لِلصَّغِيرِ مِنْ قَبْلِ وَلِيِّهِ يَكُونُ فِي الْخُصُوصَاتِ الدَّاخِلَةِ تَحْتَ الْإِذْنِ بِمَنْزِلَةِ الْبَالِغِ
وَتَكُونُ عَقُودُهُ الَّتِي هِيَ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ مُعْتَبَرَةً .
(مَادَّة 973) : لِلْوَلِيِّ أَنْ يَحْجِرَ الصَّغِيرَ بَعْدَ إِذْنِهِ وَيَبْطِلُ ذَلِكَ الْإِذْنُ وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَحْجِرَهُ عَلَى
الْوَجْهِ الَّذِي أَذِنَهُ بِهِ مَثَلًا : لَوْ أذِنَ الصَّغِيرَ وَلِيِّهِ إِذْنًا عَامًّا فَصَارَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لِأَهْلِ سُوقِهِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ
يَحْجِرَ عَلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَجْرُ عَامًّا لِيَصِيرَ مَعْلُومًا لِأَكْثَرِ أَهْلِ ذَلِكَ السُّوقِ وَلَا يَصِحُّ حَجْرُهُ
عَلَيْهِ بِمَحْضَرِ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي دَارِهِ .
(مَادَّة 974) (وَلِيُّ الصَّغِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ :
أَوَّلًا : أَبُوهُ ،
ثَانِيًا : الْوَصِيُّ الَّذِي اخْتَارَهُ أَبُوهُ وَنَصَبَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ إِذَا مَاتَ أَبُوهُ
ثَالِثًا الْوَصِيُّ الَّذِي نَصَبَهُ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ إِذَا مَاتَ
رَابِعًا جَدُّهُ الصَّحِيحُ أَيُّ : أَبُو أَبِي الصَّغِيرِ أَوْ أَبُو أَبِي الْأَبِ
خَامِسًا الْوَصِيُّ الَّذِي اخْتَارَهُ هَذَا الْجَدُّ وَنَصَبَهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ
سَادِسًا الْوَصِيُّ الَّذِي نَصَبَهُ هَذَا الْوَصِيُّ
سَابِعًا الْقَاضِي أَوْ الْوَصِيُّ الَّذِي نَصَبَهُ الْقَاضِي وَأَمَّا الْأَقْرَابُ كَالْإِخْوَانَ وَالْأَعْمَامَ وَغَيْرِهِمْ فَادْنُهُمْ غَيْرُ
جَائِزٍ إِذَا لَمْ يَكُونُوا أَوْصِيَاءَ .

(مَادَّة 975) إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ مَنْفَعَةً فِي تَصَرُّفِ الصَّغِيرِ الْمُمَيَّرِ وَامْتَنَعَ أَوَّلًا الْوَلِيُّ الْمُقَدَّمُ عَلَى الْحَاكِمِ
عَنْ إِعْطَاءِ الْإِذْنِ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَأْذِنَ الصَّغِيرَ فِي ذَلِكَ الْخُصُوصِ وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ الْآخَرَ أَنْ يَحْجِرَ عَلَيْهِ بَعْدَ
ذَلِكَ .
(مَادَّة 976) إِذَا تُوَفِّيَ الْوَلِيُّ الَّذِي جَعَلَ الصَّغِيرَ مَادُونًا يَبْطُلُ إِذْنُهُ وَلَكِنْ لَا يَبْطُلُ إِذْنُ الْحَاكِمِ بِوَفَاتِهِ
وَلَا بِعِزِّهِ .
(مَادَّة 977) الصَّغِيرُ الْمَادُونُ مِنْ حَاكِمٍ يَجُوزُ أَنْ يَحْجِرَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْحَاكِمِ أَوْ مَنْ خَلَفَهُ وَلَيْسَ لِأَبِيهِ
أَوْ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يَحْجِرَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِ الْحَاكِمِ أَوْ عِزِّهِ .

(189/1)

ص:190
(مَادَّة 978) الْمَعْنُوهُ فِي حُكْمِ الصَّغِيرِ الْمُمَيَّرِ .
(مَادَّة 979) الْمَجْتُونُ الْمَطْبِقُ هُوَ فِي حُكْمِ الصَّغِيرِ غَيْرِ الْمُمَيَّرِ .
(مَادَّة 980) تَصَرُّفَاتُ الْمَجْتُونِ غَيْرِ الْمَطْبِقِ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ كَتَصَرُّفَاتِ الْعَاقِلِ .
(مَادَّة 981) لَا يَبْذَعُ أَنْ يَسْتَعْجَلَ فِي إِعْطَاءِ الصَّبِيِّ مَالَهُ عِنْدَ بُلُوغِهِ بَلْ يُجَرَّبُ بِالثَّانِي فَإِذَا تَحَقَّقَ
كُونُهُ رَشِيدًا تُدْفَعُ إِلَيْهِ أَمْوَالُهُ حِينَئِذٍ .
(مَادَّة 982) إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ غَيْرَ رَشِيدٍ لَمْ تُدْفَعْ إِلَيْهِ أَمْوَالُهُ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ رُشْدُهُ وَيُمنَعُ مِنَ النَّصْرِفِ

كَمَا فِي السَّابِقِ.
 (مَادَّةُ 983) إِذَا دَفَعَ وَصِيُّ الصَّغِيرِ مَالَهُ إِلَيْهِ قَبْلَ ثُبُوتِ رُسْدِهِ فَضَاعَ الْمَالُ فِي يَدِ الصَّغِيرِ وَأَتْلَفَهُ
 يَضْمَنُ الْوَصِيُّ.
 (مَادَّةُ 984) إِذَا أُعْطِيَ إِلَى الصَّغِيرِ مَالُهُ عِنْدَ بُلُوغِهِ ثُمَّ تَحَقَّقَ كَوْنُهُ سَفِيهًا يُحْجَرُ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ
 الْحَاكِمِ.
 (مَادَّةُ 985) يَنْبُتُ حَدُّ الْبُلُوغِ بِالِاخْتِلَامِ وَالْإِحْبَالِ وَالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ .
 (مَادَّةُ 986) مَبْدَأُ سِنِّ الْبُلُوغِ فِي الرَّجُلِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً وَفِي الْمَرْأَةِ تِسْعَ سَنَوَاتٍ وَمُنْتَهَاهُ فِي كِلَيْهِمَا
 خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً . وَإِذَا أَكْمَلَ الرَّجُلُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَمْ يَبْلُغْ يُقَالُ لَهُ " الْمُرَاهِقُ " وَإِذَا أَكْمَلَتْ
 الْمَرْأَةُ تِسْعًا وَلَمْ تَبْلُغْ يُقَالُ لَهَا " الْمُرَاهِقَةُ " إِلَى أَنْ يَبْلُغَا .
 (مَادَّةُ 987) مَنْ أَدْرَكَ سِنَّ الْبُلُوغِ وَلَمْ تَطْهَرْ عَلَيْهِ أَنَارَ الْبُلُوغِ يُعَدُّ بِالْعَا حُكْمًا .
 (مَادَّةُ 988) الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ يُدْرِكْ مَبْدَأَ سِنِّ الْبُلُوغِ إِذَا ادَّعَى الْبُلُوغَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ .

(190/1)

ص:191

(مَادَّةُ 989) إِذَا أَقَرَّ الْمُرَاهِقُ أَوْ الْمُرَاهِقَةُ فِي حُضُورِ الْحَاكِمِ بِبُلُوغِهِ فَلَا يُصَدَّقُ إِفْرَارُهُ إِنْ كَانَ
 ظَاهِرُ الْحَالِ مُكَذِّبًا لَهُ بِأَنْ كَانَتْ جُنَّتُهُ لَا تَتَحَمَّلُ الْبُلُوغَ , أَمَّا إِذَا كَانَ ظَاهِرُ الْحَالِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ لَهُ بِأَنْ
 كَانَتْ جُنَّتُهُ مُتَحَمِّلَةً الْبُلُوغَ فَيُصَدَّقُ وَتَكُونُ عَقُودُهُ وَإِفْرَارَتُهُ نَافِذَةً مُعْتَبَرَةً وَلَوْ أَرَادَ بَعْدَ ذَلِكَ بِمُدَّةٍ أَنْ
 يَفْسَخَ تَصَرُّفَاتِهِ الْقَوْلِيَّةَ بِأَنْ يَقُولَ : إِنِّي لَمْ أَكُنْ بِالْعَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَيَّ حِينٍ أَقْرَرْتُ بِالْبُلُوغِ فَلَا يُلْتَفَتُ
 إِلَى قَوْلِهِ .

الفصل الثالث: في السفيه المحجور

(مَادَّةُ 990) السَّفِيهُ الْمَحْجُورُ هُوَ فِي الْمُعَامَلَاتِ كَالصَّغِيرِ الْمُمَيَّزِ وَوَلِيِّ السَّفِيهِ الْحَاكِمِ فَقَطْ , وَلَيْسَ
 لِأَبِيهِ وَجَدِّهِ وَأَوْصِيَائِهِ حَقٌّ أَوْلَايَّةَ عَلَيْهِ .
 (مَادَّةُ 991) تَصَرُّفَاتُ السَّفِيهِ الْقَوْلِيَّةُ بَعْدَ الْحَجْرِ فِي الْمُعَامَلَاتِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ وَلَكِنَّ تَصَرُّفَاتِهِ قَبْلَ
 الْحَجْرِ نَافِذَةٌ كَتَصَرُّفَاتِ سَائِرِ النَّاسِ .
 (مَادَّةُ 992) يُنْفَقُ عَلَى السَّفِيهِ الْمَحْجُورِ وَعَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمْ مِنْ مَالِهِ .
 (مَادَّةُ 993) إِذَا بَاعَ السَّفِيهَ الْمَحْجُورُ شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِهِ لَا يَكُونُ بَيْعُهُ نَافِذًا وَلَكِنْ إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ فِيهِ
 مَنَفَعَةً يُجِيزُهُ .
 (مَادَّةُ 994) لَا يَصِحُّ إِفْرَارُ السَّفِيهِ الْمَحْجُورِ بِدَيْنٍ

(191/1)

ص:192

لَاخَرَ مُطْلَقًا يَعْنِي لَيْسَ لِإِفْرَارِهِ تَأْتِيرٌ فِي حَقِّ أَمْوَالِهِ الْمَوْجُودَةِ وَقَتِ الْحَجْرِ وَالْحَادِثَةِ بَعْدَهُ .
 (مَادَّةُ 995) حُقُوقُ النَّاسِ الَّتِي عَلَى الْمَحْجُورِ تُؤَدَّى مِنْ مَالِهِ .
 (مَادَّةُ 996) إِذَا اسْتَقْرَضَ السَّفِيهَ الْمَحْجُورُ دَرَاهِمَ وَصَرَفَهَا فِي نَفَقَتِهِ فَإِنْ كَانَ صَرَفَهُ إِيَّاهَا بِالْقَدْرِ
 الْمَعْرُوفِ أَذَاهَا الْحَاكِمُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّرْفُ زَائِدًا عَنِ الْقَدْرِ الْمَعْرُوفِ يُؤَدَّى مِقْدَارَ نَفَقَتِهِ وَيَبْطُلُ
 الزَّائِدُ عَنْهَا .

(مَادَّةُ 997) عِنْدَ صَلَاحِ حَالِ الْمَحْجُورِ يُفَكُّ حَجْرُهُ مِنْ قِبَلِ الْحَاكِمِ .

الفصل الرابع: في المدين المحجور

(مَادَّةُ 998) لَوْ ظَهَرَ عِنْدَ الْحَاكِمِ مُطَابَلَةُ الْمَدِينِ فِي أَدَاءِ دَيْنِهِ حَالِ كَوْنِهِ مُقْتَدِرًا أَوْ طَلَبَ الْغُرْمَاءَ بَيْعَ مَالِهِ وَتَأْدِيَةَ دَيْنِهِ حَجَرَ الْحَاكِمِ مَالَهُ ، وَإِذَا امْتَنَعَ عَنْ بَيْعِهِ وَتَأْدِيَةِ الدَّيْنِ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَأَدَّى دَيْنَهُ فَيَبْدَأُ بِمَا بَيْعُهُ أَهْوَنُ فِي حَقِّ الدَّيْنِ بِتَقْدِيمِ التُّقُودِ أَوْ لَا فَإِنْ لَمْ تَفْ فَالْعُرُوضُ فَإِنْ لَمْ تَفْ الْعُرُوضُ أَيْضًا فَالْعَقَارُ .
(مَادَّةُ 999) الْمَدِينُ الْمُفْلِسُ أَيُّ الَّذِي دَيْنُهُ مُسَاوٍ لِمَالِهِ أَوْ أَزِيدُ إِذَا خَافَ غُرْمَاؤُهُ ضَيَاعَ مَالِهِ بِالتَّجَارَةِ أَوْ أَنْ يُخْفِيَهُ أَوْ يَجْعَلَهُ بِاسْمِ غَيْرِهِ وَرَاجِعُوا الْحَاكِمَ عَلَى حَجْرِهِ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ أَوْ إِفْرَارِهِ بِدَيْنِ الْآخَرِ حَجْرَهُ الْحَاكِمُ وَبَاعَ أَمْوَالَهُ وَقَسَمَهَا بَيْنَ الْغُرْمَاءِ إِلَّا أَنَّهُ يَتْرُكُ لَهُ تَوْبًا أَوْ تَوْبَيْنِ مِنْ تِبَابِهِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَدِينِ تِبَابٌ تَمِينَةٌ وَأَمَكَّنَ الْإِكْتِفَاءَ بِمَا دُونَهَا بَاعَهَا وَاشْتَرَى لَهُ مِنْ تَمْنِهَا تِبَابًا رَخِيصَةً تَلِيقَ بِحَالِهِ وَأَعْطَى بَاقِيَهَا لِلْغُرْمَاءِ أَيْضًا

(192/1)

ص:193
وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ دَارٌ وَأَمَكَّنَ الْإِكْتِفَاءَ بِمَا دُونَهَا بَاعَهَا وَاشْتَرَى مِنْ تَمْنِهَا دَارًا مُنَاسِبَةً لِحَالِ الْمَدِينِ وَأَعْطَى بَاقِيَهَا لِلْغُرْمَاءِ .
(الْمَادَّةُ 1000) يُنْفَقُ عَلَى الْمَخْجُورِ الْمُفْلِسِ وَعَلَى مَنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُ فِي مَدَّةِ الْحَجْرِ مِنْ مَالِهِ .
(الْمَادَّةُ 1001) الْحَجْرُ لِلدَّيْنِ يُؤْتَرُ فِي مَالِ الْمَدِينِ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا فِي وَقْتِ الْحَجْرِ فَقَطُّ وَلَا يُؤْتَرُ فِي الْمَالِ الَّذِي تَمَلَّكَهُ بَعْدَ الْحَجْرِ .
(مَادَّةُ 1002) الْحَجْرُ يُؤْتَرُ فِي كُلِّ مَا يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ حَقِّ الْغُرْمَاءِ كَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَبَيْعِ مَالٍ بِانْقِصَافٍ مِنْ تَمْنٍ مِثْلِهِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تُعْتَبَرُ سَائِرُ تَصَرُّفَاتِ الْمَدِينِ الْمُفْلِسِ وَتَبَرُّعَاتِهِ وَعُقُودُهُ الْمُضَرَّةُ بِخُفُوقِ الْغُرْمَاءِ فِي حَقِّ أَمْوَالِهِ الْمَوْجُودَةِ وَقْتِ الْحَجْرِ . وَلَكِنْ تُعْتَبَرُ فِي حَقِّ أَمْوَالِهِ الَّتِي اكْتَسَبَهَا بَعْدَ الْحَجْرِ وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ لِآخَرَ لَا يُعْتَبَرُ إِفْرَارُهُ فِي حَقِّ أَمْوَالِهِ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي وَقْتِ الْحَجْرِ وَيُعْتَبَرُ بَعْدَ زَوَالِ الْحَجْرِ وَيَبْقَى مَدِينًا بِأَدَائِهَا ذَلِكَ الْوَقْتِ وَأَيْضًا يَنْفَدُ إِفْرَارُهُ عَلَى أَنْ يُؤَدِّي مِمَّا يَكْتَسِبُ بَعْدَ الْحَجْرِ .
الْبَابُ الثَّانِي فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْإِكْرَاهِ
(مَادَّةُ 1003) يُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ الْمُجْبِرُ مُقْتَدِرًا عَلَى إِيقَاعِ تَهْدِيدِهِ ، بِنَاءً عَلَيْهِ لَا يُعْتَبَرُ إِكْرَاهٌ لَمْ يَكُنْ مُقْتَدِرًا عَلَى إِيقَاعِ تَهْدِيدِهِ وَتَنْفِيذِهِ .
(مَادَّةُ 1004) يُسْتَرَطُّ خَوْفُ الْمُكْرَهِ مِنَ الْمُكْرَهِ بِهِ . يَعْنِي يُسْتَرَطُّ حُصُولُ ظَنِّ غَالِبٍ لِلْمُكْرَهِ بِإِجْرَاءِ الْمُجْبِرِ الْمُكْرَهَ بِهِ إِنْ لَمْ يَفْعَلِ الْمُكْرَهَ عَلَيْهِ .

(193/1)

ص:194
(مَادَّةُ 1005) إِنْ فَعَلَ الْمُكْرَهَ الْمُكْرَهَ عَلَيْهِ فِي حُضُورِ الْمُجْبِرِ أَوْ حُضُورِ تَابِعِهِ يَكُونُ الْإِكْرَاهُ مُعْتَبَرًا . وَأَمَّا إِذَا فَعَلَهُ فِي غِيَابِ الْمُجْبِرِ أَوْ تَابِعِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ فَعَلَهُ طَوْعًا بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ . مَثَلًا لَوْ أَكْرَهَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ وَدَهَبَ الْمُكْرَهَ وَبَاعَ مَالَهُ فِي غِيَابِ الْمُجْبِرِ وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْإِكْرَاهُ وَيَكُونُ الْبَيْعُ صَاحِبًا وَمُعْتَبَرًا .
(مَادَّةُ 1006) لَا يُعْتَبَرُ الْبَيْعُ الَّذِي وَقَعَ بِإِكْرَاهٍ مُعْتَبَرٍ وَلَا الشِّرَاءُ وَلَا الْإِيجَارُ وَلَا الْهَبَةُ وَلَا الْفِرَاقُ وَلَا الصَّلْحُ وَالْإِفْرَارُ وَالْإِبْرَاءُ عَنْ مَالٍ وَلَا تَأْجِيلُ الدَّيْنِ وَلَا إِسْقَاطُ الشُّفْعَةِ ، مُلْجِنًا كَانَ الْإِكْرَاهُ أَوْ غَيْرُ الْمُلْجِي ، وَلَكِنْ لَوْ أَجَازَ الْمُكْرَهَ مَا ذَكَرَ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ يُعْتَبَرُ .
(مَادَّةُ 1007) كَمَا أَنَّ الْإِكْرَاهَ الْمُلْجِيَّ يَكُونُ مُعْتَبَرًا فِي التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ كَذَلِكَ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ . وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ غَيْرُ الْمُلْجِيَّ فَيُعْتَبَرُ فِي التَّصَرُّفَاتِ الْقَوْلِيَّةِ فَقَطُّ وَلَا

يُعْتَبَرُ فِي النَّصْرَفَاتِ الْفَعْلِيَّةِ . فَعَلَيْهِ لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِأَخَرَ اتَّلَفَ مَالَ فُلَانٍ وَإِلَّا أَقْتَلْتُكَ أَوْ أَقَطَعُ أَحَدَ أَعْضَائِكَ فَاتَّلَفَ ذَلِكَ يَكُونُ الْإِكْرَاهُ مُعْتَبَرًا وَيَلْزَمُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُجْبِرِ فَقَطْ , وَأَمَّا لَوْ قَالَ اتَّلَفَ مَالَ فُلَانٍ وَإِلَّا أَضْرَبُكَ أَوْ أَحْبَسُكَ وَاتَّلَفَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ الْإِكْرَاهُ مُعْتَبَرًا وَيَلْزَمُ الضَّمَانُ عَلَى الْمُتَلَفِ فَقَطْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُحْتَمَلُ عَادَةً.

(194/1)

ص:195

الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ الشُّفْعَةِ

وَيُنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان مراتب الشفعة

(مَادَّةُ 1008) أَسْبَابُ الشُّفْعَةِ ثَلَاثَةٌ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مُشَارِكًا فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ كَأَشْتِرَاكَ شَخْصَيْنِ فِي عَقَارٍ شَائِعٍ . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خَلِيطًا فِي حَقِّ الْمَبِيعِ كَالِاشْتِرَاكِ فِي حَقِّ الشَّرْبِ الْخَاصِّ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّ , مَثَلًا إِذَا بِيَعْتَ إِحْدَى الرِّيَاضِ الْمُشْتَرَكَةِ فِي حَقِّ الشَّرْبِ الْخَاصِّ يَكُونُ أَصْحَابُ الرِّيَاضِ الْأُخْرَى كُلُّهُمْ شُفْعَاءَ , مَلَاصِقَةً كَأَنْتَ جِيرَانُهُمْ أَمْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ لَوْ بِيَعْتَ الدَّارَ الَّتِي يُفْتَحُ بِأُجْحُهَا عَلَى طَّرِيقٍ خَاصٍّ كَانَ أَصْحَابُ الدُّورِ الَّتِي لَهَا أَبْوَابٌ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقِ كُلُّهُمْ شُفْعَاءَ , سِوَاكَ أَكَاثِرٌ جِيرَانُهُمْ مَلَاصِقَةً أَمْ لَمْ تَكُنْ , وَأَمَّا إِذَا بِيَعْتَ إِحْدَى الرِّيَاضِ الْمَسْقُوتَةِ مِنْ نَهْرٍ يَنْفَعُ مِنْهُ الْعُمُومُ أَوْ إِحْدَى الدِّيَارِ الَّتِي لَهَا فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ بَابٌ فَلَيْسَ لِأَصْحَابِ الرِّيَاضِ الْأُخْرَى الَّتِي تُسْقَى مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ أَوْ لِأَصْحَابِ الدِّيَارِ الْأُخْرَى الَّتِي لَهَا أَبْوَابٌ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ حَقُّ الشُّفْعَةِ . الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ جَارًا مُلَاصِقًا.

(مَادَّةُ 1009) حَقُّ الشُّفْعَةِ : أَوَّلًا لِلْمُشَارِكِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثَانِيًا لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ ثَالِثًا لِلْجَارِ الْمُلَاصِقِ وَمَا دَامَ الْأَوَّلُ طَالِبًا فَلَيْسَ لِأَخْرَيْنِ حَقٌّ . الشُّفْعَةُ وَمَا دَامَ الثَّانِي طَالِبًا فَلَيْسَ لِلثَّلَاثِ حَقُّ الشُّفْعَةِ.

(مَادَّةُ 1010) إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ أَوْ كَانَ مُشَارِكًا وَتَرَكَ شُفْعَتَهُ يَكُونُ حَقُّ الشُّفْعَةِ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ تَمَّ خَلِيطٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ كَانَ وَسَقَطَ حَقُّهُ يَكُونُ الدَّارُ الْمُلَاصِقُ شَفِيعًا عَلَى هَذَا

(195/1)

ص:196

الْحَالِ . مَثَلًا إِذَا بَاعَ أَحَدٌ مِلْكَهُ الْعَقَارِيَّ الْمُسْتَقِيلَ أَوْ حِصَّتَهُ الشَّائِعَةَ فِي الْعَقَارِ الْمُشْتَرَكِ وَتَرَكَ الْمُشَارِكَ حَقَّ شُفْعَتِهِ يَكُونُ حَقُّ الشُّفْعَةِ لِلْخَلِيطِ فِي حَقِّ الشَّرْبِ الْخَاصِّ أَوْ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ إِنْ كَانَ هُنَاكَ خَلِيطٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ كَانَ وَسَقَطَ حَقُّ شُفْعَتِهِ فَعَلَى كِلَيْتَا الْحَالَتَيْنِ يَكُونُ حَقُّ الشُّفْعَةِ لِلْجَارِ الْمُلَاصِقِ . (مَادَّةُ 1011) إِذَا كَانَ الطَّابِقُ الْعُلْوِيُّ مِنَ الْبِنَاءِ مِلْكًا أَحَدٍ وَالسُّفْلِيُّ مِلْكًا آخَرَ يُعَدُّ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ جَارًا مُلَاصِقًا.

(مَادَّةُ 1012) الْمُشَارِكُ فِي حَائِطِ الدَّارِ هُوَ فِي حُكْمِ الْمُشَارِكِ فِي نَفْسِ الدَّارِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا فِي الْحَائِطِ وَلَكِنْ كَانَتْ أَحْسَابُ سَقْفِهِ مُمْتَدَّةً عَلَى حَائِطِ جَارِهِ فَيُعَدُّ جَارًا مُلَاصِقًا وَلَا يُعَدُّ شَرِيكًا وَخَلِيطًا بِمَجَرَّدِ حَقِّهِ فِي وَضْعِ رُءُوسِ أَحْسَابِ سَقْفِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ .

(مَادَّةُ 1013) إِذَا تَعَدَّدَ الشُّفْعَاءُ يُعْتَبَرُ عَدَدُ الرُّءُوسِ وَلَا يُعْتَبَرُ مِقْدَارُ السَّهَامِ يَعْنِي لَا اعْتِبَارَ لِمِقْدَارِ الْحِصَصِ . مَثَلًا لَوْ كَانَ نِصْفُ الدَّارِ لِأَحَدٍ وَتَلْتُمُهَا وَسُدُّسُهَا لِأَخْرَيْنِ وَبَاعَ صَاحِبُ النِّصْفِ حِصَّتَهُ لِأَخَرَ فَطَالِبُ الْآخَرَانِ بِالشُّفْعَةِ يُسَمُّ النِّصْفَ بَيْنَهُمَا بِالْمُنَاصَفَةِ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ التَّلْتِ أَنْ يَأْخُذَ بِمُوجِبِ

حَصَّتِهِ حِصَّةً زَائِدَةً عَلَى الْآخِرِ.

(مَادَّةُ 1014) - (إِذَا اجْتَمَعَ صِنْفَانِ مِنَ الْخُلْطَاءِ يُقَدَّمُ الْأَخْصُ عَلَى الْأَعْمِ مَثَلًا لَوْ بَاعَتْ إِحْدَى الرَّيَاضِ الْمَمْلُوكَةِ الَّتِي لَهَا حَقُّ شُرْبٍ فِي الْخَرْقِ الَّذِي أُحْدِثَ مِنَ النَّهْرِ الصَّغِيرِ مَعَ شُرْبِهَا يُقَدَّمُ وَيُرْجَحُ فِي حَقِّ الشُّفْعَةِ الَّتِي لَهَا حَقُّ الشُّرْبِ فِي ذَلِكَ الْخَرْقِ وَأَمَّا لَوْ بَاعَتْ إِحْدَى الرَّيَاضِ الَّتِي لَهَا حَقُّ شُرْبٍ فِي ذَلِكَ النَّهْرِ مَعَ شُرْبِهَا فَالشُّفْعَةُ تَعْمُ مَنْ لَهُ حَقُّ شُرْبٍ فِي النَّهْرِ وَمَنْ لَهُ حَقُّ شُرْبٍ فِي خَرْقِهِ , كَمَا أَنَّهُ إِذَا بَاعَتْ دَارًا بِأَبْهَا فِي زُقَاقٍ غَيْرِ سَالِكِ مُنْشَعِبٍ مِنْ زُقَاقٍ آخَرَ غَيْرِ سَالِكٍ لَا يَكُونُ شَفِيعًا إِلَّا مِنْ بَابِ دَارِهِ فِي الْمُنْشَعِبِ وَإِذَا بَاعَتْ دَارًا بِأَبْهَا فِي الزُّقَاقِ الْمُنْشَعِبِ مِنْهُ غَيْرِ السَّالِكِ تَعْمُ الشُّفْعَةُ مَنْ لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِي الزُّقَاقِ الْمُنْشَعِبِ وَالْمُنْشَعِبِ مِنْهُ .
(مَادَّةُ 1015) إِذَا بَاعَ مَنْ لَهُ حَقُّ شُرْبٍ خَاصٍ رَوْضَتَهُ فَقَطْ وَلَمْ يَبِعْ

(196/1)

ص:197

حَقَّ شُرْبِهَا فَلَيْسَ لِلْخُلْطَاءِ فِي حَقِّ شُرْبِهَا شُفْعَةٌ , وَيُقَاسَ الطَّرِيقُ الْخَاصُّ عَلَى هَذَا.
(مَادَّةُ 1016) حَقُّ الشُّرْبِ مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الطَّرِيقِ , فَعَلَيْهِ لَوْ بَاعَتْ رَوْضَةً خَلِيطَهَا وَاحِدًا فِي حَقِّ الشُّرْبِ الْخَاصِّ وَآخَرَ فِي طَرِيقِهَا الْخَاصِّ يُقَدَّمُ وَيُرْجَحُ صَاحِبُ حَقِّ الشُّرْبِ عَلَى صَاحِبِ حَقِّ الطَّرِيقِ.

الفصل الثاني: في بيان شرائط الشفعة

(مَادَّةُ 1017) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْفُوعُ مَلَكًا عَقَارِيًّا . بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي السَّفِينَةِ وَسَائِرِ الْمَنْفُولَاتِ وَعَقَارِ الْوَقْفِ وَالْأَرَاضِي الْأَمِيرِيَّةِ.
(مَادَّةُ 1018) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَشْفُوعُ بِهِ مَلَكًا أَيْضًا , بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ بَاعَ مَلِكٌ عَقَارِيًّا لَا يَكُونُ مُتَوَلِّيَ عَقَارِ الْوَقْفِ الَّذِي فِي اتِّصَالِهِ أَوْ مُتَصَرِّفِهِ شَفِيعًا.
مَادَّةُ (1019) الْأَشْجَارُ وَالْأَبْنِيَّةُ الْمَمْلُوكَةُ الْوَاقِعَةُ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ أَوْ الْأَرَاضِي الْأَمِيرِيَّةِ هِيَ فِي حُكْمِ الْمَنْفُولِ لَا تَجْرِي فِيهِ الشُّفْعَةُ.
(مَادَّةُ 1020) لَوْ بَاعَتْ الْعُرْصَةُ الْمَمْلُوكَةُ مَعَ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْأَشْجَارِ وَالْأَبْنِيَّةِ تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْأَشْجَارِ وَالْأَبْنِيَّةِ أَيْضًا تَبَعًا لِلْأَرْضِ , وَأَمَّا إِذَا بَاعَتْ الْأَشْجَارُ وَالْأَبْنِيَّةُ فَقَطْ فَلَا تَجْرِي فِيهَا الشُّفْعَةُ.
(مَادَّةُ 1021) الشُّفْعَةُ لَا تَنْبُتُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ الْبَاتِ الصَّحِيحِ.
(مَادَّةُ 1022) الْهَبَةُ بِشَرَطِ الْعَوَضِ فِي حُكْمِ الْبَيْعِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ

(197/1)

ص:198

ذَهَبَ وَسَلَّمَ أَحَدُ دَارِهِ الْمَمْلُوكَةَ لِآخَرَ بِشَرَطِ عَوَضٍ يَكُونُ جَارُهُ الْمُلَاصِقُ شَفِيعًا.
(مَادَّةُ 1023) لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ الَّذِي مَلَكَ لِآخَرَ بِلَا بَدَلٍ كَتَمَلِكِ أَحَدِ عَقَارًا بِلَا شَرَطِ عَوَضٍ أَوْ بِمِيرَاثٍ , أَوْ بِوَصِيَّةٍ.
(مَادَّةُ 1024) يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ لِلشَّفِيعِ رِضَى فِي عَقْدِ الْبَيْعِ الْوَاقِعِ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً مَثَلًا إِذَا سَمِعَ عَقْدَ الْبَيْعِ وَقَالَ هُوَ مُنَاسِبٌ يَسْفُطُ حَقَّ شَفْعَتِهِ وَلَيْسَ لَهُ طَلَبُ الشُّفْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَذَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ أَوْ يَسْتَأْجِرَ الْعَقَارَ الْمَشْفُوعَ مِنَ الْمَشْتَرِي بَعْدَ سَمَاعِهِ بَعْدَ الْبَيْعِ يَسْفُطُ حَقَّ شَفْعَتِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ وَكَيْلًا لِلْبَائِعِ فَلَيْسَ لَهُ حَقُّ شَفْعَتِهِ فِي الْعَقَارِ الَّذِي بَاعَهُ رَاجِعٌ مَادَّةُ 100 .
(مَادَّةُ 1025) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مَالًا مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ , بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ الَّذِي مَلَكَ بِالْبَدَلِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَالٍ . مَثَلًا لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الدَّارِ الَّتِي مَلَكَتْ بَدَلَ أُجْرَةِ الْحَمَامِ ;

لَأَنَّ بَدَلَ الدَّارِ هُنَا لَيْسَ بِمَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ الأُجْرَةُ الَّتِي هِيَ مِنْ قَبِيلِ المَنَافِعِ . كَذَلِكَ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي المَلِكِ العَقَارِيِّ الَّذِي مُلِكَ بَدَلٌ عَنِ المَهْرِ .
 (مَادَّةُ 1026) يُشْتَرَطُ أَنْ يَزُولَ مِلْكُ البَائِعِ عَنِ المَبِيعِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي البَيْعِ الفَاسِدِ مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ اسْتِزَادِ البَائِعِ وَإِنَّمَا فِي البَيْعِ بِشَرَطِ الخِيَارِ إِنْ كَانَ المُخَيَّرُ المُشْتَرِي فَتَجْرِي الشُّفْعَةُ وَإِنْ كَانَ المُخَيَّرُ البَائِعَ فَلَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ خِيَارِهِ . وَأَمَّا خِيَارُ العَيْبِ وَخِيَارُ الرُّوْيَةِ فَلَيْسَا بِمَانِعَيْنِ لِثُبُوتِ الشُّفْعَةِ .
 (مَادَّةُ 1027) لَا تَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي تَفْسِيمِ العَقَارِ فَلَوْ أُفْسِمْتَ دَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ المُشْتَرِكَيْنِ فَلَا يَكُونُ الجَارُ المُلَاصِقُ شَفِيعًا .

(198/1)

ص:199

الفصل الثالث: في بيان طلب الشفعة

(مَادَّةُ 1028) يَلْزَمُ فِي الشُّفْعَةِ ثَلَاثَةُ طَلَبَاتٍ وَهِيَ طَلَبُ المُوَاتَّبَةِ وَطَلَبُ التَّقْرِيرِ وَالإِشْهَادِ وَطَلَبُ الخُصُومَةِ وَالتَّمَلُّكِ .
 (مَادَّةُ 1029) وَيَلْزَمُ الشَّفِيعَ أَنْ يَقُولَ كَلَامًا يَدُلُّ عَلَى طَلَبِ الشُّفْعَةِ فِي المَجْلِسِ الَّذِي سَمِعَ فِيهِ عَقْدَ البَيْعِ فِي الحَالِ كَقَوْلِهِ أَنَا شَفِيعُ المَبِيعِ أَوْ أَطْلُبُهُ بِالشُّفْعَةِ وَيُقَالُ لِهَذَا طَلَبُ المُوَاتَّبَةِ .
 (مَادَّةُ 1030) يَجِبُ عَلَى الشَّفِيعِ بَعْدَ طَلَبِ المُوَاتَّبَةِ أَنْ يَطْلُبَ التَّقْرِيرَ وَأَنْ يَشْهَدَ بِأَنْ يَقُولَ فِي حُضُورِ رَجُلَيْنِ عِنْدَ العَقَارِ المَبِيعِ أَنْ فُلَانًا قَدْ اشْتَرَى هَذَا العَقَارَ أَوْ عِنْدَ المُشْتَرِي أَنْتَ قَدْ اشْتَرَيْتَ العَقَارَ الفُلَانِيَّ أَوْ عِنْدَ البَائِعِ إِنْ كَانَ العَقَارُ مَوْجُودًا فِي يَدِهِ أَنْتَ قَدْ بَعْتَ عَقَارَكَ وَأَنَا شَفِيعُهُ بِهَذِهِ الجِهَةِ وَكُنْتُ طَلَبْتُ الشُّفْعَةَ وَالأَنَ أَطْلُبُهَا أَيْضًا اشْهَدَا . وَإِنْ كَانَ الشَّفِيعُ فِي مَحَلِّ بَعِيدٍ وَلَمْ يُمْكِنَهُ طَلَبُ التَّقْرِيرِ وَالإِشْهَادِ بِهَذَا الوَجْهِ يُوكَلُ آخَرَ فَإِذَا لَمْ يَجِدْ وَكَيْلًا أُرْسَلَ كِتَابًا .
 (مَادَّةُ 1031) يَلْزَمُ أَنْ يَطْلُبَ الشَّفِيعَ وَيَدَّعِي فِي حُضُورِ الحَاكِمِ بَعْدَ طَلَبِ التَّقْرِيرِ وَالإِشْهَادِ وَيُقَالُ لِهَذَا طَلَبُ الخُصُومَةِ وَالتَّمَلُّكِ .
 (مَادَّةُ 1023) إِنْ آخَرَ الشَّفِيعَ طَلَبَ المُوَاتَّبَةِ بِأَنْ كَانَ فِي حَالِ يَدُلُّ عَلَى الإِعْرَاضِ مَثَلًا كَأَنْ لَمْ يَطْلُبِ الشُّفْعَةَ لَمَّا سَمِعَ عَقْدَ البَيْعِ فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ أَوْ كاشْتِعَالِهِ بِشُغْلٍ آخَرَ أَوْ بَحْثٍ آخَرَ أَوْ قَامَ مِنَ المَجْلِسِ دُونَ أَنْ يَطْلُبَ الشُّفْعَةَ يَسْقُطُ حَقُّ شَفِيعِهِ .
 (مَادَّةُ 1033) لَوْ آخَرَ الشَّفِيعَ طَلَبَ التَّقْرِيرِ وَالإِشْهَادِ

(199/1)

ص:200

مُدَّةً يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهُ فِيهَا وَلَوْ بِإِرْسَالِ كِتَابٍ يَسْقُطُ حَقُّ شَفِيعِهِ .
 (مَادَّةُ 1034) لَوْ آخَرَ الشَّفِيعَ طَلَبَ الخُصُومَةِ بَعْدَ طَلَبِ التَّقْرِيرِ وَالإِشْهَادِ شَهْرًا مِنْ دُونَ عُدَّةٍ شَرَعِيٍّ كَكُونِهِ فِي دِيَارِ يَسْقُطُ حَقُّ شَفِيعِهِ .
 (مَادَّةُ 1035) يَطْلُبُ حَقَّ شَفِيعَةِ المَحْجُورِينَ وَلِيَّهُمْ وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الوَلِيُّ حَقَّ شَفِيعَةِ الصَّغِيرِ فَلَا تَبْقَى لَهُ صِلَاحِيَّةٌ طَلَبِ حَقِّ الشُّفْعَةِ بَعْدَ البُلُوغِ .

الفصل الرابع: في بيان حكم الشفعة

(مَادَّةُ 1036) يَكُونُ الشَّفِيعُ مَالِكًا لِلْمَشْفُوعِ بِتَسْلِيمِهِ بِالتَّرَاضِي مَعَ المُشْتَرِي أَوْ بِحُكْمِ الحَاكِمِ .
 (مَادَّةُ 1037) تَمَلِّكُ العَقَارَ بِالشُّفْعَةِ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الإِسْتِزَاءِ ابْتِدَاءً بِنَاءً عَلَيْهِ فَالأَحْكَامُ الَّتِي تَنْبُتُ بِالإِسْتِزَاءِ ابْتِدَاءً كَالرَّدِّ بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ وَخِيَارِ العَيْبِ تَنْبُتُ فِي العَقَارِ المَأْخُوذِ بِالشُّفْعَةِ أَيْضًا .

(مادة 1038) لَوْ مَاتَ الشَّفِيعُ بَعْدَ طَلْبِ الْمُوَاتِنَةِ وَطَلْبِ التَّفْرِيرِ وَقَبْلَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْمَشْفُوعِ بِسَلْبِهِ بِالتَّرَاضِي مَعَ الْمُشْتَرِي أَوْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ لَمْ يَنْتَقِلْ حَقُّ الشَّفِيعَةِ إِلَى وَرَثَتِهِ.
(مادة 1039) لَوْ بَاعَ الشَّفِيعُ الْمَشْفُوعَ بِهِ بَعْدَ الطَّلْبَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ وَقَبْلَ تَمَلُّكِ الْمَشْفُوعِ يَسْقُطُ حَقُّ شَفِيعَتِهِ.
(مادة 1040) لَوْ بَاعَ مَلِكٌ عَقَارِيَّ آخَرَ مُتَّصِلًا بِالْمَلِكِ

(200/1)

ص:201
الْمَشْفُوعِ قَبْلَ أَنْ يَتَمَلَّكَ الشَّفِيعُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ فَلَا يَكُونُ شَفِيعًا لِهَذَا الْعَقَارِ الثَّلَاثِ.
(مادة 1041) الشَّفِيعَةُ لَا تَقْبَلُ النَّجْرَةَ . بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ لَيْسَ لِلشَّفِيعِ حَقٌّ فِي أَخْذِ مِقْدَارٍ مِنَ الْعَقَارِ الْمَشْفُوعِ وَتَرْكِ بَاقِيهِ.
(مادة 1042) لَيْسَ لِبَعْضِ الشَّفِيعَاءِ أَنْ يَهْبُوا حِصَّتَهُمْ لِبَعْضٍ , وَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمْ ذَلِكَ أَسْقَطَ حَقَّ شَفِيعَتِهِ.
(مادة 1043) إِنْ أَسْقَطَ أَحَدُ الشَّفِيعَاءِ حَقَّهُ قَبْلَ حُكْمِ الْحَاكِمِ فَلِلشَّفِيعِ الْآخَرَ أَنْ يَأْخُذَ تَمَامَ الْعَقَارِ الْمَشْفُوعِ وَإِنْ أَسْقَطَهُ بَعْدَ حُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَيْسَ لِلْآخَرَ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ.
(مادة 1044) لَوْ زَادَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبِنَاءِ الْمَشْفُوعِ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ كَصَبْغِهِ فَشَفِيعُهُ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ تَرْكُهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلُّكُهُ بِإِعْطَاءِ ثَمَنِ الْبِنَاءِ وَقِيَمَةِ الزِّيَادَةِ , وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ أَحْدَثَ عَلَى الْعَقَارِ الْمَشْفُوعِ بِنَاءً أَوْ عَرَسَ فِيهِ أَشْجَارًا , فَالشَّفِيعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ تَرْكُهُ وَإِنْ شَاءَ تَمَلُّكُ الْمَشْفُوعِ بِإِعْطَاءِ ثَمَنِهِ وَقِيَمَةِ الْأَبْنِيَةِ وَالْأَشْجَارِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُجْبِرَ الْمُشْتَرِيَّ عَلَى قَلْعِ الْأَبْنِيَةِ أَوْ الْأَشْجَارِ.

(201/1)

ص:202
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"
(ليعمل بموجبه)
الْكِتَابُ الْعَاشِرُ: الشَّرَكَاتُ
في أنواع الشركات و يشتمل على مقدمة و ثمانية أبواب
الْمُقَدِّمَةُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْفُوقِيَّةِ
(الْمَادَّةُ 1045) الشَّرَكَةُ فِي الْأَصْلِ هِيَ اخْتِصَاصُ مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ مِنَ النَّاسِ بِشَيْءٍ وَامْتِنَاؤُهُمْ بِذَلِكَ الشَّيْءِ . لَكِنْ تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا عَرْفًا وَاصْطِلَاحًا فِي مَعْنَى عَقْدِ الشَّرَكَةِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِهَذَا الْاِخْتِصَاصِ .
فَلِذَلِكَ تُقَسَّمُ الشَّرَكَةُ بِصُورَةٍ مُطْلَقَةٍ إِلَى قِسْمَيْنِ .
أَحَدُهُمَا : شَرَكَةُ الْمَلِكِ , وَتَحْصُلُ بِسَبَبِ مِنْ أَسْبَابِ التَّمَلُّكِ كَالِاشْتِرَاءِ وَالِاتِّهَابِ
وَالثَّانِي : شَرَكَةُ الْعَقْدِ , وَتَحْصُلُ بِالِإِجَابِ وَالْقَبُولِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ . وَتَأْتِي تَفْصِيْلَاتُ الْقِسْمَيْنِ فِي بَابَيْهِمَا الْمَخْصُوصِ

(202/1)

ص:203

وَيُوجَدُ سِوَى هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ شَرَكَةُ الْإِبَاحَةِ , وَهِيَ كَوْنُ الْعَامَّةِ مُشْتَرِكِينَ فِي صِلَاحِيَّةِ التَّمَلُّكِ بِالْأَخْذِ وَالْإِحْرَازِ لِلْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَةِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ مِلْكًا لِأَحَدٍ كَالْمَاءِ .

(الْمَادَّةُ 1046) الْقِسْمَةُ بِمَعْنَى التَّقْسِيمِ . وَتَعْرِيفُهَا وَتَفْصِيلُهَا يَأْتِي فِي بَابِهَا الْمَخْصُوصِ .

(الْمَادَّةُ 1047) الْحَائِطُ عِبَارَةٌ عَنِ الْجِدَارِ وَالطَّبْلَةِ وَالْجَيْتِ وَهُوَ مَا يُعْمَلُ مِنَ الْأَعْصَانِ وَجَمْعُهُ جِبْطَانٌ .

(الْمَادَّةُ 1048) الْمَارَّةُ بِوَزْنِ الْعَامَّةِ وَهُمْ الْمَارُونَ وَالْعَابِرُونَ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ .

(الْمَادَّةُ 1049) الْقَنَاءُ بِفَتْحِ الْقَافِ مَجْرَى الْمَاءِ تَحْتَ الْأَرْضِ قَسْطَلًا أَوْ سِيَاقًا وَجَمْعُهَا قَنَوَاتٌ .

(الْمَادَّةُ 1050) الْمُسْنَاءُ بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ وَسَبِينِ مَفْتُوحَةٍ وَنُونٍ مُشَدَّدَةٍ , الْحُدُّ وَسَدُّ الْمَاءِ وَأَطْرَافُ سَدِّ الْمَاءِ وَحَافَاتُ فُوهَاتِ الْمَاءِ وَجَمْعُهَا مُسْنِيَاتٌ .

(الْمَادَّةُ 1051) الْإِحْيَاءُ بِمَعْنَى الْإِعْمَارِ , وَهُوَ جَعْلُ الْأَرْضِ صَالِحَةً لِلزَّرَاعَةِ .

(الْمَادَّةُ 1052) التَّحْجِيرُ وَضَعُ الْأَحْجَارِ وَغَيْرِهَا فِي أَطْرَافِ الْأَرْضِ لِأَجْلِ أَنْ لَا يَضَعَ آخَرَ يَدَهُ عَلَيْهَا .

(الْمَادَّةُ 1053) الْإِنْفَاقُ عِبَارَةٌ عَنِ صَرْفِ الْإِنْسَانِ مَالَهُ .

(الْمَادَّةُ 1054) النَّقْفَةُ الدَّرَاهِمُ وَالزَّرَادُ وَالدَّخِيرَةُ الَّتِي تُصْرَفُ فِي الْحَوَائِجِ وَالتَّعْيِشِ .

(الْمَادَّةُ 1055) التَّقْبِيلُ هُوَ تَعَهُدُ الْعَمَلِ وَالتَّزَامُهُ .

(203/1)

ص:204

(الْمَادَّةُ 1056) الْمُفَاوِضَانُ عَاقِدَا شَرَكَةِ الْمُفَاوِضَةِ .

(الْمَادَّةُ 1057) رَأْسُ الْمَالِ عِبَارَةٌ عَنِ السَّرْمَايَةِ

(الْمَادَّةُ 1058) الرِّبْحُ عِبَارَةٌ عَنِ الْكَسْبِ .

(الْمَادَّةُ 1059) الْإِبْضَاعُ هُوَ إِعْطَاءُ شَخْصٍ لِآخَرَ مَالًا عَلَى أَنْ يَكُونَ جَمِيعَ الرِّبْحِ عَائِدًا لَهُ وَيُسَمَّى رَأْسَ الْمَالِ بِضَاعَهُ وَالْمُعْطِي الْمُبْضِعَ وَالْأَجْذُ الْمُسْتَبْضِعُ .

البَابُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ شَرَكَةِ الْمَلِكِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :

الفصل الأول : في بيان تعريف وتقسيم شركة الملك

(الْمَادَّةُ 1060) شَرَكَةُ الْمَلِكِ هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ وَاحِدٍ أَيْ مَخْصُوصًا بِهِمْ بِسَبَبِ

مِنْ أَسْبَابِ التَّمَلُّكِ كَالِاشْتِرَاءِ وَالِإِثْبَابِ وَقَبُولِ الْوَصِيَّةِ وَالتَّوَارِثِ أَوْ بِخَلْطِ , وَاخْتِلَاطِ الْأَمْوَالِ يَعْنِي

بِخَلْطِ الْأَمْوَالِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ بِصُورَةٍ لَا تَكُونُ قَابِلَةً لِلتَّمْيِيزِ وَالتَّقْرِيقِ أَوْ بِاخْتِلَاطِ الْأَمْوَالِ بِنَلْكَ

الصُّورَةِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ . مَثَلًا : لَوْ اشْتَرَى اثْنَانِ مَالًا أَوْ وَهَبَهُ أَحَدُهُمَا أَوْ أَوْصَى بِهِ وَقَبِلَا أَوْ وَرَثَ

اِثْنَانِ مَالًا فَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا وَيَكُونَانِ ذَوِي نَصِيبٍ فِي ذَلِكَ الْمَالِ وَمُتَشَارِكِينَ فِيهِ

وَيَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا شَرِيكَ الْآخَرِ فِيهِ . كَذَلِكَ إِذَا خَلَطَ اِثْنَانِ دَخِيرَتَهُمَا بَعْضُهَا بِبَعْضٍ أَوْ اخْتَلَطَتْ

دَخِيرَتُهُمَا بِبَعْضِهَا بِأَخْرَاقِ عُدُولِهِمَا فَتَصِيرُ هَذِهِ الدَّخِيرَةُ الْمُخْلُوطَةُ أَوْ الْمُخْتَلِطَةُ مَالًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ

الِاثْنَيْنِ .

(الْمَادَّةُ 1061) إِذَا اخْتَلَطَ دَيْنَانِ أَحَدٌ بِدَيْنَارَيْنِ لِآخَرَ مِنْ جِنْسِهِ بِصُورَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّمْيِيزَ ثُمَّ ضَاعَ اِثْنَانِ

مِنْهُمَا فَيَكُونُ الدِّينَارُ الْبَاقِي بَيْنَهُمَا مُشْتَرَكًا أَثْلَاثًا ثُلَاثًا لِصَاحِبِ الدِّينَارَيْنِ وَثُلُثُهُ لِصَاحِبِ الدِّينَارِ .

(204/1)

ص:205

(الْمَادَّةُ 1062) تَنْقَسِمُ شَرَكَةُ الْمَلِكِ قِسْمَيْنِ : اخْتِيَارِيٌّ وَجَبْرِيٌّ.
(الْمَادَّةُ 1063) الشَّرَكَةُ الْاِخْتِيَارِيَّةُ هِيَ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِفِعْلِ الْمُتَشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَةِ الْاِشْتِرَاءِ وَالْاِثْتِهَابِ وَبِخَلْطِ الْأُمُوالِ الْمُبَيَّنِّ أَنْفًا.
(الْمَادَّةُ 1064) الشَّرَكَةُ الْجَبْرِيَّةُ هِيَ الْاِشْتِرَاكُ الْحَاصِلُ بِغَيْرِ فِعْلِ الْمُتَشَارِكِينَ كَالْاِشْتِرَاكِ الْحَاصِلِ فِي صُورَةِ التَّوَارِثِ وَاخْتِلَاطِ الْمَالَيْنِ.
(الْمَادَّةُ 1065) اِشْتِرَاكُ الْوُدَعَاءِ الْمُتَعَدِّدِينَ فِي حِفْظِ الْوَدِيعَةِ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الشَّرَكَةِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ أَمَا إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ وَالْقَتُّ نِيَابَ أَحَدٍ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَشَرَكَةُ أَصْحَابِ الدَّارِ فِي حِفْظِ هَذِهِ النِّيَابِ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الشَّرَكَةِ الْجَبْرِيَّةِ.
(الْمَادَّةُ 1066) تَنْقَسِمُ شَرَكَةُ الْمَلِكِ إِلَى قِسْمَيْنِ : شَرَكَةُ عَيْنٍ وَشَرَكَةُ دَيْنٍ.
(الْمَادَّةُ 1067) شَرَكَةُ الْعَيْنِ الْاِشْتِرَاكُ فِي الْمَالِ الْمُعَيَّنِ وَالْمَوْجُودِ كَاشْتِرَاكِ اثْنَيْنِ شَائِعًا فِي شَاةٍ أَوْ فِي قَطِيعِ غَنَمٍ.
(الْمَادَّةُ 1068) شَرَكَةُ الدَّيْنِ الْاِشْتِرَاكُ فِي الدَّيْنِ كَاشْتِرَاكِ اثْنَيْنِ فِي قَدْرٍ كَذَا يَرْتَمَا فِي ذِمَّةٍ آخَرَ.

(205/1)

ص:206

الفصل الثاني: في بيان كيفية التصرف في الأعيان المشتركة

(الْمَادَّةُ 1069) مِثْلًا يَتَصَرَّفُ صَاحِبُ الْمَلِكِ الْمُسْتَقَلِّ فِي مَلِكِهِ كَيْفَمَا شَاءَ فَأَصْحَابُ الْمَلِكِ الْمُسْتَشْرَكِ يَتَصَرَّفُونَ أَيْضًا بِالْاِتِّفَاقِ كَذَلِكَ.
(الْمَادَّةُ 1070) يَسُوعُ لِأَصْحَابِ الدَّارِ الْمُسْتَشْرَكَةِ أَنْ يَسْكُنُوا فِيهَا مَعًا , لَكِنْ إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُهُمْ أَجْنَبِيًّا إِلَى تِلْكَ الدَّارِ فَلَاخِرَ مَنْعُهُ.
(الْمَادَّةُ 1071) يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكِينَ أَنْ يَتَصَرَّفَ مُسْتَقَلًّا فِي الْمَلِكِ الْمُسْتَشْرَكِ بِإِذْنِ الْآخَرِ لَكِنْ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ تَصَرُّفًا مُضِرًّا بِالشَّرِيكِ.
(الْمَادَّةُ 1072) لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكِينَ أَنْ يُجْبِرَ الْآخَرَ بِقَوْلِهِ لَهُ : بَعْنِي حِصَّتَكَ أَوْ اشْتَرِ حِصَّتِي . غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَلِكُ الْمُسْتَشْرَكُ بَيْنَهُمَا قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ وَالشَّرِيكُ لَيْسَ بِعَائِبٍ فَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْقِسْمَةَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلْقِسْمَةِ فَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ الْمُهَيَّأَةَ كَمَا سَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ فِي الْبَابِ الثَّانِي.
(الْمَادَّةُ 1073) تَقْسِيمُ حَاصِلَاتِ الْأُمُوالِ الْمُسْتَشْرَكَةِ فِي شَرَكَةِ الْمَلِكِ بَيْنَ أَصْحَابِهِمْ بِنِسْبَةِ حِصَصِهِمْ . فَلِذَلِكَ إِذَا شَرَطَ لِأَحَدِ الشَّرِكَاءِ حِصَّةً أَكْثَرَ مِنْ حِصَّتِهِ مِنْ لَبَنِ الْحَيَّوَانِ الْمُسْتَشْرَكِ أَوْ نِتَاجِهِ لَا يَصِحُّ .
(الْمَادَّةُ 1074) النِّتَاجُ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الْمِلْكِيَّةِ , مِثْلًا لَوْ نَزَا حِصَانٌ أَحَدٍ عَلَى فَرَسٍ آخَرَ فَالْفُلُوُ الْحَاصِلُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ . كَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا ذِكْرٌ حَمَامٍ وَلِلْآخَرِ أَنْثَى فَالْفِرَاحُ الْحَاصِلَةُ مِنْهُمَا لِصَاحِبِ الْأُنْثَى.
(الْمَادَّةُ 1075) كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِكَاءِ فِي شَرَكَةِ الْمَلِكِ أَجْنَبِيٌّ فِي حِصَّةِ الْآخَرِ وَلَا يُعْتَبَرُ أَحَدٌ وَكَيْلًا عَنِ الْآخَرِ فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا فِي

(206/1)

ص:207

حِصَّةِ الْآخَرِ بِدُونِ إِذْنِهِ , أَمَا فِي سَكْنَى الدَّارِ الْمُسْتَشْرَكَةِ وَفِي الْأَحْوَالِ الَّتِي تُعَدُّ مِنْ تَوَابِعِ السُّكْنَى كَالدَّخُولِ وَالخُرُوجِ فَيُعْتَبَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِ الدَّارِ الْمُسْتَشْرَكَةِ صَاحِبَ مَلِكٍ مَخْصُوصٍ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ . مِثْلًا لَوْ أَعَارَ أَحَدُ الشَّرِيكِينَ الْبِرْدُونَ الْمُسْتَشْرَكَةَ أَوْ أَجَرَهُ بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ وَتَلَفَ الْبِرْدُونَ فِي

يَدِ الْمُسْتَعِيرِ أَوْ الْمُسْتَأْجِرِ فَلِأَخْرَ أَنْ يُضَمَّنَهُ حِصَّتَهُ . كَذَلِكَ إِذَا رَكِبَ أَحَدُهُمَا الْبِرْدُونَ الْمُسْتَرَكَ أَوْ حَمَلَهُ جَمَلًا بِلَا إِذْنٍ وَتَلَفَ الْبِرْدُونَ أَثْنَاءَ السَّيْرِ يَكُونُ ضَامِنًا حِصَّتَهُ , وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ مُدَّةً فَصَارَ هَزِيلًا وَنَقَصَتْ قِيَمَتُهُ يَكُونُ ضَامِنًا نُقْصَانِ قِيَمَةِ حِصَّتِهِ . أَمَّا إِذَا سَكَنَ أَحَدُ صَاحِبَيْ الدَّارِ الْمُسْتَرَكَ فِيهَا بِلَا إِذْنِ الْآخَرِ مُدَّةً فَيَكُونُ قَدْ سَكَنَ فِي مَلِكِهِ فَلِذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ أَجْرَةٍ لِأَجْلِ حِصَّةِ شَرِيكِهِ وَإِذَا اخْتَرَفَتِ الدَّارُ فَضَاءً فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا .

(الْمَادَّةُ 1076) لَوْ زَرَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْأَرَضِيَّ الْمُسْتَرَكَ فَلَا صِلَاحِيَّةَ لِلشَّرِيكِ الْآخَرَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ الْحَاصِلَاتِ حِصَّةً كَالثُلُثِ أَوْ الرَّبْعِ حَسَبَ عَادَةِ الْبَلَدَةِ , لَكِنْ إِذَا طَرَأَ نُقْصَانٌ عَلَى الْأَرْضِ لِزِرَاعَتِهَا فَلَهُ أَنْ يَضْمَنَ الشَّرِيكَ الزَّارِعُ قِيَمَةَ نُقْصَانِ حِصَّتِهِ .
(الْمَادَّةُ 1077) لَوْ أَجَرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْمَالَ الْمُسْتَرَكَ لِآخَرَ وَقَبِضَ الْأَجْرَةَ يُعْطَى الْآخَرَ حِصَّتَهُ مِنْهَا وَيَرُدُّهَا إِلَيْهِ .

(الْمَادَّةُ 1078) يَسُوغُ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الْمَلِكِ الْمُسْتَرَكَ فِي حَالَةِ غَيْبَةِ الشَّرِيكِ الْآخَرَ إِذَا وَجِدَ رِضَاؤُهُ دَلَالَةً كَمَا سَيَبِينُ فِي الْمَوَادِّ الْآتِيَةِ .
(الْمَادَّةُ 179) يُعَدُّ الْغَائِبُ رَاضِيًا عَنِ انْتِفَاعِ الشَّرِيكِ الْحَاضِرِ بِالْمَلِكِ الْمُسْتَرَكَ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مُضِرٍّ بِالْغَائِبِ .

(الْمَادَّةُ 1080) لَا يُوجَدُ رِضَاءٌ مِنَ الْغَائِبِ دَلَالَةً فِي الْانْتِفَاعِ بِالْمَلِكِ الْمُسْتَرَكَ الَّذِي يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَيْسَ لِأَحَدِ صَاحِبَيْ التِّيَابِ الْمُسْتَرَكَ لِنَسُهَا

(207/1)

ص:208

فِي غِيَابِ الْآخَرَ , وَكَذَلِكَ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَرْكَبَ الْبِرْدُونَ الْمُسْتَرَكَ بَيْنَهُمَا فِي غِيَابِ الْآخَرَ أَمَّا فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ كَتَحْمِيلِ الْحِمْلِ وَالْحَرِثِ فَلَهُ الْإِسْتِعْمَالُ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ , وَكَذَلِكَ إِذَا غَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَلَهُ اسْتِخْدَامُ الْخَادِمِ الْأَجِيرِ الْمُسْتَرَكَ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ .
(الْمَادَّةُ 1081) السُّكْنَى فِي الدَّارِ لَا تَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ فَعَلَيْهِ إِذَا غَابَ أَحَدُ صَاحِبَيْ الدَّارِ فَلِأَخْرِ الْانْتِفَاعِ بِالْأَرْضِ عَلَى وَجْهِ كَأَنْ يَسْكُنَ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فِيهَا وَأَنْ يَبْرُكَهَا سِتَّةَ أَشْهُرٍ لَكِنْ إِذَا كَانَتْ عَائِلَتُهُ كَثِيرَةً فَتُصْبِحُ مِنْ قَبِيلِ الْمُخْتَلَفِ بِاخْتِلَافِ الْمُسْتَعْمِلِينَ وَلَا يَكُونُ لِلْغَائِبِ رِضَاءٌ دَلَالَةً فِي ذَلِكَ .
(الْمَادَّةُ 1082) لَا يَجُوزُ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَسْكُنَ فِي حِصَّةِ الْغَائِبِ فِي الدَّارِ الْمُسْتَرَكَ إِذَا كَانَتْ حِصَّتُهُمَا مُفْرَزَةً عَنْ بَعْضِهَا , لَكِنْ إِذَا خِيفَ خَرَابُهَا مِنْ عَدَمِ السُّكْنَى فَالْقَاضِي يُوجِرُ هَذِهِ الْحِصَّةَ الْمُفْرَزَةَ وَيَحْفَظُ أَجْرَتَهَا لِلْغَائِبِ .

(الْمَادَّةُ 1083) إِنَّمَا تُعْتَبَرُ وَتَجْرِي الْمُهَابِيَةُ بَعْدَ الْحُصُومَةِ ; فَعَلَيْهِ إِذَا سَكَنَ أَحَدُ صَاحِبَيْ الدَّارِ الْمُسْتَرَكَ فِي جَمِيعِ الدَّارِ مُدَّةً مُسْتَقْلًا بِدُونِ أَنْ يَدْفَعَ أَجْرَةَ عَنْ حِصَّةِ الْآخَرَ فَلَا يَسُوغُ لِشَرِيكِهِ أَنْ يَقُولَ لَهُ : إِمَّا أَنْ تَدْفَعَ لِي أَجْرَةَ حِصَّتِي عَنْ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَإِمَّا أَنْ أَسْكُنَ بِقَدْرِ مَا سَكَنْتُ . إِلَّا أَنْ لَهُ - إِنْ شَاءَ - تَفْسِيمَ الدَّارِ إِنْ كَانَتْ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ وَإِنْ شَاءَ طَلَبَ الْمُهَابِيَةَ عَلَى أَنْ تَكُونَ مُعْتَبَرَةً مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ أَيَّ مِنْ تَارِيخِ الْمُخَاصَمَةِ وَلَكِنْ إِذَا غَابَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فَسَكَنَ الْحَاضِرُ فِي الدَّارِ الْمُسْتَرَكَ مُدَّةً - كَمَا بَيَّنَّ فِي الْمَادَّةِ الْأَنفَى - فَلِغَائِبِ عِنْدَ حُضُورِهِ أَنْ يَسْكُنَ فِيهَا بِقَدْرِ تِلْكَ الْمُدَّةِ .
(الْمَادَّةُ 1084) إِذَا أَجَرَ الشَّرِيكَ الْحَاضِرُ الدَّارَ الْمُسْتَرَكَ وَأَخَذَ حِصَّتَهُ مِنْ أَجْرَتِهَا وَحَفِظَ حِصَّةَ الْغَائِبِ وَأَوْفَقَهَا جَارًا , وَجِبْنَ حُضُورِ الْغَائِبِ يَأْخُذُ حِصَّتَهُ مِنْهُ .

(208/1)

ص:209

المادة (1085) إذا غاب أحد صاحبي الأراضي المشتركة وكان معلوماً أن زراعتها لا توجب نقصاناً في الأرض بل نافعاً لها فللشريك الحاضر أن يزرع كامل تلك الأراضي وإذا زرعتها فللغائب عند حضوره أن يزرع تلك الأراضي بذلك المقدار . وأما إذا كانت زراعتها توجب نقصان الأرض وتركها نافعاً لها وموّدٍ لخصبها فيعتبر أنه لا يوجد إذن دالة من الغائب بزراعتها ، فذلك للشريك الحاضر أن يزرع من تلك الأراضي بمقدار حصته فقط كمنصفها إذا كانت مشتركة منصفة . وإذا كان يريد الزراعة تكررًا في السنة الآتية فيزرع أيضاً ذلك النصف وليس له أن يزرع في سنة أحد طرفيها وفي السنة الأخرى الطرف الآخر ، وإذا زرّع جميع تلك الأراضي فللغائب عند حضوره أن يضمّنه حصته من نقصان الأرض . والتفصيلات السابقة هي في حالة عدم مراجعة الحاضر القاضي ، أما إذا راجع القاضي القاضي يؤذنه في زراعة جميع تلك الأراضي منعاً لصياع عشر أو خراج تلك الأرض ، وعلى هذه الحال لا يكون للغائب عند حضوره حق بادعاء نقصان الأرض .

المادة (1086) إذا غاب أحد شريكي الكرم المشترك يؤم الأخر على ذلك الكرم وعند إدراك الثمر يأخذ حصته منه ويستهلها . وله أيضاً بيع حصّة الغائب ووقف ثمنها ، لكن يكون الغائب مخيراً عند حضوره إن شاء أجاز ذلك البيع وأخذ الثمن الموقوف وإن شاء لا يجيزه وضمّنه حصته .
المادة (1087) حصّة أحد الشريكين في حكم الوديعة في يد الآخر فذلك إذا أودع أحدهما المال المشترك من نفسه لإخر فتلف يكون ضامناً حصّة شريكه .
المادة (1088) لأحد الشريكين إن شاء بيع حصته إلى شريكه إن شاء باعها لإخر بدون إذن شريكه . أنظر المادة (215) أما في

(209/1)

ص:210

صورة خلط الأموال واختلاطها التي بيّنت في الفصل الأول فلا يسوغ لأحد الشريكين أن يبيع حصته في الأموال المشتركة المخلوطة أو المختلطة بدون إذن شريكه .
المادة (1090) إذا أخذ الورثة مقدّاراً من النقود من الشركة قبل القسمة بدون إذن الآخرين وعمل فيه فحساره يعود عليه ، كما أنه لو ربح لا يأخذ الورثة حصّة فيه .

الفصل الثالث: في بيان الديون المشتركة

المادة (1091) إذا كان لاثنتين أو أكثر في ذمّة واحد دين ناشئ عن سبب واحد فهو دين مشترك بينهن شركة ملك ، وإذا لم يكن سببه متحداً فليس بدين مشترك كما يظهر ويتضح من المواد الآتية .
المادة (1092) كما تكون أعيان المتوفى المتروكة مشتركة بين وارثيه على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذي له في ذمّة آخر مشتركاً بين وارثيه على حسب حصصهم .
المادة (1093) يكون الدين الذي يترتب في ذمّة المتلف ضامناً لإتلافه مالاً مشتركاً بين أصحاب ذلك المال .

(210/1)

ص:211

المادة (1094) إذا أقرض اثنان مبلغاً من النقود مشتركةً بينهما لأحد صار الدين الذي في ذمّة المستقرض مشتركاً بينهما أما إذا أقرض اثنان إلى آخر نقوداً على طريق الإنفراد - أي كل على حدة - صار كل منهما دائناً على حدة ولا يكون الدين الذي في ذمّة المستقرض مشتركاً بين الاثنين .

المادة (1095) إذا بيع مالٌ واحدٌ مشتركٌ بصفقةٍ واحدةٍ ولم تُذكر ولم تُسمَّ حينَ البيعِ حصتهُ أيّ واحدٍ من الشريكين فالدين الذي في ذمة المشتري يكون دينًا مشتركًا , وأما إذا سُميَ وعينَ حينَ البيعِ مقدارُ حصتهُ كلِّ مقدارٍ في ثمن المبيعِ أو نوعها مثلًا لو فرقتَ وميزتَ حصتهُ كلِّ منهما بأن قيل : إن حصتهُ أحدهما بكذا درهمًا وحصتهُ الآخرُ بكذا درهمًا , أو حصتهُ أحدهما بمسكوكاتٍ خالصةٍ وحصتهُ الآخرُ بمسكوكاتٍ معشوشةٍ , فلا يكونُ البائعانَ شريكين في ثمن المبيعِ ويكونُ كلُّ واحدٍ منهما دائنًا على جده , كذلك لو باعَ أحدهما حصتهُ الشائعةَ إلى أحدٍ باعَ الآخرُ حصتهُ الشائعةَ لذلك الرجلِ فلا يكونانَ شريكين في ثمن المبيعِ ويكونُ كلُّ واحدٍ منهما دائنًا مستقلًا.

المادة (1096) لو باعَ اثنانَ مالهما لآخرٍ بصفقةٍ واحدةٍ كأن يكونَ لأحدهما حصانٌ وللآخرِ فرسٌ فبيعهما معًا بكذا درهمًا فيكونُ المبلغُ المذكورُ دينًا مشتركًا بينَ الباعين . وأما إذا سُميَ كلُّ واحدٍ منهما ثمنًا لحيوانه كذا درهمًا فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما دائنًا على جده كذلك إذا باعَ كلُّ واحدٍ من الإثنين مالا على جده لآخرٍ فلا يكونُ ثمنًا المبيعينَ مشتركين ويكونُ كلُّ واحدٍ من الثمنين دينًا مستقلًا.

المادة (1097) إذا أدى اثنانَ دينَ أحدٍ حسبَ كفالتهما فإن أدياهُ من مالٍ مشتركٍ بينهما فيكونُ مطلوبهما من المكفولِ عنه دينًا مشتركًا.

المادة (1098) إذا أمرَ أحدُ اثنينَ بإداءِ كذا درهمًا دينه فادياهُ فإن أدياهُ من المالِ المشتركِ بينهما فيكونُ المطلوبُ لهما من ذلك الرجلِ دينًا مشتركًا

(211/1)

ص:212

وإذا كانت النُفودُ التي أعطياها غيرَ مشتركةٍ وكانت حصتهُ كلِّ واحدٍ منهما متميزةً حقيقةً فلا يكونُ مطلوبها منه دينًا مشتركًا بمجردِ أدائهما النُفودَ معًا.

المادة (1099) إذا كان الدينُ غيرَ مشتركٍ فكلُّ واحدٍ من الدائنين أن يطلبَ ويستوفي دينه من المدينِ على جده ويُحسبَ ما يفيضُ كلُّ واحدٍ من مطلوبه ليسَ للدائنين الآخرَ أن يأخذَ منه حصتهُ.

المادة (1100) إذا كان الدينُ مشتركًا فكلُّ واحدٍ من الدائنين أن يطلبَ حصتهُ من المدينِ , وإذا رجعَ أحدُ الدائنينَ القاضي في غيابِ الدائنينِ الآخرِ وطلبَ حصتهُ من المدينِ فيؤمرُ من طرفِ القاضي الأداء.

المادة (1101) ما يفيضُ كلُّ واحدٍ من الدائنينِ من الدينِ المشتركِ يكونُ مشتركًا بينه وبين الآخرِ ويأخذُ شريكه حصتهُ منه ولا يسوغُ للقابضِ أن يحسبه من حصتهُ فقط.

المادة (1102) إذا قبضَ أحدُ الدائنينِ حصتهُ من الدينِ المشتركِ فصرفها واستهلكها فليسَ عليه أن يضمَّتهُ حصتهُ . مثلًا لو أخذَ وقبضَ أحدُ الدائنينِ خمسمائةَ درهمٍ حصتهُ من الدينِ الألفِ الدرهمِ المشتركِ مناصفةً بينَ اثنينِ وصرفها واستهلكها فليسَ عليه الدَّينُ الآخرَ أن يضمَّتهُ مائتينِ وخمسينَ درهمًا وتكونُ في هذه الحالةِ الخمسمائةُ الدرهمِ الباقيةُ في ذمة المدينِ مشتركًا بينَ الإثنينِ أيضًا.

المادة (1103) إذا لم يقبضَ أحدُ الشريكين في الدينِ المشتركِ شيئًا من الدينِ المشتركِ لكانَ اشتري متاعًا من المدينِ بدلًا عن حصتهُ فلا يكونُ الدائنُ الآخرُ شريكًا في ذلك المتاعِ لكن له أن يضمَّتهُ حصتهُ من ثمن ذلك المتاعِ وإذا اتفقا على الاشتراكِ يكونُ المتاعُ المذكورُ مشتركًا بينهما.

المادة (1104) إذا صالحَ أحدُ شريكي الدينِ المشتركِ عن حقه من الدينِ المشتركِ على كذا أنوابٍ فماشٍ وقبضَ تلكَ الأنوابِ فهوَ مخيرٌ إن شاء أعطى

(212/1)

ص:213

شريكه مقدار ما أصاب حصته من الأثواب وإن شاء أعطاه مقدارا من المبلغ الذي تركه.
المادة (1105) إذا قبض أحد الدائنين مقدارا من الدين المشترك أو تمامه على الوجه المبين آنفا أو اشترى مالا بدلا عن حصته أو صالح المدين على مال مقابل مطلوبه فيكون الدائن الآخر مخيرا في جميع الصور إن شاء أجاز شريكه هذه ويأخذ حصته منه كما بين في المواد الأربعة وإن شاء لم يجز ويطلب حصته من المدين , وإذا هلك الدين عند المدين يرجع الدائن على القايض ولا يكون عدم إجازته قبلا مانعا من الرجوع.

المادة (1106) إذا قبض أحد الدائنين حصته من الدين المشترك من المدين وتلفت في يده قضاء فلا يضمن حصته شريكه من هذا المقبوض , لكن يكون قد استوفى حصته نفسه ويكون الدين الباقي عند المدين عائدا إلى شريكه.

المادة (1107) إذا استأجر أحد الشريكين المدين بأجرة في مقابلة حصته من الدين المشترك فلآخر أن يضمن شريكه مقدار ما أصاب حصته من الأجرة.

المادة (1108) إذا أخذ أحد الشريكين الدائنين من المدين رهنا في مقابلة حصته وتلفت المرهون في يده فلشريكه أن يضمنه مقدار ما أصاب حصته في ذلك مثلا إذا كان مقدار الدين المشترك مناصفة ألف درهم فأخذ أحد الدائنين رهنا لأجل حصته يساوي خمسمائة درهم وتلفت هذا الرهن في يده فقد سقط نصف الدين وللدائن الآخر أن يضمنه مائتين وخمسين درهما العائدة إلى حصته.
المادة (1109) إذا أخذ أحد الدائنين كفيلا من المدين بخصته من الدين المشترك أو أحاله بها على آخر فللدائن الآخر أن يشاركه

(213/1)

ص:214

في المبلغ الذي يأخذه من الكفيل أو المحال عليه.
المادة (1110) إذا وهب أحد الدائنين للمدين حصته من الدين المشترك أو أبرأ ذمته منها فهبته أو أبرأه صحيح ولا يضمن حصته شريكه من أجل ذلك.

المادة (1111) إذا أنفقت أحد الدائنين في الدين المشترك مال المدين وتقاصا بخصته ضمنا فلشريكه أخذ حصته منه لكن إذا كان أحد الدائنين مدينا للمدين بسبب مقدم عن ثبوت الدين المشترك ثم حصلت المقاصة بخصته من الدين المشترك فليس لشريكه أن يضمنه حصته.

المادة (1112) ليس لأحد الدائنين أن يؤجل ويؤخر الدين المشترك بلا إذن الآخر.

لاحقة

مادة:(1113) إذا باع واحد مالا لاثنتين فيطالب كل واحد بخصته على حدة مالم يكن أحد المشتريين كفيلا للآخر لا يطالب بدينه.

الباب الثاني: في بيان القسمة

ويشتمل على تسعة فصول:

الفصل الأول: في تعريف القسمة و تقسيمها

المادة (1114) القسمة هي تعيين الحصص الشائعة , يعني إفرار وتمييز الحصص بعضها عن بعض بمقياس ما كالكيل والوزن والذراع.

المادة (1115) القسمة تكون على وجهين وذلك إما أن تقسم الأعيان المشتركة أي الأشياء المتعددة المشتركة إلى أقسام وبذلك تكون قد جمعت الحصص الشائعة

(214/1)

ص:215

في كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقِسْمِ كَتَقْسِيمِ ثَلَاثِينَ سَاءَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ ثَلَاثَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَفْسَامٍ كُلُّ قِسْمَةٍ عَشْرٌ شَيْءٍ وَيُقَالُ لَهَا : قِسْمَةٌ جَمْعٌ . وَإِمَّا أَنْ تُقَسَّمُ الْعَيْنُ الْمُشْتَرَكَةُ فَتُعَيَّنُ الْحِصَصُ الشَّائِعَةُ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فِي كُلِّ قِسْمٍ مِنْهُ كَتَقْسِيمِ عَرَصَةٍ إِلَى قِسْمَيْنِ وَيُقَالُ : قِسْمَةٌ تَفْرِيقٌ وَقِسْمَةٌ فَرْدٌ .
المَادَّةُ (1116) الْقِسْمَةُ مِنْ جِهَةِ إِفْرَازٍ وَمِنْ جِهَةِ مُبَادَلَةٍ . مَثَلًا إِذَا كَانَتْ كَيْلَةٌ حِنْطَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ مُنَاصَفَةً فَيَكُونُ لِكُلِّ مِنْهُمَا النِّصْفُ فِي كُلِّ حَبَّةٍ مِنْهَا , فَإِذَا قُسِمَتْ جَمِيعُهَا إِلَى قِسْمَيْنِ مِنْ قَبْلِ قِسْمَةِ الْجَمْعِ وَأُعْطِيَ أَحَدُ أَفْسَامِهَا إِلَى وَاحِدٍ وَالثَّانِي إِلَى الْآخَرِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَفْرَزٌ نِصْفٌ حِصَّتِهِ وَبَدَلٌ بِالنِّصْفِ الْآخَرَ شَرِيكُهُ بِنِصْفِ حِصَّتِهِ . كَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ عَرَصَةٌ مُشْتَرَكَةً مُنَاصَفَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ فَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفٌ حِصَّتِهِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَإِذَا قُسِمَتْ قِسْمَيْنِ قِسْمَةً تَفْرِيقٌ وَأُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قِسْمَةً يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَفْرَزَ نِصْفَ حِصَّتِهِ وَبَدَلٌ شَرِيكُهُ بِالنِّصْفِ الْآخَرَ بِنِصْفِ حِصَّتِهِ .

المَادَّةُ (1117) جِهَةُ الْإِفْرَازِ فِي الْمُثَلِّيَّاتِ رَاجِحَةٌ . فَلِذَلِكَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمُثَلِّيَّاتِ الْمُشْتَرَكَةِ أَخْذُ حِصَّتِهِ فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ دُونَ إِذْنِ , لَكِنْ لَا تَتِمُّ الْقِسْمَةُ مَا لَمْ تُسَلِّمْ حِصَّةَ الْغَائِبِ إِلَيْهِ , وَإِذَا تَلَفَتْ حِصَّةَ الْغَائِبِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ تَكُونُ الْحِصَّةُ الَّتِي قَبَضَهَا شَرِيكُهُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا .
المَادَّةُ (1118) جِهَةُ الْمُبَادَلَةِ فِي الْقِيمِيَّاتِ رَاجِحَةٌ وَالْمُبَادَلَةُ تَكُونُ إِمَّا بِالتَّرَاضِي أَوْ بِحُكْمِ الْقَاضِي , فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ مِنْ غَيْرِ الْمُثَلِّيَّاتِ أَخْذُ حِصَّتِهِ مِنْهَا فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ بِدُونِ إِذْنِهِ .
المَادَّةُ (1119) الْمَكِيلَاتُ وَالْمُوزُونَاتُ وَالْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَقَارِبَةُ كَالجُوزِ وَالنَّبِيضِ كُلُّهَا مُثَلِّيَّاتٌ أَمَّا الْأَوَانِي الْمَصْنُوعَةُ بِالْيَدِ وَالْمُوزُونَاتُ الْمُتَفَاوِتَةُ فَهِيَ قِيمِيَّةٌ . وَكَذَلِكَ كُلُّ جِنْسٍ مُثَلِّيٍّ خَلَطَ بِخِلَافِ جِنْسِهِ فِي صُورَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّمْيِيزَ وَالتَّفْرِيقَ كَالْحِنْطَةِ الْمَخْلُوطَةِ بِالشَّعِيرِ

(215/1)

ص:216

هُوَ قِيمِيٌّ . وَكَذَلِكَ الذَّرْعِيَّاتُ قِيمِيَّةٌ . أَمَّا الذَّرْعِيَّاتُ كَالجُوحِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَالقَمَاشُ مِنْ مَصْنُوعَاتِ الْمَعَامِلِ الَّتِي لَا يُوْجَدُ تَفَاوُتٌ بَيْنَ أَفْرَادِهَا وَيَبَاقُ كُلُّ ذِرَاعٍ مِنْهَا بِكَدِّ ذِرْعَاهَا فَهِيَ مُثَلِّيَّةٌ وَالْعَدَدِيَّاتُ الْمُتَفَاوِتَةُ الَّتِي يُوْجَدُ بَيْنَ أَفْرَادِهَا تَفَاوُتٌ فِي الْقِيَمَةِ كَالْحَيَوَانَاتِ وَالْبَطِيخِ الْأَخْضَرَ وَالْأَصْفَرَ هِيَ قِيمِيَّةٌ . وَكُنْتُ الْخَطَّ قِيمِيَّةً وَكُنْتُ الطَّبَعُ مُثَلِّيَّةً .
المَادَّةُ (1120) يَنْقَسِمُ كُلُّ مَنْ قِسْمَةِ الْجَمْعِ وَقِسْمَةِ التَّفْرِيقِ إِلَى نَوْعَيْنِ : النَّوْعُ الْأَوَّلُ قِسْمَةُ الرِّضَاءِ , وَالنَّوْعُ الثَّانِي قِسْمَةُ الْقَضَاءِ .
المَادَّةُ (1121) قِسْمَةُ الرِّضَاءِ هِيَ الْقِسْمَةُ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ الْمُتَقَاسِمِينَ أَيِّ بَيْنَ أَصْحَابِ الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ بِالرِّضَاءِ فَيَقْسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ بِالتَّرَاضِي أَوْ يَقْسِمُهُ الْقَاضِي بِرِضَائِهِمْ جَمِيعًا .
المَادَّةُ (1122) قِسْمَةُ الْقَضَاءِ هِيَ تَقْسِيمُ الْقَاضِي الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ جِزْرًا وَحُكْمًا بِطَلَبِ بَعْضِ الْمُقْسُومِ لَهُمْ أَيِّ بِطَلَبِ بَعْضِ أَصْحَابِ الْمَلِكِ الْمُشْتَرَكِ .

الفصل الثاني: في بيان شرائط القسمة

المَادَّةُ (1123) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسُومُ عَيْنًا , فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ تَقْسِيمُ الدَّيْنِ الْمُشْتَرَكِ قَبْلَ الْقَبْضِ . مَثَلًا إِذَا كَانَ لِلْمُتَوَفَّى دُبُونٌ فِي ذِمَّةِ أَشْخَاصٍ مُتَعَدِّدِينَ وَاقْتَسَمَهَا الْوَرِثَةُ عَلَى أَنَّ مَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ مِنَ الدَّيْنِ لِفُلَانٍ الْوَارِثِ وَمَا فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ مِنْهُ لِفُلَانٍ الْوَارِثِ لَا يَصِحُّ . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ كُلُّ مَا يُحْصَلُهُ أَحَدُ الْوَرِثَةِ يُشَارِكُهُ فِيهِ الْوَارِثُ الْآخَرُ . أَنْظِرُ الْفَصْلَ الثَّلَاثَ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ .
المَادَّةُ (1124) لَا تَصِحُّ الْقِسْمَةُ إِلَّا بِإِفْرَازِ الْحِصَصِ وَتَمْيِيزِهَا , مَثَلًا إِذَا قَالَ أَحَدُ صَاحِبَيْ الصُّبْرَةِ الْمُشْتَرَكَةِ مِنَ الْحِنْطَةِ لِلْآخَرِ : خُذْ أَنْتَ

ص: 217

ذَلِكَ الطَّرْفِ مِنَ الصُّبْرَةِ وَهَذَا الطَّرْفُ لِي لَا يَكُونُ قِسْمَةً.
 الْمَادَّةُ (1125) يُسْتَرْتَبُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْسُومُ مِلْكَ الشَّرَكَاءِ حِينَ الْقِسْمَةِ , فَلِذَلِكَ لَوْ ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لِكُلِّ
 الْمَقْسُومِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بَطَلَتْ الْقِسْمَةُ , وَكَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لِحُزْرٍ شَائِعٍ مِنَ الْمَقْسُومِ كَنَصْفِهِ أَوْ ثُلُثِهِ
 بَطَلَتْ الْقِسْمَةُ وَيَلْزَمُ تَكَرُّرُ تَقْسِيمِ الْمَقْسُومِ . كَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لِمَجْمُوعِ حِصَّةٍ بَطَلَتْ الْقِسْمَةُ
 وَتَكُونُ الْحِصَّةُ الْبَاقِيَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ وَإِذَا ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ فِي حِصَّةٍ أَوْ
 حُزْرٍ شَائِعٍ مِنْهَا فَيَكُونُ صَاحِبُ تِلْكَ الْحِصَّةِ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْقِسْمَةَ وَإِنْ شَاءَ لَا يَفْسُخُهَا وَرَجَعَ
 بِمَقْدَارِ نُفْصَانِ حِصَّتِهِ عَلَى صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْأُخْرَى مِثْلًا لَوْ قُسِمَتْ عَرَصَةٌ مَسَاحَتُهَا مِائَةٌ وَسِتُونَ
 ذِرَاعًا إِلَى قِسْمَيْنِ فَظَهَرَ بَعْدَ التَّقْسِيمِ مُسْتَحَقُّ لِنَصْفِ حِصَّتِهِ فَصَاحِبُ الْحِصَّةِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْقِسْمَةَ
 وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِرُبْعِ حِصَّتِهِ , يَعْنِي يَأْخُذُ مِنْ حِصَّتِهِ مَحَلَّ عَشْرِينَ ذِرَاعًا , وَإِذَا ظَهَرَ
 مُسْتَحَقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنْ كُلِّ حِصَّةٍ فَإِذَا كَانَتْ الْحِصَصُ مُتَسَاوِيَةً فَلَا تُفْسَخُ الْقِسْمَةُ وَإِذَا كَانَتْ حِصَّةُ
 أَحَدِهِمَا قَلِيلَةً وَحِصَّةُ الْأُخْرَى كَثِيرَةً فَيُعْتَبَرُ مَقْدَارُ الزِّيَادَةِ فَقَطُّ وَيَكُونُ كَأَنَّهَا ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لِمَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ
 فِي حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ وَيَكُونُ مَنْ أَصَابَ حِصَّتَهُ أَكْثَرِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ مُخَيَّرًا كَمَا مَرَّ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ الْقِسْمَةَ وَإِنْ
 شَاءَ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِمَقْدَارِ النُّفْصَانِ.

الْمَادَّةُ (1126) قِسْمَةُ الْفُضُولِيِّ مَوْفُوقَةً عَلَى الْإِجَازَةِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا . مِثْلًا إِذَا قَسَمَ أَحَدُ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ
 مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ فَلَا تَكُونُ الْقِسْمَةُ جَائِزَةً وَنَافِذَةً لَكِنْ لَوْ أَجَازَ أَصْحَابُهُ قَوْلًا بِأَنْ قَالُوا : أَحْسَنْتَ أَوْ
 تَصَرَّفُوا بِحِصَصِهِمْ الْمُفْرَزَةَ تَصَرَّفَ الْمَلَاكُ يَعْنِي بِوَجْهِهِ مِنْ لَوَازِمِ التَّمَلُّكِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارِ فَتَكُونُ
 الْقِسْمَةُ صَاحِبَةً وَنَافِذَةً.

الْمَادَّةُ (1127) يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْقِسْمَةُ عَادِلَةً أَيْ أَنْ تُعَدَلَ الْحِصَصُ بِحَسَبِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَأَنْ لَا تَكُونَ
 بِإِحْدَاهَا نُفْصَانٌ فَاجِسٌ فَلِذَلِكَ تَسْمَعُ دَعْوَى الْعَبْنِ الْفَاجِسِ فِي الْقِسْمَةِ . وَلَكِنْ إِذَا ادَّعَى الْمَقْسُومُ لَهُمْ
 الْعَبْنَ الْفَاجِسَ بَعْدَ إِفْرَارِهِمْ بِاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُمْ.

ص: 218

الْمَادَّةُ (1128) يُسْتَرْتَبُ فِي قِسْمَةِ الرِّضَاءِ رِضَاءُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَاسِمِينَ , بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا غَابَ
 أَحَدُهُمْ لَا تَصِحُّ قِسْمَةُ الرِّضَاءِ وَإِذَا كَانَ مِنْ ضَمْنِهِمْ صَغِيرٌ فَيَقُومُ مَقَامَهُ وَلِيَّهُ أَوْ وَصِيُّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 لِلصَّغِيرِ وَلِيٌّ وَلَا وَصِيٌّ كَانَ مَوْفُوقًا عَلَى أَمْرِ الْقَاضِي فَيُنَاصِبُ لَهُ وَصِيٌّ مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي وَتُقَسَّمُ
 بِمَعْرِفَتِهِ.

الْمَادَّةُ (1129) يُسْتَرْتَبُ الطَّلَبُ فِي قِسْمَةِ الْقَضَاءِ , فَلِذَلِكَ لَا تَصِحُّ الْقِسْمَةُ مِنَ الْقَاضِي جَبْرًا مَا لَمْ يَقَعْ
 طَلَبٌ وَلَوْ مِنْ أَحَدِ أَصْحَابِ الْحِصَصِ.

الْمَادَّةُ (1130) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْقِسْمَةَ وَامْتَنَعَ الْأَخْرُ فَيَقْسِمُهُ الْقَاضِي جَبْرًا إِنْ كَانَ الْمَالُ
 الْمُشْتَرَكُ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ وَالْأَخْرُ فَلَا يَقْسِمُهُ عَلَى مَا يُبَيِّنُ فِي الْفَصْلِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ.
 الْمَادَّةُ (1131) قَابِلُ الْقِسْمَةِ هُوَ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ الصَّالِحُ لِلتَّقْسِيمِ بِحَيْثُ لَا تَقُوتُ الْمُنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ
 مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ بِالْقِسْمَةِ.

الفصل الثالث: في بيان قسمة الجمع

الْمَادَّةُ (1132) تَجْرِي قِسْمَةُ الْقَضَاءِ فِي الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَّجِدَةِ الْجِنْسِ , يَعْنِي أَنَّ الْقَاضِي يَقْسِمُ
 ذَلِكَ حُكْمًا بِطَلَبِ بَعْضِ الشَّرَكَاءِ , سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُثَلِّبَاتِ أَوْ مِنَ الْقَيْمِيَّاتِ.

المادة (1133) بما أنه لا يوجد فرق وتفاوت بين أفراد المثلّيات المتّحدة الجنس فقسّمها , عدا أنّها غير مضرّة بأيّ شريك من الشركاء , يكون قد أخذ كل واحد منهم حقه وحصل على تمامية ملكه بها , فعليه لو كان مقدار من حنطة مشتركا بين اثنين فإذا قسّم بينهما على حسب حصصهما فيكون كل واحد منهما استوفى حقه

(218/1)

ص:219

وأصبح مالكا للحنطة التي أصابت حصته . وكذا درهمًا من سبيكة الذهب , وكذا أقة من الفضة أو من النحاس أو سبيكة حديد , وكذا ثوبًا من الجوخ من جنس واحد , وكذا ثوبًا من البز , وكذا عددًا من البيض هي من هذا القبيل أيضًا.

المادة (1134) وإن كان يوجد بين أفراد القيمّيات المتّحدة الجنس فرق وتفاوت إلا أنه باعتبارها جزئيًا صار في حكم العدم وعدت قابلة للقسمة أيضًا على الوجه المذكور أنفاً , وكذا مائة جمل ومائة بقرة هي من هذا القبيل أيضًا.

المادة (1135) لا تجري قسمة القضاء في الأجناس المختلفة أي في الأعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثلّيات أو من القيمّيات أي لا يسوغ للقاضي أن يقسمها قسمة جمع جبرًا يطلب أحد الشركاء أي لا تجري قسمة القضاء بإعطاء أحد الشريكين مثلاً مقدار كذا كيلة حنطة وإعطاء الآخر مقابل ذلك كذا كيلة شعير ; أو إعطاء أحدهما كذا شاة وإعطاء الآخر مقابل ذلك كذا إبلًا أو بقرة , أو إعطاء أحدهما سيفًا وإعطاء الآخر سرجًا , أو إعطاء أحدهما دارًا وإعطاء الآخر حائوتًا أو ضيعة . أما قسمة الرضاء الجارية برضايهما على الوجه المشروح فجازية .

المادة (1136) الأواني المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس واحد من معدن واحد تعدّ مختلفة الجنس.

المادة (1137) الحليّات وكبار اللؤلؤ والجواهر من الأعيان المختلفة الجنس أيضًا , أما الجواهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير وأحجار الماس الصغيرة فتعدّ متّحدة الجنس.

المادة (1138) الدور العديدة والدكاكين والضياع المختلفة الجنس أيضًا فلذلك لا تقسم قسمة جمع , مثلاً لا تجوز قسمة القضاء بأن يعطى لأحد الشريكين من الدور المتعدّدة

(219/1)

ص:220

واحدة والآخر أخرى بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الآتي.

الفصل الرابع: في بيان قسمة التفريق

المادة (1139) إذا كان تفريق وتبعض عين مشتركة غير مضرّ بأيّ شريك من الشركاء فهي قابلة للقسمة , مثلاً إذا فُصمت عرصة وكان ينشأ أبنية وتُغرس أشجار وتُحفر بئر في كل قسم منها فعلى هذا الوجه تكون المنفعة المفصودة من العرصة باقية . وكذلك لو فُصمت دار فيها منزلان واحد

للرجال والآخر للحريم فتفريقها وتقسيمها إلى دارين لا يفوت منفعة السكنى المفصودة من الدار ويصير كل واحد من الشركاء صاحب دار مستقلّة , فلذلك تجري قسمة القضاء , سواء في العرصة أو في الدار , يعني إذا طلب أحد الشركاء القسمة وأمتنع الآخر فبقسمة القاضي جبرًا.

المادة (1140) إذا كان تبعض وتفريق العين المشتركة نافعًا لأحد الشركاء ومضرًا بالآخر يعني أنه مفوت لمنفعته المفصودة فإذا كان الطالب للقسمة المنفع فالقاضي يقسمها كذلك حكمًا . مثلاً إذا

كَانَتْ حِصَّةُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ قَلِيلَةً لَا يَنْتَفِعُ بِهَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِالسُّكْنَى فِيهَا وَصَاحِبُ الْحِصَّةِ الْكَبِيرَةِ يَطْلُبُ قِسْمَتَهَا فَالْقَاضِي يُقْسِمُهَا قَضَاءً.

المادة (1141) لَا تَجْرِي قِسْمَةٌ فِي الْعَيْنِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي يَصْرُّ تَفْرِيقُهَا وَتَبْعِيضُهَا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ . مَثَلًا إِذَا قُسِمَتِ الطَّاحُونُ فَلَا تُسْتَعْمَلُ طَاحُونًا بَعْدَ ، فَلِذَلِكَ تَفُوتُ الْمَنْفَعَةُ الْمَفْصُودَةُ مِنْهَا . وَعَلَيْهِ فَلَا يَسُوعُ لِلْقَاضِي قِسْمَتُهَا بِطَلْبِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ أَمَّا بِالْتَرَاضِي فَنُقَسِّمُ ، وَالْحَمَامُ وَالْبَيْرُ وَالْقَنَاءُ وَالْبَيْتُ الصَّغِيرُ أَوْ الْحَائِطُ بَيْنَ الدَّارَيْنِ هِيَ كَذَلِكَ

(220/1)

ص:221

وَالْعُرُوضُ الْمُحْتَاجَةُ إِلَى الْكَسْرِ وَالْقَطْعِ كَحَيَوَانَ وَاحِدٍ وَمَرْكَبَةٍ وَاحِدَةٍ وَسَرَجٍ وَاحِدٍ وَجَبَّةٍ وَاحِدَةٍ وَحَجَرٍ خَاتِمٍ وَاحِدٍ هِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَلَا تَجْرِي قِسْمَةُ الْقَضَاءِ فِي أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهَا .
المادة (1142) كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْسِيمُ أَوْ رَاقِ الْكِتَابِ الْوَاحِدِ الْمُشْتَرَكِ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْسِيمُ الْكِتَابِ الْمُنْقَسِمِ إِلَى مُجَلَّدَاتٍ عَدِيدَةٍ جَلْدًا فَجَلْدًا .

المادة (1143) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ قِسْمَةَ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ الَّتِي لَيْسَ لِعَبْرِهِمْ حَقٌّ بِالدُّخُولِ إِلَيْهَا مُطْلَقًا وَامْتِنَاعَ الْآخَرَ يُنْظَرُ . فَإِذَا كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ يَبْقَى لِكُلِّ وَاحِدٍ طَّرِيقٌ تُقَسَّمُ وَالْآخَرُ فَلَا يَجْبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ طَّرِيقٌ وَمَنْفَعَةٌ عَلَى حِدَةٍ فَإِنَّهَا فِي ذَلِكَ الْحَالِ تُقَسَّمُ .
المادة (1144) الْمَسِيلُ الْمُشْتَرَكُ أَيْضًا كَالطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكِ ، فَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمُ الْقِسْمَةَ وَامْتِنَاعَ الْآخَرَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ يَبْقَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَجَلٌّ لِإِسَالَةِ مَائِهِ أَوْ كَانَ لَهُ مَجَلٌّ آخَرَ لِاتِّخَاذِهِ مَسِيلًا فَيُقَسَّمُ وَالْآخَرُ فَلَا يُقَسَّمُ .

المادة (1145) كَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ شَخْصٌ طَّرِيقَهُ الْمَلِكِ عَلَى أَنْ يَبْقَى لَهُ حَقُّ الْمُرُورِ فِيهَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَفْتَسِمَ اثْنَانِ عَقَارَهُمَا الْمُشْتَرَكِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ تَكُونَ رَقَبَةُ الطَّرِيقِ الْمُشْتَرَكِ يَعْنِي مَلَكَئَتَهُ لِأَحَدِهِمَا وَأَنْ يَكُونَ لِلثَّانِي حَقُّ الْمُرُورِ فَقَطْ .

المادة (1146) كَمَا يَجُوزُ تَرْكُ الْحَائِطِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْحِصْنَيْنِ مُشْتَرَكًا فِي تَقْسِيمِ الدَّارِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ تَجُوزُ أَيْضًا الْقِسْمَةُ عَلَى جَعْلِهِ مَلَكًا لِأَحَدِهِمَا .

(221/1)

ص:222

الفصل الخامس: في بيان كيفية القسمة

المادة (1147) يُقَسَّمُ الْمَكِيلُ الْمُشْتَرَكُ بِالْكَيْلِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَكِيلَاتِ وَبِالْوَزْنِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ وَبِالْعَدَدِ إِنْ كَانَ مِنَ الْعَدَدِيَّاتِ وَبِالدَّرَاعِ إِنْ كَانَ مِنَ الدَّرَعِيَّاتِ .

المادة (1148) بِمَا أَنَّ الْعَرَصَةَ وَالْأَرَاضِي مِنَ الدَّرَعِيَّاتِ فَيُقَسَّمَانِ بِالدَّرَاعِ أَمَّا مَا عَلَيْهِمَا مِنَ الْأَشْجَارِ وَالْأَبْنِيَةِ فَيُقَسَّمُ بِتَقْدِيرِ الْقِيَمَةِ .

المادة: (1149) إِذَا كَانَ فِي تَقْسِيمِ الدَّارِ أَبْنِيَةٌ إِحْدَى الْحِصْنَيْنِ أَعْلَى ثَمَّنًا مِنَ الْحِصَّةِ الْآخَرَى فَإِنْ أَمَكَّنَ تَعْدِيلُهَا بِإِعْطَاءِ مَقْدَارٍ مِنَ الْعَرَصَةِ فِيهَا وَ إِلَّا فَتُعَدَّلُ بِالنُّقُودِ .

المادة (1150) إِذَا أُرِيدَ قِسْمَةُ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَكُونَ فَوْقَانِيَّهَا لِوَاحِدٍ وَتَحْتَانِيَّهَا لِآخَرَ فَيَقُومُ كُلُّ مِنَ الْفَوْقَانِيِّ وَالتَّحْتَانِيِّ وَتُقَسَّمُ بِإِعْتِبَارِ الْقِيَمَةِ .

المادة (1151) إِذَا أُرِيدَ تَقْسِيمُ دَارٍ فَعَلَى الْقِسَامِ أَنْ يُصَوَّرَ هَا عَلَى الْوَرَقِ وَيَمْسَحَ عَرَضُهَا بِالدَّرَاعِ

وَيَوْمَ أُنبِئْتَهَا وَيُسَوِّي وَيُعَدِّلَ الْحِصَصَ بِنِسْبَةِ حِصَصِ أَصْحَابِهَا وَيَفْرَزَ حَقَّ الطَّرِيقِ وَالشُّرْبِ
وَالْمَسِيلِ بِصُورَةٍ أَنْ لَا يَبْقَى تَعْلُقَ لِكُلِّ حِصَّةٍ فِي الْأُخْرَى إِذَا أُمِكنَ وَيَلْقَبُ الْحِصَصَ بِالْأُولَى وَالثَّانِيَةَ
وَالثَّلَاثَةَ ثُمَّ يُفْرَعُ فَتَكُونُ الْأُولَى لِمَنْ حَرَجَ اسْمُهُ ابْتِدَاءً وَالثَّانِيَةَ لِمَنْ حَرَجَ اسْمُهُ ثَانِيًا وَالثَّلَاثَةَ لِمَنْ حَرَجَ
اسْمُهُ ثَالِثًا وَيَجْرِي عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ إِذَا وَجِدْتَ حِصَصَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.
المادة (1152) إِذَا كَانَتْ التَّكَالِيفُ الْأَمِيرِيَّةُ لِأَجْلِ مَحَافِظَةِ النُّفُوسِ فَتُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ وَلَا
يَدْخُلُ فِي دَفْتَرِ التُّوزِيعِ النَّسَاءُ وَلَا الصَّبِيَّانِ , وَإِذَا كَانَتْ لِمَحَافِظَةِ الْأَمْلَاقِ فَتُقَسَّمُ عَلَى مِقْدَارِ الْمَلِكِ لِأَنَّ
الْعُرْمَ بِالْعُنْمِ كَمَا ذُكِرَ فِي مَادَّةِ 87.

(222/1)

ص:223

الفصل السادس: في بيان الخيارات

المادة (1153) يَكُونُ خِيَارُ الشَّرْطِ وَخِيَارُ الرُّوْيَةِ وَخِيَارُ الْعَيْبِ فِي تَفْسِيمِ الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلَفَةِ كَمَا
يَكُونُ فِي الْبَيْعِ , مَثَلًا إِذَا قُسِمَ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ بِالْتَّرَاضِي بَيْنَ الشَّرَكَاءِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ كَذَا مِقْدَارَ
حِنْطَةٍ وَلَاخَرَ كَذَا مِقْدَارَ شَعِيرٍ وَلَاخَرَ كَذَا غَنَمًا وَلَاخَرَ فِي مُقَابِلِهِ كَذَا رَأْسَ بَقْرٍ فَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمْ
الْخِيَارَ إِلَى كَذَا يَوْمًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ إِنْ شَاءَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّ . وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ لَمْ يَرَ الْمَالَ
الْمَقْسُومَ يَكُنْ مُخَيَّرًا أَيْضًا عِنْدَ الرُّوْيَةِ فَإِذَا ظَهَرَتْ حِصَّةُ أَحَدِهِمْ مَعْيِبَةً فَإِنْ شَاءَ قَبْلَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا.
المادة (1154) يَكُونُ فِي تَفْسِيمِ الْقِيمَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ خِيَارُ شَرْطِ وَرُوْيَةِ وَعَيْبِ , مَثَلًا إِذَا قُسِمَتْ
مِائَةٌ شَاةٍ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ أَصْحَابِهَا بِنِسْبَةِ حِصَصِهِمْ فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمْ شَرَطَ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُخَيَّرًا كَذَا يَوْمًا
فَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرَ الْعَنَمَ بَعْدَ يَكُنْ مُخَيَّرًا كَذَا يَوْمًا فَيَكُونُ فِي
هَذِهِ الْمُدَّةِ مُخَيَّرًا بَيْنَ الْقَبُولِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَرَ الْعَنَمَ بَعْدَ يَكُنْ مُخَيَّرًا حِينَ رُوْيَتِهَا , وَإِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ
قَدِيمٌ فِي الْعَنَمِ الَّتِي أَصَابَتْ حِصَّةَ أَحَدِهِمْ فَكَذَلِكَ يَكُونُ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا.
المادة (1155) لَا يَكُونُ فِي قِسْمَةِ الْمَثَلِيَّاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْجِنْسِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ وَلَكِنْ يَكُونُ فِيهَا
خِيَارُ الْعَيْبِ , مَثَلًا إِذَا قُسِمَتْ صُبْرَةٌ حِنْطَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ عَلَى أَنْ الْخِيَارَ إِلَى كَذَا يَوْمًا فَلَا يَكُونُ
الشَّرْطُ مُعْتَبَرًا وَإِذَا لَمْ يَرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْحِنْطَةَ فَلَا يَكُونُ مُخَيَّرًا عِنْدَ رُوْيَتِهَا . أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أَحَدُهُمَا
مِنْ وَجْهِ الصُّبْرَةِ وَالْآخَرَ مِنْ أَسْفَلِهَا فَظَهَرَ أَسْفَلُهَا مَعْيِبًا فَيَكُونُ صَاحِبُهُ مُخَيَّرًا إِنْ شَاءَ قَبْلَ وَإِنْ شَاءَ
رَدَّ.

(223/1)

ص:224

الفصل السابع: في بيان فسخ القسمة وإقالتها

المادة (1156) تَتِمُّ الْقِسْمَةُ بِإِجْرَاءِ الْإِقْتِرَاعِ كَامِلًا.
المادة (1157) لَا يَسُوعُ الرُّجُوعُ عَنِ الْقِسْمَةِ بَعْدَ تَمَامِهَا.
المادة (1158) إِذَا جَرَى الْإِقْتِرَاعُ أَثْنَاءَ الْقِسْمَةِ عَلَى أَكْثَرِ الْحِصَصِ مَثَلًا وَبَقِيَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا وَأَرَادَ
أَحَدُ الشَّرَكَاءِ الرُّجُوعَ يَنْظُرُ فَإِذَا كَانَتْ قِسْمَةٌ رِضَاءً فَلَهُ الرُّجُوعُ وَإِذَا كَانَتْ قِسْمَةٌ قِضَاءً فَلَا رُجُوعَ.
المادة (1159) لِجَمِيعِ الشَّرَكَاءِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَسَخُ الْقِسْمَةِ وَإِقَالَتُهَا بِرِضَائِهِمْ وَجَعَلَ الْمَقْسُومَ مُشْتَرَكًا
بَيْنَهُمْ كَمَا فِي السَّابِقِ.

المادة (1160) إِذَا تَبَيَّنَ الْعَيْنُ الْفَاجِشُ فِي الْقِسْمَةِ تُسَخَّ وَتُقَسَّمُ ثَانِيَةً قِسْمَةً عَادِلَةً.
المادة (1161) إِذَا ظَهَرَ دَيْنٌ عَلَى الْمَيْتِ بَعْدَ تَفْسِيمِ التَّرَكَةِ تُسَخَّ الْقِسْمَةُ إِلَّا إِذَا آدَى الْوَرَثَةُ الدَّيْنَ أَوْ
أَبْرَأَهُمُ الدَّائِنُونَ مِنْهُ أَوْ كَانَ لِلْمَيْتِ مَالٌ آخَرَ غَيْرَ الْمَقْسُومِ وَأَوْفَى الدَّيْنَ مِنْهُ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا تُسَخَّ الْقِسْمَةُ.

الفصل الثامن: في بيان أحكام القسمة
المادة (1162) يَمْلِكُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَصَصِ حِصَّتَهُ مُسْتَقِلًّا بَعْدَ الْقِسْمَةِ وَلَا يَبْقَى عَلاَقَةٌ
لِأَحَدِهِمْ فِي حِصَّةِ الْآخَرِ بَعْدَ . وَيَتَصَرَّفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي حِصَّتِهِ

(224/1)

ص:225

كَيْفَمَا يَشَاءُ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الثَّلَاثِ فَلِدَلِكِ لَوْ قُسِمَتْ دَارٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَأَصَابَ
حِصَّةً أَحَدُهُمَا الْبِنَاءُ وَحِصَّةً الْآخَرَ الْعَرَصَةُ الْخَالِيَةُ فَلصَّاحِبِ الْعَرَصَةِ أَنْ يَحْفِرَ بِنَاءً وَأَقْنِيَةً وَأَنْ يَنْشِئَ
أَبْنِيَةً فِيهَا وَيُعَلِّبَهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ وَلَيْسَ لِصَّاحِبِ الْأَبْنِيَةِ مَنْعُهُ وَلَوْ سَدَّ عَلَيْهِ الْهَوَاءَ وَالشَّمْسَ .
المادة (1163) تَدْخُلُ الْأَشْجَارُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ فِي قِسْمَةِ الْأَرْضِ , وَكَذَا الْأَشْجَارُ مَعَ الْأَبْنِيَةِ فِي
تَقْسِيمِ الْمَرْعَةِ يَعْنِي فِي أَيِّ حِصَّةٍ وَجَدَتْ الْأَشْجَارُ وَالْأَبْنِيَةُ تَكُونُ لِصَّاحِبِ الْحِصَّةِ وَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا
وَالتَّصْرِيحُ عَنْهَا حِينَ الْقِسْمَةِ أَوْ إِدْخَالِهَا بِتَغْيِيرٍ عَامٍّ كَالْقَوْلِ بِجَمِيعِ مَرَاقِقِهَا أَوْ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا .
المادة (1164) لَا يَدْخُلُ الرَّزْغُ وَالْفَاكِهَةُ فِي تَقْسِيمِ الْأَرْضِ وَالْمَرْعَةِ مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَيُصْرَحَ بِذَلِكَ
وَيَبْقِيَانِ مُشْتَرَكَيْنِ كَمَا كَانَا سَوَاءً ذَكَرَ تَغْيِيرٌ عَامٌّ حِينَ الْقِسْمَةِ كَقَوْلِهِمْ : بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا أَوْ لَمْ يُذَكَّرْ .
المادة (1165) يَدْخُلُ فِي الْقِسْمَةِ حَقُّ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ فِي الْأَرْضِ الْمُجَاوِرَةِ لِلْمَقْسُومِ فِي كُلِّ حَالٍ
يَعْنِي فِي أَيِّ حِصَّةٍ وَقَعَ يَكُونُ مِنْ حُقُوقِ صَاحِبِهَا سَوَاءً قِيلَ حِينَ الْقِسْمَةِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا أَوْ لَمْ يَقُلْ .
المادة (1166) إِذَا شَرَطَ حِينَ الْقِسْمَةِ أَنْ تَكُونَ طَرِيقُ حِصَّةٍ أَوْ مَسِيلُهَا فِي حِصَّةٍ أُخْرَى فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ
الشَّرْطُ .

المادة (1167) إِذَا كَانَ لِحِصَّةٍ طَرِيقٌ فِي حِصَّةٍ أُخْرَى وَلَمْ يُشْتَرَطْ بَقَاؤُهُ حِينَ الْقِسْمَةِ فَإِذَا كَانَ مُمَكِّنًا
صَرَفُهُ وَتَحْوِيلُهُ فَيُصْرَفُ وَيَحْوَلُ سَوَاءً قِيلَ حِينَ الْقِسْمَةِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا أَوْ لَمْ يَقُلْ . أَمَّا إِذَا كَانَ
الطَّرِيقُ غَيْرَ قَابِلٍ لِلصَّرْفِ وَالتَّحْوِيلِ إِلَى طَرَفٍ آخَرَ فَيُنْظَرُ : فَإِنْ قِيلَ حِينَ الْقِسْمَةِ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا
تَدْخُلُ الطَّرِيقُ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ التَّعْيِيرُ الْعَامُّ كَقَوْلِهِمْ بِجَمِيعِ حُقُوقِهَا تَنْفِيسُ الْقِسْمَةِ , وَالْمَسِيلُ فِي هَذَا
الْخُصُوصِ أَيْضًا كَالطَّرِيقِ عِنْدِهَا .

المادة (1168) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ طَرِيقٌ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَرَادَ صَاحِبُ الدَّارِ

(225/1)

ص:226

تَقْسِيمِهَا فَلَيْسَ لِصَّاحِبِ الطَّرِيقِ مَنْعُهُمَا . لَكِنَّهُمَا يَتْرُكَانِ طَرِيقَهُ حِينَ الْقِسْمَةِ عَلَى حَالِهِ , وَإِذَا بَاعَ
الثَّلَاثَةُ بِالِاتِّفَاقِ الدَّارَ مَعَ الطَّرِيقِ فَإِذَا كَانَتْ الطَّرِيقُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ ثَلَاثَتِهِمْ فَيَقْسَمُ الثَّمَنُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ .
وَإِذَا كَانَتْ رَقِيبَةً لِصَّاحِبِي الدَّارِ وَلِذَلِكَ الْآخَرَ حَقُّ الْمُرُورِ فَقَطُّ فَكُلُّ وَاحِدٍ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَذَلِكَ أَنْ
تُقَوِّمَ الْعَرَصَةَ مَعَ حَقِّ الْمُرُورِ مَرَّةً وَتُقَوِّمَ ثَانِيَةً خَالِيَةً عَنْ حَقِّ الْمُرُورِ وَالْفَضْلُ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ يَكُونُ
لِصَّاحِبِ حَقِّ الْمُرُورِ وَبَاقِيهَا لِصَّاحِبِي الدَّارِ . وَالْمَسِيلُ أَيْضًا كَالطَّرِيقِ يَعْنِي إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ حَقُّ مَسِيلٍ
فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَعَلَى صَاحِبِي الدَّارِ حِينَ تَقْسِيمِهَا تَرْكُ الْمَسِيلِ عَلَى حَالِهِ .

المادة (1169) إِذَا كَانَ فِي سَاحَةِ دَارٍ مَنْزِلٌ لِأَخَرَ وَصَاحِبُ الْمَنْزِلِ يَمُرُّ مِنْ تِلْكَ السَّاحَةِ وَأَرَادَ
أَصْحَابُ الدَّارِ قِسْمَتَهَا بَيْنَهُمْ فَلَيْسَ لِصَّاحِبِ الْمَنْزِلِ مَنْعُهُمْ لَكِنْ يَتْرُكُونَ حِينَ الْقِسْمَةِ لَهُ طَرِيقًا بِقَدْرِ
عَرْضِ بَابِ الْمَنْزِلِ .

المادة (1170) دَارٌ قُسِمَتْ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَبَيْنَ الْمُقْسَمِينَ حَائِطٌ فَإِذَا كَانَتْ رُءُوسُ جُدُوعِ أَحَدِ الْمُقْسَمِينَ
الْوَاقِعَةَ عَلَى حَائِطٍ آخَرَ وَاقِعَةً رُءُوسِهَا الْآخَرَى عَلَى ذَلِكَ الْحَائِطِ الْمُشْتَرَكِ فَنُزِعَ تِلْكَ الْجُدُوعُ مِنْ
شَرَطِ حِينَ الْقِسْمَةِ رَفْعُهَا وَإِلَّا فَلَا تُرْفَعُ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُسِمَ عَلَى صُورَةٍ أَنْ يَكُونَ الْحَائِطُ الْوَاقِعُ بَيْنَ

مُقَسَّمِينَ مِلْكَاً لِصَاحِبِ حِصَّةٍ وَالْجُدُوعِ الْمَوْضُوعَةُ رُءُوسُهَا عَلَى ذَلِكَ الْحَائِطِ مِلْكَاً لِصَاحِبِ حِصَّةٍ أُخْرَى فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.
 الْمَادَّةُ (1171) أَغْصَانُ الْأَشْجَارِ الْوَاقِعَةِ فِي قِسْمٍ إِذَا كَانَتْ مُدْلَاةً عَلَى الْقِسْمِ الْأَخْرَ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطُ قِطْعِهَا جِبِينَ الْقِسْمَةِ فَلَا تُقَطَّعُ.
 الْمَادَّةُ (1172) إِذَا قُسِمَتْ دَارٌ مُشْتَرَكَةٌ لَهَا حَقُّ الْمُرُورِ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحِصَصِ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا وَنَافِذَةً عَلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ مَنْعُهُمْ.
 الْمَادَّةُ (1173) إِذَا بَنَى أَحَدُ الشُّرَكَاءِ لِنَفْسِهِ فِي الْمِلْكِ الْمَشْتَرَكِ الْقَابِلِ لِلْقِسْمَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْأَخْرَيْنِ ثُمَّ طَلَبَ الْأَخْرُونَ

(226/1)

ص:227
 الْقِسْمَةُ تُقَسَّمُ فَإِنْ أَصَابَ ذَلِكَ الْبِنَاءُ حِصَّةً بَانِيهِ فِيهَا , وَإِنْ أَصَابَتْ حِصَّةً الْأَخْرَ فَلَهُ أَنْ يَكْلِفَ بَانِيَهُ هَدْمَهُ وَرَفَعَهُ.
الفصل التاسع في بيان المهايأة
 الْمَادَّةُ (1174) الْمُهَيَاةُ عِبَارَةٌ عَنِ قِسْمَةِ الْمَنَافِعِ.
 الْمَادَّةُ (1175) لَا تَجْرِي الْمُهَيَاةُ فِي الْمُثَلِّيَّاتِ بَلْ تَجْرِي فِي الْقِيَمِيَّاتِ حَتَّى يُمَكِّنَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا حَالَ بَقَاءِ عَيْنِهَا.
 الْمَادَّةُ (1176) **المهايأة نوعان :**
 النَّوْعُ الْأَوَّلُ الْمُهَيَاةُ زَمَانًا كَمَا لَوْ تَهَيَّأَ . اثْنَانِ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ أَحَدُهُمَا الْأَرْضَ الْمَشْتَرَكَةَ بَيْنَهُمَا سَنَةً وَالْأَخْرَ سَنَةً أُخْرَى . أَوْ عَلَى سُكْنَى أَحَدِ صَاحِبِي الدَّارِ الْمَشْتَرَكَةِ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ مُنَاوَبَةً سَنَةً لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا .
 النَّوْعُ الثَّانِي : الْمُهَيَاةُ مَكَانًا كَمَا لَوْ تَهَيَّأَ اثْنَانِ فِي الْأَرْضِ الْمَشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَنْ يَزْرَعَ أَحَدُهُمَا نِصْفَهَا وَالْأَخْرَ نِصْفَهَا الْأَخْرَ , أَوْ الدَّارَ الْمَشْتَرَكَةَ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا فِي قِسْمٍ مِنْهَا وَالْأَخْرَ فِي الْقِسْمِ الْأَخْرَ أَوْ أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا فِي الطَّابِقِ الْعُلْوِيِّ وَالْأَخْرَ فِي السُّفْلِيِّ أَوْ فِي الدَّارَيْنِ الْمَشْتَرَكَتَيْنِ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ أَحَدُهُمَا فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا وَالْأَخْرَ فِي الْأُخْرَى.
 الْمَادَّةُ (1177) كَمَا تَجُورُ الْمُهَيَاةُ فِي الْحَيَوَانَ الْوَاحِدِ الْمَشْتَرَكِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بِالْمُنَاوَبَةِ تَجُورُ أَيْضًا فِي الْحَيَوَانَيْنِ الْمَشْتَرَكَيْنِ عَلَى أَنْ يَسْتَعْمَلَ أَحَدُهُمَا حَيَوَانًا وَالْأَخْرَ الْأَخْرَ.
 الْمَادَّةُ (1178) الْمُهَيَاةُ زَمَانًا نَوْعٌ مِنَ الْمُبَادَلَةِ , فَتَكُونُ مَنَفَعَةٌ أَحَدِ أَصْحَابِ الْحِصَصِ فِي نَوْبَتِهِ مُبَادَلَةً بِمَنَفَعَةِ حِصَّةِ الْأَخْرَ فِي نَوْبَتِهِ , وَعَلَيْهِ فَالْمُهَيَاةُ زَمَانًا فِي حُكْمِ الْإِجَارَةِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْمُدَّةِ وَتَعْيِينُهَا فِي الْمُهَيَاةِ زَمَانًا كَكَذَا يَوْمًا وَكَذَا شَهْرًا لِأَنْزَمِ.

(227/1)

ص:228
 الْمَادَّةُ (1179) الْمُهَيَاةُ مَكَانًا نَوْعٌ مِنَ الْإِفْرَازِ وَذَلِكَ أَنَّ مَنَفَعَةَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ الْمَشْتَرَكَةِ مَثَلًا شَائِعَةٌ أَيْ شَامِلَةٌ لِكُلِّ جُزْءٍ مِنَ تِلْكَ الدَّارِ , فَبِالْمُهَيَاةِ تُجْمَعُ مَنَفَعَةُ أَحَدِهِمَا فِي قِطْعَةٍ مِنَ الدَّارِ وَمَنَفَعَةُ الْأَخْرَ فِي الْقِطْعَةِ الْأُخْرَى فَلِذَلِكَ لَا يَلْزَمُ فِي الْمُهَيَاةِ مَكَانًا ذِكْرُ وَتَعْيِينُ الْمُدَّةِ.
 الْمَادَّةُ (1180) كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي إِجْرَاءُ الْفُرْعَةِ فِي الْمُهَيَاةِ زَمَانًا لِأَجْلِ الْبِدْءِ - يَعْنِي أَيْ أَصْحَابِ الْحِصَصِ يَنْتَفِعُ أَوَّلًا - كَذَلِكَ يَنْبَغِي فِي الْمُهَيَاةِ مَكَانًا تَعْيِينُ الْمَجَلِّ بِالْفُرْعَةِ أَيْضًا.
 الْمَادَّةُ (1181) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْأَشْيَاءِ الْمَشْتَرَكَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ الْمُهَيَاةَ وَامْتَنَعَ الْأَخْرَ فَإِنْ كَانَتْ

الأعيان المشتركة مُتَّفَقَةٌ مُنْفَعَةٌ فَيُجْبَرُ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلَفَةٌ الْمُنْفَعَةُ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا . مَثَلًا دَارَانِ مُشْتَرَكَتَانِ طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْمُهَيَّأَةَ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ إِحْدَاهُمَا وَأَنْ يَسْكُنَ الْآخَرَ الْآخَرَى , أَوْ حَيَوَانَانِ عَلَى أَنْ يَسْتَعْمِلَ أَحَدُهُمَا وَاحِدًا وَالْآخَرَ الْآخَرَ , وَامْتَنَعَ الْآخَرُ فَيُجْبَرُ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ . أَمَّا لَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْمُهَيَّأَةَ عَلَى سَكْنِي الدَّارِ وَالْآخَرَ إِيَّاجَارَ الْحَمَامِ أَوْ عَلَى سَكْنِي أَحَدِهِمَا فِي الدَّارِ وَزَرَاعَةَ الْآخَرَ الْأَرَاضِي فَالْمُهَيَّأَةُ بِالْتَرَاضِي وَإِنْ تَكُنْ جَائِزَةً إِلَّا أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الْآخَرُ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهَا .

المادة (1182) إِذَا طَلَبَ الْقِسْمَةَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ الْقَابِلِ لِلْقِسْمَةِ وَالْآخَرَ الْمُهَيَّأَةَ تُقْبَلُ دَعْوَى الْقِسْمَةِ وَإِذَا طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْمُهَيَّأَةَ دُونَ أَنْ يَطْلُبَ أَيُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقِسْمَةَ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ يُجْبَرُ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ .

المادة (1183) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْمُهَيَّأَةَ فِي الْعَيْنِ الْمُشْتَرَكَةِ الَّتِي لَا تُقْبَلُ الْقِسْمَةُ وَامْتَنَعَ الْآخَرَ يُجْبَرُ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ .

المادة (1184) كُلُّ مَا يَنْتَفِعُ الْعَامَّةُ بِأَجْرَتِهِ مِنَ الْعَقَارَاتِ الْمُشْتَرَكَةِ كَالسَّقِيَّةِ وَالطَّاحُونَ وَالْقَهْوَةِ وَالْحَمَامِ يُوجِبُ لِأَرْبَابِهِ وَتُقَسَّمُ أَجْرَتُهُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِمْ , وَإِنْ امْتَنَعَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ عَنِ الْإِيَّاجَارِ

(228/1)

ص:229

يُجْبَرُ عَلَى الْمُهَيَّأَةِ لَكِنْ إِذَا زَادَتْ غَلَّتْهَا أَيُّ أَجْرَتِهَا فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمْ فَنُقَسَّمُ تِلْكَ الزِّيَادَةُ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحِصَصِ .

المادة (1185) كَمَا يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَابِ الْحِصَصِ بَعْدَ الْمُهَيَّأَةِ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْعَقَارَ الْمُشْتَرَكِ فِي نَوْبَتِهِ أَوْ الْمُقَسَّمِ الَّذِي أَصَابَ حِصَّتَهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوجَرَ ذَلِكَ إِلَى آخَرَ وَيَأْخُذَ الْأُجْرَةَ بِنَفْسِهِ .

المادة (1186) إِذَا أَجَرَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ نَوْبَتَهُ بَعْدَ أَنْ حَصَلَتْ الْمُهَيَّأَةُ ابْتِدَاءً عَلَى اسْتِيفَاءِ الْمَنَافِعِ وَكَانَتْ غَلَّةٌ أَحَدِهِمْ فِي نَوْبَتِهِ أَكْثَرَ فَلَيْسَ لِبَقِيَّةِ الشَّرِكَاءِ مُشَارَكَتُهُ فِي الزِّيَادَةِ . أَمَّا إِذَا جَرَتْ الْمُهَيَّأَةُ ابْتِدَاءً عَلَى الْإِسْتِعْلَالِ مَثَلًا عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا أَجْرَةَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ شَهْرًا وَالْآخَرَ شَهْرًا فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ مُشْتَرَكَةً . أَمَّا إِذَا حَصَلَتْ الْمُهَيَّأَةُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا غَلَّةً إِحْدَى الدَّارَيْنِ الْمُشْتَرَكَتَيْنِ وَأَنْ يَأْخُذَ الْآخَرَ غَلَّةَ الدَّارِ الْآخَرَى وَكَانَتْ غَلَّةُ إِحْدَى الدَّارَيْنِ أَكْثَرَ فَلَا يَشَارِكُهُ الشَّرِيكُ الْآخَرُ .

المادة (1187) لَا تَجُوزُ الْمُهَيَّأَةُ عَلَى الْأَعْيَانِ , فَلَا تَصِحُّ الْمُهَيَّأَةُ عَلَى ثَمَرَةِ الْأَشْجَارِ الْمُشْتَرَكَةِ وَلَا عَلَى لَبَنِ الْحَيَوَانَاتِ وَصُوفِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ ثَمَرَةٌ مَقْدَارٍ مِنْ هَذِهِ الْأَشْجَارِ وَالْآخَرَ ثَمَرَةٌ مَقْدَارٍ مِنْهَا أَوْ عَلَى لَبَنِ قَطِيعٍ مِنَ الْعَنَمِ الْمُشْتَرَكِ وَصُوفِهِ لِوَاحِدٍ وَلَبَنِ قَطِيعٍ آخَرَ وَصُوفِهِ لِالْآخَرَ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَعْيَانِ .

المادة (1188) وَإِنْ جَازَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فَسَخُّ الْمُهَيَّأَةِ الْحَاصِلَةَ بِالْتَرَاضِي بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ بَعْدَ عَقْدِهَا لَكِنْ إِذَا أَجَرَ أَحَدُهُمَا نَوْبَتَهُ لِآخَرَ فَلَا يَجُوزُ لِشَرِيكِهِ فَسَخُّ الْمُهَيَّأَةِ مَا لَمْ تَنْقُضْ مُدَّةَ الْإِيَّاجَارَةِ .

المادة (1189) وَإِنْ لَمْ يَجْزُ لِوَاحِدٍ فَقَطُّ مِنْ أَرْبَابِ الْحِصَصِ أَنْ يَفْسَخَ الْمُهَيَّأَةَ الْجَارِيَةَ بِحُكْمِ الْقَاضِي فَلِكُلِّهِمْ فَسَخُّهَا بِالْتَرَاضِي .

(229/1)

ص:230

المادة (1190) إِذَا أَرَادَ أَحَدُ أَصْحَابِ الْحِصَصِ أَنْ يَبِيعَ حِصَّتَهُ أَوْ يُقَسِّمَهَا فَلَهُ فَسَخُّ الْمُهَيَّأَةِ , أَمَّا لَوْ أَرَادَ فَسَخُّهَا بِلا سَبَبٍ لِيُعِيدَ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ إِلَى حَالِهِ الْقَدِيمِ فَلَا يُقْرَهُ الْقَاضِي عَلَى ذَلِكَ .

بِمَادَّة (1191) لَا تَبْطُلُ الْمُهَابِيَةُ بِمَوْتِ أَحَدٍ أَصْحَابِ الْحِصَصِ أَوْ بِمَوْتِهِمْ جَمِيعًا.
الْبَابُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحِيطَانِ وَالْجِيرَانِ
وَيَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان بعض قواعد أحكام الأملاك

المادة (1192) كُلُّ يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ كَيْفَمَا شَاءَ . لَكِنْ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّ الْغَيْرِ بِهِ فَيَمْنَعُ الْمَالِكُ مِنْ تَصَرُّفِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِقْلَالِ . مَثَلًا : الْأَبْنِيَّةُ الَّتِي فَوْقَانِيَّتُهَا مَلِكٌ لِأَحَدٍ وَتَحْتَانِيَّتُهَا لِأَخْرٍ فِيمَا أَنَّ لِصَاحِبِ الْفُوقَانِيَّةِ حَقَّ الْفَرَارِ فِي التَّحْتَانِيَّةِ وَلِصَاحِبِ التَّحْتَانِيَّةِ حَقَّ السَّقْفِ فِي الْفُوقَانِيَّةِ أَيَّ حَقِّ التَّسْتُرِّ وَالتَّحْفُظِ مِنَ الشَّمْسِ وَالْمَطَرِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَعْجَلَ عَمَلًا مُضِرًّا بِالْآخَرِ بِدُونِ إِذْنِهِ وَلَا أَنْ يَهْدِمَ بِنَاءَ نَفْسِهِ.
المادة (1193) إِذَا كَانَ بَابُ الْفُوقَانِيَّةِ وَالتَّحْتَانِيَّةِ مِنَ الشَّارِعِ وَاجِدًا فَصَاحِبَا الْمَلِكَيْنِ يَسْتَعْمِلَانِ ذَلِكَ الْبَابَ مُشْتَرِكًا وَلَا يَسُوغُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَمْنَعَ الْآخَرَ مِنَ الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ.

(230/1)

ص:231

المادة (1194) كُلُّ مَنْ مَلَكَ مَحَلًّا يَمْلِكُ مَا فَوْقَهُ وَمَا تَحْتَهُ أَيْضًا . يَعْنِي مَنْ يَمْلِكُ عَرَصَةً يَقْتَدِرُ عَلَى أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِإِنْشَاءِ الْأَبْنِيَّةِ الَّتِي يُرِيدُهَا وَأَنْ يُعْلِيهَا بِقَدْرٍ مَا يُرِيدُ وَأَنْ يَحْفِرَ أَرْضَهَا وَيَبْنِي مَخْرَنًا وَأَنْ يَحْفَرَ بِنَاءً عَمِيقَةً كَمَا يَشَاءُ.

المادة (1195) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُبْرِزَ رَفْرَافَ غُرْفَتِهِ الَّتِي أَحَدَتْهَا فِي دَارِهِ عَلَى دَارِ جَارِهِ فَإِنْ أَبْرَزَهُ بَطَّعَ الْقَدْرَ الَّذِي جَاءَ عَلَى تِلْكَ الدَّارِ.

المادة (1196) إِذَا امْتَدَّتْ أَغْصَانُ شَجَرٍ بُسْتَانٍ أَحَدٍ إِلَى دَارِ جَارِهِ أَوْ بُسْتَانِهِ فَلِلْجَارِ أَنْ يُكَلِّفَهُ تَفْرِيعَ هَوَائِهِ بِرَبْطِ الْأَغْصَانِ وَجَرِّهَا إِلَى الْوَرَاءِ أَوْ قَطْعِهَا . وَلَكِنْ لَا تُقَطَّعُ الشَّجَرَةُ بِدَاعِي أَنْ ظَلَمَهَا مُضِرٌّ بِمَزْرُوعَاتِ بُسْتَانِ الْجَارِ.

المادة (1197) لَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ فَاحِشٌ لِلْغَيْرِ وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُفْصَلُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي.

الفصل الثاني: في حق المعاملات الجوارية

المادة (1198) مَا يَضُرُّ الْبِنَاءَ أَيُّ يُوجِبُ وَيُسَبِّبُ انْهِيَامَهُ أَوْ يَمْنَعُ الْحَوَائِجَ الْأَصْلِيَّةَ أَيُّ الْمَنْفَعَةَ الْأَصْلِيَّةَ الْمَقْصُودَةَ مِنَ الْبِنَاءِ كَالسُّكْنَى هُوَ ضَرَرٌ فَاحِشٌ.

المادة (1199) وَالضَّرَرُ الْفَاحِشُ هُوَ كُلُّ مَا يَمْنَعُ الْحَوَائِجَ الْأَصْلِيَّةَ يَعْنِي الْمَنْفَعَةَ الْأَصْلِيَّةَ الْمَقْصُودَةَ مِنَ الْبِنَاءِ كَالسُّكْنَى، أَوْ يَضُرُّ بِالْبِنَاءِ أَيُّ يَجْلِبُ لَهُ وَهْنٌ أَوْ يَكُونُ سَبَبَ انْهِيَامِهِ.

المادة (1200) يُدْفَعُ الضَّرَرُ الْفَاحِشُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ مَثَلًا لَوْ اتَّخَذَ فِي اتِّصَالِ دَارِ دُكَانٍ حِدَادٍ أَوْ طَاحُونَ وَكَانَ يَحْصُلُ مِنْ طَرَقِ الْحَدِيدِ وَدَوْرَانِ الطَّاحُونَ وَهْنٌ لِبِنَاءِ تِلْكَ الدَّارِ أَوْ أَحَدَتْ فُرْنٌ أَوْ مَعْصَرَةٌ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ صَاحِبُ الدَّارِ السُّكْنَى فِيهَا لِتَأْدِيَةِ مِنَ الدُّخَانِ أَوْ الرَّايِحَةِ الْكَرِيهَةِ فَهَذَا كُلُّهُ ضَرَرٌ فَاحِشٌ فَتُدْفَعُ هَذِهِ الْأَضْرَارُ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ وَتُرْزَلُ . وَكَذَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَرَصَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِدَارِ آخَرَ وَشَقَّ فِيهَا قَنَاةً وَأَجْرَى الْمَاءَ مِنْهَا لِطَاحُونِهِ فَحَصَلَ وَهْنٌ لِحَائِطِ الدَّارِ أَوْ اتَّخَذَ

(231/1)

ص:232

أَحَدٌ فِي أَسَاسِ جِدَارِ جَارِهِ مَزْبَلَةً وَالْقِمَامَةَ عَلَيْهَا فَأَضْرَبَ بِالْجِدَارِ فَلِصَاحِبِ الْجِدَارِ طَلَبُ دَفْعِ الضَّرَرِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَحَدَتْ لَوْ أُحْدِثَ فِي قُرْبِ دَارِ آخَرَ وَتَأْدَى صَاحِبُ الدَّارِ مِنْ غُبَارِ الْبَيْدَرِ بِحَيْثُ أَصْبَحَ لَا يَسْتَطِيعُ السُّكْنَى فِي الدَّارِ فَيُدْفَعُ ضَرَرَهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أَحَدَتْ بِنَاءً مُرْتَفِعًا فِي قُرْبِ بَيْدَرِ

أَخْرَجَ وَسَدَّ مَهَبَّ الرِّيحِ فَيُزَالُ لِأَنَّهُ ضَرَّرَ فَاجِشٌ . كَذَلِكَ لَوْ أَحَدَتْ أَحَدٌ مَطْبَخًا فِي سُوقِ الْبَزَازِينِ وَكَانَ دُخَانُ الْمَطْبَخِ يُصِيبُ أَفْمَشَةً وَيَضُرُّهَا فَيَدْفَعُ الضَّرْرَ . وَكَذَلِكَ لَوْ انْتَشَقَّ بِالْوُجْهِ دَارٌ أَحَدٌ وَجَرَى إِلَى دَارِ جَارِهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ ضَرْرٌ فَاجِشٌ فَيَجِبُ تَعْمِيرُ الْبُلُوغِ الْمَذْكُورِ وَإِصْلَاحُهُ بِنَاءٍ عَلَى دَعْوَى الْجَارِ .

المادة (1201) مَنَعَ الْمَنَافِعِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ كَسَدِّ هَوَاءِ دَارٍ أَوْ نَظَارَتِهَا أَوْ مَنَعَ دُخُولَ الشَّمْسِ لَيْسَ بِضَرَرٍ فَاجِشٍ . لَكِنَّ سَدَّ الْهَوَاءِ بِالْكَلْبَةِ ضَرْرٌ فَاجِشٌ فَلِذَلِكَ إِذَا أَحَدَتْ أَحَدٌ بِنَاءً فَسَدَّ بِهِ نَافِذَةَ عُرْفَةِ جَارِهِ الَّتِي لَهَا نَافِذَةٌ وَاحِدَةٌ فَصَارَتْ مُظْلِمَةً بِحَيْثُ لَا يُسْتَطَاعُ قِرَاءَةُ الْكِتَابَةِ مِنَ الظُّلْمَةِ فَيَدْفَعُ الضَّرْرَ حَيْثُ إِنَّهُ ضَرَّرَ فَاجِشٌ ، وَلَا يُقَالُ فَلْيَأْخُذِ الضِّيَاءَ مِنْ بَابِهَا لِأَنَّ بَابَ الْعُرْفَةِ يَحْتَاجُ إِلَى غُلْفِهِ مِنَ الْبُرْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ وَإِنْ كَانَ لِتِلْكَ الْعُرْفَةِ نَافِذَتَانِ فَسَدَّتْ إِحْدَاهُمَا بِإِحْدَاثِ ذَلِكَ الْبِنَاءِ فَلَا يُعَدُّ ضَرْرًا فَاجِشًا .

المادة (1202) رُؤْيَةُ الْمَجَلِّ الَّذِي هُوَ مَقَرُّ النِّسَاءِ كَالْمَطْبَخِ وَبَابِ الْبُئْرِ وَصَحْنِ الدَّارِ يُعَدُّ ضَرْرًا فَاجِشًا ، فَإِذَا أَحَدَتْ أَحَدٌ فِي دَارِهِ نَافِذَةً أَوْ بَنَى مُجَدِّدًا بِنَاءً وَفَتَحَ فِيهِ نَافِذَةً عَلَى الْمَجَلِّ الَّذِي هُوَ مَقَرُّ نِسَاءِ جَارِهِ الْمُلَاصِقِ أَوْ جَارِهِ الْمُقَابِلِ الَّذِي يَفْصَلُ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ وَكَانَ يَرَى مَقَرَّ نِسَاءِ الْأَخْرَ مِنْهُ فَيُؤْمَرُ بِرَفْعِ الضَّرْرِ وَيَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى دَفْعِ هَذَا الضَّرْرِ بِصُورَةٍ تَمْنَعُ وَفُوعَ النَّظَرِ إِمَّا بِنِوَاءِ حَائِطٍ أَوْ وَضْعِ سِتَارٍ مِنَ الْخَشَبِ لَكِنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى سَدِّ النَّافِذَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَمَا إِذَا عَمِلَ حَائِطًا مِنْ الْأَغْصَانِ الَّتِي يَرَى مِنْ بَيْنِهَا مَقَرَّ نِسَاءِ جَارِهِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِسَدِّ مَحَلَّتِ النَّظَرِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى هَدْمِهِ وَبِنَاءِ حَائِطٍ مَحَلَّهُ .

المادة (1203) إِذَا كَانَتْ لِأَحَدٍ نَافِذَةٌ فِي مَجَلِّ أَعْلَى مِنْ قَامَةِ الْإِنْسَانِ فَلَيْسَ لِجَارِهِ أَنْ

(232/1)

ص:233

يَطْلُبُ سَدَّهَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَضَعُ سَلْمًا وَيَنْظُرُ إِلَى مَقَرِّ نِسَاءِ ذَلِكَ الْجَارِ .
المادة (1204) لَا تُعَدُّ الْجُنَيْتَةُ مَقَرَّ نِسَاءٍ ، فَإِذَا كَانَ لِأَحَدٍ دَارٌ لَا يَرَى مِنْهَا مَقَرَّ نِسَاءِ جَارِهِ لَكِنْ تُرَى جُنَيْتُهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَكْلِفَهُ مَنَعَ نَظَارَتِهِ عَنْ تِلْكَ الْجُنَيْتَةِ بِدَاعِي رُؤْيَةِ نِسَائِهِ مِنَ الدَّارِ حِينَ خُرُوجِهِنَّ إِلَى الْجُنَيْتَةِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ .

المادة (1205) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ شَجَرَةٌ فَكَهْتَةٌ فِي جُنَيْتِهِ وَفِي صُغُودِهِ عَلَيْهَا يُشْرَفُ عَلَى مَقَرِّ نِسَاءِ جَارِهِ فَيَلْتَمِسُهُ عِنْدَ صُغُودِهِ إِعْطَاءَ الْخَبَرِ لِأَجْلِ تَسْتُرِ النِّسَاءِ فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ يَمْنَعُهُ الْقَاضِي مِنَ الصُّغُودِ عَلَى تِلْكَ الشَّجَرَةِ .

المادة (1206) إِذَا افْتَسَمَ اثْنَانِ دَارًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا وَكَانَ يَرَى مِنَ الْحِصَّةِ الَّتِي أَصَابَتْ أَحَدَهُمَا مَقَرَّ نِسَاءِ الْأَخْرَ فَيُؤْمَرَانِ أَنْ يَتَّخِذَا سِتْرَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا .

المادة (1207) إِذَا كَانَ أَحَدٌ يَتَصَرَّفُ فِي مَلِكِهِ تَصَرُّفًا مَشْرُوعًا فَجَاءَ آخَرَ وَأَحَدَتْ فِي جَانِبِهِ بِنَاءً وَتَضَرَّرَ مِنْ فِعْلِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ ضَرْرَهُ بِنَفْسِهِ . مَثَلًا إِذَا كَانَ لِدَارٍ قَدِيمَةٌ نَافِذَةٌ مُشْرِفَةٌ عَلَى مَقَرِّ نِسَاءِ دَارٍ مُحَدَّثَةٍ فَيَلْتَمِسُ صَاحِبُ الدَّارِ الْمُحَدَّثَةِ أَنْ يَدْفَعَ بِنَفْسِهِ مَضَرَّتَهُ وَلَيْسَ لَهُ حَقٌّ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ الْقَدِيمَةِ ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ أَحَدَتْ أَحَدٌ دَارًا فِي عَرَصَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ بِدُكَّانِ حَدَادٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ تَعْطِيلَ دُكَّانِ الْحَدَادِ بِدَاعِي أَنَّهُ يَحْصُلُ لِإِدَارِهِ ضَرْرٌ فَاجِشٌ مِنْ طَرَقِ الْحَدِيدِ ، وَكَذَا إِذَا أَحَدَتْ أَحَدٌ دَارًا فِي الْقُرْبِ مِنْ بَيْدَرٍ قَدِيمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ صَاحِبَ الْبَيْدَرِ مِنَ التَّدْرِيبَةِ بِدَاعِي أَنْ غَبَارَ الْبَيْدَرِ يُصِيبُ دَارَهُ .

المادة (1208) إِذَا كَانَتْ نَوَافِذُ قَدِيمَةٍ أَيْ عَتِيقَةٍ فِي مَنْزِلٍ مُشْرِفَةٍ عَلَى عَرَصَةٍ خَالِيَةٍ فَاخْتَرَقَ هَذَا الْمَنْزِلَ فَأَحَدَتْ أَوْ لَا صَاحِبُ الْعَرَصَةِ دَارًا فِي الْعَرَصَةِ ثُمَّ أَعَادَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ بِنَاءً مَنْزِلَهُ عَلَى وَضْعِهِ الْقَدِيمِ فَصَارَتْ نَوَافِذُهُ مُشْرِفَةً عَلَى مَقَرِّ النِّسَاءِ

(233/1)

ص:234

مِنَ الدَّارِ المُحَدَّثَةِ فَصَاحِبُ الدَّارِ هُوَ يَرْفَعُ المَضْرَبَةَ عَن نَفْسِهِ وَليْسَ لَهُ أَنْ يُجْبِرَ صَاحِبَ المَنْزِلِ بِقَوْلِهِ : ائْمَنُ نَظَارَتَكَ .

المَادَّةُ (1209) إِذَا أُحْدِثَ أَحَدٌ نَوَافِذَ فِي دَارِهِ وَكَانَ لِجَارِهِ عُرْفَةٌ مُرْتَفِعَةٌ تَقَعُ بَيْنَ النَوَافِذِ وَمَقَرَّ نِسَاءِ الجَارِ وَكَانَ لَا يَرَى لِذَلِكَ مَقَرَّ النِّسَاءِ مِنْ تِلْكَ النَوَافِذِ فَهَدَمَ الجَارُ تِلْكَ العُرْفَةَ وَأَصْبَحَ مَقَرَّ النِّسَاءِ يَرَى مِنْ تِلْكَ النَوَافِذِ فَلَيْسَ لِالجَارِ أَنْ يَقُولَ لِالأَخْرَ : أَقْطَعُ نَظَارَتَكَ أَوْ سُدَّ النَوَافِذَ بِدَاعِي أَنْ النَوَافِذَ مُحَدَّثَةٌ بَلْ يَلْزِمُ الجَارَ أَنْ يَدْفَعُ ضَرَرَهُ بِنَفْسِهِ .

المَادَّةُ (1210) لَيْسَ لِأَحَدٍ صَاحِبِي الحَائِطِ المُشْتَرِكِ أَنْ يُعْلِيَهُ بِدُونِ إِذْنِ الأَخْرَ وَلَا أَنْ يَبْنِي عَلَيْهِ قَصْرًا أَوْ شَيْئًا آخَرَ سِوَاءِ كَانَ مُضِرًّا بِالأَخْرَ أَوْ لَا , لَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا وَضَعَ جُدُوعَ لِبْنَاءِ عُرْفَةٍ فِي عَرْضَةِ عَلَى ذَلِكَ الحَائِطِ أَيْ تَرْكِيْبَ رُءُوسِ الجُدُوعِ عَلَى ذَلِكَ الحَائِطِ فَلَيْسَ لِشْرِيكِهِ مَنَعُهُ وَبِمَا أَنَّهُ لِشْرِيكِهِ أَنْ يَضَعَ جُدُوعًا بِقَدْرٍ مَا يَضَعُ هُوَ مِنَ الجُدُوعِ فَلَهُ أَنْ يَضَعَ يَصْنَعُ عَدَدَ الجُدُوعِ الَّتِي يَتَحَمَّلُهَا الحَائِطُ فَفَطَّ وَليْسَ لَهُ تَجَاوُزُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الحَائِطِ جُدُوعٌ فِي الأَصْلِ عَلَى قَدَمِ المُسَاوَةِ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا تَرْيِيدَ جُدُوعِهِ قِلَآخِرَ مَنَعُهُ .

المَادَّةُ (1211) لَيْسَ لِأَحَدٍ صَاحِبِي الحَائِطِ المُشْتَرِكِ أَنْ يُحَوِّلَ جُدُوعَهُ الَّتِي عَلَى الحَائِطِ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا أَوْ مِنْ أَسْفَلَ إِلَى أَعْلَى , أَمَا إِذَا كَانَتْ رُءُوسُ جُدُوعِهِ عَالِيَةً فَلَهُ تَسْفِيلُهَا .
المَادَّةُ (1112) إِذَا أَنشَأَ أَحَدٌ كَنِيْفًا أَوْ بِأَلْوَعَةً قُرْبَ بئرٍ مَاءٍ أَحَدٍ وَأَفْسَدَ مَاءَ تِلْكَ البئرِ فَيُدْفَعُ الضَّرْرُ فَإِذَا كَانَ غَيْرَ مُمَكِّنٍ دَفَعَ الضَّرْرَ بِوَجْهِ مَا فَيُرْدِمُ الكَنِيْفُ أَوْ البَالُوعَةَ , كَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَاءُ البَالُوعَةِ الَّتِي أَنشَأَهَا أَحَدٌ قُرْبَ مَسِيلِ مَاءٍ يَصِلُ المَاءُ وَفِي ذَلِكَ ضَرْرٌ فَاحِشٌ وَكَانَ غَيْرَ مُمَكِّنٍ دَفَعَ الضَّرْرَ بِصُورَةٍ غَيْرِ الرَّدْمِ فَتُرْدِمُ تِلْكَ البَالُوعَةَ .

(234/1)

ص:235

الفصل الثالث: في الطريق

المَادَّةُ (1213) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ دَارَانِ عَلَى طَرَفِي الطَّرِيقِ وَأَرَادَ إِشْئَاءَ جِسْرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أُخْرَى يُمْنَعُ وَلَا يُهْدَمُ بَعْدَ إِشْئَائِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرْرٌ عَلَى المَارِيْنَ لَكِنْ لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ حَقٌّ قَرَارٍ فِي الجِسْرِ وَالبُرُوزِ المُنْشَأَيْنِ عَلَى الطَّرِيقِ العَامِّ عَلَى هَذَا الوَجْهِ , أَمَا إِذَا انْهَدَمَ الجِسْرُ المُبْنِيُّ عَلَى الطَّرِيقِ العَامِّ بِهَذِهِ الصُّورَةِ وَأَرَادَ صَاحِبُهُ بِنَاءَهُ فَيَمْنَعُ أَيضًا .

المَادَّةُ (1214) تُرْفَعُ الأَشْيَاءُ المُضْرَبَةُ بِالمَارِيْنَ ضَرْرًا فَاحِشًا وَلَوْ كَانَتْ قَدِيمَةً كَالْبُرُوزِ الوَاطِي وَكَذَا العُرْفَةُ الدَّانِيَةُ . أَنْظُرُ المَادَّةَ السَّابِقَةَ .

المَادَّةُ (1215) إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ تَعْمِيرَ دَارِهِ فَلَهُ عَمَلُ الطِّينِ فِي جَانِبِ مِنَ الطَّرِيقِ وَصَرْفُهُ فِي بِنَائِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الإِضْرَارِ بِالمَارِيْنَ .

المَادَّةُ (1216) يُؤْخَذُ لَدَى الحَاجَةِ مُلْكٌ أَيْ أَحَدٌ بِقِيَمَتِهِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ وَيَلْحَقُ بِالطَّرِيقِ , وَلَكِنْ لَا يُؤْخَذُ مُلْكُهُ مِنْ يَدِهِ مَا لَمْ يُوَدَّ لَهُ التَّمَنُّ . أَنْظُرُ المَادَّتَيْنِ (251 و 622) .

المَادَّةُ (1217) يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ شَخْصٌ فَضْلَةَ الطَّرِيقِ مِنْ جَانِبِ المِيرِي (بَيْتُ المَالِ) بِثَمَنِ مِثْلِهَا وَيُلْحِقُهَا بِدَارِهِ حَالَ عَدَمِ المَضْرَبَةِ عَلَى المَارَةِ .

المَادَّةُ (1218) يَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مُجَدَّدًا عَلَى الطَّرِيقِ العَامِّ .

المَادَّةُ (1219) لَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَقُّ المُرُورِ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ أَنْ يَفْتَحَ إِلَيْهِ بَابًا مُجَدَّدًا .

المَادَّةُ (1220) الطَّرِيقُ الخَاصُّ كَالْمُلْكِ المُشْتَرَكِ لِمَنْ لَهُمْ

ص: 236

فِيهِ حَقُّ الْمُرُورِ , فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ شَيْئًا سِوَاءَ كَانَ مُضِرًّا أَوْ غَيْرَ مُضِرٍّ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَخْرَيْنِ.

مادة (1221) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَصْحَابِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَنْ يَجْعَلَ مِيزَابَ دَارِهِ الَّتِي بَنَاهَا مُجَدَّدًا إِلَى ذَلِكَ الطَّرِيقِ إِلَّا بِإِذْنِ سَائِرِ أَصْحَابِهِ.

مادة (1222) إِذَا سَدَّ أَحَدٌ بَابَهُ الَّذِي هُوَ إِلَى الطَّرِيقِ الْخَاصِّ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّ مُرُورِهِ بِسِدِّهِ إِيَّاهُ فَيَجُوزُ لَهُ وَ لِمَنْ اشْتَرَى مِنْهُ أَنْ يَفْتَحَهُ ثَانِيًا.

المادة (1223) لِلْمَارِّينَ فِي الطَّرِيقِ الْعَامِّ حَقُّ الدُّخُولِ فِي الطَّرِيقِ الْخَاصِّ عِنْدَ كَثْرَةِ الْإِزْدِحَامِ فَلَا يَسُوعُ لِأَصْحَابِ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَنْ يَبِيعُوهُ بِالْإِتِّفَاقِ أَوْ يَفْتَسِمُوهُ بَيْنَهُمْ أَوْ يَسُدُّوا مَدْخَلَهُ.

الفصل الرابع: فِي بَيَانِ حَقِّ الْمُرُورِ وَالْمَجْرَى وَالْمَسِيلِ

المادة (1224) يُعْتَبَرُ الْقَدِيمُ فِي حَقِّ الْمُرُورِ وَحَقِّ الْمَجْرَى وَحَقِّ الْمَسِيلِ . يَعْنِي تَتْرَكَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ وَتَبْقَى عَلَى وَجْهَيْهَا الْقَدِيمِ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ حَيْثُ إِنَّهُ بِحُكْمِ الْمَادَّةِ السَّادِسَةِ يَبْقَى الشَّيْءُ الْقَدِيمُ عَلَى خَالِهِ وَلَا يَتَغَيَّرُ مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى خِلَافِهِ . أَمَّا الْقَدِيمُ الْمُخَالَفُ لِلشَّرْعِ الشَّرِيفِ . فَلَا اعْتِبَارَ لَهُ يَعْنِي أَنَّ الشَّيْءَ الْمَعْمُولَ بِغَيْرِ صُورَةٍ مَشْرُوعَةٍ فِي الْأَصْلِ لَا اعْتِبَارَ لَهُ وَلَوْ كَانَ قَدِيمًا وَلَا يُزَالُ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ فَاحِشٌ . أَنْظُرِ الْمَادَّةَ (27) مَثَلًا إِذَا كَانَ بِالْوُجُوحِ دَارٌ جَارِيًا مِنَ الْقَدِيمِ عَلَى الطَّرِيقِ الْعَامِّ وَكَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ لِلْمَارَّةِ فَلَا يُعْتَبَرُ قَدِيمُهُ وَيُدْفَعُ ضَرَرُهُ.

المادة (1225) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ حَقُّ الْمُرُورِ فِي عَرَصَةٍ آخَرَ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُرُورِ وَالْعُبُورِ.

ص: 237

المادة (1226) لِلْمُبِيحِ حَقُّ الرُّجُوعِ عَنِ إِبَاحَتِهِ , وَالضَّرَرُ لَا يَلْزَمُ بِالْإِذْنِ وَالرِّضَاءِ , فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ حَقُّ الْمُرُورِ فِي عَرَصَةٍ آخَرَ وَمَرَّ فِيهَا بِمُجَرَّدِ إِذْنِ صَاحِبِهَا مُدَّةً فَلِصَاحِبِهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْمُرُورِ إِذَا شَاءَ.

المادة (1227) إِذَا كَانَ لِوَاحِدٍ حَقُّ الْمُرُورِ فِي مَمَرٍ مَعْيِنٍ فِي عَرَصَةٍ آخَرَ فَأَحْدَثَ صَاحِبُ الْعَرَصَةِ بِنَاءً عَلَى هَذَا الْمَمَرِ بِإِذْنِ صَاحِبِ حَقِّ الْمُرُورِ فَقَدْ سَقَطَ حَقُّ مُرُورِهِ وَلَيْسَ لَهُ فِيمَا بَعْدَ الْمُخَاصَمَةِ مَعَ صَاحِبِ الْعَرَصَةِ . أَنْظُرِ الْمَادَّةَ 51.

المادة (1228) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ جَدُولٌ أَوْ مَجْرَى مَاءٍ فِي عَرَصَةٍ آخَرَ جَارِيًا مِنَ الْقَدِيمِ بِحَقِّ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ مَنَعُهُ قَائِلًا : لَا أَدْعُهُ يَجْرِي فِيمَا بَعْدَ , وَعِنْدَ اخْتِيَاجِهِمَا إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالنَّعْمِيرِ يَدْخُلُ صَاحِبُهُمَا إِلَى الْمَجْرَى وَيُعْمِرُهُمَا وَيُصْلِحُهُمَا إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا , أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا أَمْرُ النَّعْمِيرِ إِلَّا بِالدُّخُولِ إِلَى الْعَرَصَةِ وَلَمْ يَأْذَنْ صَاحِبُهَا بِالدُّخُولِ إِلَيْهَا فَيَجْبَرُ مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي بِقَوْلِهِ لَهُ : إِمَّا أَنْ تَأْذَنَ لَهُ بِالدُّخُولِ إِلَى عَرَصَتِكَ وَإِمَّا أَنْ تَعْمَرَ أَنْتَ.

المادة (1229) إِذَا كَانَ مَاءُ مَطَرٍ دَارٍ يَسِيلُ مِنَ الْقَدِيمِ إِلَى دَارِ الْجَارِ فَلَيْسَ لِلْجَارِ مَنَعُهُ قَائِلًا : لَا أَدْعُهُ يَسِيلُ بَعْدَ ذَلِكَ.

المادة (1230) إِذَا كَانَتْ مِيَاهُ دُورٍ وَاقِعَةً عَلَى طَرِيقٍ تَنْصَبُ مِنَ الْقَدِيمِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقِ وَمِنْهَا تَجْرِي مِنْ عَرَصَةٍ وَاقِعَةٍ تَحْتَ الطَّرِيقِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعَرَصَةِ سُدَّ الْمَسِيلِ الْقَدِيمِ الْوَاقِعِ فِي عَرَصَتِهِ فَإِذَا سَدَّهُ يُرْفَعُ سَدُّهُ مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي وَيُعَادُ إِلَى وَضْعِهِ الْقَدِيمِ.

المادة (1231) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُجْرِيَ مِيَاهَ عُرْفَتِهِ الْمُحَدَّثَةِ إِلَى دَارٍ آخَرَ .
المادة (1232) لَيْسَ لِصَاحِبِ الدَّارِ أَوْ لِمُسْتَرِيهَا إِذَا بَاعَهَا مَنَعُ الْمَجْرُورِ الَّذِي لَهُ حَقُّ مَسِيلٍ فِي دَارِهِ
مِنَ السَّيْلِ كَالسَّابِقِ .

(237/1)

ص:238

المادة (1233) إِذَا امْتَلَأَ الْمَجْرُورُ الْجَارِي بِحَقِّ فِي دَارٍ آخَرَ أَوْ تَشَقَّقَ وَحَصَلَ مِنْهُ ضَرَرٌ فَاجْتَنَبَ
لِصَاحِبِ الدَّارِ فَيُجْبَرُ صَاحِبُ الْمَجْرُورِ عَلَى دَفْعِ الضَّرَرِ .

الباب الرابع: في بيان شركة الإباحة

وَيَشْتَمِلُ عَلَى سَبْعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان الأشياء المباحة والغير المباحة

المادة (1234) الْمَاءُ وَالْكَأُ وَالنَّارُ مُبَاحَةٌ , وَالنَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ شُرَكَاءُ .

المادة (1235) الْمِيَاهُ الْجَارِيَةُ تَحْتَ الْأَرْضِ لَيْسَتْ بِمِلْكٍ لِأَحَدٍ .

المادة (1236) الْأَبَارُ الَّتِي لَيْسَتْ مَحْفُورَةً بِسَعْيِ وَعَمَلِ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ بَلْ هِيَ مِنَ الْقَدِيمِ
لَا تَنْتَفِعُ كُلُّ وَارِدٍ هِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمُبَاحَةِ وَالْمُسْتَرَكَّةِ بَيْنَ النَّاسِ .

المادة (1237) الْبَحَارُ وَالْبُحَيْرَاتُ الْكَبِيرَةُ مُبَاحَةٌ .

المادة (1238) الْأَنْهَارُ الْعَامَّةُ الْغَيْرُ الْمَمْلُوكَةِ . وَهِيَ الْأَنْهَارُ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ فِي مَقَاسِمِ أَيِّ فِي مَجَارِي
مَلِكٍ جَمَاعَةٍ - مُبَاحَةٌ أَيْضًا كَالثَّلِيْلِ وَالْفَرَاتِ وَالطُّونَةِ وَالطُّونِجَةِ .

(238/1)

ص:239

المادة (1239) الْأَنْهَارُ الْمَمْلُوكَةُ وَهِيَ الَّتِي دَخَلَتْ فِي مَقَاسِمِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ نَوْعَانِ , النَّوْعُ
الْأَوَّلُ : هُوَ الْأَنْهَارُ الَّتِي يَتَفَرَّقُ وَيَنْقَسِمُ مَآؤُهَا بَيْنَ الشُّرَكَاءِ لَكِنْ لَا يَنْفُذُ جَمِيعُهُ فِي أَرْضِي هُوَ لِأَحَدٍ بَلْ
تَجْرِي بَقِيَّتُهُ لِلْمَفَارَاتِ أَيِّ الْبَرَارِي الْمُبَاحَةِ لِلْعَامَّةِ , وَبِمَا أَنَّ الْأَنْهَارَ الَّتِي مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عَامَّةٌ مِنْ وَجْهِ
فَتَسْمَى بِالنَّهْرِ الْعَامِّ وَلَا تَجْرِي فِيهَا الشُّفْعَةُ , النَّوْعُ الثَّانِي النَّهْرُ الْخَاصُّ وَهُوَ الَّذِي يَتَفَرَّقُ وَيَنْقَسِمُ مَآؤُهُ
عَلَى أَرْضِي أَشْخَاصٍ مَعْدُودِينَ وَالَّذِي يَنْفُذُ مَآؤُهُ عِنْدَ وُصُولِهِ إِلَى نَهَائِهِ أَرْضِيهِمْ وَلَا يَنْفُذُ إِلَى مَفَارَةٍ
الشُّفْعَةُ إِنَّمَا تَجْرِي فِي هَذَا النَّوْعِ فَقَطْ .

المادة (1240) الطُّمِي الَّذِي يَأْتِي بِهِ النَّهْرُ إِلَى أَرْضِي أَحَدٍ هُوَ مِلْكُهُ وَلَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَرَّضَ لَهُ .

المادة (1241) كَمَا أَنَّ الْكَلَأَ النَّابِتَ فِي الْأَرْضِي الَّتِي لَا صَاحِبَ لَهَا مُبَاحٌ كَذَلِكَ الْكَلَأُ النَّابِتُ فِي

مَلِكٍ شَخْصٍ بِدُونِ تَسْبِيهِ مُبَاحٌ أَيْضًا . أَمَّا إِذَا تَسَبَّبَ ذَلِكَ الشَّخْصُ فِي هَذَا الْخُصُوصِ بِأَنْ أَعَدَّ أَرْضَهُ

وَهِيَآهَا بِوَجْهِ مَا لِأَجْلِ الْإِنْبَاتِ كَسَفِيهِ أَرْضَهُ أَوْ إِحَاطَتِهَا بِخَنْدَقٍ مِنْ أَطْرَافِهَا فَالْإِنْبَاتُ الْخَاصِلَةُ فِي

تِلْكَ الْأَرْضِ تَكُونُ مَالَهُ فَلَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا شَيْئًا فَإِذَا أَخَذَ شَيْئًا وَاسْتَهْلَكَهُ يَكُونُ ضَامِمًا .

المادة (1242) الْكَلَأُ هُوَ النَّبَاتُ الَّذِي لَا سَاقَ لَهُ , وَلَا يَشْتَمِلُ الْأَشْجَارُ , وَالْفِطْرُ أَيْضًا فِي حُكْمِ

الْحَشِيشِ .

المادة (1243) الْأَشْجَارُ الَّتِي نَبَتَتْ مِنْ نَفْسِهَا فِي الْجِبَالِ الْمُبَاحَةِ أَيِّ الْجِبَالِ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ فِي يَدِ

تَمْلِكِ أَحَدٍ مُبَاحَةٌ .

المادة (1244) الْأَشْجَارُ النَّابِتَةُ مِنْ نَفْسِهَا فِي مَلِكٍ أَحَدٍ هِيَ مِلْكُهُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطِبَهَا بِدُونِ إِذْنِهِ

فَإِنْ فَعَلَ يَضْمَنُ .

ص: 240

المادة (1245) إذا طعم أحد شجرة فكما أن الخلف الذي هو من فلم التطعيم يكون ملكه كذلك ثمرته تكون له أيضا.

المادة (1246) كل نوع من حاصلات البذر الذي زرعه أحد لنفسه هو ملكه فلا يتعرض لها من أحد.

المادة (1247) الصيد مباح.

الفصل الثاني: في بيان كيفية استملاك الأشياء المباحة

المادة (1248) أسباب التملك ثلاثة :

الأول، الناقل للملك من مالك إلى مالك آخر كالبيع والهبة .

الثاني : أن يخلف أحد آخر كالإرث .

الثالث : إحرار شيء مباح لا مالك له

وهذا إما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على ذلك الشيء وإما حتمي وذلك بتهيئة سببه كوضع إناء لجمع المطر وتصب شبكة لأجل الصيد.

المادة (1249) كل من يحرر شيئاً مباحاً يملكه مستقلاً ، مثلاً لو أخذ أحد من نهر ماءً بوعاء كالجرة والبرميل فإحراره وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه فليس لغيره صلاحية الانتفاع به ، وإذا أخذه آخر بدون إذنه واستهلكه يكون ضامناً.

المادة (1250) يقتضي أن يكون الإحرار مفروناً بالقصد ، فلذلك لو وضع أحد إناء في محل يقصد جمع مياه المطر فيه فيكون ماء المطر المتجمع في ذلك الإناء ملكه .

ص: 241

كذلك الماء المتجمع في الحوض أو الصهريج المنشأين لأجل جمع الماء فيهما ملك لصاحبهما . أما مياه المطر التي تجمعت في إناء وضعه أحد بغير قصد فلا تكون ملكاً له ويسوغ لشخص غيره أن يأخذها ويملكها . أنظر المادة الثانية.

المادة (1251) يشترط في إحرار الماء انقطاع جزيه ، وعليه فالمياه التي في البئر الذي ينبع فيه الماء لا تحرر فلو أخذ شخص من الماء النابع والمجتمع في بئر كهذا بدون إباحة صاحبه واستهلكه لا يلزمه ضمان . وكذلك الماء المتتابع الورد أي ماء الحوض الذي بقدر ما يخرج منه ماء من جهة يدخل إليه ماء بمقدار ذلك من جهة أخرى غير محرز .

المادة (1252) يحرر الكلاً الثابت من نفسه بجمعه وبحصده وتجزيره .

المادة (1253) لكل شخص أيًا كان أن يحتطب الأشجار الثابتة من نفسها في الجبال المباحة وبمطلق الاحتطاب يعني بجمعها بصير مالكا ولا يشترط الربط .

الفصل الثالث: في بيان أحكام الأشياء المباحة للعامة

المادة (1254) يجوز لكل أحد الانتفاع بالمباح ، لكنه مشروط بعدم الإضرار بالعامة .

المادة (1255) ليس لأحد منع آخر من أخذ وإحرار الشيء المباح .

المادة (1256) لكل أحد أن يطعم حيوانه الكلاً الثابت في المحال التي لا صاحب لها ويأخذ ويحرر منه قدر ما يريد .

ص:242

المادة (1257) الكَلَأُ النَّابِتُ مِنْ نَفْسِهِ فِي مَلِكٍ أَحَدٍ أَيْ يَدُونَ تَسْبِيهِ وَإِنْ يَكُنْ مُبَاحًا إِلَّا أَنْ لِمُصَاحِبِهِ مَنَعُ الْعَيْرِ مِنَ الدُّخُولِ إِلَى مَلِكِهِ.
المادة (1258) إِذَا أَخَذَ أَحَدٌ الْحَطَبَ الَّذِي اخْتَطَبَهُ آخَرٌ مِنَ الْجِبَالِ الْمُبَاحَةِ وَتَرَكَهُ فِيهَا فَلِلْمُخْتَطَبِ اسْتِزَادَةٌ.

المادة (1259) لِأَيِّ أَحَدٍ كَانَ أَنْ يَقْطِفَ فَكِهَةً الْأَشْجَارِ الَّتِي فِي الْجِبَالِ الْمُبَاحَةِ وَفِي الْأُودِيَةِ وَالْمُرَاعِي الَّتِي لَا صَاحِبَ لَهَا.
المادة (1260) إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ آخَرَ لِيَجْمَعَ الْحَطَبَ مِنَ الْبِرَارِيِّ أَوْ إِمْسَاكِ الصَّيْدِ فَمَا يَجْمَعُهُ الْأَجِيرُ مِنَ الْحَطَبِ أَوْ مَا يُمَسِّكُهُ مِنَ الصَّيْدِ هُوَ لِلْمُسْتَأْجِرِ.
المادة (1261) إِذَا أَوْقَدَ أَحَدٌ نَارًا فِي مَلِكِهِ فَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ الْآخَرِينَ مِنَ الدُّخُولِ إِلَى مَلِكِهِ وَالِانْتِفَاعِ بِهَا أَمَا إِذَا أَوْقَدَ أَحَدٌ نَارًا فِي صَحْرَاءٍ لَيْسَتْ بِمَلِكٍ أَحَدٍ فَلِسَائِرِ النَّاسِ أَنْ يَنْتَفِعُوا بِهَا وَذَلِكَ بِالتَّدْفِئَةِ وَخِيَاطَةِ شَيْءٍ عَلَى نُورِهَا وَإِشْعَالِ الْقَنْدِيلِ مِنْهَا وَلَيْسَ لِصَاحِبِ النَّارِ أَنْ يَمْنَعَ ذَلِكَ وَلَكِنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا جَمْرًا يَدُونَ إِذَنْ صَاحِبِهَا.

الفصل الرابع: في بيان حق الشرب والشفة

المادة (1262) الشَّرْبُ هُوَ تَوْبَةُ الْاِنْتِفَاعِ لِسَقْيِ الرَّزْعِ وَالْحَيَوَانِ.
المادة (1263) حَقُّ الشَّفَةِ هُوَ حَقُّ شَرْبِ الْمَاءِ.
المادة (1264) كَمَا يَنْتَفِعُ كُلُّ أَحَدٍ بِالْهَوَاءِ وَالضِّيَاءِ فَلَهُ أَيْضًا أَنْ يَنْتَفِعَ بِالْبِحَارِ وَالْبُحَيْرَاتِ الْكَبِيرَةِ.

ص:243

المادة (1265) لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَسْقِيَ أَرْضِيَهُ مِنَ الْأَنْهَارِ الْعَيْرِ الْمَمْلُوكَةِ , وَلَهُ أَنْ يَشُقَّ جَدُولًا وَمَجْرَى لِسَقْيِ أَرْضِيهِ وَإِنْشَاءَ طَاحُونٍ لِكِنْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْمَضَرَّةِ بِالْآخَرِينَ فَلِذَلِكَ إِذَا أَفَاضَ الْمَاءَ وَأَضَرَ بِالْخَلْقِ أَوْ انْقَطَعَتْ مِيَاهُ النَّهْرِ بِالْكَلْبَةِ أَوْ انْعَدَمَ سَيْرُ الْفُلْكِ فَيَمْنَعُ.
المادة (1266) لِجَمِيعِ النَّاسِ وَالْحَيَوَانَاتِ حَقُّ الشَّفَةِ فِي الْمَاءِ الَّذِي لَمْ يُحْرَزْ.
المادة (1267) حَقُّ الشَّرْبِ فِي الْأَنْهَارِ الْمَمْلُوكَةِ أَيْ فِي الْمِيَاهِ الدَّاخِلَةِ فِي الْمَجَارِيِّ الْمَمْلُوكَةِ هُوَ لِصَاحِبِهَا وَلِلْآخَرِينَ فِيهَا حَقُّ الشَّفَةِ فَعَلَيْهِ لَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْقِيَ أَرْضِيَهُ مِنْ نَهْرٍ مَخْصُوصٍ بِجَمَاعَةٍ أَوْ جَدُولٍ أَوْ قَنَاقَةٍ أَوْ بِنْرِ بِلَا إِذْنِهِمْ لِكِنْ يَسُوعُ لَهُ شَرْبُ الْمَاءِ بِسَبَبِ حَقِّ شَفَتِهِ وَلَهُ أَيْضًا أَنْ يُورِدَ حَيَوَانَاتِهِ وَيَسْقِيَهَا إِذَا لَمْ يَخْشَ مِنْ تَخْرِيْبِ النَّهْرِ أَوْ الْجَدُولِ أَوْ الْقَنَاقَةِ بِسَبَبِ كَثْرَةِ الْحَيَوَانَاتِ وَكَذَلِكَ لَهُ أَخْذُ الْمَاءِ مِنْهَا إِلَى دَارِهِ وَجُنَيْتِنِهِ بِالْجَرَّةِ وَالْبِرْمِيلِ.

المادة (1268) إِذَا كَانَ ضَمَنْ مَلِكٍ أَحَدٍ حَوْضٍ أَوْ بِنْرِ أَوْ نَهْرٍ مَاؤُهُ مُتَتَابِعُ الْوُرُودِ فَلَهُ مَنَعُ مَنْ يُرِيدُ شَرْبَ الْمَاءِ مِنَ الدُّخُولِ , وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ فِي قُرْبِهِ مَاءٌ مُبَاحٌ غَيْرُهُ لِلشَّرْبِ فَصَاحِبُ الْمَلِكِ مَجْبُورٌ عَلَى إِخْرَاجِ الْمَاءِ لَهُ أَوْ أَنْ يَأْتِنَهُ بِالْدُّخُولِ لِأَخْذِ الْمَاءِ وَإِذَا لَمْ يُخْرَجْ لَهُ الْمَاءُ فَلَهُ حَقُّ الدُّخُولِ وَأَخْذِ الْمَاءِ لِكِنْ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ أَيْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ إِيقَاعِ ضَرَرٍ كَتَخْرِيْبِ حَافَةِ الْحَوْضِ أَوْ الْبِنْرِ أَوْ النَّهْرِ.
المادة (1269) لَيْسَ لِشَرِيكِكَ مِنَ الشَّرْكَاءِ فِي النَّهْرِ الْمُسْتَنْزَكِ أَنْ يَشُقَّ مِنْهُ نَهْرًا " أَيْ جَدُولًا " أَوْ مَجْرَى إِلَّا بِإِذْنِ الْآخَرِينَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُبَدِّلَ تَوْبَتَهُ الْقَدِيمَةَ أَوْ أَنْ يُجْرِيَ الْمَاءَ فِي تَوْبَتِهِ إِلَى أَرْضٍ لَهُ أُخْرَى لَا حَقَّ شَرْبٍ لَهَا مِنْ ذَلِكَ النَّهْرِ , وَإِذَا رَضِيَ أَصْحَابُ الْجِصَصِ الْآخَرُونَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَلَهُمْ أَوْ لَوْرَتِيهِمْ الرَّجُوعُ بَعْدَهُ.

ص: 244

الفصل الخامس: في إحياء الموات

المادة (1270) الأَرْضِي المَوَاتُ هِيَ الأَرْضِي الَّتِي لَيْسَتْ مِلْكًا لِأَحَدٍ وَلَا هِيَ مَرْعَى وَلَا مُحْتَطَبٌ لِقَصَبَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ , وَتَكُونُ بَعِيدَةً عَنِ أَقْصَى العُمُرَانِ أَيِ الَّتِي لَا يُسْمَعُ مِنْهَا صَوْتُ جَهِيرِ الصَّوْتِ مِنْ أَقْصَى الدُّورِ الَّتِي فِي طَرْفِ القَصَبَةِ أَوْ القَرْيَةِ.

المادة (1271) الأَرْضِي القَرِيبَةُ مِنَ العُمُرَانِ تُتْرَكُ لِلأَهَالِي عَلَى أَنْ تُتَّخَذَ مَرْعَى أَوْ بَيْدَرًا أَوْ مُحْتَطَبًا وَتُدْعَى هَذِهِ الأَرْضِي الأَرْضِي المَتْرُوكَةَ.

المادة (1272) إِذَا أَحْيَا وَعَمَّرَ أَحَدٌ أَرْضًا مِنَ الأَرْضِي المَوَاتِ بِالإِذْنِ السُّلْطَانِي يَصِيرُ مَالِكًا لَهَا , وَإِذَا أَدِنَ السُّلْطَانُ أَوْ وَكِيلُهُ أَحَدًا بِإِحْيَاءِ الأَرْضِ عَلَى أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا فَقَطُّ وَلَا يَتَمَلَّكُهَا فَيَنْصَرَفَ ذَلِكَ الشَّخْصُ فِي تِلْكَ الأَرْضِ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي أُذِنَ بِهِ وَلَكِنْ لَا يَمْلِكُ تِلْكَ الأَرْضِ.

المادة (1273) إِذَا أَحْيَا أَحَدٌ مَقْدَارًا مِنْ قِطْعَةِ أَرْضٍ وَتَرَكَ بَاقِيَهَا فَيَكُونُ مَالِكًا لِمَا أَحْيَاهُ وَلَا يَمْلِكُ بَاقِيَهَا , لَكِنْ إِذَا بَقِيَ فِي وَسْطِ الأَرْضِ الَّتِي أَحْيَاهَا جُزْءٌ خَالَ فَيَكُونُ ذَلِكَ الجُزْءُ لَهُ أَيْضًا.

المادة (1274) إِذَا أَحْيَا أَحَدٌ أَرْضًا مِنَ الأَرْضِي المَوَاتِ ثُمَّ جَاءَ آخَرُونَ فَأَحْيَوْا الأَرْضِي الَّتِي فِي أَطْرَافِهَا الأَرْبَعَةَ فَتَنْعَيْنُ طَرِيقُ ذَلِكَ الشَّخْصِ فِي الأَرْضِي الَّتِي أَحْيَاهَا المُحْيِي الأَخِيرُ أَيِ يَكُونُ طَرِيقُهُ مِنْهَا.

المادة (1375) كَمَا أَنَّ زَرْعَ البُذْرِ وَغَرْسَ شَتْلِ الأشْجَارِ إِحْيَاءٌ لِلأَرْضِ , كَذَلِكَ كِرَابُ الأَرْضِ أَوْ سَقْيُهَا أَوْ شَقُّ مَجْرَى وَجَدُولٌ لِلسَّقْيِ إِحْيَاءٌ لَهَا أَيْضًا.

المادة (1276) - (إِذَا أَحَاطَ أَحَدٌ أَطْرَافَ أَرْضٍ مِنَ الأَرْضِي

ص: 245

المَوَاتِ بِجِدَارٍ أَوْ عَلَى أَطْرَافِهَا بِنْيَاءٍ مُسْتَأْنَةً بِقَدْرِ مَا تَحْفَظُهُ مِنْ مَاءِ السَّبِيلِ فَيَكُونُ قَدْ أَحْيَا تِلْكَ الأَرْضِ.

المادة (1277) إِحَاطَةُ جَوَانِبِ الأَرْضِ الأَرْبَعَةَ بِالأَحْجَارِ أَوْ الشُّوكِ أَوْ جُدُوعِ الأشْجَارِ أَوْ تَنْقِيَةُ الحَشَائِشِ مِنْهَا أَوْ إِحْرَاقِ الأشْوَكَ الَّتِي فِيهَا أَوْ حَفْرِ بِنْرِ لَيْسَ بِإِحْيَاءٍ لِتِلْكَ الأَرْضِ بَلْ هُوَ تَحْجِيرٌ فَقَطُّ.

المادة (1278) إِذَا حَصَدَ أَحَدٌ مَا فِي الأَرْضِ المَوَاتِ مِنَ الحَشَائِشِ أَوْ الأشْوَكَ وَوَضَعَهُ فِي أَطْرَافِهَا وَوَضَعَ عَلَيْهِ التُّرَابَ وَلَمْ يُنَمِّ مُسْنَنَاتِهَا بِوَجْهِ يَمْنَعُ مَاءَ السَّبِيلِ إِلَيْهَا فَلَا يَكُونُ أَحْيَا تِلْكَ الأَرْضِ وَلَكِنْ يَكُونُ حَجْرًا هَا.

المادة (1279) إِذَا حَجَرَ أَحَدٌ مَحَلًّا مِنَ الأَرْضِي المَوَاتِ يَكُونُ أَحَقَّ مِنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ المَحَلِّ مُدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَإِذَا لَمْ يُحْيِهِ فِي طَرْفِ الثَّلَاثِ السِّنِينَ فَلَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى لِغَيْرِهِ لِإِحْيَائِهِ.

المادة (1280) مَنْ حَفَرَ بِنْرًا تَامَّةً فِي الأَرْضِي المَوَاتِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ فَهِيَ مِلْكُهُ.

الفصل السادس: في بيان حريم الآبار المحفورة والمياه المجرأة والأشجار المغروسة بالإذن السلطاني في الأرض الموات

المادة (1281) حَرِيمُ البِنْرِ : أَيِ حُقُوقُ سَاحَتِهَا أَنْ بَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ طَرْفٍ.

المادة (1282) حَرِيمُ الأَعْيُنِ أَيِ المَنَابِعِ الَّتِي يُسْتَخْرَجُ مَآوُهَا مِنْ مَحَلِّ وَتَجْرِي مِيَاهُهَا عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ خَمْسِمِائَةَ ذِرَاعٍ مِنْ كُلِّ طَرْفٍ.

ص:246

- المادة (1283) حريم النهر الكبير الذي لا يحتاج إلى الكزي في كل وقت من كل طرف مقدار نصف النهر فيكون مقدار حريمه مساويا عرض النهر.
- المادة (1284) حريم النهر الصغير المحتاج للكزي في كل وقت , أي المجاري والجداول , وكذلك حريم القناة التي تحت الأرض هو مقدار ما يلزمها حين الكزي من المحل لطرح أحجارها وأحوالها.
- المادة (1285) حريم القناة الجاري ماؤها على وجه الأرض كالعيون خمسمائة ذراع من كل طرف.
- المادة (1286) حريم الآبار ملك أصحابها فلا يجوز لغيرهم أن يتصرف فيها بوجه وإذا حفر أحد بئرا في حريم آخر يردم وحريم ينبع والأنهر والقنوات على هذا الوجه أيضا.
- المادة (1287) إذا حفر أحد بئرا بالإذن السلطاني بالقرب من حريم بئر الآخر فيكون حريم هذه البئر من سائر الجهات أربعين ذراعا أيضا ولكن ليس له أن يتجاوز من جهة البئر الأولى على حريمها.
- المادة (1288) إذا حفر أحد بئرا في خارج حريم بئر فتسربت مياه البئر الأولى إلى تلك البئر فلا يلزم شيء , كما أنه لو فتح أحد دكانا في جانب دكان آخر وكسدت تجارة الأول فلا تعلق الثانية.
- المادة (1289) حريم الشجرة المغروسة بالإذن السلطاني في الأراضي الموات خمسة أذرع من كل جهة وليس لغيره عرس شجرة ضمن هذه المسافة.
- المادة (1290) طرفا الجدول الجاري في عرصة آخر بقدر ما يحفظ الماء هما لصاحب الجدول , وإذا كان طرفاه مرتفعين فما ارتفع منهما أيضا لصاحب الجدول , وإن لم يكن طرفاه مرتفعين ولم يوجد دليل أيضا على أن أحدهما ذو يد بأن

(246/1)

ص:247

- كان عليهما أشجار مغروسة لصاحب العرصة أو لصاحب الجدول ففي هذا الحال يكون ذاك المحلان لصاحب العرصة لكن ليس لصاحب الجدول حق طرح وإلقاء الطين في طرفي الجدول وقت كزيه.
- المادة (1291) ليس لبئر حفرها شخص في ملكه حريم , ولجاره أيضا أن يحفر بئرا أخرى في ملك نفسه قرب تلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله : أنها تجذب ماء بئري.
- الفصل السابع: في بيان المسائل التي تتعلق بأحكام الصيد**
- المادة (1292) صيد الصيد جائز سواء كان بالآلات كالرمح والبندقية , أو بالحيوانات كالكلب المعلم , أو بالجوارح من الطير كالبازي المعلم.
- المادة (1293) الصيد هو الحيوان البري المتوحش أي الذي يخاف ويذعر من الإنسان.
- المادة (1294) كما لا تصطاد الحيوانات الأهلية لا تصطاد الحيوانات البرية المستأنسة بالإنسان أيضا , فلو أمسك أحد الحمام المعلوم أنه غير بري بدلالة أمثاله أو الصقر الذي برجله الجرس أو الغزال الذي في عنقه الطوق فهو من قبيل اللقطة فيجب على ممسكها أن يعلن عنها لتعطى لصاحبها عند ظهوره.
- المادة (1295) يشترط أن يكون الصيد ممتنعا عن الإنسان أي أن يكون بحالة يمكنه معها الفرار والتخلص برجله أو جناحيه , فإذا صار إلى حالة لا يفدر معها على الفرار والخلاص كوقوع غزال مثلا في بئر فيكون قد خرج من حال الصيدية.
- المادة (1296) من أخرج صيدا عن حال الصيدية فقد أمسكه.

المادة (1297) الصيّد لمن أمسكه , مثلاً إذا رمى شخص صيداً فجرّحه بصورة لا يقدر على الفرار والخلاص منها صار مالكاً له , أما إذا جرّحه

(247/1)

ص:248

جزءاً خفيفاً أي بصورة يمكنه الفرار والتخلص معها فلا يملكه فإذا ضربته أو أمسكه بصورة أخرى يكون مالكاً له , وكذا لو أصاب شخص صيداً وبعد أن أوقعه نهض ذلك الصيد وهرب فأخذه آخر فملكه.

المادة (1298) إذا أصاب رصاص الصيادين الصيد في وقت واحد كان ذلك الصيد مشتركاً بينهما مناصفة.

المادة (1299) إذا أرسل صيادان كليهما المعلمين وأصابا معاً صيداً فيكون ذلك الصيد مشتركاً كذلك بين صاحبيهما , وإذا أمسك كل واحد منهما صيداً فيكون ما يملكه كل واحد منهما لصاحبه . وكذلك إذا أرسل اثنان كليهما المعلمين فأوقع أحدهما الصيد وقتله الآخر فإذا كان الكلب الأول جعله في حالة لا يمكنه الفرار والتخلص معها فذلك الصيد لصاحبه.

المادة (1300) لآخر أن يصيد ويتملك السمك الموجود في مجرى , وجدول أحد الذي لا يملك بدون صيد.

المادة (1301) إذا هباً شخص محلاً في حافة الماء لصيد السمك فجاءه سمك كثير فإذا قلت المياه وأصبح ذلك السمك يملك بدون حاجة إلى صيده فيكون السمك لذلك الشخص أما إذا كان السمك محتاجاً للصيد لكثرة المياه فلا يكون السمك المذكور لذلك الشخص ولا آخر أن يصيده ويتملكه.

المادة (1302) إذا دخل صيد دار إنسان فأغلق بابه لأجل أخذه فيصير مالكاً له ولكن لا يملكه بدون إقراره بإغلاق الباب فذلك لو أمسكه آخر يملكه.

المادة (1303) - (إذا وضع شخص في محل شيئاً كالشرك والشبكة لأجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص لكن إذا نشر أحد شبكة بقصد تخفيفها في محل فوقع فيها صيد فلا يكون ملكاً له كما أنه لو وقع صيد في حفرة في أراضي أحد فيجوز لآخر أن يتملكه بأخذه لكن إذا حفر

(248/1)

ص:249

صاحب الأرض تلك الحفرة لأجل الصيد فيصير أحق بالصيد من سائر الناس. المادة (1304) إذا عشن حيوان بري في بستان أحد وباض فيه فلا يكون ملكاً له فإذا أخذ آخر بيضه أو نتاجه فليس لصاحب البستان استرداداه ولكن إذا هباً صاحب البستان بستانه لأجل أن تبيض وتلد الحيوانات البرية فيه فيكون بيض ونتاج الحيوانات التي جاءت وباضت وأنتجت له.

المادة (1305) غسل النحل الذي اتخذ مكاناً في بستان أحد هو ملك له باعتباره من منافع البستان , فلا يجوز لأحد أن يتعرض له لكن يلزمه إعطاء عشره لبيت المال.

المادة (1306) النحل المجتمع في خلية أحد يعد مالا محرراً وعسله أيضاً مال ذلك الشخص. المادة (1307) إذا طلع طرد النحل من خلية أحد إلى دار آخر وأخذه صاحب الدار فلصاحب الخلية

استرداده.

الباب الخامس في بيان النفقات المشتركة

ويحتوي على فصلين:

الفصل الأول: في بيان تعمیر الأموال المشتركة وبعض مصروفاتها الأخرى

المادة (1308) إذا احتاج الملك المشترك للتعمير والترميم فيعمره أصحابه بالاشتراك بنسبة حصصهم.

(249/1)

ص:250

المادة (1309) إذا عمّر أحد الشريكين الملك المشترك بإذن الآخر وصرف من ماله قدرًا معرُوفًا فله الرجوع على شريكه بحصته أي أن يأخذ من شريكه مقدار ما أصاب حصته من المصروف. المادة (1310) إذا غاب أحد صاحبي الملك المشترك المحتاج للتعمير وأراد الآخر التعمير فيأخذ الإذن من القاضي ويقوم إذن القاضي مقام إذن الشريك الغائب , يعني إذا عمّر الشريك الحاضر ذلك الملك المشترك بإذن القاضي فيكون في حكم أخذه الإذن من شريكه الغائب فيرجع عليه بحصته من المصروف.

المادة (1311) إذا عمّر أحد الملك المشترك من نفسه أي بدون إذن من شريكه أو القاضي يكون متبرعًا أي ليس له أن يأخذ من شريكه مقدار ما أصاب حصته من المصروف سواء كان ذلك الملك قابلاً للقسمة أو لم يكن.

المادة (1312) إذا طلب أحد تعمير الملك المشترك القابل للقسمة وكان شريكه ممتنعًا وعمّره من نفسه يكون متبرعًا أي لا يسوغ له الرجوع على شريكه بحصته وإذا رجع ذلك الشخص القاضي بناءً على امتناع شريكه على هذا الوجه فلا يجبر على التعمير بناءً على المادة 25 ولكن يسوغ أن تقسم جبرًا ويفعل ذلك الشخص بعد القسمة في حصته ما يشاء.

المادة (1313) إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة كالطاحون والحمام إلى العمارة وطلب أحد صاحبيه تعميّره وامتنع شريكه فله أن يصرف قدرًا معرُوفًا من المال ويعمّره بإذن القاضي ويكون مقدار ما أصاب حصته شريكه من مصاريف التعمير دينًا عليه وله أن يوجر ذلك الملك المشترك ويستوفي دينه هذا من أجرته وإذا عمّر من غير إذن القاضي فلا ينظر إلى مقدار ما صرف

(250/1)

ص:251

ولكن له أن يستوفي المقدار الذي أصاب حصته شريكه من قيمة البناء وقت التعمير على الوجه المشروح.

المادة (1314) إذا انهدم الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة بالكليّة كالطاحون والحمام وأصبح عرصة صرقة وأراد أحد صاحبيه بناءه وامتنع الآخر فلا يجبر على البناء وتقسم العرصة.

المادة (1315) إذا انهدمت الأبنية التي فوقانيها لأحد وتحتانيها ملك لآخر أو احترقت فكل واحد منهما يعمر أبنيته كما في السابق وليس لأحدهما منع الآخر , وإذا قال صاحب فوقاني للتحتاني : أنشئ أبنيتك حتى أقيم أبنيتي فوقها فامتنع صاحب التحتاني فأخذ صاحب فوقاني إذنا من القاضي وأنشأ التحتاني وفوقاني فله منع صاحب التحتاني من التصرف بالتحتاني حتى يعطيه حصته مصرفه.

المادة (1316) إذا انهدم حائط مشترك بين جارين وكان عليه حمولة لهما كقصر أو رؤوس جذوع وبناء أحدهما عند امتناع الآخر فله منع شريكه من وضع حمولة على ذلك الحائط حتى يؤديه نصف مصرفه.

المادة (1317) إذا انهدم حائط بين دارين فصار يرى من إحداهما مقر نساء الأخرى وأراد لذلك صاحب إحدى الدارين تعمير الحائط مشتركاً وامتنع صاحب الأخرى فلا يجبر على البناء ولكن يجبران من طرف القاضي على اتخاذ ستر بينهما بالاشتراك من أخشاب أو أشياء أخرى. المادة (1318) إذا حصل للحائط المشترك بين جارين وهن وخيف سقوطه وأراد أحدهما نقضه وامتنع الآخر فيجبر على النقص والهدم بالاشتراك.

(251/1)

ص:252

المادة (1319) إذا احتاج العقار المشترك بين صغيرين أو بين وفين إلى التعمير وكان إبقاؤه على حاله مضراً وكان أحد الوصيين أو أحد المتولين يطلب التعمير وامتنع الآخر فيجبر على التعمير . مثلاً إذا كان بين داري صغيرين حائط مشترك خيف سقوطه وأراد وصي أحدهما التعمير وأبى وصي الآخر فيرسل من طرف القاضي أميناً وينظر فإذا علم أن في ترك هذا الحائط على حاله ضرراً في حق الصغيرين فيجبر الوصي الأبى على تعمير ذلك الحائط بالاشتراك مع الوصي الآخر من مال الصغير . كذلك لو كانت دار مشترك بين وفين محتاجة للتعمير وطلب أحد المتولين التعمير وامتنع الآخر فيجبر من طرف القاضي على أن يعمر من مال الوقف. المادة (1320) إذا كان حيوان مشترك بين اثنين وأبى أحدهما إعاشته وراجع الآخر القاضي فيأمر القاضي الأبى بقوله : إما أن تبيع حصتك وإما أن تعيش الحيوان مشتركاً.

الفصل الثاني في كزي النهر والمجاري وإصلاحها

المادة (1321) كزي النهر غير المملوك أو إصلاحه أي تطهيره على بيت المال فإذا لم يكن سعة في بيت المال فيجبر الناس على تطهيره. المادة (1322) تطهير النهر المملوك المشترك على أصحابه أي على من له حق الشرب ولا يجوز أن يشرك أصحاب حق الشفة في متونة الكزي والإصلاح. المادة (1323) إذا طلب بعض أصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك وأبى البعض ينظر : فإذا كان النهر عاماً فيجبر الأبى على الكزي مع الآخرين

(252/1)

ص:253

وإذا كان النهر خاصاً فالطالبون يكرون ذلك النهر بإذن القاضي ويمنعون الممتنع عن الكزي عن الانتفاع من ذلك النهر حتى يؤدي مقدار ما أصاب حصته من النهر. المادة (1324) إذا امتنع كافة أصحاب حق الشرب من كزي النهر المشترك فإذا كان نهرًا عامًا فيجبرون كذلك على الكزي وإن كان خاصاً فلا يجبرون. المادة (1335) إذا كان لأحد محل على ضفة نهر عام سواء كان غير مملوك أو مملوكاً وكان لا يوجد طريق آخر يمر منه لأجل الإحتياجات كشراب الماء وكزي النهر فللعامة المرور من ذلك المحل وليس لصاحبه المنع. المادة (1326) تنبذ متونة كزي النهر المشترك وإصلاحه من الأعلى ويشترك في الإبتداء جميع أصحاب الحصص في ذلك فعند المرور والتجاوز من أراضي الشريك الذي في الطرف الأعلى من النهر يخلص وهكذا ينزل إلى أسفله لأن الغرم بالغرم . أنظر مادة (87) . مثلاً إذا لزم كزي النهر المشترك بين عشرة أشخاص فمصارف أعلى حصص شريك إلى نهاية أراضيها نفساً على جميعهم وما بعدها على التسعة وإذا مر من أراضي الثاني فعلى الثمانية ثم يسار على هذا السباق ويشترك

صَاحِبِ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي مُنْتَهَى الْأَسْفَلِ فِي جَمِيعِ الْمُصْرَفِ وَيُقَوَّمُ فِي الْآخِرِ بِمُصْرَفِ حِصَّتِهِ وَحَدَهُ
فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ مُصْرَفُ الشَّرِيكَ صَاحِبِ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي أَفْصَى الْعُلُوِّ أَقَلَّ مِنَ الْجَمِيعِ
وَمُصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي مُنْتَهَى الْأَسْفَلِ أَكْثَرَ مِنَ الْجَمِيعِ.
الْمَادَّةُ (1327) مَثُونَةٌ تَزُحُ الْمَجَارِيرَ الْمُشْتَرَكَةَ تَبْتَدِئُ مِنَ الْأَسْفَلِ فَيَسْتَرْكُ الْجَمِيعُ فِي مُصْرَفِ
حِصَّةِ الْمَجْرُورِ الْوَاقِعِ فِي عَرِصَةِ صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى وَكُلَّمَا تَجَوَّرَ مِنْهُ إِلَى مَا فَوْقَهُ يَبْرَأُ صَاحِبُ
تِلْكَ الْحِصَّةِ وَهَكَذَا يَبْرَأُونَ وَاحِدًا وَاحِدًا وَصَاحِبُ الْحِصَّةِ الْعُلْيَا يَعْمَلُ حِصَّتَهُ وَحَدَهُ فَلِذَلِكَ يَكُونُ
مُصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ السُّفْلَى أَقَلَّ مِنَ الْجَمِيعِ وَمُصْرَفُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ الْعُلْيَا أَكْثَرَ مِنْهُمْ.

(253/1)

ص:254
الْمَادَّةُ (1328) تَعْمِيرُ الطَّرِيقِ الْخَاصِّ أَيْضًا يَبْدَأُ مِنَ الْأَسْفَلِ كَالْمَجَارِيرِ وَيُعْتَبَرُ فَمَهُ أَيَّ مَدْخَلُهُ أَسْفَلُ
وَمُنْتَهَاهُ أَعْلَى وَيَسْتَرْكُ صَاحِبِ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي مَدْخَلِهِ فِي مَصَارِفِ التَّعْمِيرِ الْعَانِدَةِ إِلَى حِصَّتِهِ أَمَّا
صَاحِبُ الْحِصَّةِ الَّتِي فِي مُنْتَهَاهُ فَعَدَا عَنْ اشْتِرَاكِهِ فِي مُصْرَفِ حِصَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نُعْمَلُ حِصَّتَهُ
وَحَدَهُ.

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي بَيَانِ شَرِكَةِ الْعَقْدِ

وَيَحْتَوِي عَلَى سِتَّةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ شَرِكَةِ الْعَقْدِ وَتَقْسِيمِهَا

الْمَادَّةُ (1329) شَرِكَةُ الْعَقْدِ عِبَارَةٌ عَنْ عَقْدِ شَرِكَةٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى كَوْنِ رَأْسِ الْمَالِ وَالرَّيْحِ
مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ.

الْمَادَّةُ (1330) رُكْنُ شَرِكَةِ الْعَقْدِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى . مَثَلًا إِذَا أُوجِبَ أَحَدٌ بِقَوْلِهِ لِآخَرَ :
شَارِكْتِكَ بِكَذَا دِرْهَمًا رَأْسَ مَالٍ لِلْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ وَقِيلَ الْآخِرُ بِقَوْلِهِ قَبِلْتُ فِيمَا أَتَاهُمَا إِيجَابٌ وَقَبُولٌ لَفْظًا
فَتَنَعَقَدُ الشَّرِكَةُ . وَإِذَا أُعْطِيَ أَحَدٌ دِرْهَمًا لِآخَرَ وَقَالَ لَهُ : ضَعْ أَنْتَ أَلْفَ دِرْهَمٍ عَلَيْهَا وَاشْتَرِ مَالًا
وَفَعَلَ الْآخِرُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ فَتَنَعَقَدُ الشَّرِكَةُ لِكَوْنِهِ قَبِلَ مَعْنَى .

الْمَادَّةُ (1331) تَنْقِسِيمُ شَرِكَةِ الْعَقْدِ إِلَى قِسْمَيْنِ فَإِذَا عَقَدَ الشَّرِكَاءُ عَقْدَ الشَّرِكَةِ بَيْنَهُمْ بِشَرْطِ الْمَسَاوَاةِ
النَّامَةِ وَأَدْخَلُوا مَالَهُمُ الَّذِي يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالِ الشَّرِكَةِ فِي الشَّرِكَةِ وَكَانَتْ

(254/1)

ص:255
حِصَصُهُمْ مُتَسَاوِيَةً فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالرَّيْحِ تَكُونُ الشَّرِكَةُ شَرِكَةً مُفَاوِضَةً فَعَلَيْهِ إِذَا تُوْفِيَ أَحَدٌ فَلِأَوْلَادِهِ
أَنْ يَعْقِدُوا شَرِكَةً مُفَاوِضَةً بِإِتِّحَادِهِمْ مَجْمُوعِ الْأَمْوَالِ الَّتِي انْتَقَلَتْ إِلَيْهِمْ رَأْسَ مَالٍ عَلَى أَنْ يَسْتَرْوُوا
وَيَبْيَعُوا كُلَّ نَوْعٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَأَنْ يُقَسِّمَ الرَّبْحَ بَيْنَهُمْ عَلَى النَّسَائِي وَلكِنْ وَفُوعُ شَرِكَةٍ كَهَذِهِ عَلَى
الْمَسَاوَاةِ النَّامَةِ نَادِرَةٌ وَإِذَا عَقَدُوا الشَّرِكَةَ بِدُونِ اشْتِرَاكِ الْمَسَاوَاةِ النَّامَةِ تَكُونُ شَرِكَةً عِنَانًا.
الْمَادَّةُ (1332) تَكُونُ الشَّرِكَةُ سَوَاءً كَانَتْ مُفَاوِضَةً أَوْ عِنَانًا إِمَّا شَرِكَةً أَمْوَالٍ وَإِمَّا شَرِكَةً أَعْمَالٍ وَإِمَّا
شَرِكَةً وَجُوهٍ . فَإِذَا وَضَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِكَاءِ مَقْدَارًا مِنَ الْمَالِ لِيَكُونَ رَأْسَ مَالٍ لِلشَّرِكَةِ وَعَقَدُوا
الشَّرِكَةَ عَلَى أَنْ يَبْيَعُوا وَيَسْتَرْوُوا مَعًا أَوْ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ أَوْ مُطْلَقًا وَعَلَى أَنْ يُقَسِّمَ مَا يَحْصُلُ مِنَ
الرَّيْحِ بَيْنَهُمْ تَكُونُ الشَّرِكَةُ شَرِكَةً أَمْوَالٍ . وَإِذَا عَقَدُوا الشَّرِكَةَ بِأَنْ جَعَلُوا عَمَلَهُمْ رَأْسَ مَالٍ عَلَى تَقْبُلِ
الْعَمَلِ مِنْ آخَرَ أَيْ تَعَاهِدِهِ وَالتَّزَامِهِ وَعَلَى أَنْ يُقَسِّمُوا الْكَسْبَ الَّذِي سَيَحْصُلُ أَيْ الْأَجْرَةَ بَيْنَهُمْ فَتَكُونُ
شَرِكَةً أَعْمَالٍ . وَتُسَمَّى أَيْضًا هَذِهِ الشَّرِكَةُ شَرِكَةً أَبْدَانٍ وَشَرِكَةً صَنَائِعٍ وَشَرِكَةً تَقْبُلِ كَاشْتِرَاكِ خِيَّاطِينَ
أَوْ اشْتِرَاكِ خِيَّاطٍ وَصَبَّاحٍ . وَإِذَا عَقَدُوا الشَّرِكَةَ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ رَأْسِ مَالٍ لَهُمْ عَلَى أَنْ يَسْتَرْوُوا مَالًا

نَسِيبَةً عَلَى ذِمَّتِهِمْ وَيَبِيعُوهُ وَأَنْ يَقْتَسِمُوا الرَّبْحَ الْحَاصِلَ بَيْنَهُمْ فَتَكُونَ الشَّرِكَةُ شَرِكَةً وَجُوهٍ.

الفصل الثاني: في بيان شرائط شركة العقد العمومية

المادة (1333) يتضمّن كل قسم من شركة العقد الوكالة , وذلك أنّ كل واحد من الشركاء وكيل لآخر في تصرفه يعني في البيع والشراء وفي تقبّل العمل من الغير بالأجرة فلذلك كما أنّ العقل والتمييز

(255/1)

ص:256

شرط في الوكالة فيشترط على العموم في الشركة أن يكون الشركاء عاقلين ومميزين أيضاً.
المادة (1334) تتضمّن شركة المفاوضة الكفالة أيضاً ولذلك فأهلية المتفاوضين شرط للكفالة أيضاً

المادة (1335) تتضمّن شركة العنان الوكالة فقط ولا تتضمّن الكفالة , فعليه إذا لم تُذكر الكفالة حين عقدها فلا يكون الشركاء كفلاء بعضهم لبعض , ولذلك فللصبي المادون عقد شركة العنان لكن إذا ذكرت الكفالة حين عقد شركة العنان يكون الشركاء كفلاء بعضهم لبعض.
المادة (1336) يشترط بيان الوجه الذي سيفسّم فيه الربح بين الشركاء , وإذا بقي مبهماً ومجهولاً تكون الشركة فاسدة.

المادة (1337) يشترط أن تكون حصّة الربح الذي بين الشركاء جزءاً شائعاً كالنصف والثلث والرّبع فإذا اتفق على أن يكون لأحد الشركاء كذا برهماً مقطوعاً من الربح تكون الشركة باطلة.

الفصل الثالث: في بيان الشروط الخاصة بشركة الأموال

المادة (1338) يشترط أن يكون رأس المال من قبيل النفود .

المادة (1339) المسكوكات النحاسية الراجعة معذودة عرقاً من النفود.

المادة (1340) إذا كان من المعروف والمعتاد بين الناس التعامل بالذهب والفضة

(256/1)

ص:257

غير المسكوكين فيكونان في حكم النفود وإلا ففي حكم العروض.

المادة (1341) يشترط أن يكون رأس مال الشركة عيناً ولا يكون ديناً أي لا يكون المطلوب من ذمم الناس رأس مال للشركة. مثلاً ليس لاثنتين أن يتخذا دينهما الذي في ذمة آخر رأس مال للشركة فيعقدوا عليه الشركة , وإذا كان رأس مال أحدهما عيناً والآخر ديناً فلا تصح الشركة أيضاً.

المادة (1342) لا يصح عقد الشركة على الأموال التي ليست معذودة من النفود كالعروض والعقار , أي لا يجوز أن تكون هذه رأس مال للشركة , ولكن إذا أراد اثنان اتخذا أموالهما التي لم تكن من قبيل النفود رأس مال للشركة فبعد أن يحصل اشتراكهما ببيع كل واحد منهما نصف ماله لآخر فلهما عقد الشركة على مالهما المشترك هذا , وكذلك لو خلط اثنان مالهما الذي هو من المثليات ومن نوع واحد كمقدارين من الحنطة مثلاً ببعضه فصارت شركة الملك فلهما أن يتخذا هذا المال المخلوط رأس مال للشركة ويعقدوا عليه الشركة.

المادة (1344) إذا اشترك اثنان على أن يحمل أحدهما أمتعته على دابة آخر للجوب بها وبيعها على أن يكون الربح بينهما مشتركاً فتكون الشركة فاسدة ويكون الربح الحاصل لصاحب الأمتعة ويأخذ صاحب الدابة أجر دابته أيضاً

ص:258

وَالدُّكَّانُ كَالدَّابَّةِ فَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ أَحَدُهُمَا أَمْنَعَتُهُ فِي دُكَّانِ الْآخَرَ وَأَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَتَكُونَ الشَّرْكَةُ فَاسِدَةً وَيَكُونُ رِبْحُ الْأَمْنَعَةِ لِصَاحِبِهَا وَيَأْخُذُ صَاحِبُ الدُّكَّانِ أَجْرَ مِثْلِ دُكَّانِهِ أَيْضًا.

الفصل الرابع: في بعض الصواب المتعلّقة بعقد الشركة

المادة (1345) يتقوّم العمل بالتقويم , أي أنّ العمل يتقوّم بتعيين القيمة , ويجوز أن يكون عمل شخص أكثر قيمة بالنسبة إلى عمل شخص آخر . مثلاً إذا كان رأس مال الشريكين في شركة عنان متساوياً وكان مشروطاً عمل كليهما فإذا شرط لأحدهما حصّة زائدة في الربح جاز , لأنه يجوز أن يكون أحدهما أكثر مهارة من الآخر في البيع والشراء وعمله أزيد وأنفع.

المادة (1346) ضمان العمل نوع من العمل , فذلك إذا شارك اثنان شركة صنائع بأن وضع أحد في دكانه آخر من أرباب الصنائع على أن ما يتقبله ويتعهده هو من الأعمال يعملها ذلك الآخر وأن ما يحصل من الكسب أي الأجرة يُقسّم بينهما مُنصفَةً جاز , وإنما استحقاق صاحب الدكان الحصّة هو بضمانه العمل وتعهده إياه كما أنه ينال في ضمن ذلك أيضاً منفعة دكانه.

المادة (1347) يكون الاستحقاق للربح أحياناً بالمال أو بالعمل وأحياناً أيضاً بالضمان (بحكم مادة 85) فذلك يستحق في المضاربة رب المال للربح بماله والمضارب بعمله . وإذا وضع

ص:259

أحد من أرباب الصنائع تلميذاً عنده وأعمله فيما تقبله وتعهده من العمل ينصف أجرته جاز والكسب أي الأجرة المأخوذة من أصحاب العمل كما يستحق التلميذ نصفها بعمله يستحق الأستاذ نصفها الآخر بضمانه العمل وتعهده إياه.

المادة (1348) إذا لم يوجد واحد من الأمور الثلاثة السالفة الذكر أي المال والعمل والضمان فلا استحقاق للربح . مثلاً إذا قال أحد لآخر : اتجر أنت بمالك على أن يكون الربح مشتركاً بيننا فلا يوجد الشركة , وفي هذه الصورة لا يأخذ حصّة من الربح.

المادة (1349) الاستحقاق للربح إنما يكون بالنظر إلى الشرط الذي أورد في عقد الشركة , وليس بالنظر إلى العمل الذي عمل , فعليه لو لم يعمل الشريك المشروط عمله فبعد كأنه عمل , مثلاً إذا شرط عمل الشريكين المشتركين في شركة صحيحة وعمل أحدهما فقط ولم يعمل الآخر لغدر أو لغير غدر فيما أتتهما وكيلان لبعض فبعض شريكه بعد كأنه عمل أيضاً ويُقسّم الربح بينهما على الوجه الذي شرطاه.

المادة (1350) الشريكان أميناً بعضهما لبعض ومال الشركة في يد كل واحد منهما في حكم الوديعة , فإذا تلف مال الشركة في يد أحدهما بلا تعدد ولا تفصيل فلا يضمن حصّة شريكه.

المادة (1351) يكون رأس المال في شركة الأموال مشتركاً بين الشريكين متساوياً أو متفاضلاً . أما في صورة عقد الشركة بينهما على أن يكون رأس المال من أحدهما والعمل من الآخر فإذا أنفق أن يكون الربح بينهما مشتركاً تكون مضاربة كما ستأتي في الباب المخصوص , وإذا كان تمام الربح سبباً للعامل بضاعة يكون قرصاً , وإذا شرط أن يعود تمام الربح لصاحب رأس المال فيكون رأسي المال في يد العامل

ص:260

بِضَاعَةٍ وَيَكُونُ الْعَامِلُ مُسْتَبْضِعًا وَيَمَا أَنَّ الْمُسْتَبْضِعَ وَكَيْلٌ مُتَبَرِّعٌ فَيَعُودُ جَمِيعُ الرَّبْحِ وَالْخَسَارِ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ.

الْمَادَّةُ (1352) إِذَا تُوَفِّيَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ أَوْ جُنَّ جُنُونًا مُطَبَّقًا تَنْفِيسُ الشَّرِكَةَ أَمَا فِي صُورَةِ كَوْنِ الشَّرِكَاءِ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ فَيَكُونُ انْفِصَاخُ الشَّرِكَةِ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ أَوْ الْمَجْنُونِ فَقَطْ وَتَبْقَى الشَّرِكَةُ فِي حَقِّ الْآخَرِينَ.

الْمَادَّةُ (1353) تَنْفِيسُ الشَّرِكَةَ بِفَسْخِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ , وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْلَمَ الْآخَرَ بِفَسْخِهِ , وَلَا تَنْفِيسُ الشَّرِكَةَ مَا لَمْ يَعْلَمْ الْآخَرَ بِفَسْخِ الشَّرِيكِ.

الْمَادَّةُ (1354) إِذَا فَسَخَ الشَّرِيكَانِ الشَّرِكَةَ وَافْتَسَمَاهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ النُّفُودُ الْمَوْجُودَةُ لِأَحَدِهِمَا وَالذُّيُونُ الَّتِي فِي الذِّمِّ لِلْآخَرَ فَلَا تَصِحُّ الْقِسْمَةُ , وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَهْمَا قَبِضَ أَحَدُهُمَا مِنَ النُّفُودِ الْمَوْجُودَةِ يُشَارِكُهُ الْآخَرَ فِيهَا كَمَا أَنَّ الدَّيْنَ الَّذِي فِي ذِمِّ النَّاسِ يَبْقَى مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا . انْظُرْ الْمَادَّةَ 1123 .

الْمَادَّةُ (1355) إِذَا أَخَذَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مَقْدَارًا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ وَمَاتَ أَثْنَاءَ الْعَمَلِ بِهِ مُجَهَّلًا فَتُسْتَوْفَى حِصَّةُ شَرِيكِهِ مِنْ تَرَكَّتِهِ . انْظُرْ الْمَادَّةَ 801 .

الفصل الخامس: في شركة الأموال والأعمال والوجوه من شركة المفوضة

الْمَادَّةُ (1356) الْمَفَاوِضَانِ كَقِيلٍ بَعْضُهُمَا لِبَعْضٍ كَمَا نَقَدَمَ بَيَانُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَكَمَا يَنْفُذُ إِفْرَارُ أَحَدِهِمَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ شَرِيكِهِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ فَإِذَا أَقْرَأَ أَحَدُهُمَا بِدَيْنٍ فَلَمْ يَقْرَأْ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ أُيَّهِمَا شَاءَ , وَمَهْمَا

ص:261

تَرْتَبَ دَيْنٌ عَلَى أَحَدِ الْمَفَاوِضِينَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ الْجَارِيَةِ فِي الشَّرِكَةِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ يَلْزَمُ الْآخَرَ أَيْضًا ; وَكَذَلِكَ مَا بَاعَهُ أَحَدُهُمَا يَجُوزُ رَدُّهُ عَلَى الْآخَرَ بِالْعَيْبِ , كَذَلِكَ مَا اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَرُدَّهُ الْآخَرَ بِالْعَيْبِ.

الْمَادَّةُ (1357) الْمَأْكُولَاتُ وَالنِّيَابُ وَسَائِرُ الْحَوَائِجِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي يَأْخُذُهَا أَحَدُ الْمَفَاوِضِينَ لِنَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَعِيَالِهِ تَكُونُ لَهُ وَلَا يَكُونُ لِشَرِيكِهِ حَقٌّ فِيهَا لَكِنْ يَجُوزُ لِلْبَائِعِ مُطَالَبَةُ شَرِيكِهِ بِثَمَنِ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ بِحَسَبِ الْكِفَالَةِ أَيْضًا.

الْمَادَّةُ (1358) كَمَا يُشْتَرَطُ فِي شَرِكَةِ الْأَمْوَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَفَاوِضَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي مَقْدَارِ رَأْسِ الْمَالِ وَفِي حِصَصِهِمَا فِي الرَّبْحِ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مَالٌ غَيْرُ رَأْسِ الْمَالِ الشَّرِكَةِ يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالٍ لِلشَّرِكَةِ أَوْ نَفُودٌ أَوْ أَمْوَالٌ فِي حُكْمِ النُّفُودِ . أَمَا إِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا مَالٌ غَيْرُ رَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالٍ لِلشَّرِكَةِ كَأَنْ يَكُونَ لَهُ عُرُوضٌ أَوْ عَقَارٌ أَوْ دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ آخَرَ فَلَا يَضُرُّ بِالْمَفَاوِضَةِ.

الْمَادَّةُ (1359) إِذَا عَقَدَ الشَّرِيكَانِ فِي شَرِكَةِ الْأَعْمَالِ الشَّرِكَةَ عَلَى أَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَتَقَبَّلَ وَيَلْتَزِمَ أَيَّ عَمَلٍ كَانَ وَأَنْ يَكُونَا ضَامِنَيْنِ لِلْعَمَلِ وَمُتَعَهِّدَيْنِ بِهِ سَوِيَّةً وَمُتَسَاوِيَيْنِ فِي الْمَنْفَعَةِ وَالضَّرَرِ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَفِيلًا لِلْآخَرَ بِمَا يَتَرْتَبُ عَلَى أَحَدِهِمَا بِسَبَبِ الشَّرِكَةِ فَتَكُونُ مَفَاوِضَةً . وَتَجُوزُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مُطَالَبَةُ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَجْرَةِ الْأَجِيرِ وَأَجْرَةِ الْحَاثُوتِ , وَإِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى أَحَدِهِمَا بِمَتَاعٍ وَأَقْرَأَ أَحَدُهُمَا فَيَنْفُذُ إِفْرَارَهُ حَتَّى وَلَوْ أَنْكَرَهُ الْآخَرَ.

المادة (1360) إذا عَدَّ اثْنانِ الشَّرْكَةَ عَلَى شِراءِ المَالِ نَسِيبَةً وَبِيعَهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ المَالُ المَشْتَرَى وَنَمْتُهُ وَرَبْحُهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً

(261/1)

ص:262

وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَقَبِيلِ الأَخْرِ فَتَكُونُ مَفَاوِضَةَ شَرِكَةٍ وَجُوهٍ .
المادة (1361) يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ المَفَاوِضَةِ ذِكْرُ لَفْظِ المَفَاوِضَةِ أَوْ تَعْدَادُ شَرَائِطِ المَفَاوِضَةِ , وَإِذَا ذُكِرَتْ الشَّرْكَةُ عَلَى الإِطْلَاقِ تَكُونُ عِنَانًا.
المادة (1362) إِذَا فُقِدَ شَرْطُ مِنَ الشَّرُوطِ المَذْكُورَةِ فِي هَذَا الفَصْلِ عَلَى الوَجْهِ المَارِّ تَنقَلِبُ المَفَاوِضَةُ عِنَانًا . مَثَلًا إِذَا دَخَلَ إِلَى يَدِ أَحَدٍ مِنَ المَفَاوِضِينَ فِي شَرِكَةِ الأَمْوَالِ مَالٌ بِطَرِيقِ الإِرْثِ أَوْ الهِبَةِ فَإِذَا كَانَ مَالًا كَالنَّفُودِ يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالِ شَرِكَةٍ تَنقَلِبُ المَفَاوِضَةَ عِنَانًا أَمَا إِذَا كَانَ مَالًا كَالعُرُوضِ وَالعَقَارِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ رَأْسَ مَالِ شَرِكَةٍ فَلَا تَحِلُّ بِالمَفَاوِضَةِ.
المادة (1363) كُلُّ مَا كَانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ العِنَانِ كَانَ شَرْطًا لِصِحَّةِ المَفَاوِضَةِ.
المادة (1364) كُلُّ مَا جَازَ مِنَ النِّصْرَفِ لِالشَّرِيكِينَ فِي شَرِكَةِ العِنَانِ يَجُوزُ أَيْضًا لِلْمَفَاوِضِينَ
الفَصْلُ السَّادِسُ: فِي شَرِكَةِ العِنَانِ
وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: فِي بَيَانِ المَسَائِلِ المَتَعَلِّقَةِ بِشَرِكَةِ الأَمْوَالِ
المادة (1365) لَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّرِيكِينَ شَرِكَةَ عِنَانٍ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ مَالِهِمَا مُتَسَاوِيًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ مَالِ أَحَدِهِمَا أَرِيدَ مِنْ رَأْسِ مَالِ الأَخْرِ , وَلَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَجْبُورًا عَلَى إِدْخَالِ جَمِيعِ نَفُودِهِ فِي رَأْسِ

(262/1)

ص:263

المَالِ بَلْ لُهُمَا أَنْ يَعْقِدَا الشَّرْكَةَ عَلَى مَجْمُوعِ مَالِهِمَا أَوْ عَلَى مَقْدَارٍ مِنْهُ , فَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لُهُمَا مَالٌ يَصْلُحُ لِإِتْخَاذِهِ رَأْسَ مَالِ شَرِكَةٍ غَيْرَ رَأْسِ مَالِ الشَّرِكَةِ.
المادة (1366) كَمَا يَجُوزُ عَقْدُ الشَّرِكَةِ عَلَى عُمُومِ التِّجَارَاتِ كَذَلِكَ يَجُوزُ عَقْدُهَا عَلَى نَوْعِ تِجَارَةٍ خَاصَّةٍ أَيْضًا كَعَقْدِهَا مَثَلًا عَلَى تِجَارَةِ العِلالِ.
المادة (1367) عَلَى أَيِّ وَجْهِ شَرْطِ تَقْسِيمِ الرِّبْحِ فِي الشَّرِكَةِ الصَّحِيحَةِ يُرَاعَى ذَلِكَ الشَّرْطُ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِلشَّرْعِ.
المادة (1368) يُقْسَمُ الرِّبْحُ وَالفَائِدَةُ فِي الشَّرِكَةِ الفَاسِدَةِ بِنِسْبَةِ مَقْدَارِ رَأْسِ المَالِ , فَإِذَا شَرْطُ رِبْحِ زَائِدٌ لِأَحَدِ الشَّرِيكِينَ فَلَا يُعْتَبَرُ.
المادة (1369) الضَّرَرُ وَالخَسَارَةُ الَّتِي تَحْصُلُ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ تُقْسَمُ فِي كُلِّ حَالٍ بِنِسْبَةِ مَقْدَارِ رُءُوسِ الأَمْوَالِ , وَإِذَا شَرْطُ خِلَافِ ذَلِكَ فَلَا يُعْتَبَرُ .
المادة (1370) إِذَا شَرْطُ الشَّرِيكَيْنِ تَقْسِيمَ الرِّبْحِ بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ مَقْدَارِ رَأْسِ مَالِهِمَا سِوَاءِ كَانَ رَأْسُ مَالِهِمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاضِلًا صَحَّ , وَيُقْسَمُ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ رَأْسِ مَالِهِمَا عَلَى الوَجْهِ الَّذِي شَرْطَاهُ سِوَاءِ شَرْطِ عَمَلِ الأَنْتَيْنِ أَوْ شَرْطِ عَمَلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَفَطَّ فَيَكُونُ رَأْسُ مَالِ الأَخْرِ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ البِضَاعَةِ.

المادة (1371) إِذَا كَانَ رَأْسُ مَالِ الشَّرِيكِينَ مُتَسَاوِيًا وَشَرْطُ لِأَحَدِهِمَا حِصَّةً زَائِدَةً مِنَ الرِّبْحِ كَثَلْتِيهِ

مثلاً , فإذا كان عمل الإثنين مشروطاً فالشركة صحيحة والشرط معتبر (أنظر المادة 1345) , أما إذا شرط عمل أحدهما فقط فيُنظر : وإذا شرط العمل على الشريك الذي

(263/1)

ص:264

حصته من الربح زائدة فتصح الشركة أيضاً ويُعتبر الشرط ويستحق ذلك الشريك بماله ويعمله الزيادة , لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة فتكون الشركة شركة شبيهة بالمضاربة . وأما إذا شرط العمل على الشريك الذي حصته من الربح قليلة فهو غير جائز ويُقسم الربح بينهما بنسبة مقدار رأس ماليهما حيث إنه إذا قسم الربح على الوجه الذي شرطه فلا يكون شيء مقابل من مال أو عمل أو ضمان للزيادة التي سيأخذها الشريك الغير العامل لأن الاستحقاق للربح إنما يكون بأحد هذه الأمور الثلاثة.

المادة (1372) إذا كان رأس مال الشريكين متفاضلاً كان رأس مال أحدهما مائة ألف درهم ورأس مال الآخر مائة وخمسين ألف درهم فإذا شرط تقسيم الربح بينهما بالتساوي فيكون بمعنى أنه شرط زيادة حصة في الربح للشريك صاحب رأس المال القليل بالنسبة إلى رأس ماله ويكون ذلك كشرط ربح زائد لأحد الشريكين حال كون رأس مالهما متساوياً , فلذلك إذا عمل شرط كليهما أو شرط عمل الشريك صاحب الحصة الزائدة في الربح أي صاحب رأس المال القليل صححت الشركة واعتبر الشرط , وإذا شرط العمل على صاحب الحصة القليلة من الربح أي صاحب رأس المال الكثير فهو غير جائز ويُقسم الربح بينهما بنسبة مقدار رأس مالهما.

المادة (1373) يجوز لكل واحد من الشريكين أن يبيع مال الشركة نقداً أو نسيئة بما قل أو كثر. المادة (1374) يجوز لأي كان من الشريكين حال كون رأس مال الشركة في يده أن يشتري الأموال بالنقد وبالنسيئة لكن إذا اشترى مالا بالغبن الفاحش فيكون المال الذي اشتراه له ولا يكون للشركة.

المادة (1375) لا يجوز لأحد الشريكين إذا لم يكن في يده رأس مال الشركة أن يشتري مالا للشركة فإذا اشترى يكون ذلك المال له.

(264/1)

ص:265

المادة (1376) إذا اشترى أحد الشريكين بدراهم نفسه شيئاً ليس من جنس تجارتهم يكون ذلك المال له ولا يكون لشريكه حصة فيه , أما إذا اشترى أحدهما مالا من جنس تجارتهم حال كون رأس مال الشركة في يده فيكون للشركة حتى لو اشتراه بماله نفسه , مثلاً إذا عقد اثنان الشركة على تجارة الأقمشة فاشترى أحدهما بماله حصاناً كان له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان , أما إذا اشترى قماشاً فيكون للشركة حتى أنه لو أشهد حين شراء القماش بقوله : إنني اشتري هذا القماش لنفسي وليس لشريكي حصة فيه فلا يفيد ذلك ويكون ذلك القماش مشتركا بينه وبين شريكه.

المادة (1377) حقوق العقد إنما تعود إلى العاقد , فإذا اشترى أحد الشريكين مالا فقبضه مع تأدية ثمنه يكون لازماً عليه وحده , ولهذا يُطلب ثمن المال الذي اشتراه منه فقط ولا يُطالب شريكه به . وكذا قبض ثمن المال الذي باعه أحدهما إنما هو حقه , ولهذا لو أدى المشتري الثمن للأخر ببراء من حصة الشريك القابض فقط ولا ببراء من حصة الشريك العاقد , ولهذا أيضاً لو وكل الشريك العاقد آخر بقبض ثمن المال الذي باعه فليس لشريكه عزله , ولكن إذا وكل أحد الشريكين آخر للبيع والشراء والإجارة فللشريك الآخر عزله.

المادة (1378) بما أن الرد بالعيب من حقوق العقد أيضا فما اشتراه أحد الشريكين ليس للشريك الآخر رده بالعيب وما باعه أحدهما لا يرد بالعيب على الآخر.
المادة (1379) لكل واحد من الشريكين إيداع أو إنباع مال الشركة وإعطائه مضاربة وله أن يعقد إجارا أي أن له مثلا أن يستأجر حائوتا أو أجيرا لحفظ مال الشركة لكن ليس له

(265/1)

ص:266

أن يخلط مال الشركة بماله ولا أن يعقد شركة مع آخر بدون إذن شريكه فإذا فعل وصاع مال الشركة يكون ضامنا حصنة شريكه.

المادة (1380) ليس لأحد الشريكين أن يفرض مال الشركة لآخر ما لم يأذنه شريكه , لكن له أن يستقرض لأجل الشركة ومهما استقرض أحدهما من الثمود يكون دين شريكه أيضا بالاشتراك.
المادة (1381) إذا ذهب أحد الشريكين إلى ديار أخرى لأجل أمور الشركة يأخذ مصرفه من مال الشركة.

المادة (1382) إذا فوض كل واحد من الشريكين أمور الشركة لرأي الآخر بقوله له (اعمل برأيك) أو (اعمل ما شئت) فله أن يعمل الأشياء التي هي من توابع التجارة , فيجوز له رهن مال الشركة والأزتهان لأجل الشركة والسفر بمال الشركة وخط مال الشركة بماله نفسه وعقد الشركة مع آخر , لكن لا يجوز له إتلاف المال ولا التملك بلا عوض بدون إذن صريح من شريكه , مثلا ليس له أن يفرض من مال الشركة لآخر ولا أن يهب منه بدون إذن صريح من شريكه.
المادة (1383) إذا نهى أحد الشريكين الآخر بقوله " لا تذهب بمال الشركة إلى ديار أخرى أو لا تبغ المال نسيئة " فلم يسمع وذهب إلى ديار أخرى أو باع المال نسيئة يضمن حصنة شريكه من الخسار الواقع.

المادة (1384) لا يسري إقرار الشريكين شركة عنان بدئين في معاملاتها على الآخر , فعليه إذا أقر بأن ذلك الدين إنما لزم بعقده ومعاملته فقط فيلزمه بإفائه بتمامه , وإن أقر بأنه دين لزم

(266/1)

ص:267

من معاملتهما معا فيلزمه أداء نصفه , وإن أقر بأنه دين لزم من معاملة شريكه فقط فلا يلزم شيء .
المبحث الثاني: بيان المسائل المتعلقة بشركة الأعمال
المادة (1385) شركة الأعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الأعمال فالأجيران المشتركان يعقدان الشركة على تعهد والنظام العمل الذي يطلب ويكلف من طرف المستأجرين سواء كانا متساويين أو متفاضلين في ضمان العمل , أي سواء عقدا الشركة على تعهد العمل وضمانه متساويا أو شرطا ثلث العمل لأحدهما والثلاثين للآخر.

المادة (1386) يجوز لكل واحد من الشريكين أن يتقبل العمل ويتعهده , ويجوز أيضا أن يتقبل أحدهما العمل ويعمل الآخر , ويجوز أيضا للخياطين المشتركين شركة صنائع أن يتقبل أحدهما الأقمشة ويفصلها ويفصلها وأن يخطها الآخر.

المادة (1387) كل واحد من الشريكين وكيل الآخر في تقبل العمل , فلذلك يلزم إفاء العمل الذي تقبله أحدهما عليه وعلى شريكه أيضا , وعليه فشركة الأعمال عنانا في ضمان العمل في حكم

المُفَاوِضَةُ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَطْلُبَ إيفَاءَ الْعَمَلِ الَّذِي تَقَبَّلَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ أَيَّهِمَا شَاءَ وَيَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْبِرًا عَلَى إيفَاءِ ذَلِكَ الْعَمَلِ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا الْعَمَلَ يَقْبَلُهُ شَرِيكِي فَلَا دَخَلَ فِيهِ .
المَادَّةُ (1388) شَرَكَةُ الْأَعْمَالِ عِنَانًا فِي خُصُوصِ اقْتِضَاءِ الْبَدَلِ فِي حُكْمِ الْمُفَاوِضَةِ أَيْضًا , أَيْ أَنْ لِكُلِّ

(267/1)

ص:268

وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ مُطَالَبَةَ الْمُسْتَأْجِرِ بِكُلِّ الْأَجْرَةِ وَإِذَا دَفَعَهَا الْمُسْتَأْجِرُ لِأَيَّهِمَا يَبْرَأُ .
المَادَّةُ (1389) غَيْرُ مُجْبِرٍ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى إيفَاءِ مَا تَقَبَّلَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِالذَّاتِ فَإِنْ شَاءَ عَمَلَهُ بِنَفْسِهِ وَإِنْ شَاءَ أَعْمَلَ شَرِيكُهُ أَوْ شَخْصًا آخَرَ , لَكِنْ إِنْ شَرَطَ الْمُسْتَأْجِرُ عَمَلَهُ بِالذَّاتِ فَيَلْزِمُهُ جَبْنِيذُ عَمَلِهِ بِذَاتِهِ .

المَادَّةُ (1390) يَفْسِمُ الشَّرِيكَانِ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ . يَعْنِي إِنْ شَرَطَا تَقْسِيمَهُ مُتَسَاوِيًا فَيُقْسِمَانِهِ عَلَى التَّسَاوِيِ وَإِنْ شَرَطَا تَقْسِيمَهُ مُنْقَاضًا كَالثُلُثِ وَالتَّلْتَيْنِ مَثَلًا فَيُقْسِمُ حَصَّتَيْنِ وَحِصَّةً .

المَادَّةُ (1391) إِذَا شَرَطَ التَّسَاوِيِ فِي الْعَمَلِ وَالتَّفَاضُلِ فِي الْكَسْبِ جَازَ . مَثَلًا إِذَا شَرَطَ الشَّرِيكَانِ أَنْ يَعْمَلَا مُتَسَاوِيَيْنِ وَأَنْ يَفْسِمَا الرَّبْحَ حَصَّتَيْنِ وَحِصَّةً جَازَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا أَمْهَرَ فِي الصَّنْعَةِ وَأَجْوَدَ فِي الْعَمَلِ .

المَادَّةُ (1392) الشَّرِيكَانِ يَسْتَحِقَّانِ الْأَجْرَةَ بِضَمَانِ الْعَمَلِ , فَلِذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ أَحَدُهُمَا لِمَرَضِهِ أَوْ لِدَهَابِهِ إِلَى مَحَلٍّ أَوْ لِعُودِهِ عَنِ الْعَمَلِ وَعَمِلَ شَرِيكُهُ فَقَطْ فَيُقْسِمُ الْكَسْبَ وَالْأَجْرَةَ الْحَاصِلَةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ أَيْضًا .

المَادَّةُ (1393) إِذَا أُتْلِفَ وَتَعَطَّلَ الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ بِصَنْعِ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فَيَضْمَنُهُ مَعَ شَرِيكِهِ بِالِاشْتِرَاكِ وَالْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يَضْمَنَ مَالَهُ لِأَيَّهِمَا شَاءَ وَيُقْسِمُ هَذَا الْخَسَارَ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ بِنِسْبَةِ مِقْدَارِ الضَّمَانِ , مَثَلًا إِذَا عَقَدَا الشَّرَكَةَ عَلَى تَقْبُلِ الْأَعْمَالِ وَتَعَهُدَهَا مُنَاصَفَةً فَيُقْسِمُ الْخَسَارَ مُنَاصَفَةً أَيْضًا , وَإِذَا عَقَدَا الشَّرَكَةَ عَلَى تَقْبُلِ الْأَعْمَالِ وَتَعَهُدَهَا ثُلثًا وَثُلثَيْنِ فَيُقْسِمُ الْخَسَارَ حَصَّتَيْنِ وَحِصَّةً .

(268/1)

ص:269

المَادَّةُ (1394) عَقْدُ الْحَمَالَيْنِ الشَّرَكَةَ عَلَى أَنْ يَكُونُوا مُشْتَرِكَيْنِ فِي التَّقْبُلِ وَالْعَمَلِ صَاحِبِي .
المَادَّةُ (1395) إِذَا عَقَدَا اثْنَانِ الشَّرَكَةَ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا الْعَمَلَ وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَاتُوتُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَدَوَاتُ وَالْآلَاتُ مِنَ الْآخَرِ يَصِحُّ .

المَادَّةُ (1396) إِذَا عَقَدَا اثْنَانِ شَرَكَةَ صَنَائِعٍ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْوَكَالَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْعَمَلُ مِنَ الْآخَرِ صَحَّ . انظُرْ الْمَادَّةَ " 1346 " .

المَادَّةُ (1397) لَوْ كَانَ لِأَحَدٍ بَعْلَةٌ وَآخَرَ بَعِيرٌ وَعَقَدَا شَرَكَةَ أَعْمَالٍ عَلَى أَنْ يَتَقَبَّلَا وَيَتَعَهُدَا مُتَسَاوِيًا نَقَلَ الْأَحْمَالُ عَلَيْهِمَا صَحَّ وَيُقْسِمُ الْكَسْبَ وَالْأَجْرَةَ الْحَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً وَلَا يُنْظَرُ إِلَى كَوْنِ حَمَلِ الْجَمَلِ أَرِيدَ لِأَنَّ الشَّرِيكَيْنِ يَسْتَحِقَّانِ الْبَدَلَ فِي شَرَكَةِ الْأَعْمَالِ بِضَمَانِ الْعَمَلِ , لَكِنْ إِذَا لَمْ تُعَقَدْ الشَّرَكَةُ عَلَى تَقْبُلِ الْعَمَلِ بَلْ اشْتَرَكَا عَلَى أَنْ يُوجَرَ الْبَعْلَةُ وَالبَعِيرُ عَيْنًا وَعَلَى تَقْسِيمِ الْأَجْرَةِ الْحَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا فَالشَّرَكَةُ فَاسِدَةٌ وَإِذَا أُجِرَ أَيُّ مِنَ الْبَعْلَةِ أَوْ الْجَمَلِ فَتَكُونُ أُجْرَتُهُ إِلَى صَاحِبِهِ لَكِنْ إِذَا أَعَانَ أَحَدُهُمَا

الآخَرَ فِي التَّحْمِيلِ وَالنَّقْلِ يَأْخُذُ مِثْلَ عَمَلِهِ.

المَادَّةُ (1398) إِذَا عَمِلَ أَحَدٌ فِي صَنْعَتِهِ مَعَ ابْنِهِ الَّذِي فِي عِيَالِهِ فَكَافَهُ الْكَسْبَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَيَعْدُ وَلَدَهُ مُعِينًا , كَمَا أَنَّهُ إِذَا غَرَسَ أَحَدٌ شَجْرًا فَأَعَانَهُ وَلَدُهُ الَّذِي فِي عِيَالِهِ فَيَكُونُ الشَّجْرُ لِذَلِكَ الشَّخْصِ وَلَا يُشَارِكُهُ وَلَدُهُ فِيهِ.

(269/1)

ص:270

المَبْحَثُ التَّالِثُ: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِشَرِكَةِ الْوُجُوهِ
المَادَّةُ (1399) لَا يُسْتَرَطُّ التَّسَاوِي فِي حِصَّةِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى مَثَلًا فَكَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا اشْتَرِيَاهُ مِنَ الْمَالِ مُنَاصَفَةً بَيْنَهُمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا.
المَادَّةُ (1400) اسْتِحْقَاقُ الرَّبْحِ فِي شَرِكَةِ الْوُجُوهِ إِنَّمَا هُوَ بِالضَّمَانِ.
المَادَّةُ (1401) ضَمَانُ ثَمَنِ الْمَالِ الْمُشْتَرَى يَكُونُ بِنِسْبَةِ حِصَّةِ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ.
المَادَّةُ (1402) تَكُونُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الرَّبْحِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى , فَإِذَا شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا زِيَادَةً عَنِ حِصَّتِهِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى فَالشَّرْطُ لَعَوٍّ وَيُقَسَّمُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا بِنِسْبَةِ مِقْدَارِ حِصَّتَيْهِمَا فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى . مَثَلًا إِذَا شَرَطَ أَنْ تَكُونَ الْأَشْيَاءُ الْمُشْتَرَاةُ مُنَاصَفَةً فَيَكُونُ الرَّبْحُ أَيْضًا مُنَاصَفَةً , وَإِنْ شَرَطَ أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا فَيَكُونُ الرَّبْحُ أَيْضًا ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا , وَلَكِنْ إِذَا شَرَطَ تَقْسِيمَ الرَّبْحِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَعَ كَوْنِهِ قَدْ شَرَطَ أَنْ تَكُونَ الْأَشْيَاءُ الْمُشْتَرَاةُ مُنَاصَفَةً فَلَا يُعْتَبَرُ هَذَا الشَّرْطُ وَيُقَسَّمُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً.

المَادَّةُ (1403) يُقَسَّمُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ فِي كُلِّ حَالٍ بِنِسْبَةِ مِقْدَارِ حِصَّةِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى سِوَاءَ بَاشَرًا أَوْ عَقْدَ الشَّرَاءِ مَعًا أَوْ بَاشَرَهُ أَحَدُهُمَا فَقَطْ , مَثَلًا إِذَا تَضَرَّرَ شَرِيكًا شَرِكَةً وَجُوهُ فِي بَيْعِهَا وَشَرَايَهَا فَإِذَا كَانَا عَقْدًا الشَّرِكَةَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمُشْتَرَى مُنَاصَفَةً بَيْنَهُمَا فَيُقَسَّمُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ بِالتَّسَاوِي أَيْضًا , وَإِذَا عَقْدًا الشَّرِكَةَ عَلَى

(270/1)

ص:271

كُونَ الْحِصَّةِ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا يُقَسَّمُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ أَيْضًا ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا سِوَاءَ اشْتَرَايَا الْمَالِ الَّذِي خَسِرَا فِيهِ مَعًا أَوْ اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا لِلشَّرِكَةِ فَقَطْ.

البَابُ السَّابِعُ: فِي حَقِّ الْمُضَارَبَةِ

وَيَحْتَوِي عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: فِي تَعْرِيفِ وَتَقْسِيمِ الْمُضَارَبَةِ

المَادَّةُ (1404) الْمُضَارَبَةُ نَوْعٌ شَرِكَةٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ طَرَفِ وَالسَّعْيِ وَالْعَمَلِ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرَ , وَيُدْعَى صَاحِبُ الْمَالِ رَبُّ الْمَالِ وَالْعَامِلُ مُضَارِبًا.
المَادَّةُ (1405) رُكْنُ الْمُضَارَبَةِ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ , مَثَلًا إِذَا قَالَ رَبُّ الْمَالِ لِلْمُضَارِبِ : خُذْ رَأْسَ الْمَالِ هَذَا مُضَارَبَةً وَاسْعَ وَاعْمَلْ عَلَى أَنْ يُقَسَّمَ رِبْحُهُ بَيْنَنَا مُنَاصَفَةً أَوْ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثًا . أَوْ قَالَ قَوْلًا يُفِيدُ مَعْنَى الْمُضَارَبَةِ كَقَوْلِهِ : خُذْ هَذِهِ النُّقُودَ وَاجْعَلْهَا رَأْسَ مَالٍ وَالرَّبْحُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَنَا عَلَى نِسْبَةِ كَذَا , وَقِيلَ الْمُضَارِبُ , تَنْعَقِدُ الْمُضَارَبَةُ.
المَادَّةُ (1406) الْمُضَارَبَةُ قِسْمَانِ : أَحَدُهُمَا مُضَارَبَةٌ مُطْلَقَةٌ , وَالْآخَرُ مُضَارَبَةٌ مُقَيَّدَةٌ.

المادة (1407) المضاربة المطلقة هي التي لم تقتيد بزمان أو مكان أو بنوع تجارة أو بتعيين بائع أو مشتري , وإذا تقيدت بأحد هذه فتكون مضاربة مقيدة . مثلا إذا قال : عمل في الوقت الفلاني أو المكان الفلاني أو بع

(271/1)

ص:272

واشترى مالا من الجنس الفلاني أو عامل فلانا وفلانا أو أهالي البلدة الفلانية . تكون المضاربة مقيدة .

الفصل الثاني: في بيان شروط المضاربة

المادة (1408) تسترط أهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة .
المادة (1409) تسترط أن يكون رأس المال مالا صالحا لأن يكون رأس مال شركة . انظر الفصل الثالث من باب شركة العقد فذلك لا يجوز أن تكون العروض والعقار والديون التي في ذمم الناس رأس مال في المضاربة . لكن إذا أعطى رب المال شيئا من العروض وقال للمضارب : بع هذا واعمل بتمنه مضاربة , وقبل المضارب وقبضه وباع ذلك المال واتخذ بدله الثؤود رأس مال وباع واشترى فتكون المضاربة صحيحة , كذلك إذا قال : أقبض كذا درهمي الذي لي في ذمة فلان واستعمله في طريق المضاربة , وقبل الآخر فتكون المضاربة صحيحة .

المادة (1410) تسترط تسليم رأس المال إلى المضارب .

المادة (1411) تسترط في المضاربة أن يكون رأس المال معلوما كمشركة العقد أيضا وتعيين حصّة العاقدين من الربح جزءا شائعا كالصنف والتلث ولكن إذا ذكرت الشركة على الإطلاق بأن قيل مثلا " الربح مشترك بيننا " يُصرف إلى المساواة .

(272/1)

ص:273

المادة (1412) إذا فُقد شرط من الشروط المذكورة آنفا بأن لم تُعين مثلا حصّة العاقدين جزءا شائعا بل قطعت وعُينت على أن يُعطي أحدهما كذا درهمًا من الربح فسُدّ المضاربة .

الفصل الثالث: في بيان أحكام المضاربة

المادة (1413) المضارب أمين ورأس المال في يده في حكم الوديعة , ومن جهة تصرفه في رأس المال وكيل لرب المال , وإذا ربح يكون شريكا فيه .

المادة (1414) يكون المضارب في المضاربة المطلقة مأدونا بالعمل في لوازم المضاربة والأشياء التي تنفرغ عنها بمجرد عقد المضاربة , فذلك له أولا : شراء المال لأجل بيعه والربح منه , لكن إذا اشترى مالا بالعين الفاجس يكون اشتراه لنفسه ولا يدخل في حساب المضاربة , ثانيا : له البيع سواء كان بالنقد أو بالنسيئة بتمن قليل أو كثير لكن له الإمهال للدرجة الجارية العرف والعادة فيها بين التجار . ثالثا : له قبول الحوالة بتمن المال الذي باعه . رابعا : له توكيل شخص آخر بالبيع والشراء . خامسا : له إبداع مال المضاربة والبضاعة والرهن والإرتهان والإيجار والاستئجار . سادسا : له السفر إلى بلدة أخرى لأجل البيع والشراء .

المادة (1415) لا يكون المضارب في المضاربة مأدونا

(273/1)

ص:274

بِمَجْرَدِ عَقْدِ الْمُضَارَبَةِ بِخَلْطِ مَالِ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِ وَلَا بِإِعْطَائِهِ مُضَارَبَةً , لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي بَلَدَةٍ مِنْ الْعَادَةِ فِيهَا أَنْ الْمُضَارِبِينَ يَخْلُطُونَ مَالَ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِمْ فَيَكُونُ الْمُضَارِبُ مَادُونًا بِذَلِكَ فِي الْمُضَارَبَةِ الْمُطْلَقَةِ أَيْضًا.

الْمَادَّةُ (1416) إِذَا كَانَ رَبُّ الْمَالِ فِي الْمُضَارَبَةِ قَدْ فَوَّضَ إِلَى رَأْيِ الْمُضَارِبِ أُمُورَ الْمُضَارَبَةِ يَقُولُهُ لَهُ : اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ يَكُونُ الْمُضَارِبُ مَادُونًا بِخَلْطِ مَالِ الْمُضَارَبَةِ فِي كُلِّ حَالٍ , وَلَكِنْ لَا يَكُونُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَادُونًا أَيْضًا بِالْهَبَةِ وَالْإِفْرَاضِ فِي مَالِ الْمُضَارَبَةِ وَلَا بِالذُّخُولِ تَحْتَ دَيْنٍ بِأَكْثَرِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ بَلْ يَتَوَقَّفُ إِجْرَاءُ ذَلِكَ عَلَى إِذْنِ صَرِيحٍ مِنْ رَبِّ الْمَالِ.

(الْمَادَّةُ (1417) إِذَا خَلَطَ الْمُضَارِبُ مَالَ الْمُضَارَبَةِ بِمَالِهِ فَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ الْحَاصِلُ عَلَى مِقْدَارِ رَأْسِي الْمَالِ أَيَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ رِبْحَ رَأْسِ مَالِهِ وَيُقَسَّمُ مَالُ الْمُضَارَبَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّ الْمَالِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ.

(الْمَادَّةُ (1418) الْمَالُ الَّذِي أَخَذَهُ الْمُضَارِبُ بِالنَّسِيبَةِ زِيَادَةً عَنْ رَأْسِ الْمَالِ بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا شَرَكَةً وَجُوهٍ.

الْمَادَّةُ (1419) إِذَا ذَهَبَ الْمُضَارِبُ لِشُغْلِ الْمُضَارَبَةِ إِلَى مَحَلٍّ غَيْرِ الْبَلَدَةِ الَّتِي وُجِدَ فِيهَا يَأْخُذُ مَصْرَفَهُ الْمَعْرُوفَ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ.

الْمَادَّةُ (1420) يَلْزَمُ الْمُضَارِبُ فِي الْمُضَارَبَةِ الْمُقَدَّدةِ مُرَاعَاةَ قَيْدِ وَشَرْطِ رَبِّ الْمَالِ مَهْمَا كَانَ. الْمَادَّةُ (1421) إِذَا خَرَجَ الْمُضَارِبُ عَنْ مَادُونِيَّتِهِ وَخَالَفَ

(274/1)

ص:275

الشَّرْطُ يَكُونُ غَاصِبًا وَفِي هَذَا الْحَالِ يَعُودُ الرِّبْحُ وَالْخَسَارَةُ فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ الْمُضَارِبِ عَلَيْهِ , وَإِذَا تَلَفَ مَالَ الْمُضَارَبَةِ يَكُونُ ضَامِنًا.

الْمَادَّةُ (1423) إِذَا وَقَّتَ رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارَبَةَ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَيَمْضِي ذَلِكَ الْوَقْتُ تَنْفَسِيحُ الْمُضَارَبَةِ.

الْمَادَّةُ (1424) إِذَا عَزَلَ رَبُّ الْمَالِ الْمُضَارِبَ فَيَلْزِمُهُ إِعْلَامُهُ بِعَزَلِهِ وَتَكُونُ تَصَرُّفَاتُ الْمُضَارِبِ الْوَاقِعَةُ مُعْتَبَرَةً حَتَّى يَفْقَ عَلَى الْعَزْلِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ بَعْدَ وَفُوفِهِ عَلَى الْعَزْلِ التَّصَرُّفُ بِالنُّقُودِ الَّتِي فِي يَدِهِ لَكِنْ إِذَا كَانَ فِي يَدِهِ أَمْوَالٌ غَيْرُ النُّقُودِ فَلَهُ أَنْ يُحَوِّلَهَا إِلَى النُّقُودِ بِبَيْعِهَا.

الْمَادَّةُ (1425) إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْمُضَارِبُ الرِّبْحَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ أَمَّا الْعَمَلُ فَيَتَقَوَّمُ بِالْعَقْدِ فَقَطْ وَعَلَيْهِ فَأَيُّ مِقْدَارٍ يُشْتَرِطُ فِي عَقْدِ الْمُضَارَبَةِ مِنْ الرِّبْحِ لِلْمُضَارِبِ يَأْخُذُ حِصَّتَهُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ.

الْمَادَّةُ (1426) اسْتِحْقَاقُ رَبِّ الْمَالِ لِلرِّبْحِ هُوَ بِمَالِهِ فَلِذَلِكَ يَكُونُ جَمِيعُ الرِّبْحِ لَهُ فِي الْمُضَارَبَةِ الْفَاسِدَةِ وَيَكُونُ الْمُضَارِبُ بِمَنْزِلَةِ أَجِيرِ الْمِثْلِ لَكِنْ لَا يَتَجَاوَزُ الْمِقْدَارَ الْمَشْرُوطَ حِينَ الْعَقْدِ وَلَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَ الْمِثْلِ أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ.

الْمَادَّةُ (1427) إِذَا تَلَفَ مِقْدَارٌ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ فَيُحْسَبُ فِي بَدَائِ الْأَمْرِ مِنَ الرِّبْحِ وَلَا يَسْرِي إِلَى رَأْسِ الْمَالِ , وَإِذَا تَجَاوَزَ مِقْدَارَ الرِّبْحِ وَسَرَى إِلَى رَأْسِ الْمَالِ فَلَا يَضْمَنُهُ الْمُضَارِبُ سِوَاءَ كَانَتْ الْمُضَارَبَةُ صَاحِبَةً أَوْ فَاسِدَةً.

(275/1)

ص:276

(الْمَادَّةُ (1428) يَعُودُ الضَّرَرُ وَالْخَسَارُ فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى رَبِّ الْمَالِ وَإِذَا شَرِطَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ الشَّرْطُ.

المادة (1429) إذا مات رب المال أو المزارب أو جن جئونا مطبقاً تنفسح المزاربة.
المادة (1430) إذا مات المزارب مجهلاً فيجب الضمان في تركته.

الباب الثامن: في بيان المزارعة والمساقاة

ويقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: في بيان المزارعة

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تعريف المزارعة وتقسيمها ورُكنها

المادة (1431) المزارعة نوع شركة على كون الأراضي من طرف والعمل من طرف آخر أي أن تزرع الأراضي وتقسّم الحاصلات بينهما.

المادة (1432) ركن المزارعة الإيجاب والقبول فعليه إذا قال صاحب الأرض للعامل أي المزارع: أعطيتك هذه الأرض مزارعة على أن تأخذ من الحاصلات كذا حصّة وقال الزارع: قبلت أو رضيت أو قال قولاً يدل على الرضاء أو قال لصاحب الأرض: أعطني أرضك على وجه المزارعة لأعمل فيها ورصي الآخر تنعقد المزارعة.

المبحث الثاني: في بيان شروط المزارعة

المادة (1433) يشترط أن يكون العاقدان في المزارعة عاقلين

(276/1)

ص:277

ولا يشترط بلوغهما فلذلك يجوز للمأذون عقد المزارعة.

المادة (1434) يشترط تعيين الزرع أي ما سيزرع أو تعميمه على أن يزرع الزارع ما يشاء.

المادة (1435) يشترط حين العقد تعيين حصّة الزارع من الحاصلات جزءاً شائعاً كالنصف والثلث فإذا لم تتعين حصته أو تعيينت على إعطائه شيئاً من غير الحاصلات أو قطعت على مقدار كذا كيله من الحاصلات فالمزارعة غير صحيحة.

المادة (1436) يشترط أن تكون الأرض صالحة للزراعة وأن تسلم للزارع.

(المادة 1437) إذا فقد شرط من الشروط المذكورة أعلاه نفسد المزارعة.

المادة (1438) كيفما شرط العاقدان في المزارعة الصحيحة تقسم الحاصلات بينهما على ذلك الوجه.

المادة (1439) تكون جميع الحاصلات في المزارعة الفاسدة لصاحب البذر فإذا كان الآخر صاحب الأرض فيأخذ أجره وأذا كان الزارع فيأخذ أجر المثل.

المبحث الثالث: في بيان أسباب انفساخ المزارعة

(المادة 1440) إذا توفى صاحب الأرض والزرع أخضر فالزارع يداوم على العمل إلى أن يدرك

الزرع وليس لورثة المتوفى منعه وإذا توفى الزارع فيقوم وارثه مقامه فإن شاء داوم على عمل الزراعة إلى أن يدرك الزرع وليس لصاحب الأرض منعه.

(277/1)

ص:278

الفصل الثاني: في بيان المساقاة

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في بيان تعريف المساقاة ورُكنها

(الْمَادَّةُ 1441) الْمُسَاقَاةُ هِيَ نَوْعٌ شَرَكَةٌ عَلَى أَنْ تَكُونَ الْأَشْجَارُ مِنْ طَرَفٍ وَالتَّرْبِيَّةُ مِنْ طَرَفٍ آخَرَ وَأَنْ يُفَسَمَ الثَّمَرُ الْحَاصِلُ بَيْنَهُمَا.

(الْمَادَّةُ 1442) رُكْنُ الْمُسَاقَاةِ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ فَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْأَشْجَارِ لِلْعَامِلِ : أَعْطَيْتُكَ هَذِهِ الْأَشْجَارَ عَلَى وَجْهِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثَمَرَتِهَا كَذَا حِصَّةً وَقَبِلَ الْعَامِلُ أَيُّ الشَّخْصِ الَّذِي سَيُرَبِّي تِلْكَ الْأَشْجَارَ تَنْعَقِدُ الْمُسَاقَاةُ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ شُرُوطِ وَأَحْكَامِ الْمُسَاقَاةِ

(الْمَادَّةُ 1443) يُسْتَرَطُّ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدَانِ عَاقِلَيْنِ وَلَا يُسْتَرَطُّ بُلُوغُهُمَا.

الْمَادَّةُ (1444) يُسْتَرَطُّ فِي عَقْدِ الْمُسَاقَاةِ تَعْيِينُ حِصَّةِ الْعَاقِدَيْنِ مِنَ الْحَاصِلَاتِ جُزْءًا شَائِعًا كَالْتِصْفِ وَالتُّلْتِ كَمَا فِي الْمُرَارَعَةِ.

الْمَادَّةُ (1445) يُسْتَرَطُّ تَسْلِيمُ الْأَشْجَارِ إِلَى الْعَامِلِ.

(الْمَادَّةُ 1446) يُفَسَمُ الثَّمَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ الصَّحِيحَةِ بَيْنَ الْعَاقِدَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَطَاهُ.

الْمَادَّةُ (1447) يَكُونُ الثَّمَرُ الْحَاصِلُ مِنَ الْمُسَاقَاةِ الْفَاسِدَةِ بِنَمَائِهِ لِصَاحِبِ الْأَشْجَارِ وَيَأْخُذُ الْعَامِلُ أَجْرَ الْمَثَلِ أَيْضًا.

الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ: فِي بَيَانِ أَسْبَابِ انْفِسَاحِ الْمُسَاقَاةِ

الْمَادَّةُ (1448) إِذَا مَاتَ صَاحِبُ الْأَشْجَارِ وَالثَّمَرُ غَيْرُ نَاضِجٍ يَسْتَمِرُّ الْعَامِلُ عَلَى الْعَمَلِ إِلَى أَنْ يَنْضِجَ الثَّمَرُ وَلَيْسَ لَوَرَثَةِ الْمُتَوَفَّى مَنَعُهُ وَإِذَا مَاتَ الْعَامِلُ

(278/1)

ص:279

فَيَقُومُ وَارثُهُ مَقَامَهُ فَإِنْ شَاءَ اسْتَمَرَ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْأَشْجَارِ مَنَعُهُ.

قاضي دار الخلافة العلية سابقًا سيف الدين

أمين الفتوى: السيد خليل

ناظر المعارف العمومية أحمد جودت

عن أعضاء مجلس تدقيقات شرعية أحمد خالد

عن أعضاء ديوان أحكام عدلية أحمد حلمي

مفتي دار الشورى العسكرية أحمد خلوصي

(279/1)

ص:280

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" بعد صورة الخط الهمايوني "

(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي الْوَكَاةِ

وَيَسْتَمَلُّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

الْمُقَدِّمَةُ: فِي بَعْضِ الْإِصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْوَكَاةِ

مَادَّةُ (1449) الْوَكَاةُ هِيَ تَفْوِيضُ أَحَدٍ فِي شُغْلٍ لِآخَرَ وَإِقَامَتُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ الشُّغْلِ وَيُقَالُ لِذَلِكَ

الشَّخْصِ مُوَكَّلٌ وَلَمَنْ أَقَامَهُ وَكَيْلٌ وَلِذَلِكَ الْأَمْرُ مُوَكَّلٌ بِهِ.

المادة (1450) الرسالة هي تبليغ أحد كلام الآخر لغيره من دون أن يكون له دخل في التصرف ويقال للمبلغ رسول ولصاحب الكلام مرسل وللآخر مرسل إليه.

(280/1)

ص: 281

الباب الأول: في بيان ركن الوكالة وتقسيم ركن التوكيل

مادة (1451) ركن التوكيل الإيجاب والقبول , وذلك بأن يقول الموكل وكنتك بهذا الأمر فإذا قال الوكيل : قبلت أو قال كلاماً آخر يشعر بالقبول , تنعقد الوكالة , كذلك لو لم يقل شيئاً وتثبت بإجراء ذلك الأمر يصح تصرفه ; لأنه يكون قد قبل الوكالة دلالة ولكن لو ردّها الوكيل بعد الإيجاب لا ينفى لها حكم . بناءً عليه لو قال : وكنتك بهذا الأمر وردّ الوكيل الوكالة بقوله لا أقبل ثم باشر إجراء الموكل به لا يصح تصرفه.

المادة (1452) الإذن والإجازة توكيل.

المادة (1453) الإجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة . مثلاً لو باع أحد ماله الآخر فوضوا ثم أجاز صاحبه فأجازة يكون كما لو وكله أولاً.

المادة (1454) الرسالة ليست من قبيل الوكالة مثلاً لو أراد الصيرفي إفراض أحد دراهم وأرسل خادمه للإتيان بها يكون الخادم رسول ذلك المستقرض ولا يكون وكيله بالاستفراض كذلك الشخص الذي أرسله أحد إلى السمسار على أن يشتري منه فرساً إذا قال له : إن فلاناً يريد أن يشتري منك الفرس فلاني , وقال السمسار : بعته إياه بكذا , اذهب وقل له وسلم هذه الفرس إليه فإذا أتى الشخص وسلم الفرس إليه وقيل ذلك على المنوال المشروح ينعقد البيع بين السمسار وبين المرسل إليه ولا يكون ذلك الشخص إلا واسطة ورسولاً وليس بوكيل وكذلك لو قال أحد للجزار : أعط لأجلي كل يوم مقدار كذا لحماً إلى خادمي فلان الذي يذهب ويأتي

(281/1)

ص: 282

إلى السوق وأعطاه ذلك على هذا الوجه يكون ذلك الخادم رسول سيده ولا يكون وكيله. المادة (1455) يكون الأمر مرة من قبيل الوكالة ومرة من قبيل الرسالة , مثلاً لو اشتري خادم من تاجر ماله بأمر سيده يكون وكيله بالشراء وأما لو استلم المال من التاجر وأرسل خادمه ليشتريه ويأتيه به يكون رسول سيده ولا يكون وكيله.

المادة (1456) يكون ركن التوكيل مرة مطلقاً , يعني لا يكون معلقاً بشرط أو مضافاً إلى وقت أو مقيداً بقيد ومرة يكون معلقاً بشرط مثلاً لو قال : وكنتك على أن تبيع فرسي هذا إذا أتى فلان التاجر إلي هنا وقبل الوكيل ذلك تنعقد الوكالة معلقاً بمجيء التاجر , وللوكيل أن يبيع الفرس إذا أتى التاجر وإلا فلا , ومرة يكون مضافاً إلى وقت مثلاً لو قال : وكنتك على أن تبيع دوابي في شهر نيسان وقبل الوكيل ذلك يكون بحلوله وكيلاً وله أن يبيع الدواب في ذلك الشهر أو بعده وأما قبل حلوله فليس له أن يبيع . ومرة يكون مقيداً بقيد . مثلاً لو قال : وكنتك على أن تبيع ساعتني هذه بألف درهم تكون وكالة الوكيل مقيدة بعدم البيع بأقل من ألف درهم.

الباب الثاني: في بيان شروط الوكالة

المادة (1457) يشترط أن يكون الموكل مقتدرًا على إيفاء الموكل به , بناءً عليه فلا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون , وأما في الأمور التي هي ضرر محض في حق الصبي المميز , فلا يصح توكيله وإن أذنه الولي , وذلك كالهبة والصدقة , وفي الأمور

ص: 283

الَّتِي هِيَ نَفْعٌ مَحْضٌ يَصِحُّ تَوْكِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْهُ الْوَلِيُّ , وَذَلِكَ كَقَبُولِ الْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ , وَأَمَّا فِي التَّصَرُّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ النَّفْعِ وَالضَّرْرِ فَإِنَّ الصَّبِيَّ مَأْذُونًا بِهَا فَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ , وَإِلَّا فَالتَّوَكُّيلُ يَنْعَقِدُ مُؤَفَّقًا عَلَى إِجَارَةِ وَلِيِّهِ.

المادة (1458) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَكِيلُ عَاقِلًا وَمُمَيَّرًا , وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بَالِغًا , فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الصَّبِيُّ الْمُمَيَّرُ وَكَيْلًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَأْذُونًا , وَلَكِنَّ حُقُوقَ الْعَقْدِ عَائِدَةٌ إِلَى مُوَكِّلِهِ وَلا يَسْتَبَعِدُ بِعَائِدَةِ إِلَيْهِ.

المادة (1459) يَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ أَحَدٌ غَيْرُهُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَقْدِرُ عَلَى إِجْرَائِهَا بِالذَّاتِ وَبِإِيفَاءِ وَاسْتِيفَاءِ كُلِّ حَقٍّ مُتَعَلِّقٍ بِالْمَعَامَلَاتِ . مَثَلًا : لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ غَيْرَهُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِيجَارِ وَالْإِسْتِئْجَارِ وَالرَّهْنِ وَالْإِزْتِهَانِ وَالْإِيدَاعِ وَالْإِسْتِيدَاعِ وَالْهَبَةَ وَالْإِثْبَابَ وَالصُّلْحَ وَالْإِبْرَاءَ وَالْإِقْرَارَ وَالِدَّعْوَى وَطَلَبَ الشُّفْعَةِ وَالْقِسْمَةَ وَإِيفَاءِ الدُّيُونِ وَاسْتِيفَائِهَا وَقَبْضِ الْمَالِ , يَجُوزُ وَلَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ بِهِ مَعْلُومًا.

الباب الثالث: في بيان أحكام الوكالة

وَتَشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول: في بيان أحكام الوكالة العمومية

المادة (1460) يَلْزَمُ أَنْ يُضَيَّفَ الْوَكِيلُ الْعَقْدَ إِلَى مُوَكِّلِهِ فِي الْهَبَةِ وَالْإِعَارَةِ وَالْإِيدَاعِ وَالرَّهْنِ وَالْإِقْرَارِ وَالشَّرِكَةِ

ص: 284

وَالْمُضَارَبَةِ وَالصُّلْحَ عَنِ الْإِنْكَارِ , وَإِنْ لَمْ يُضَيِّفْهُ إِلَى مُوَكِّلِهِ فَلَا يَصِحُّ.

المادة (1461) لَا يُشْتَرَطُ إِضَافَةُ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِعَارَةِ وَالصُّلْحِ عَنِ الْإِقْرَارِ , فَإِنَّ لَمْ يُضَيِّفْهُ إِلَى مُوَكِّلِهِ وَكَتَفَى بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ صَحَّ أَيْضًا , وَعَلَى كِلْتَا الصُّورَتَيْنِ لَا تَنْبُتُ الْمِلْكِيَّةُ إِلَّا لِلْمُوَكَّلِ , وَلَكِنْ إِنْ لَمْ يُضَيِّفْ الْعَقْدَ إِلَى الْمُوَكَّلِ تَعُدُّ حُقُوقَ الْعَقْدِ إِلَى الْعَاقِدِ بَعْنِي الْوَكِيلِ , وَإِنْ أُضَيِّفَ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ بِهَذِهِ الصُّورَةِ كَالرَّسُولِ , مَثَلًا لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ مَالَ الْمُوَكَّلِ وَكَتَفَى بِإِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ وَلَمْ يُضَيِّفْهُ إِلَى مُوَكِّلِهِ , يَكُونُ مَجْبُورًا عَلَى تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ إِلَى الْمُشْتَرِي وَلَهُ أَنْ يَطْلُبَ وَيَقْبِضَ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي , وَإِذَا حَرَجَ لِلْمَالِ الْمُشْتَرَى مُسْتَحَقٌّ وَضَبَطَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ , يَعْني يَطْلُبُ الثَّمَنَ الَّذِي أُعْطَاهُ إِيَّاهُ مِنْهُ وَالْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ إِذَا لَمْ يُضَيِّفْ الْعَقْدَ إِلَى مُوَكِّلِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَقْبِضُ الْمَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَيُجْبِرُ عَلَى إِعْطَائِهِ ثَمَنِهِ لِلْبَائِعِ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمِ الثَّمَنَ مِنْ مُوَكِّلِهِ , وَإِذَا ظَهَرَ عَيْبٌ قَدِيمٌ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَى , فَلِلْوَكِيلِ حَقُّ الْمُخَاصَمَةِ لِأَجْلِ رَدِّهِ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ رَدُّ الْوَكِيلِ قَدْ أُضَافَ الْعَقْدَ إِلَى مُوَكِّلِهِ بِأَنْ عَقَدَ الْبَيْعَ بِقَوْلِهِ بَعْتُ بِالْوَكَالَةِ عَنْ فُلَانٍ وَاشْتَرَيْتُ لِفُلَانٍ : فَعَلَى هَذَا الْحَالِ تَعُدُّ الْحُقُوقُ الْمُبَيَّنَّةُ أَنْفَا كُلِّهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ وَيَبْقَى الْوَكِيلُ فِي حُكْمِ الرَّسُولِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ.

المادة (1462) تَعُدُّ حُقُوقَ الْعَقْدِ فِي الرَّسَالَةِ إِلَى الْمُرْسِلِ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِالرَّسُولِ أَصْلًا.

المادة (1463) الْمَالُ الَّذِي قَبِضَهُ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَإِيفَاءِ الدُّيُونِ وَاسْتِيفَائِهِ وَقَبْضِ الْعَيْنِ مِنْ جِهَةِ الْوَكَالَةِ فِي حُكْمِ الْوَدِيعَةِ فِي يَدِهِ فَإِذَا تَلَفَ بِلا تَعَدِّ وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَانَ .

ص: 285

وَالْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ الرَّسُولِ مِنْ جِهَةِ الرِّسَالَةِ أَيْضًا فِي حُكْمِ الْوَدِيعَةِ.
الْمَادَّةُ (1464) لَوْ أُرْسِلَ الْمَدِينُ دَيْنَهُ إِلَى الدَّائِنِ وَقَبِلَ الْوُصُولَ إِلَيْهِ تَلَفَ فِي يَدِ الرَّسُولِ فَإِنْ كَانَ
رَسُولَ الْمَدِينِ يَتَلَفُ مِنْ مَالِ الْمَدِينِ , وَإِنْ كَانَ رَسُولَ الدَّائِنِ يَتَلَفُ مِنْ مَالِ الدَّائِنِ وَيَبْرَأُ الْمَدِينُ مِنَ
الدَّيْنِ.

الْمَادَّةُ (1465) إِذَا وَكَّلَ وَاجِدُ اثْنَيْنِ مَعًا بِأَمْرٍ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا وَحْدَهُ النَّصْرُفُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي وَكَّلَ بِهِ
, وَلَكِنْ إِذَا كَانَا قَدْ وَكَّلَا بِالْخُصُومَةِ , أَوْ بَرَدٍ وَدِيعَةٍ , أَوْ إيفَاءِ دَيْنٍ , فَلَا أَحَدَهُمَا أَنْ يُوفِيَ الْوَكَالَةَ وَحْدَهُ
وَأَمَّا إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَمْرٍ , ثُمَّ وَكَّلَ غَيْرَهُ رَأْسًا بِذَلِكَ الْأَمْرِ فَأَيُّهُمَا أَوْفَى الْوَكَالَةَ جَازَ .

الْمَادَّةُ (1466) لَيْسَ لِمَنْ وَكَّلَ بِأَمْرٍ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ قَدْ أَدْنَهُ بِذَلِكَ وَقَالَ لَهُ :
اعْمَلْ بِرَأْيِكَ إِذْ لِلْوَكِيلِ حَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهُ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَكُونُ الَّذِي وَكَّلَهُ الْوَكِيلُ وَكَيْلًا لِلْمُوَكَّلِ
وَلَا يَكُونُ وَكَيْلًا لِذَلِكَ الْوَكِيلِ . حَتَّى أَنَّهُ لَا يُعْزَلُ الْوَكِيلُ الثَّانِي بِعِزْلِ الْوَكِيلِ الْأَوَّلِ أَوْ بِوَفَايَتِهِ .

الْمَادَّةُ (1467) إِذَا شَرَطْتَ الْأَجْرَةَ فِي الْوَكَالَةِ وَأَوْفَاهَا الْوَكِيلُ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ , وَإِنْ لَمْ تُشْتَرَطْ وَلَمْ
يَكُنْ الْوَكِيلُ مِمَّنْ يَخْدُمُ بِالْأَجْرَةِ كَانَ مُتَبَرِّعًا . فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِالْأَجْرَةِ .

الفصل الثاني: في بيان الوكالة بالشرَاء

الْمَادَّةُ (1468) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ بِهِ مَعْلُومًا عِلْمًا يُمْكِنُ مَعَهُ إيفَاءُ الْوَكَالَةِ عَلَى مُوجِبِ الْفِئْرَةِ
الْأَخِيرَةِ مِنَ الْمَادَّةِ (1459) وَذَلِكَ بِأَنَّ

(285/1)

ص: 286

يُبَيِّنُ الْمُوَكَّلُ جِنْسَ مَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ , وَإِنْ كَانَ لِجِنْسِهِ أَنْوَاعٌ مُتَفَاوِتَةٌ فَلَا يَكْفِي بَيَانُ الْجِنْسِ فَقَطْ .
بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ أَيْضًا نَوْعَهُ أَوْ ثَمَنَهُ فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ جِنْسَهُ أَوْ بَيَّنَّهُ لَكِنْ كَانَتْ لَهُ أَنْوَاعٌ مُتَفَاوِتَةٌ وَلَمْ يُعَيِّنْ
نَوْعَهُ أَوْ ثَمَنَهُ فَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ إِلَّا أَنْ يُوَكَّلَ تَوْكِيلاً عَامًّا . مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ غَيْرَهُ بِقَوْلِهِ اشْتَرِ لِي فَرَسًا
تَصِحُّ الْوَكَالَةُ وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَكَّلَهُ لِشِرَاءِ فَمَاشٍ لِلْبَيْتِ فَلْيَلْزِمُهُ أَنْ يُبَيِّنَ جِنْسَهُ بِأَنْ يَقُولَ : حَرِيرٌ أَوْ فَمَاشٌ
فُطْنٌ وَنَوْعَهُ بِقَوْلِهِ : هِنْدِيٌّ أَوْ شَامِيٌّ , أَوْ ثَمَنَهُ , بِقَوْلِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّوْبُّ مِنْهُ بِكَدًّا فَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ جِنْسَهُ
بِأَنْ قَالَ : اشْتَرِ لِي دَابَّةً , أَوْ فَمَاشًا , أَوْ حَرِيرًا , وَلَمْ يُبَيِّنْ نَوْعَهُ فَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ . لَكِنْ لَوْ قَالَ : اشْتَرِ
لِي فَمَاشًا لِلْبَيْتِ أَوْ حَرِيرًا مِنْ أَيِّ جِنْسٍ وَنَوْعٍ كَانَ . فَذَلِكَ مَفْوُضٌ إِلَى رَأْيِكَ أَنْتَ الْوَكَالَةُ عَامَّةٌ وَلِلْوَكِيلِ
أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ وَجِنْسٍ شَاءَ .

الْمَادَّةُ (1469) يَخْتَلَفُ الْجِنْسُ بِاخْتِلَافِ الْأَصْلِ أَوْ الْمَقْصِدِ أَوْ الصِّفَةِ . مَثَلًا بَرُّ الْفُطْنِ وَبَرُّ الْكُتَّانِ
مُخْتَلِفَا الْجِنْسِ لِاخْتِلَافِ أَصْلِهِمَا . وَصُوفُ الشَّاةِ وَجِلْدُهَا مُخْتَلِفَا الْجِنْسِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَقْصِدِ ; لِأَنَّ
الْمَقْصِدَ مِنَ الْجِلْدِ أَعْمَالُ الْجِرَابِ , وَمِنَ الصُّوفِ أَعْمَالُ الْخُصُوصَاتِ الْمُغَايِرَةِ لِذَلِكَ . كَتَسِيحِ الْخُبُوطِ
. وَالْأَبْسِطَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَجُوحُ الْإِفْرَنْجِ مُخْتَلِفُ الْجِنْسِ مَعَ جُوحِ الرُّومِ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الصَّنْعَةِ
مَعَ كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مَعْمُولًا مِنَ الصُّوفِ .

الْمَادَّةُ (1470) إِذَا خَالَفَ الْوَكِيلُ فِي الْجِنْسِ , يَعْنِي لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ مِنَ الْجِنْسِ الْفُلَانِيَّ .
وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ مِنْ غَيْرِهِ , لَا يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَإِنْ كَانَتْ فَائِدَةُ الشَّيْءِ الَّذِي اشْتَرَاهُ أُرِيدَ
يَعْنِي يَبْقَى الْمَالُ الَّذِي اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ لَهُ وَلَا يَكُونُ مُشْتَرَى لِلْمُوَكَّلِ .

الْمَادَّةُ (1471) لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ لِي كَبْشًا وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ نَعْجَةً لَا يَكُونُ الشِّرَاءُ نَافِذًا فِي حَقِّ
الْمُوَكَّلِ : وَتَكُونُ النُّعْجَةُ لِلْوَكِيلِ .

(286/1)

ص:287

المادة (1472) لَوْ قَالَ لِلْوَكِيلِ : اشْتَرِ لِي الْعَرَصَةَ الْفُلَانِيَّةَ وَقَدْ أَنْشَيْ عَلَى الْعَرَصَةِ بِنَاءً فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا وَلَكِنْ لَوْ قَالَ : اشْتَرِ لِي الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ وَأُضِيفَ إِلَيْهَا حَائِطٌ أَوْ صُغِبَتْ فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَهَا بِالْوَكَالَةِ عَلَى هَذَا الْحَالِ.

المادة (1473) لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ لِي لَبَنًا , وَلَمْ يُصَرِّحْ بِكَوْنِهِ أَيَّ لَبَنِ يُحْمَلُ عَلَى اللَّبَنِ الْمَعْرُوفِ فِي الْبَلَدَةِ.

المادة (1474) لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ أُرْزًا فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنَ الْأُرْزِ الَّذِي يُبَاعُ فِي السُّوقِ أَيُّ نَوْعٍ كَانَ.

المادة (1475) لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ عَلَى أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ دَارًا . يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ تَمَنُّهَا وَالْحَيَّ الَّتِي هِيَ فِيهِ . وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ الْوَكَالَةُ.

المادة (1476) لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ أَنْ يَشْتَرِيَ لَوْلُؤَةً أَوْ يَأْقُوتَةً حَمْرَاءَ يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ مِقْدَارَ تَمَنُّهَا وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ.

المادة (1477) يَلْزَمُ بَيَانُ مِقْدَارِ الْمُوَكَّلِ بِهِ فِي الْمُقَدَّرَاتِ أَوْ تَمَنُّهُ مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ حِنْطَةً يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ مِقْدَارَ كَيْلِهَا أَوْ تَمَنُّهَا بِقَوْلِهِ بِكَذَا دَرَاهِمَ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ.

المادة (1478) لَا يَلْزَمُ بَيَانُ وَصْفِ الْمُوَكَّلِ بِهِ بِقَوْلِهِ مَثَلًا : أَعْلَى أَوْ أَدْنَى أَوْ أَوْسَطُ : وَلَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ وَصْفُ الْمُوَكَّلِ بِهِ مُوَافِقًا لِحَالِ الْمُوَكَّلِ مَثَلًا لَوْ وَكَّلَ الْمُكَارِي أَحَدًا بِاشْتِرَاءِ دَابَّةٍ لَهُ . فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَشْتَرِيَ بَعْشَرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَرَسًا نَجْدِيًّا وَإِنْ اشْتَرَى لَا يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ . يَعْنِي لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْفَرَسُ مُشْتَرَى لِلْمُوَكَّلِ وَإِنَّمَا يَبْقَى لِلْوَكِيلِ.

المادة (1479) إِذَا قُدِّمَتْ الْوَكَالَةُ بِقَيْدٍ فَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ مُخَالَفَتُهُ , فَإِنْ خَالَفَ لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَيَبْقَى الْمَالُ الَّذِي اشْتَرَاهُ

(287/1)

ص:288

لَهُ , وَلَكِنْ إِذَا خَالَفَ لِصُورَةٍ فَاذِنَتْهَا أَرِيدُ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ فَلَا تُعَدُّ مُخَالَفَةً مَعْنَى , مَثَلًا لَوْ قَالَ : أَحَدٌ : اشْتَرِ لِي الدَّارَ الْفُلَانِيَّةَ بَعْشَرَ أَلْفٍ وَاشْتَرَاهَا الْوَكِيلُ بِأَرْبَعٍ فَلَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَتَبْقَى الدَّارُ لَهُ . وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَاهَا بِأَقْصَصٍ يَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهَا لِلْمُوَكَّلِ , كَذَلِكَ لَوْ قَالَ : اشْتَرِ نَسِيئَةً وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ نَقْدًا يَبْقَى الْمَالُ لِلْوَكِيلِ وَأَمَّا لَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ نَقْدًا وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ نَسِيئَةً : فَيَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهُ لِلْمُوَكَّلِ.

المادة (1480) إِذَا اشْتَرَى أَحَدٌ نَصَفَ الشَّيْءِ الَّذِي وَكَّلَ بِاشْتِرَائِهِ فَإِنْ كَانَ تَبْعِيضُ ذَلِكَ الشَّيْءِ مُضِرًّا لَا يَكُونُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَإِلَّا يَنْفُذُ . مَثَلًا لَوْ قَالَ : اشْتَرِ لِي طَاقَةَ قُمَاشٍ وَاشْتَرَى الْوَكِيلُ نَصَفَهَا لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَيَبْقَى ذَلِكَ لِلْوَكِيلِ أَمَّا لَوْ قَالَ : اشْتَرِ سِتَّ كَيْلَاتٍ حِنْطَةً وَاشْتَرَى ثَلَاثًا يَكُونُ قَدْ اشْتَرَاهَا لِلْمُوَكَّلِ.

المادة (1481) إِذَا قَالَ : الْمُوَكَّلُ : اشْتَرِ لِي جُوحَ حَبَّةٍ وَلَمْ يَكُنْ الْجُوحُ الَّذِي اشْتَرَاهُ الْوَكِيلُ كَافِيًا لِلْحَبَّةِ لَا يَكُونُ شِرَاؤُهُ نَافِذًا وَيَبْقَى الْجُوحُ لَهُ.

المادة (1482) كَمَا يَصِحُّ لِلْوَكِيلِ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بِدُونِ بَيَانِ قِيَمَتِهِ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ الشَّيْءَ بِقِيَمَةٍ مِثْلِهِ كَذَلِكَ يَصِحُّ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهِ بِعَبْنٍ يَسِيرٍ . وَلَكِنْ لَا يَعْطَى الْعَبْنُ الْيَسِيرُ أَيْضًا فِي الْأَنْشِيَاءِ الَّتِي يَسْعُرُهَا مُعَيَّنٌ كَاللَّحْمِ , وَالْخُبْزِ , وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَى بِعَبْنٍ فَاحِشٍ فَلَا يَنْفُذُ شِرَاؤُهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِكُلِّ حَالٍ وَيَبْقَى الْمَالُ عَلَى دِمَّتِهِ.

المادة (1483) الْإِشْتِرَاءُ عَلَى الْإِطْلَاقِ يُصْرَفُ لِلشِّرَاءِ بِالنَّفُودِ , وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ الْوَكِيلُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ إِذَا بَادَلَهُ بِشَيْءٍ مُقَابِلَةً لَا يَنْفُذُ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَيَبْقَى لِلْوَكِيلِ.

المادة (1484) إِذَا وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ بِشِرَاءِ شَيْءٍ لَازِمٍ لِمَوْسِمٍ مُعَيَّنٍ تُصْرَفُ

ص: 289

الْوَكَالَةُ لِذَلِكَ الْمَوْسِمِ أَيْضًا . مَثَلًا : لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ فِي مَوْسِمِ الرَّبِيعِ عَلَى اسْتِزَاءِ جُبَّةٍ شَالِيَةٍ , يَكُونُ قَدْ وَكَّلَهُ لِاسْتِزَاءِ جُبَّةٍ عَلَى أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا فِي هَذَا الصَّيْفِ , فَإِذَا اسْتِزَاهَا الْوَكِيلُ بَعْدَ مُرُورِ مَوْسِمِ الصَّيْفِ أَوْ فِي رَبِيعِ السَّنَةِ الْآتِيَةِ لَا يَنْفَعُ شِرَاؤُهُ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ وَتَبَقَى الْجُبَّةُ لِلْوَكِيلِ .
الْمَادَّةُ (1485) لَيْسَ لِمَنْ وَكَّلَ بِاسْتِزَاءِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ أَنْ يَسْتَرِي ذَلِكَ الشَّيْءَ لِنَفْسِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ وَإِنْ قَالَ : عِنْدَ اسْتِزَائِهِ اسْتَرَيْتُ هَذَا لِنَفْسِي بَلْ يَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتِزَاهُ بِثَمَنِ أَرِيدَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي عَيْنَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ بَعْبِنَ فَاحِشٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمُوَكَّلُ قَدْ عَيَّنَ الثَّمَنَ فَحَبِينِدُ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ لِلْوَكِيلِ وَأَيْضًا لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ اسْتَرَيْتُ هَذَا الْمَالَ لِنَفْسِي حَالِ كَوْنِ الْمُوَكَّلِ حَاضِرًا يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالُ لِلْوَكِيلِ .

الْمَادَّةُ (1486) لَوْ قَالَ : أَحَدٌ لِآخَرَ : اسْتَرِ لِي فَرَسَ فُلَانٍ , وَسَكَتَ الْوَكِيلُ مِنْ دُونِ أَنْ يَقُولَ : لَا أَوْ نَعَمْ , وَذَهَبَ وَاسْتَرَى ذَلِكَ الْفَرَسَ , فَإِنْ قَالَ : عِنْدَ اسْتِزَائِهِ : اسْتَرَيْتُهُ لِمُوَكَّلِي يَكُونُ لِمُوَكَّلِهِ , وَإِنْ قَالَ : اسْتَرَيْتُهُ لِنَفْسِي يَكُونُ لَهُ , وَإِذَا قَالَ : اسْتَرَيْتُهُ : وَلَمْ يُعَيِّنْ نَفْسَهُ . أَوْ مُوَكَّلَهُ ثُمَّ قَالَ اسْتَرَيْتُهُ لِمُوَكَّلِي : فَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ : هَذَا قَبْلَ تَلْفِ الْفَرَسِ أَوْ حُدُوثِ عَيْبٍ بِهِ يُصَدَّقُ وَإِنْ كَانَ قَالَ : هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا .
الْمَادَّةُ (1487) لَوْ وَكَّلَ شَخْصَانِ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ أَحَدًا عَلَى أَنْ يَسْتَرِيَ شَيْئًا فَلَا يَهْمَا قَصْدَ الْوَكِيلِ وَأَرَادَ عِنْدَ اسْتِزَائِهِ ذَلِكَ الشَّيْءَ يَكُونُ لَهُ .
الْمَادَّةُ (1488) لَوْ بَاعَ الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ مَالَهُ لِمُوَكَّلِهِ لَا يَصِحُّ .
الْمَادَّةُ (1489) إِذَا أَطْلَعَ الْوَكِيلُ عَلَى عَيْبِ الْمَالِ الَّذِي

ص: 290

اسْتِزَاهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَهُ إِلَى الْمُوَكَّلِ , فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهُ مِنْ دَاتِهِ , وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ بِإِلا أَمْرَ الْمُوَكَّلِ وَتَوَكُّلَهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ .
الْمَادَّةُ (1490) إِذَا اسْتَرَى الْوَكِيلُ الْمَالَ مُوجَّلاً فَهُوَ فِي حَقِّ الْمُوَكَّلِ مُوجَّلاً أَيْضًا وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ بِثَمَنِهِ نَقْدًا . وَلَكِنْ بَعْدَ اسْتِزَاءِ الْوَكِيلِ نَقْدًا إِذَا أَجَلَ الْبَائِعِ الثَّمَنَ فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَطْلُبَ الثَّمَنَ مِنَ الْمُوَكَّلِ نَقْدًا .

الْمَادَّةُ (1491) إِذَا أُعْطِيَ الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ ثَمَنَ الْمُبِيعِ مِنْ مَالِهِ وَقَبَضَهُ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمُوَكَّلِ بِعَيْنِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ الَّذِي أُعْطَاهُ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَلَهُ أَيْضًا أَنْ يَحْبِسَ الْمَالَ الْمُشْتَرَى وَيَطْلُبَ ثَمَنَهُ مِنَ مُوَكَّلِهِ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ الثَّمَنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أُعْطَاهُ إِلَى الْبَائِعِ .
الْمَادَّةُ (1492) إِذَا تَلَفَ الْمَالُ الْمُشْتَرَى فِي يَدِ الْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ , أَوْ ضَاعَ قَضَاءً يَتَلَفُ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَا يَسْقُطُ مِنَ الثَّمَنِ شَيْءٌ . وَلَكِنْ لَوْ حَبَسَهُ الْوَكِيلُ لِأَجْلِ اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ وَتَلَفَ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَوْ ضَاعَ يَلْزَمُ عَلَى الْوَكِيلِ إِدَاءُ ثَمَنِهِ .
الْمَادَّةُ (1493) لَيْسَ لِلْوَكِيلِ بِالشِّرَاءِ أَنْ يُقِيلَ الْبَيْعَ بِدُونِ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ .

الفصل الثالث: في الوكالة بالبيع

الْمَادَّةُ (1494) لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ مُطْلَقًا أَنْ يَبِيعَ مَالَ مُوَكَّلِهِ بِالثَّمَنِ الَّذِي يَرَاهُ مُنَاسِبًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا .

ص:291

المادة (1495) إذا عين الموكِّل الثمن فليس للوكيل بيعه بأنقص مما عينه الموكِّل , فإذا باع ينعقد البيع موقوفًا على إجازة الموكِّل ولو باعه بنقصان الثمن بلا إذن الموكِّل وسلم المال إلى المشتري فالموكِّل أن يضمَّنه ذلك النقصان.

المادة (1496) إذا اشترى الوكيل بالبيع مال موكِّله لنفسه لا يصح.
المادة (1497) ليس للوكيل بالبيع أن يبيع مال موكِّله لمن لا تجوز شهادتهم له إلا أن يكون قد باعه بأزيد من قيمته فحينئذٍ يصح . وأيضًا إن كان الموكِّل قد وكله وكالة عامة بقوله : بيع لمن شئت ففي هذه الحال يجوز للوكيل بيعه بثمن المثل لهؤلاء.

المادة (1498) للوكيل المطلق بالبيع أن يبيع مال موكِّله نقدًا أو نسيئةً لمدة معروفة بين التجار في حق ذلك المال وليس له أن يبيعه لمدة طويلة مخالفة للعرف والعادة وأيضًا إن كان قد وكل بالبيع بالتقدي صراحةً أو دلالةً فليس له أن يبيع نسيئةً . مثلاً لو قال : الموكِّل : بيع هذا المال نقدًا أو بيع مالي هذا وأد ديني فليس للوكيل أن يبيع ذلك المال بالنسيئة.
المادة (1499) ليس للوكيل أن يبيع نصف المال الذي في تبيعه ضررًا فإن لم يكن فيه ضرر فله ذلك.

المادة (1500) للوكيل أن يأخذ في مقابلة ثمن المال الذي باعه نسيئةً رهناً أو كفيلاً ولا يضمن إذا تلف الرهن أو أفسد الكفيل.

المادة (1501) ليس للوكيل أن يبيع بلا رهن ولا كفيل

(291/1)

ص:292

إذا قال : الموكِّل بيع الكفيل أو بالرهن.
المادة (1502) لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن المال الذي باعه من ماله إذا لم يأخذ ثمنه من المشتري.

المادة (1503) إذا قبض الموكِّل ثمن المبيع يصح وإن كان القبض حق الوكيل.
المادة (1504) إذا كان الوكيل بغير أجر فلا يكون مجبوراً على استيفاء ثمن المال الذي باعه ولا على تحصيله . ولكن يلزم أن يوكل موكِّله بقبض وتحصيل الثمن إذا لم يحصله برضائه , وأما الوكيل بالبيع بأجرة كالدلال والسمسار فهو مجبور على تحصيل الثمن واستيفائه.
المادة (1505) الوكيل بالبيع له أن يقبل البيع بنفسه ولكن لا تنفذ هذه الإقالة في حق موكِّله ويلزم على إعطاء الثمن للموكِّل.

الفصل الرابع: في بيان المسائل المتعلقة بالمأمور بالإيفاء

المادة (1506) إذا أمر أحد غيره بأداء دين عليه لرجل أو لبنت المال , وأداه المأمور من ماله , فإنه يرجع على الأمر شرط الأمر رجوعه أو لم يشترط . يعني سواء شرط الأمر رجوع المأمور بأن قال : مثلاً : أد ديني على أن أؤديه لك بعد . أو ف ديني وبعده خذ مني أو لم يشترط ذلك بأن قال : فقط أد ديني .

المادة (1507) المأمور بإيفاء الدين من ماله بدراهم مغشوشة إذا

(292/1)

ص:293

أعطى الدائن دراهم خالصة , فإنه يأخذ من الأمر دراهم مغشوشة والمأمور بإيفاء الدين بدراهم

خَالِصَةً إِذَا أَدَّى الدَّيْنَ بِدَرَاهِمٍ مَغْشُوشَةٍ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الأَمْرِ دَرَاهِمَ مَغْشُوشَةً أَيْضًا . أَمَّا لَوْ كَانَ مَأْمُورًا بِإِيقَافِ الدَّيْنِ فَبَاعَ مَالَهُ لِلدَّائِنِ وَقَاصَهُ بِدَيْنِ الأَمْرِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ الدَّيْنِ بِالْعَاقِبَةِ مَا بَلَغَ ، حَتَّى لَوْ كَانَ المَأْمُورُ قَدْ بَاعَ مَالَهُ مِنَ الدَّائِنِ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ فَلَيْسَ لِلأَمْرِ المَدِينِ أَنْ يَحْطَ الزِّيَادَةَ مِنَ دَيْنِهِ .

المَادَّةُ (1508) إِذَا أَمَرَ وَاحِدٌ آخَرَ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَهْلِهِ وَعِيَالِهِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الأَمْرِ بِمِثْلِ مَا أَنْفَقَهُ بِقَدْرِ المَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ اشْتَرَطَ رُجُوعَهُ بِقَوْلِهِ أَنُفِقْ وَأَنَا أُعْطِيكَ النِّفْقَةَ كَذَلِكَ لَوْ أَمَرَهُ بِإِنْسَاءِ دَارِهِ فَانْتَسَأَهَا المَأْمُورُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الأَمْرِ بِمَا أَنْفَقَهُ بِقَدْرِ المَعْرُوفِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ رُجُوعَهُ .

المَادَّةُ (1509) لَوْ أَمَرَ وَاحِدٌ آخَرَ بِقَوْلِهِ : أَفْرِضْ فَلَانًا كَذَا دِرْهَمًا أَوْ هَبْهُ لِيَاهَا أَوْ تَصَدَّقْ عَلَيْهِ بِهَا وَبَعْدَهُ أَنَا أُعْطِيكَ فَفَعَلَ المَأْمُورُ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الأَمْرِ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ الرُّجُوعَ بِقَوْلِهِ مِثْلًا أَنَا أُعْطِيكَ أَوْ خُذْهُ مِنِّي بَعْدَ ذَلِكَ . بَلْ قَالَ فَقَطْ : أَعْطِ فَلَانًا لِلْمَأْمُورِ الرُّجُوعَ وَلَكِنْ لَوْ كَانَ رُجُوعُ المَأْمُورِ مُتَعَارَفًا وَمُعْتَادًا بِأَنْ كَانَ فِي عِيَالِ الأَمْرِ أَوْ شَرِيكِهِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ الرُّجُوعَ .

المَادَّةُ (1510) لَا يُنْفَذُ أَمْرٌ أَحَدٌ إِلَّا فِي مَلِكِهِ فَلَوْ قَالَ : لِآخَرَ : خُذْ هَذَا المَالَ وَأَلْقِهِ فِي البَحْرِ فَأَخَذَهُ المَأْمُورُ وَأَلْقَاهُ فِي البَحْرِ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لِعَیْرِ الأَمْرِ فَلِصَاحِبِ المَالِ أَنْ يُضْمِنَ الَّذِي أَلْقَاهُ وَلَا شَيْءَ عَلَى الأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ مُجْبِرًا .

المَادَّةُ (1511) لَوْ أَمَرَ وَاحِدٌ آخَرَ أَنْ يُؤَدِّيَ دَيْنَهُ بِقَوْلِهِ . أَدِّ دَيْنِي وَقَدْرُهُ كَذَا مِنْ مَالِكَ فَوَعَدَهُ بِأَدَائِهِ ثُمَّ امْتَنَعَ عَنِ الأَدَاءِ فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ بِمَجْرَدِ وَعْدِهِ .

المَادَّةُ (1512) إِذَا كَانَ لِلأَمْرِ دَيْنٌ فِي دِمَّةِ المَأْمُورِ أَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ مِنَ النُّقُودِ

(293/1)

ص:294

وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ دَيْنَهُ مِنْهُمَا ، فَإِنَّهُ يُجْبَرُ عَلَى أَدَائِهِ . أَمَّا لَوْ قَالَ : بَعْ مَالِي الفُلَانِيَّ وَأَدِّ دَيْنِي فَلَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ المَأْمُورُ وَكَيْلًا مُتَبَرِّعًا وَإِنْ كَانَ وَكَيْلًا بِالأُجْرَةِ يُجْبَرُ عَلَى بَيْعِ المَالِ وَأَدَاءِ دَيْنِ الأَمْرِ .

المَادَّةُ (1513) إِذَا أُعْطِيَ أَحَدٌ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَالَ : أُعْطِيهَا لِذَائِنِي فَلَنْ فَلَيْسَ لِسَائِرِ غَرَمَاءِ الأَمْرِ صِلَاحِيَّةٌ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ حِصَّةً وَلَيْسَ لِلْمَأْمُورِ أَنْ يُعْطِيَ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ إِلَّا لِلدَّائِنِ الَّذِي عَيَّنَهُ لَهُ الأَمْرُ .

المَادَّةُ (1514) لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ دَيْنَهُ وَقَبْلَ أَنْ يُعْطِيَ المَأْمُورُ الدَّائِنَ ذَلِكَ المَبْلَغَ وَيُوصِلَهُ إِلَيْهِ عِلْمٌ مَوْتِ الأَمْرِ تَرْجِعُ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ إِلَى تَرْكَةِ الأَمْرِ وَيَلْزَمُ الدَّائِنُ أَنْ يَرْاجِعَ التَّرْكَةَ .

المَادَّةُ (1515) لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهَا لِذَائِنِهِ حَالَ كَوْنِهِ قَدْ نَهَاهُ عَنْ تَسْلِيمِهَا بِقَوْلِهِ لَا تُسَلِّمَهَا لَهُ مَا لَمْ تُظْهَرْ بِهَا سِنْدِي الَّذِي هُوَ فِي يَدِ الدَّائِنِ أَوْ تَأْخُذُ مِنْهُ إِيصَالًا يُشْعِرُ بِقَبْضِهَا ، فَإِذَا سَلَّمَهَا مِنْ دُونِ أَنْ يَفْعَلَ كَمَا أَمَرَهُ وَأَنْكَرَهَا الدَّائِنُ وَلَمْ يُثَبِّتْ قَبْضَهَا وَأَخَذَهَا الدَّائِنُ ثَانِيًا مِنْ الأَمْرِ فَلَهُ أَنْ يُضْمِنَهَا لِلْمَأْمُورِ .

الفصل الخامس في الخصومة

المَادَّةُ (1516) لِكُلِّ مَنْ المُدْعَى وَالمُدْعَى عَلَيْهِ أَنْ يُوكِّلَ مَنْ شَاءَ بِالْخُصُومَةِ وَلَا يَشْتَرِطُ رِضَاءُ الأَخْرَ .

المَادَّةُ (1517) إِفْرَازُ الوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ عَلَى مُوَكِّلِهِ إِنْ كَانَ فِي حُضُورِ الحَاكِمِ يُعْتَبَرُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي حُضُورِ الحَاكِمِ فَلَا يُعْتَبَرُ وَيَنْعَزَلُ هُوَ مِنَ الوَكَالَةِ .

(294/1)

ص:295

المادة (1518) إذا وكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ وَاسْتَتْنَى إِفْرَارَهُ عَلَيْهِ يَجُوزُ ، فَلَا يَصِحُّ إِفْرَارُ الْوَكِيلِ عَلَى الْمُوكِّلِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ (رَاجِعِ الْفُقْرَةَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْمَادَّةِ 1456) وَإِذَا أَقْرَ فِي حُضُورِ الْحَاكِمِ حَالِ كَوْنِهِ غَيْرَ مَأْذُونٍ بِالْإِفْرَارِ يَنْعَزَلُ مِنَ الْوَكَالَةِ.

المادة (1519) الْوَكَالَةُ بِالْخُصُومَةِ لَا تَسْتَلْزِمُ الْوَكَالَةَ بِالْقَبْضِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَيْسَ لِلْوَكِيلِ بِالِدَّعْوَى صِلَاحِيَّةٌ قَبْضُ الْمَالِ الْمَحْكُومِ بِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَكِيلاً بِالْقَبْضِ أَيْضًا .
المادة (1520) الْوَكَالَةُ بِالْقَبْضِ لَا تَسْتَلْزِمُ الْوَكَالَةَ بِالْخُصُومَةِ.

الفصل السادس: في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل

المادة (1521) لِلْمُوكِّلِ أَنْ يَعْزَلَ وَكِيْلَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ وَلَكِنْ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ آخَرَ فَلَيْسَ لَهُ عَزْلُهُ كَمَا إِذَا رَهَنَ مَدِينٌ مَالَهُ وَحَبَسَ عَقْدَ الرَّهْنِ وَبَعْدَهُ وَكَّلَ آخَرَ بِبَيْعِ الرَّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ أَجْلِ الدَّيْنِ فَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ الْمُوكِّلِ عَزْلُ ذَلِكَ الْوَكِيلِ بِدُونِ رِضَاءِ الْمُرْتَهِنِ ، كَذَلِكَ لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ بِالْخُصُومَةِ بِطَلْبِ الْمُدَّعِي لَيْسَ لَهُ عَزْلُهُ فِي غِيَابِ الْمُدَّعِي.

المادة (1522) لِلْوَكِيلِ أَنْ يَعْزَلَ نَفْسَهُ مِنَ الْوَكَالَةِ وَلَكِنْ لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ الْغَيْرِ كَمَا ذُكِرَ آنفًا يَكُونُ مَحْجُورًا عَلَى إِبْقَاءِ الْوَكَالَةِ.

المادة (1523) إِذَا عَزَلَ الْمُوكِّلُ الْوَكِيلَ يَبْقَى عَلَى وَكَالَتِهِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ خَبَرُ الْعَزْلِ وَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ صَاحِبًا إِلَى ذَلِكَ

(295/1)

ص:296

الوقت.

المادة (1524) إِذَا عَزَلَ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ يُلْزِمُهُ أَنْ يُعْلِمَ الْمُوكِّلَ بِعَزْلِهِ وَتَبْقَى الْوَكَالَةُ فِي عَهْدَتِهِ إِلَى أَنْ يُعْلِمَ الْمُوكِّلَ عَزْلَهُ.

المادة (1525) لِلْمُوكِّلِ عَزْلُ وَكِيْلِهِ الَّذِي وَكَّلَهُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ فِي غِيَابِ الْمَدِينِ أَمَا إِذَا وَكَّلَهُ الدَّائِنُ فِي حُضُورِ الْمَدِينِ فَلَا يَصِحُّ لِلدَّائِنِ عَزْلُهُ مَا لَمْ يَلْحَقْ خَبَرُ الْعَزْلِ عِلْمَ الْمَدِينِ ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذَا أَدَّى الْمَدِينُ الدَّيْنَ لِلْوَكِيلِ قَبْلَ أَنْ يُعْلِمَ عَزْلَهُ بَرِيءٌ مِنَ الدَّيْنِ.

المادة (1526) تَنْتَهِي الْوَكَالَةُ بِخِتَامِ الْمُوكِّلِ بِهِ وَيَنْعَزَلُ الْوَكِيلُ مِنَ الْوَكَالَةِ بِطَبِيعَتِهِ.

المادة (1527) يَنْعَزَلُ الْوَكِيلُ بِوَفَاةِ الْمُوكِّلِ وَلَكِنْ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ الْغَيْرِ لَا يَنْعَزَلُ.

المادة (1528) يَنْعَزَلُ وَكِيْلُ الْوَكِيلِ أَيْضًا بِمَوْتِ الْمُوكِّلِ (أَنْظُرِ الْمَادَّةَ 1466)

المادة (1529) الْوَكَالَةُ لَا تُورَثُ . يَعْنِي إِذَا مَاتَ الْوَكِيلُ يَزُولُ حُكْمُ الْوَكَالَةِ وَلِذَلِكَ لَا يَقُومُ وَارِثُ الْوَكِيلِ مَقَامَهُ.

المادة (1530) تَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بِجُنُونِ الْمُوكِّلِ أَوْ الْوَكِيلِ.

تاريخ الإرادة السنية 20 جمادى الأولى سنة 1291 هجرية .

(296/1)

ص:297

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"بعد صورة الخط الهمايوني"

(ليعمل بموجبه)

الكتاب الثاني عشر الصلح والإبراء

وَيَشْتَمَلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:
المُقَدِّمَةُ: فِي بَيَانِ بَعْضِ الإِصْطِلَاحَاتِ الفُفْهِيَّةِ
 المَادَّةُ (1531) الصُّلْحُ : هُوَ عَقْدٌ يَرْفَعُ التَّرَاجُعَ بِالْتَّرَاضِي . وَيَنْعَقِدُ بِالإِجَابِ وَالْقَبُولِ .
 المَادَّةُ (1532) المُصَالِحُ : هُوَ الَّذِي عَقَدَ الصُّلْحَ
 المَادَّةُ (1533) المُصَالِحُ عَلَيْهِ : هُوَ بَدَلُ الصُّلْحِ .
 المَادَّةُ (1534) المُصَالِحُ عَنْهُ : هُوَ الشَّيْءُ المُدْعَى بِهِ .
 المَادَّةُ (1535) الصُّلْحُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:
 القِسْمُ الأوَّلُ : الصُّلْحُ عَن

(297/1)

ص:298
 إِفْرَارٍ , وَهُوَ الصُّلْحُ الوَاقِعُ عَلَى إِفْرَارِ المُدْعَى عَلَيْهِ ,
 القِسْمُ الثَّانِي : الصُّلْحُ عَن إِنكَارٍ وَهُوَ الصُّلْحُ الوَاقِعُ عَلَى إِنكَارِ المُدْعَى عَلَيْهِ
 القِسْمُ الثَّلَاثُ : الصُّلْحُ عَن سُكُوتٍ وَهُوَ الصُّلْحُ الوَاقِعُ عَلَى سُكُوتِ المُدْعَى عَلَيْهِ بِأَن لَّا يُقِرَّ وَلَا يُنْكَرُ .
 المَادَّةُ (1536) الإِبْرَاءُ عَلَى قِسْمَيْنِ : أَحَدُهُمَا إِبْرَاءُ الإِسْقَاطِ , وَثَانِيَهُمَا إِبْرَاءُ الإِسْتِيفَاءِ أَمَّا إِبْرَاءُ
 الإِسْقَاطِ فَهُوَ أَنْ يُرَى أَحَدٌ آخَرَ مِنْ تَمَامِ حَقِّهِ الَّذِي لَهُ فِي ذِمَّتِهِ , أَوْ يَحْطُ مَقْدَارًا مِنْهُ وَهَذَا الإِبْرَاءُ
 المُبْحُوثُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ هَذَا , وَأَمَّا إِبْرَاءُ الإِسْتِيفَاءِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَن اعْتِرَافِ أَحَدٍ بِقَبْضِ
 وَاسْتِيفَاءِ حَقِّهِ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ الآخَرِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الإِفْرَارِ .
 المَادَّةُ (1537) الإِبْرَاءُ الخَاصُّ هُوَ إِبْرَاءُ أَحَدٍ مِنْ دَعْوَى مُتَعَلِّقَةٍ بِخُصُوصٍ مَا كَدَعَوَى دَارٍ , أَوْ
 مَرَزَعَةٍ , أَوْ دَعْوَى دَيْنٍ مِنْ جِهَةٍ مِنَ الجِهَاتِ .
 المَادَّةُ (1538) الإِبْرَاءُ العَامُّ إِبْرَاءُ أَحَدٍ آخَرَ مِنْ كَافَّةِ الدَّعْوَى .
البَابُ الأوَّلُ: فِي بَيَانِ مَنْ يَعْقِدُ الصُّلْحَ وَالْإِبْرَاءَ
 المَادَّةُ (1539) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ المُصَالِحُ عَاقِلًا , وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بَالِغًا فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ صُلْحُ
 المَجْنُونِ وَالمَعْتُوهِ وَالمُصَبِّى غَيْرِ المُمَيِّزِ مُطْلَقًا , وَيَصِحُّ صُلْحُ الصَّبِيِّ المَأْدُونِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ
 بَيِّنٌ , كَمَا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى الصَّبِيِّ المَأْدُونِ شَيْئًا , وَأَقْرَبَ بِهِ يَصِحُّ صُلْحُهُ عَن إِفْرَارٍ , وَلِلصَّبِيِّ
 المَأْدُونِ أَنْ يَعْقِدَ الصُّلْحَ عَلَى تَأْجِيلٍ وَإِمْهَالٍ دَيْنِهِ . وَإِذَا صَالَحَ عَلَى مِقْدَارٍ مِنْ دَيْنِهِ وَكَانَتْ لَدَيْهِ بَيِّنَةٌ لَا
 يَصِحُّ صُلْحُهُ , وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ بَيِّنَةٌ وَعَلِمَ أَنَّ خَصْمَهُ سَيُخْلِفُ

(298/1)

ص:299
 يَصِحُّ , وَإِنْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ مَالًا فَصَالَحَ عَلَى مِقْدَارِ قِيَمَتِهِ يَصِحُّ وَلَكِنْ إِذَا صَالَحَ عَلَى نُفْصَانٍ فَاجْتَسَتْ
 عَن قِيَمَةِ ذَلِكَ المَالِ لَا يَصِحُّ .
 المَادَّةُ (1540) إِذَا صَالَحَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ عَن دَعْوَاهُ يَصِحُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ضَرَرٌ بَيِّنٌ فَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ
 بَيِّنٌ لَا يَصِحُّ , فَلِذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى صَبِيٍّ كَذَا دَرَاهِمَ وَصَالَحَ أَبُوهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ كَذَا دَرَاهِمَ مِنْ
 مَالِ الصَّبِيِّ يَصِحُّ إِنْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ لَدَى المُدْعَى . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ بَيِّنَةٌ لَا يَصِحُّ , وَإِذَا كَانَ لِلصَّبِيِّ دَيْنٌ
 فِي ذِمَّةِ آخَرَ , وَصَالَحَهُ أَبُوهُ بِحِطِّ وَتَنْزِيلِ مِقْدَارٍ مِنْهُ لَا يَصِحُّ صُلْحُهُ إِنْ كَانَتْ لَدَيْهِ بَيِّنَةٌ أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ
 لَدَيْهِ بَيِّنَةٌ , وَكَانَ مَعْلُومًا أَنَّ المَدِينِ سَيُخْلِفُ البَيْمِينَ فَيَصِحُّ الصُّلْحُ جِبْنِيذٍ وَيَصِحُّ صُلْحُ وَلِيِّ الصَّبِيِّ عَلَى
 مَالِ نَسَاوِي قِيَمَتُهُ مِقْدَارَ مَطْلُوبِهِ , وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ عَيْنٌ فَاجْتَسَتْ لَا يَصِحُّ .
 المَادَّةُ (1541) لَا يَصِحُّ إِبْرَاءُ الصَّبِيِّ وَالمَجْنُونِ وَالمَعْتُوهِ مُطْلَقًا .

المادة (1542) الوكالة بالخصومة لا تستلزم الوكالة بالصلح .
المادة (1543) إذا وكل أحد آخر على أن يصالح عن دعواه , وصالح ذلك بالوكالة يلزم المصالح عليه الموكل , ولا يؤخذ الوكيل بذلك ولا يطالب به , إلا إذا كان الوكيل قد ضمن المصالح عليه ففي تلك الحال يؤخذ الوكيل بحسب كفالته , وأيضا لو صالح الوكيل عن إقرار بمال عن مال , وأضاف الصلح إلى نفسه فحينئذ يؤخذ الوكيل أي يؤخذ بدل الصلح منه , وهو يرجع على الموكل , مثلا :

(299/1)

ص:300
لو صالح الوكيل بالوكالة على كذا دراهم يلزم الموكل إعطاء ذلك المبلغ , ولا يكون الوكيل مسئولا عنه لكن لو قال : صالح على كذا , وأنا كفيئ به ففي تلك الحال يؤخذ ذلك المبلغ منه , وهو يرجع على موكله , وأيضا لو وقع الصلح عن إقرار بمال عن مال فإن كان قد عقد الوكيل الصلح بقوله : صالحني عن دعوى فلان وعقد الصلح فيكون في حكم البيع , ويؤخذ في هذه الصورة بدل الصلح من الوكيل , وهو يرجع على الموكل .

المادة (1544) إذا صالح أحد فضولا , يعني بلا أمر , عن دعوى واقعة بين شخصين فإن ضمن بدل الصلح , أو وأضاف بدل الصلح إلى ماله بقوله : على مالي الفلاني , أو أشار إلى النفود , أو الغروض الموجودة بقوله : على هذا المبلغ , أو هذه الساعة أو أطلق بقوله صالحت على كذا بدون أن يضمن أو يضيف إلى ماله , أو يشير إلى ذلك المبلغ يصح الصلح في هذه الصور الأربع , ويكون المصالح متبرعا , فإذا لم يسلم بدل الصلح في الصورة الرابعة أي في صورة الإطلاق يكون موقفا على إجازة المدعى عليه فإن أجاز صح الصلح ولزمه بدله , وإن لم يجز بطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها .

الباب الثاني في بيان بعض أحوال وشروط المصالح عليه والمصالح عنه
المادة (1545) إذا كان المصالح عليه عينيا فهو في حكم المبيع , وإذا كان دينيا فهو في حكم الثمن , وعليه فالشيء الذي يصلح لأن يكون مبيعا , أو ثمنا في البيع يصلح لأن يكون بدلا في الصلح أيضا .

(300/1)

ص:301
المادة (1546) يشترط أن يكون المصالح عليه مال المصالح , وملكه فلذلك لو أعطى المصالح مال غيره ; ليكون بدل الصلح لا يصح صلحه .

المادة (1547) يلزم أن يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين إن كانا محتاجين للقبض والتسليم , وإلا فلا مثلا : لو ادعى أحد من الدار التي هي في يد الآخر حقا , وادعى هذا من الحديقة التي هي في يد ذلك حقا , وتصالحا على أن يترك كلاهما دعويهما من دون أن يعينا مدعاهما يصح . كذلك لو ادعى أحد من الدار التي هي في يد الآخر حقا , وصالحه على بدل معلوم ليترك الدعوى يصح , ولكن لو تصالحا على أن يعطي المدعي للمدعى عليه بدلا , وأن يسلم هذا حقه لذلك لا يصح .

الباب الثالث في حق المصالح عنه

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : في الصلح عن الأعيان

المادة (1548) إن وقع الصلح عن الإقرار على مال معين عن دعوى مال معين فهو في حكم البيع , فكما يجري فيه خيار العيب والرؤية والشترط . كذلك تجري دعوى الشفعة أيضا إن كان المصالح

عَلَيْهِ , أَوْ الْمُصَالِحَ عَنْهُ عَقَارًا , وَلَوْ أُسْتَحَقَّ كُلُّ الْمُصَالِحِ عَنْهُ , أَوْ بَعْضُهُ يُسْتَرَدُّ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنْ بَدَلِ الصُّلْحِ كُلًّا , أَوْ بَعْضًا وَلَوْ أُسْتَحَقَّ بَدَلُ الصُّلْحِ كُلُّهُ , أَوْ بَعْضُهُ يَطْلُبُ الْمُدَّعِي مِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

(301/1)

ص:302

ذَلِكَ الْمِقْدَارَ مِنَ الْمُصَالِحِ عَنْهُ كُلًّا , أَوْ بَعْضًا . مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ دَارًا , وَتَصَالَحَ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ كَذَا دَرَاهِمَ مَعَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَقْرَبَ بِكُونَ الدَّارِ لَهُ يَكُونُ كَأَنَّ الْمُدَّعِي بَاعَ تِلْكَ الدَّارَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ , وَتَجْرِي فِي هَذَا أَحْكَامُ الْبَيْعِ عَلَى مَا ذُكِرَ آنفًا .
الْمَادَّةُ (1549) إِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَنِ الْإِقْرَارِ عَلَى الْمَنْفَعَةِ فِي دَعْوَى الْمَالِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْإِجَارَةِ .
مَثَلًا لَوْ صَالَحَ أَحَدٌ آخَرَ عَنْ دَعْوَى حَقِيقَةٍ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ مَدَّةً كَذَا فِي دَارِهِ يَكُونُ قَدْ اسْتَأْجَرَ تِلْكَ الدَّارَ فِي مُقَابَلَةِ الْحَقِيقَةِ تِلْكَ الْمُدَّةِ .

الْمَادَّةُ (1550) الصُّلْحُ عَنِ الْإِنْكَارِ , أَوْ السُّكُوتِ هُوَ فِي حَقِّ الْمُدَّعِي مُعَاوَضَةٌ , وَفِي حَقِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ خَلَاصٌ مِنَ الْيَمِينِ , وَقَطْعٌ لِلْمُنَازَعَةِ , فَتَجْرِي الشُّفْعَةُ فِي الْعَقَارِ الْمُصَالِحِ عَلَيْهِ , وَلَا تَجْرِي فِي الْعَقَارِ الْمُصَالِحِ عَنْهُ . وَلَوْ أُسْتَحَقَّ كُلُّ الْمُصَالِحِ عَنْهُ , أَوْ بَعْضُهُ يَرُدُّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ هَذَا الْمِقْدَارَ مِنْ بَدَلِ الصُّلْحِ كُلًّا , أَوْ بَعْضًا وَيُبَاشِرُ الْمُخَاصِمَةَ بِالْمُسْتَحَقِّ , وَيُسْتَحَقُّ بَدَلُ الصُّلْحِ كُلًّا , أَوْ بَعْضًا , وَيَرْجِعُ الْمُدَّعَى بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ إِلَى دَعْوَاهُ .

الْمَادَّةُ (1551) لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ مَالًا مُعَيَّنًا كَحَقِيقَةٍ مَثَلًا , وَصَالَحَ عَلَى مِقْدَارٍ مِنْهَا , وَأَبْرَأَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنْ دَعْوَى بَاقِيهَا يَكُونُ قَدْ أَخَذَ مِقْدَارًا مِنْ حَقِّهِ وَتَرَكَ دَعْوَى بَاقِيهَا أَيَّ اسْقَطَ حَقَّهُ فِي بَاقِيهَا .

(302/1)

ص:303

الفصل الثاني في بيان الصلح عن الدين وعن الحقوق الأخرى

الْمَادَّةُ (1552) إِذَا صَالَحَ أَحَدٌ عَنْ دَيْنِهِ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ الْآخَرَ عَلَى مِقْدَارٍ مِنْهُ يَكُونُ قَدْ اسْتَوْفَى بَعْضَ دَيْنِهِ , وَأَسْقَطَ الْبَاقِي أَيَّ أَبْرَأَ ذِمَّةَ الْمَدِينِ مِنَ الْبَاقِي .

الْمَادَّةُ (1553) إِذَا صَالَحَ أَحَدٌ عَلَى تَأْجِيلِ وَإِمْهَالِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ مَطْلُوبِهِ الَّذِي هُوَ مُعَجَّلٌ يَكُونُ قَدْ اسْقَطَ حَقَّ تَعْجِيلِهِ .

الْمَادَّةُ (1554) إِذَا صَالَحَ أَحَدٌ عَنْ مَطْلُوبِهِ الَّذِي هُوَ سِكَّةٌ خَالِصَةٌ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بِدَلِّهِ سِكَّةً مَغْشُوشَةً فَيَكُونُ قَدْ اسْقَطَ حَقَّ طَلْبِهِ سِكَّةً خَالِصَةً .

الْمَادَّةُ (1555) يَصِحُّ الصُّلْحُ بِإِعْطَاءِ الْبَدَلِ لِأَجْلِ الْخَلَاصِ مِنَ الْيَمِينِ فِي دَعَاوَى الْحُقُوقِ كَدَعْوَى حَقِّ الشَّرْبِ وَالشُّفْعَةِ وَالْمُرُورِ .

الباب الرابع في بيان الصلح والإبراء
وَيُسْتَمَلُّ عَلَى فَصْلَيْنِ:

الفصل الأول في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الصلح

الْمَادَّةُ (1556) إِذَا تَمَّ الصُّلْحُ فَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَقَطُّ الرَّجُوعُ

(303/1)

ص:304

عَنْهُ وَيَمْلِكُ الْمُدَّعِي بِالصُّلْحِ بَدْلَهُ , وَلَا يَبْقَى لَهُ حَقٌّ فِي الدَّعْوَى , وَلَيْسَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا اسْتِرْدَادُ بَدْلِ الصُّلْحِ مِنْهُ.

المادة (1557) إِذَا مَاتَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ فَلَيْسَ لَوَرَثَتِهِ فَسْخُ صُلْحِهِ.

المادة (1558) إِذَا كَانَ الصُّلْحُ فِي حُكْمِ الْمُعَاوَضَةِ فَلِلطَّرَفَيْنِ فَسْخُهُ وَإِقَالَتُهُ بِرِضَائِهِمَا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى الْمُعَاوَضَةِ بَلْ كَانَ مُتَضَمِّناً إِسْقَاطَ بَعْضِ الْحُقُوقِ فَلَا يَصِحُّ نَفْضُهُ وَفَسْخُهُ مُطْلَقاً (رَاجِعُ المَادَّةُ 51).

المادة (1559) إِذَا عُقِدَ الصُّلْحُ لِلخَّلَاصِ مِنَ الِئِمِينِ عَلَى إِعْطَاءِ بَدْلِ يَكُونُ الْمُدَّعِي قَدْ أَسْقَطَ حَقَّ خُصُومَتِهِ , وَلَا يَخْلِفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهُ.

المادة (1560) إِذَا تَلَفَ كُلُّ بَدْلِ الصُّلْحِ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ لِلْمُدَّعِي فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَتَّعَيْنُ بِالتَّعْيِينِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَضْبُوطِ بِالِاسْتِحْقَاقِ أَي يَطْلُبُ لِمَدِينِهِ كُلَّ الْمُصَالِحِ عَنْهُ , أَوْ بَعْضَهُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الصُّلْحِ الْوَاقِعِ عَنْ إِفْرَارٍ وَيَرْجِعُ الْمُدَّعَى إِلَى دَعْوَاهُ فِي الصُّلْحِ الْوَاقِعِ عَنْ انْكَارٍ , أَوْ سُكُوتِ أَنْظُرِ المَادَّتَيْنِ (1548 , 1550) , وَإِنْ كَانَ بَدْلُ الصُّلْحِ دَيْنًا أَوْ مِمَّا لَا يَتَّعَيْنُ بِالتَّعْيِينِ كَكَذِّ الْقِرْشِ فَلَا يَطْرَأُ عَلَى الصُّلْحِ خَلْلٌ وَيَلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِعْطَاءُ مِثْلِ الْمَقْدَارِ الَّذِي تَلَفَ لِلْمُدَّعَى.

الفصل الثاني في المسائل المتعلقة بأحكام الإبراء

المادة (1561) إِذَا قَالَ أَحَدٌ لَيْسَ لِي مَعَ فُلَانٍ دَعْوَى , وَلَا نِزَاعٌ ,

(304/1)

ص:305

أَوْ لَيْسَ لِي عِنْدَ فُلَانٍ حَقٌّ , أَوْ فَرَعْتُ مِنْ دَعْوَايَ الَّتِي هِيَ مَعَ فُلَانٍ , أَوْ تَرَكَتَهَا , أَوْ مَا بَقِيَ لِي عِنْدَهُ حَقٌّ أَوْ اسْتَوْفَيْتُ حَقِّي مِنْ فُلَانٍ بِالتَّمَامِ يَكُونُ قَدْ أَبْرَأَهُ.

المادة (1562) إِذَا أَبْرَأَ أَحَدٌ آخَرَ مِنْ حَقٍّ يَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ دَعْوَى ذَلِكَ الْحَقِّ.

المادة (1563) لَيْسَ لِلِإِبْرَاءِ شُمُولٌ لِمَا بَعْدَهُ . يَعْنِي إِذَا أَبْرَأَ أَحَدٌ آخَرَ تَسْقُطُ حُقُوقُهُ الَّتِي قَبْلَ الإِبْرَاءِ أَمَّا حُقُوقُهُ الْحَادِثَةُ بَعْدَ الإِبْرَاءِ فَلَهُ الإِدْعَاءُ بِهَا.

المادة (1564) إِذَا أَبْرَأَ أَحَدٌ آخَرَ مِنْ دَعْوَى مُتَعَلِّقَةٍ بِخُصُوصٍ يَكُونُ إِبْرَاءً خَاصًّا , وَلَا تُسْمَعُ بَعْدَ ذَلِكَ دَعْوَاهُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ , وَلَكِنْ لَهُ دَعْوَى حَقِّهِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْخُصُوصِ مِثْلًا إِذَا أَبْرَأَ أَحَدٌ خَصْمَهُ مِنْ دَعْوَى دَارٍ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِتِلْكَ الدَّارِ بَعْدَ الإِبْرَاءِ , وَلَكِنْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالأَرَاضِيِّ وَالضِّيَاعِ وَسَائِرِ الأُمُورِ.

المادة (1565) إِذَا قَالَ أَحَدٌ : أَبْرَأْتُ فُلَانًا مِنْ جَمِيعِ الدَّعَاوَى أَوْ لَيْسَ لِي عِنْدَهُ حَقٌّ مُطْلَقًا يَكُونُ إِبْرَاءً عَامًّا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدَّعِيَ بِحَقِّ قَبْلِ الإِبْرَاءِ حَتَّى لَوْ ادَّعَى حَقًّا مِنْ جِهَةٍ . الكِفَالَةُ لَا تُسْمَعُ فَعَلَيْهِ لَوْ ادَّعَى بِقَوْلِهِ : أَنْتَ كُنْتَ قَبْلَ الإِبْرَاءِ كَفِيلًا فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ كَذَلِكَ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ عَلَى آخَرَ بِقَوْلِهِ : أَنْتَ كُنْتَ كَفِيلًا لِمَنْ أَبْرَأْتَهُ قَبْلَ الإِبْرَاءِ أَنْظُرِ المَادَّةَ 662.

المادة (1566) إِذَا بَاعَ أَحَدٌ مَالًا , وَقَبِضَ ثَمَنَهُ , وَأَبْرَأَ الْمُشْتَرِيَّ مِنْ كَافَّةِ الدَّعَاوَى الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالمَبِيعِ , وَالمُشْتَرِي كَذَلِكَ أَبْرَأَ البَائِعِ مِنْ كَافَّةِ الدَّعَاوَى الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالثَّمَنِ المَذْكُورِ وَتَعَاطِيَا بَيْنَهُمَا وَتَأْتِقَ عَلَى هَذَا الوَجْهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ المَبِيعَ فَلَا يَكُونُ لِلِإِبْرَاءِ تَأْثِيرٌ مَا وَيَسْتَرِدُّ المُشْتَرِي الثَّمَنَ الَّذِي كَانَ أَعْطَاهُ لِلبَائِعِ.

(305/1)

ص:306

المادة (1567) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْرَأُونَ مَعْلُومِينَ وَمُعَيَّنِينَ . بِنَاءٍ عَلَيْهِ لَوْ قَالَ أَحَدٌ : أَبْرَأْتُ كَافَّةً مَدِينِي ، أَوْ لَيْسَ لِي عِنْدَ أَحَدٍ حَقٌّ لَا يَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ وَأَمَّا لَوْ قَالَ : أَبْرَأْتُ أَهْلِي الْمَحَلَّةَ الْفُلَانِيَّةَ ، وَكَانَ أَهْلُ تِلْكَ الْمَحَلَّةِ مُعَيَّنِينَ وَعِبَارَةً عَنْ أَشْخَاصٍ مَعْدُودِينَ فَيَصِحُّ الْإِبْرَاءُ .
المادة (1568) لَا يَتَوَقَّفُ الْإِبْرَاءُ عَلَى الْقَبُولِ ، وَلَكِنْ يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ فَلِذَلِكَ لَوْ أَبْرَأَ أَحَدٌ آخَرَ فَلَا يَشْتَرَطُ قَبُولُهُ وَلَكِنْ إِذَا رَدَّ الْإِبْرَاءَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بِقَوْلِهِ : لَا أَقْبَلُ الْإِبْرَاءَ يَكُونُ ذَلِكَ الْإِبْرَاءَ مَرْدُودًا . يَعْنِي لَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ . لَكِنْ لَوْ رَدَّهُ بَعْدَ قَبُولِ الْإِبْرَاءِ فَلَا يَرْتَدُّ الْإِبْرَاءُ . وَأَيْضًا إِذَا أَبْرَأَ الْمَحَالَّ لَهُ الْمَحَالَّ عَلَيْهِ ، أَوْ الدَّائِنَ الْكَفِيلَ ، وَرَدَّ ذَلِكَ الْمَحَالَّ عَلَيْهِ ، أَوْ الْكَفِيلَ لَا يَكُونُ الْإِبْرَاءُ مَرْدُودًا .
المادة (1569) يَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمَيِّتِ مِنْ دِينِهِ .
المادة (1570) إِذَا أَبْرَأَ أَحَدٌ أَحَدَ الْوَرَثَةِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِنْ دِينِهِ فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا وَنَافِدًا ، وَأَمَّا لَوْ أَبْرَأَ أَجْنَبِيًّا لَمْ يَكُنْ وَارِثًا لَهُ مِنَ الدَّيْنِ فَصَحِيحٌ وَيُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ .
المادة (1571) إِذَا أَبْرَأَ مَنْ كَانَتْ تَرَكُّهُ مُسْتَعْرَفَةً بِالذُّيُونِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَحَدَ مَدِينِيهِ لَا يَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ ، وَلَا يُنْفَذُ .
تاريخ الإرادة السننية : 6 شَوَّالِ سَنَةِ 1291 .

(306/1)

ص:307

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
"بعد صورة الخط الهمايوني"
(ليعمل بموجبه)
الكتاب الثالث عشر: في الإفراز
وَيَسْتَمَلُّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ :
الباب الأول: في بيان شروط الإفراز
المادة (1572) الْإِفْرَارُ هُوَ إِخْبَارُ الْإِنْسَانِ عَنْ حَقِّ عَلَيْهِ لِآخَرَ ، وَيُقَالُ لِذَلِكَ مُقَرٌّ وَلِهَذَا مُقَرٌّ لَهُ وَلِلْحَقِّ مُقَرٌّ بِهِ .
المادة (1573) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرُّ عَاقِلًا بَالِغًا فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ إِفْرَارُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَجْنُونَةِ وَالْمَعْتُوهُ وَالْمَعْتُوهُةَ ، وَلَا يَصِحُّ عَلَى هَوْلَاءِ إِفْرَارِ أَوْلِيائِهِمْ وَأَوْصِيائِهِمْ ،

(307/1)

ص:308

وَلَكِنَّ الصَّغِيرَ الْمُمَيَّرَ الْمَادُونَ هُوَ فِي حُكْمِ الْبَالِغِ فِي الْخُصُومَاتِ الَّتِي تَصِحُّ مَأْذُونِيَّتُهُ فِيهَا .
المادة (1574) لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرُّ لَهُ عَاقِلًا بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ لِلصَّغِيرِ الْغَيْرِ مُمَيَّرٍ يَصِحُّ ، وَيَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ ذَلِكَ الْمَالِ .
المادة (1575) يُشْتَرَطُ فِي الْإِفْرَارِ رِضَاءُ الْمُقَرِّ فَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ الْإِفْرَارُ الْوَاقِعُ بِالْجَبْرِ وَالْإِكْرَاهِ رَاجِعِ الْمَادَّةِ (1006) .
المادة (1576) يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُقَرُّ مَحْجُورًا عَلَيْهِ ، رَاجِعِ الْفَصْلَ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ الْحَجْرِ .
المادة (1577) يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُكْدَبَ ظَاهِرُ الْحَالِ الْإِفْرَارِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا أَقَرَّ الصَّغِيرُ الَّذِي لَمْ تَتَحَمَّلْ جُنَّتَهُ الْبُلُوغَ بِقَوْلِهِ : بَلَغْتُ لَا يَصِحُّ إِفْرَارُهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ .

المَادَّةُ (1578) يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَجْهُولًا جَهَالَةً فَاجْتِثَةً , أَمَّا الْجَهَالَةُ الَّتِي سَبَبُهَا فَلَا تَكُونُ مَانِعَةً لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ . مَثَلًا لَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ بِأَنَّ هَذَا الْمَالَ لِرَجُلٍ مُشِيرًا إِلَى مَالٍ مُعَيَّنٍ فِي يَدِهِ , أَوْ أَقَرَّ قَائِلًا : إِنَّ هَذَا الْمَالَ هُوَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدَةِ الْفُلَانِيَّةِ , وَلَمْ يَكُنْ أَهْلِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ مَعْدُودِينَ فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ . أَمَّا لَوْ قَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَالَ هُوَ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ , أَوْ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِي الْمَحَلَّةِ الْفُلَانِيَّةِ , وَكَانَ أَهْلِي تِلْكَ الْمَحَلَّةِ قَوْمًا مَحْصُورِينَ فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ . وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوحِ وَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَالَ لِأَحَدٍ مِنَ الرَّجُلَيْنِ فَلَهُمَا إِذَا انْتَقَا أَنْ يَأْخُذَا ذَلِكَ الْمَالَ , وَيَمْلِكَانِيهِ بَعْدَ الْأَخْذِ بِالِاسْتِرَاكِ . وَإِنْ اخْتَلَفَا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْمُقَرَّرِ الَّتِي عَلَيْهِ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْمَالَ لَهُ فَإِنَّ نَكَلَ الْمُقَرَّرُ عَنْ يَمِينِ الْاِثْنَيْنِ يَكُونُ ذَلِكَ الْمَالَ

(308/1)

ص:309

كَذَلِكَ مُشْتَرَطًا بَيْنَهُمَا , وَإِنْ نَكَلَ عَنْ يَمِينِ أَحَدِهِمَا فَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَالَ مُسْتَقْبَلًا لِمَنْ نَكَلَ عَنْ يَمِينِهِ , وَإِنْ حَلَفَ لِلِاِثْنَيْنِ يَبْرَأَ الْمُقَرَّرُ مِنْ دَعْوَاهُمَا , وَيَبْقَى الْمَالَ فِي يَدِهِ .

الْبَابُ الثَّانِي فِي بَيَانِ وَجْهِ صِحَّةِ الْإِقْرَارِ وَعَدَمِ صِحَّتِهِ

المَادَّةُ (1579) كَمَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمَعْلُومِ كَذَلِكَ يَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمَجْهُولِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ مَجْهُولِيَّةُ الْمُقَرَّرِ بِهِ فِي الْعُقُودِ الَّتِي لَا تَصِحُّ مَعَ الْجَهَالَةِ كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ مَانِعَةٌ لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ فَلِذَلِكَ إِذَا قَالَ أَحَدٌ : لِفُلَانٍ عِنْدِي أَمَانَةٌ , أَوْ عَصَبَتُ مَالَ فُلَانٍ , أَوْ سَرَفْتُهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَيُجْبَرُ عَلَى بَيَانِ وَتَعْيِينِ الْأَمَانَةِ الْمَجْهُولَةِ أَوْ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ , أَوْ الْمَغْصُوبِ . أَمَّا لَوْ قَالَ : بَعْتُ لِفُلَانٍ شَيْئًا , أَوْ اسْتَأْجَرْتُ مِنْهُ شَيْئًا فَلَا يَصِحُّ , وَلَا يُجْبَرُ عَلَى بَيَانِ مَا بَاعَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَهُ .

المَادَّةُ (1580) لَا يَتَوَقَّفُ الْإِقْرَارُ عَلَى قَبُولِ الْمُقَرَّرِ لَهُ , وَلَكِنْ يَرْتَدُّ بِرَدِّهِ , وَلَا يَبْقَى لَهُ حُكْمٌ , وَإِذَا رَدَّ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَقْدَارًا مِنَ الْمُقَرَّرِ بِهِ لَا يَبْقَى لِلِإِقْرَارِ حُكْمٌ فِي الْمَقْدَارِ الْمَرْدُودِ , وَيَصِحُّ الْإِقْرَارُ بِالْمَقْدَارِ الَّذِي لَمْ يَرُدَّ .

المَادَّةُ (1581) إِذَا اخْتَلَفَ الْمُقَرَّرُ , وَالْمُقَرَّرُ لَهُ فِي سَبَبِ الْمُقَرَّرِ بِهِ فَلَا يَكُونُ اخْتِلَافُهُمَا هَذَا مَانِعًا لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ مَثَلًا : لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ , وَأَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ مِنْ جِهَةِ تَمَنِ الْمَبِيعِ فَلَا يَكُونُ اخْتِلَافُهُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَانِعًا لِصِحَّةِ الْإِقْرَارِ .

المَادَّةُ (1582) طَلَبُ الصُّلْحِ عَنْ مَالٍ يَكُونُ بِمَعْنَى الْإِقْرَارِ بِذَلِكَ الْمَالِ , وَأَمَّا . طَلَبُ الصُّلْحِ عَنْ دَعْوَى مَالٍ فَلَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِذَلِكَ الْمَالِ , فَعَلَيْهِ إِذَا قَالَ أَحَدٌ لِأَخَرَ : لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَأَعْطِنِي إِيَّاهَا فَطَلَبَ مِنْهُ الصُّلْحَ قَائِلًا :

(309/1)

ص:310

صَالِحِي عَلَى الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ بِسَبْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ دِرْهَمًا يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ دِرْهَمِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُ , وَلَكِنْ لَوْ طَلَبَ الصُّلْحَ لِمَجْرَدِ دَفْعِ الْمُنَازَعَةِ بِقَوْلِهِ : صَالِحِي عَنْ دَعْوَى الْأَلْفِ دِرْهَمِ فَلَا يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ .

المَادَّةُ (1583) إِذَا طَلَبَ أَحَدٌ شِرَاءَ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ شَخْصٍ آخَرَ أَوْ اسْتِئْجَارَهُ , أَوْ اسْتِعَارَتَهُ , أَوْ قَالَ : هَبْنِي إِيَّاهُ وَأُودِعْنِي إِيَّاهُ , أَوْ قَالَ الْآخَرُ : خُذْهُ وَدِيعَةً وَقَبِلْ يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِعَدَمِ كَوْنِ الْمَالِ لَهُ .

المَادَّةُ (1584) الْإِقْرَارُ الْمَعْلُوقُ بِالشَّرْطِ بَاطِلٌ . وَلَكِنْ إِذَا عَلِقَ بِرِزْمَانٍ صَالِحٍ لِحُلُولِ الْأَجَلِ فِي غَرْفِ النَّاسِ يُحْمَلُ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالَّذِينَ الْمُوجَلِ مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِأَخَرَ : إِذَا وَصَلْتُ الْمَحَلَّ الْفُلَانِيَّ , أَوْ إِذَا أَحَدْتُ عَلَى عَهْدِي الْمَصْلَحَةَ الْفُلَانِيَّةَ فَيَنْبِي مَدِينٍ لَكَ بِكَذَا فَيَكُونُ إِقْرَارُهُ هَذَا بَاطِلًا , وَلَا يَلْزَمُهُ تَأْدِيَتُهُ

المَبْلَغُ الْمَذْكُورُ ، وَلَكِنْ إِذَا قَالَ : إِذَا أَتَى أَوَّلَ الشَّهْرِ الْفُلَانِي ، أَوْ يَوْمَ قَاسِمٍ فَأَنْبِي مَدِينٍ لَكَ بِكَذَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِفْرَارِ بِالذَّيْنِ الْمُوجَلِّ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ تَأْدِيَةُ الْمَبْلَغِ عِنْدَ حُلُولِ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، رَاجِعُ الْمَادَّةَ (40) .
 الْمَادَّةُ (1585) الْإِفْرَارُ بِالْمُشَاعِ صَحِيحٌ فَعَلَيْهِ إِذَا أَقْرَأَ أَحَدٌ بِحِصَّةٍ شَائِعَةٍ مِنْ مَلِكٍ عَقَارٍ فِي يَدِهِ كَالنِّصْفِ ، أَوْ الثُّلُثِ وَصَدَقَهُ الْآخَرُ ثُمَّ تَوَفَّى الْمُقْرَأَ قَبْلَ الْإِفْرَارِ وَالنَّسْلِيمِ فَلَا يَكُونُ شَيْعُ الْمُقْرَأِ بِهِ مَانِعًا لِبِصْحَةِ هَذَا الْإِفْرَارِ .
 الْمَادَّةُ (1586) إِفْرَارُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةِ مُعْتَبَرٌ ، وَلَكِنْ إِفْرَارُ النَّاطِقِ بِإِشَارَتِهِ لَا يُعْتَبَرُ ، مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِلنَّاطِقِ : هَلْ لِفُلَانٍ عَلَيْكَ كَذَا دَرَاهِمَ فَلَا يَكُونُ قَدْ أَقْرَأَ بِذَلِكَ الْحَقِّ إِذَا خَفَضَ رَأْسَهُ .

(310/1)

ص:311

البَابُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْإِفْرَارِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْإِفْرَارِ الْعُمُومِيَّةِ

الْمَادَّةُ (1587) يَلْزَمُ الْمَرْءُ بِإِفْرَارِهِ بِمُوجِبِ الْمَادَّةِ التَّاسِعَةِ وَالسَّبْعِينَ ، وَلَكِنْ إِذَا كُذِّبَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ فَلَا يَبْقَى لِإِفْرَارِهِ حُكْمٌ ، فَعَلَيْهِ لَوْ ظَهَرَ مُسْتَحَقُّ لَشَيْءٍ فِي يَدِ آخَرَ قَدْ اشْتَرَاهُ ، وَادَّعَى الْمُسْتَحَقُّ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَدَى الْمُحَاكِمَةِ قَالَ ذَلِكَ الْآخَرُ : إِنَّ هَذَا الْمَالَ هُوَ لِفُلَانٍ ، وَقَدْ بَاعَنِي إِيَّاهُ . إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ أَثْبَتَ دَعْوَاهُ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ لَهُ . فَلِلْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيَسْتَرُدُّ نَمَنَ الْمَبِيعِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أَقْرَأَ جِئِنَ الْمُحَاكِمَةَ بِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ مَالُ الْبَائِعِ ، وَأُكْرَهَ دَعْوَةَ الْمُسْتَحَقِّ ؛ لِأَنَّ إِفْرَارَهُ قَدْ كُذِّبَ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ حُكْمٌ فَلَا يَكُونُ مَانِعًا مِنَ الرُّجُوعِ .
 الْمَادَّةُ (1588) لَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَنِ الْإِفْرَارِ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ ، فَعَلَيْهِ لَوْ قَالَ أَحَدٌ : إِنِّي مَدِينٌ لِفُلَانٍ بِكَذَا بَرِّهْمًا فَيَلْزَمُ بِإِفْرَارِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنِّي رَجَعْتُ عَنِ إِفْرَارِي .
 الْمَادَّةُ (1589) إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي إِفْرَارِهِ فَيُخْلِفُ الْمُقْرَأُ لَهُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْمُقْرَأِ كَاذِبًا . مَثَلًا لَوْ أُعْطِيَ أَحَدٌ سِنْدًا لِآخَرَ مُحَرَّرًا فِيهِ : إِنِّي قَدْ اسْتَقْرَضْتُ كَذَا دَرَاهِمَ مِنْ فُلَانٍ ثُمَّ قَالَ : إِنِّي ، وَإِنْ كُنْتُ أُعْطِيتُ هَذَا السِّنْدَ لَكُنِّي مَا أَحَدْتُ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ لِحَدِّ الْآنَ ، يَخْلِفُ الْمُقْرَأُ لَهُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْمُقْرَأِ كَاذِبًا فِي إِفْرَارِهِ هَذَا .
 الْمَادَّةُ (1590) إِذَا أَقْرَأَ أَحَدٌ لِآخَرَ بِقَوْلِهِ : لَكَ فِي ذِمَّتِي كَذَا دَرَاهِمَ

(311/1)

ص:212

ذِمَّتِي وَقَالَ الْآخَرُ : هَذَا الذِّمُّ لَيْسَ لِي ، وَإِنَّمَا هُوَ لِفُلَانٍ وَصَدَقَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ يَكُونُ ذَلِكَ الذِّمُّ لِلْمَقْرَأِ لَهُ الثَّانِي ، وَلَكِنْ يَكُونُ حَقُّ قَبْضِهِ لِلْمَقْرَأِ لَهُ الْأَوَّلِ ، يَعْنِي لَا يُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى آدَاءِ الْمُقْرَأِ بِهِ لِلْمَقْرَأِ لَهُ الثَّانِي إِذَا طَالَبَهُ أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ الْمَدِينُ الْمُقْرَأَ بِهِ لِلْمَقْرَأِ لَهُ الثَّانِي بِرِضَاهُ تَبَرُّأَ ذِمَّتِهِ ، وَلَيْسَ لِلْمَقْرَأِ لَهُ الْأَوَّلِ أَنْ يُطَالَبَهُ بِهِ ثَانِيَةً .

الفَصْلُ الثَّانِي: فِي بَيَانِ نَفْيِ الْمَلِكِ وَالِاسْمِ الْمُسْتَعَارِ

الْمَادَّةُ (1591) إِذَا أَضَافَ الْمُقْرَأُ بِهِ إِلَى نَفْسِهِ فِي إِفْرَارِهِ يَكُونُ قَدْ وَهَبَهُ لِلْمَقْرَأِ لَهُ ، وَلَا يَتِمُّ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَسْلِيمٌ وَقَبْضٌ ، وَإِذَا لَمْ يُضِفْهُ إِلَى نَفْسِهِ يَكُونُ قَدْ أَقْرَأَ بِأَنَّ الْمُقْرَأَ بِهِ مَلِكٌ لِلْمَقْرَأِ لَهُ قَبْلَ الْإِفْرَارِ وَنَفْيِ الْمَلِكِ عَنِ نَفْسِهِ . مَثَلًا لَوْ قَالَ أَحَدٌ : إِنَّ كَافَّةَ أَمْوَالِي وَأَشْيَائِي الَّتِي فِي يَدِي هِيَ لِفُلَانٍ ، وَلَيْسَ لِي فِيهَا عِلَاقَةٌ مُطْلَقًا يَكُونُ جِئِنْدًا قَدْ وَهَبَ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ وَأَشْيَائِهِ الْمَوْجُودَةِ فِي يَدِهِ لِذَلِكَ الشَّخْصِ ، وَيَلْزَمُهُ النَّسْلِيمُ وَالْقَبْضُ . وَإِنْ قَالَ : إِنَّ كَافَّةَ الْأَمْوَالِ وَالْأَشْيَاءِ الْمُنْسُوبَةِ لِي مَا عَدَا ثِيَابِي الَّتِي هِيَ عَلَى لِفُلَانٍ

وَلَيْسَ لِي فِيهَا عَلاَقَةٌ مُطْلَقًا يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَمْوَالِ وَالْأَشْيَاءِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ أَيُّ الَّتِي يُقَالُ بِأَنَّهَا لَهُ هِيَ لِذَلِكَ الشَّخْصِ مَا عَدَا الثِّيَابَ الَّتِي كَانَ يَلْبَسُهَا ذَلِكَ الْوَقْتُ , وَيَكُونُ قَدْ نَفَى الْمَلِكَ , وَلَكِنْ لَوْ مَلَكَ أَشْيَاءَ بَعْدَ إِفْرَارِهِ هَذَا , فَلَا يَكُونُ إِفْرَارُهُ هَذَا شَامِلًا لِتِلْكَ الْأَشْيَاءِ .
كَذَلِكَ لَوْ قَالَ : إِنَّ كَافَّةَ أَمْوَالِي وَأَشْيَائِي الَّتِي فِي حَانُوتِي هَذَا هِيَ لِوَلَدِي الْكَبِيرِ فُلَانٍ , وَلَيْسَ لِي عَلاَقَةٌ فِيهَا فَيَكُونُ قَدْ وَهَبَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ جَمِيعَ أَشْيَائِهِ وَأَمْوَالِهِ الَّتِي هِيَ فِي الْحَانُوتِ لِذَلِكَ الْوَلَدِ الْكَبِيرِ , وَيُلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ , وَإِنْ قَالَ : إِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَالْأَمْوَالِ الَّتِي هِيَ فِي حَانُوتِي هَذَا لِابْنِي الْكَبِيرِ فُلَانٍ , وَلَيْسَ لِي فِيهَا عَلاَقَةٌ يَكُونُ حِينَئِذٍ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَمْوَالِ وَالْأَشْيَاءِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْحَانُوتِ لِوَلَدِهِ الْكَبِيرِ وَنَفَى الْمَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَكِنْ لَوْ وَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ

(312/1)

ص:313

أَشْيَاءَ أُخْرَى فِي ذَلِكَ الْحَانُوتِ لَا يَكُونُ إِفْرَارُهُ هَذَا شَامِلًا لِتِلْكَ الْأَشْيَاءِ . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ أَحَدٌ : إِنَّ حَانُوتِي الَّتِي هِيَ فِي الْمَحَلِّ الْفُلَانِيِّ الْمُنْسُوبِ لِي هُوَ لِزَوْجَتِي يَكُونُ ذَلِكَ الْحَانُوتُ لِزَوْجَتِي قَبْلَ الْإِفْرَارِ , وَيَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ الْحَانُوتَ لَيْسَ بِمِلْكِهِ .
الْمَادَّةُ (1592) إِذَا قَالَ أَحَدٌ فِي حَقِّ الْحَانُوتِ الَّذِي فِي يَدِهِ بِمُوجِبِ سَنَدٍ : إِنَّهُ مِلْكُ فُلَانٍ , وَلَيْسَ لِي عَلاَقَةٌ فِيهِ وَاسْمِي الْمَحَرَّرُ فِي سَنَدِهِ مُسْتَعَارٌ , أَوْ قَالَ فِي حَقِّ حَانُوتِ مَمْلُوكٍ اشْتَرَاهُ بِسَنَدٍ مِنْ أُخْرٍ : إِنَّنِي كُنْتُ قَدْ اشْتَرَيْتُهُ لِفُلَانٍ , وَإِنَّ الدَّرَاهِمَ الَّتِي أَدَيْتُهَا نَمَنَّا لَهُ هِيَ مِنْ مَالِهِ , وَقَدْ حَرَّرَ اسْمِي فِي سَنَدِهِ مُسْتَعَارًا . يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ الْحَانُوتَ مِلْكُ ذَلِكَ الشَّخْصِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .
الْمَادَّةُ (1593) إِذَا قَالَ أَحَدٌ : إِنَّ الذِّينَ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ بِمُوجِبِ سَنَدٍ , وَهُوَ كَذَا دِرْهَمًا , وَإِنْ كَانَ قَدْ تَحَرَّرَ بِاسْمِي إِلَّا أَنَّهُ لِفُلَانٍ وَاسْمِي الَّذِي تَحَرَّرَ فِي السَّنَدِ مُسْتَعَارٌ يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّ الْمَبْلُغَ الْمَذْكُورَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هُوَ حَقٌّ لِذَلِكَ .
الْمَادَّةُ (1594) إِذَا كَانَ أَحَدٌ قَدْ نَفَى الْمَلِكَ بِإِفْرَارِهِ حَسَبَ مَا ذُكِرَ أَوْ أَقَرَّ بِكَوْنِ اسْمِهِ مُسْتَعَارًا فِي حَالِ صِحَّتِهِ يَكُونُ إِفْرَارُهُ مُعْتَبَرًا , وَيُلْزَمُ بِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ , وَتُلْزَمُ بِهِ وَرَثَتُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ , وَلَكِنْ لَوْ أَقَرَّ بِالْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فَحُكْمُهُ يُعْلَمُ مِنَ الْفَصْلِ الْآتِي .

(313/1)

ص:314

الفصل الثالث: في بيان إقرار المريض بمرض الموت

الْمَادَّةُ (1595) مَرَضُ الْمَوْتِ هُوَ الْمَرَضُ الَّذِي يَعْجِزُ الْمَرِيضُ فِيهِ عَنْ رُؤْيَةِ مَصَالِحِهِ الْخَارِجَةِ عَنْ دَارِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الذُّكُورِ وَيَعْجِزُ عَنْ رُؤْيَةِ الْمَصَالِحِ الدَّاخِلَةِ فِي دَارِهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْإِنَاثِ , وَالَّذِي يَكُونُ فِيهِ خَوْفُ الْمَوْتِ فِي الْأَكْثَرِ وَيَمُوتُ , وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ قَبْلَ مُرُورِ سَنَةٍ سِوَاءَ كَانَ مُلَازِمًا لِلْفِرَاشِ , أَوْ لَمْ يَكُنْ , وَإِذَا امْتَدَّ مَرَضُهُ , وَكَانَ دَائِمًا عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ وَمَضَى عَلَيْهِ سَنَةٌ يَكُونُ فِي حُكْمِ الصَّحِيحِ , وَتَكُونُ تَصَرُّفَاتُهُ كَتَصَرُّفَاتِ الصَّحِيحِ مَا لَمْ يَمْتَدَّ مَرَضُهُ وَيَتَغَيَّرَ حَالُهُ أَمَا إِذَا اسْتَدَّ مَرَضُهُ وَتَغَيَّرَ حَالُهُ وَتَوَقَّيَ قَبْلَ مُضِيِّ سَنَةٍ فَيَعُدُّ مَرَضُهُ اعْتِبَارًا مِنْ وَقْتِ التَّغْيِيرِ إِلَى الْوَفَاةِ مَرَضٌ مَوْتٍ .
الْمَادَّةُ (1596) إِفْرَارُ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ , أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ سِوَى زَوْجَتِهِ , أَوْ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ لَهَا وَارِثٌ سِوَى زَوْجَتِهَا فِي مَرَضِ الْمَوْتِ يُعْتَبَرُ إِفْرَارُهُ عَلَى أَنَّهُ نَوْعٌ وَصِيَّةٌ ; فَلِذَلِكَ إِذَا نَفَى الْمَلِكُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ عَنْ جَمِيعِ أَمْوَالِهِ وَأَقَرَّ بِهَا لِغَيْرِهِ بَصِيحٌ , وَلَيْسَ لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَرْكِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ . كَذَلِكَ لَوْ نَفَى الْمَلِكُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ سِوَى زَوْجَتِهِ عَنْ جَمِيعِ أَمْوَالِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ , وَأَقَرَّ بِهَا لَهَا , أَوْ لَوْ نَفَى الْمَلِكُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهَا سِوَى زَوْجَتِهَا عَنْ جَمِيعِ

أَمْوَالِهَا وَأَقْرَبَتْ بِهَا لَهُ يَصِحُّ , وَلَيْسَ لِأَمِينِ بَيْتِ الْمَالِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِتَرْكَةِ أَحَدِهِمَا بَعْدَ الْوَفَاةِ .
الْمَادَّةُ (1597) لَوْ أَقْرَّ أَحَدٌ حَالَ مَرَضِهِ بِمَالٍ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ وَفَاقَ بَعْدَ إِفْرَارِهِ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ يَكُونُ
إِفْرَارُهُ هَذَا مُعْتَبَرًا .
الْمَادَّةُ (1598) إِذَا أَقْرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بَعِينٍ , أَوْ دَيْنٍ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ ثُمَّ مَاتَ يَكُونُ إِفْرَارُهُ مَوْفُوفًا
عَلَى إِجَازَةِ

(314/1)

ص:315

بَاقِي الْوَرِثَةِ . فَإِنْ أَجَازُوهُ كَانَ مُعْتَبَرًا , وَإِنْ لَمْ يُجَازُوهُ لَا يُعْتَبَرُ إِفْرَارُهُ , وَلَكِنْ إِذَا صَدَّقَهُ بَاقِي الْوَرِثَةِ
فِي حَالِ حَيَاتِهِ فَلَيْسَ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَنْ تَصَدِيقِهِمْ , وَيَكُونُ ذَلِكَ الْإِفْرَارُ مُعْتَبَرًا , وَأَيْضًا الْإِفْرَارُ لِلْوَارِثِ
بِالْأَمَانَةِ صَحِيحٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ . فَعَلَيْهِ إِذَا أَقْرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ يَكُونُهُ قَدْ قَبِضَ أَمَانَتَهُ الَّتِي هِيَ عِنْدَ
وَارِثِهِ , أَوْ أَقْرَّ يَكُونُهُ قَدْ اسْتَهْلَكَ أَمَانَةَ وَارِثِهِ الْمَعْلُومَةَ الَّتِي أَوْدَعَهَا عِنْدَهُ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ . مَثَلًا لَوْ أَقْرَّ
أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِقَوْلِهِ : أَخَذْتُ وَقَبِضْتُ أَمَانَتِي الَّتِي أَوْدَعْتُهَا عِنْدَ ابْنِي فَلَنْ يَصِحُّ إِفْرَارُهُ وَيَكُونُ
مُعْتَبَرًا , وَكَذَا لَوْ قَالَ : إِنَّ ابْنِي فَلَانًا أَخَذَ بِالْوَكَالَةِ دَيْنِي الَّذِي هُوَ عَلَى فَلَانٍ , وَسَلَّمَهُ لِي يَكُونُ إِفْرَارُهُ
مُعْتَبَرًا . كَذَلِكَ لَوْ قَالَ : بَعْتُ خَاتَمَ الْأَلْمَاسِ الَّذِي كَانَ وَدِيعَةً , أَوْ عَارِيَةً عِنْدِي لِابْنِي فَلَانِ الَّذِي قِيمَتُهُ
خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ وَصَرَفْتُ ثَمَنَهُ فِي أُمُورِي وَاسْتَهْلَكْتُهُ يَكُونُ إِفْرَارُهُ مُعْتَبَرًا , وَيَلْزَمُ تَضَمُّنُ قِيمَةِ
ذَلِكَ الْخَاتَمِ مِنَ التَّرِكَةِ .

الْمَادَّةُ (1599) الْمُرَادُ مِنَ الْوَارِثِ فِي هَذَا الْمُبْحَثِ هُوَ الَّذِي كَانَ وَارِثًا لِلْمَرِيضِ فِي وَقْتِ وَفَاتِهِ .
أَمَّا الْوَرِثَةُ الْحَادِثَةُ بِسَبَبِ حَاصِلِ فِي وَقْتِ وَفَاةِ الْمُفْرَرِ , وَلَمْ تَكُنْ قَبْلًا فَلَا تَكُونُ مَانِعَةً لِصِحَّةِ الْإِفْرَارِ
فَعَلَيْهِ إِذَا أَقْرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِمَالٍ لِامْرَأَةٍ أَعْجَنِيَّةٍ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَمَاتَ يَكُونُ إِفْرَارُهُ نَافِذًا . وَأَمَّا
الْإِفْرَارُ لِمَنْ كَانَتْ وَرِثَتُهُ قَدِيمَةً , وَلَمْ تَكُنْ حَاصِلَةً بِسَبَبِ حَادِثٍ كَهَذَا فَلَا يَكُونُ إِفْرَارُهُ نَافِذًا , مَثَلًا لَوْ
أَقْرَّ مَنْ لَهُ ابْنٌ لِأَحَدِ إِخْوَتِهِ مِنْ أَبَوَيْنِ بِمَالٍ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِهِ لَا يَكُونُ إِفْرَارُهُ نَافِذًا ; لِمَا أَنَّ أَحَاهُ
يَرِثُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ أَحَاهُ .

الْمَادَّةُ (1600) إِفْرَارُ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِالْإِسْنَادِ إِلَى زَمَنِ الصِّحَّةِ فِي حُكْمِ الْإِفْرَارِ فِي زَمَنِ
الْمَرَضِ , فَلَوْ أَقْرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى دَيْنَهُ الَّذِي عَلَى وَارِثِهِ فِي زَمَانِ صِحَّتِهِ لَا يُنْفَذُ
إِفْرَارُهُ مَا لَمْ يُجْزَ بَاقِي الْوَرِثَةِ , كَذَلِكَ لَوْ أَقْرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بِأَنَّهُ قَدْ

(315/1)

ص:316

وَهَبَ مَالَهُ الْفُلَانِيَّ حَالَ صِحَّتِهِ لِأَحَدٍ وَرَثَتِهِ فَلَانٍ , وَأَنَّهُ سَلَّمَهُ إِيَّاهُ لَا يُنْفَذُ إِفْرَارُهُ مَا لَمْ يُنْبِتْ بَيِّنَةٌ , أَوْ
يُجْزَهُ بَاقِي الْوَرِثَةِ .

الْمَادَّةُ (1601) إِفْرَارُ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ بَعِينٍ , أَوْ دَيْنٍ لِأَعْجَنِيٍّ أَيْ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثَهُ ,
صَحِيحٌ اسْتِحْسَانًا , وَإِنْ اسْتَعْرَقَ جَمِيعَ أَمْوَالِهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ كَذِبُ الْمُفْرَرِ فِي إِفْرَارِهِ بَانَ كَانَ مَعْلُومًا
بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ لِأَشْخَاصٍ كَثِيرِينَ يَكُونُ الْمُفْرَرُ بِهِ مُلْكًا لِلْمُفْرَرِ بَانَ كَانَ قَدْ بَاعَ الْمُفْرَرُ بِهِ لِلْمُفْرَرِ فِي تِلْكَ
الْبُرْهَةِ , أَوْ وَهَبَ لَهُ , أَوْ انْتَقَلَ لَهُ إِرْثًا مِنْ آخَرَ فِي تِلْكَ الْحَالِ يُنْظَرُ . فَإِذَا لَمْ يَكُنْ إِفْرَارُهُ أَتْنَاءَ بَحْثِ
وَصِيَّةٍ فَتَكُونُ بِمَعْنَى الْهَبَةِ وَيَلْزَمُ التَّسْلِيمُ , وَإِذَا كَانَ أَتْنَاءَ بَحْثِ وَصِيَّةٍ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى الْوَصِيَّةِ ,
وَعَلَى كُلِّئَا الْحَالَيْنِ تُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ فَقَطْ .

الْمَادَّةُ (1602) دِيُونُ الصِّحَّةِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى دِيُونِ الْمَرَضِيِّ , يَعْنِي نُقَدَّمُ الدُّيُونُ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّةٍ مِنْ
كَانَتْ تَرْكُهُ غَرِيمَةً فِي حَالِ صِحَّتِهِ عَلَى الدُّيُونِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ بِإِفْرَارِهِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ , وَعَلَى

ذَلِكَ فَتَسْتَوْفَى أَوْ لَا دُيُونُ الصِّحَّةِ مِنْ تَرْكَةِ الْمَرِيضِ وَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ تُؤَدَّى مِنْهُ دُيُونُ الْمَرَضِ , وَلَكِنَّ الدُّيُونَ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّةِ الْمَرِيضِ بِأَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ غَيْرِ الْإِقْرَارِ كَالدُّيُونِ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِذِمَّتِهِ بِأَسْبَابِ الشِّرَاءِ وَالِاسْتِقْرَاضِ وَاتِّلَافِ الْمَالِ الْمُشَاهَدِ وَالْمَعْلُومِ لِلنَّاسِ فَهِيَ فِي حُكْمِ دُيُونِ الصِّحَّةِ , وَإِذَا كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ شَيْئًا مِنَ الْأَعْيَانِ فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا الْمُنْوَالِ أَيْضًا . يَعْنِي إِذَا أَقَرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ لِأَجْنَبِيٍّ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ مَا لَمْ تُؤَدَّ دُيُونُ الصِّحَّةِ , أَوْ الدُّيُونُ الَّتِي تَرْتَبَتْ فِي ذِمَّتِهِ بِأَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ , وَكَانَتْ فِي حُكْمِ دُيُونِ الصِّحَّةِ .
الْمَادَّةُ (1603) إِذَا أَقَرَّ أَحَدٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِكُونِهِ قَدْ اسْتَوْفَى دَيْنَهُ الَّذِي فِي ذِمَّةِ أَجْنَبِيٍّ يُنْظَرُ . فَإِنْ كَانَ هَذَا الدَّيْنُ قَدْ تَعَلَّقَ فِي ذِمَّةِ

(316/1)

ص:317
الْأَجْنَبِيَّ حَالَ مَرَضِ الْمُقَرَّرِ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ , وَلَكِنْ لَا يَنْفَعُ فِي حَقِّ غُرْمَاءِ الصِّحَّةِ . وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُ هَذَا قَدْ تَعَلَّقَ فِي ذِمَّةِ الْأَجْنَبِيَّ فِي حَالَ صِحَّةِ الْمُقَرَّرِ فَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ سَوَاءً كَانَ مَدِينًا بِدُيُونِ صِحَّةٍ أَوْ لَا مَثَلًا لَوْ أَقَرَّ الْمَرِيضُ بَعْدَ بَيْعِهِ مَالًا فِي حَالَ مَرَضِهِ بِأَنَّهُ قَبِضَ ثَمَنَهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ غُرْمَاءُ صِحَّةٍ فَلَهُمْ أَلَّا يُعْتَبَرُوا هَذَا الْإِقْرَارَ . وَإِذَا بَاعَ مَالًا فِي حَالَ صِحَّتِهِ , وَأَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ يَصِحُّ إِقْرَارُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ , وَإِنْ كَانَ لَهُ غُرْمَاءُ صِحَّةٍ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : لَا نَعْتَبِرُ هَذَا الْإِقْرَارَ .

الْمَادَّةُ (1604) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُؤَدِّيَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ دَيْنَ أَحَدِ غُرْمَائِهِ وَيَبْطُلَ حُقُوقَ دَائِيئِهِ الْأَخْرَيْنِ , وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُؤَدِّيَ ثَمَنَ الْمَالِ الَّذِي اسْتَرَاهُ , أَوْ الْفَرَضَ الَّذِي اسْتَقْرَضَهُ أَنْتَاءَ مَرَضِهِ .
الْمَادَّةُ (1605) الْكِفَالَةُ بِالْمَالِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ فِي حُكْمِ الدَّيْنِ الْأَصْلِيِّ بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ كَفَلَ أَحَدٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ دَيْنَ وَارِثِهِ أَوْ مَطْلُوبَهُ لَا يَكُونُ نَافِذًا , وَإِذَا كَفَلَ الْأَجْنَبِيَّ يُعْتَبَرُ مِنْ ثَلَاثِ مَالِهِ , وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ بِكُونِهِ قَدْ كَفَلَ الْأَجْنَبِيَّ فِي حَالَ صِحَّتِهِ فَيُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ مِنْ مَجْمُوعِ مَالِهِ , وَلَكِنْ تَقَدَّمَ دُيُونُ الصِّحَّةِ إِنْ وَجِدَتْ .

الباب الرابع في بيان الإقرار بالكتابة

الْمَادَّةُ (1606) الْإِقْرَارُ بِالْكِتَابَةِ كَالْإِقْرَارِ بِاللِّسَانِ رَاجِعُ الْمَادَّةِ (69)
الْمَادَّةُ (1607) أَمَرَ أَحَدٌ آخَرَ بِأَنْ يَكْتُبَ إِقْرَارَهُ هُوَ إِقْرَارٌ حُكْمًا

(317/1)

ص:318
بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ أَمَرَ أَحَدٌ كَاتِبًا بِقَوْلِهِ : أَكْتُبْ لِي سَنَدًا يَحْتَوِي أَنِّي مَدِينٌ لِفُلَانٍ بِكَذَا دَرَاهِمَ وَوَقَعَ عَلَيْهِ بِإِمضائه أَوْ خَنَمِهِ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْإِقْرَارِ بِالْكِتَابَةِ كَالسَّنَدِ الَّذِي كَتَبَهُ بِحِطِّ يَدِهِ .
الْمَادَّةُ (1608) الْفَيْوُودُ الَّتِي هِيَ فِي دَفَاتِرِ التُّجَّارِ الْمُعْتَدَّةِ بِهَا هِيَ مِنْ قِبَلِ الْإِقْرَارِ بِالْكِتَابَةِ أَيْضًا مَثَلًا لَوْ قَبِلَ أَحَدُ التُّجَّارِ فِي دَفْتَرِهِ أَنَّهُ مَدِينٌ لِفُلَانٍ بِمِقْدَارِ كَذَا يَكُونُ قَدْ أَقَرَّ بِدَيْنِ مِقْدَارِ ذَلِكَ , وَيَكُونُ مُعْتَبَرًا وَمَرَعِيًا كَأَقْرَارِهِ الشَّفَاهِيَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ .
الْمَادَّةُ (1609) إِذَا كَتَبَ أَحَدٌ سَنَدًا أَوْ اسْتَكْتَبَهُ مِنْ كَاتِبٍ وَأَعْطَاهُ لِآخَرَ مُوقِعًا بِإِمضائه أَوْ مَخْتُومًا فَإِذَا كَانَ مَرْسُومًا أَيْ حَرَّرَ مُوَافِقًا لِلرَّسْمِ وَالْعَادَةِ فَيَكُونُ إِقْرَارًا بِالْكِتَابَةِ , وَيَكُونُ مُعْتَبَرًا وَمَرَعِيًا كَتَفْرِيرِهِ الشَّفَاهِيَّ وَالْوُصُولَاتِ الْمُعْتَادَةِ وَإِعْطَاؤِهَا هِيَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ .
(الْمَادَّةُ 1610) إِذَا أَنْكَرَ مَنْ كَتَبَ , أَوْ اسْتَكْتَبَ سَنَدًا مَرْسُومًا عَلَى الْوَجْهِ الْمُحَرَّرِ أَعْلَاهُ وَأَعْطَاهُ لِآخَرَ مَمْضِيًّا أَوْ مَخْتُومًا , الدَّيْنُ الَّذِي يَحْتَوِيهِ ذَلِكَ السَّنَدُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِكَوْنِ السَّنَدِ لَهُ فَلَا يُعْتَبَرُ إِنْكَارُهُ

وَيَلْزَمُهُ آدَاءُ ذَلِكَ الدَّيْنِ . وَأَمَّا إِذَا أَنْكَرَ كَوْنَ السَّنَدِ لَهُ فَلَا يُعْتَبَرُ إنْكَارُهُ إِذَا كَانَ خَطُّهُ وَخَتْمُهُ مَشْهُورًا
وَمُتَعَارَفًا وَيُعْمَلُ بِذَلِكَ السَّنَدِ . أَمَّا إِذَا كَانَ خَطُّهُ وَخَتْمُهُ غَيْرَ مَشْهُورٍ , أَوْ مُتَعَارَفٍ يُسْتَكْتَبُ وَيُعْرَضُ
خَطُّهُ عَلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ فَإِنْ أَخْبَرُوا بِأَنَّهَا كِتَابَةُ شَخْصٍ وَاحِدٍ يُؤْمَرُ ذَلِكَ الشَّخْصُ بِإِعْطَاءِ الدَّيْنِ
المَذْكُورِ . وَالْحَاصِلُ يُعْمَلُ بِالسَّنَدِ إِذَا كَانَ بَرِيئًا مِنْ شَائِبَةِ التَّرْوِيرِ وَشُبُهَةِ التَّصْنِيعِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ السَّنَدُ
بَرِيئًا مِنَ الشُّبُهَةِ , وَأَنْكَرَ المَدِينُ كَوْنَ السَّنَدِ لَهُ , وَأَنْكَرَ أَصْلَ الدَّيْنِ أَيْضًا فَيُخَلَّفُ بِطَلْبِ المُدَّعِي عَلَى
كَوْنِهِ لَيْسَ مَدِينًا للمُدَّعِي , وَعَلَى أَنَّ السَّنَدَ لَيْسَ لَهُ .
المَادَّةُ (1611) إِذَا أُعْطِيَ أَحَدٌ سَنَدٌ دَيْنٍ حَالِ كَوْنِهِ مَرْسُومًا عَلَى الوَجْهِ المُنْبَتِّ أَغْلَاهُ ثُمَّ تُؤْفَى يُلْزَمُ
وَرَتْنَهُ بِإِيْقَائِهِ مِنَ التَّرَكَّةِ إِنْ كَانُوا مُعْتَرِفِينَ بِكَوْنِ السَّنَدِ لِلْمُتَوَفَّى , وَأَمَّا إِذَا

(318/1)

ص:319
كَانُوا مُنْكَرِينَ بِأَنَّ ذَلِكَ السَّنَدَ لِلْمُتَوَفَّى فَيُعْمَلُ بِذَلِكَ السَّنَدِ إِذَا كَانَ خَطُّ وَخَتْمُ المُتَوَفَّى مَشْهُورًا وَمُتَعَارَفًا .
المَادَّةُ (1612) إِذَا ظَهَرَ كَيْسٌ مَمْلُوءٌ بِالنُّقُودِ فِي تَرَكَّةٍ مُتَوَفِّ مُلْصَقٌ عَلَيْهِ بِطَاقَةٍ مُحَرَّرٍ فِيهَا بِحَطِّ
المُتَوَفَّى أَنَّ هَذَا الكَيْسَ مَالُ فُلَانٍ , وَهُوَ عِنْدِي أَمَانَةٌ يَأْخُذُهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ مِنَ التَّرَكَّةِ , وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى
إثْبَاتِ بَوَاجِهِ آخَرَ .
في 9 جمادى الأولى سنة 1293 هـ

(319/1)

ص:320
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بعد صورة الخط الهمايوني
(ليعمل بموجبه)
الْكِتَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ: فِي حَقِّ الدَّعْوَى
وَيَسْتَمِلُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَبَابَيْنِ:
مُقَدِّمَةٌ فِي بَيَانِ بَعْضِ الاِصْطِلَاحَاتِ الفِئَهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالدَّعْوَى
المَادَّةُ (1613) الدَّعْوَى هِيَ طَلْبُ أَحَدٍ حَقَّهُ مِنْ آخَرَ فِي حُضُورِ الْقَاضِي , وَيُقَالُ لَهُ المُدَّعِي ,
وَالْآخَرَ المُدَّعَى عَلَيْهِ .
المَادَّةُ (1614) المُدَّعَى هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي ادَّعَاهُ المُدَّعِي وَيُقَالُ لَهُ المُدَّعَى بِهِ أَيْضًا .
المَادَّةُ (1615) التَّنَاقُضُ هُوَ سَبْقُ كَلَامٍ مِنَ المُدَّعِي مُنَاقِضٍ لِذَعْوَاهُ أَيْ سَبْقُ كَلَامٍ مِنْهُ مُوجِبٍ
لِبُطْلَانِ ذَعْوَاهُ .

(320/1)

ص:321
البَابُ الأوَّلُ فِي شُرُوطِ الدَّعْوَى وَأَحْكَامِهَا وَدَفْعِ الدَّعْوَى
وَيَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:
الفَصْلُ الأوَّلُ: فِي بَيَانِ شُرُوطِ صِحَّةِ الدَّعْوَى

المادة (1616) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَاقِلَيْنِ وَدَعْوَى الْمَجْتُنُونَ وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّرِ لَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ إِلَّا أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَصِيَّاهُمَا , أَوْ وَلِيَّاهُمَا مُدَّعِيَيْنِ , أَوْ مُدَّعَى عَلَيْهِمَا .
المادة (1617) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَعْلُومًا بِنَاءٍ عَلَيْهِ إِذَا قَالَ الْمُدَّعِي : لِي عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ . أَوْ عَلَى أَنَاِسٍ مِنْ أَهْلِهَا مِقْدَارٌ كَذَا بِدُونِ تَعْيِينِ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ تَعْيِينُ الْمُدَّعَى بِهِ .

المادة (1618) يُشْتَرَطُ حُضُورُ الْخَصْمِ حِينَ الدَّعْوَى . وَإِذَا امْتَنَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْحُضُورِ إِلَى الْمَحْكَمَةِ أَوْ إِزْسَالِ وَكَيْلٍ عَنْهُ فَالْمُعَامَلَةُ الَّتِي تَجْرِي فِي حَقِّهِ سَتُذَكَّرُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ .
المادة (1619) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى بِهِ مَعْلُومًا , وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِذَا كَانَ مَجْهُولًا .
المادة (1620) مَعْلُومِيَّةُ الْمُدَّعَى بِهِ تَكُونُ بِالْإِشَارَةِ , أَوْ الْوَصْفِ وَالتَّعْرِيفِ , وَهُوَ إِذَا كَانَ عَيْنًا مَنفُوعًا , وَكَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْمَحَاكِمَةِ

(321/1)

ص:322
فَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ كَافِيَةٌ , وَإِذَا لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا يَكُونُ مَعْلُومًا بِوَصْفِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَبَيَانِ قِيَمَتِهِ , وَإِذَا كَانَ عَقَارًا يُعَيَّنُ بِبَيَانِ حُدُودِهِ , وَإِذَا كَانَ دَيْنًا يَلْزَمُ بَيَانُ جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ وَوَصْفِهِ وَمِقْدَارِهِ .
المادة (1621) إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا مَنفُوعًا وَحَاضِرًا بِالْمَجْلِسِ فَيَدَّعِيهِ الْمُدَّعِي بِقَوْلِهِ هَذَا لِي مُشِيرًا إِلَيْهِ بِيَدِهِ وَهَذَا الرَّجُلُ قَدْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَأَطْلُبُ أَخْذَهُ مِنْهُ , وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا بِالْمَجْلِسِ , وَلَكِنْ يُمَكِّنُ جَلْبُهُ وَإِحْضَارُهُ بِمَا مُصْرَفٍ يُجْلِبُ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ لِيُشَارَ إِلَيْهِ فِي الْيَمِينِ وَالتَّهَادَةِ كَمَا ذَكَرَ , وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِحْضَارُهُ مُمَكِّنًا بِمَا مُصْرَفٍ عَرَفَهُ الْمُدَّعِي وَبَيَّنَّ قِيَمَتَهُ وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ بَيَانُ قِيَمَتِهِ فِي دَعْوَى الْعَصَبِ وَالرَّهْنِ مَثَلًا لَوْ قَالَ : غَصَبَ خَاتَمِي الزُّمْرُدُ تَصِحُّ دَعْوَاهُ , وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ قِيَمَتَهُ , أَوْ قَالَ : لَا أَعْرِفُ قِيَمَتَهُ .

المادة (1622) إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ أَعْيَانًا مُخْتَلِفَةً الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ وَالْوَصْفِ يَكْفِي ذِكْرُ مَجْمُوعِ قِيَمَتِهَا , وَلَا يَلْزَمُ تَعْيِينُ قِيَمَةِ كُلِّ مِنْهَا عَلَى جِدَةٍ .

المادة (1623) إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَقَارًا يَلْزَمُ فِي الدَّعْوَى ذِكْرُ بَلَدِهِ وَقَرْيَتِهِ , أَوْ مَحَلَّتِهِ وَرُقَاقِهِ وَحُدُودِهِ الْأَرْبَعَةَ , أَوْ الثَّلَاثَةَ وَأَسْمَاءَ أَصْحَابِ حُدُودِهِ إِنْ كَانَ لَهَا أَصْحَابٌ مَعَ أَسْمَاءِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ لَكِنْ يَكْفِي ذِكْرُ اسْمِ وَشَهْرَةِ الرَّجُلِ الْمَعْرُوفِ وَالْمَشْهُورِ , وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ اسْمِ أَبِيهِ وَجَدِّهِ كَذَلِكَ لَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ حُدُودِ الْعَقَارِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْنِيًا عَنِ التَّحْدِيدِ لِشَهْرَتِهِ وَأَيْضًا إِذَا ادَّعَى الْمُدَّعِي بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْعَقَارَ الْمُحَرَّرَةَ حُدُودُهُ فِي هَذَا السَّنَدِ هُوَ مُلْكِي تَصِحُّ دَعْوَاهُ .

المادة (1624) إِذَا أَصَابَ الْمُدَّعَى فِي بَيَانِ الْحُدُودِ , وَذَكَرَ زِيَادَةً , أَوْ نُقْصَانًا فِي أَدْرُجِ الْعَقَارِ , أَوْ دُونَمَا تِهِ لَا يَمْنَعُ ذَلِكَ صِحَّةَ دَعْوَاهُ .

(322/1)

ص:323
المادة (1625) لَا يُشْتَرَطُ فِي دَعْوَى ثَمَنِ الْعَقَارِ بَيَانُ حُدُودِهِ .
المادة (1626) إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ دَيْنًا يَلْزَمُ الْمُدَّعِي بَيَانُ جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ وَوَصْفِهِ وَمِقْدَارِهِ مَثَلًا يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ جِنْسَهُ بِقَوْلِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَنَوْعَهُ بِقَوْلِهِ سِكَّةٌ عَثْمَانِيَّةٌ أَوْ سِكَّةٌ انْكَلِيزِيَّةٌ وَوَصْفَهُ بِقَوْلِهِ سِكَّةٌ خَالِصَةٌ أَوْ مَعْشُوشَةٌ مَعَ بَيَانِ مِقْدَارِهِ , وَلَكِنْ إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ كَذَا فِرْسًا عَلَى الْإِطْلَاقِ تَصِحُّ دَعْوَاهُ وَتُصْرَفُ عَلَى الْقُرُوشِ الْمَعْرُوفَةِ فِي عَرَفِ الْبَلَدَةِ وَإِذَا كَانَ الْمُتَعَارَفُ نَوْعَيْنِ مِنَ الْقُرُوشِ وَكَانَ اعْتِبَارُ وَرَوَاجُ أَحَدِهِمَا أَرْبَدًا تُصْرَفُ إِلَى الْأُذُنَى كَمَا أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ كَذَا عَدَدًا مِنَ الْبَشَلِكِ يُصْرَفُ

فِي زَمَانِنَا إِلَى الْبِشْلِكِ الْأَسْوَدِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْمَسْكُوكَاتِ الْمَغْشُوشَةِ.
 (الْمَادَّةُ 1627) إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فَلَا يُلْزَمُ بَيَانُ سَبَبِ الْمَلِكِيَّةِ بَلْ تَصِحُّ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ
 بِقَوْلِهِ هَذَا الْمَالُ لِي وَأَمَّا إِذَا كَانَ دَيْنًا فَيُسْأَلُ عَنْ سَبَبِهِ وَجِهَتِهِ يَعْنِي يُسْأَلُ هَلْ هُوَ ثَمَنٌ مَبِيعٍ أَوْ أُجْرَةٌ أَوْ
 دَيْنٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُسْأَلُ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ دَيْنًا.
 الْمَادَّةُ (1628) حُكْمُ الْإِفْرَارِ هُوَ ظُهُورُ الْمُقَرَّرِ بِهِ لَا حُدُوثُهُ بَدَاءً وَلِهَذَا لَا يَكُونُ الْإِفْرَارُ سَبَبًا لِلْمَلِكِ ،
 بِنَاءً عَلَيْهِ لَوْ ادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ شَيْئًا وَجَعَلَ سَبَبَهُ إِفْرَارَهُ فَقَطَّ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ، مِثْلًا لَوْ
 ادَّعَى الْمُدَّعَى بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا الْمَالُ لِي وَإِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي هُوَ ذُو الْيَدِ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مَالِي تُسْمَعُ
 دَعْوَاهُ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى بِقَوْلِهِ : إِنَّ هَذَا الْمَالُ لِي لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ الَّذِي هُوَ ذُو الْيَدِ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مَالِي ،
 فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى بِقَوْلِهِ : إِنَّ لِي فِي ذِمَّةِ هَذَا الرَّجُلِ كَذَا دِرْهَمًا مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ حَتَّى
 إِنَّهُ كَانَ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مَدِينٌ لِي بِهَذَا الْمَبْلَغِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ

(323/1)

ص:324
 أَمَّا لَوْ ادَّعَى قَائِلًا : بَانَ هَذَا الرَّجُلُ قَدْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مَدِينٌ لِي بِكَذَا دِرْهَمًا مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ فَلِذَلِكَ أَنَّ لِي فِي
 ذِمَّتِهِ كَذَا دِرْهَمًا وَاطْلُبْهَا مِنْهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.
 الْمَادَّةُ (1629) يُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى بِهِ مُحْتَمَلِ الثُّبُوتِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ الْإِدْعَاءُ بِشَيْءٍ وَجُودُهُ
 مُحَالٌ عَقْلًا أَوْ عَادَةً ، مِثْلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ سِنًا أَوْ فِي حَقِّ مَنْ نَسَبُهُ مَعْرُوفٌ
 بِأَنَّهُ ابْنُهُ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ.
 الْمَادَّةُ (1630) يُسْتَرْطُ أَنْ يَحْكُمَ وَيُلْزَمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي حَالَةِ ثُبُوتِ الدَّعْوَى مِثْلًا لَوْ أَعَارَ
 أَحَدٌ آخَرَ شَيْئًا وَظَهَرَ شَخْصٌ آخَرَ وَادَّعَى قَائِلًا : أَنَا مِنْ ذَوِيهِ فَلْيُعْرِنِي إِيَّاهُ لَا تَصِحُّ دَعْوَاهُ . كَذَلِكَ لَوْ
 وَكَّلَ أَحَدٌ آخَرَ بِخُصُوصِ مَا فَظَهَرَ شَخْصٌ آخَرَ وَادَّعَى بِقَوْلِهِ : أَنَا جَارُهُ وَبِوَكَالَتِهِ أَنْسَبُ فَلَا تَصِحُّ
 دَعْوَاهُ ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يُعْبِرَ مَالَهُ مِنْ شَاءٍ وَأَنْ يُوَكَّلَ بِأُمُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَعَلَيْهِ فَيَنْقَدِرُ ثُبُوتُ هَذِهِ
 الدَّعَاوَى وَأَمْثَالُهَا لَا يَتَرْتَّبُ فِي حَقِّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حُكْمٌ مَا .

الفصل الثاني في حق دفع الدعوى

الْمَادَّةُ (1631) الدَّفْعُ هُوَ الْإِثْبَانُ بِدَعْوَى مَنْ قَبِلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَدْفَعُ دَعْوَى الْمُدَّعَى مِثْلًا إِذَا ادَّعَى
 أَحَدٌ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ كَذَا فِرْسًا وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَا كُنْتُ أَذِنْتُ ذَلِكَ أَوْ إِنَّكَ أَبْرَأْتَنِي مِنْ ذَلِكَ أَوْ كُنَّا
 تَصَالِحْنَا أَوْ لَيْسَ هَذَا الْمَبْلَغُ قَرْضًا بَلْ هُوَ ثَمَنُ الْمَالِ الْفُلَانِيِّ الَّذِي كُنْتُ قَدْ بَعْتَهُ لَكَ أَوْ أَنَّ فَلَانًا قَدْ
 حَوَّلَنِي عَلَيْكَ بِمَطْلُوبِي مِنْهُ كَذَا دِرْهَمًا وَأَنْتِ دَفَعْتِ لِي الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ يَكُونُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَاهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا
 ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ بِقَوْلِهِ : أَنْتِ كُنْتُ قَدْ كَفَلْتُ

(324/1)

ص:325
 مَطْلُوبِي الَّذِي فِي ذِمَّةِ فَلَانٍ كَذَا دِرَاهِمًا وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : إِنَّ الْمَدِينِ قَدْ أَدَّى ذَلِكَ الْمَبْلَغَ يَكُونُ قَدْ دَفَعَ
 دَعْوَى الْمُدَّعَى ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ بِالْمَالِ الَّذِي هُوَ فِي يَدِ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ مَالِي وَأَجَابَ عَلَيْهِ بِأَنَّكَ حِينَمَا
 ادَّعَى هَذَا الْمَالُ فَلَانٌ كُنْتُ قَدْ شَهِدْتُ لِذَعْوَاهُ يَكُونُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَى الْمُدَّعَى . وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ مِنْ
 تَرَكَّةِ الْمَيْتِ كَذَا دِرَاهِمًا وَاتَّبَتِ دَعْوَاهُ بِنَاءً عَلَى انْكَارِ الْوَارِثِ ثُمَّ ادَّعَى الْوَارِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُنْتَوَى
 كَانَ قَدْ أَدَّى هَذَا الْمَبْلَغَ أَوْ أَنَّ الدَّائِنَ قَدْ أَبْرَأَهُ مِنْهُ حَالِ حَيَاتِهِ يَكُونُهُ قَدْ دَفَعَ دَعْوَى الْمُدَّعَى.
 الْمَادَّةُ (1632) إِذَا أَتَبَتِ مَنْ دَفَعَ الدَّعْوَى ، تَدْفَعُ دَعْوَى الْمُدَّعَى وَإِنْ لَمْ يَفْعَرْ عَلَى الْإِثْبَاتِ يَحْلِفُ
 الْمُدَّعَى الْأَصْلِيُّ بِطَلْبِهِ فَإِنَّ نَكَلَ الْمُدَّعَى عَنِ الْيَمِينِ يَنْبُتُ دَفْعُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَإِنْ حَلَفَ الْمُدَّعَى تَعُودُ

دَعَوَاهُ الْأَصْلِيَّةُ.

المادة (1633) إذا ادعى أحدٌ على آخرٍ دينًا كذا ذراهم وادعى المدعى عليه قائلًا : أنا كُنتُ قد حوَّلْتُكَ بهذا المبلغ على فلانٍ وقد قبل كلُّ منكما الحوالة وأثبت ذلك في حضور المحال عليه يكون قد دفع المدعى وخلص من مطالبته . أمَّا إذا لم يكن ذلك في حضور المحال عليه يكون قد دفع المدعى مؤوقفًا إلى حضوره .

الفصل الثالث في بيان من كان خصمًا ومن لم يكن

المادة (1634) إذا ادعى أحدٌ شيئًا وكان يترتب على إقرار المدعى عليه حكمٌ بتقدير إقراره يكون بإنكاره خصمًا في الدعوى وإقامة البيّنة , وإذا كان لا يترتب حكمٌ على إقرار المدعى عليه فلا يكون خصمًا بإنكاره . مثلًا إذا كان أحدٌ من أزواج الجرف وادعى على

(325/1)

ص:326

أحدٍ بقوله : إنَّ رسولك فلانًا أخذ مني المالَ الفلاني فأعطني ثمنه يكون المدعى عليه خصمًا للمدعى إذا أنكر حيث يكون مجبورًا بدفع ثمن المبيع وتسليمه إذا أقرَّ وتُسمع دعوى المدعى وبيّنته في هذه الحال . أمَّا إذا ادعى المدعى بقوله إنَّ وكيلك بالشراء اشتري فإنكاره لا يكون خصمًا للمدعى حيث لو أقرَّ المدعى عليه لا يكون مجبورًا بدفع ثمن المبيع وتسليمه للمدعى وفي هذه الحال لا تُسمع دعوى المدعى , والوليُّ والوصيُّ والمتوليُّ مستثنون من هذه القاعدة فعليه إذا ادعى أحدٌ على مالٍ اليتيم أو على مال الوفق قائلًا : بآته مالي فلا يترتب على إقرار الوليِّ أو الوصيِّ أو المتوليِّ حكمٌ حيث لا ينفذ إقرارهم وأما إنكارهم فصحيحٌ وتُسمع عليه دعوى المدعى وبيّنته إلا أنه يُعتبر إقرارُ الوليِّ والوصيِّ والمتوليِّ في الدعوى على عقدٍ صادرٍ منه مثلًا : لو باع وليُّ الصغير ماله بناءً على مسوغ شرعيٍّ ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك فيعتبر إقرارُ الوليِّ .

المادة (1635) الخصم في دعوى العين هو ذو اليد فقط مثلًا : إذا غصب أحدٌ فرس الآخر وباعها لشخص آخر وأراد صاحب الفرس استردادها فباعتها على الشخص الذي هو ذو اليد فقط أمَّا إذا أراد تضمين قيمتها فباعتها على الغاصب .

المادة (1636) إذا ظهر مستحق للمال المشتري وادعاه بالاستحقاق ينظر : فإذا كان المشتري قبض ذلك المال فالخصم حين الدعوى والشهادة المشتري فقط ولا يسنرط حضور البائع وإذا كان المشتري لم يقبض بعد فحينئذ إنَّ المشتري مالكٌ والبائع ذو يدٍ فيجب حضورهما حين الدعوى والشهادة .

المادة (1637) يسنرط حضور الوديع والمودع والمستعير والمُعير والمستأجر والمؤجر والمرتهن والرهن معًا عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور

(326/1)

ص:327

على المستأجر والمرهون على المرتهن , ولكن إذا غصبت الوديعة أو المستعار أو المأجور أو المرهون فللوديع والمستعير والمستأجر والمرتهن فقط أن يدعى بأولئك على الغاصب ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك أن يدعى وحده بأولئك ما لم يحضر هؤلاء .

المادة (1638) لا يكون الوديع خصمًا للمشتري فليذلك إذا ادعى أحدٌ الدار التي تحت يد آخر قائلًا : قد اشتريت هذه الدار من فلانٍ بكذا ذراهم فسلمني إياها فادعى الآخر بأن هذه الدار قد أودعها وسلمها ذلك الشخص تندفع خصومة المدعى ولا حاجة لإثبات إيداع ذلك الشخص أمَّا إذا قال المدعى

نَعَمْ إِنَّ ذَلِكَ الشَّخْصَ قَدْ أُوْدَعَكَ الدَّارَ إِلَّا أَنَّهُ بَاعَنِي إِيَّاهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَوَكَّلَنِي بِقَبْضِهَا وَتَسَلَّمَهَا مِنْكَ وَأَثْبِتَ
 الْبَيْعَ وَتَوَكَّلْ ذَلِكَ الشَّخْصَ يَأْخُذُ تِلْكَ الدَّارَ مِنَ الْوَدِيعِ.
 الْمَادَّةُ (1639) لَا يَكُونُ الْوَدِيعُ خَصْمًا لِذَاتِنِ الْمُوْدِعِ فَلِذَلِكَ لَيْسَ لِلذَّائِنِ أَنْ يُثْبِتَ فِي مُوَاجَهَةِ الْوَدِيعِ
 مَطْلُوبَهُ مِنَ الْمُوْدِعِ وَأَنْ يَسْتَوْفِيَ الدَّيْنَ مِنَ الْوَدِيعَةِ الَّتِي لَدَيْهِ وَلَكِنْ لِمَنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ وَاجِبَةً عَلَى الْغَائِبِ
 أَنْ يَدَّعِيَ نَفَقَتَهُ عَلَى الْوَدِيعِ لِيَأْخُذَهَا مِنَ الْوَدِيعَةِ.
 الْمَادَّةُ (1640) لَا يَكُونُ مَدِينُ الْمَدِينِ خَصْمًا لِلذَّائِنِ فَلِذَلِكَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُثْبِتَ مَطْلُوبَهُ مِنْ ذِمَّةِ
 الْمُتَوَفَّى فِي مُوَاجَهَةِ مَدِينِهِ لِاسْتِيفَائِهِ مِنْهُ.
 الْمَادَّةُ (1641) لَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُشْتَرِي خَصْمًا لِلْبَائِعِ : مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَحَدٌ لِأَخَرَ مَالًا وَبَعْدَ
 الْقَبْضِ بَاعَهُ الْمُشْتَرِي لِأَخَرَ وَسَلَّمَهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْبَائِعِ عَلَى الْمُشْتَرِي الثَّانِي بِقَوْلِهِ إِنَّ الْمُشْتَرِي
 الْأَوَّلَ قَبِضَ ذَلِكَ الْمَالِ

(327/1)

ص:328

بِدُونِ أَداءِ تَمَنِّيهِ فَاغْطِنِي تَمَنِّيهِ أَوْ أَعْطِنِي إِيَّاهُ لِأَحْبِسَهُ لِحِينِ اسْتِيفَاءِ التَّمَنِ.
 الْمَادَّةُ (1642) يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ خَصْمًا فِي الدَّعْوَى الَّتِي تُقَامُ عَلَى الْمَيِّتِ أَوْ لَهُ وَلَكِنْ
 الْخَصْمُ فِي دَعْوَى عَيْنٍ مِنَ التَّرَكَةِ هُوَ الْوَارِثُ الَّذِي فِي يَدِهِ تِلْكَ الْعَيْنُ . وَالْوَارِثُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ ذَا الْيَدِ
 لَيْسَ بِخَصْمٍ : مَثَلًا يَصِحُّ لِأَحَدِ الْوَرَثَةِ أَنْ يَدَّعِيَ مَطْلُوبَ الْمَيِّتِ الَّذِي هُوَ فِي ذِمَّةِ آخَرَ وَبَعْدَ التَّبْوِثِ
 يُحْكَمُ بِجَمِيعِ الْمَطْلُوبِ لِجَمِيعِ الْوَرَثَةِ وَلَيْسَ لِلْوَارِثِ الْمُدَّعِي أَنْ يَطْلُبَ سِوَى حِصَّتِهِ مِنْ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ
 قَبْضُ حِصَصِ بَاقِي الْوَرَثَةِ . كَذَلِكَ لَوْ أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ بِدَيْنٍ عَلَى التَّرَكَةِ فَلَهُ أَنْ يَدَّعِيَ فِي حُضُورِ
 وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ فَقَطْ سِوَاءَ كَانَ مَوْجُودًا فِي يَدِ ذَلِكَ الْوَارِثِ مَالٌ مِنَ التَّرَكَةِ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ فَإِذَا ادَّعَى
 هَكَذَا دَيْنًا فِي حُضُورِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ وَأَقْرَبَ بِهِ ذَلِكَ الْوَارِثُ يُؤْمَرُ بِإِعْطَاءِ مَا أَصَابَ حِصَّتَهُ مِنْ ذَلِكَ
 الدَّيْنِ وَلَا يَسْرِي إِفْرَارُهُ عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ وَإِذَا لَمْ يَفِرَّ وَأَثْبِتَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ فِي حُضُورِ ذَلِكَ الْوَارِثِ
 فَقَطْ فَيُحْكَمُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ وَإِذَا أَرَادَ الْمُدَّعِي أَنْ يَأْخُذَ طَلْبَهُ الَّذِي حُكِمَ لَهُ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مِنْ
 التَّرَكَةِ فَلَيْسَ لِبَاقِي الْوَرَثَةِ أَنْ يَقُولُوا لِلْمُدَّعِي أَثْبِتْ ذَلِكَ فِي حُضُورِنَا مَرَّةً ثَانِيَةً وَلَكِنْ لَهُمْ دَفْعُ دَعْوَى
 الْمُدَّعِي . وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ عَلَى التَّرَكَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ الْفَرَسِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرَثَةِ
 بِقَوْلِهِ هَذِهِ فَرَسِي وَقَدْ كُنْتُ أُوْدَعْتُهَا عِنْدَ الْمَيِّتِ فَالْخَصْمُ مِنَ الْوَرَثَةِ هُوَ ذُو الْيَدِ فَقَطْ وَإِذَا ادَّعَى عَلَى
 أَحَدٍ مِنَ بَاقِي الْوَرَثَةِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَإِذَا ادَّعَى عَلَى ذِي الْيَدِ وَحُكِمَ بِإِفْرَارِهِ فَلَا يَسْرِي إِفْرَارُهُ عَلَى
 سَائِرِ الْوَرَثَةِ وَلَا يَنْفَعُ إِفْرَارُهُ إِلَّا بِمَقْدَارِ حِصَّتِهِ وَيُحْكَمُ عَلَى كَوْنِ حِصَّتِهِ فِي تِلْكَ الْفَرَسِ الْمُدَّعِي وَإِنْ
 أَنْكَرَ الْوَارِثُ الَّذِي هُوَ ذُو الْيَدِ وَأَثْبِتَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ يُحْكَمُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ.
 الْمَادَّةُ (1643) لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرَكَاءِ فِي عَيْنٍ مَلَكُوهَا بِسَبَبِ غَيْرِ الْإِرْثِ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّعْوَى خَصْمًا
 لِلْمُدَّعِي فِي حِصَّةِ

(328/1)

ص:329

الْآخَرَ . مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ فِي حُضُورِ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ الدَّارَ الَّتِي مَلَكُوهَا بِطَرِيقِ الشِّرَاءِ أَنَّهَا مَلَكُهُ
 وَأَثْبِتَ مَا ادَّعَاهُ وَحُكِمَ بِذَلِكَ يَكُونُ الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى حِصَّةِ الشَّرِيكَ الْحَاضِرِ فَقَطْ وَلَا يَسْرِي إِلَى
 حِصَصِ الْبَاقِينَ.
 الْمَادَّةُ (1644) يَكُونُ وَاحِدٌ مِنَ الْعَامَّةِ مُدَّعِيًا فِي دَعَاوَى الْمَحَلَّاتِ الَّتِي يَعُودُ نَفْعُهَا إِلَى الْعُمُومِ
 كَالطَّرِيقِ الْعَامِّ وَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيُحْكَمُ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ.

المادة (1645) يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الأشياء التي تكون منافعتها مشتركة بين أهالي قرينين كالنهر والمرعى إذا كانوا قوماً غير محصورين وإما إذا كانوا محصورين فلا يكفي حضور بعضهم بل يلزم حضورهم أو وكلائهم.
المادة (1646) أهالي القرية الذين عددهم يزيد عن المائة يُعدون قوماً غير محصورين.

الفصل الرابع في بيان التناقض

المادة (1647) التناقض يكون مانعاً لدعوى المالك مثلاً إذا استشرى أحد مالا أي أراد شراءه ثم ادعى أن ذلك المال كان ملكه قبل الاستشرى لا نسمع دعواه , وكذلك لو قال ليس لي حق عند فلان مطلقاً ثم ادعى عليه شيئاً لا نسمع دعواه , وكذلك لو ادعى أحد على آخر بقوله كنت أعطيتك كذا مفذراً من الدراهم على أن تُعطىها إلى فلان فلم تُعطها له وبقيت في يدك فأحضرها لي وأنكر المدعى عليه ذلك وبعد أن أقام المدعي البيّنة رجع المدعى عليه وأراد دفع الدعوى بقوله نعم كنت أعطيتي تلك الدراهم إلا أنني أدتيها له فلا يُسمع دفعه , وكذلك

(329/1)

ص:330

لو ادعى أحد الحائث الذي هو في يد غيره بأنه ملكه وأجاب ذو اليد بقوله : نعم كان ملكك ولكن بعنتي إياه في التاريخ الفلاني وأنكر المدعى ذلك بقوله لم يجز بيننا بيع ولا شراء قط وبعد أن أثبت ذو اليد دعواه رجع المدعى فادعى قائلاً . نعم كنت بعث لك ذلك الحائث في ذلك التاريخ لكن هذا البيع كان وفاءً أو بشرط مفسدٍ هو كذا فلا يُسمع.
المادة (1648) لا يصح لأحد أن يدعي المال الذي أقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كما أنه لا يصح أن يدعيه بالوكالة أو بالوصاية عن آخر.
المادة (1649) إذا أبرأ أحد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له أن يدعي عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له أن يدعي عليه لغيره بالوكالة أو بالوصاية.
المادة (1650) إذا ادعى أحد مالا لآخر فلا يصح له بعد ذلك أن يدعيه لنفسه أنظر المادة (1648) . ولكن يصح له أن يدعيه لآخر بعدما ادعاه لنفسه ; لأن الوكيل بالدعوى قد يضيف المالك إلى نفسه لكن عند الخصومة لا يضيف أحد ملكه لغيره.
المادة (1651) كما أن الحق الواحد لا يستوفى من كل واحدٍ من الشخصين على حدة كذلك لا يدعى الحق الواحد من جهة واحدة على رجلين.

(330/1)

ص:331

المادة (1652) يتحقق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكّل والوراث والموروث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد فإذ ذلك إذا أقام الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سبقت من الموكّل في خصوص ما لا تصح.
المادة (1653) يرتفع التناقض بتصديق الخصم , مثلاً لو ادعى أحد على آخر كذا درهمًا من جهة القرض ثم ادعى بعد ذلك أن المبلغ المذكور من جهة الكفالة فصدق المدعى عليه يرتفع التناقض.
المادة (1654) يرتفع التناقض أيضًا بتكذيب القاضي , مثلاً لو ادعى المال الذي هو في يد غيره قائلاً : إنه مالي وأنكر ذلك المدعى عليه بقوله : إن هذا المال كان لفلان وأنا اشتريته منه فأقام المدعي البيّنة وحكم له بذلك يرجع المحكوم عليه بثمن ذلك المال على بائعه لأن التناقض الذي وقع بين إقراره بكون المال للبائع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم القاضي

لإقراره.

(المَادَّةُ 1655) يُعْفَى التَّنَاقُضُ إِذَا ظَهَرَتْ مَعْذَرَةُ الْمُدَّعِي بِأَنَّ كُلَّ مَحَلٍّ خَفَاءٌ مَثَلًا إِذَا ادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الْمُؤَجَّرِ بِمَدِّ اسْتِئْجَارِ الدَّارِ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ وَأَنَّ أَبَاهُ كَانَ قَدْ اشْتَرَاهَا لَهُ فِي صِغَرِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَيْرٌ بِذَلِكَ عِنْدَ الاسْتِئْجَارِ وَأَبْرَزَ سَدًّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ كَذَلِكَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ دَارًا ثُمَّ حَصَلَ لَهُ عِلْمٌ بِأَنَّ تِلْكَ الدَّارَ هِيَ مُنْتَقِلَةٌ إِلَيْهِ إِزْنًا عَنْ أَبِيهِ وَادَّعَى بِذَلِكَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

(المَادَّةُ 1656) الإِبْتِدَارُ إِلَى تَفْسِيمِ التَّرَكَّةِ إِفْرَارٌ يَكُونُ الْمَفْسُومُ مُشْتَرِكًا وَعَلَيْهِ فَالِإِدْعَاءُ بَعْدَ التَّفْسِيمِ بِقَوْلِهِ إِنَّ الْمَفْسُومَ

(331/1)

ص:332

لِي تَنَاقُضُ . مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدُ الْوَرِثَةِ بَعْدَ تَفْسِيمِ التَّرَكَّةِ بِقَوْلِهِ إِنِّي كُنْتُ اشْتَرَيْتُ أَحَدَ هَذِهِ الْأَعْيَانِ الْمَفْسُومَةِ مِنَ الْمُتَوَفَّى وَأَنَّ الْمُتَوَفَّى وَهَبَهَا وَسَلَّمَهَا لِي فِي حَالِ صِحَّتِهِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَكِنْ لَوْ قَالَ : إِنَّ الْمُتَوَفَّى كَانَ قَدْ وَهَبَهُ لِي حَالِ صِغَرِي وَلَمْ أَكُنْ أَعْلَمُ بِذَلِكَ حِينَ الْفِسْمَةِ يَكُونُ مَعْدُورًا وَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

(المَادَّةُ 1657) لَوْ أَمَكَنَ تَوْفِيقُ الْكَلَامَيْنِ اللَّذَيْنِ يُرِيَانِ مُتَنَاقِضَيْنِ وَوَقَّهَمَا الْمُدَّعِي أَيْضًا يَرْتَفِعُ التَّنَاقُضُ ، مَثَلًا لَوْ أَقَرَّ أَحَدٌ بِأَنَّهُ كَانَ مُسْتَأْجِرًا فِي دَارٍ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَلَكِنْ لَوْ قَالَ كُنْتُ مُسْتَأْجِرًا ثُمَّ اشْتَرَيْتَهَا يَكُونُ قَدْ وَفَّقَ بَيْنَ كَلَامَيْهِ وَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ . كَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةَ الْمَقْدَارِ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ وَأُنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : مَا أَخَذْتُ مِنْكَ شَيْئًا أَوْ لَمْ يَجْرِ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيُّ مُعَامَلَةٍ مُطْلَقًا أَوْ إِنِّي لَا أَعْرِفُكَ مُطْلَقًا وَأَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ عَلَى دَعْوَاهُ فَادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ قَائِلًا : قَدْ أَوْفَيْتُكَ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ أَوْ كُنْتُ أُبْرَأْتِي مِنْهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ لِلتَّنَاقُضِ وَلَكِنْ لَوْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى دَعْوَى الْمُدَّعِي الْمَشْرُوحَةِ : لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ دَيْنٌ قَطُّ وَبَعْدَ أَنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ ادَّعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَائِلًا : نَعَمْ كُنْتُ مَدِينًا لَكَ وَلَكِنْ أَوْفَيْتُكَ إِيَّاهُ أَوْ أُبْرَأْتِي مِنْهُ وَأَثْبَتَ ذَلِكَ بِدَفْعِ الْمُدَّعِي وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ وَدَبِعَهُ عَلَى آخَرَ وَأُنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : مَا أُوْدَعْتُ عِنْدِي شَيْئًا وَأَثْبَتَ الْمُدَّعَى ذَلِكَ وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ كُنْتُ رَدَدْتُهَا وَسَلَّمْتُهَا إِلَيْكَ فَلَا يُسْمَعُ دَفْعُهُ هَذَا وَيَأْخُذُ الْمُدَّعَى الْوَدِيعَةَ عَيْنًا إِنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي يَدِهِ وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا إِنْ كَانَتْ مُسْتَهْلَكَةً وَأَمَّا لَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى الْمُدَّعِي الْمَشْرُوحَةَ بِقَوْلِهِ لَيْسَ لَكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ثُمَّ أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي تِلْكَ الْوَدِيعَةُ وَلَكِنْ رَدَدْتُهَا وَسَلَّمْتُهَا لَكَ فَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

(المَادَّةُ 1658) إِذَا أَقَرَّ أَحَدٌ بِصُدُورِ عَقْدٍ بَاتٍ صَحِيحٍ

(332/1)

ص:333

مِنْهُ وَرَبَطَ إِفْرَارَهُ هَذَا بِسَدِّ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ الْعَقْدَ كَانَ وَقَاءً أَوْ فَاسِدًا فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ (رَاجِعِ الْمَادَّةَ 100) . مَثَلًا لَوْ بَاعَ أَحَدٌ دَارَهُ لِآخَرَ فِي مُقَابَلَةِ ثَمَنٍ مَعْلُومٍ وَسَلَّمَهُ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى حُضُورِ الْقَاضِي وَأَقَرَّ بِقَوْلِهِ : إِنِّي بَعْتُ دَارِي الْمَحْدُودَةَ بِكَذَا لِفُلَانٍ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الثَّمَنِ بَيْعًا بَاتًا صَحِيحًا وَرَبَطَ إِفْرَارَهُ هَذَا بِسَدِّ وَبَعْدَ ذَلِكَ رَجَعَ وَادَّعَى بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْبَيْعَ الْمَذْكُورَ كَانَ عَقْدًا بِطَرِيقِ الْوَفَاءِ أَوْ بِشَرَطِ مَفْسِدٍ هُوَ كَذَا فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ ، كَذَلِكَ لَوْ تَصَالَحَ أَحَدٌ مَعَ آخَرَ عَلَى دَعْوَاهُ وَذَهَبَ إِلَى حُضُورِ الْقَاضِي وَأَقَرَّ بِأَنَّ ذَلِكَ الصُّلْحَ عَقْدٌ صَحِيحًا وَبَعْدَ أَنْ رَبَطَ إِفْرَارَهُ هَذَا بِسَدِّ رَجَعَ وَادَّعَى بِأَنَّ الصُّلْحَ الْمَذْكُورَ قَدْ وَقَعَ بِشَرَطِ مَفْسِدٍ هُوَ كَذَا فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ .

(المَادَّةُ 1659) إِذَا بَاعَ أَحَدٌ مَالًا عَلَى أَنَّهُ مِلْكُهُ فِي حُضُورِ شَخْصٍ آخَرَ لِشَخْصٍ وَسَلَّمَهُ ثُمَّ ادَّعَى

الْحَاضِرُ بِأَنَّهُ مَلِكُهُ مُسْتَقَلًّا أَوْ أَنَّ لَهُ حِصَّةً فِيهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ وَرَأَى ذَلِكَ وَسَكَتَ بِلَا عُدْرٍ يُنْظَرُ : فَإِذَا كَانَ الْحَاضِرُ مِنْ أَقْرَابِ الْبَائِعِ أَوْ زَوْجِهَا أَوْ زَوْجَتَهُ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ هَذِهِ مُطْلَقًا وَإِذَا كَانَ مِنَ الْأَجَانِبِ فَلَا يَكُونُ حُضُورُهُ وَسُكُوتُهُ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ مَانِعًا لِاسْتِمَاعِ دَعْوَاهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ . أَمَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا مَجْلِسَ الْبَيْعِ وَرَأَى أَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يَتَصَرَّفُ فِي ذَلِكَ الْمَلِكِ تَصَرَّفَ الْمَلِكِ مُدَّةً بِإِنْشَائِهِ أُبْنِيَّةً فِيهِ أَوْ هَدْمِهِ أَوْ عَرْسِهِ أُنْجَارًا وَسَكَتَ بِلَا عُدْرٍ نَمَّ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَيَّنِّ أَعْلَاهُ بِأَنَّ الْمَلِكَ مَلِكُهُ أَوْ أَنَّ لَهُ حِصَّةً فِيهِ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ .

البَابُ الثَّانِي فِي حَقِّ مُرُورِ الزَّمَنِ

المَادَّةُ (1660) لَا تُسْمَعُ الدَّعَاوَى غَيْرَ الْعَائِدَةِ لِأَصْلِ الْوَقْفِ أَوْ لِلْعُمُومِ كَالَّذِينَ الْوَدِيعَةِ وَالْعَقَارِ الْمَلِكِ وَالْمِيرَاتِ

(333/1)

ص:334

وَالْمُقَاطَعَةِ فِي الْعَقَارَاتِ الْمَوْقُوفَةِ أَوْ التَّصَرُّفِ بِالْإِجَارَتَيْنِ وَالتَّوَلِيَةِ الْمَشْرُوطَةِ وَالْعَلَّةِ بَعْدَ تَرْكِهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً .

المَادَّةُ (1661) تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُتَوَلِيِّ وَالْمُرْتَقَةِ فِي حَقِّ أَصْلِ الْوَقْفِ إِلَى سِتِّ وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَلَا تُسْمَعُ بَعْدَ مُرُورِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ سَنَةً مَثَلًا إِذَا تَصَرَّفَ أَحَدٌ فِي عَقَارٍ عَلَى وَجْهِ الْمَلِكِيَّةِ سِتًّا وَثَلَاثِينَ سَنَةً نَمَّ ادَّعَى مُتَوَلِيٍّ وَفَقَّ قَائِلًا : إِنَّ ذَلِكَ الْعَقَارَ هُوَ مِنْ مُسْتَعْلَاتٍ وَفَقِي فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ .
المَادَّةُ (1662) إِنْ كَانَتْ دَعْوَى الطَّرِيقِ الْخَاصِّ وَالْمَسِيلِ وَحَقِّ الشُّرْبِ فِي عَقَارِ الْمَلِكِ فَلَا تُسْمَعُ بَعْدَ مُرُورِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَإِنْ كَانَتْ فِي عَقَارِ الْوَقْفِ فَلِلْمُتَوَلِيِّ أَنْ يَدْعِيَهَا إِلَى سِتِّ وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَكَمَا لَا تُسْمَعُ دَعَاوَى الْأَرَاضِيِّ الْأَمِيرِيَّةِ بَعْدَ مُرُورِ عَشْرِ سَنَوَاتٍ كَذَلِكَ لَا تُسْمَعُ دَعَاوَى الطَّرِيقِ الْخَاصِّ وَالْمَسِيلِ وَحَقِّ الشُّرْبِ فِي الْأَرَاضِيِّ الْأَمِيرِيَّةِ بَعْدَ أَنْ تُرِكَتْ عَشْرَ سَنَوَاتٍ .
المَادَّةُ (1663) وَالْمُعْتَبَرُ فِي هَذَا الْبَابِ أَيُّ فِي مُرُورِ الزَّمَنِ الْمَانِعِ لِاسْتِمَاعِ الدَّعْوَى هُوَ مُرُورُ الزَّمَنِ الْوَاقِعِ بِلَا عُدْرٍ فَقَطْ وَأَمَّا مُرُورُ الزَّمَنِ الْحَاصِلِ بِأَحَدِ الْأَعْذَارِ الشَّرْعِيَّةِ كَكُونِ الْمُدْعِي صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَعْتُوبًا سِوَاهُ كَانَ لَهُ وَصِيٌّ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْ كَوْنُهُ فِي دِيَارٍ أُخْرَى مُدَّةَ السَّفَرِ أَوْ كَانَ خَصْمُهُ مِنَ الْمُتَعَلِّبَةِ فَلَا اعْتِبَارَ لَهُ ، فَلِذَلِكَ يُعْتَبَرُ مَبْدَأُ مُرُورِ الزَّمَنِ مِنْ تَارِيخِ زَوَالِ وَانْدِفَاعِ الْعُدْرِ .
مَثَلًا لَا يُعْتَبَرُ الزَّمَنُ الَّذِي مَرَّ حَالَ جُنُونٍ أَوْ عَتَاهٍ أَوْ صِعْرٍ الْمُدْعِي بَلْ يُعْتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَنِ مِنْ تَارِيخِ وَصُولِهِ حَدِّ الْبُلُوغِ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ مَعَ أَحَدِ الْمُتَعَلِّبَةِ دَعْوَى وَلَمْ يُمْكِنَهُ الْإِدْعَاءُ لِامْتِدَادِ زَمَنِ تَغْلِبِ خَصْمِهِ وَحَصَلَ مُرُورُ زَمَنِ لَا يَكُونُ مَانِعًا لِاسْتِمَاعِ الدَّعْوَى وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَنِ مِنْ تَارِيخِ زَوَالِ التَّغْلِبِ .

المَادَّةُ (1664) مُدَّةُ السَّفَرِ هِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَيُّ مَسَافَةِ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَاعَةً بِالسَّيْرِ الْمُعْتَدِلِ .

(334/1)

ص:335

المَادَّةُ (1665) إِذَا اجْتَمَعَ سَاكِنَا بِلَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ سَفَرٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي بِلَدَةٍ فِي كُلِّ بَضْعَةِ سَنَوَاتٍ وَلَمْ يَدْعُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ شَيْئًا مَعَ أَنَّ مُحَاكَمَتَهُمَا كَانَتْ مُمَكِّنَةً وَبَعْدَهَا وَجِدَ مُرُورُ الزَّمَنِ بِهَذَا الْوَجْهِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِتَارِيخِ أَقْدَمِ مِنَ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ .

المَادَّةُ (1666) إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ خُصُوصًا فِي حُضُورِ الْقَاضِي فِي كُلِّ بَضْعَةِ سَنَوَاتٍ مَرَّةً وَلَمْ يُفْصَلْ دَعْوَاهُ وَمَرَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَا يَكُونُ مَانِعًا مِنْ اسْتِمَاعِ الدَّعْوَى وَأَمَّا الْإِدْعَاءُ وَالْمُطَالَبَةُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي حُضُورِ الْقَاضِي فَلَا تَدْفَعُ مُرُورَ الزَّمَنِ : بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ

خُصُوصًا فِي غَيْرِ مَجْلِسِ الْقَاضِي وَطَالَ بِهٖ وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَجِدَ مُرُورُ زَمَنِ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.
 الْمَادَّةُ (1667) يُعْتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَنِ مِنْ تَارِيخِ وُجُودِ صِلَاحِيَةِ الْإِدْعَاءِ فِي الْمُدْعَى بِهِ , فَمُرُورُ الزَّمَنِ
 فِي دَعْوَى الدَّيْنِ الْمُوَجَّلِ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ حُلُولِ الْأَجَلِ ; لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُدْعَى صِلَاحِيَةُ دَعْوَى ذَلِكَ الدَّيْنِ
 وَمُطَالَبَتُهُ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ . مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ بِقَوْلِهِ : لِي عَلَيْكَ كَذَا ذَرَاهِمَ مِنْ ثَمَنِ الشَّيْءِ
 الْفُلَانِيِّ الَّذِي بَعَثَكَ إِيَّاهُ قَبْلَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً مُوَجَّلًا لِثَلَاثِ سِنِينَ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ , كَذَلِكَ لَا يُعْتَبَرُ مُرُورُ
 الزَّمَنِ فِي دَعْوَى البَطْنِ الثَّانِي فِي الْوَقْفِ الْمَشْرُوطِ لِلأَوْلَادِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ إِلَّا مِنْ تَارِيخِ انْفِرَاضِ
 البَطْنِ الْأَوَّلِ ; لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْبَطْنِ الثَّانِي صِلَاحِيَةُ الدَّعْوَى مَا دَامَ البَطْنُ الْأَوَّلُ مُوَجَّدًا . وَكَذَلِكَ يُعْتَبَرُ
 مَبْدَأُ مُرُورِ الزَّمَنِ فِي دَعْوَى الْمَهْرِ الْمُوَجَّلِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ مِنْ تَارِيخِ مَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ; لِأَنَّ
 الْمَهْرَ الْمُوَجَّلَ لَا يَكُونُ مُعْجَلًا إِلَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ.
 الْمَادَّةُ (1668) لَا يُعْتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَنِ فِي دَعْوَى الطَّلَبِ مِنَ الْمُفْلِسِ إِلَّا مِنْ تَارِيخِ زَوَالِ الْإِفْلَاسِ .
 مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى مَنْ تَمَادَى

(335/1)

ص:336
 إِفْلَاسُهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَتَحَقَّقَ يَسَارُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ بَأَنَّهُ قَبْلَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً كَانَ لِي فِي ذِمَّتِكَ
 كَذَا ذَرَاهِمَ مِنَ الْجَهَةِ الْفُلَانِيَّةِ وَلَمْ أُسْتَطِعْ الْإِدْعَاءَ عَلَيْكَ لِكُونِكَ كُنْتُ مُفْلِسًا مِنْ ذَلِكَ التَّارِيخِ وَلَا قَيْدَارِكَ
 الْآنَ عَلَى آدَاءِ الدَّيْنِ ادَّعَى عَلَيْكَ بِهِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.
 الْمَادَّةُ (1669) إِذَا تَرَكَ أَحَدُ الدَّعْوَى بِلَا عُدْرِ عَلَى الْوَجْهِ الْآئِفِ وَوَجِدَ مُرُورَ الزَّمَنِ فَكَمَا لَا تُسْمَعُ
 الدَّعْوَى فِي حَيَاتِهِ لَا تُسْمَعُ مِنْ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ أَيْضًا.
 الْمَادَّةُ (1670) إِذَا تَرَكَ الْمُورِثُ الدَّعْوَى مُدَّةً وَتَرَكَهَا الْوَارِثُ أَيْضًا مُدَّةً وَبَلَغَ مَجْمُوعُ الْمُدَّتَيْنِ حَدَّ
 مُرُورِ الزَّمَنِ فَلَا تُسْمَعُ.
 الْمَادَّةُ (1671) الْبَائِعُ وَالْمُسْتَشْرِي وَالْوَاهِبُ وَالْمَوْهُوبُ لَهُ كَالْمُورِثِ وَالْوَارِثُ . مَثَلًا : إِذَا تَصَرَّفَ
 أَحَدٌ فِي عَرِصَةِ مُدَّةِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً وَسَكَتَ صَاحِبُ الدَّارِ الْمُتَّصِلَةِ بِتِلْكَ الْعَرِصَةِ تِلْكَ الْمُدَّةَ ثُمَّ بَاعَ
 الدَّارَ لِآخَرَ فَإِذَا ادَّعَى الْمُسْتَشْرِي أَنَّ تِلْكَ الْعَرِصَةَ هِيَ طَرِيقٌ خَاصٌّ لِلدَّارِ الَّتِي اشْتَرَاهَا فَلَا تُسْمَعُ
 دَعْوَاهُ . كَذَلِكَ إِذَا سَكَتَ الْبَائِعُ مُدَّةً وَسَكَتَ الْمُسْتَشْرِي مُدَّةً وَبَلَغَ مَجْمُوعُ الْمُدَّتَيْنِ حَدَّ مُرُورِ الزَّمَنِ فَلَا
 تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُسْتَشْرِي.
 الْمَادَّةُ (1672) لَوْ وَجِدَ مُرُورَ الزَّمَنِ فِي حَقِّ بَعْضِ الْوَرَثَةِ فِي دَعْوَى مَالِ الْمَيِّتِ الَّذِي هُوَ عِنْدَ آخَرَ
 وَلَمْ يُرَاجِدْ فِي حَقِّ بَعْضِ الْوَرَثَةِ لِغُدْرِ كَالصِّغَرِ وَادَّعَى بِهِ وَأَثْبَتَهُ يُحْكَمُ بِحِصَّتِهِ فِي الْمُدْعَى بِهِ وَلَا
 يَسْرِي هَذَا الْحُكْمُ إِلَى سَائِرِ الْوَرَثَةِ.
 الْمَادَّةُ (1673) لَيْسَ لِمَنْ كَانَ مُقَرَّرًا بِكُونِهِ مُسْتَأْجِرًا فِي عَقَارٍ أَنْ يَمْلِكَهُ لِمُرُورِ زَمَنِ أَزِيدٍ مِنْ خَمْسِ
 عَشْرَةِ سَنَةٍ . وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُنْكَرًا وَادَّعَى الْمَالِكُ : بَأَنَّهُ مَلِكِي وَكُنْتُ أَجْرَتُكَ إِيَّاهُ قَبْلَ سِنِينَ وَمَا زِلْتُ
 أَقْبِضُ أَجْرَتَهُ فَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ إِنْ كَانَ إِجَارُهُ مَعْرُوفًا بَيْنَ النَّاسِ وَإِلَّا فَلَا.

(336/1)

ص:337
 الْمَادَّةُ (1674) لَا يَسْتَفُطُّ الْحَقُّ بِتَقَادُمِ الزَّمَنِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا أَقَرَّ وَاعْتَرَفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ صَرَاحَةً فِي
 حُضُورِ الْقَاضِي بِأَنَّ لِلْمُدْعَى عِنْدَهُ حَقًّا فِي الْحَالِ فِي دَعْوَى وَجِدَ فِيهَا مُرُورَ الزَّمَنِ بِالْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَاهُ
 الْمُدْعَى فَلَا يُعْتَبَرُ مُرُورُ الزَّمَنِ وَيُحْكَمُ وَيُؤَجَّبُ إِفْرَارُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُقَرِّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي
 حُضُورِ الْقَاضِي وَادَّعَى الْمُدْعَى بِكُونِهِ أَقَرَّ فِي مَحَلِّ آخَرَ فَكَمَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الْأَصْلِيَّةُ كَذَلِكَ لَا تُسْمَعُ

دَعَوَى الإِفْرَارَ . وَلَكِنَّ الإِفْرَارَ الَّذِي أُدْعِيَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ رُبِّطَ بِسِنْدٍ حَاوٍ لِخَطِّ المُدْعَى عَلَيْهِ المَعْرُوفِ سَابِقًا أَوْ خَنَمِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مُرُورُ الزَّمَنِ مِنْ تَارِيخِ السِّنْدِ إِلَى وَقْتِ الدَّعْوَى تُسْمَعُ دَعْوَى الإِفْرَارِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ.

المَادَّةُ (1675) لَا اِغْتِبَارَ لِمُرُورِ الزَّمَنِ فِي دَعَاوَى المَحَالِّ الَّتِي يَعُودُ نَفْعُهَا لِلْعُمُومِ كَالطَّرِيقِ العَامِّ وَالنَّهْرِ وَالمَرْعَى مَثَلًا : لَوْ ضَبَطَ أَحَدُ المَرْعَى المَخْصُوصِ بِقَرْيَةٍ وَتَصَرَّفَ فِيهِ خَمْسِينَ سَنَةً بِلا نِزَاعٍ ثُمَّ ادَّعَاهُ أَهْلُ القَرْيَةِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُمْ. فِي 9 جُمَادَى الآخِرَةِ سَنَةِ 1293 هـ.

(337/1)

ص:338

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
بعد صورة الخط الهمايوني

(ليعمل بموجبه)

الکِتَابُ الخَامِسُ عَشَرَ فِي حَقِّ البَيِّنَاتِ وَالتَّخْلِيفِ
وَيَسْتَمَلُّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

المُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ بَعْضِ الإِصْطِلَاحَاتِ الفُوقِيَّةِ
المَادَّةُ (1676) البَيِّنَةُ هِيَ الحُجَّةُ القَوِيَّةُ.

المَادَّةُ (1677) التَّوَاتُرُ هُوَ خَبَرُ جَمَاعَةٍ لَا يُجُوزُ العَقْلُ اتِّفَاقَهُمْ عَلَى الكَذِبِ.

المَادَّةُ (1678) المَلِكُ المُطْلَقُ هُوَ الَّذِي لَمْ يُقَيَّدْ بِأَحَدِ أَسْبَابِ المَلِكِ كَالإِرْثِ وَالتَّيْرَاءِ وَأمَّا المَلِكُ الَّذِي يُقَيَّدُ بِأَحَدِ هَذِهِ الأَسْبَابِ فيُقَالُ لَهُ :

(338/1)

ص:339

المَلِكُ بِسَبَبٍ.

المَادَّةُ (1679) ذُو اليَدِ هُوَ الوَاضِعُ اليَدَ عَلَى عَيْنِ بِالفِعْلِ أَوْ الَّذِي يُشْبِهُ تَصَرُّفَهُ تَصَرُّفَ المَلِكِ.

المَادَّةُ (1680) الخَارِجُ هُوَ البَرِيءُ عَنِ وَضْعِ اليَدِ وَالتَّصَرُّفِ بِأَلْوَجْهِ المَشْرُوحِ.

المَادَّةُ (1681) التَّخْلِيفُ هُوَ تَكْلِيفُ اليَمِينِ عَلَى أَحَدِ الخَصْمَيْنِ.

المَادَّةُ (1682) التَّخَالُفُ هُوَ تَخْلِيفُ كِلَا الخَصْمَيْنِ.

المَادَّةُ (1683) تَحْكِيمُ الحَالِ . يَعْنِي جَعَلَ الحَالِ الحَاضِرِ حُكْمًا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الإِسْتِصْحَابِ

وَالإِسْتِصْحَابُ هُوَ الحُكْمُ بِبِقَاءِ أَمْرٍ مُحَقَّقٍ غَيْرِ مَظْنُونٍ عَدَمُهُ وَهُوَ بِمَعْنَى إِبْقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

البَابُ الأوَّلُ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ

وَيَسْتَمَلُّ عَلَى ثَمَانِيَةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأوَّلُ فِي تَعْرِيفِ الشَّهَادَةِ وَنِصَابِهَا

المَادَّةُ (1684) الشَّهَادَةُ هِيَ الإِخْبَارُ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ 0 يَعْنِي بِقَوْلٍ : أَشْهَدُ بِإِثْبَاتِ حَقِّ أَحَدِ الَّذِي هُوَ فِي

ذِمَّةِ الآخَرِ فِي حُضُورِ القَاضِي وَمُوَاجَهَةِ الخَصْمَيْنِ , وَيُقَالُ لِلْمُخْبِرِ : شَاهِدٌ , وَلِصَاحِبِ الحَقِّ :

مَشْهُودٌ لَهُ , وَلِلْمُخْبِرِ عَلَيْهِ : مَشْهُودٌ عَلَيْهِ , وَلِلْحَقِّ : مَشْهُودٌ بِهِ.

(339/1)

ص:340

المادة (1685) نصابُ الشهادة في حقوق العبادِ رجلان أو رجلٌ وامرأتان لكن تُقبلُ شهادة النساءِ وحدهنَّ في حقِّ المالِ فقط في المواضع التي لا يُمكنُ اطلاعُ الرجالِ عليها.
المادة (1686) لا تُقبلُ شهادة الأخرس والأعمى.

الفصل الثاني في بيان كيفية أداء الشهادة

المادة (1687) لا تُعتبرُ الشهادة التي تقع في خارج مجلس المحاكمة.
المادة (1688) يلزم أن يكون الشهود قد عاينوا بالذات المشهود به وأن يشهدوا على ذلك الوجه ولا يجوز أن يشهد بالسمع يعني أن يشهد الشاهد بقوله : سمعت من الناس . ولكن إذا شهد بكون محلِّ وفاء أو بوفاء أحد على السماع يعني بقوله : أشهد بهذا لأني سمعت من ثقة هكذا , تُقبلُ شهادته .
وتجوزُ شهادة الشاهد في خصوص الولاية والنسب والوقف والموت بالسمع من دون أن يُفسر السماع أي بدون أن يذكر لفظ السماع مثلاً . لو قال : إن فلاناً كان في التاريخ الفلاني واليا أو حاكماً وبهذا البلد , وأن فلاناً مات في وقت كذا أو أن فلاناً هو ابن فلان أعرفه هكذا فشهد بصورة قطعية من دون أن يقول : سمعت , تُقبلُ شهادته وإن لم يكن قد عاين هذه الخصوصات وإن لم يكن سيئه مساعداً لمعاينة ما شهد به وأيضا إذا لم يقل : سمعت من الناس , بل شهد قائلاً : بأننا لم نعاين هذا الخصوص لكنه مشتهر بيننا بهذه الصورة نعرفه هكذا تُقبلُ شهادته.
المادة (1689) إذا لم يقل الشاهد : أشهد , بل قال : أعرف الخصوص الفلاني

(340/1)

ص:341

هكذا , أو أخبر بدأ لا يكون قد أدى الشهادة ولكن على قوله هذا , لو سأله القاضي : أتشهد هكذا ؟ وأجاب بقوله : نعم هكذا أشهد , يكون قد أدى الشهادة وإن كان لا يُستتر لفظ الشهادة في الإفادات الواقعة لمجرد استكشاف الحال كاستشهاد أهل الخبرة فإنها ليست بشهادة شرعية وإنما هي من قبيل الأخبار.
المادة (1690) إذا كان المشهود له والمشهود عليه والمشهود به حاضرين فيشير الشاهد إليهم أثناء شهادته وتكفي إشارته على هذا الوجه ولا يلزم ذكر آباء وأجداد المشهود له والمشهود عليه . وأما في الشهادة المتعلقة بالموكِّل الغائب أو الميت فيلزم على الشاهد ذكر اسم أبيهما وجدهما ولكن إذا كان كلُّ منهما مشهوراً ومعروفاً فيكفي أن يذكر الشاهد اسمه وشهرته ; لأن المقصد الأصلي تعريفه بوجه يتميِّز به عن غيره.
المادة (1691) يلزم في الشهادة بالعقار بيان حدوده ولكن إذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به وبين بأنه سيربها ويعنيها في محله يذهب إلى محله ويكلف بإراءتها.
المادة (1692) إذا ادعى المدعي بالاستناد إلى الحدود التي هي في السند وشهدت الشهود بأن العقار المحررة حدوده في هذا السند هو ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في مادة 1623.
المادة (1693) إذا ادعى أحد بأن لمورثه في ذمة آخر كذا دزهما ديناً وشهدت الشهود بأن للمنتوفى في ذمة المدعى عليه ذلك المقدار ديناً يكفي ولا حاجة إلى التصريح بقولهم : صار الدين المذكور موروثاً لورثته . وكذلك إذا ادعى بعين , يعني لو ادعى بأن في يد ذلك الشخص مالا معيناً للمورث فالحكم على هذا الوجه أيضاً.
المادة (1694) إذا ادعى أحد من التركة ديناً مقداره كذا فإن شهدت

(341/1)

ص:342

الشُّهُودُ بِأَنَّ لَهُ فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ ذَلِكَ الْمَقْدَارَ مِنَ الدَّيْنِ يَكْفِي وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّصْرِيحِ بِأَنَّهُ كَانَ بَاقِيًا فِي ذِمَّتِهِ إِلَى مَمَاتِهِ فَإِذَا ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَوْ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ بِأَنَّ لَهُ فِي يَدِ الْمُتَوَفَّى مَالًا مُعَيَّنًا فَالْحَالُ عَلَى هَذَا الْمُنْوَاعِ.

المادة (1695) إذا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ دَيْنًا فَإِنْ شَهِدَتِ الشُّهُودُ بِأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَدِينٌ لِلْمُدَّعِي بِمَا ادَّعَى بِهِ يَكْفِي وَلَكِنْ إِذَا سَأَلَ الْخَصْمُ عَن بَقَاءِ الدَّيْنِ إِلَى وَقْتِ الْإِدِّعَاءِ وَقَالَتْ الشُّهُودُ : لَا نَدْرِي , تَرَدُّ شَهَادَتُهُمْ.

الفصل الثالث في بيان شروط الشهادة الأساسية

المادة (1696) يُشْتَرَطُ سَبْقُ الدَّعْوَى فِي الشَّهَادَةِ بِحُقُوقِ النَّاسِ.
المادة (1697) لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى خِلَافِ الْمَحْسُوسِ مَثَلًا إِذَا أُقِيمَتْ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَوْتِ مَنْ حَيَاتُهُ مُشَاهَدَةٌ أَوْ عَلَى خَرَابِ دَارٍ عَمَارَهَا مُشَاهَدَةٌ فَلَا تُقْبَلُ وَلَا تُعْتَبَرُ.

المادة (1698) لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ الَّتِي أُقِيمَتْ عَلَى خِلَافِ الْمُنَوَاتِرِ.
المادة (1699) إِنَّمَا جُعِلَتِ الْبَيِّنَةُ مَشْرُوعَةً لِإِظْهَارِ الْحَقِّ فَعَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِالنَّفْيِ الصَّرْفِ كَقَوْلِ الشَّاهِدِ : فُلَانٌ مَا فَعَلَ هَذَا الْأَمْرَ وَالسَّيِّئُ الْفُلَانِيُّ لَيْسَ لِفُلَانٍ وَفُلَانٌ لَيْسَ بِمَدِينٍ لِفُلَانٍ وَلَكِنْ بَيِّنَةُ النَّفْيِ الْمُنَوَاتِرِ مَقْبُولَةٌ . مَثَلًا لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ بِأَنَّيْ أَقْرَضْتُ فُلَانًا فِي الْوَقْتِ الْفُلَانِيَّ فِي الْمَحَلِّ الْفُلَانِيَّ كَذَا مَقْدَارًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَاتَّبَتِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالتَّوَاتُرِ أَنَّهُ

(342/1)

ص:343

لَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ بَلْ كَانَ فِي مَحَلِّ آخَرَ تُقْبَلُ بَيِّنَةُ التَّوَاتُرِ وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي.

المادة - (1700) يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ فِي الشَّهَادَةِ دَفْعٌ مَعْرَمٍ أَوْ جَرٌّ مَعْنَمٍ يَغْنِي أَلَّا يَكُونَ دَاعِيَةً لِدَفْعِ الْمَضَرَّةِ وَجَلْبِ الْمُنْفَعَةِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ وَالْفَرْعِ لِلْأَصْلِ يَغْنِي لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْجَدَّاتِ لِأَوْلَادِهِمْ وَأَحْفَادِهِمْ وَبِالعَكْسِ أَعْنِي شَهَادَةُ الْأَوْلَادِ وَالْأَحْفَادِ لِلْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ وَالْأُمَّهَاتِ وَالْجَدَّاتِ وَهَكَذَا شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ وَأَمَّا الْأَقْرَبَاءُ الَّذِينَ هُمْ مَا عَدَا هَؤُلَاءِ فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ لِلْآخَرِ , وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ التَّابِعِ الَّذِي يَتَعَيَّشُ بِنَفَقَةِ مُتَبَوِّعِهِ , وَالْأَجِيرُ الْخَاصُّ لِمُسْتَأْجِرِهِ وَأَمَّا الْخَدَمَةُ الَّذِينَ يَخْدُمُونَ مَوْلَى فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ لِلْآخَرِ , وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشُّرَكَاءِ لِبَعْضِهِمْ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْكَفِيلِ بِالمَالِ لِلْأَصِيلِ عَلَى كَوْنِ الْمَكْفُولِ بِهِ قَدْ تَأَدَّى وَلَكِنْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ لِلْآخَرِ فِي سَائِرِ الْخُصُوصَاتِ.

المادة (1701) شَهَادَةُ الصَّدِيقِ لِصَدِيقِهِ مَقْبُولَةٌ وَلَكِنْ إِذَا وَصَلَتْ صِدَاقَتُهُمَا إِلَى مَرْتَبَةِ تَصَرُّفِ أَحَدِهِمَا فِي مَالِ الْآخَرِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ.

المادة (1702) يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَشْهُودِ عَلَيْهِ عَدَاوَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ , وَتُعْرَفُ الْعَدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ بِالْعُرْفِ.

المادة (1703) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا وَمُدَّعِيًا فَذَلِكَ لَا تَصِحُّ شَهَادَةُ الْوَصِيِّ لِلْيَتِيمِ وَالْوَكِيلِ لِلْمُوكَّلِ.

المادة (1704) لَا تُعْتَبَرُ شَهَادَةُ أَحَدٍ عَلَى فِعْلِهِ , بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تُعْتَبَرُ شَهَادَةُ الْوُكَلَاءِ وَالذَّلَالِينَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ بِقَوْلِهِمْ : كُنَّا بَعْنَا هَذَا الْمَالَ ,

(343/1)

ص:344

كَذَلِكَ لَوْ شَهِدَ قَاضِي بَلَدَةٍ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَلَى حُكْمِ صَدَرٍ مِنْهُ قَبْلَ عَزْلِهِ لَا يَصِحُّ وَأَمَّا إِذَا شَهِدَ بَعْدَ الْعَزْلِ عَلَى إِفْرَارٍ أَحَدٍ وَقَعَ فِي حُضُورِهِ قَبْلَ الْعَزْلِ فَتُغْتَبَرُ شَهَادَتُهُ.
الْمَادَّةُ (1705) يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ عَادِلًا , وَالْعَادِلُ مَنْ تَكُونُ حَسَنَاتُهُ غَالِبَةً عَلَى سَيِّئَاتِهِ . بِنَاءً عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ اعْتَادِ أَعْمَالًا تَحِلُّ بِالنَّامُوسِ وَالْمُرُوءَةِ كَالرَّقَاصِ وَالْمَسْخَرَةِ وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْمَعْرُوفِينَ بِالْكَذِبِ.

الفصل الرابع في بيان موافقة الشهادة للدعوى

الْمَادَّةُ (1706) تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِنْ وَافَقَتِ الدَّعْوَى وَإِلَّا فَلَا وَلَكِنْ لَا اعْتِبَارَ لِلْفُظِّ وَتَكْفِي الْمُوَافَقَةُ مَعْنَى . مَثَلًا إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ وَدِيْعَةً وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى إِفْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْإِيْدَاعِ أَوْ كَانَ غَضَبًا وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى إِفْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْعَصَبِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ . كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمَدِينُ بِأَنَّهُ أَدَّى الدَّيْنَ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى أَنَّ الدَّائِنَ أَبْرَأَ الْمَدِينِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ.
الْمَادَّةُ (1707) مُوَافَقَةُ الشَّهَادَةِ لِلدَّعْوَى إِمَّا بِصُورَةٍ مُطَابِقَتِهَا لَهَا بِالنِّتْمَامِ أَوْ بِكَوْنِ الْمَشْهُودِ بِهِ أَقَلَّ مِنَ الْمُدْعَى بِهِ . مَثَلًا إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى أَنَّ هَذَا الْمَالَ مِلْكِي مُنْذُ سَنَتَيْنِ وَشَهِدَ الشُّهُودُ بِكَوْنِهِ مِلْكُهُ مُنْذُ سَنَتَيْنِ فَكَمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ تُقْبَلُ أَيْضًا فِي صُورَةِ شَهَادَةِ الشُّهُودِ بِأَنَّ الْمَالَ الْمَذْكُورَ مِلْكُهُ مُنْذُ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ , كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى أَلْفَ دِرْهِمٍ وَشَهِدَ الشُّهُودُ بِخَمْسِمِائَةٍ دِرْهِمٍ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بِحَقِّ الْخَمْسِمِائَةِ دِرْهِمٍ.

(344/1)

ص:345

الْمَادَّةُ (1708) إِذَا كَانَ الْمُدْعَى بِهِ أَقَلَّ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ بِأَكْثَرَ لَا تُقْبَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ الَّذِي بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالدَّعْوَى قَابِلًا لِلتَّوْفِيقِ أَصْلًا وَيُوقَفُ الْمُدْعَى أَيْضًا بَيْنَهُمَا وَفِي تِلْكَ الْحَالِ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ . مَثَلًا إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى بِأَنَّ هَذَا الْمَالَ مِلْكِي مُنْذُ سَنَتَيْنِ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ بِكَوْنِهِ مِلْكُهُ مُنْذُ ثَلَاثِ سِنِينَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ , كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى بِخَمْسِمِائَةِ دِرْهِمٍ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ بِأَلْفِ دِرْهِمٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَلَكِنْ إِذَا وَفَّقَ الْمُدْعَى بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ بِقَوْلِهِ كَانَ لِي عَلَيْهِ أَلْفَ دِرْهِمٍ وَلَكِنْ أَدَّى لِي مِنْهَا خَمْسِمِائَةَ دِرْهِمٍ وَلَيْسَ لِلشُّهُودِ عِلْمٌ بِذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشُّهُودِ.

الْمَادَّةُ (1709) إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى الْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ بِقَوْلِهِ : هَذَا الْكَرْمُ مِلْكِي مَثَلًا وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ بِالْمَلِكِ الْمُقْبَدِ بِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْمُدْعَى اسْتَرَى هَذَا الْكَرْمَ مِنْ فُلَانٍ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فَعَلَيْهِ إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ بِالْمَلِكِ الْمُقْبَدِ يَسْأَلُ الْقَاضِي الْمُدْعَى بِقَوْلِهِ : أَبْهَذَا السَّبَبِ تَدْعِي هَذَا الْمَلِكَ أَمْ بِسَبَبٍ آخَرَ ؟ فَإِنْ قَالَ الْمُدْعَى : نَعَمْ أَنَا ادَّعِي الْمَلِكَ بِهَذَا السَّبَبِ قَبْلَ الْقَاضِي شَهَادَةَ الشُّهُودِ , وَإِنْ قَالَ : ادَّعَيْتُ بِسَبَبٍ آخَرَ أَوْ لَا ادَّعِيهِ بِهَذَا السَّبَبِ رَدَّ الْقَاضِي شَهَادَةَ أَوْلَيْكَ الشُّهُودِ.

الْمَادَّةُ (1710) إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى فِي كَرْمٍ مِلْكًا مُقْبَدًا مَثَلًا يُنْظَرُ : فَإِنْ قَالَ : اسْتَرَيْتُ وَلَمْ يَذْكَرْ بِإِعْجَهِ أَوْ قَالَ : اسْتَرَيْتَهُ مِنْ أَحَدٍ مُبْهَمًا فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ فَإِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ بِقَوْلِهِمْ : هَذَا الْكَرْمُ مِلْكُهُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ , وَلَكِنْ إِذَا صَرَخَ الْمُدْعَى بِاسْمِ بَائِعِهِ بِقَوْلِهِ : اسْتَرَيْتَهُ مِنْ فُلَانٍ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ; لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ الْمَلِكُ الْمَطْلُوقُ بِنَيْتِهِ وَفُوعُهُ عَنْ أَصْلٍ وَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُدْعَى مَالِكًا لِرُؤْيَاهُ كَلُرُومٍ كَوْنِ الْمُدْعَى مَالِكًا ثَمَرَ الْكَرْمِ الَّذِي حَصَلَ قَبْلًا مَثَلًا , وَلَكِنْ إِذَا ثَبَتَ الْبَيْعُ الْمُقْبَدُ

(345/1)

ص:346

لَا يَتَّبَعُ إِلَّا اعْتِبَارًا مِنْ تَارِيخٍ وَفُوعِ السَّبَبِ كَتَارِيخٍ وَفُوعِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَلِذَلِكَ يَكُونُ الْمَلِكُ الْمُطْلَقُ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَلِكِ الْمُقَيَّدِ أَكْثَرَ , وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ تَكُونُ الشُّهُودُ قَدْ شَهِدَتْ بِأَلْأَكْثَرِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ.
الْمَادَّةُ (1711) لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِذَا كَانَتْ مُخَالِفَةً لِلدَّعْوَى فِي سَبَبِ الدَّيْنِ مَثَلًا إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى أَلْفَ
دِرْهَمٍ مِنْ جِهَةِ ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ عَلَى أَنَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ مَدِينٌ بِذَلِكَ الْمِقْدَارِ مِنْ جِهَةِ الْقَرْضِ
فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ , كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْمُدْعَى بِأَنَّ هَذَا الْمَلِكَ لِي مَوْرُوثٌ . لِي عَن أَبِي وَشَهِدَتْ الشُّهُودُ
بِأَنَّهُ مَوْرُوثٌ لَهُ عَن أُمِّهِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ.

الفصل الخامس في بيان اختلاف الشهود

الْمَادَّةُ (1712) إِذَا اختلف الشهود في المشهود به لا تقبل شهادتهم . مَثَلًا لَوْ شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ بِالْفِ
دِرْهَمٍ ذَهَبًا وَالْآخَرَ بِالْفِضَّةِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا .

الْمَادَّةُ (1713) إِذَا أُوجِبَ اختلف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به
لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِلَّا فَتُقْبَلُ . بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ بِالْفِعْلِ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَكَانٍ مُعَيَّنٍ
وَشَهِدَ الْآخَرُ فِي زَمَانٍ آخَرَ أَوْ مَكَانٍ آخَرَ فِي الْخُصُوصَاتِ الَّتِي هِيَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الصَّرْفِ
كَالْعَنْصَبِ وَإِيفَاءِ الدَّيْنِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا ; لِأَنَّ اختلفت هَذَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلِاختلف في المشهود به
 , وَأَمَّا اختلف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء

(346/1)

ص:347

وَالِإِجَارَةِ وَالْكَفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ وَالْهَبَةِ وَالرَّهْنِ وَالدَّيْنِ وَالْقَرْضِ وَالْإِبْرَاءِ وَالْوَصِيَّةِ فَلَا يَكُونُ مَانِعًا لِقَبُولِ
شَهَادَتِهِمْ ; لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلِاختلف في المشهود به , مَثَلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدًا بِأَنَّهُ كَانَ قَدْ آدَى دَيْنَهُ
وَشَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ بِأَنَّهُ آدَاهُ فِي بَيْتِهِ وَالْآخَرُ شَهِدَ بِأَنَّهُ آدَاهُ فِي حَانُوتِهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا . وَأَمَّا إِذَا
ادَّعَى أَحَدَ الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ آخَرَ بِقَوْلِهِ : كُنْتُ بَعْتَنِي هَذَا الْمَالَ بِكَذَا دَرَاهِمٍ فَسَلَّمَنِي إِيَّاهُ , وَشَهِدَ أَحَدُ
الشَّاهِدِينَ بِأَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ فِي الدَّارِ الْفُلَانِيَّةِ , وَشَهِدَ الْآخَرُ بِأَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ فِي الْحَانُوتِ الْفُلَانِيَّةِ فَتُقْبَلُ
شَهَادَتُهُمَا ; لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَكْرَرُ وَلَا يُعَادُ وَلَكِنَّ الْقَوْلَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكْرَرَ وَيُعَادَ .

الْمَادَّةُ (1714) إِذَا اختلف الشهود في لون المال المعصوب أو في كونه ذكرا أو أنثى لا تقبل
شهادتهم . مَثَلًا إِذَا شَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدِينَ فِي حَقِّ الدَّابَّةِ الْمَعْصُوبَةِ بِكَوْنِهَا صَفْرَاءَ وَشَهِدَ الْآخَرُ بِكَوْنِهَا
حَمْرَاءَ أَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِكَوْنِهَا ذَكَرًا وَشَهِدَ الْآخَرُ بِكَوْنِهَا أَنْثَى فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا .

الْمَادَّةُ (1715) إِذَا اختلف الشهود في مقدار البذل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم . مَثَلًا إِذَا شَهِدَ
أَحَدُهُمَا بِأَنَّ الْمَالَ بِيَعٍ بِخَمْسِمِائَةٍ وَشَهِدَ الْآخَرُ بِأَنَّهُ بِيَعٍ بِثَلَاثِمِائَةٍ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا .

الفصل السادس في حق تركية الشهود

الْمَادَّةُ (1716) إِذَا شَهِدَتْ الشُّهُودُ يَسْأَلُ الْقَاضِي الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ

(347/1)

ص:348

بِقَوْلِهِ : مَا تَقُولُ فِي شَهَادَةِ هُوَ لَا هَلْ هُمْ صَادِقُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قَالَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ : هُمْ
صَادِقُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ هَذِهِ أَوْ عُدُولٌ يَكُونُ قَدْ أَقْرَبَ بِالْمُدْعَى بِهِ وَيَحْكُمُ بِإِقْرَارِهِ . وَإِنْ قَالَ : هُمْ شُهُودٌ
زُورٌ أَوْ عُدُولٌ وَلَكِنَّهُمْ أَخْطَأُوا فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَوْ نَسُوا الْوَاقِعَ أَوْ قَالَ : هُمْ عُدُولٌ وَأَنْكَرَ الْمُدْعَى بِهِ
فَلَا يَحْكُمُ الْقَاضِي وَيُحَقِّقُ عَدَالَةَ الشُّهُودِ مِنْ عَدَمِهَا بِالتَّرْكِيَّةِ سِرًّا وَعَلْنًا .

الْمَادَّةُ (1717) تَرْكِي الشُّهُودِ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ يَعْنِي إِنْ كَانُوا مِنْ طَلَبَةِ الْعُلُومِ يُرَكَّوْنَ

مَنْ مُدْرَسِ الْمَدْرَسَةِ الَّتِي يَسْكُنُونَ فِيهَا وَمِنْ مُعْتَمِدِ أَهْلِهَا , وَإِنْ كَانُوا جُنُودًا فَمِنْ ضَابِطِ الْأُورْطَةِ وَكُتَابِهَا , وَإِنْ كَانُوا مِنَ الْكُتُبَةِ فَمِنْ رَئِيسِ الْقَلَمِ وَمِمَّا يَلِيهِ مِنَ الْكُتَّابِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ التُّجَّارِ فَمِنْ مُعْتَبِرِي التُّجَّارِ , وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَصْحَابِ الْحِرَفِ فَمِنْ رُؤَسَائِهِمْ وَنِقَابَاتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الصُّنُوفِ الْأُخْرَى فَمِنْ مُعْتَمِدِي وَمُؤْتَمِنِي أَهْلِي مَحَلَّتِهِمْ أَوْ قَرَبَاتِهِمْ.

الْمَادَّةُ (1718) التَّرَكِيَّةُ السَّرِيَّةُ تُجْرَى بِوَرَقَةٍ يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْمَسْثُورَةِ فِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ وَالْقَاضِي يَكْتُبُ فِي تِلْكَ الْوَرَقَةِ اسْمَ الْمُدْعَى وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ وَالْمُدْعَى بِهِ وَاسْمَ الشَّهِيدِ وَشَهْرَتَهُمْ وَصَنَعَتَهُمْ وَأَسْكَالَهُمْ وَمَحَلَّهُمْ وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ , وَ إِذَا كَانُوا مَعْرُوفِينَ يُحَرِّرُ أَسْمَاءَهُمْ وَشَهْرَتَهُمْ فَقَطْ , وَالْحَاصِلُ أَنْ يُعَرَّفَهُمْ وَيُبَيِّنَهُمْ بِوَجْهِ يُمَيِّزُونَ بِهِ عَنْ غَيْرِهِمْ وَبَعْدَ وَضْعِهَا فِي غِلَافٍ وَخَتْمِهِ يُرْسَلُهَا إِلَى الْمُتَنَحِّبِينَ لِلتَّرَكِيَّةِ ثُمَّ عِنْدَ وُصُولِ الْمَسْثُورَةِ إِلَى الْمُرَكَّبِينَ يَفْتَحُونَهَا وَيَقْرَأُونَهَا فَإِنْ كَانَ الشَّهِيدُ الْمَحَرَّرُ أَسْمَاءَهُمْ فِيهَا عُدُولًا كَتَبُوا تَحْتَ اسْمِ كُلِّ مِنْهُمْ عِبَارَةَ عُدُولٍ وَمَقْبُولُ الشَّهَادَةِ . وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُدُولًا كَتَبُوا عِبَارَةَ لَيْسُوا بِعُدُولٍ وَوَقَّعُوا امْتِصَاءَاتِهِمْ وَخَتَمُوا فَوْقَ الْغِلَافِ وَأَعَادُوهَا لِلْقَاضِي بِدُونِ أَنْ يُطْلَعُوا مَنْ أَتَى بِالْمَسْثُورَةِ وَلَا غَيْرَهُ عَلَى مَضْمُونِهَا.

الْمَادَّةُ (1719) إِذَا أُعِيدَتِ الْمَسْثُورَةُ مَخْتُومَةً إِلَى الْقَاضِي وَلَمْ يُكْتَبْ

(348/1)

ص:349

فِيهَا مِنْ قِبَلِ الْمُرَكَّبِينَ فِي حَقِّ الشَّهِيدِ بِأَنَّهُمْ عُدُولٌ وَمَقْبُولُ الشَّهَادَةِ بَلْ كَتَبُوا فِيهَا كَلَامًا يُفِيدُ الْجَرَاحَ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بِأَنْ كَتَبُوا فِيهَا عِبَارَةَ لَيْسُوا بِعُدُولٍ أَوْ لَا نَعْلَمُ بِحَالِهِمْ أَوْ مَجْهُولُ الْأَحْوَالِ أَوْ اللَّهُ أَعْلَمُ أَوْ لَمْ يَكْتُبُوا فِيهَا شَيْئًا فَحِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ الْقَاضِي شَهَادَتَهُمْ , وَإِنْ كُتِبَ فِيهَا عُدُولٌ وَمَقْبُولُ الشَّهَادَةِ , يُبَادِرُ الْقَاضِي بِالْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى التَّرَكِيَّةِ عَلَنًا.

الْمَادَّةُ (1720) التَّرَكِيَّةُ عَلَنًا تُجْرَى عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي : وَهُوَ أَنَّهُ يُجَلَّبُ الْمُرَكَّبُونَ إِلَى حُضُورِ الْقَاضِي حَالَ حُضُورِ الْمُتَرَفِعِينَ وَتُرَكَّى الشَّهِيدُ أَوْ يُرْسَلُ الشَّهِيدُ وَالْمُتَرَفِعَانِ مَعَ نَائِبِ التَّرَكِيَّةِ إِلَى مَحَلِّ الْمُرَكَّبِينَ وَتُرَكَّى الشَّهِيدُ عَلَنًا.

الْمَادَّةُ (1721) يَكْفِي فِي التَّرَكِيَّةِ السَّرِيَّةِ مُرَكَّبٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنَّهُ رِعَايَةً لِلِاخْتِيَابِ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمُرَكَّبِيُّ أَقَلَّ مِنْ اثْنَيْنِ.

الْمَادَّةُ (1722) التَّرَكِيَّةُ الْعَلَنِيَّةُ مِنْ قِبَلِ الشَّهَادَةِ وَتُعْتَبَرُ فِيهَا شُرُوطُ الشَّهَادَةِ وَنِصَابُهَا وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ عَلَى الْمُرَكَّبِينَ ذِكْرُ لَفْظِ الشَّهَادَةِ.

الْمَادَّةُ (1723) لَا يَسْتَعْلَقُ الْقَاضِي بِتَّرَكِيَّةِ الشَّهِيدِ النَّابِتَةِ عَدَالَتَهُمْ فِي ضَمَنِ خُصُوصٍ عِنْدَهُ إِذَا شَهِدُوا بِخُصُوصٍ آخَرَ فِي حُضُورِ ذَلِكَ الْقَاضِي إِنْ لَمْ يَمُضِ عَلَيْهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ , وَإِنْ كَانَ مَضَى عَلَيْهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ زَكَّاهُمْ الْقَاضِي أَيْضًا مَرَّةً أُخْرَى.

الْمَادَّةُ (1724) إِذَا طَعَنَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرَكِيَّةِ

(349/1)

ص:350

أَوْ بَعْدَهَا فِي الشَّهِيدِ بِإِسْنَادِ شَيْءٍ مَانِعٍ لِقَبُولِ الشَّهَادَةِ كَدَفْعِ مَعْرَمٍ أَوْ جَرِّ مَعْنَمٍ طَلَبَ مِنْهُ الْقَاضِي الْبَيِّنَةَ فَإِذَا اثْبَتَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ رَدَّ الْقَاضِي شَهَادَةَ أَوْلِيكَ الشَّهِيدِ وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ يُرَكِّبُهُمُ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يُرْكُوا قَبْلًا وَإِذَا كَانُوا قَدْ زُكُّوا بِحُكْمٍ بِمُوجِبِ شَهَادَتِهِمْ.

الْمَادَّةُ (1725) إِذَا جَرَّحَ بَعْضُ الْمُرَكَّبِينَ الشَّهِيدَ وَعَدَّلَهُمْ بَعْضُهُمْ فَيُرَجَّحُ طَرَفُ الْجَرَاحِ وَلَا يَحْكُمُ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ.

المادة (1726) إذا مات الشهود أو غابوا بعد أداء الشهادة في المعاملات فللقاضي أن يزكّيهم ويحكم بشهادتهم.

المادة (1727) إذا ألح المشهود عليه على القاضي بتخليف الشهود بأنهم لم يكونوا كاذبين في شهادتهم وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللقاضي أن يحلف أولئك الشهود وله أن يقول لهم : إن حلفتم قبلت شهادتكم وإلا فلا.

الفصل السابع في حق رجوع الشهود عن شهادتهم
المادة (1728) إذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد أداء الشهادة وقبل الحكم في حضور القاضي تكون شهادتهم كأن

(350/1)

ص:351

لم تكن ويعزرون.

المادة (1729) إذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور القاضي فلا ينقض حكم القاضي ويضمن الشهود المحكوم به راجع المادة (80) .

المادة (1730) إذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فإن كان باقياً نصاب الشهادة لا يلزم الصمان على من رجعوا ولكن يعزرون , وإن لم يكن الباقي نصاب الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به إن كان واحداً, وإن كان أزيد يضمنون النصف سوية بالإستزك.

المادة (1731) يُستترط أن يكون رجوع الشهود في حضور القاضي ولا اعتبار لرجوعهم في محل آخر , بناءً على ذلك إذا ادعى المشهود عليه رجوع الشهود عن شهادتهم في محل آخر فلا تُسمع دعواه وإذا شهدوا في حضور قاضٍ ثم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم في حضور قاضٍ آخر يُعتبر رجوعهم.

الفصل الثامن في حق التواتر

المادة (1732) لا اعتبار لكثرة الشهود يعني لا يلزم ترجيح شهود أحد الطرفين لكثرتهم بالنسبة إلى شهود الطرف الآخر إلا أن تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر.
المادة (1733) التواتر يفيد علم اليقين بناءً عليه لا تقام البيّنة

(351/1)

ص:352

بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً.

المادة (1734) كما لا يُستترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تُتحرى العدالة بناءً عليه لا حاجة إلى تركية المخبرين.

المادة (1735) ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم أن يكونوا جمًا غفيرًا لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب.

الباب الثاني في بيان الحجج الخطيئة والقرينة القاطعة
ويُنقسم إلى فصلين:

الفصل الأول في بيان الحجج الخطيئة

المادة (1736) لا يُعمل بالخط والخاتم فقط أمّا إذا كان سالمًا من شبهة التزوير والتصنيع فيكون معمولًا به أي يكون مدارًا للحكم ولا يحتاج للإببات بوجه آخر.

المادة (1737) البراءة السلطانية وقيود الدفاتر الخاقانية لكونها أمانة من التزوير معمولًا بها.

المادة (1738) - (يُعْمَلُ أَيْضًا بِسِجَلَاتِ الْمَحَاكِمِ إِذَا كَانَتْ قَدْ ضُبِطَتْ سَالِمَةً مِنَ الْحِيلَةِ وَالْفَسَادِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُذَكَّرُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ .

(352/1)

ص:353

المادة (1739) لَا يُعْمَلُ بِالْوَقْفِيَّةِ فَقَطْ أَمَّا إِذَا كَانَتْ مُقَيَّدَةً فِي سِجَلِ الْمَحْكَمَةِ الْمُوثِقِ بِهِ وَالْمُعْتَمَدِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَيَّنِ أَعْلَاهُ فَيُعْمَلُ بِهَا.

الفصل الثاني في بيان القرينة القاطعة

المادة (1740) القرينة القاطعة أحد أسباب الحكم أيضا.

المادة (1741) القرينة القاطعة هي الأمانة البالغة حد اليقين مثلا إذا خرج أحد من دار خالية خائفا مدهوشا وفي يده سكين ملوثة بالدم فدخل في الدار ورأي فيها شخص مذبح في ذلك الوقت فلا يُسْتَبْهُ فِي كَوْنِهِ قَاتِلَ ذَلِكَ الشَّخْصِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْإِحْتِمَالَاتِ الْوَهْمِيَّةِ الصِّرْفَةِ كَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّخْصُ الْمَذْكُورُ رَبِّمَا قَتَلَ نَفْسَهُ رَاجِعَ الْمَادَّةِ 74.

الباب الثالث في بيان التخليف

المادة (1742) أحد أسباب الحكم اليمين أو النكول عن اليمين وهو أنه إذا أظهر المدعي عجزه عن إثبات دعواه يخلف المدعي عليه بطلبه ولكن إذا ادعى أحد على آخر قايلا : أنت وكيل فلان وأنكر الوكالة فلا يلزم تخليفه , كذلك إذا ادعى كل من الشخصين المال الذي هو في يد آخر بأنه اشتراه منه وأقر المدعي عليه بأنه باعه لأحدهما

(353/1)

ص:354

وَأَنْكَرَ دَعَاؤِ الْآخَرِ فَلَا يَتَوَجَّهُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ وَالْإِسْتِنْبَاجُ وَالْإِرْتِهَانُ وَالْإِثْبَابُ كَالِاشْتِرَاءِ فِي هَذَا الْخُصُوصِ.

المادة (1743) إِذَا قَصَدَ تَخْلِيفَ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ يَخْلِفُ بِاسْمِهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : وَاللَّهِ أَوْ بِاللَّهِ مَرَّةً وَاحِدَةً بَدُونَ تَكَرُّارٍ.

المادة (1744) لَا تَكُونُ الْيَمِينُ إِلَّا فِي حُضُورِ الْقَاضِيِ أَوْ نَائِبِهِ وَلَا اعْتِبَارَ بِالنُّكُولِ عَنِ الْيَمِينِ فِي حُضُورِ غَيْرِهِمَا.

المادة (1745) تَجْرِي النَّيَابَةُ فِي التَّخْلِيفِ وَلَكِنْ لَا تَجْرِي فِي الْيَمِينِ فَلِذَلِكَ لُوكَلَاءِ الدَّعَاوَى أَنْ يُخْلِفُوا الْخَصْمَ وَلَكِنْ إِذَا تَوَجَّهَتْ الْيَمِينُ إِلَى مُوَكَّلِيهِمْ فَيَلْزَمُ تَخْلِيفَ الْمُوَكَّلِيِّنَ بِالذَّاتِ وَلَا يَخْلِفُ وَكَلَاؤُهُمْ.

المادة (1746) لَا يَخْلِفُ الْيَمِينِ إِلَّا بِطَلْبِ الْخَصْمِ وَلَكِنْ يَخْلِفُ الْيَمِينِ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِيِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ بِلَا طَلْبٍ . الْأَوَّلُ : إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ مِنَ التَّرَكَّةِ حَقًّا وَأَثْبَتَهُ فَيَخْلِفُهُ الْقَاضِيِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ هَذَا الْحَقَّ بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ مِنَ الْمَيْتِ بَوَجْهِ وَلَا أَبْرَاهُ وَلَا أَحَالَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا أَوْفَى مِنْ طَرَفِ أَحَدٍ وَلَيْسَ لِلْمَيْتِ فِي مَقَابِلَةِ هَذَا الْحَقِّ رَهْنٌ , وَيُقَالُ لِهَذَا يَمِينِ الْإِسْتِظْهَارِ , الثَّانِي : إِذَا اسْتَحَقَّ أَحَدٌ الْمَالَ وَأَثْبَتَ دَعْوَاهُ حَلْفَهُ الْقَاضِيِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبِعْ هَذَا الْمَالَ وَلَمْ يَهْبِئْ لِأَحَدٍ وَلَمْ يُخْرِجْهُ مِنْ مَلِكِهِ بَوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ , الثَّلَاثُ : إِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَبِيعِ لِعَيْبِهِ حَلْفَهُ الْقَاضِيِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِالْعَيْبِ قَوْلًا أَوْ دَلَالَةً كَتَصْرُفِهِ تَصْرُفَ الْمَلِكِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْمَادَّةِ (344) , الرَّابِعُ : تَخْلِيفَ الْقَاضِيِ الشَّفِيعِ عِنْدَ الْحُكْمِ بِالشُّفْعَةِ بِأَنَّهُ لَمْ يُبْطَلْ شَفْعَتُهُ يَعْنِي لَمْ يُسْقَطْ حَقَّ شَفْعَتِهِ بَوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ .

المادة (1747) - (إِذَا حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

ص: 355

قَبْلَ أَنْ يُكَلِّفَهُ الْقَاضِي بِحَلْفِ الْيَمِينِ بِطَلْبِ الْخَصْمِ فَلَا تُعْتَبَرُ يَمِينُهُ وَيَلْزَمُ أَنْ يَخْلِفَ مَرَّةً أُخْرَى مِنْ قَبْلِ الْقَاضِي.

المادة (1748) إِذَا حَلَفَ أَحَدٌ عَلَى فِعْلِهِ يَخْلِفُ عَلَى الْبَيِّنَاتِ يَعْنِي يَخْلِفُ قَطْعِيًّا بِأَنَّ هَذَا الشَّيْءَ هَكَذَا أَوْ لَيْسَ بِكَذَا , وَإِذَا حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ يَخْلِفُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ يَعْنِي يَخْلِفُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِذَلِكَ الشَّيْءِ.

المادة (1749) يَكُونُ الْيَمِينُ إِمَّا عَلَى السَّبَبِ أَوْ عَلَى الْحَاصِلِ , وَهُوَ أَنَّ الْيَمِينَ بِوُقُوعِ خُصُوصٍ أَوْ عَدَمِ وَقُوعِهِ يَمِينٌ عَلَى السَّبَبِ أَمَّا الْيَمِينُ عَلَى بَقَاءِ خُصُوصٍ إِلَى الْآنَ أَوْ عَدَمِ بَقَائِهِ فَيَمِينٌ عَلَى الْحَاصِلِ . مَثَلًا الْيَمِينُ , فِي دَعْوَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ بِعَدَمِ وَقُوعِ عَقْدِ الْبَيْعِ أَصْلًا هِيَ يَمِينٌ عَلَى السَّبَبِ أَمَّا الْيَمِينُ بِبَقَاءِ الْعَقْدِ إِلَى الْآنَ أَوْ بِعَدَمِ بَقَائِهِ فَهِيَ يَمِينٌ عَلَى الْحَاصِلِ.

المادة (1750) إِذَا اجْتَمَعَتْ دَعَاوَى مُخْتَلِفَةٌ فَتَكْفِي فِيهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَلْزَمُ التَّحْلِيفُ لِكُلِّ مِنْهَا عَلَى جِدَّةٍ.

المادة (1751) إِذَا كَلَّفَ الْقَاضِي مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْيَمِينُ فِي الدَّعَاوَى الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُعَامَلَاتِ وَتَكَلَّ عَنْهَا صِرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بِالسُّكُوتِ بِلَا عُدْرٍ فَيَحْكُمُ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ , وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلِفَ بَعْدَ الْحُكْمِ فَلَا يُنْتَفَتِ إِلَيْهِ وَيَبْقَى حُكْمُ الْقَاضِي عَلَى حَالِهِ.

المادة (1752) تُعْتَبَرُ يَمِينُ الْأَخْرَسِ وَنُكُولُهُ عَنِ الْيَمِينِ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةِ (أَنْظُرْ الْمَادَّةَ (70) .

ص: 356

مُلْحَقٌ

المادة (1753) إِذَا قَالَ الْمُدَّعِي : لَيْسَ لِي شَاهِدٌ مُطْلَقًا ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِشُهُودٍ , أَوْ قَالَ : لَيْسَ لِي شَاهِدٌ سِوَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ , ثُمَّ قَالَ : لِي شَاهِدٌ آخَرَ فَلَا يُقْبَلُ.

الباب الرابع في التنازع وترجيح البيِّنات
وَيَسْتَمَلُّ عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الفصل الأول في بيان التنازع بالأيدي

المادة (1754) يَلْزَمُ إِثْبَاتُ وَضْعِ الْيَدِ بِالْبَيِّنَةِ فِي الْعَقَارِ الْمُنَازَعِ فِيهِ وَلَا يُحْكَمُ بِتَصَادُقِ الطَّرْفَيْنِ يَعْنِي لَا يُحْكَمُ بِكَوْنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذَا الْيَدِ بِإِقْرَارِهِ عِنْدَ دَعْوَى الْمُدَّعَى وَلَكِنْ إِذَا ادَّعَى الْمُدَّعَى قَائِلًا : إِنِّي كُنْتُ اشْتَرَيْتُ ذَلِكَ الْعَقَارَ مِنْكَ أَوْ كُنْتُ غَصَبْتَهُ مِنِّي فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ كَوْنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ذَا الْيَدِ بِالْبَيِّنَةِ , وَأَيْضًا لَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ ذِي الْيَدِ فِي الْمَنْفُولِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا أَمَّا بَلْ إِذَا وَجِدَ فِي يَدِ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ فَهُوَ ذُو الْيَدِ , وَتَصَادُقُ الطَّرْفَيْنِ كَافٍ فِي هَذَا.

المادة (1755) إِذَا تَنَازَعَ شَخْصَانِ فِي عَقَارٍ وَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا كَوْنَهُ ذَا الْيَدِ فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ تُطْلَبُ أَوْلَا الْبَيِّنَةِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى كَوْنِهِ ذَا الْيَدِ فَإِذَا أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ تَثْبُتُ يَدُهُمَا مُشْتَرَكًا

ص:357

عَلَى الْعَقَارِ , وَإِذَا أَظْهَرَ أَحَدُهُمَا الْعَجْزَ عَنْ إِثْبَاتِ وَضْعِ يَدِهِ , وَأَقَامَ الْآخَرَ الْبَيِّنَةَ عَلَى كَوْنِهِ وَاصِعَ الْيَدِ يُحْكَمُ بِكَوْنِهِ ذَا الْيَدِ وَيَعُدُّ الْآخَرَ خَارِجًا , وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ أَحَدٌ مِنَ الْخَصْمَيْنِ كَوْنَهُ ذَا الْيَدِ يَخْلَفُ كُلُّ مَنَّهُمَا بِطَلَبِ الْآخَرَ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ خَصْمِهِ ذَا الْيَدِ فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ فَإِنْ نَكَلَ كُلُّ مَنَّهُمَا عَنِ الْيَمِينِ يَثْبُتُ كَوْنُهُمَا ذَوِي الْيَدِ مُشْتَرِكًا فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ , وَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا وَحَلَفَ الْآخَرُ يَكُونُ الْحَالِفُ وَاصِعَ الْيَدِ مُسْتَقِلًّا فِي ذَلِكَ الْعَقَارِ , وَيَعُدُّ الْآخَرَ خَارِجًا , وَإِنْ حَلَفَ كِلَاهُمَا فَلَا يُحْكَمُ لِوَاحِدٍ مَنَّهُمَا بِكَوْنِهِ ذَا الْيَدِ وَيُوقَفُ الْعَقَارُ الْمُدْعَى بِهِ إِلَى وَفْتِ ظُهُورِ حَقِيقَةِ الْحَالِ .

الفصل الثاني في حق ترجيح البيِّنات

المادة (1756) إِذَا كَانَ اثْنَانِ مُتَصَرِّفَيْنِ فِي مَالٍ عَلَى وَجْهِ الْإِشْتِرَاكِ وَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَلِكُهُ بِالْإِسْتِقْلَالِ وَادَّعَى الْآخَرَ أَنَّهُ مَلِكُهُ بِالْإِشْتِرَاكِ فَبَيِّنَةُ الْإِسْتِقْلَالِ أَوْلَى يَغْنِي إِذَا أَرَادَ كِلَاهُمَا أَنْ يُقِيمَ الْبَيِّنَةَ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الَّذِي ادَّعَى الْإِسْتِقْلَالَ عَلَى بَيِّنَةِ الَّذِي ادَّعَى الْإِشْتِرَاكَ , وَإِذَا ادَّعَى كِلَاهُمَا الْإِسْتِقْلَالَ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ يُحْكَمُ لَهُمَا بِذَلِكَ الْعَقَارِ مُشْتَرِكًا , وَإِذَا عَجَزَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْإِثْبَاتِ , وَاتَّبَتَ الْآخَرُ بِحُكْمٍ لَهُ يَكُونُ ذَلِكَ الْعَقَارُ مَلِكُهُ مُسْتَقِلًّا .

المادة (1757) بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَوْلَى فِي دَعْوَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ الَّتِي لَمْ يُبَيِّنْ فِيهَا تَارِيخًا . مَثَلًا : إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الدَّارِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِ آخَرَ قَائِلًا : إِنَّهَا مِلْكِي , وَأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ حَقٍّ , وَأَنَا أَطْلُبُ أَنْ تُسَلَّمَ لِي وَقَالَ ذُو الْيَدِ : إِنَّ هَذِهِ الدَّارَ مِلْكِي وَإِنَّا فَأَنَا وَاصِعَ الْيَدِ عَلَيْهَا بِحَقٍّ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ وَتُسْمَعُ .

(357/1)

ص:358

المادة (1758) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَيْضًا عَلَى بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ فِي دَعَاوَى الْمَلِكِ الْمُقَيَّدِ بِسَبَبِ قَابِلٍ لِلتَّكْرُرِ . وَلَمْ يُبَيِّنْ فِيهَا التَّارِيخَ كَالشِّرَاءِ لِكَوْنِهَا فِي حُكْمِ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ وَلَكِنْ إِذَا ادَّعَى كِلَاهُمَا بِأَنَّهُمَا تَقْلِبًا الْمَلِكُ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ . مَثَلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ الْحَاثُوتِ الَّذِي فِي يَدِهِ بِأَنَّهُ مِلْكِي , وَأَنَا اسْتَرَيْتَهُ مِنْ زَيْدٍ وَحَالَ كَوْنِهِ مِلْكِي بِهَذِهِ الْجِهَةِ وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَالَ ذُو الْيَدِ : اسْتَرَيْتَهُ مِنْ بَكْرٍ أَوْ هُوَ مَمْرُوتٌ مِنْ وَالِدِي وَبِهَذِهِ الْجِهَةِ قَدْ وَضَعْتَ يَدِي عَلَيْهِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ وَتُسْمَعُ وَلَكِنْ إِذَا قَالَ ذُو الْيَدِ أَنَا اسْتَرَيْتُ الْحَاثُوتَ مِنْ زَيْدٍ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ عَلَى بَيِّنَةِ الْخَارِجِ بِهَذَا الْحَالِ .

المادة (1759) بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَوْلَى فِي دَعَاوَى الْمَلِكِ الْمُقَيَّدِ بِسَبَبِ غَيْرِ قَابِلٍ لِلتَّكْرُرِ كَالنِّتَاجِ مَثَلًا لَوْ تَنَازَعَ الْخَارِجُ وَذُو الْيَدِ فِي مَهْرَةٍ وَادَّعَى كُلُّ مَنَّهُمَا أَنَّهَا مَالُهُ وَمَوْلُودَةٌ مِنْ فَرَسِهِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ .
المادة (1760) بَيِّنَةُ مَنْ تَارِيخُهُ مُقَدَّمٌ أَوْلَى فِي دَعْوَى الْمَلِكِ الْمَمْرُوحِ . مَثَلًا : إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى الْعُرْصَةِ الَّتِي هِيَ فِي يَدِ آخَرَ بِأَنِّي اسْتَرَيْتُهَا قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ بِسَنَةٍ مِنْ فُلَانٍ وَقَالَ ذُو الْيَدِ إِنَّهَا مَمْرُوتَةٌ لِي مِنْ وَالِدِي الَّذِي تُوَفِّي قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ بِخَمْسِ سِنِينَ فَتُرَجِّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ , وَإِنْ قَالَ هِيَ مَمْرُوتَةٌ مِنْ أَبِي الَّذِي مَاتَ قَبْلَ سَنَةِ أَشْهُرٍ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ عَلَى هَذَا الْحَالِ . كَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى كُلُّ مَنْ مِنَ الْخَصْمَيْنِ أَنَّهُ اسْتَرَى الْمُدْعَى بِهِ مِنْ شَخْصٍ غَيْرِ الَّذِي اسْتَرَى مِنْهُ الْآخَرُ وَبَيَّنَّا تَارِيخَ تَمَلُّكِ بَايِعِهِمَا فَتُرَجِّحُ بَيِّنَةُ مَنْ تَارِيخُ تَمَلُّكِهِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْآخَرَ .

المادة (1761) لَا يُعْتَبَرُ التَّارِيخُ فِي دَعْوَى النِّتَاجِ وَتُرَجِّحُ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ كَمَا ذَكَرْنَا إِنَّمَا لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ تُوَافِقْ سِنَّ الْمُدْعَى بِهِ تَارِيخَ ذِي الْيَدِ وَوَأَفَقَتْ تَارِيخَ الْخَارِجِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ , وَإِنْ خَالَفَتْ تَارِيخَ كِلَيْهِمَا أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا فَتَكُونُ بَيِّنَةُ كِلَيْهِمَا مِنْهَاتِرَةً يَعْنِي مُنْسَاقِطَةً وَيُنْزَكُ الْمُدْعَى بِهِ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ وَيَبْقَى لَهُ .

(358/1)

ص:359

المادة (1762) بَيِّنَةُ الزِّيَادَةِ أُولَى مَثَلًا إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُسْتَرِي فِي مَقْدَارِ التَّمَنِّ أَوْ الْمَبِيعِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ مَنْ ادَّعَى الزِّيَادَةَ.

المادة (1763) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ التَّمْلِيكِ عَلَى بَيِّنَةِ الْعَارِيَةِ وَالْإِيذَاعِ وَالْغَضَبِ . مَثَلًا : إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الْمَالِ الَّذِي هُوَ فِي يَدِ الْآخَرِ قَائِلًا : أَنِّي كُنْتُ أُعْطِيْتَهُ إِيَّاهُ عَارِيَةً , وَأَرَادَ اسْتِرْدَادَهُ , وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : كُنْتُ بَعْتَنِي إِيَّاهُ أَوْ وَهَبْتَنِيهِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْبَيْعِ أَوْ الْهَبَةِ.

المادة (1764) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْبَيْعِ عَلَى بَيِّنَةِ الْهَبَةِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ وَبَيِّنَةُ الْإِجَارَةِ عَلَى بَيِّنَةِ الرَّهْنِ . مَثَلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ يَقُولُهُ كُنْتُ بَعْتُكَ الْمَالَ الْفُلَانِيَّ أُعْطِنِي ثَمَنَهُ . وَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : أَنْتَ كُنْتَ وَهَبْتَنِي ذَلِكَ وَسَلَّمْتَنِي إِيَّاهُ فَتُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْبَيْعِ.

المادة (1765) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْإِطْلَاقِ فِي الْعَارِيَةِ . مَثَلًا إِذَا هَلَكَ الْحِصَانُ الْمُسْتَعَارُ فِي يَدِ الْمُسْتَعِيرِ , وَادَّعَى الْمُعِيرُ قَائِلًا أَنِّي كُنْتُ أَعْرَضْتُكَ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ تَسْتَعْمِلَهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ , وَأَنْتَ لَمْ تُسَلِّمَهُ لِي عِنْدَ مُرُورِ الْأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَهَلَكَ عِنْدَكَ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ فَاضْمَنْ قِيمَتَهُ فَادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ يَقُولُهُ : كُنْتُ أَعْرَضْتُكَ إِيَّاهُ بَأَنْ أَسْتَعْمِلَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَمْ تُقَيِّدْ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَعِيرِ وَتُسْمَعُ.

المادة (1766) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الصِّحَّةِ عَلَى بَيِّنَةِ مَرَضِ الْمَوْتِ . مَثَلًا إِذَا وَهَبَ أَحَدٌ مَالًا لِأَحَدٍ وَرَتَّبَهُ ثُمَّ مَاتَ , وَادَّعَى وَارِثُ آخَرَ أَنَّهُ وَهَبَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ وَادَّعَى الْمَوْهُوبُ لَهُ أَنَّهُ وَهَبَهُ لَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْمَوْهُوبِ لَهُ.

المادة (1767) تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْعَقْلِ عَلَى بَيِّنَةِ الْجُنُونِ أَوْ الْعَتَمَةِ (تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الْعَقْلِ , وَبِتَعْبِيرٍ آخَرَ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ كَوْنِ الْمُتَصَرِّفِ عَاقِلًا عَلَى الْقَوْلِ الْمُفْتَى بِهِ عَلَى بَيِّنَةِ الْجُنُونِ أَوْ الْعَتَمَةِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ وَالنَّكْمَلَةُ وَعَلَى أَفْنَدِي.

المادة (1768) إِذَا اجْتَمَعَتْ بَيِّنَةُ الْحُدُوثِ مَعَ بَيِّنَةِ الْقَدَمِ فَتُرَجِّحُ

(359/1)

ص:360

بَيِّنَةُ الْحُدُوثِ . مَثَلًا : إِذَا كَانَ فِي مَلِكٍ أَحَدٍ مَسِيلُ الْآخَرَ وَوَقَعَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي الْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ , وَادَّعَى صَاحِبُ الدَّارِ حُدُوثَهُ وَطَلَبَ رَفْعَهُ , وَادَّعَى صَاحِبُ الْمَسِيلِ قَدَمَهُ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ صَاحِبِ الدَّارِ.

المادة (1769) إِذَا أَظْهَرَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ الْعَجْزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ تَطَلَّبَ مِنَ الطَّرْفِ الْمَرْجُوحِ فَإِنْ أَنْبَتَ فِيهَا وَإِلَّا يَخْلَفُ.

المادة (1770) إِذَا أَظْهَرَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ الْعَجْزَ عَنِ الْإِتْبَاتِ فَحُكْمٌ بِمُوجِبِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي أَقَامَهَا الطَّرْفُ الْمَرْجُوحُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُبَيِّنِ أَعْلَاهُ ثُمَّ أَرَادَ الطَّرْفُ الرَّاجِحُ بَعْدَ ذَلِكَ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ فَلَا يُنْتَفَتُ إِلَيْهِ بَعْدُ.

الفصل الثالث في القول لمن يشهد وفي تحكيم الحال

المادة (1771) إِذَا اخْتَلَفَ الرَّوْجُ وَالرَّوْجَةُ فِي أَشْيَاءِ الدَّارِ الَّتِي سَكَنَاهَا يُنْظَرُ إِلَى الْأَشْيَاءِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلرَّوْجِ فَقَطْ كَالْبُنْدُوقِيَّةِ وَالسِّيفِ أَوْ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَصْلُحُ لِكُلِّ مِنَ الرَّوْجِ , وَالرَّوْجَةُ كَالْأَوَانِي وَالْمَفْرُوشَاتِ تُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الرَّوْجَةِ , وَإِذَا عَجَزَ كِلَاهُمَا عَنِ الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ لِلرَّوْجِ مَعَ الْيَمِينِ يَعْنِي إِذَا خَلَفَ الرَّوْجُ بِأَنَّ تِلْكَ الْأَشْيَاءَ لَيْسَتْ لِرَّوْجَتِهِ يُحْكَمُ بِكُونِهَا لَهُ , وَأَمَّا فِي الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِلنِّسَاءِ فَقَطْ كَالْحُلِيِّ , وَالنِّسَاءِ فَتُرَجِّحُ بَيِّنَةُ الرَّوْجِ , وَإِذَا عَجَزَ كِلَاهُمَا عَنِ الْبَيِّنَةِ فَالْقَوْلُ لِلرَّوْجَةِ مَعَ الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَانِعَ الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِآخَرَ أَوْ بَاعَهَا فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . مَثَلًا : الْفُرْطُ حُلِيٌّ مَخْصُوصٌ بِالنِّسَاءِ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ الرَّوْجُ صَانِعًا فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ.

ص:361

المادة (1772) تَقُومُ الْوَرْتَةُ مَقَامَ الْمَوْرَثِ عِنْدَ مَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ . وَلَكِنْ إِذَا عَجَزَ كِلَا الطَّرْفَيْنِ عَنِ الْإِثْبَاتِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَالْقَوْلُ لِمَنْ هُوَ فِي الْحَيَاةِ مِنْهُمَا مَعَ الْيَمِينِ فِي الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِكُلَيْهِمَا , وَأَمَّا إِذَا مَاتَ كِلَاهُمَا مَعًا فَالْقَوْلُ لَوْرْتَةِ الزَّوْجِ فِي الْأَشْيَاءِ الصَّالِحَةِ لِكُلَيْهِمَا .
المادة (1773) إِذَا أَرَادَ الْوَاهِبُ الرُّجُوعَ عَنِ الْهَبَةِ , وَادَّعَى الْمَوْهُوبُ لَهُ تَلْفَ الْمَوْهُوبِ فَالْقَوْلُ لَهُ بِالْيَمِينِ .

المادة (1774) الْأَمِينُ يُصَدِّقُ بِيَمِينِهِ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ كَمَا إِذَا ادَّعَى الْمُوَدِّعُ الْوَدِيعَةَ وَقَالَ الْوَدِيعُ أَنَا رَدَدْتُهَا إِلَيْكَ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ الْبَيْتَةَ لِيَخْلُصَ مِنَ الْيَمِينِ تُسْمَعُ بَيْتَتُهُ .
المادة (1775) إِذَا أُعْطِيَ مَنْ عَلَيْهِ دَيْونٌ مُخْتَلَفَةٌ لِدَائِنِهِ مَقْدَارًا مِنَ الدَّيْنِ فَالْقَوْلُ لَهُ فِيمَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ أَعْطَاهُ مَحْسُوبًا بِدَيْنِهِ الْفُلَانِي ; لِأَنَّ الدَّافِعَ أَعْلَمُ بِجَهَةِ الدَّفْعِ .
المادة (1776) إِذَا أَرَادَ الْمُسْتَأْجِرُ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ إِجَارَةِ الطَّاحُونِ تَنْزِيلَ حَقِّهِ مِنَ الْأَجْرَةِ بِسَبَبِ انْقِطَاعِ الْمَاءِ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ وَوَقَعَ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْمُؤَجَّرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ , وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ بَيْتَةٌ يُنْظَرُ : فَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي مَقْدَارِ مُدَّةِ الْانْقِطَاعِ فَادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَالْمُؤَجَّرُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَعَ الْيَمِينِ , وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي أَصْلِ الْانْقِطَاعِ يَعْنِي أَنْ أَنْكَرَ الْمُؤَجَّرُ انْقِطَاعَ الْمَاءِ بِالْكَيْبَةِ يُحْكَمُ الْحَالُ الْحَاضِرُ يَعْنِي يُجْعَلُ حَكْمًا وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَاءُ جَارِيًا فِي وَقْتِ الدَّعْوَى وَالْخُصُومَةِ فَالْقَوْلُ لِلْمُؤَجَّرِ مَعَ الْيَمِينِ , وَإِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُنْقَطِعًا فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ مَعَ الْيَمِينِ .
المادة (1777) إِذَا اخْتَلَفَ فِي طَرِيقِ الْمَاءِ الَّذِي يَجْرِي إِلَى دَارِ أَحَدٍ

ص:362

بِأَنَّهُ حَادِثٌ أَوْ قَدِيمٌ , وَادَّعَى صَاحِبُ الدَّارِ يَكُونُ الْمَسِيلُ حَادِثًا وَطَلَبَ رَفْعَهُ وَلَمْ تَكُنْ لِكِلَا الطَّرْفَيْنِ بَيْتَةٌ يُنْظَرُ : فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِ الْخُصُومَةِ يَجْرِي الْمَاءُ مِنَ الْمَسِيلِ أَوْ يُعْلَمُ جَرْيَانُهُ قَبْلَ ذَلِكَ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ وَيَكُونُ الْقَوْلُ لِصَاحِبِ الْمَسِيلِ مَعَ الْيَمِينِ يَعْنِي يَخْلُفُ عَلَى عَدَمِ كَوْنِ الْمَسِيلِ حَادِثًا , وَإِنْ كَانَ لَمْ يَجْرَ الْمَاءُ مِنَ الْمَسِيلِ فِي وَقْتِ الْخُصُومَةِ , وَلَمْ يُعْلَمْ جَرْيَانُهُ قَبْلَ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِ الدَّارِ مَعَ الْيَمِينِ .

الفصل الرابع في حق التخالف

المادة (1778) إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُسْتَشْتَرِي فِي الْمَقْدَارِ أَوْ الْوَصْفِ أَوْ الْجِنْسِ لِلتَّمَنُّنِ أَوْ الْمَبِيعِ أَوْ كِلَيْهِمَا يُحْكَمُ لِمَنْ أَقَامَ مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ , وَإِنْ أَقَامَ كِلَاهُمَا يُحْكَمُ لِمَنْ أَثْبَتَ الزِّيَادَةَ مِنْهُمَا , وَإِنْ عَجَزَ كِلَاهُمَا عَنِ الْإِثْبَاتِ يُقَالُ لَهُمَا : إِمَّا أَنْ يَرْضَى أَحَدُكُمَا بِدَعْوَى الْآخَرَ أَوْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ , وَعَلَى هَذَا إِنْ لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِدَعْوَى الْآخَرَ حَلَفَ الْقَاضِي كِلَا مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرَ وَبَدَأَ بِالْمُسْتَشْتَرِي فَإِذَا نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْيَمِينِ تَبَيَّنَتْ دَعْوَى الْآخَرَ , وَإِذَا حَلَفَ كِلَاهُمَا فَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ .
المادة (1779) إِذَا اخْتَلَفَ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي الْمَأْجُورِ مَعَ الْمُؤَجَّرِ فِي مَقْدَارِ الْأَجْرَةِ . مَثَلًا : بِأَنْ ادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ بِأَنَّ الْأَجْرَةَ عَشْرَةُ دَنَانِيرٍ , وَادَّعَى الْمُؤَجَّرُ أَنَّهَا خَمْسَةَ عَشَرَ دِينَارًا تُقْبَلُ دَعْوَى مَنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ مِنْهُمَا . وَإِنْ أَقَامَ كِلَاهُمَا مَعَ الْبَيْتَةِ يُحْكَمُ بِبَيْتَةِ الْمُؤَجَّرِ , وَإِنْ عَجَزَا عَنِ الْإِثْبَاتِ يَخْلُفَا مَعًا وَيُبْدَأُ بِتَحْلِيلِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ لَا وَيَلْزَمُ مَنْ نَكَلَ بِنُكُولِهِ فَإِنْ حَلَفَ كِلَاهُمَا فَسَخَ

ص:363

الْحَاكِمِ الْإِجَارَةَ . وَإِذَا اِخْتَلَفَا فِي الْمُدَّةِ أَوْ الْمَسَافَةِ فَالْحُكْمُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا أَقَامَ كِلَاهُمَا الْبَيِّنَةَ يُحْكَمُ بِبَيِّنَةِ الْمُسْتَأْجِرِ وَيُبْدَأُ بِتَخْلِيفِ الْمُؤَجَّرِ فِي صُورَةِ التَّخَالُفِ.

المادة (1780) إِذَا اِخْتَلَفَ الْمُؤَجَّرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ كَمَا ذَكَرَ فِي الْمَادَّةِ الْأَنفَى بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ قَالُوا لِلْمُسْتَأْجِرِ مَعَ الْيَمِينِ وَلَيْسَ هُنَاكَ تَخَالُفٌ.

المادة (1781) إِذَا اِخْتَلَفَ الْمُؤَجَّرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي مِقْدَارِ الْأَجْرَةِ فِي أَثْنَاءِ الْأَجْرَةِ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يَجْرِي التَّخَالُفُ وَيُفْسَخُ عَقْدُ الْإِجَارَةِ فِي حَقِّ الْمُدَّةِ الْبَاقِيَةِ وَيَكُونُ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي حِصَّةِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ.

المادة (1782) إِذَا اِخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ بَعْدَ أَنْ تَلَفَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ حَدَثَ فِيهِ عَيْبٌ مَانِعٌ لِلرَّيِّ لَا يَجْرِي التَّخَالُفُ وَيَخْلَفُ الْمُشْتَرِي فَقَطْ.

المادة (1783) لَيْسَ فِي دَعْوَى الْأَجَلِ بَعْضُهَا فِي كَوْنِهِ مُؤَجَّلًا أَوْ لَا وَفِي شَرْطِ الْخِيَارِ وَفِي قَبْضِ كُلِّ النَّصْنِ أَوْ بَعْضِهِ تَخَالُفٌ وَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ يَخْلَفُ الْمُنْكَرُ.

في 26 شعبان سنة 1293هـ

(363/1)

ص:364

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بعد صورة الخط الهمايوني
(ليعمل بموجبه)

الْكِتَابُ السَّادِسُ عَشَرَ: فِي الْقَضَاءِ

وَيَسْتَمِلُ عَلَى مَقَدِّمَةٍ , وَأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

الْمُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ بَعْضِ الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ

المادة (1784) الْقَضَاءُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْحُكْمِ وَالْحَاكِمِيَّةِ.

المادة (1785) الْقَاضِي هُوَ الذَّاتُ الَّذِي نُصِّبَ وَغُيِّنَ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ لِأَجْلِ فَصْلِ وَحَسْمِ الدَّعْوَى وَالْمَخَاصِمَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ النَّاسِ تَوْفِيقًا لِأَحْكَامِهَا الْمَشْرُوعَةِ.

المادة (1786) الْحُكْمُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ الْقَاضِي الْمَخَاصِمَةَ وَحَسْمِهِ إِيَّاهَا وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : هُوَ الْإِزَامُ الْقَاضِي الْمَحْكُومَ بِهِ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ بِكَلَامٍ كَقَوْلِهِ حَكَمْتُ أَوْ أَعْطِ الشَّيْءَ الَّذِي ادَّعَى بِهِ عَلَيْكَ

(364/1)

ص:365

وَيُقَالُ لَهُ قَضَاءُ الْإِزَامِ وَقَضَاءُ الْإِسْتِحْقَاقِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : هُوَ مَنْعُ الْقَاضِي الْمُدَّعِي عَنْ الْمُنَازَعَةِ بِكَلَامٍ كَقَوْلِهِ لَيْسَ لَكَ حَقٌّ أَوْ أَنْتَ مَمْنُوعٌ عَنْ الْمُنَازَعَةِ وَيُقَالُ لِهَذَا قَضَاءُ التَّرْكِ.

المادة (1787) الْمَحْكُومُ بِهِ هُوَ الشَّيْءُ الَّذِي أَلْزَمَهُ الْقَاضِي الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ وَهُوَ إِيفَاءُ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ حَقِّ الْمُدَّعِي فِي قَضَاءِ الْإِزَامِ وَتَرْكُ الْمُدَّعِي الْمُنَازَعَةَ فِي قَضَاءِ التَّرْكِ.

المادة (1788) الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي حُكِمَ عَلَيْهِ.

المادة (1789) الْمَحْكُومُ لَهُ هُوَ الَّذِي حُكِمَ لَهُ.

المادة (1790) التَّحْكِيمُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ اتِّخَاذِ الْخَصْمَيْنِ آخَرَ حَاكِمًا بِرِضَاهُمَا ; لِفَصْلِ خُصُومَتِهِمَا

وَدَعَوَاهُمَا وَيُقَالُ لِذَلِكَ حَكْمٌ بَفَتْحَتَيْنِ وَمُحَكَّمٌ بِضَمِّ الْمِيمِ وَقَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الْكَافِ الْمَقْتُوحَةِ.
الْمَادَّةُ (1791) الْوَكِيلُ الْمُسَخَّرُ هُوَ الْوَكِيلُ الْمَنْصُوبُ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ الَّذِي لَمْ يُمَكِّنْ
إِحْضَارَهُ لِلْمَحْكَمَةِ.

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي حَقِّ الْقَضَاءِ

وَيَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فُصُولٍ:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ فِي بَيَانِ أَوْصَافِ الْقَضَاءِ

الْمَادَّةُ (1792) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي حَكِيمًا فَهِيمًا مُسْتَقِيمًا , وَأَمِينًا مَكِينًا مَتِينًا.

(365/1)

ص:366

الْمَادَّةُ (1793) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي , وَاقِفًا عَلَى الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ وَعَلَى أَصُولِ الْمَحَاكِمَاتِ
وَمُقَدِّرًا عَلَى فَصْلِ وَحْسَمِ الدَّعَاوَى الْوَاقِعَةِ تَطْبِيقًا لَهُمَا.

الْمَادَّةُ (1794) يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مُقَدِّرًا عَلَى التَّمْيِيزِ النَّامِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ قَضَاءُ الصَّغِيرِ
وَالْمَعْتُوهِ , وَالْأَعْمَى وَالْأَصَمَّ الَّذِي لَا يَسْمَعُ صَوْتِ الطَّرْفَيْنِ الْقَوِيِّ.

الْفَصْلُ الثَّانِي فِي بَيَانِ آدَابِ الْقَاضِي

الْمَادَّةُ (1795) يَجْتَنِبُ الْقَاضِي فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْأَفْعَالَ وَالْأَوْضَاعَ الَّتِي تُزِيلُ مَهَابَةَ الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ
وَالشِّرَاءِ وَالْمَلَاظِفَةَ فِي الْمَجْلِسِ.

الْمَادَّةُ (1796) الْقَاضِي لَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً أَحَدٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ.

الْمَادَّةُ (1797) لَا يَذْهَبُ الْقَاضِي إِلَى ضِيَاغَةِ أَحَدِ الْخَصْمَيْنِ.

الْمَادَّةُ (1798) يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ لَا يَعْمَلَ أَعْمَالًا تُسَبِّبُ التُّهْمَةَ وَسُوءَ الظَّنِّ كَقَبُولِهِ دُخُولَ أَحَدِ
الطَّرْفَيْنِ إِلَى بَيْتِهِ , وَالِاخْتِلَاءِ مَعَ أَحَدِهِمَا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ , وَالِإِشَارَةَ لِأَحَدِهِمَا بِالْيَدِ أَوْ بِالْعَيْنِ أَوْ
بِالرَّأْسِ , أَوْ التَّكَلُّمَ مَعَ أَحَدِهِمَا كَلَامًا خَفِيًّا , أَوْ تَكَلِّمَهُ مَعَ أَحَدِهِمَا بِلِسَانٍ لَا يَفْهَمُهُ الْآخَرُ.

الْمَادَّةُ (1799) الْقَاضِي مَأْمُورٌ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ بِنَاءً عَلَيْهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يُرَاعِيَ الْعَدْلَ وَالْمُسَاوَاةَ
فِي الْمُعَامَلَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَحَاكِمَةِ كاجْتِاسِ الطَّرْفَيْنِ وَإِحَالَةِ النَّظَرِ وَتَوْجِيهِ الْحِطَابِ إِلَيْهِ مَا وَلَوْ كَانَ
أَحَدُهُمَا مِنَ الْأَشْرَافِ وَالْآخَرُ مِنَ آحَادِ النَّاسِ.

(366/1)

ص:367

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ فِي بَيَانِ وَطَائِفِ الْقَاضِي

الْمَادَّةُ (1800) الْقَاضِي وَكَيْلٌ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ بِاجْرَاءِ الْمَحَاكِمَةِ وَالْحُكْمِ.

الْمَادَّةُ (1801) الْقَضَاءُ يَتَقَيَّدُ وَيَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ وَاسْتِنْتَاءِ بَعْضِ الْخُصُومَاتِ , مَثَلًا
الْقَاضِي الْمَأْمُورُ بِالْحُكْمِ مَدَّةَ سَنَةٍ يَحْكُمُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ فَقَطْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ قَبْلَ حُلُولِ تِلْكَ السَّنَةِ أَوْ
بَعْدَ مُرُورِهَا , وَكَذَلِكَ الْقَاضِي الْمَنْصُوبُ فِي قَضَاءِ يَحْكُمُ فِي جَمِيعِ مَحَلَّاتِ ذَلِكَ الْقَضَاءِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَحْكُمَ فِي قَضَاءِ آخَرَ , وَالْقَاضِي الْمَنْصُوبُ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ فِي مَحْكَمَةٍ مُعَيَّنَةٍ يَحْكُمُ فِي تِلْكَ الْمَحْكَمَةِ
فَقَطْ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِي مَحَلِّ آخَرَ وَكَذَلِكَ لَوْ صَدَرَ أَمْرٌ سُلْطَانِيٌّ بِأَنْ لَا تُسْمَعَ الدَّعْوَى الْمُتَعَلِّقَةُ

بِالْخُصُوصِ الْفُلَانِيِّ لِمُلاحِظَةِ عَادِلَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَمَعَ تِلْكَ الدَّعْوَى
وَيَحْكُمَ بِهَا , أَوْ كَانَ الْقَاضِي بِمَحْكَمَةٍ مَأْدُونًا بِاسْتِمَاعِ بَعْضِ الْخُصُومَاتِ الْمُعَيَّنَةِ وَلَمْ يَكُنْ مَأْدُونًا
بِاسْتِمَاعِ مَا عَدَا ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَسْمَعَ الْخُصُومَاتِ الَّتِي أُذِنَ بِهَا فَقَطْ وَأَنْ يَحْكُمَ فِيهَا وَلَيْسَ لَهُ اسْتِمَاعُ مَا

عَدَاهَا وَالْحُكْمُ بِهَا , وَكَذَلِكَ لَوْ صَدَرَ أَمْرٌ سُلْطَانِيٌّ بِالْعَمَلِ بِرَأْيِ مُجْتَهِدٍ فِي خُصُوصِ لِمَا أَنْ رَأَيْهُ

بِالنَّاسِ أَرْفَقُ وَلِمَصْلَحَةِ الْعَصْرِ أَوْفَقُ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَعْمَلَ بِرَأْيِ مُجْتَهِدٍ آخَرَ مُنَافٍ لِرَأْيِ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدِ , وَإِذَا عَمِلَ لَا يَنْفَعُ حُكْمُهُ.
المادة (1802) لَيْسَ لِأَحَدِ الْقَاضِيَيْنِ الْمَنْصُوبَيْنِ لِاسْتِمَاعِ دَعْوَى أَنْ يَسْتَمَعَ تِلْكَ الدَّعْوَى وَحْدَهُ وَيَحْكُمَ بِهَا وَإِذَا فَعَلَ لَا يَنْفَعُ حُكْمُهُ أَنْظَرُ الْمَادَّة 1465.
المادة (1803) إِذَا طَلَبَ أَحَدُ الْحَصْمَيْنِ الْمُرَافَعَةَ فِي حُضُورِ قَاضٍ وَطَلَبَ آخَرَ الْمُرَافَعَةَ فِي حُضُورِ قَاضٍ آخَرَ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي تَعَدَّدَ قَضَائُهَا وَوَقَعَ

(367/1)

ص:368

الِاخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُرَجَّحُ الْقَاضِي الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.
المادة (1804) إِذَا عَزَلَ قَاضٍ إِلَّا أَنَّهُ لِعَدَمِ وُصُولِ خَبَرِ الْعَزْلِ إِلَيْهِ مَدَّةً كَانَ قَدْ اسْتَمَعَ وَفَصَلَ بَعْضَ الدَّعَاوَى فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ صَحَّ حُكْمُهُ وَلَكِنْ لَا يَصِحُّ حُكْمُهُ الْوَاقِعُ بَعْدَ وُصُولِ خَبَرِ الْعَزْلِ إِلَيْهِ.
المادة (1805) لِلْقَاضِي إِذَا كَانَ مَادُونًا يَنْصَبُ وَعَزَلَ النَّائِبِ أَنْ يَنْصَبَ آخَرَ نَائِبًا عَنْهُ وَأَنْ يَعْزِلَهُ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَادُونًا فَلَيْسَ لَهُ عَمَلٌ ذَلِكَ وَلَا يَنْعَزِلُ نَائِبُهُ بَعَزْلٍ أَوْ مَوْتِ الْقَاضِي بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا تُوَفِّي قَاضِي قَضَاءٍ فَلِنَائِبِهِ أَنْ يَسْتَمَعَ الدَّعَاوَى الَّتِي تَقَعُ فِي ذَلِكَ الْقَضَاءِ وَيَحْكُمَ بِهَا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ قَاضٍ غَيْرُهُ (رَاجِعِ الْمَادَّة (1466) .

المادة (1806) لِلنَّائِبِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي اسْتَمَعَهَا الْقَاضِي وَالْقَاضِي أَيْضًا أَنْ يَحْكُمَ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي اسْتَمَعَهَا نَائِبُهُ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا اسْتَمَعَ الْقَاضِي بَيِّنَةً فِي حَقِّ دَعْوَى وَأَخْبَرَ بِهَا النَّائِبَ فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِإِخْبَارِ الْقَاضِي مِنْ دُونِ أَنْ يُعِيدَ الْبَيِّنَةَ وَإِذَا اسْتَمَعَ النَّائِبُ الْمَادُونُ بِالْحُكْمِ بَيِّنَةً فِي خُصُوصٍ مَا وَأَنْتَهَى إِلَى الْقَاضِي فَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ مِنْ دُونِ أَنْ يُعِيدَ الْبَيِّنَةَ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَادُونًا بِالْحُكْمِ بَلْ كَانَ مَأْمُورًا بِاسْتِمَاعِ الْبَيِّنَةِ لِلتَّدْقِيقِ وَالِاسْتِكْشَافِ فَقَطْ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِإِنْهَائِهَا وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَمَعَ الْبَيِّنَةَ بِالذَّاتِ.

المادة (1807) لِلْقَاضِي فِي قَضَاءٍ أَنْ يَسْتَمَعَ دَعْوَى الْأَرَاضِيِّ الَّتِي هِيَ فِي قَضَاءٍ آخَرَ وَلَكِنْ يَلْزَمُ بَيَانُ خُدُودِهَا الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى.
المادة (1808) يُسْتَرْتَبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْمَحْكُومُ لَهُ أَحَدًا مِنْ أَصُولِ الْقَاضِي وَفُرُوعِهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ زَوْجَتَهُ وَشَرِيكَهُ فِي الْمَالِ الَّذِي سَيَحْكُمُ بِهِ وَأَجِيرَهُ الْخَاصَّ وَمَنْ يَتَعَيَّشُ بِنَفَقَتِهِ بِنَاءً عَلَيْهِ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ دَعْوَى أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ وَيَحْكُمَ لَهُ.

(368/1)

ص:369

المادة (1809) إِذَا كَانَ لِأَحَدٍ دَعْوَى مَعَ قَاضِي بَلَدِيَّةٍ أَوْ أَحَدٍ مَنْسُوبِيهِ الَّذِينَ ذُكِرُوا فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ فَإِنْ كَانَ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ قَاضٍ غَيْرُهُ تَحَاكَمًا إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ قَاضٍ غَيْرُهُ تَرَافَعَا فِي حُضُورِ حَكْمِ نَصَبَاهُ بِرِضَاهُمَا , أَوْ فِي حُضُورِ نَائِبِ ذَلِكَ الْقَاضِي إِنْ كَانَ مَادُونًا يَنْصَبُ النَّائِبَ , أَوْ فِي حُضُورِ قَاضِي الْبَلَدَةِ الْمَجَاوِرَةِ لِبَلَدِيَّتِهِمْ فَإِنْ لَمْ يَرْضَ الطَّرَفَانِ بِأَحَدَى هَذِهِ الصُّورِ اسْتَدْعَا مَوْلَى مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ.

المادة (1810) يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُرَاعِيَ الْأَقْدَمَ فَالْأَقْدَمَ وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ الْحَالُ وَالْمَصْلَحَةُ تَقْضِي بِتَعْجِيلِ دَعْوَى وَرَدَتْ مُؤَخَّرًا يُقَدِّمُ رُؤْيَتَهَا.

المادة (1811) يَجُوزُ اسْتِفْتَاءُ الْقَاضِي مِنْ غَيْرِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ.

المادة (1812) يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَتَّصِدَّ لِلْحُكْمِ إِذَا تَشَوَّشَ ذَهْنُهُ بِعَارِضَةٍ مَانِعَةٍ لِصِحَّةِ التَّفَكُّرِ

كَالْعَمِّ وَالْعَصَّةِ وَالرُّجُوعِ وَغَلَبَةِ النَّوْمِ.
الْمَادَّةُ (1813) يَجِبُ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُجْرِيَ التَّدْقِيقَ فِي الْمُرَافَعَاتِ مَعَ عَدَمِ طَرْحِ الدَّعَاوَى فِي رَوَايَا الإِهْمَالِ.

الْمَادَّةُ (1814) يَضَعُ الْقَاضِي فِي الْمَحْكَمَةِ دَفْتَرًا لِلسَّجَلَاتِ وَيَقِيدُ وَيُحَرِّرُ فِي ذَلِكَ الدَّفْتَرِ الإِعْلَامَاتِ وَالسَّنَدَاتِ الَّتِي يُعْطِيهَا بِصُورَةٍ مُنْتَظِمَةٍ سَالِمَةٍ عَنِ الْحِيَلَةِ وَالْفَسَادِ وَيَعْتَنِي بِالدِّقَّةِ بِحِفْظِ ذَلِكَ الدَّفْتَرِ وَإِذَا غُزِلَ سَلَّمَ السَّجَلَاتِ الْمَذْكُورَةَ إِلَى خَلْفِهِ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَسِطَةِ أَمِينِهِ.

(369/1)

ص:370

الفصل الرابع ويتعلق بصورة المحاكمة

الْمَادَّةُ (1815) يُجْرِي الْقَاضِي الْمَحَاكِمَةَ عَلَنًا وَلَكِنْ لَا يُفْشِي الْوَجْهَ الَّذِي سَبَّحْتُمْ بِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ.
الْمَادَّةُ (1816) إِذَا أَتَى الطَّرْفَانِ إِلَى حُضُورِ الْقَاضِي لِأَجْلِ الْمَحَاكِمَةِ , يَكْلَفُ الْمُدَّعِي أَوْ لَا بِتَقْرِيرِ دَعْوَاهُ وَإِنْ كَانَتْ دَعْوَاهُ قَدْ ضُبِطَتْ تَحْرِيرًا قَبْلَ الْحُضُورِ تُقْرَأُ فَيُصَدَّقُ مَضْمُونُهَا مِنَ الْمُدَّعِي . ثَانِيًا يَسْتَجُوبُ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَسْأَلَهُ بِقَوْلِهِ : إِنْ الْمُدَّعِي يَدَّعِي عَلَيْكَ بِهَذَا الْوَجْهِ فَمَاذَا تَقُولُ.
الْمَادَّةُ (1817) إِذَا أَقْرَأَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الزَّمَمُ الْقَاضِي بِإِقْرَارِهِ وَإِذَا أَنْكَرَ طَلَبَ الْبَيِّنَةَ مِنَ الْمُدَّعِي.
الْمَادَّةُ (1818) إِنْ أُثْبِتَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ بِالْبَيِّنَةِ حَكَمَ الْقَاضِي لَهُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ يَبْقَ لَهُ حَقُّ الْيَمِينِ فَإِنْ طَلَبَهُ كَلَّفَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ بِنَاءً عَلَى طَلَبِهِ.
الْمَادَّةُ (1819) فَإِنْ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْيَمِينَ أَوْ لَمْ يُحْلِفْهُ الْمُدَّعِي مَنَعَ الْقَاضِي الْمُدَّعَى مِنْ مُعَارَضَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

الْمَادَّةُ (1820) إِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ وَإِذَا قَالَ بَعْدَ حُكْمِ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ أَخْلَفَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ.

الْمَادَّةُ (1821) يَجُوزُ الْحُكْمُ وَالْعَمَلُ بِلَا بَيِّنَةٍ بِمَضْمُونِ الإِعْلَامِ وَالسَّنَدِ اللَّذَيْنِ

(370/1)

ص:371

أَعْطِيًا مِنْ طَرَفِ قَاضِي مَحْكَمَةٍ إِذَا كَانَا سَالِمِينَ مِنْ شُبْهَةِ التَّرْوِيرِ وَالتَّصْنِيعِ وَمُؤَافِقِينَ لِلْأَصُولِ.
الْمَادَّةُ (1822) إِذَا لَمْ يَجِبْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَدَى اسْتِجْوَابِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُبِينِ أَنفًا بِقَوْلِهِ : لَا , أَوْ نَعَمْ , وَأَصَرَ عَلَى سُكُوتِهِ يُعَدُّ سُكُوتُهُ إِنْكَارًا وَكَذَلِكَ لَوْ أَجَابَ بِقَوْلِهِ لَا أَقِرُّ وَلَا أَنْكِرُ يُعَدُّ جَوَابُهُ هَذَا إِنْكَارًا أَيْضًا وَتُطَلَبُ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْمُدَّعِي فِي الصُّورَتَيْنِ كَمَا ذَكَرَ أَيْفًا.
الْمَادَّةُ (1823) لَوْ أَتَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِدَلَالٍ مِنَ الإِقْرَارِ أَوْ الإِنْكَارِ بِدَعْوَى تُدْفَعُ دَعْوَى الْمُدَّعِي يُعْمَلُ عَلَى وَفْقِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي كِتَابِي الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ.
الْمَادَّةُ (1824) لَيْسَ لِأَحَدِ الطَّرْفَيْنِ أَنْ يَتَّصِدَى لِلْكَلامِ مَا لَمْ يُتِمَّ الطَّرْفُ الْآخَرَ كَلَامَهُ وَإِذَا تَصَدَّى يُمْنَعُ مِنَ قَبْلِ الْقَاضِي.

الْمَادَّةُ (1825) يُوْجَدُ الْقَاضِي فِي الْمَحْكَمَةِ ثَرْجَمَانًا مَوْثُوقًا بِهِ وَمُؤْتَمَنًا لِتَرْجَمَةِ كَلَامِ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللُّغَةَ الرَّسْمِيَّةَ مِنَ الطَّرْفَيْنِ.

الْمَادَّةُ (1826) يُوصِي وَيُخَطِّرُ الْقَاضِي بِالْمُصَالِحَةِ الطَّرْفَيْنِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فِي الْمَخَاصِمَةِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ أَوْ بَيْنَ الْأَجَانِبِ الْمَأْمُولِ فِيهَا رَغْبَةُ الطَّرْفَيْنِ فِي الصُّلْحِ فَإِنْ وَافَقَا صَالِحَهُمَا عَلَى وَفْقِ الْمَسَائِلِ الْمُنْدَرِجَةِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقَا أَتَمَّ الْمَحَاكِمَةَ.

الْمَادَّةُ (1827) بَعْدَ مَا يُتِمُّ الْقَاضِي الْمَحَاكِمَةَ يَحْكُمُ بِمُقْتَضَاهَا وَيَفْهَمُ الطَّرْفَيْنِ ذَلِكَ وَيُنْتَظَمُ إِعْلَامًا

حَاوِيًا لِلْحُكْمِ وَالْبَيِّنَةِ مَعَ الْأَسْبَابِ الْمُوجِبَةِ لَهُ فَيُعْطِيهِ لِلْحُكْمَةِ لَهُ وَيُعْطِي لَدَى الْإِجَابِ نُسْخَةَ مِنْهُ
لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ أَيْضًا.
الْمَادَّةُ (1828) لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي تَأْخِيرُ الْحُكْمِ إِذَا حَضَرَتْ أَسْبَابُ الْحُكْمِ وَشُرُوطُهُ بِتَمَامِهَا.

(371/1)

ص:372

الْبَابُ الثَّانِي فِي الْحُكْمِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى فِصْلَيْنِ:

الفصل الأول في بيان شروط الحكم

الْمَادَّةُ (1829) يُسْتَرَطُّ فِي الْحُكْمِ سَبْقُ الدَّعْوَى , وَهُوَ أَنَّهُ يُسْتَرَطُّ فِي حُكْمِ الْقَاضِي فِي خُصُوصٍ
مُتَعَلِّقٍ بِحُقُوقِ النَّاسِ ادِّعَاءَ أَحَدٍ عَلَى الْآخَرِ فِي ذَلِكَ الْخُصُوصِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ الْوَاقِعُ
مِنْ دُونِ سَبْقِ دَعْوَى.

الْمَادَّةُ (1830) يُسْتَرَطُّ حُضُورُ الطَّرَفَيْنِ جِبِنَ الْحُكْمِ يَعْنِي يَلْزَمُ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحُكْمِ بَعْدَ إِجْرَاءِ
مُحَاكَمَةِ الطَّرَفَيْنِ مُوَاجَهَةً حُضُورًا هَمَا فِي مَجْلِسِ الْحُكْمِ , وَلَكِنْ لَوْ ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى آخَرَ خُصُوصًا
وَأَقْرَبَ بِهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثُمَّ غَابَ قَبْلَ الْحُكْمِ عَنِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ فِي غِيَابِهِ بِنَاءً عَلَى
إِقْرَارِهِ , كَذَلِكَ لَوْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى الْمُدَّعِي , وَأَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ فِي مُوَاجَهَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثُمَّ
غَابَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ تُوْفِيَ قَبْلَ التَّرْكِيَةِ وَالْحُكْمِ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَرْكِي الْبَيِّنَةَ وَيَحْكُمَ
بِهَا.

الْمَادَّةُ (1831) إِذَا حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالذَّاتِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فِي مُوَاجَهَةِ وَكَيْلِهِ
فَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبِالْعَكْسِ إِذَا حَضَرَ وَكَيْلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمَجْلِسَ بَعْدَ
إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فِي مُوَاجَهَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْوَكِيلِ.
الْمَادَّةُ (1832) - (لِلْقَاضِي فِي الدَّعْوَى الَّتِي تُوجَّهُ الْخُصُومَةُ فِيهَا إِلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ أَنْ يَحْكُمَ بِالْبَيِّنَةِ
الَّتِي أُقِيمَتْ فِي مُوَاجَهَةِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ إِذَا غَابَ ذَلِكَ الْوَارِثُ قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَى الْوَارِثِ الْآخَرَ

(372/1)

ص:373

الَّذِي أَحْضَرَ فِي الدَّعْوَى وَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَةِ الْبَيِّنَةِ.

الفصل الثاني في بيان الحكم الغيابي

الْمَادَّةُ (1833) يُدْعَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى طَلْبِ وَاسْتِدْعَاءِ الْمُدَّعِي إِلَى الْمَحْكَمَةِ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي
فَإِذَا امْتَنَعَ عَنِ الْحُضُورِ إِلَى الْمَحْكَمَةِ وَعَنْ إِرْسَالِ وَكَيْلٍ مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونَ لَهُ عُدْرٌ شَرْعِيٌّ يُحْضِرُ
إِلَى الْمَحْكَمَةِ جَبْرًا.

الْمَادَّةُ (1834) إِذَا امْتَنَعَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الْحُضُورِ وَمِنْ إِرْسَالِ وَكَيْلٍ إِلَى الْمَحْكَمَةِ وَلَمْ يُمْكِنَ جَلْبُهُ
وَإِحْضَارُهُ يُدْعَى إِلَى الْمَحْكَمَةِ بِطَلْبِ الْمُدَّعِي بِأَنْ يُرْسَلَ إِلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَرَفَقَةَ الدَّعْوَى الْمَخْصُوصَةَ
بِالْمَحْكَمَةِ فِي أَيَّامٍ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ أَيْضًا يُفْهَمُ الْقَاضِي بِأَنَّهُ سَيَنْصَبُ لَهُ وَكَيْلًا وَسَيَسْمَعُ دَعْوَى
الْمُدَّعَى وَبَيِّنَتَهُ فَإِذَا لَمْ يَحْضُرْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَحْكَمَةِ وَلَمْ يُرْسَلَ وَكَيْلًا تَصَبَّ الْقَاضِي لَهُ
وَكَيْلًا يُحَافِظُ عَلَى حُقُوقِهِ وَسَمِعَ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةَ فِي مُوَاجَهَةِ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ وَدَقَّقَهَا فَإِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهَا
مُقَارَنَةٌ لِلصَّحَّةِ حَكَمَ بِالدَّعْوَى بَعْدَ التُّبُوتِ.

الْمَادَّةُ (1835) يُبْلَغُ الْحُكْمُ الْغِيَابِيُّ الْوَاقِعُ عَلَى الْمُنْوَالِ الْمَشْرُوحِ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

الْمَادَّةُ (1836) إِذَا حَضَرَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ غِيَابًا إِلَى الْمَحْكَمَةِ وَتَشَبَّثَ بِدَعْوَى صَالِحَةٍ لِدَفْعِ دَعْوَى

الْمُدَّعِي تَسْمَعُ دَعْوَاهُ وَتُفْصَلُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَوْجِبِ وَإِذَا لَمْ يَتَسَبَّطْ بِدَفْعِ الدَّعْوَى أَوْ تَسَبَّطَ وَلَمْ يَكُنْ تَسَبُّبُهُ صَالِحًا لِلدَّفْعِ يَنْفُذُ وَيَجْرِي الْحُكْمُ الْوَاقِعُ.

(373/1)

ص:374

البَابُ الثَّلَاثُ فِي حَقِّ رُؤْيَةِ الدَّعْوَى بَعْدَ الْحُكْمِ

المَادَّةُ (1837) لَا يَجُوزُ رُؤْيُهُ وَسَمَاعُ الدَّعْوَى تَكَرَّرًا الَّتِي حَكَمَ وَصَدَرَ إِعْلَامٌ بِهَا تَوْفِيقًا لِأُصُولِهَا الْمَشْرُوعَةِ أَيَّ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ مَوْجُودًا فِيهِ أَسْبَابُهُ وَشُرُوطُهُ.
المَادَّةُ (1838) إِذَا ادَّعَى الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي صَدَرَ فِي حَقِّ الدَّعْوَى لَيْسَ مُوَافِقًا لِأُصُولِهَا الْمَشْرُوعَةِ وَبَيَّنَّ جِهَةً عَدَمَ مُوَافَقَتِهِ وَطَلَبَ اسْتِنْفَافَ الدَّعْوَى يُحَقِّقُ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِأُصُولِهَا الْمَشْرُوعَةِ يُصَدَّقُ وَإِلَّا يُسْتَأْنَفُ.

المَادَّةُ (1839) إِذَا لَمْ يَفْتَعِ الْمَحْكُومُ عَلَى الْوَقْعِ فِي حَقِّ الدَّعْوَى وَ طَلَبَ تَمْيِيزَ الْإِعْلَامِ الْحَاوِي لِلْحُكْمِ فَيَدَّقُ الْإِعْلَامَ الْمَذْكُورَ فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِأُصُولِهَا الْمَشْرُوعَةِ يُصَدَّقُ وَإِلَّا يُنْقَضُ.
المَادَّةُ (1840) كَمَا يَصِحُّ دَفْعُ الدَّعْوَى قَبْلَ الْحُكْمِ يَصِحُّ بَعْدَ الْحُكْمِ بِنَاءً عَلَيْهِ إِذَا بَيَّنَّ وَقَدَّمَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ فِي دَعْوَى سَبَبًا صَالِحًا لِذَفْعِ الدَّعْوَى وَادَّعَى دَفْعَ الدَّعْوَى وَطَلَبَ إِعَادَةَ الْمَحَاكِمَةِ يُسْمَعُ إِدْعَاؤُهُ هَذَا فِي مُوَاجَهَةِ الْمَحْكُومِ لَهُ وَتَجْرِي مُحَاكِمَتُهُمَا فِي حَقِّ هَذَا الْخُصُوصِ , مَثَلًا إِذَا ادَّعَى أَحَدُ الدَّارِ الَّتِي هِيَ فِي تَصَرُّفِ الْآخِرِ بِأَنَّهَا مُزَوَّرَةٌ لَهُ مِنْ أَبِيهِ وَأَثْبَتَ ذَلِكَ نَمَّ ظَهَرَ بَعْدَ الْحُكْمِ سَنَدًا مَعْمُولًا بِهِ بَيَّنَّ أَنَّ أَبَا الْمُدَّعِي كَانَ قَدْ بَاعَ الدَّارَ الْمَذْكُورَةَ إِلَى وَالِدِ ذِي الْيَدِ تَسْمَعُ دَعْوَى ذِي الْيَدِ وَإِذَا أَثْبَتَ ذَلِكَ انْقَضَ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ وَانْدَفَعَتْ دَعْوَى الْمُدَّعِي.

(374/1)

ص:375

البَابُ الرَّابِعُ: فِي بَيَانِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالتَّحْكِيمِ

المَادَّةُ (1841) يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي دَعَاوَى الْمَالِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحُقُوقِ النَّاسِ.
المَادَّةُ (1842) لَا يَجُوزُ وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُ الْمُحَكَّمِ إِلَّا فِي حَقِّ الْخَصْمَيْنِ اللَّذَيْنِ حَكَّمَاهُ وَفِي الْخُصُوصِ الَّذِي حَكَّمَاهُ بِهِ فَقَطْ وَلَا يَتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهِمَا وَلَا يَشْمَلُ خُصُوصِيَّاتِهِمَا الْآخَرَى.
المَادَّةُ (1843) يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْمُحَكَّمِ يَعْنِي يَجُوزُ نَصَبُ حَكَمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ لِخُصُوصٍ وَاحِدٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ كُلُّ مَنْ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَكَمًا.
المَادَّةُ (1844) إِذَا تَعَدَّدَ الْمُحَكَّمُونَ عَلَى مَا ذَكَرَ أَيْفًا يَلْزَمُ اتِّفَاقُ رَأْيِ كُلِّهِمْ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَحْكُمَ وَحْدَهُ.

المَادَّةُ (1845) إِذَا كَانَ الْمُحَكَّمُونَ مَادُونِيْنَ بِالتَّحْكِيمِ فَلَهُمْ تَحْكِيمُ آخَرَ وَإِلَّا فَلَا.
المَادَّةُ (1846) إِذَا تَقَبَّدَ التَّحْكِيمُ بِوَقْتِ يَزُولُ بِمُرُورِ الْوَقْتِ , مَثَلًا الْحَكْمُ الْمُنْصُوبُ عَلَى أَنْ يَحْكُمَ مِنْ الْيَوْمِ الْفُلَانِيَّ إِلَى شَهْرٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بَعْدَ مُرُورِ ذَلِكَ الشَّهْرِ فَإِذَا حَكَمَ فَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ.

(375/1)

ص:376

الْمَادَّةُ (1847) لِكُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَزَلُ الْمُحَكَّمِ قَبْلَ الْحُكْمِ وَلَكِنْ إِذَا حَكَّمَهُ الطَّرَفَانِ وَأَجَازَهُ الْقَاضِي الْمَنْصُوبُ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ الْمَادُونِ بِنَصَبِ النَّائِبِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ نَائِبِ هَذَا الْقَاضِي حَيْثُ قَدْ اسْتَخْلَفَهُ. الْمَادَّةُ (1848) كَمَا أَنَّ حُكْمَ الْقَضَاةِ لِأَزْمِ الْإِجْرَاءِ فِي حَقِّ جَمِيعِ الْأَهْلِيِّ الَّذِينَ فِي دَاخِلِ قَضَائِهِمْ كَذَلِكَ حُكْمُ الْمُحَكَّمِينَ لِأَزْمِ الْإِجْرَاءِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي حَقِّ مَنْ حَكَّمَهُمْ وَفِي الْخُصُوصِ الَّذِي حَكَّمُوا بِهِ . فَلِذَلِكَ لَيْسَ لِأَيِّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ الْإِمْتِنَاعُ عَنْ قَبُولِ حُكْمِ الْمُحَكَّمِينَ بَعْدَ حُكْمِ الْمُحَكَّمِينَ حُكْمًا مُوَافِقًا لِأَصُولِهِ الْمَشْرُوعَةِ.

الْمَادَّةُ (1849) إِذَا عُرِضَ حُكْمُ الْمُحَكَّمِ عَلَى الْقَاضِي الْمَنْصُوبِ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ فَإِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِلْأَصُولِ صَدَقَهُ وَإِلَّا نَقَضَهُ.

الْمَادَّةُ (1850) إِذَا أَدَانَ الطَّرَفَانِ الْمُحَكَّمِينَ اللَّذَيْنِ أَدِنَاهُمَا فِي الْحُكْمِ تَوْفِيقًا لِأَصُولِهِ الْمَشْرُوعَةِ بِتَسْوِيَةِ الْأَمْرِ صُلْحًا إِذَا تَسَبَّاهُ ذَلِكَ فَتُعْتَبَرُ تَسْوِيَةُ الْمُحَكَّمِينَ الْخِلَافَ صُلْحًا وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَ أَحَدُ الطَّرَفَيْنِ أَحَدَ الْمُحَكَّمِينَ وَالْآخَرَ الْمُحَكَّمِ الْآخَرَ بِإِجْرَاءِ الصُّلْحِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فِي الْخُصُوصِ الَّذِي تَنَازَعَا فِيهِ وَتَصَالَحَا تَوْفِيقًا لِلْمَسَائِلِ الْمُنْدَرِجَةِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ فَلَيْسَ لِأَحَدِ الطَّرَفَيْنِ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنْ قَبُولِ هَذَا الصُّلْحِ وَالتَّسْوِيَةِ.

الْمَادَّةُ (1851) إِذَا فَصَّلَ أَحَدُ الدَّعْوَى الْوَاقِعَةَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ بِدُونِ أَنْ يُحَكَّمَ فِي ذَلِكَ وَرَضِيَ الطَّرَفَانِ بِذَلِكَ وَأَجَازَا حُكْمَهُ يَنْفُذُ حُكْمُهُ.

تَارِيخُ الْإِرَادَةِ السَّنِيَّةِ فِي 26 شَعْبَانَ الْمَعْظَمِ سَنَةِ 1293 هـ

التوقيع

من أعضاء شورى الدولة: سيف الدين

أمين الفتوى: السيد خليل

ناظر المعارف: أحمد جودت

القاضي بدار الخلافة العلية: أحمد خالد

رئيس محكمة التمييز الثاني: السيد أحمد الحلبي

رئيس مجلس التدقيقات الشرعية ومجلس انتخاب الحكام: السيد أحمد خلوصي

معاون مميز الإعلانات الشرعية: عبد الستار

مستشار مفتش الأوقاف: عمر حلمي

(تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب)